

* (فهرست الجزء الثاني من فتح العلام لشرح بلوغ المرام) *

صفحة	
٢	* (كتاب البيوع) *
٢	باب شروطه
٢٥	باب الخيار
٢٧	باب الربا
٣٤	باب الرخصة في العرايا
٣٧	أبواب السلم والقرض والرهن
٣٩	باب الرهن
٤٠	باب القرض
٤١	باب التقليل والخير
٤٥	باب الصلح
٤٧	باب الحوالة والضمان
٥٠	باب الشركة
٥٢	باب الاقرار
٥٣	باب العارية
٥٤	باب الغصب
٥٧	باب الشفعة
٦٠	باب القراض
٦١	باب المساقاة والاجارة
٦٤	باب احياء الموات
٦٨	باب الوقف
٧٠	باب الهبة
٧٤	باب اللقطة
٧٧	باب الفرائض
٨١	باب الوصايا
٨٥	باب الوديعة
٨٦	* (كتاب المنكاح) *
١٠٢	باب الكفاءة والخيار
١١٠	باب عشرة النساء
١١٨	باب الصداق
١٢٣	باب الوليمة

(الجزء الثاني)

من فتح العلام لشرح بلوغ المرام للسيد الامام العلامة شعبة بيت الكرامة زينة أهل

الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكريم ذي الخلق العظيم والمجد

الائيل القويم حكيم هذه الامة وزعيمها وزعيم تلك الملة ووجه كيمها

مسند الوقت الحاضر ومسند الاكابر أولى المفاخر أبي

الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري

القنوجي الخياط بنواب أمير الملك عالي

الجاه بهادر فسم الله في مدتهم

وبارك في عدتهم

آمين

(الطبعة الاولى)
 بالمطبعة الميرية بيولاقي مصر المحمية
 سنة ١٣٠٢ هجرية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

جميعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر وحقيقة البيع لغة تمليك مال بمال والحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث قال تعالى تجارة عن تراض وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما البيع عن تراض نعم الرضا أمر خفي بناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا تنحصر فيه ما بل متى انسلخت النفس عن المبيع والغن بآي لفظ كان وعلى هذا معاملات الناس قديما وحديثا لا من عرف المذاهب أو خاف نقض الحاکم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول

(باب شروطه)

أى شروط البيع والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكلمة شرط أولا وله في عرف النحاة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا عاقلًا ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالا متقومًا وأن يكون مقصورًا للتسليم ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية وقوله (ومنهى عنه) أى من البيوع وسأق في الحديث في الذى نهى عن بيعه ﴿عن رفاعة ابن رافع رضى الله عنه﴾ هو زرق أنصاري شهد بدرا وأبو رافع أحده النقباء الاثنى عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعة المشاهد كلها وشهد مع على الجمل والصفين توفي في أول زمن معاوية (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أى الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده)

ومثل المرأة (وكل يبيع مبرور) وهو ما خلاص عن العين الفاجرة لتنفيت السلعة وعن الغش في
المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله
في المشكاة وعزاه لاجد ومثله في الترغيب والترهيب للهمذري ونسبه لاجد والبزار وقال رجاله
رجال الصحيح خلا المسعودي فإنه أخطأ واختلف في الاحتجاج به ولا بأس به في المتابعات انتهى
وأخرجه السيوطي في الجامع عن رافع أيضا ذكره في مسنده قبل ويحتمل أنه أراد برقاعة
رقاعة بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده
وعباية هو ابن رقاعة بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله عن أبيه والحديث دليل
على تقرير ما جلبت عليه الطباع من طلب المكاسب وانما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن
أطيبها أى أحلها وأبركها وتقدم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل له أيضا
حديث البخاري الآتي ودل على أطيبة التجارة الموصوفة وللعلماء خلاف في أكسب المكاسب
قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال والاشبه بمذهب الشافعي أن
أطيبها التجارة قال والازجج عندي أن أطيها الزراعة لأنهم أقرب إلى التوكل وتعقب بما
أخرجه البخاري من حديث المقدم مرفوعا ما كل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده
وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده قال النووي والصواب أن أطيب المكاسب ما كان
بعمل اليد فإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يستعمل عليه من كونه عمل اليد وما فيه من
النفع العام للأدنى والدواب والطيور قال المصنف فوق ذلك ما يكتسب من أموال الكفار
بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله
وحدها انتهى قيل وهو داخل في كسب اليد وقد سماه الله تعالى التجارة في قوله هل أدلكم على
تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴿١﴾ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول عام الفتح ﴿٢﴾ كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو بمكة أن الله
ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بافراد الضمير وفي بعض الطرق أن الله حرم وفي
رواية في غيرهما أن الله ورسوله حرم ما وتقدم وجه الكلام على الضمير في باب الآنية (بيع
الخمر والميتة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بد كآشعة (والخنزير والاصنام) قال
الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له الجنة والصنم ما كان مصورا قلت وعلى هذا يدخل فيه
بيع التصاوير على القراطيس (ف قيل يا رسول الله أ رأيت تحوم الميتة فأنها يطلى بها السفن
ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا وهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند ذلك فأن الله اليهود أن الله لما حرم عليهم تحومها جلاها) بفتح الجيم والميم أى إذا جلاها
باعوها كأوائهم متفق عليه) في الحديث دليل على تحريم بيع ما ذكر قيل والعلة في تحريم
بيع الثلاثة الأولى هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة
والخنزير في جعل العلة النجاسة عدى الحكم إلى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع
الأزبال النجسة والاطهر أنه لا ينعض دليل على التعليل بذلك ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما
حرم عليهم الشحوم فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة هذا ولا يدخل في الميتة شعرها
وصوفها وبرها لأنهم لا تحللها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة وقيل إن الشعور متنجسة وتظهر

بالغسل وجواز بيعها مذهب الجمهور قبل الامن الثلاثة التي هي نجس الذات وهو الذي لم تكن
نجاسته طارئة مسبقة بطهارة وليس الا الكلب والخنزير والكافر وأما علة تحريم بيع الاصنام
فقليل انه لا ينفع فيها مباح وقيل ان كانت بحيث اذا كسرت انتفع بكسرها جاز بيعها والاولى
ان يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها اذا ليست باصنام ولا وجه لمنع
بيع كسر الاصنام أصلا والضمير في قوله هو حرام يحتمل انه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهذا
الاظهر لان الكلام مسوق له ولانه قد أخرج الحديث أجود وفيه فأتري في بيع شحوم الميتة
الحديث ويحتمل انه للاتقاع وحله الاكثر عليه فقالوا لا ينتفع من الميتة بشيء الا بجلدها اذا
دبغ لدليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير الى
الاتقاع ومن قال الضمير يعود الى البيع استدل بالاجماع على جواز اطعام الميتة الكلاب ولو
كانت كلاب الصيدين ينتفع بها وقد عرفت ان الاقرب عود الضمير الى البيع فيجوز الاتقاع
بالنفس مطلقا ويحرم بيعه لما عرفت ويزيده قوة قوله في ذم اليهود انهم جملوا الشحم ثم باعوه
فأكلوا ثمنه فانه ظاهر في توجه النهي الى البيع الذي ترتب عليه أكل الثمن واذا كان التحريم
للبيع جاز الاتقاع بشحوم الميتة والادهان المتنجسة في كل شيء غير أكل الآدمي ودهن بدنه
فيحرم ان حرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز اطعام شحوم الميتة الكلاب واطعام العسل
المتنجس النحل واطعامه الدواب وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي ونقله عياض عن مالك وأكثر
أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث ويؤيد جواز الاتقاع ما رواه الطحاوي انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا
 فاستصحبوا به واتفعو به قال الطحاوي ان رجاله ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم
 علي وابن عمر وأبو موسى وجماعة من التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح
دليلا فأما التفرقة بين الاستملا كات وغيره فلا دليل اياهل هو رأي محض وأما المتنجس فان
 كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه وان كان لا يمكن فيحرم بيعه قاله ابن حنبل وفي الحديث
 دليل على انه اذا حرم بيع شيء حرم ثمنه وان كل حيالة يتوصل بها الى تحليل محرم فهي باطلة
 ﴿وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا
 اختلف المتبايعان وفي رواية البيعان (وليس بينهما ميتة فالقول ما يقول رب الساعة
 أو يتاركان) وفي رواية يترادان زاد ابن ماجه في روايته والمبيع قائم بعينه ولا جدو السلعة كما هي
 وأما رواية والمبيع مستهلك فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على
 صحة الحديث قال ابن عبد البر في الاستدراك انه حديث منقطع لا يكاد يتصل وان كان الفقهاء
 قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه ثم ذكر طرقه وأبان ما فيها من الانقطاع وهو دليل على
 انه اذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول
 البائع مع يمينه لما عرفت من القواعد الشرعية ان من كان القول قوله فعليه اليمين وللعلماء في هذا
 الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة اقوال الاول ان القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث
 الباب الثاني انه ما يتكلمان ويترادان المبيع الثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في
 النوع والجنس أو الصفة وبين غيرها وهو تفصيل بلا دليل ومعنى التحالف ان يختلف البائع

ما بعت منك كذا ويحالف المشتري ما اشترى منك كذا وقيل غير ذلك والوجه في التحالف ان
 كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما اليقين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر والحاصل ان هذا حديث مطلق
 مقيد بادلة باب الدعاوى وسأنتقي ﴿﴾ (وعن أبي مسعود الانصاري رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الحمية
 أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء (الكاهن متفق عليه) والاصل في النهي التحريم
 والتحالي قد أخبرانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أى أتى بعبارة تفيد النهى وان لم يذكرها
 وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء الاول تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالزوم
 وهو عام لكل كلب من معلوم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز وعن عطاء والنخعي يجوز بيع
 كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب الصيد
 أخرجه النسائي برجال ثقات الا انه طعن في صحته فان صح خص عموم النهى الثاني تحريم مهر
 البغي وهو ما تأخذ الزانية في مقابل الزنا سمها مهر مجازا فهو ذمال حرام وللفقهاء تفاصيل في
 حكمه تعود الى كيفية أخذه والذى اختاره ابن القيم انه في جميع كيفياته يجب التصديق به ولا يرد
 الى الدافع لانه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب
 خبيث يجب التصديق به ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله الثالث حلوان
 الكاهن وهو مصدر حلوته حلوانا اذا أعطته وأصله من الخلاوة شبه بالشئ الحلون حيث انه
 يؤخذ منه لابل كلفة وأجمع العلماء على تحريمه والكاهن الذى يدعى علم الغيب ويخبر الناس عن
 السكوات وهو شامل لكل من يدعى ذلك من منجم وضراب بالخصى ونحو ذلك فكل هؤلاء داخل
 تحت حكم الحديث ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لاحد تصديقه فيما يعطاه ﴿﴾ (وعن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنه انه كان على جبل له أعبي) أى كل عن السير (فأراد أن يسيبه قال
 فلحقنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا على فضر به فصار سير الميسر مثله فقال بعينه بوقية
 قلت لا ثم قال بعينه بوقية واشترطت جلالة) بضم الحاء أى الجبل عليه (الى أهلى فلما بلغت
 أتيت بالجبل فنقدنى فثمنه ثم رجعت فأرسل فى اثرى فقال أترانى) بضم الفوقية أى أنظننى
 (ما كنتك) المما كستهى المكلمة فى النقص من الثمن (لا تأخذ جلاتك خذ جلالك ودرهمك فهو
 لك متفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على انه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسبعته ولا
 فى المما كسته وانه يصح البيع للدابة واستثناء ركوبها ولكنه عارضه حديث النهى عن بيع
 النيا وسأنتقي وعن بيع وشرط ولما تعارضا اختلف العلماء فى ذلك على أقوال الاول لاجدانه
 يصح ذلك وحديث بيع النيا فيه الا أن يعلم ذلك وهذا منه فقد علمت النيا وصح البيع وحديث
 النهى عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال انه أراد الشرط المجهول والثانى لما لك انه يصح اذا
 كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام وجعل حديث جابر على هذا الثالث انه لا يجوز مطلقا
 وحديث جابر مؤول بانه قصة عين موقوفة تتطرق اليها الاحتمالات قالوا لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا ويحتمل أن الشرط ليس فى نفس العقد فاعله
 كان سابقا فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وآله وسلم بإر كابه وأظهر الاقوال الاول وهو صحة مثل

هذا الشرط وكل شرط يصح افراد بالعقد كإيصال المبيع الى المنزل وخياطة الثوب وسكنى الدار
 وقدر روى عن عثمان انه باع دارا واستأجر سكناها شهر اذ كره في الشفاء رواه (وعنه) أى عن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنهما (قال أعتق رجل منا) أى من الانصار (عبد الله عن دبر) بضم الدال
 وضم الباء كما في التاموس والتدبير أن يقول السيد لبعده دبرك أو أنت مدبر ونحوه ويتقيد
 العتق بالموت ما لم يكن له مال غيره (فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه متفق عليه)
 وأخرجه أبو داود والسنائي عن جابر أيضا وسما فيه العبد والرجل ولقنته عن جابر أن رجلا من
 الانصار يقال له أبو مذكو وأعتق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله بن الخادم بمائة درهم فدفعها اليه زاد
 الاسماعيلى وعليه دين وقد ترجم له البخارى في باب الاستقراض فقال من باع مال المنلس وقسمه
 بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه فأشار الى عله يبعه وهو الاحتياج الى ثمنه واستدل
 به بعضهم على منع المناس عن التصرف في ماله وعلى ان للإمام أن يبيع عنه ويأتى بقبضة أمجائه
 في بابه ان شاء الله تعالى (وعن ميمونة) رضى الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 ان فارة وقعت في سمن فأتى فيه فاستل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها
 وكادروا به البخارى وزاد أجد والسنائي في سمن جامد دل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالقاء
 ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة لان المراد بما حولها ما لافها قال المصنف
 في الفتح لم يأت في طريق صحیحته تحديد ما يلحق لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء انه يكون
 قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله انتهى ودل مفهوم قوله جامد انه لو كان مائعا نجس كله
 لعدم تمييز ما لافها عما لم يلاقها ودل أيضا على انه لا يتنقع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات
 الا أنه تقدم الكلام في ذلك وأنه يساح الانتفاع به في غير الاكل ودهن الأدمى فيحمل هذا وما يأتى
 من قوله فلا تقربوه على الاكل والدهن للأدمى جميعا ينمى مقتضى الأدلة وأما مباشرة النجاسة فهي
 وان كانت غير جائزة الا لازالها عما وجبت أو نذبت زالتا عنه فانه لا خلاف في جوازها لانه لا دفع
 مفسدتها وبقي الكلام في مباشرتها للتسجير والتنوير واصلاح الارض بها فاقيل هو طلب مصلحتها
 وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لازالة مفسدتها والاقرب انها تدخل ازالة مفسدتها تحت
 جلب مصلحتها فتسجير التنوير مما يدخل فيه الامر ان ازالة مفسدة بقاء عنها وجلب المصلحة
 لنفعها في التسجير وحينئذ يجوز المباشرة للانتفاع لا اشكال فيه (وعن أبي هريرة رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الفأرة في السمن فان كان جامدا فلقوها
وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه رواد أجد وأبو داود وقد حكم عليه البخارى وأبو حاتم بالوهم)
 وذلك انه قال الترمذى سمعت البخارى يقول هو خطأ والصواب الزهرى عن عبيد الله عن ابن
 عباس عن ميمونة فرأى البخارى انه ثابت عن ميمونة فحكم بالوهم على الطريق المروية عن أبي
 هريرة وجرم ابن حبان في صححه وغيره بأنه ثابت من الوجهين واعلم ان هذا الاختلاف انما هو
 لتصحح اللفظ الوارد فأما الحكم فهو ثابت فان طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون الا في
 الجامد وهذا ثابت أيضا في صحيح البخارى بلفظ خذوها وما حولها وكلاهما منسكهم ويفهم منه ان
 الذائب يأتى جميعه اذ العله مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتمييز البعض من

البعض وظاهر الحديث انه لا يقرب السمى ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين
 حديث الطحاوى (فائدة) * تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة وشحوها
 جائزاً لم يعهد عن السلف منعه قلت بل واجب ان لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث ان امرأه
 دخلت النار في هرة وعلى يدها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض وفي خشاش
 الأرض ما هو محرم على المكلف وغيره ويؤيده ما تقدم من مروره صلى الله عليه وآله وسلم بشاة
 ميتة فقال هلا استعتم بها بها الحديث له ألفاظ فانه دال على انها ملقاة بحيث تأكل منها الكلاب
 والطيرو وغيرهما ولو كان التمكين حراماً لأمروهم بدفنها فالحديث دل على ان أحد الأمرين اطعامها
 أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة وخشاش الأرض هي
 هوام الأرض وحشراتهما كما في النهاية (وعن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي تابعي روى عن
 جابر بن عبد الله كثيراً (قال سألت جابراً عن ثمن السنور) بكسر السين فنون مشددة مفتوحة
 فواو سا كنه هو الهر كما في القاموس (والكلب فقال زجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
 رواه مسلم والنسائي وزاد الاكل صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد
 النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكرك قال المصنف في التلخيص انه ورد
 الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي وفيها
 استثناء الكلب المعلم الا انه قال المناوى في شرح الجامع الصغير متعقباً لقول المصنف ان رجالها
 ثقات بانه قال ابن الجوزي فيه الحسين بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشئ وضعفه أحمد وقال ابن
 حبان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لأصله نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص
 من عمل من اقتناه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتنى كلباً الا كلب صيد نقص من أجره كل
 يوم قبراطان قيل قبراط من عمل الليل وقبراط من عمل النهار وقيل من الفرض والنقل هذا والتهى
 عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود وانقره مسلم برواية التهى عن ثمن السنور
 وأصل النهى التحريم والجهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلفوا في السنور وقد ذهب
 الى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد وذهب الجمهور الى جوازه يبيعه اذا كان له نفع
 وجعلوا النهى على التزبه وهو خلاف ظاهر الحديث والقول بانه حديث ضعيف مردود باخراج
 مسلم له وغيره والقول بانه لم يروه عن الزبير غير جابر بن سلمة مردوداً أيضاً بانه أخرجه مسلم عن معقل
 ابن عبد الله عن أبي الزبير فهذان ثقتان برواية عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً (وعن عائشة رضي
 الله عنها قالت جاءتني بريرة) بفتح الباء ورأيت بينهما أبا عتيبة مولاة لعائشة (وقالت اني كاتب
 من المكاتب وهي العتدين السيد وعبدته (أهلى) هم ناس من الانصار كما هو عند النسائي (على
 تسع أواق في كل عام أوقية فأعني) بصيغة الأمر للمؤث من الاعانة (فقلت ان أحب أهل
 ان أعدها لهم ويكون ولاؤي لى فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقلت لهم فأبوا عليهم فجاءت
 من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا
 أن يكون لهم الولاء فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فقال خذيه واشترطى لهم قال الشافعي والمزني يعني عليهم فاللام بمعنى على (الولاء)
 هو النصرة اكنه خص في الشرع بولاء العتق أفاده في المصباح (انما الولاء لمن أعتق ففعلت

عائشة ثم قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس حمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فما بال
رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله (أي في
شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة) فهو باطل وإن كان مائة
شرط قضاء الله أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله (وشرط الله أوثق وأعمس والولاء لمن
أعققت متفق عليه واللفظ للجاري وعند مسلم قال اشترى ما وعقبتها واشترط ليهم الولاء) الحديث
دليل على مشروعية الكتابة وهي عقد بين السيد وعبدته على رقبته وهي مستتقة من الكتب وهو
الفرض والحكم كافي قوله كتب عليكم الصيام وهي مندوبة وقال عطاء وداود واجبة إذا طلبها
العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في فكاتبوهم وهو الأصل في الأمر قلت الآية تعالى قيد الوجوب
بقوله إن علمتم فيهم خيرا نعم بعد علم الخير فيهم تجب الكتابة وفي تفسير الخير أربعة أقوال للسلف
وحديث مرفوع ومرسل عند أبي داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم إن علمتم فيهم حرفة ولا
ترسلوهم كالأعلى الناس الثاني لابن عباس قال خير المال الثالث عنه أمانة ووفاء الرابع
عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك وقوله في كل عام أوقية في تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لذلك
دليل على جواز التخييم لأعلى تحتهم وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي وغيره واستدلوا بآيات عن
السلف لا تنهض دليلا وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على نجم لقوله
فكاتبوهم ولم يفصل وهو ظاهر والقول بأنه قيد إطلاقها الآثار عن السلف غير صحيح إذ ليس
باجتماع وتقييد الآيات بآراء العلماء باطل ودل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذنيما على جواز بيع
المكاتب عند تفسير الإيفاء بمال الكتابة وللعلماء فيه ثلاثة أقوال الأول جوازه وهو أحمد
ومالك وجمهورهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المكاتب رق مابق عليه درهم أخرجه أبو داود وابن
ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثاني أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه
محتجين بظاهر حديث بريدة الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقا وهو لا يحنيفة وجاعة قالوا لأنه قد
خرج من ملك السيد وتأولوا الحديث بأن قالوا إن بريدة عجزت نفسها وفسخوا العقد كما في شرح
مسلم عن الحنفية ومن معهم والقول الأول أظهر لأن التقييد بالواقع في قصة بريدة ليس فيه دليل
على أنه شرط وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط وأما القول بأنه يوجب سقوط حق الله
في جوابه إن حقه تعالى ما قد ثبت فإنه لا يثبت الإيفاء والفرض أنه عجز المكاتب عنه وقوله
واشترط ليهم الولاء إن جعلت اللام بمعنى على من باب قوله وإن أسأتم فلها ويخرون للأذقان كما قاله
الشافعي فلا إشكال الآية قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء ويحجب بان
الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر وقيل المراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لأنه كان صلى الله عليه
وآله وسلم قد بين لهم حكم الولاء وإن هذا الشرط لا يحل فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة
ذلك ومعناه لا تبالي لأن اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة بل المقصود الإهانة وعدم
المبالاة بالاشتراط وإن وجوده كعدمه وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه
كيف وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن لعائشة بالشرط لهم فإنه ظاهر أنه خداع وغرر
للبائع من حيث أنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع وانكشف الأمر على خلافه ولكن
بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال وفي قوله إنما الولاء لمن أعققت دليل على حصر الولاء

فمن اعتق لا يتبعده الى غيره ﴿١﴾ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى عمر عن بيع أمهات
الاولاد فقال لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها ما بداله فاذا مات فهي حرة واهمالك والبيهقي
وقال رفعه بعض الرواة فهوهم وقال الدارقطني الصحيح وقعه على عمر ومثله قال عبد الحق
قال صاحب الامام المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة قيل ولا يصح مسندا وفي الباب آثار
عن الصحابة وقد أخرج الحسكافي وابن عساكر وابن المنذر عن يزيد قال كنت جالسا عند عمر
اذ سمع صائخة قال يايرقا (١) انظر ما هذا الصوت فنظر ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها
فقال عمر ادع لي المهاجرين والانصار فلم يكث ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال اما بعد فهل كان فيما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم القطيعة قالوا لا قال فانها
قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتطغوا أرحامكم
ثم قال وأي قطيعة أقطع من ان تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم قالوا فاصنع ما بدا لك
فكتب الى الاتفاق أن لا تباع أم خرفانها قطيعة وأنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث
بناء على ثبوت رفعه دلائل على ان الامة اذا ولدت من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد باقيا أم لا والى
هذا ذهب أكثر الامة وادعى الاجماع على المنع من بيعهن جماعة من المتأخرين وأقر ذلك الحافظ
ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في جزء مفرد قال وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال
وفي المسئلة من حيث هي ثمانية أقوال وقد ذهب داود وغيره الى جواز بيعها لما أفاده قوله
﴿٢﴾ عن جابر رضي الله عنه قال كنا نبيع سرارنا أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
سعى لا يرى بذلك بأسا رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان وأخرجه أحمد
والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه فلما كان عمر نافعانتهما رواه
الحاكم من حديث أبي سعيد واسناده ضعيف قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه صلى الله عليه
وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه ويرد رواية النسائي التي فيها والنبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا يرى بذلك بأسا قلت قوله في حديث الباب لا يرى يحتمل انه بتخمية متعوضة والفاعل
عائد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون حجة لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم اهم على
بيعهن ويحتمل انه بالنون والفاعل من باع من الصحابة الدال عليه كنا نبيع فلا يكون فيه حجة لانه
فعل بعض الصحابة ولكن رواية النسائي دالة على الاول وقريئة السياق تؤيده لانه أو رده جابر
محتجابه ولا يتم احتجابه الا على الوجه الاول واستدل القائلون بجواز بيعها بأنه صح عن علي أنه
رجع عن تحرير بيعها الى جوازها وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن
عبدية السلماني المرادى قال سمعت عابيا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الاولاد ان لا يبعن
ثم رأيت بعد ان يبعن الحديث وهو معدود في أصح الاسانيد وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة
بأنه يحتمل ان حديث جابر كان في أول الامر وان ما ذكرنا نسخ وأيضاً انه راجع الى التقرير وما ذكر
قول وعند التعارض القول أربع قلت ولا يخفى ضعف هذا الجواب فانه نسخ بالاحتمال فلا قائل
بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول يحتمل ان حديث ابن عمر ﴿٣﴾ كان أول الامر ثم نسخ
بحديث جابر ثم قوله ان حديث جابر راجع الى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أربع عند
التعارض يقال عليه القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره ان رفعه وهم وليس في منع

بيعها الا رأى عمر لا غير ومن شاوره من الصحابة وليس باجماع فليس بحجة على انه لو كان في المسئلة
 نص لما احتاج عمر والصحابة الى الرأى واما حديث ابن عباس انهم الما ولدت مارية ابنة ابراهيم
 قال صلى الله عليه وآله وسلم أعتقها واذا غافانه قال ابن عبد البر في الاستبصار انه روى من وجه
 ليس بالقوى ولا بثبته أهل الحديث قال وكذلك حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال أئمة امرأة ولدت من سبيدها فانهم احررة اذا مات لا يصح لانه انفرده بالحسين بن عبد الله بن
 عبد الله بن عباس وهو ضعيف متروك انتهى واما أبو محمد بن حزم فقد صحح الاول وتعقب بما
 بسطه السيد في منحة الغفار أقول والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور ان من استولد أمته لم
 يحل له بيعها والاحاديث الواردة في هذه المسئلة والله وان كان في أسانيد الضعف فهي تنهض
 للاحتجاج بها والخلاف في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور وكذلك تعقب بموت
 السيد وتجزئة لعنتها والله أعلم (وعن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن بيع فضل الماء واه مسلم وزاد في رواية عن بيع ضرب الجمل) وأخرجه أصحاب
 السنن من حديث اياس بن عبد وصححه الترمذى وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما
 والحديث دليل على انه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه قال العلماء وصورة ذلك
 ان ينبع في أرض مباحة ماء فيسقى الاعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع وكذا اذا اتخذ حفرة
 في أرض مملوكة يجمع فيها الماء أو حفر بئر فيسقى منه ويبقى أرضه فليس له منع ما فضل وظاهر
 الحديث يدل انه يجب عليه بدل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سقى زرع سواء كان في أرض
 مباحة أو مملوكة وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال انه يجوز دخول الارض
 المملوكة لاخذ الماء والكلا لان له حقاً في ذلك ولا يمنع استعمال ملك الغير وقال انه نص أحمد
 على جواز الرعى في أرض غير مباحة للرعى ثم قال انه لا فائدة لاذن صاحب الارض لانه ليس له
 منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الاذن وانما
 يحتاج الى الاذن في الدخول في الدار اذا كان فيه اسكر لوجوب الاستئذان واما اذا لم يكن فيها
 سكن فقد قال تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم ومن احتقر
 بئر أو نهر فهو أحق بمائه ولا يمنع النفع له من غيره سواء قلما ان الماء حق للعاقل لملك كما هو قول
 جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بدل فضله لغيره كما أخرجه أبو داود وانه قال رجل يائى
 الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الماء قال ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الملح فأذا أن في حكم
 الملح وما شا كله كالتار والنفط والموميا ومثله الكلا فمن سبق بدوابه الى أرض مباحة فيها
 عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دواب فإذا خرج منه فليس له بيعه هذا واما المحرز في الاسقية
 والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لان يأخذ
 أحدكم حبلأ ف يأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خير له من ان يسأل الناس
 أعطى أو منع فيجوز بيعه ولا يجب بذله الا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما فانه جائز فقد
 قال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتري بئر رومة يوسع بها على المسلمين فله الجنة فاشترىها عثمان
 والقصة معروفة وقوله عن ضرب الجمل أى ونهى عن أجرة ضرب الجمل وقد عبر عنه بالعرب
 في قوله (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عيب

الفعل) هو يفتح العين وسكون السين (رواه البخاري) وفيه وفيما قبله دليل على تحريم
 استئجار الفعل للضراب والابرة حرام وذهب جماعة من السلف الى انه يجوز ذلك الا انه يستأجره
 للضراب مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة قالوا لان الحاجة تدعو اليه وهي منفعة مقصودة
 وحلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن بيع حبس الحبلة) بفتح الحاء والباء فيهما (وكان يعبأ بتاعه أهل
 الجاهلية) وفسره قوله (كان الرجل يتباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاء البعير ذكره كان
 أو أتى وهو مؤنث وإن أطلق على مذكر تقول هذه الجزور (الى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثانيه
 أي تلد (الناقعة) وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب الا على بناء الفعل المجهول (ثم تنتج التي
 في بطنها) وهذا التفسير من قوله وكان يعبأ الخ مدرج في الحديث من كلام نافع وقيل من كلام
 ابن عمر (متفق عليه واللفظ للبخاري) ووقع في رواية جمل ولدا الناقعة من دون اشتراط الانتاج
 وفي رواية أن تنتج الناقعة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد جمل أو أنتج والحبل مصدر
 حبلت تحبل سمى به المحبول والحبله جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكتبة في كاتب ويقال حابل
 وحابله بالتاء قال أبو عبيد لم ير دالحبل في غير الآدميات الا في هذا الحديث وقال غيره بل ثبت
 في غيره والحديث يدل على تحريم هذا البيع واختلف العلماء في هذا النهي عنه لاختلاف
 الروايات هل هو من حيث يؤجل بفن الجزور الى أن يحصل النتاج المذكور أو وأنه يبيع منه
 النتاج ذهب الى الاول مالك والشافعي وجماعة قالوا وعلة النهي هي جهالة الاجل وذهب الى
 الثاني أحمد واسحق وجماعة من أئمة اللغة وبه جزم الترمذي قالوا وعلة النهي هو كونه يبيع
 معدوم ومجهول وغيره قد روي على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر وقد أشار الى هذا البخاري
 حيث صدر الباب ببيع الغرر وأشار الى التفسير الاول ورجحه أيضا في باب السلم بكونه موافقا
 للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني نعم ويتحصل من الخلاف أربعة أقوال لانه يقال
 هل المراد البيع الى أجل أو بيع الحنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة
 ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الحنين الاول أو حنين الحنين فصارت أربعة أقوال هذا وحكى
 عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبس الكرمه وأنه نهى عن بيع غر الغنبل قبل
 أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك الا أنه قد حكى في الحبلة
 بمعنى الكرمه فتحها ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعنه متفق عليه) والولاء هو ولأ العتق
 أي وهو اذ مات العتق وورثه معتقه أو ورثته معتقه كانت العرب تهب وتبيعه فنهى عنه لان
 الولاء كالنسب لا يزول بالازالة ذكره في النهاية ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر رواه مسلم) اشتل الحديث على
 النهي عن صورتين من صور البيع الاول بيع الحصاة واختلف في تفسيره قيل هل هو أن يقول
 ارم بهذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم وقيل هو أن يبيعه من ارضه قدر ما انتهت
 اليه رمية الحصاة وقيل هو أن يقبض على كف من حصى ويقول لي بعدد ما خرج في القبضة من
 الشيء المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصى ويقول لي بكل حصاة درهم وقيل ان

ثم أخذ منه ما حقه بدينه وبقول أي وقت سقطت الحصة فقد وجب البيع وقيل هو ان
 يعترض الناطع من الغنم فيأخذ حصاة ويقول أي شاة أصابتها فهي للبكذا وكل هذه منضممة
 للغرر في الثمن أو البيع من الجبل ولفظ الغرر يشمله وانما أفردت لكونها كانت مما
 يتبعها الحاشية فتمنى صلى الله عليه وآله وسلم عنها وأضيف البيع إلى الحصة لأنه لا بأسه لا اعتبار
 بالحصة فيه والثانية بيع الغرر بفتح الغين المجبة والراء المتكررة وهو بمعنى مغرور باسمه فعول
 وإضافة المصداق إليه من إضافته إلى المفعول ويحتمل غير هذا ومعناه الخداع الذي هو منطبعة
 أن لا رضاه عند تحققه فيكون من كل الباطل ويحقق في صور ما بعد القدرة على تسليمه كبيع
 العبد إلا بقي والقرس أنما فروا بكونه معدوماً أو يجهولاً ولا يتم ملك البائع له كالماء في الماء
 الكثير ونحو ذلك من الصور وقد يحتمل بعض الغرر فيصحب معه البيع إذا دعت إليه الحاجة
 كالجمل أساس الدار وكبيع الحبة المحشوة وإن لم يرى حشوها فإن ذلك يجمع عليه وكذا في جواز
 اجارة الدار والذابة شهرامع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً وتسعة وعشرين وعلى دخول الحمام
 بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقد ركبهم وعلى جواز الشرب من السقاء
 بالعوض مع الجهل واجمعوا على عدم صحة بيع الاجنسة في البطون والطير في الهواء واختلّفوا في
 صور كثيرة اشتملت عليها كتب الفروع (وعنه) أي عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكال له رواه مسلم) وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه
 من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد في أعم من الطعام حديث حكيم بن
 حزام عنه إذا جد قال قلت يا رسول الله اني اشتري يوعافاً فيحمل لي منه ما وما يحرم علي قال اذا
 اشتريت شيئاً فلا يبيعه حتى تقبضه واخرج الدارقطني وابوداود من حديث زيد بن ثابت ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم واخرجه
 السبعة الا الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً
 فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله فدللت الأحاديث أنه لا يجوز
 بيع أي سلعة شربت إلا بعد قبض البائع لها واستيفائها وذهب قوم إلى أنه يختص هذا الحكم
 بالطعام لا غير من المبيعات وذهب أبو حنيفة إلى أنه يختص بالمتقول دون غيره لحديث زيد بن
 ثابت فإنه في السلع والجواب أن ذكر حكم الخاص لا يخص به العام وحديث حكيم عام فالعمل عليه
 واليه ذهب الجمهور وأنه لا يجوز البيع للمشتري قبل القبض مطلقاً وهذا الذي دلل له حديث
 حكيم واستنبطه ابن عباس (فائدة) اخرج الدارقطني من حديث جابر بن سمى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه
 للبرار من حديث أبي هريرة بأسناده حسن فدل أنه اذا اشترى الشيء مكايلاً وقبضه ثم باعه لم يجوز
 تسليمه بالكيل الأول حتى يكال له على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه
 بالكيل الأول وكان لم يبلغه الحديث ولعل له الأصر بالكيل ثانياً لتحقيق ما يجوز من النقص
 بأعادة الكيل لذهاب الخداع وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الجزأف إلا ان في حديث
 ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزأفاً ولفظه كأنه يشتري الطعام من الركان جزأفاً فأنما رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى تنقله أخرجه الجماعة الا الترمذي قال ابن قدامة يجوز بيع

الصبرة جزا فلا تعلم فيه خلافا واذ ثبت جواز بيع الجزأ في حمل حديث الصاعين على ان المراد
 انه اذا اشترى الطعام كغلا أو أريد بيعه فلا بد من إعادة كيله للمشتري (وعنه) أي عن أبي هريرة
(قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة رواه أحمد والنسائي وصححه
 الترمذي وابن حبان وولابي داود) من حديث أبي هريرة (من باع بيعتين في بيعة فلهما أو كسهما أو
 الربا) قال الشافعي له تأويلان أحدهما أن يقول بعتك بألفين نسيتك وبألف نقد فأقيم ما شئت
 أخذت به وهذا يبيع فاسد لأنه إيهام وتعليق والثاني ان يقول بعتك عبدى على ان تبعتنى فرسك
 وعلة النهى على الاول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه
 لاجل النساء على الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك
 وقوله فلهما أو كسهما أو الربا يعني انه اذا فعل ذلك فهو لا يتناول عن أحد الأمرين اما الاوكس الذي هو
 أخذ الاقل أو الربا وهو عما يؤيد التفسير الاول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) زاد
 الترمذي حتى ذكر عبد الله بن عمرو ونهى قلت وبه سقط ما يقال ان المراد به محمد بن عبد الله وأنه
 مرسل (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح
 ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك رواه النسائي وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم ومخرجه
 أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذکور بلفظ نهى عن بيع وشرط
 ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الاوسط وهو غريب) وقد
 رواه جماعة واستغربه النووي والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتهما
 الاولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لاجل النساء
 وعنده ان ذلك لا يجوز فيجتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليحمله اليه حمله والثانية شرطان
 في بيع يختلف في نفسه يرهاف قيل هو ان يقول بعت هذا نقدا بكذا أو بكذا نسيتك وقيل هو ان
 يشترط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يبيعها وقيل هو ان يقول بعتك هذه السلعة بكذا
 على ان تبعتنى السلعة القلائية بكذا ذكره في الشرح وفي النهاية لا يحل سلف وبيع هو مثل أن
 يقول بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفا في متاع أو على أن تقرضني ألفا لأنه يقرضه
 ليحمله في الثمن فيدخل في حد الجهالة ولان كل قرض جر منفعة فهو ربا ولان في العقد شرط او لا
 يصح قوله ولا شرطان في بيع فسرته في النهاية بأنه كقولك بعتك هذا الثوب نقدا بدينار ونسيتك
 بدينارين وهو كالبيعة في بيعته والثالثة قوله ولا ربح ما لم يضمن قيل معناه ما لم يملك وذلك هو
 الغصب فانه غير ملك للغاصب فاذا باعه ورجع في ثمنه لم يحل له الربح وقيل معناه ما لم يقبض لان
 السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري اذا تلفت تلفت من مال البائع والرابعة قوله ولا
 يبيع ما ليس عندك قد فسرنا حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي انه قال قلت يا رسول الله
 يا بني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي فاباع له من السوق قال لا تبع ما ليس عندك فدل على
 انه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان) بضم العين وسكون الراء وبالموحدة ويقال أربان وعربون
(رواه مالك قال بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راولم يسمو سمي في
 رواية فاذا هو ضعيف قلت أخرجه ابن ماجه وسمي الراوى عبد الله بن عامر الاسلمي وقيل ابن

لهيعة وهماض عيافان وله طرق لا تتخلو عن مقال ويبع العربان فسرهم مالك قال هو أن يشتري
الرجل العمداء والامة أو يكتري ثم يقول للذي اشتري منه أو أكثرى أعطيك ديناراً أو درهماً على
أنى أن آخذت السلعة فهو من عندها أو الفهولك واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع فأبطله مالك
والشافعي لهذا النهي ولم ينفه من الشرط القاسد والغرر ودخوله في كل المال الباطل وروى
عن عمرو بن وهب وأحمد جواز الأول وأولى (وعن ابن عمر) رضى الله عنهم (قال ابتعت زيتاً في
السوق فلما استوجبتة لقيتني رجل فأعطاني به رجلاً حسناً فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعني
بعقد له البيع (فأخذ رجل من خلقي بذراعى فالتفت فإذا هو زيد بن ثابت قال لا تبعه حيث ابتعته
حتى تحوزة إلى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث يتبعها حتى
تحوزها التجار إلى رحالهم رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث
دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزة إلى رحله والظاهر أن المراد به
القبض لكنه عبر عنه بما ذكرنا كان غالب قبض المشتري أن كان مما يتناول باليد كالدرهم
والثوب فقبضه نقل وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب فقبضه بالنقل إلى مكان آخر
وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخايم وقوله فلما استوجبتة في رواية أبي داود
استوفيتة وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله ويدل له قوله نهى عن أن تباع السلعة
حيث يتبعها حتى يحوزها التجار إلى رحالهم (وعنه) أي عن ابن عمر (قال قلت يا رسول الله انى
أبيع الابل بالبيع فأتباع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذناير أخذها من
هذا وأعطى هذا من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن تأخذها بسعر يومها
ما لم تنتزها وبينك شيء رواه الخمسة وصححه الحاكم) هو دليل على أنه يجوز أن يقضى عن الذهب
الفضة وعن النضة الذهب لأن ابن عمر كان يبيع بالذناير فيلزم المشتري في ذمته الذناير وهي
الثن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس وبوب له أبو داود باب اقتضاء الذهب عن الورق ولفظه
كنت أبيع الابل بالبيع فأبيع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذناير وأنه سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تنتزها وبينك شيء
وفيه دليل على أن النقادين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدهما فينبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الحكم بأنهم ما إذا فعلوا ذلك حقاً أن لا يفتروا الا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة فلا يجوز
أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمته من عليه الذناير عوضاً عنها ولا العكس لأن
ذلك من باب الصرف والشرط فيه أن لا يفتروا وبينهم ما شيء وأما قوله في رواية أبي داود بسعر يومها
فالظاهر أنه غير شرط وإن كان أمر الأغلب في الواقع يدل على ذلك قوله فإذا اختلفت الأصناف
فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد (وعنه) أي ابن عمر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن النجش) بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) النجش لغة
تغير الصب و استشارته من مكانه ليلصاد وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع
لا يشتريها بل ليغرب ذلك غيره وسمى الناجش في السلعة ناجشاً لأنه يشير الرغبة فيها ويرفع
ثمنها قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع إذا وقع على
ذلك فقال طائفة من أئمة الحديث البيع فاسد وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب

الحنابلة ورواية عن مالك الآن الحنابلة يقولون بفساده ان كان عواطة البائع أو منه
وقات المالكية ثبت له الخيار قياسا على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا
لان النهي عائد الى أمر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد وأما ما نقل
عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم ان التحريم اذا كانت الزيادة المذكورة فوق عن المثل فلو
ان رجلا رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها التثنية الى قيمتها لم يكن ناجسا عاصيا بل يؤجر
على ذلك بنيتهم قالوا لان ذلك من النصيحة فهو مردود بان النصيحة تحصل بغير ايام أنه يريد
الشراء وأما مع هذا فهو خداع وغرر وبأنه ذكر البخاري تعليقا من حديث ابن أبي أوفى في سبب
نزول قوله تعالى ان الذين يشتركون بالله ويؤمنهم ثمنا قليلا انه قال أقام رجل سلعة بالله
لقد أعطى بها ما لم يعط فزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خاطئ فجعل ابن أبي أوفى من أخبر
بأكثر مما لا يرى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد ان يشترها في غير الغير
فأشتره كافي الحكم لذلك وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا اذا جعل له البائع
جعلا ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة ﴾ مفاعلة
بالخاء المهملة والقف (والمزانية) بزنتها بالزاي بعد الالف سوحد فنون (والمخابرة)
بزنتها بالخاء المعجمة فأف فوحد فراء (وعن الثنبا) بالثنية مضهومة فنون ساكنة فثنية تحتية
بزنة علما الاستثناء (الأن يعلم) عائد الى الآخر (رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذى)
اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها الاولى المحاقلة وفسرها جابر راوى الحديث
بانها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة وفسره أبو عبيد بدبانه يبيع الطعام في
سندله وفسرها مالك بان تكري الارض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة وقيل بعد هذا التفسير
عطفها عليهم فى هذه الرواية وبأن الصحابي أعرف بتفسير ما روى وقد فسر ها جابر بما عرفت كما
أخرجه عنه الشافعى والثانية المزانية مأخوذة من الزين بفتح الزاء وسكون الموحدة وهو الدفع
الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه وفسرها ابن عمر كما رواه مالك يبيع القمح
أى رطباً بالتركيب لا يبيع العنب بالزيب كعلا وأخرجه عنه الشافعى فى الام وقال تفسير
المحاقلة والمزانية فى الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص صا
ويحتمل انه من رواية من رواه والعله فى النهى عن ذلك هو الراب بالعدم العلم بالنسوى والثالثة
المخابرة وهى من المزارعة وهى المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها من الزرع ويأتى الكلام
عليها فى المزارعة والرابعة الثنبا فانه نهى عمه الآن تعلم وصورته ذلك بأن يبيع شيئا ويستثنى
بعضه ولكنه ان كان ذلك البعض معلوما صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثنى واحدة
معينة فان ذلك يصح اتفاقاً لا لوقال البعض فلا يصح لان الاستثناء مجهول وظاهر الحديث
انه اذا علم القدر المستثنى صح مطلقا وقيل لا يصح ان يستثنى ما يزيد على الثلث هذا والوجه فى
النهى عن الثنبا هو الجهالة وما كان معلوما فقد انتفت العلة فتخرج عن حكم النهى وقد نبه النص
على العلة بقوله الآن يعلم ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن المحاقلة والمخابرة ﴾ بالخاء والضاد معجمتين مفاعلة من المخضرة (والملاسة والمناذرة)
بالذال المعجمة (والمزانية رواه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهى

عنها الاولى المخاطلة وتقدم الكلام فيها والثانية المخاضرة وهو بيع الثمار والحبوب قبل أن
 يدور صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزروع فقال طائفة اذا كان قد بلغ
 حدا ينفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر أو الرائد واشتد الحطب دبح البيع بشرط اقطع وأما اذا شرط
 البقاء فلا يصح اتفاقا فإنه شغل للمالك البائع أولانه صنفين في صفقة وهو اعادة أو اجارة وبيع وأما
 اذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحطب وأخذ الثمر أو لوائه فبيعه صحيح وفاقا إلا أن يشترط المشتري ابقاءه
 فقبل لا يصح البيع وقيل يصح وقيل ان كانت المدة معلومة صح وان كانت غير معلومة لم يصح
 فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل والثالثة
 الملاسة وبينهما ما أخرجه البخاري عن الزهري انه المس الرجل الثوب بيده بالدليل أو النهار
 وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة عن أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر
 أحدهمهما إلى ثوب الآخر ولكنه يمسهما وأخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملاسة
 أن يمس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقبله اذا مسه وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة عن أن
 يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل والرابعة المبادنة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من
 طريق سفيان عن الزهري المبادنة أن يقول ألقى الماعك والى الدين مامعي والنسائي من حديث
 أبي هريرة أن يقول أبيعك مامعي وتبذ مامعك ويشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل
 واحد منهما كم مع الآخر وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المبادنة أن يقول اذا تبذت هذا الثوب
 فقد وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة المبادنة أن يبيع كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ثم
 ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه وعلمت من قوله فقد وجب البيع ان يبيع الملاسة والمبادنة
 جعل فيه نفس اللبس والمبادنة بغير صبغة وظاهر النهي التحريم والشفقة تفاصيل في هذا
 لا نليق بهذا المختصر * (فائدة) * استدلل بقوله لا ينظر اليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعلماء فيه
 ثلاثة أقوال الاول لا يصح وهو قول الشافعي والثاني يصح ويثبت له الخيار اذا رآه وهو للحنفية
 والثالث ان وصفه والا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به على بطلان بيع الاعمي
 وفيه أيضا ثلاثة أقوال الاول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب
 انكون الاعمي لا يراه بعد ذلك والثاني يصح ان وصفه والثالث يصح مطلقا وهو للحنفية
 (وعن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تلتقوا الركب ان لا يبيع حاضر لباد قلت لابن عباس ما قوله ولا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له
 سمسار متفق عليه واللفظ للبخاري) اشتغل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع
 الاولى النهي عن تلقى الركبان أي الذين يجابون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركباناً
 أو مشاة جماعة أو واحداً وانما اخرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً أو أما
 التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة وفي حديث ابن عمر كان تلقى الركبان
 فنشترى منهم الطعام فثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام
 وفي لفظ آخر بيان ان التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق
 فيبيعونه في مكانه فثم اهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه
 البخاري فدل على ان القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقيا وان منتهى التلقي ما فوق السوق

وقالت الشافعية انه لا يكون التلقي الا خارج البلد وكأنهم ينظرون الى المعنى المناسب للمنع وهو
تغير الجالب فإنه اذا قدم الى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو
من قصيره واعتبرت المالكية وأجدوا سحق السوق مطلقا عما بظاهر الحديث والنهي طاهر
في التحريم حيث كان قاصدا التلقي عالما بالنهي عنه وعن أبي حنيفة والاوزاعي انه يجوز التلقي
اذا لم يضر بالناس فان ضررهم فان تلقاه فاشترى صح البيع عند الشافعية وثبت الجلبار عند
الشافعي للبائع لما أخرج به أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ
لا تلقوا الجلب فان تلقاه انسان فاشتره فاصحبه بالخيار اذا أتى السوق وظاهر الحديث أن العلة
في النهي نفع البائع وازالة الضرر عنه وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عمر لا تلقوا الساع حتى
يهمطوا بها السوق واختلاف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعد من ذكرناه قريبا أنه صحيح
لان النهي لم يرجع الى نفس العقد ولا الى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد وذهبت
طائفة من العلماء الى انه فاسد لان التحريم يقتضي الفساد مطبقا وهو الاقرب وقد اشترط جماعة
من العلماء التحريم التلقي شرائط فقبل يشترط في التحريم ان يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى
منهم باقل من ثمن المثل وقيل ان يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وقيل ان يخبرهم بكساد
مائعهم لم يغبنهم وهذه تقييدات لم يبدل عليها دليل بل الحديث اطلق النهي والاصل فيه التحريم
مطلقا الصورة الثانية ما افاده قوله لا يبيع حاضر لباد وقد فسر ابن عباس بقوله لا يكون له
سمسارا بسنين مهماتين وهو في الاصل القيم بالامر والحافظ ثم اسما - مقر في متولى البيع والشراء
لغيره بالاجرة كذا قيده البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيدا لما اطلق من الاحاديث وأما بغير
اجرة فجعله من باب النصيحة والمعاونة فأجازه وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان باجرة
وما كان بغير اجرة وقصر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بان يبيح البلد غير ببلد معة
يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لا يبيعه لك على التدرج
باعلى من هذا السعر ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيد او منهم من ألحق به
الحاضر اذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادي في الحديث خرج فخرج الغالب فأما
أهل القرى الذين يعرفون الاسعار فليسوا بآخذين في ذلك ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي
وان يكون المتاع المطلوب مما تهم به الحاجة وان يعرض الحضرى ذلك على البدوى فلو عرضه
البدوى على الحضرى لم يمنع وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم
للحديث بعلم متصيدة من الحكم ثم قد عرفت ان الاصل في النهي التحريم واليه هنا ذهب طائفة
من العلماء وقال آخرون ان الحديث منسوخ وانه جائز مطلقا كتوكيله والحديث النصيحة ودعوى
النسخ غير صحيحة لا فتقاربه الى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر وحديث النصيحة اذا استصح
أحدكم أخاه فليصح له مشروط فيه أنه اذا استنحه نصح به بالقول لأنه يتولى له البيع وهذا في
حكم بيع الحاضر للبادي وكذلك الحكم في الشراء فلا يشترى حاضر لبادي وقد قال البخاري
باب لا يشترى حاضر لبادي بالسيرة وقال ابن حبيب المالكي الشراء للبادي كالبيع لقوله عليه
السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن
سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أمأنتهم ان يبيعوا أو تبتاعوا لهم قال نعم

وأخرجه أبو داود عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له
شيأ ولا يبتاع له شيئاً فإن قيل قد لوحظ في النهي عن تلقى الخلو به عدم غبن البادي ولوحظ في النهي
عن بيع الحاضر البادي الرقي باعل البلد واعتبر فيه غبن البادي وهو كالتناقض فالجواب أن
الشارع بالاحظ مصلحة الناس ومصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الواحد ولما كان
البادي إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا خيراً فانتفع به جميع سكان البلد
فلاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي ولما كان في التلقي انما ينتفع الملتقي خاصة وهو
واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لاسيما وقد تنضاف إلى ذلك أنه ثانياً وهي حقوق الضرر بأهل
السوق في اتراء الملتقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من الملتقي فنظر الشارع
لهم عليه فلا تناقض بين المستثنين بل هما صحتان في الحكمة والمصلحة (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الخلب) بفتح اللام مصدر
بمعنى الخلو (من تلقى فاستترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار رواد مسلم) تقدم
الكلام عليه والله دليل على ثبوت الخيار للبايع وظاهره ولو شره الملتقي بسعر السوق فإن الخيار
ثابت (وعنه) أي أبي هريرة (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع
حاضر لباد ولا تاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء
المجعة وأما في الجمعة وغيره فبعضها (أخيه ولا تسأل المراء أطلاق أخيه التكلفاً ما في انائها)
كفأت الاناء كيبته وقلبته (متفق عليه وسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) أشبه الحديث
على مسائل منهى عنها الأولى نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم الثانية ما يفيد قوله
ولا تاجشوا وهو معطوف في المعنى على قوله نهى لأن معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تاجشوا
وتقدم الكلام عليه قريباً في حديث ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجس
الثلاثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه يروي رفع المضارع على أن لافية ويجوز به على أنها
ناخية واثبات الباء يقوى الأول وعلى الثاني فبأنه عومل المجرم ومما له غير المجرم فترك الباء
وفي رواية تحذفه فلا اشكال وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فبأن
في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن
منه وكذا الشراء على الشراء أو أن يقول للبائع في مدة الخيار افسخ البيع وأنا اشتريه منك
بأكثر من هذا الثمن وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على
البيع ولم يعقد افيقول آخر البائع أنا اشتريه منك بأكثر بعد أن كان قد اتفق على الثمن وقد أجمع
العلماء على تحريم هذه الصور كلها وإن فاعلها اعاص وأما بيع المزايدة وهو البيع ممن يزيد فليس
من المنهى عنه وقد بوب البخاري باب بيع المزايدة وورد في ذلك صريحاً ما أخرجه أحمد
وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال حسن عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باع حلساً
(١) وقدحاً وقال من يشتري هذا الحلس والتدح فقال رجل أخذته بدرهم فقال من يزيد
على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعه مائة وقال ابن عبد البر أنه لا يحرم البيع ممن يزيد
انفاقاً وقيل أنه يكره واستدل لفتاؤه بحديث عن سفيان بن زرعب أنه قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزايدة لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف الرابعة قوله

(١) الحلس بالكسر كساء
على ظهر البعير تحت البرذعة
ويسقط في البيت تحت
التياب ويحركه اهـ ق

ولا يخطب على خطبة أخيه زاد في مسلم الا ان يأذن له وفي رواية حتى يأذن والنهي يدل على
تحریم ذلك وقد أجمع العلماء على تحریمها اذا كان قد صرح بالاجابة ولم يأذن ولم يترك فان تزوج
والحال هذا عصى اتفاقا وضح عند الجمهور وقال داود يفسخ النكاح ونعم ما قال وهو رواية
عن مالك وانما اشترط التصريح بالاجابة وان كان النهي مطلقا الحديث فاطمة بنت قيس فانها
قالت خطبني أبوجهم ومعاوية فلم ينكركم خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لاسامة
والقول بأنه يحتمل انه لم يعلم احدهما بخطبة الآخر وانه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بإسامة لانه
خطب خلاف الظاهر وقوله أخيه أى في الدين ومفهومه انه لو كان غير أخ كان يكون كافرا فلا
يحرم وهو حيث تكون المرأة كناية وكان يستخير نكاحها وبه قال الاوزاعي وقال غيره يحرم
أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب فلا اعتبار لفه ومدة الخامسة
قوله ولا تسأل المرأة روى مرفوعا ومجوزا وما عليه فكسر اللام لالتقاء الساكن والمراد ان المرأة
الاجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق امرأته وينكحها او يصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها
وعبر عن ذلك بالا كفء لما في الصحفة من باب التثنية كأن ما ذكرنا كان معدا للزوجة فهو
في حكم ما قد جمعت في الصحفة تنفع به فاذا ذهب عنها فكمات فاد كتمت الصحفة وخرج ذلك عنها
فعبر عن ذلك المجموع المركب بالركب المذكر وللشبهة بينهما (وعن أبي أيوب الانصاري رضى
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدة وولدها فرق الله
بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في اسناده مقال) لان
فيه حسين بن عبد الله الماعز في مختلف فيه (وله شاهد) كانه يذهب حديث عبادة بن الصامت
لا يفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الحسارية أخرجه الدارقطني
والحاكم وفي سننه عندهما عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف ولا يخفى ان هذا الحديث والذي
بعده كان يحسن ضمهما الى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الاولاد ويؤخر
هو الى هنا وهذا الحديث ظاهر في تحریم التفريق بين والدة وولدها وطاهر دعاء في الملك
والجهات الا انه لا يعلم انه ذهب أحد الى هذا العموم فهو مشمول على التفريق في الملك وهو صريح
في حديث على الآتي وظاهره أيضا تحریم التفريق ولو بعد البلوغ الا انه يقيده بحديث عبادة وفي
الغيب انه خصه في الكبير الاجماع كافي العتق وكان مستندا لاجماع حديث عبادة ثم الحديث
نص في تحریم التفريق بين والدة وولدها وقيس عليه سائر الارحام المحارم بجماع الرحمة وكذلك
ورد النص في الاخوة وهو ما أفاده قوله (وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال أمرني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أذكرهما فارتجعهما ولا تبعهما الا جميعا رواه أحمد ورجاله
ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه انما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي
رضي الله عنه وميمون لم يدركه عليا والحديث دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحریم
التفريق كادل عليه الحديث الاول الا ان الاول دل على التفريق بإى وجه من الوجوه وهذا
الحديث نص في تحریمه بالبيع وألحقوا به تحریم التفريق بسائر الانشاءات كالهبة والهبة

(١) ما يرويه عن النبي
وروي عنه

وهو ما كان يفتي به من قبله وما استمر في نفسه من قبله واستبارة: لأن سبب المال قوري وشي
الحديث وحديثه يعني روي عنه قد مر على بطون البيوع ولكنه عارضه الحديث الاول
حديثه في حديثه يدل على صحة الخبر عن المذهب البيوع وشيخه في حديثه (١) ذكر
عن لا يبيع ان يخرج عن امره لم يبق في التبريق فلا عقوبة ولا اختلاف العلماء في ذلك فذهب
في حديثه في حديثه مع الله سبحانه وتعالى الامر بالانزاع في الامن يحتل الله بعد جديد بوضا
المشترى (١) في التبريق بين البيعة وبينها وجهان لا يفتح لهما صلى الله عليه وآله وسلم عن
تعذيب القمام ورويه في السماع في الشيخ وشيخه الاول (١) (عن انس روي عنه قال غلا السمر)
الله في روم ورواه في السماع على من تارة (في الحديث على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
رسلم فقال الناس ان رسول الله غلا السمر فذكره الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
شوا السمر) يعني فعل ذلك هو وحده بارادة (القاضي) أي المبتدع (الباسط) الموسع مأخوذ
من قوله تعالى والله يوسع ريبه (الزافي) لا رجوان التي الله وليس أحدكم بطلبني
بما في دم ولا مال ورواه الترمذي في صحيحه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه والدارمي
والبخاري وأبو يعلى من حديث انس واسناده على شرط مسلم وصححه الترمذي والحديث دليل
على ان الله غير مثله واذا كان مثله فهو محرم والى هذا ذهب أكثر العلماء وروي عن مالك انه
يجوز التسعير وفي التوتين واخذت دان على تحريم التسعير لكل متاع وان كان سياقه في
ناس (١) (عن معمر بن عبد الله) هو يفتح الميم وسكون العين ورفع الميم ويقال له معمر بن أبي
معمر أسلم قديما وشاخر الى الحبشة وتاخرت شجرة الى المدينة ثم هاجر اليها وسكن بها (عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحسبكم الا خايل) بالهمز هو العاصي الاثم (رواه
مسلم) وفي الباب أحاديث دللت على تحريم الاحتكار وفي الباب على قوله صلى الله عليه وآله وسلم
واسم من احتكر طعاما قال أي اشتراه وحسبه ليقبل فيمضوا وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار
للطعام وغيره الا ان يدعى انه لا يقال احتكر الا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف الى عمومته فقال كل
ما انظر بالمال حسبه فهو احتكار وان كان ذهباً أو نسيباً وقيل لا احتكار الا في قوت الناس
وقوت البهائم ورواه قول النافعية ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة
وغيره في الطعام وما كان من الأحاديث على هذا الاسلوب فانه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق
بالمقيد لعدم التعارض بينهما بل يبقى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع
الاحتكار مطلقا ولا يقيد بالقوتين الاعلى رأي أبي ثور وقد رده أئمة الاصول وكان الجمهور خصوه
بالقوتين نظرا الى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن عامة الناس والغلب في دفع
الضرر عن العامة انما يكون في القوتين فتميدوا الاطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قيدوه بذهب
النحائي الراوي فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب انه كان يحسب فقيلا له فأنكح محسرا
فقال لان معمر اراوى الحديث كان يحسب كمال ابن عبد البر كان يحسب كمال الزيت وهذا ظاهر
ان سعيدا قيد الاطلاق بعمل الراوي وأما معمر فلا يعلم قيده ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد
به البخاري (١) (عن أبي ثور روي عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا)
بنهم المناقاة الشوقية وفتح الصاد الملهمة من صرى بصري على الاصح (الابل والغنم في ابتاعها

بعد فهو بخير النظرين) الرأيين (بعد ان يحلها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا) عطف
على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطى (من غرم تلق عليه وسلم) أى عن أبي هريرة
(فهو بالخيار ثلاثة أيام وفي رواية له علقها البخاري ورد معها صاعا من طعام لاصمراء قال
البخاري والقرأ كثير) أصل التصريته حبس الماء به صرت الماء اذا حبسته وقال الشافعي
هو ربط بخلاف الناقصة أو الشاة وترك حلها حتى يجتمع مع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتها
ولم يذكر في الحديث البقرة والحكم واحد والحديث نهى عن بيع التصريته للحيوان اذا أراد بيعه
لانه قد وردت تقييده في رواية النسائي بالفظ ولا تصروا الا بل والغنم للبيع وفي رواية له اذا باع
أحدكم الشاة أو القطة (١) فلا يحلها وهذا هو الراجح عند الجمهور ويدل عليه التعليل بالتدليس
والغرر كذا قيل الا أنى لم أر التعليل به مما منصوصا وأما التصريته لا للبيع بل ليجتمع الحليب
لنفع الماء فهو وان كان فيه اذى للحيوان الا ان ليس فيه اضرار فيجوز وظاهر الحديث انه
لا يثبت الخيار الا بعد الحلب ولو ظهرت التصريته بغير حلب فالخيار ثابت وثبت الخيار قاض
بصحته يبيع المصرة وفي الحديث دليل على ان الرد بالتصريته قوري لان الفاء في قوله فهو بخير
النظرين تدل على التعقيب من غير تراخ واما ذهب بعض من الشافعية وذهب الاكثر الى انه
على التراخي لقوله فله الخيار ثلاثة أيام وأجيب من طرف القائل بالنظر ان ذلك محمول على ما ذالم
يعلم انهم اصروا على الثالث لان الغالب انهم لا يعلم في أقل من ذلك الجواز التمسك باختلاف
الملك ونحوه ولا في رواية أحمد والطحاوي فهو باحد النظرين بالخيار الى ان يجوزها أو يردّها
وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قيل من بعد تبين التصريته وقيل من عند العقد وقيل من
التفرق ودل الحديث أنه يردّ عوض اللبن صاعا من ثمر وأما الرواية التي علقها البخاري يذ كر صاعا
من طعام فقد رجع البخاري رواية التمر لكونه أكثر (٢) واذا ثبت انه يرد المشتري صاعا من
تفرق المسئلة مذاهب الاول للجمهور ومن العصابة والتابعين باثبات الرد للمصرة أو رد صاع
من ترسواء كان اللبن كثيرا أو قليلا والتفرقوا لاهل البلد أولا والثاني للحنفية خالفوا في أصل
المسئلة وقالوا لا يرد المبيع بعيب التصريته فلا يجب رد الصاع من التمر واعتذر روعا عن الحديث
باعتذار كنية بالقدح في الصحابي الراوى للحديث وبانه حديث مضطرب وبانه منسوخ وبانه
معارض بقوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وكما أعذار مردودة وقالوا الحديث
خالف قياس الاصول من جهات الاولى من حيث ان اللبن النافع ان كان موجودا عند العقد
فقد نقص جرّ من المبيع فيستعير الرد وان كان حادّا عند المشتري فهو وغيره مضمون وأجيب أولا
ان الحديث أصل مستقل برأسه ولا يقال انه خالف قياس الاصول وثانيا بان النقص انما يمنع
الرد اذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع والثانية من حيث انه جعل
الخيار فيه ثلاثا مع ان خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقدر شيء منها بالثلاث
وأجيب بان المصرة انقرضت بالمدة المذكورة لانه لا يتبين حكم التصريته في الاغلب الا بمخلاف
غيرها والثالثة انه يلزم ضمان الاعيان مع بقائها حيث كان اللبن موجودا وأجيب عنه بانه غير
موجود متميز لانه مختلط باللبن الحادث فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان
العبد الا بقاء المغصوب والرابعة من حيث انه يلزم اثبات الرد بغير عيب لانه لو كان نفعه ان اللبن

(١) القطة والقوح الناقصة
الخلوب أو التي نجت لقوح
الى شهرين أو ثلاثة ثم هي
لبون اه قاموس

(٢) يريد انه أكثر في الزاوية
اه

عيباً ثبت به الرمن دون تصريته ولا اشتراط لانه لم بشرط الرد وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط
من حيث المعنى فإن المشتري لما رأى ضررها علموا أن البائع شرطه أن ذلك عادة لها وقد
ثبت له هذا نظراً لمثل ما تقدم في تاتى الخلاف به وإذا قدر عند ذلك ضعف القول الآخر علمت ان
الحق هو الاول وعرفت ان الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه
وفي ان التدليس لا يفسد أصل العقد وفي تحريم التصريه للبيع وثبوت الخيار بها وقد أخرج
أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً يبيع الخفلات خلافة ولا تحل الخلابه لمسلم وفي
اسناده ضعف ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً بسند صحيح والخفلات جمع مخفلة بالخاء المهملة
والفاء التي يجمع لهن في ضررها والخلابه بكسر الخاء المعجمة وتحفيف اللام بعدها موحدة
الخداع (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليردها صاعاً
رواه البخاري وزاد الامام علي بن عمر) لم يرفعه المصنف بل وقعه على ابن مسعود لان البخاري
لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفى (وعن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم ير على صبرة) الصبرة بضم الصاد المهملة وتسكون الموحدة الكومة
المجوعة من الطعام (طعام فادخل يده فيها فالتأصبا به بالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام
قال تأصبا به السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني
رواه مسلم) قال النووي كذا في الاصول سني ياء المتكلم وهو صحيح ومعناه ليس من اهتدى
به يدي واقتدى بعلى وعلى وحسن طريقتي وكان سفيان بن عيينة يكره تفسيره مثل خدمه ويقول
نمستك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر والحديث دليل على تحريم الغش وهو
يجمع على تحريمه شرعاً مذموم فاعلة لا (وعن عبد الله بن بريدة) هو أبوسهل عبد الله بن بريدة
ابن الحبيب الاسدي قاضي مرو تابعي ثقة جمع أباه وغيره (عن أبيه رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من حبس العنب أيام القطاف) الأيام التي يقطف فيها (حتى يبيعه
من يتخذ خيراً فقد تقم) والقاف ثم الخاء المهملة مشددة أى ربحى بنفسه من غير بصيرة وثبت
(النار على بصيرة) أى على علم بالسبب الموجب لدخوله (رواه الطبراني في الاوسط باسناد
حسن) وأخرجه البيهقي في شعب الايمان من حديث بريدة بن زيادة حتى يبيعه من يهودى أو
نصرانى أو يمنى يعلم أنه يتخذ خيراً فقد تقم في النار على بصيرة والحديث دليل على تحريم بيع
العنب ممن يتخذ خيراً بوعيد البائع بالنار وهو مع القصد محرم اجماعاً وأما مع عدم القصد فليل
يجوز البيع مع الكراهة ويؤول بان ذلك مع الشك في جهله خيراً أو ما اذا علمه فهو محرم ويقاس على
ذلك ما كان يستعان به في معصية وأما ما لا يفعل الا المعصية كالزمر والطاير ونحوها فلا يجوز
بيعهما ولا شرائهما اجماعاً وكذلك بيع السلاح والكرام من الكفار والبعاة اذا كانوا
يستعينون بها على حرب المسلمين فانه لا يجوز الا ان يباع بافضل منه جاز (وعن عائشة رضى
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضممان رواه النجاشي وضعفه
البخاري) لان فيه مسلم بن خالد الزنجي ذاهب الحديث (وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة
وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن
بطوله وهو ان رجلاً اشترى غلاماً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عنده ما شاء الله

مطلب في تفسير ليس مني

ثم رده من عيب وجهه فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برده بالعيب فقال المقضي عليه
 قد استعمله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضمان والخراج هو الغلة والكراء
 ومعناه ان المبيع اذا كان له دخل وغلة فان مالنا الرقبة الذي هو ضمان لها يملك خراجها
 ضماناً أصلاً فاذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية فتعجبها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه
 ثم وجد به عيباً فله ان يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما اتفق به لانها لو تلفت بين مدة الفسخ والعقد
 لكانت في ضمان المشتري فوجب ان يكون الخراج له وقد اختلف العلماء في المسئلة على
 أقوال الاول الشافعي ان الخراج بالضمان على ما قررناه في معنى الحديث وما حدث من الفوائد
 الاصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما اخذه الثاني الحنفية ان
 المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكرء وأما الفوائد الاصلية كالترفان كانت باقية ردها مع
 الاصل وان كانت تالفة امتنع الرد واستحق الارش الثالث المالكية انه يفرق بين الفوائد الاصلية
 كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرد مع أمه وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد
 فان كانت متصلة فوجب ردها اجماعاً هذا ما قاله المذكورون والحديث ظاهر فيما ذهب اليه
 الشافعي وأما اذا وطئ المشتري الامة ثم وجد فيها عيباً فقد اختلف العلماء في ذلك فقال أهل
 الرأي والنوري واهل حق يمتنع الرد لان الوطء جناية لانه لا يحل وطء الامة لا يصل المشتري ولا
 لفصله فقد عيبها بذلك قالوا وكذا قد مات الوطء يمتنع الرد بعد ذلك (١) قالوا وليكن يرجع على
 البائع بارش العيب وقيل يرد هوى يرد معهما ومثلها ومنهم من فرق بين الثيب والبكر وقد
 استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارضة عن الاستدلال ودعوى ان الوطء
 جناية دعوى غير صحيحة والتعليل بانه حرمة بابه على أصوله وفصوله فكانت جناية عليه لانه لم
 ينحصر المشتري فيها فيما (٢) وعن عروة البارقي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أعطاه ديناراً يشتري به أحمسية أو شاة فاشتري به شاتين فباع أحدهما بديناراً فأنه بدينار
 فذاعه بالبركة في بيعه فكان لو اشتري تراباً لم يبع فيه رواه النسائي وقد أخرجه
 البخاري في ضمن حديث ولم يسبق لفظه وأورد الترمذي شاهد له من حديث حكيم بن حزام
 الحديث في اسناده سعيد بن زيد أخو حماد مختلف فيه قال المنذري والنووي اسناده حسن
 صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب انه في اسناده مهم وفي الحديث دلالة على ان
 عروة شري ما لم يكل بشرائه وباع كذلك لانه أعطاه ديناراً فأنه بدينار فذاعه بالبركة في بيعه
 أنشري بعض الديار الانحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد
 الموقوف الذي يتعدى الاجازة وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال الاول انه يصح العقد
 الموقوف وذهب الى هذا جماعة من السلف عملاً بالحديث والثاني انه لا يصح وبالله ذهب
 الشافعي وقال ان الاجازة لا تنعقد بحجة حديث لا تتبع ما ليس عنده ذلك أخرجه أبو داود
 والترمذي والنسائي وهو شامل للمعذور ومالك الغير وترددت افعي في صحة حديث عروة وعلق
 القول به على صحته والثالث التخصيص لابي حنيفة فقال يجوز البيع لا الشراء وكأنه فرق
 بينهما بان البيع اخراج عن ملك المالك وللمالك حق في استبقاء ملكه فاذا جاز فقد أسقط حقه
 بخلاف الشراء فانه أثبات لملك فلا بد من تولى المالك لذلك والرابع مالك وهو عكس ما قاله

(١) أي أنه - ربها على
 اصوله وفصوله والحق انها
 لا تحرمها المقدمات على من
 ذكر اه على حسن خان

أبو حنيفة وكأله أراد الجمع بين الحديثين حديث لا تبسح ما ليس عندك وحديث عروة فيه عمل به
 ما لم يعارض والخامس أنه يصح إذا وكل بشرأى فشرى بعضه وهو للبصيص وإذا صح حديث
 عروة فالعمل به هو الرابع وفيه دليل على صحة بيع الأختبة وإن تعبدت بالشراء لا بد من المثل
 ولا تطيب زيادة الثمن وإذا الأمر بالتصدق بها وفي دعائه له صلى الله عليه وآله وسلم بالبركة دليل على
 شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالدعاء ﴿﴾ وعن أبي سعيد الخدري رضي
 الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن شراء ما في بطون الحيوانات وهو يجمع على تحريمه
 ما في ضرره أو عن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى
 تقبض وعن ضرب الغائص رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف (لأنه من
 حديث شهر بن حوشب وشهر تكلم فيه جماعة كالنضر بن شمير والنسائي وابن عدى وغيرهم
 وقال البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره وروى عن أحمد أنه قال ما أحسن حديثه
 والحديث اشتمل على ست صور منهي عنها الأولى ما في بطون الحيوانات وهو يجمع على تحريمه
 والثانية اللبن في الضرر وهو يجمع عليه أيضا وقد تقدم والثالثة العبد الآبق وذلك لتعذر
 تسليمه والرابعة شراء المغنم قبل القسمة وذلك لعدم الملك والخامسة شراء الصدقات قبل
 القبض فانه لا يستقر ملك المصدق عليه إلا بعد القبض إلا أنه استثنى الفقهاء من ذلك بيع
 المصدق للصدقة قبل القبض بعد التخلية فانه يصح لأنهم جعلوا التخلية كالقبض في حقه السادسة
 ضرب الغائص وهو أن يقول أغوص في البحر غوصة بكذا والعلة في ذلك هو الغرر ﴿﴾ وعن
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشتر السهم في الماء فانه
 غرر رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه) وهو دليل على حرمة بيع السهم في الماء وقد علمه
 بأنه غرر وذلك لأنه يخفى في الماء حقيقة ويرى الصغير كبير أو عكسه وظاهره النهي عن ذلك مطلقا
 وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه لا بتصيد ويجوز عدم أخذه
 فالبيع غير صحيح وإن كان في ماء لا يفت فيه ويؤخذ بتصيد فالبيع صحيح وبثبت فيه الخيار بعد
 التسليم وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح وبثبت فيه خيار الرجوع وهذا التخصيص يؤخذ
 من الأدلة والتعليل يقتضي الإلحاق بخصص عموم النهي ﴿﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تباع غمرة حتى تظمم بضم المشاة الفوقية وكسر العين
 المهمة يدو صلاحها (ولا يساع صوف على ظهره ولا ابن في ضرع رواه الطبراني في الأوسط
 والدارقطني وأخرجه أبو داود في المراسيل له كرامة) وهو الرابع (وأخرجه أيضا موقوفاً
 على ابن عباس بإسناد قوي) ورجحه البيهقي اشتمل الحديث على ثلاث مسائل الأولى النهي
 عن بيع الغمرة حتى يدو صلاحها وبطيأ كما هو يأتي الكلام في ذلك والثانية النهي عن بيع
 الصوف على الظهر وفيه قولان للعلماء الأول أنه لا يصح عملاً بالحديث ولأنه يقع الاختلاف في
 موضع القطع من الحيوان فيقع الإضرار به وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة والقول الثاني أنه
 يصح البيع لأنه لا يشاهد يمكن تسليمه فيصح كما يصح من المذبوح وهذا قول مالك وابن وافته قالوا
 والحديث موقوف على ابن عباس والقول الأول أظهر والحديث قد تعاضد فيه المرسل
 والموقوف وقد صح النهي عن الغرر والغرم حاصل والثالثة النهي عن بيع اللبن في الضرر

لمائة من الغر وذهب سعيد بن جبيل الى جوارزه قال لانه صلى الله عليه وآله وسلم سمى الضرع
خرافة في قوله فيمن يحب شاة أخيه بغير ان يعمه أحدكم الى خرافة أخيه فيأخذ ما فيها وأجيب
بان تسميته خرافة تجازولن سلم فيبيع ما في الخرافة يبيع غر ولا يدري بكميته ولا كيفية ﴿وعن
أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين﴾ المراد بها
ما في بطون الابل (والملاقيع) وهو ما في ظهروا الجمال (رواه البراء في اسناده ضعف) لان
في رواته صالح بن أبي الاخضر عن الزهري وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهري عن سعيد بن مسروق
قال الدارقطني في العمل تابعه معمر ورواه عمر بن قيس عن الزهري وقول مالك هو الصحيح وفي
الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق باسناد قوي والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين
والملاقيع وقد تقدم وهو إجماع ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من أقال مسلما ببعته أقال الله عشرته رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم
وهو عنده بلفظ من أقال مسلما قال الله عشرته يوم القيامة قال أبو الفتح القسبري هو على
شرطه ما وفي الباب ما يشهد من الأحاديث الدالة على فضيلة الأقالة حقيقة ما شرع ارفع العقد
الواقع بين المتعاقدين وهي مشروعة أجماعا ولا بد من لفظ يدل عليه أو هو أقلت أو ما يفيد
معناه عسرا ولا قاله شرا أطد كرت في كتب الفروع لا دليل عليها وانما دل الحديث على
انها تكون من المتابعين لقوله ببعته وأما كون المقال مسلما فليس بشرط وانما ذكره لكونه
حكما أغلبوا الا فتاوى الأقالة ثابتة في اقالة غير المسلم وقد ورد بلفظ من أقال نادما أخرجه
البراء

* (باب الخيار) *

بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار والخير وهو طلب خير الامرين من امضاء البيع أو فسخه
وهو أنواع ذكر المصنف في هذا الباب خيار المجلس وخيار الشرط ﴿عن ابن عمر عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا تباعع الرجلان﴾ أي أوقع العقد بينهما لا تساويا من دون عقد
(فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا) وفي لفظ يفرقا والمراد بالابدان (وكا يجعلا أو يخيرا) من
الخيار (أحدهما الآخر) فان خيرا أحدهما الآخر أي اذا اشترط أحدهما الخيار لمدة معلومة
فان الخيار لا ينقض بالتفريق بل يبقى حتى تنقضي مدة الخيار التي شرطها وقبل المراد اذا اختار
امضاء البيع قبل التفريق لانه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفريق وبطل لهذا قوله (فان خيرا
أحدهما الآخر فبقائه اعلى ذلك فقد وجب البيع) أي نفذ وتم (وان تفرقا) بالابدان
(بعد ان تباععا) أي عقد اعدا البيع (ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع متفق
عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتابعين وانه يقتد الى ان يحصل
التفريق بالابدان وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين الاول ثبوته وهو لجماعة من الصحابة
منهم علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم واليه ذهب أكثر التابعين (١) والشافعي
وأحمد واسحق قالوا والتفريق الذي يبطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا في المنزل المصغر بخروج
احدهما وفي الكبير بالتحويل من مجلسه الى الآخر بخطوتين أو ثلاث ودل على ان هذا تفرق

(١) الشعبي والحسن
وعطاء والزهري ومن الأئمة
الصادق وزين العابدين
رضي الله عنهم أجمعين اهـ

فعل ابن عمر المعروف (١) فان قاما جميعا وذهبا معا فالتخيار باق وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه والقول الثاني للحنفية ومالك (٢) انه لا يثبت خيار المجلس بل معنى تفسر قائله انما يعان بالقول فلا خيار الا بالشرط مستدلين بقوله تعالى تجارة عن تراض وبقوله وأشهدوا اذا تباعتم قالوا الاشهاد ان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبله لم يصادف محله وحديث اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع ولم ينص (٣) وأجيب بأن الآية مطلقة قدمت بالحديث وكثيرا للشرط وكذلك الحديث وآية الاشهاد ايرادهم عند العقد ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الخيارات قالوا والحديث منسوخ بخديث المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد بقيد الشرط ورد بأن الاصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال قالوا ولانه من رواية مالك ولم يعمل به (٤) وأجيب بأن مخالفة الراوي لا تقرب عدم العمل بروايته لان عمله مبنى على اجتماعه وقد يظهر له ما دأب راجع عنده مما رواه وان لم يكن أرجح في نفس الامر قالوا وحديث البار يحمل على المتساويين فان استعمال البائع في المساوم شائع وأجيب عنه بأنه اطلاق مجازي والاصل الحقيقة وعورص بأنه يلزم أيضا جازله على المجاز على القول الاول فانه على تدوير القول بأن المراد التفرق بالابدان هو بعد تمام الصيغة وقدمه ضي فهو مجاز في الماضي (٥) وردت هذه المعارضة بأننا لم انه مجاز في الماضي بل هو حقيقة فيه كما ذهب اليه الجمهور ورجح خلافه المتقبل مجازا اتفاقا قالوا التفرق بالاقتوال والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعثتك بكذا وقول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار الى ان يوجب المشتري ولا يتخفى ركا كنه هذا القول أو بطلانه فانه الغاء للعديد عن الفائدة اذ من المعلوم بقاء ان كلا من البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار اذا عقد بينهما فالأخبار فيها لاغنى عن الفائدة ويردده لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الاول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي وهو قوله ﷺ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقيله رواه النسابة الابن ماجه ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية حتى يتفرقا عن مكاتهما) وبحديث أبي داود عن ابن عمرو (٦) بلفظ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه صاحبه خشية ان يستقيله قالوا فقولنا ان يستقيله دال على نفوذ البيع (٧) فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضا لقوله بالخيار ما لم يتفرقا وأما قوله ان يستقيله فالمراد به الفسخ لانه لو أريد الاستقيلة حقيقة لم يكن للمقارفة معنى فتعين حملها على الفسخ وعلى ذلك حمل الترمذي وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية ان يتفرقا ففسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم وجعلوا في الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرءة وحسن معاشرته المسلم لأن اختيار الفسخ حرام وأما ما روى عن ابن عمر انه كان اذا باع رجلا فأراد ان يتم بيعته قام بمشي خنية فرجع اليه فاحموله على ان ابن عمر لم يلهه النهي وقال ابن حزم حمل حديث ابن عمر وهذا على التفرق بالاقتوال تذهب معه فائدة الحديث لانه يلزم معه حل التفرق سواء خشي ان يستقيله أولا لان الآلة تصح قبل التفرق وبعده قال ابن عبد البر قدأ كبر المالكية والحنفية من الكلام يرد

- (١) وهو انه كان اذا اشترى شيئا يجبه فارق المجلس منه
(٢) قال ابن حزم لا نعلم اهم سلفا الا ابراهيم أى الشعبي وحده اه
(٣) يعنى هل قبل التفرق أو بعده اه
(٤) والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده اه
(٥) لان اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز اه
(٦) وحديث عمرو بن شعيب هو عن ابن عمرو أيضا وانما اختلف اللفظ اه
منه
(٧) لان الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع اه على حسن خان

الحديث بما يطول ذكره أو كثره لا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانهم ما لم يبق التأويل مجال
وبطل بلا ناظر أحده على تفرق الأقوال (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذر رجل (٢) و
حزبان بن منقذ (٣) يفتح الحاء المهملة والباء الموحدة (النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يجتمع
في البيوع فقال إذا بايعت فقل لا خلافة) بكسر الحاء المعجمة وتحت فتح اللام فوحدة أي
لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن إسحق في روايته يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أثبت بالخيار
في كل سلعة استعمل ثلاث إمال فان رضى فامسك وان منعت فاردد في ذلك الرجل
حتى أدرك زمان عثمان وهو ان مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى
شيئاً فقبل له انك غبت فيه رجع فيشتمله رجل من الغيبة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد
جعل بالخيار ثلاثاً فتردله دراجحه والحديث دليل على خيار الغيب في البيع والشراء إذا حصل
الغيب واختلف فيه العلماء على قولين الأول ثبوت الخيار بالغيب وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا
كان الغيب فاحشاً لمن لا يعرف عن السلعة وقيد بعض المالكية بأن يبلغ الغيب ثلث القيمة
واعلمهم أنهم أخذوا التقييد مما علم أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق الغيب في غالب الأحوال ولأن
القليل يتسامح به في العادة وأنه من رضى بالغيب بعد معرفته فان ذلك لا يسمى غيباً وانما يكون من
باب التساهل بالبيع الذي أثنى صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل
البيع سهل الشراء وذهب الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغيب لعدم أدلة البيع
وتفوته من غير تفرقة بين الغيب أو لا قالوا وحديث الباب انما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك
الرجل الا انه ضعف لم يخرج به عن حد التميز فصرفه كصرف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار
مع الغيب قلت ويدل لضعف عقله ما أخرجه أصحاب السنن من حديث أنس بل لفظ ان
رجلاً كان يبيع وكان في عقله أي ادراكه ضعف ولأنه لقنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا خلافة اشتراط عدم الخداع فكان شراؤه ببيعته مشروطاً بعدم الخداع ليكون من باب خيار
الشرط قال ابن العربي ان الخديعة في هذه القصة تحتل أن تكون في العيب أو في المثل أو في
الغن أو في العين فلا يحتاج بها في الغيب بخصوصه وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلت في رواية ابن
إسحق أنه شكك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقي من الغيب وهي ترد ما قاله ابن العربي وقال
بعضهم أنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلافة ثبت الخيار وان لم يكن فيه غيب ورد بأنه قيد
بما في الرواية أنه كان يغيب

* (باب الربا) *

بكسر الراء مقصور من ربا يربو ويقال الرمان الميم والمذبحناه والريسة بضم الراء فالتخفيف وهو
الزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على
تحريم الربا في الجملة وان اختلفوا في التفاصيل والأحاديث في النهي عنه وزعم فاعله ومن أعانه
كثيرة جنداً ووردت بعنته ومنهم ما روى (١) عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه هو قال هم سواء مسلم ولا يبخاري
نحوه من حديث أبي جحيفة (٢) أي دعا على المذكورين بالابعاد عن الرجة وهو دليل على أن

من ذكر وتحريم ما تعاطره وخص الاكل لانه الاغلب في الاستفاد وغيره مثله والمراد من موكله
الذي أعطى الرب بالانه ما تحصل الرب بالامنه فكان داخل في الامم وانما الكتاب والشاهدين
لا عانتهم على الخطور وذلك اذا قصدوا عرفا بالرب او ورد في رواية تعين الشاهد بالافراد على ارادة
الجنس ان قلت حديث اللهم ما علت من لعنة فاجعلها رجسة أو نحوه (١) وفي النقط وما
أمنت فعلي من لعنت يدل على انه لا يدل اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم على التحريم وانه لم يرد به
حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن قلت ذلك فيما اذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل
لحرم مع ائمة أو كل اللعن في حال غضب منه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ (وعن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسر هامة من
أن ينكح الرجل أمه وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم رواه ابن ماجه مختصرا والحاكم بقامه
وصححه) وفي معناه أحاديث وقد قسر الربا في عرض المسلم بقوله البتة بالنسبة (٢)
وفيه دليل على انه يطلق الربا على الفعل المحرم وان لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتسميته أيسر
الربا باتيان الرجل أمه لما فيه من استباح ذلك عند العقل ﴿ (وعن أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا
تشفوا) بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة فقاء مشددة أى لا تفضلوا (بعضهم على بعض
ولا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا لبعضها على بعض ولا تبعوا غنما غنما بئناجر)
بالجيم والراى أى حاضر (منفق عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة متفاضلا سواء كان حاضر أو غائبا الامثلة بمثل فانه استثنى من أهم الاحوال كانه قال
لا تبعوا ذلك في حال من الاحوال الاحال كونه مثلا بمثل أى متساويا بين قدر او زاده ثاكيدا
بقوله ولا تشفوا أى لا تفاضلا وهو من الشق بكسر الشين وهى الزيادة (٣) هنا وإلى
ما أفاده الحديث ذهب الجاهل من العلماء الصحابة والتابعين والعامة والفقهاء فقا لا يحرم
التفاضل فيما ذكر غائبا كان أو حاضرا وذهب ابن عباس وجماة من الصحابة الى انه لا يحرم
الربا الا في النسبة مستدلين بالحديث الصحيح لاربا الا في النسبة وأجاب الجمهور بأن معناه
لاربا أشد الا في النسبة فالمراد في الكمال لان في الاصل ولانه مفهوم وحديث أبي سعيد منطوق
ولا يقاوم المفهوم المنطوق فانه مطروح مع المنطوق وقد روى الحاكم ان ابن عباس رجح عن
ذلك القول (٤) بأنه لاربا الا في النسبة واستغفر الله عن القول به ولفظ الذهب عام لجميع
ما يطلق عليه من مضر وب وغيره وكذلك لفظ الورق وقوله لا تبعوا غنما غنما بئناجر المراد
بالغنم منها ما غاب عن مجلس اليانع مؤجلا كان أو لا وانما جزا حاضر ﴿ (وعن عباد بن
الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والميل بالميل مثلا بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه
الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد رواه مسلم) لا يخفى ما أفاده من التاكيد بقوله مثلا
بمثل وسواء بسواء وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقا جنسا من الستة المذكورة التي وقع
عليها النص والتحريم الربا قيم اذهب الامه كافة واختلفوا فيما عداها فذهب الجمهور الى
ثبوته فيما عداها ما يشار كها في لعله ولكن لما لم يجدوا عليه منصوصة اختلفوا فيها اختلفا

(١) أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة عن فوجا اليوم اني أخذت عندك عدا ان تخافني فانما أنا بئسر فانما مؤمن أذنبه أو شتمته أو جلدته أو أعنته فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقر به يوم اليك يوم القيامة اه أبو النصر

(٢) أخرج أبو داود وروى بعض نسخة من حديث أبي هريرة وفيه ومن الكتاب رتبة بالنسبة ورواه ابن أبي الدنيا اه على حسن خان

(٣) وقد يطلق الشف على النقص فلذا قال هنا اه منه

(٤) وقال والله ما كنت أرى ما يتابع به المسلمون من شيء يدايد الاحلال الا حتى سمعت عبد الله بن عمر ابن الخطاب حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم أحفظ فاستغفر الله اه على حسن خان

كثيرا تقوى الناظر العارف ان الحق ما ذهب اليه الظاهرية من انه لا يجري الربا الا في السنة
المتصوص عليه اقال السيد رحمه الله وقد اقر لنا الكلام على ذلك في رسالته المستقلة سميناهم القول
الاجتبي انتهى واعلم انه اتفق العلماء على جواز بيع ربوي ربوي لا يشار له في الجنس مؤجلا
ومتفاضلا كببيع الذهب بالخططة والفضة بالشعير وغيره من المكيل وانتقوا على انه لا يجوز بيع
الشيء بمجسده وأحد همام وجل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزا بوزن) نصب على الحال (مثلا بمثل والفضة بالفضة وزنا
بوزن مثلا بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا رواه مسلم) فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن
لا بالحرص والتخصمين بل لا بد من التعمين الذي يحصل بالوزن وقوله فمن زاد أي أعطى الزيادة
أو استزاد أي طلب الزيادة فقد أربى أي فعل الربا المحرم واشترط في انهما الاخذ والمعطى (وعن
أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا اسمه
سواد بفتح السين المهملة وتخفيف الواو ودال مهملة ابن غزيرة بفتح الغين المعجمة والزاي ومثناة
تحتية بزنة عطية وهو من الانصار (على خير غفاه بفتح جيب) بالجيم المقنوعة والنون بوزن
عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل خير هكذا قال لا والله
يا رسول الله انالنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا تفعل بيع الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم اقرا الردي (بالدراهم ثم اتبع بالدراهم جنبيا
وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه وسلم وكذلك الميزان) الجنب قيل الطيب وقيل الصلب
وقيل الذي أخرجه منه حشفه وردبته وقيل هو الذي لا يحتلط بغيره وقد فسر الجمع بما ذكرناه
آنفا وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليل
على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا وان السكل
جنس واحد وقوله وقال في الميزان مثل ذلك أي قال فيما كان بوزن اذا بيع بجنسه مثل
ما قال في المكيل انه لا يباع متفاضلا واذا أريد مثل ذلك يبيع بالدراهم وشري ما يرد بها
والاجماع قائم على انه لا فرق بين المكيل والموزون في ذلك الحكم واحتجت الحنفية به هذا
الحديث على ان ما كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مكيلا لا يصح ان يباع ذلك بالوزن متساويا
بل لا بد من اعتباره كيله وتساويه كيلا وكذلك الوزن وقال ابن عبد البر انهم أجمعوا أن ما كان
أصله الوزن لا يصح ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله السكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن
ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء وغيرهم يعتبرون السكيل والوزن بعادة البلد ولو خالف
ما كان عليه في ذلك الوقت فان اختلفت العادة اعتبر بالاعل فان استوى الامر ان كان له
حكم المكيل اذا بيع بالكيل وان بيع بالوزن كان له حكم الموزون واعلم انه لم يذكر في هذه
الرواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمره برد البيع بل ظاهره انه قرره وانما أعلم بالحكم وعذره
للجهل به الا انه قال ابن عبد البر ان سكوت الراوي عن رواية فسح العقد ورده لا يدل على عدم
وقوعه وقد أخرج من طريق أخرى وكأنه يشير الى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد
نحو هذه القصة فقال هذا الربا فرد قال ويحتمل تعدد القصة وان التي لم يقع فيها الرد كانت
متقدمة وفي الحديث دلالة على جواز الترقية على النفس باختيار الافضل (وعن جابر بن

الغساني ولفظها قلادة وفيها اثني عشر ديناراً وهي أيضاً كرواية الأثر في الحديث وهو على
التقديرين لا يصح لأنه لا يدان بكون المنفرد أكثر من المصاحب ليكون سارداً من المنفرد في مقابلة
المصاحب وأجاب المانعون بأن الحديث فيه دلالة على علو النهي وهو عدم الفصل حيث قال
لا تباغ حتى تفصل وظاهره الإطلاق في المساوي وغيره فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه
حكمة النهي هو سد الدريعة إلى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون الاختيار بفصل
واختيار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالنظر في التغليب ولما لا (١) قول ثالث
في المسئلة وهو أنه يجوز بيع السيف الحلي بذهب إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره وقد روي
بأن يكون الثلث فسادونه وعلى قوله بأنه إذا كان الجنس المقابل بجنه بالثلث فسادونه فهو مغلوب
ومكشور للجنس المخالف والاكثر ينزل في غالب الاحكام منزلة الكل فكأنه لم يبيع ذلك الجنس
بجنه ولا تخفى ركنه وضعفه وأضعف منه القول الرابع وهو حوازيه بالذهب مطلقاً مثلاً بمثل
أو أقل أو أكثر ولعل قائله ما عرف حديث القلادة (٢) وعن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة روى الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود
وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياع في المختارة كلهم من حديث الحسن بن سمرة وقد صححه الترمذي
وقال غيره روى عنه ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله لما في سماع الحسن من سمرة من الزاع لكن
رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس وزجالة ثقات أيضاً إلا أنه رجع البخاري وأحمد
إرساله وأخرجه الترمذي عن جابر بن سنان وابن جابر بن عبد الله بن أحمد في رواية المسند عن جابر
ابن سمرة والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضهم البعض وفيه دليل على عدم صحة بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة إلا أنه قد عارضه رواية أبي رافع أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسلف
بعيراً بأكراً (٢) وقضى رباعياً وسأني واختلاف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة ففعل
المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً فبكون من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح
وبهذا فسر الشافعي جمعاً بينه وبين حديث أبي رافع وذهب الخفية والحنابلة إلى أن هذا
ناسخ لحديث أبي رافع وأجيب عنه بأن النسخ لا يثبت إلا بالدليل والجمع أولى منه وقد أمكن بما
قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجه البخاري قال اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة
مضمونة عليه وفيها أصابعها بالربعة (٢) واشترى رافع بن خديج بعيراً ببعيرين وأعطاه أحدهما
وقال له آتني بالآخر عدا وقال ابن المسيب لارباقي البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل
(٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا تبايعتم
بالعينة بكسر العين المهملة والميم الموحدة (وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتر كنتم
الجهاد سلط الله عليكم ذلاً) بضم الذال المجمة والكسر الاستماتة والضعف (لا ينزع شيء حتى
ترجعوا إلى دينكم) رواه أبو داود من رواية نافع عنه (٤) وفي أسناده مقال ولأن في أسناده
أبا عبد الرحمن الخراساني واسمه أميخ عن عطاء الخراساني قال الذبي في الميزان هذا من
مناكيره (ولا حديثه من رواية عطاء وزجالة ثقات وصححه ابن القطان) قال المنصف وعندى
أن الحديث الذي صححه ابن القطان معاً لولاً لأنه لا يلزم من كون زجالة ثقات أن يكون صحيحاً إلا أن
الاعمش مدلس ولم يذكر سماعة عن عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو الخراساني فيكون من

(١) نقل ابن حزم هذا
القول عن الأوزاعي ولم
يذكر مالك ثم قال وهذا
فاسد من القول لا دليل على
صحته لا من قرآن ولا سنة
ولا رواية سقيمة ولا قول أحد
قب له ولا رأى له وجه ولا
احتياط اه على حسن
خان

(٢) البكر بالفتح الفقى من
الابل والرابع يقال اذى
الخلف في السنة السابعة اه
مصباح
(٣) الربعة بفتح الراء موضع
بين مكة والمدينة اه بدر

(٤) عن ابن عمر اه

(١) هو ان يروي الحديث
عن ثقة والشفقة عن ضعيف
عن ثقة فيسقط الضعيف
فيستوي الاسناد كله اهـ

تدليس التسوية (١) باسقاط نافع بن عطاء وابن عمر فيرجع الى الحديث الاول وهو المشهور
انتهى والحديث له طرق كثيرة عقد ايما البيهقي بابا وبين عليهما (قائدة) واعلم ان بيع العينة هو ان
يبيع سلعة بثمن معلوم الى أجل ثم يشتريه من المستري بأقل لسبق الكثير في ذمته وسميت عينة
لحصول العين اى القدقها ولانه يعود الى البائع عين ماله وفيه دليل على تحرر هذا البيع
وذهب اليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملا بالحديث قالوا ولما فيه من تقوية مقصد الشارع
من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصوده قال القرطبي لان بعض صور هذا البيع تؤدي الى بيع
الربا بالقر منقضا ولا يكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه انه قال يجوز ان يأخذ من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم بيع الجميع بالدرهم ثم تابع
بالدرهم جنينا قال فانه دال على جواز بيع العينة فيصح ان يشتري ذلك البائع له ويعود له عين
ماله لا يملك بفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقا سواء كان من البائع أو غيره
وذلك لان ترك الاستئصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب اليه
الشافعي بأنه قد قام الاجماع على جواز بيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل الى عوده اليه
بالزيادة وقوله وأخذتم بالذباب البقرة كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرق والرضا بالزرع كناية
عن كونه قد صار هـ منهم ومنهم الله كناية عن جعلهم أذلاء بالاسليم لما في ذلك من
الغلبة والظهور وقوله حتى ترجعوا الى دينكم أي ترجعوا الى الاشتغال باعمال الدين وفي هذه
العبارة زجر بالغ وتقرع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الرد وفيه الحث على الجهاد (وعن أبي
أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له هدية فقبلها فقد
أبى بابا عظيم من أبواب الربا واه أجدر وأودا وود في اسناده مقال) فيه دليل على تحرر الهدية
في مقابلة الشفاعة وظاهره سواء كان قاصدا للذل عند الشفاعة أو غير قاصدا لها وتسميته ربا من
باب الاستعارة لا شبه بينهما وذلك لان الربا هو الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهذا
مشله ولعل المراد اذا كانت الشفاعة في راجح كالشفاعة عند السلطان في انقاذ مظلوم من بد
الظالم أو كانت في محذور كالشفاعة عند في تولية ظالم على الرعية فانها في الاولى واجبة فأخذ
الهدية في مقابلة المحرم والثانية محظورة فقبضها في مقابلة محذور وأما اذا كانت الشفاعة في
أمر مباح فلهذا جاز أخذ الهدية لانها مكافأة على احسان غير واجب ويحتمل انهم المحرم لان
الشفاعة شيء يسير لا ترخص عليه مكافآت وانما قال الممنوع في اسناده مقال لانه رواه القاسم
عن أبي أمامة وهو أنوع عبد الرحمن مولا هم الاموي الشامي وفيه مقال قاله المسذري قلت في
الميزان انه قال أجدر وروى عنه علي بن زيد أعاجيب وما راها الا من قبل القاسم وقال ابن حبان
كان يروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الممنوعات ثم قال انه وثقه ابن معين
وقال الترمذي ثقة انتهى (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى رواه أبو داود والترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء
وابن ماجه في الاحكام والطبراني في الصغير قال الهيثمي رجاله ثقات وذكر المصنف هذا الحديث
في أبواب الربا لانه أفاد عن من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبهه الربا فكذلك أخذ الربا وقد
تقدم لعن أخذه أول الباب وحقيقة العن البعد عن مظان الرجعة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه

(١) مطلب بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة

صلى الله عليه وآله وسلم لاصناف كثيرة تزيد على العشرين وفيه دليل على جواز ان العصابة من
أهل القبلة وأما حديث المؤمن ليس باللعان فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يبعنه الله ولا
رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما نفده صيغة فعلا والراشئ هو الذي يبذل المال للتوصل الى
الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الخيل الذي يتوصل به الى الماء في البئر فعلى هذا بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة والمرئشي أخذ الرشوة وهو الخاكهم واستحقا اللعنة جميعا للتوصل الى الرأشي
بماله الى الباطل والمرئشي الحكم بغير الحق وفي حديث ثوبان زيادة الرأش وهو الذي يشي
بينهم ما (وعنه) أي عن ابن عمرو بن العاص (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره
ان يجهز جيشا فنفت الابل فأمره ان يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت أخذ البعير
بالبعير بن الى ابل الصدقة رواه البخاري ومالك والبيهقي ورجاله ثقات) ذكر المصنف له هذا الان الحديث يدل
على انه لا ربا في الحيوان والافبا به القرض وفي الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان وفيه
أقوال ثلاثة الاول جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجهه عدم علماء السلف والخلف علم هذا
الحديث وبان الاصل جواز ذلك الاجارية لمن يملك وطأها فانه لا يجوز ولا يجرى بان لا يملك وطأها
كحمارها والمرأة والثاني يجوز ذلك الجارية وغيرها وهو لابن جرير ودود والثالث للحنفية انه
لا يجوز قرض شيء من الحيوان وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم السخ وعدم صحته
انتهى ما قاله في الشرح قال السيد انه وقع في هذا الشرح ان حديث ابن عمر وفي قرض الحيوان
كما ذكره وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي ما لفظه بعد سـ اقبه باسناده قال عمرو بن
حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص ان ابارض ليس فيه اذهب ولا فصة أقضيح البقرة بالقرتين
والبعير بالبعيرين والشاة بالشاءتين فقال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أجهز جيشا
الحديث المسطور في الكتاب وفي لفظ فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يتناع ظهره الى خروج
المصدق فسياق الاول واضح انه في البيع ولظن الثاني صريح في ذلك اذا عرفت هذا فحمل على
القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسبة كما تقدم وقد عرفت ما قيل فيه
والاقرب من باب الترجيح ان حديث ابن عمر وأرجح من حيث الاسناد فانه قد قال الشافعي في
حديث سمرة انه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخارواه عنه به البيهقي وقرض
الحيوان بالحيوان قد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم جواره أيضا والله أعلم (وعن ابن عمرو
رضي الله عنهم) وكان قياس قاعدة المصنف وعنه (قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن المزانية) وفسرها بقوله ان يبيع (عمر حاطه ان كل شخص لا يتركه الا وان كان كراما ان يبيعه
بزئب كيلوان كان زرعان ان يبيعه بكيل طعامه عن ذلك كله متفق عليه) تقدم الكلام
على تفسير المزانية واشتقاقها ووجه التسمية وقوله عمر بالثلثة وفتح الميم يشمل الرطب وغيره المراد
ما كان في أصله رطبا من هذه الامور المذكورة وأراد بالكرم العنب وقد اختلف العلماء في تفسير
المزانية وتقدم ان العول عليه في تفسيرها ما فسرهابه الصحابي لاحتمال انه مرفوع والافه
أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر لا تخالف لهم في ان مثل هذا من ابنة
وانما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه الامثلة مثل فالجهور على اللاحق في الحكم
للمشاركة في العلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي فهي مع الاتفاق في الجنس والتقدير وأما تسمية

ما الحاق مزانية فيو الحاق في الاسم فلا يصح الا على من أثبت اللغة بالقباس ﴿١﴾ (وعن سعد بن
 أنس وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئل عن اشتراء الرطب
 بالتمر فقال أيتقص الرطب اذا بيع قالوا نعم فنهي عن ذلك ورواه الخمسة وصححه ابن المديني
 والترمذي وابن حبان والحاكم) وانما صححه ابن المديني وان كان مالك علقه عن داود بن الحصين
 لان مالك الثاني شيخه بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على الحديث به عن شيخه قال
 ابن المديني ان والده حدث به عن مالك بن علقمة عن داود الا ان سمع والده عن مالك قديم ثم حدث
 به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك ومن أعلاه يجها له خالد أبي عياش فقد رت عليه بان الدارقطني
 قال انه ثبت ثقة وقال المذري قد روى عنه ثقات وقد اعتمد مالك مع شدة نقده قال الحاكيم ولا
 أعلم أحد اطعن فيه والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالقر لعدم التساوي كما تقدم
 ﴿٢﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ
 يعني الذين بالدين ورواه اسحق والبخاري بسناد ضعيف) ورواه الحاكيم والدارقطني من دون تفسير
 ولكن في اسناده موسى بن عبيدة الربدي وهو ضعيف قال أحمد لا تحمل الرابة عندى عند ولا
 أعرف هذا الحديث لغيره وصحفه الحاكيم فقال موسى بن عتبة فصححه على شرط مسلم وتجب
 اليهم في من تحفيقه على الحاكيم قال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن اجماع الناس على انه
 لا يجوز بيع دين بدين وظاهر الحديث ان تفسيره بذلك مرفوع والكالئ من كلاء الدين كأول
 فهو كالئ اذا تأخر وكلاءه اذا أتت فله وقد لا يعم من تحفيقه فما قال في النهاية وهو ان يشتري الرجل شياً
 الى أجل فاذا حل الاجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعنيته الى أجل آخر بزيادة شئ فبيعه ولا يجزى
 بينهما تقابض والحديث دل على تحريم ذلك واذا وقع كان باطلاً

* (باب الرخصة في العرايا) *

يأتى تفسيرها (وبيع الاصول والثمار) ﴿١﴾ (عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رخص في العرايا أن تباع بجزءها كيلا متفق عليه ولمسلم رخص في العربية بأخذها أهل
 البيت بجزءها اقرباً كالقنطرة) الترخيص في الاصل التسميل والتيسير وفي عرف المتشعبة
 ما منع من الاحكام لعذر مع بقا دليل الاجاب والتحريم لولا ذلك العذر وهذا دليل على ان حكم
 العرايا يخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند
 البخاري بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شئ ثمنه
 الا بالدينار والدرهم الا العرايا وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أى في بيع ثمر العرايا لان
 العربية هي التخله وهي في الاصل عطية ثمر التخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب تطوع أهل
 التخميل منهم بذلك على من لا تخر له كما كانوا تطوعون بنجحة الشاة والابل قال مالك العربية ان
 يعرى الرجل الرجل التخله ثم تذاوى المعرى بدخول المعرى عليه فرخص له ان يشتريها أى رطبها
 منه بتمراى يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو بيع الرطب على رؤس
 التخل لا بقدر كلهم من التمر خرافة ما دون خمسة أوسق بشرط التقابض وانما قلنا في ما دون خمسة
 أوسق لخديث أبي هريرة وهو قوله ﴿٢﴾ (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

رخص في بيع العرايا بخبرها من الترفيدادون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق متفق عليه) وبين
 مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحة فيما دون
 الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهم ما فيها والا قرب تحريره فيها الحديث جابر سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بخبرها يقول الوسق
 والوسقين والثلاثة والاربعة أخرجه أحمد وترجم له ابن حبان الاحتياط على ان لا يزيد على
 أربعة أوسق وأما اشتراط التقابض فلان الترخيص انما وقع في بيع ما ذكره مع عدم ثبوت
 التساوي فقط وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فبقى على الاصل من اعتباره وبطلان اشتراطه
 ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت أنه سعى رجالا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نقدي أيديهم يتبعون به رطباً وياً كانوا مع الناس وعندهم
 فضول قوتهم من التمر فرخص لهم ان يبيعوا العرايا بخبرها من التمر وفيه ما أخذ من يشترط
 التقابض والالم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه واعلم ان الحديث في الرطب بالتمر على رؤس
 الشجر وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجواز كثر من الشافعية الخافه بقاء على رؤس
 الشجر بناء على الغاء وصف كونه على رؤس الشجر كالبوب بذلك البخاري لان محل الرخصة هو
 الرطب نفسه مطلقاً اعم من كونه على رؤس النخل أو قد قطع فيه له النص ولا يكون قياساً ولا منع
 اذ قد تدعو حكمة الترخيص الى شراء الرطب الحاصل فانه قد تدعو اليه الحاجة في الحال وقد
 يكون مع المشتري تمراً يأخذ به في دفعه بقول ابن دقيق العيد ان ذلك لا يجوز وجه واحد لان
 أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدريج طرياً وهذا المقصود لا يحصل مما على وجه
 الارض ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن بيع التمر حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع متفق عليه وفي رواية كان اذا سئل عن
 صلاحها قال حتى تذهب عاهتها وهي الآفة والعيب اختلف السلف في المراد ببدو الصلاح
 على ثلاثة أقوال الاول انه يكفي بدو الصلاح في جنس التمر بشرط أن يكون الصلاح متلاً حقاً
 وهو قول الليث والمالكية الثاني انه لا بد ان يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لا جد
 الثالث انه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية ويذهب من قوله يسد وأنه
 لا يشترط تكامله في كفي زهو بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الامان
 من العاهة وقد جرت حكمة الله ان لا يطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكك بها والاتقاع
 والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والاجماع قائم على انه لا يصح بيع
 الثمار قبل زهر وجهها لانه بيع معدوم وكذا بدو زهره قبل نفعه الا انه روى المصنف في الفتح ان
 الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو الصلاح وبعده بشرط القطع وأبطلوه بشرط البقاء قبله
 وبعده وأما بعد صلاحه فذهب فيه تفاصيل فان كان بشرط التقطع صح اجاعا وان كان بشرط البقاء
 كان بيعاً فاسداً ان جهلت المدة فان علمت صح ولا غرر وقيل لا يصح للنهي عن بيع وشروط فان
 أطلق صح عند أبي حنيفة اذا متردد بين صحة وفساد جاز على الصحة اذ هي الظاهر الا ان يجري
 عرف ببقائه مدة مجهولة فيفسد أو فادنهى البائع والمبتاع أما البائع فلا يلا كل مال أخيه
 بالباطل وأما المشتري فلا يضيع ماله والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث

زبد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبايعون الثمار فإذا
 جذد (١) الناس وحضر تقاضهم قال التابع أنه أصاب الثمرة (٢) الدمان وهو فساد الطلع
 وسواده مراض (٣) قشام (٤) عايات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 كثرت عندنا الخسومة في ذلك فأما فلا يتبايعوا حتى يدور صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها
 لكثرة خصوصياتهم انتهى وأقهرهم قوله كالمشورة إن النهي للتسوية لا للتصرم كأنه فهمه
 من السياق والافاضلة التصرم وكان يزيد لا يبيع ثماراً أرضه حتى تطلع الثمر يافيتين الأصفر
 من الأحمر وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا طلع التجم صبا حارفت العاهة
 عن كل بلد والتجم الثمر يا ومارا طلعوها صبا حارفي في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
 الحر في بلاد الجوز ابتداء نضج الثمار وهو المعبر حقيقة وطولوع الثمر ياعلامه (٥) وعن أنس
 ابن مالك رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترزح قيل
 في رواية (٥) قيل يا رسول الله فإفادان التفسير مرفوع (ومازوها) بشع الزاى (قال
 تجمار وتصفار تستفي عليه واللفظ للجاري) يقال أرزح أرزح إذا جروا صفر وزهى الخمل
 يزهو وإذا ظهرت ثمرته وقيل هما جمع في الأحمر والأصفر ومنهم من أنكر يزهو ومنهم من أنكر
 يزحى كذا في النهاية وقال الخطابي في هذه الرواية هي الصواب ولا يقال في الخمل يزهو وإنما يقال
 يزحى لا غير ومنهم من قال زهى إذا طالوا كمل وأزهى إذا جروا وصفر قال الخطابي قوله
 يجمار ويصفار لم يرد بذلك اللون إنما الص من الحجرة والصفرة إنما أراد حجرة أو صفرة بكمودة
 فذلك قال تجمار وتصفار قال ولو أراد اللون الخالص لقال يجمروا وبصر قال ابن التين أراد
 بقوله يجمار ويصفار ظهوراً وأثل الحجرة والصفرة قبل أن ينضج قال وإنما يقال تفعال في اللون
 المتغير إذا كان يزول ذلك وقيل لافرق إلا أنه قديم قال في هذا المجل المراد به ما ذكر بقرينة
 (وعن أنس أيضاً) قياساً قاعدته وعنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
 بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد رواه الخمسة إلا التيساني وصححه ابن حبان
 والحاكم) المراد بأسوداد العنب واشتداد الحب بدور صلاحه قال النووي فيه دليل المذهب
 الكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبل المشتد وأما مذهبنا ففيه تفصيل فإن كان
 السنبل شعيراً أو ذرة أو مماني معناه مما ترى حباته خارجة صح بيعه وإن كان حنطة أو نحوها
 مما تستر حباته بالقشور التي تزال في الدياس ففيه قولان للسافعي الجديدي أنه لا يصح وهو أصح
 قوليه والقديم أنه يصح وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط القطع كذا في فاذاباع الزرع
 قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط صح تبعا للأرض وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيع مع الشجر
 جاز بلا شرط تبعا وهكذا القول في الأرض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع وكذا
 لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدور صلاحه وفروع المسئلة كثيرة فتعها الله سبحانه مقاصدها
 في روضة الطالبين وشرح المذهب وجمع فيه أجمالا مستكثرة وبالله التوفيق (وعن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيل ثمر فأصابته
 جاححة) هي الأفة تصيب الزرع (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيل بغير حق
 رواه مسلم وفي رواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بوضع الجوايح) الجاححة مشتقة من

(١) جذد بالجسيم والذال
 المجعشة وقنع ثمر الخسلة
 اه
 (٢) يفتح الدال المهملة
 ويختفئ الميم وقيل بالضم
 وقيل بإفائه الكسر وهو
 داو يصب الثمرة فتلك اه
 على حسن خان
 (٣) بكسر أوله وقيل بالضم
 اسم لجميع الأمراض يقال
 أمرض إذا وقع في ماله عاهة
 اه
 (٤) بضم القاف فسين
 مجعشة شئ يصب الثمار
 حتى لا تطرب اه منه
 (٥) هي للنسائي من طريق
 عبد الرحمن بن أبي القاسم
 عن مالك بلفظ قال يا رسول
 الله وما ترزحى قال تجمار
 وهكذا أخرجه الطحاوي
 من طريق يحيى بن أيوب
 وأبو عوانة من طريق سليمان
 ابن بلال كلاهما عن حميد
 وظاهره الرفع اه فتح
 الباري

الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث أن أبي يجتاح مالى وفي الحديث دليل على أن الثمار التي على رؤس الشجر إذا باعها المالك وأصابته جائحة أنه يكون تلفها من مال البائع وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئا وظاهر الحديث فيما يباعه بغيره من ماله وأنه وقع البيع بعد بدو الصلاح لأنه منهي عن بيعه قبل بدوه ويحتل وروده أي حديث وضع الجوائح قبل النهي ويدل لما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يدو صلاحها ومع خصومة فقال ما هذا فذكر الحديث (١) وأنه منهي عن بيعه قبل بدو صلاحها فأقدم ذكر سبب (٢) النهي تاريخ ذلك فيكون حديث وضع الجوائح متأخرا فيجعل حديث وضع الجوائح على البيع بعد بدو الصلاح وقد اختلف العلماء في وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر رجمته أن يوضع الثمر رجمته وإن التلف من مال البائع عملا بظاهر الحديث وذهب الأكثر (٣) إلى أن التلف من مال المشتري وأنه لا يوضع لأجل الجائحة إلا بدو واحتجوا بالجملة أي سعيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الناس أن يصدقوا على الذي أصيب في غاربه وسماق (٤) قالوا ووجه تلقاه من مال المشتري بأن التخلية في العقد الصحيح بمنزلة القبض وقد ساء البائع للمشتري بالتخلية فكانه قبضه وأجيب عنه بأن قوله فلا يجل لأننا نأخذ منه شيئا الحديث دال على التحريم وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيك أن يبدل فإنه لم يستحق منه الثمن وأنه مال أخيه لماله وحديث التصديق محمول على الاستحباب بقرينة قوله لا يجل لك وفائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغير ضمان جبر البائع وتعرض المشتري لمكارم الأخلاق كما يدل له قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء ليس لكم إلا ذلك قالوا كان لازما لأمرهم بالنظر إلى مبصرة (٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من ابتاع نخلا هو اسم جنس يذكرون وثو بالجمع فخل (بعد أن تؤبر) والتأبير التشقيق والتلقيح وهو شق طلع النخلة إلا الشيء ليدفعها شيء من طلع النخلة المذكور فثمرتها للبائع الذي باعها إلا أن يشترط المبتاع عتق عليه دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير للبائع وهذا منطوقه ويفهم منه إنها قبله للمشتري وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملا بظاهر الحديث وبه قال أبو حنيفة حتى للبائع قبل التأبير وبعده فعمل بالمطروق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله مع عدم العمل بمفهوم الخافضة ورد عليه بأن الفوائد المستمرة تخالف الظاهرة في البيع فإن ولد الأمة المفصل لا يتبعها والخل يتبعها وفي قوله إلا أن يشترط المبتاع دليل على أنه إذا قال المشتري اشتريت الشجرة بثمرتها كانت الثمرة له ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقيد لا يفسد البيع فيخص النهي عن بيع وشرط وهذا النص في التخليل ويقاس عليه غيره من الأشجار

* (أبواب السلم والقرض والرهن) *

عن ابن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين منصوبان بنزع الخافض أي إلى السنة والسنتين (فقال لمن أسأف في عمر) يروى بالمستأنف وبالثلثة فهو بها أعم (فليسأفني كيل معاوم) إذا كان مما يكال (ووزن

(١) الذي قدمناه في شرح

الحديث الثالث اه

(٢) وهو الخصومة وقوله

تاريخ ذلك وهو قوله في أول

قدمه صلى الله عليه وآله

وسلم اه

(٣) وهم الشافعية اه

(٤) في باب الثقليل والخجر

ولفظه أنه أصيب برجل في

عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها

فكثر دينه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تصدقوا عليه فتصدق الناس

عليه ولم يبلغ ذلك وفاء منه

فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم

ليس لكم إلا ذلك أخرجه

مسلم اه على حسن خان

معلوم) اذا كان ما يوزن (الى أجل معلوم متفق عليه وللبخاري من أسلف في شيء) السلف بقهتيم هو السلم وزنا ومعنى قبيل والسلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعا بيع موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا وهو مشروع الا عند ابن المسيب واتفقوا على انه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس الا انه أجاز مالك تأجيل الفين يوماً ويومين ولا بد من ان يقدر باحد المقدارين كما في الحديث فان كان مما لا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري فلا بد فيه من عدد معلوم رواد عن ابن بطال وادعى عليه الاجماع وقال المصنف أوزع معلوم فان العدد والوزن يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهة بالمقدار واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما لم فيه كالكيل بصاع الحجاز وقعير العراق وارب مصر واذا أطلق انصرف الى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم واتفقوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وظاهر الحديث ان التأجيل شرط في صحة السلم فان كان حالاً لم يصح أو كان الاجل مجهولاً وإلى هذا ذهب ابن عباس وجاعة من السلف وذهب آخرون (١) الى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في الحال والظاهر انه لم يقع في عصر النبوة الا في المؤجل والحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس لان السلم خالف القياس اذ هو بيع معدوم وعقد غير واختلفوا في اضافي شرطية المكان الذي يسلم فيه فأثبت جماعة قياساً على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون الى عدم اشتراطه وفصل الحنفية فقالوا ان كان لجهة مؤونة فيشترط والا فلا وقالت الشافعية ان عقد حديث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط والا فقولان وكل هذه التفاصيل مستهداها العرف (٢) وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبي رزق: يفتح الهمة زنة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخراي (٣) سكن الكوفة واستعمله على بن أبي طالب على خراسان وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى خلفه (٤) قالوا كئنا صيب المغامر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا ألباط من ألباط الشام) هم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم سمو بذلك لكثرة معرفتهم بألباط الماء أي استخراجهم (٥) فلسفههم في الخطبة والشعر والزبيب وفي رواية والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع قالوا كئنا صيبهم عن ذلك رواد البخاري الحديث دليل على صحة السلف في المعدوم حال العقد اذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستقصاؤهم وقد قالوا كئنا صيبهم وترك الاستقصا في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك واشترطوا المكان وجوده عند حلول الاجل ولا ينضر انقطاعه قبل حلول الاجل لما عرفت من ترك الاستقصا كذا في الشرح قلت وهو استدلال بفعل الصحابي أو تركه ولا دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك واقتره وأحسن منه في الاستدلال انه صلى الله عليه وآله وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة وستين والطب ينقطع في ذلك ولم يعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه فان صح ذلك كان عقيد التقريره لاهل المدينة على سلم السنة والستين وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل ويقوى ما ذهب اليه أبو حنيفة أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجوداً من العقد الى الحلول (٦) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

(١) ذكره الشافعية في كتبهم وقد بينه السيد في حواشي ضوء النهار ونقل كلامهم وناقضهم في ذلك اه على حسن خان

(٢) مولى نافع بن عبد الحارث وأكثروا روايته عن عمر وأبي بن كعب رضي الله عنه قال عمر بن الخطاب عبد الرحمن بن أبي رزق ممن رفعه الله بالقرآن روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر حديثاً روى عنه ابنه سعيد وعبد الله وغيرهما اه من تهذيب الاسماء واللغات

أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه ومن أخذها يريد أتلها الله رواه البخاري
 التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من ارادته التأدية
 قضاءؤها في الدنيا ونأدية الله عنه يشمل تيسيره تعالى لقضاء ما في الدين بأن يسوق إلى المستدين
 ما يقضى به دينه وأداءه عنه في الآخرة براضائه غير محاسبه تعالى وقد أخرج ابن ماجه وابن
 حبان والحاكم مرفوعا من مسلم بن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها الله عنه في الدنيا
 والآخرة وقوله يريد أتلها الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلا لا لحاجة ولا لتجارة بل
 لا يريد إلا أن يلف ما أخذته على صاحبه ولا ينوي قضاءها وقوله أتلها الله ظاهره أن لاف الشخص
 نفسه في الدنيا بالأكس وهو يشمل ذلك ويشمل أن لاف طيب عيشه وتضييق أموره وتيسر
 مطالبه ومحقق بركته ويحتمل أن لافه في الآخرة بتعذيبه قال ابن بطال فيه الحديث على ترك
 استئصال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من
 جنس العمل وأخذ منه الراوي أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعق وفيه بعد وفي
 الحديث الحديث على حسن النية والترغيب عن خلافه ويسان أن مدار الأعمال عليهم وان من
 استدان أو بالاداء أعانه الله عليه وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فسئل عن ذلك
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع المدين حتى يقضى دينه رواه ابن
 ماجه والحاكم واسناده حسن إلا أنه اختلف فيه على محمد بن علي ورواه الحاكم من حديث
 عائشة بلطف ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون قالت يعني عائشة فانا ألتبس
 ذلك العون ان قلت قد ثبت حديث أنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين وحديث الآخر يرد
 جلده قاله ابن أبي شيبة عن ميت مات وعليه دين قلت يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين
 أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من بقاءه عليه ان يعاقب به في قبره ومعنى قوله
 يردت جلده أنه خلاصته من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فين استدان ولم ينو الوفاء ﴿وعن﴾
 عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان فلانا قدم له من الشام فلان بعثت اليه فأخذت
 منه ثوبين نسيئة إلى ميسرة فبعثت اليه فامتنع أخرجه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات فيه دليل
 على صحة بيع النسيئة وصحة التأجل إلى ميسرة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من
 حسن معاملة العباد وعدم اكراههم على شيء وعدم الإلحاح عليهم

* (باب الرهن) *

وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي
 الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه﴾
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظاهر يركب (بالبناء للفعول ومنه لا يشرب) بنفقته
 إذا كان مروهنا ولبن الدر (١) يشرب بنفقته إذا كان مروهنا وعلى الذي يركب ويشرب
 النفقة رواه البخاري فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقرينة العوض وهو الركوب وان
 كان يحتمل أنه الراهن إلا أنه احتمال بعيد لان النفقة لازمة له فان المرهون ملكه وقد جعلت
 في الحديث على الركب والشارب وهو غير المالك اذا النفقة لازمة للمالك على كل حال والحديث

(١) بفتح الدال المهملة
 وتشديد الراء وهو اللبن
 تسمية بالمصدر قيل هو من
 إضافة الشيء إلى نفسه وقيل
 من إضافة الموصوف إلى صفته
 اه على حسن خان

دليل على أنه يستحق المرتن الانتفاع بالرهن في مقابلة النفقة وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول
 ذهب أحمد واستحق الى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالكوب والدرق قالوا ينتفع بهم سناً
 بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهم. والثاني الجمهور قالوا لا ينتفع المرتن بشئ قالوا
 والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجويز الكوب والشرب لغير المال بغير إذنه
 وثانيهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترد
 أصول مجتمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحته ما يدل على نسخته حديث ابن عمر لا تحلب ماشية
 امرئ بغير إذنه أخرجه البخاري في أبواب المظالم قلت أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ
 على أنه لا يعمل عليه الا اذا عذر الجمع ولا نعذر هنا الذي يخص عموم النهي بالمرهونة وأما مخالفة
 القياس فليست الاحكام الشرعية مطردة على نقي واحد بل الأدلة تفرق بينها في الاحكام
 والشارع حكّم هنا بكوب المرهون وشرب لبنه وجعل قيمته النفقة وقد حكّم الشارع ببيع
 الحاكم عن المقر بغير إذنه وجعل صاع التمر عوضاً عن اللبن وغير ذلك وقال الشافعي المراد
 أنه لا يمنع الرهن من ظهراً ودرّاً داخل الفاعل الرهن وتعتب بأنه قد ورد لفظ المرتن فتعين
 الفاعل والقول الثالث الاوراعى والثالث أن المراد من الحديث أنه اذا امتنع الرهن من الاتفاق
 على المرهون فيما حثت ذلك للمرتن الاتفاق على الحيوان حفظاً لحياته وجعل له في مقابلة نفقته
 الانتفاع بالكوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أوقيته على قدر علفه وقوى هذا
 القول في الشرح ولا يخفى أنه تقييد للحديث بما لم يقمده الشارع وانما يقمده بالضابط المتصيد
 من الأدلة وهو أن كل عين في يده لغيره باذن الشرع فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك وله أن
 يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف الآتية اذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع عليه
 بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد حاكم أو كان يتضرر الحيوان ببلدة الرجوع
 الى الحاكم فله أن ينفق ويرجع عما أنفق الآتية قد يقال انها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب
 ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغلق) بفتح
 حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولا مفتوحة وفاف يقال غلق الرهن اذا خرج عن ملك
 الرهن واستولى عليه المرتن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا إعادة العرب فنهى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه) زيادته (وعليه غرمه)
 هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجال الثقات الا ان المحفوظ عند أبي داود وغيره
 ارساله) قال الحافظ ابن عسبد البر اختلاف في قوله له غنمه وعليه غرمه فقيل هي مدرجة من قول
 سعيد بن المسيب قال ورفعهما ابن أبي ذئب ومعمرو وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على
 اختلاف على بن أبي ذئب ووقعها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخوده وبين أن هذه
 اللفظة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود وفي المراسيل قوى انها من قوله ومعنى لا يغلق لا يستحقه
 المرتن اذا عجز صاحبه عن فككه والحديث ورد لا بطل ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن
 عند المرتن ويبان أن زيادته للمرتن ونفقته عليه كما تقدم في مقابلة

* (باب القرض) *

﴿وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلف من رجل بكرة﴾ بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الابل كالغلام من الآدميين والاتبى بكرة (فقد تمت عليه ابل الصدقة فامر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة فقال لأجد الأخيارا) وفي لفظ مسلم من حديث أبي رافع أيضا فقال لم أجد الأخيارا رابعيا هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة ويلقى رابعيته (فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء رواه مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جواز إرضاءه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه وإن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفا وشرا ولا يدخل في القرض الذي يجزئ الله لم يكن مشروطا من القرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض وظاهره العموم للزيادة عدا أو صفة وقال مالك الزيادة في العدة لا تحل ﴿وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جر منه منفعة فهو ربا رواه الحرث بن أبي أسامة وإسناد ساقط﴾ لأن في إسناده سوار (١) بن مصعب الهمداني المؤذن الأعرج وهو متروك (وله شاهد) ضعيف (عن فضالة بن عبيد عند البيهقي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ كل قرض جر منه منفعة فهو ربا من وجوه الربا (وأخره موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجد في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المصنف في التخصيص إلى البخاري بل قال أنه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم اهـ فلو كان في البخاري لما أهمل نسبه إليه في التخصيص والحديث بعد صحته لا بد من التلقيح بينهما وبين ما تقدم وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة وأما لو كانت تبرعا من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطى خيرا مما أخذ

﴿باب التفلّيس والخر﴾

هو لغة مصدّر جبر أي منع وضيق وشرا فقول الحاكم للمدعيون جرت عليك التصرف في مالك ﴿عن أبي بكر بن عبد الرحمن﴾ أي ابن الحرث بن هشام الخزرجي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة روى عنه الشعبي والزهرى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أدرك ماله بعينه) لم يتغير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان (عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره) متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر ابن عبد الرحمن مرسلًا وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها اسم عمار بن عبيد الله بن عمار بن ربيعة عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة (بلفظ أعيان رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ووصد البيهقي وضعفه تبعه الألباني داود) وراجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا لهذه الرواية فيها بل قال بعد أخرجه لها من طريق مالك حديث مالك أصح يريد أنه أصح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من وثق وعنده سلعة رجل بعينها لم يقبض من ثمنها شيئا فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها ولم يسلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء ﴿وروى أبو داود وابن ماجه من رواية عمر

(١) ضبط في الميزان ضبط قلم
بتشديد الواو قال يحيى كان
يحيى المئاليس بشئ وقال
البخاري منكر الحديث
وقال النسائي وغيره متروك
اهـ على حسن خان

(١) تمامه في سنن البيهقي
الا ان يدع الرجل وفاءه
منه

ابن خلدة) بفتح الخاء واللام ودال منهمله (قال أنيساً بأخريرة في صاحب أناس قد أفلس فقال
لا تفنين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه
فنه وأحق به (١) وحججه الخاكم وضعفه أبو داود وضعف أيضاً هذه الزيادة في ذكر الموت) سكت
عليه الشارح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجده فيه تضعيفاً لرواية عمر بن خلدة بل قال البيهقي بعد
روايته الحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل التي ساقى انظرها المصنف ضمناً بلنظراً في ما راجل الخاطيء
قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال لانها موصولة بجمع فم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بين الموت والافلاس قال وحديث ابن شهاب يريد رواية أبي بكر بن عبد الرحمن
المذكورة منقطع وساقى في ذلك كلاماً كثيراً يرجح به رواية عمر بن خلدة فلا أدري كيف كلام المصنف
هنا وروايته عن أبي داود تضعيف رواية عمر بن خلدة فينظر هذا والحديث أشقل على مسائل
الاولى انه اذا وجد البائع متاعه عند من شره منه وقد أفلس فانه أحق بتمتاعه من سائر الغرماء
فيأخذه اذا كان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله يعم من كان ماله عند الآخر بقرض أو بيع
وان كان قد وردت أحاديث مصرحة بلنظري البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
الحديث بلفظ اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بهم من الغرماء فقد عرف
في الاصول ان الخاص الموافق للعام لا يخصه من العام الا عند ما يثبت ثبوتاً لا يثبت ثبوتاً
من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى بماله في القرض كما أنه أولى به في البيع
وذهب غيره الى انه يخص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب ~~التي~~ قد عرفت ان ذلك
لا يخص عموم حديث الباب ~~في~~ المسئلة الثانية أفاد قوله بعينه انه اذا وجد وقد تغير بصفة من
الصفات أو بزيادة أو نقصان فانه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء وقد اختلف العلماء
في ذلك فذهب الشافعي الى انه اذا تغيرت صفة بعيب فلا يباع أخذه ولا أرض له وان تغير بزيادة كان
للمشتري غرامة تلك الزيادة وهي ما اتفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت
متصلة لانها اذا حدثت في ملكه وبإلزام له قيمة مالا حله بقائه كالشجر اذا غرسها وابقا ماله حذراً
اجرة كل ربيع وكذلك اذا انتقص العين بان هلك بعضها فله أخذ الباقي بحصته من الثمن والحديث
يتناول له لان الباقي مبيع باق بعينه ~~في~~ المسئلة الثالثة دل لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل
أن البائع اذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرماء
وبهذا أخذ جده ورا العلماء وعند البعض وهو راجح قول الشافعي انه لا يصير المبيع بقبض بعض ثمنه
أسوة الغرماء بل البائع أولى به وكان الشافعي ذهب الى هذا لأنه لم يصح له الحديث المذكور بل قال
انه منقطع فن قال بصفة الحديث وانه موصول قال بما قاله الجمهور ومن لا فلا وفي وصله وعنده
خلاف منهم من رجع ارساله وهم أكثر الحنابلة ~~في~~ المسئلة الرابعة قوله فان مات المشتري فصاحب
المتاع أسوة الغرماء فيه حذف تقديره فتعاقب صاحب المتاع أسوة الغرماء وهذا دل على التفرقة بين
الموت والافلاس والى التفرقة بينهم اذهب مالك وأحمد عملاً به رواية قالوا لان الميت خرب
ذمته وليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستنوا في ذلك بخلاف المفسر وسواء خلف الميت
وفاء أو لا وذهب الشافعي الى أنه لا فرق بين الموت والافلاس وان صاحب المتاع أولى بتمتاعه عملاً
بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والافلاس والتفرقة

بينهم حمان رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها وان مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء غير
 صحيحة لان الحديث المرسل لم يصح واصله فلا يعمل به بل في رواية عمر بن خليفة النسوبة بين الموت
 والافلاس وهو حديث حسن صحيح عنه رحمه الله (وعن عمرو بن الشريد) بفتح الشين المججمة وكسر الراء
 تابعي سمع ابن عباس وغيره (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي) بفتح اللام ثم
 مثناة تحتية مشددة مصدر لوى يلوى أى مطل أضيف الى فاعله وهو (الواحد) بالجيم الغنى من
 الواحد بالضم أى القدرة (يحل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته) رواه أبو داود والنسائي
 وعلمه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفسر البخاري حل
 العرض بما علقه عن سفيان قال تقول مطلق وعقوبته حبسه وهو دليل لزيد بن علي أنه يحبس
 حتى يقضى دينه وأجاز الجوهري الجرو بيع الحياكم عنه ماله وهذا أيضا داخل تحت لفظ عقوبته
 لاسيما وتفسيرها بالحبس ليس بمرغوع ودل الحديث على تحريم مطل الواحد ولذا أبيحت عقوبته
 وانما اختلاف العلماء هل يبلغ الى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بمطله هي واحدة أم لا واختلفوا
 في قدر ما يفسق به فقال الجوهري ومنهم من انه يفسق بمطل عشرة دراهم فافوق قياسا على نصاب
 السرقة وكذلك ذهبت الى هذا المالكية والشافعية الا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار ومقتضى
 مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بمفهومه على أن مطل غير الواحد وهو المعسر لا يحل عرضه ولا
 عقوبته والحكم كذلك عند الجاهليين وهو الذي دل له قوله تعالى فظنوا انهم يفسقون (وعن أبي
 سعيد الخدري رضى الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غار
 ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فصدق الناس عليه ولم
 يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم له وليس لكم
 الا ذلك رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر وقوله فلا يحل لك
 أن تأخذنه بأن هذا على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدثت عليه حادثة ويدل أيضا
 قوله وليس لكم الا ذلك على أن الثمرة غير مضعونة اذ لو كانت مضعونة لقال وما بقي فظنوا انهم يفسقون
 أو شوهوا اذ الدين لا يسقط باعسار المدين وانما تأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أيسر وجب عليه
 القضاء رحمه الله (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سمع عبد الرزاق (عن أبيه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرح على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه رواه الدارقطني وصححه
 الحاكم وأخرجه أبو داود وسأله (قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن
 الصلاح في الاحكام هو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع وجعل غرمائه خمسة أسباع
 حقوقهم فقالوا يا رسول الله بعنه لنا فقال ليس لكم اليه سبيل وأخرجه البيهقي من طريق
 الواقدى وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعد ذلك الى اليمن ليحييه والحديث دليل على
 انه يجبر الحياكم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه والقول بأنه حكاية فعل غير
 صحيح فان هذا فعل لا يتم الا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم يحجرهم انصرفه وألفاظ
 يبيعهم ماله وألفاظ يقضى بها غرماءه وما كان بهم هذه المثابة لا يقال انه حكاية فعل انما حكاية
 الفعل مثل حديث خلع فله فخلعوا انما هم كالا يخلو وظاهر الحديث ان ماله كان مستغرا قبا الدين
 فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في التجروا يبيع عنه كالأجداد امطل اختلاف العلماء في ذلك فقال

[illegible]

(۱) قوله «وَرَضِيتُ لَكَ»
 «وَأَقْرَبُ» وَهُوَ سَرِبٌ بَنِي
 الْقَوْمِ لَيْتَنِي وَهُوَ أَكْثَرُ الْمَسْأَلَةِ
 كُنْهُ وَقَدْ رَوَى بِكُونِ الرَّاءِ
 أَشَدُّ مِنْهُ

وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط ﴿١﴾ (وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه وفي رواية البيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت وصححه ابن خزيمة) وجهه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره ومعنى قوله لم يجزني لم يجعل لي حكم الرجال المقاتلين في إيجاب الجهاد على وتروحي معه وقوله فأجازني أي رآني ممن يجب عليه الجهاد وبؤذن له في الخروج إليه وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكفياً بالغاله أحكام الرجال وعليه ومن كان دونهم أفلا ويدل له قوله ولم يرني بلغت ونافس في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلان الأذن في الخروج في الحروب بدور على الجلالة والاهلية فليس في رد دليل على أنه لا جمل عدم البلوغ وفهم ابن عمر ليس بحجة قلت وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بمعنى ما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة والقول بأنها سنة خمس يرد هذا الحديث ولا نهم أجمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث ﴿٢﴾ (وعن عطية القريظي) بضم القاف فرائس سنة إلى بني قريظة (قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت ممن لم ينبت خلى سبيلي رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين) وهو كما قال الأئمـه ما لم يخرجوا لعطية والحديث دليل على أنه يحصل بالانبات البلوغ فتجربى على من أنبت أحكام المكافين وله له أجماع ﴿٣﴾ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بآذن زوجها وفي لفظ لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمه ثم رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي جمل الأكثر على حسن العشرة واستجابة النفس أو يحمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للنساء تصدقن بجمع المرأة ثلثي القروط والخاتم وباللـه لقاءه برائه وهذه عطية بغير آذن الزوج انتهت وهذه مذهب الجمهور مستندين بفهومات الكتاب والسنة ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طائوس فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت من زوجة الأفياء أذن لها فيه الزوج وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثالث ﴿٤﴾ (وعن قبيصة) بفتح القاف فمودة فمودة فمودة فمودة (ابن مخارق) بضم الميم فمودة فمودة فمودة فمودة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسئلة لا تحل إلا لـاحد ثلاثة رجل تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة وتحقيف الميم (مخات له المسئلة رواه مسلم) وقد تقدم يلفظه في باب قسمه الصدقات ولعل عادته هذا أن الرجل الذي تحمل حمالة قدره دين فلا يكون له حكم المفاة في الحجر عليه بل يترك حتى يسأل الناس فيقتضى دينه وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال

* (باب الصلح) *

قد قسم العلماء الصلح أقساماً صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعدالة والصلح بين المتغاضبين والصلح في الجراح كالغفوة على مال والصلح لقطع الخصومة إذا

وقعت في الاملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح
 (عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح
 جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون وفي القلط أي داود والمؤمنون على
 شروطهم الا شرط حرم حلالا أو أحل حراما رواه الترمذي وصححه وانكروا عليه لان راويه
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد وفي الميزان عن ابن حبان
 له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي وأبو داود وهو ركن من أركان الكذب واعتذر
 المصنف للترمذي بقوله (وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة)
 فيه مسئلتان الأولى في أحكام الصلح وهو ان وضعه مشروط فيه المراضة لقوله جائز أي انه ليس
 بحكم لازم يقضي به وان لم يرض به الخصم وهو جائز أيضا بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام
 الصلح بينهم وانما خص المسلمين بالذكر لانهم المعتبرون في الخطاب المتقاصدون لاحكام السنة
 والكتاب وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده ويدل للدول قصة
 الزبير والانصاري فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد أبان لازمه ما يستحقه وامره ان يأخذ
 بعض ما يستحقه على جهة الاصلاح فلما لم يقبل الانصاري الصلح وطلب من الحق أبان صلى الله
 عليه وآله وسلم لازمه قدر ما يستحقه كذا قال الشارح والمظاهر ان هذا ليس من الصلح مع
 الانكار بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لان الزبير لم يكن عالما
 بالحق الذي له حتى يدعى للصلح بل هذا أول النشر يدعى في قدر السبقا والتحقيق انه لا يكون الصلح
 الا هكذنا ما بعد اقامة الحق للخصم فانما يطلب من صاحب الحق أن يترك لخصمه بعض ما يستحقه
 والى جواز الصلح على الانكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الشافعي وقال
 لا يصح الصلح مع الانكار ومع عدم صحته لا يطيب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث
 يدعى عليه آخر عينا أو ديناً فيصالح بعض العين أو الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطيب له
 بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه
 وقوله تعالى عن تراض وأجيب بانها وقعت طيبة انفسا بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في
 حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي قلت والأولى ان يقال ان كان المدعى يعلم ان له حقا عند خصمه
 جاز له قبض ما وصلح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعى باطلا فانه يحرم عليه الدعوى
 وأخذ ما وصلح به والمدعى عليه ان كان عنده حق بطلان ما يدعى عليه لا يحل له قبض ما وصلح به والمدعى عليه ان كان يعلم انه ليس عنده حق جاز له اعطاء جزء من ماله في دفع شجار غيره
 وأذنيه وحرم على المدعى أخذه وهذا يجتمع مع الأدلة فلا يقال الصلح على الانكار لا يصح ولا ان
 يصح على الاطلاق بل يفصل فيه المسألة الثانية ما إذا هاقوله والمسلمون على شروطهم
 ثابون عليها واقتفون عندها وفي تعديته بعلى ووصفهم بالاسلام أو الايمان دلالة على علو مراتبهم
 وانهم لا يخالفون بشروطهم وفيه دلالة على لزوم الشرط اذا شرطه المسلم الاما استثنى الحديث
 والمقرعين تنافس في الشروط وتقاسم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يلزم ومنها
 ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسوطة بعلم ومناسبات وكتاب الشروط
 تنافس في كثير من معرفة وقوله الا شرط حرم حلالا وذلك كاشتراط المانع ان لا يبطأ الامة أو أحل

بفتح الحاء وقد تكسر وحقية ثم اخذت الفقه انقل دين من ذمة الى ذمة واختلفوا هل هو بيع
 دين بدين رخص فيه وأخرج من النبي عن بيع الدين بالدين اوهى استيفاء وقيل هي عقد ارفاق
 مستقل ويشتراط فيها لفظه او رضاء المحيل بلا خلاف والاحمال عند الاكثر والاحمال عليه عند
 البعض وعما نزل الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقدين دون الطعام لانه بيع
 طعام قبل أن يستوفي ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم مطل الغني﴾ اضافة المصدر الى الفاعل أي مطل الغني غريمه وقيل الى المنعول أي مطل
 الغريم الغني (ظلم) وبالأولى مطلق الفقير (واذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المنة الفوقية
 وكسر الموحدة (أحدكم على مليء) بالله - مز ما خوذ من الملا يقال ملأ الرجل أي صار ملياً
 (فليتبع) باسكان المنة الفوقية أ يضامني للمجهول كالاول أي اذا أحبل فليحتمل (منفق
 عليه) دل الحديث على تحريم المطل من الغني والمطل هو المدافعة والمراد هنا تخير ما استحق ادائه
 بغير عذر من قادر على الاداء والمعنى على تقدير أنه من اضافة المصدر الى الفاعل أنه يحرم على الغني
 القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وعنه على التقدير الثاني انه يجب وفاء الدين
 ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق
 الفقير أولى ودل الامر على وجوب قبول الاحالة وحل الجهة ورعى الاستحباب ولا أدري ما الحامل
 على صرفه عن ظاهره وعلى الوجوب جملة أهمل الطاهر وتقدم البحث في ان المطل كبيرة يفسد
 صاحبها فلا تكرر واما اختلافوا هل يفسد قبل الطلب أو لا بد منه والذي يشع به الحديث انه لا بد
 من الطلب لان المطل لا يكون الا معه ويكمل المطل كل من لزمه حق كالزوج والزوجة والسيد
 في نفقة عبده ودل الحديث بعمومه المخالفة ان مطل العاجز عن الاداء لا يدخل في الظلم ومن
 لا يقول بالفهم وقول لا يسمى العاجز ما طارو الغني الغائب عنه ماله كالمعذورم ويؤخذ من هذا
 أن الماعسر لا يطالب حتى يوسر قال الشافعي لو جازت مؤاخذه لكان ظالماً والقرض انه ليس
 بظالم لعجزه ويؤخذ منه انه اذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقير لم يكن له ائتمان الرجوع على
 المحيل لانه لو كان له الرجوع لم يكن لا اشتراط الغني فائدة فلما شرطه الشارع علم انه انتقل انتقالاً
 لا رجوع له كالمعروض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين وقالت الحنفية يرجع
 عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان وأما إذا جهل الافلاس حال الحوالة فله الرجوع ﴿وعن
 جابر قال توفي رجل من اهل مكة فماتت له زوجة وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقلنا صلى عليه خطا خطا ثم قال عليه دين قلنا ديناران قال تصرف﴾ أي عن الصلاة عليه
 (فحملهما أبو قتادة فأتياه فقال أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حق الغريم) منصوب (١) على المصدر مؤكداً لكون قوله الديناران على أي حق عليك الحق
 وثبت عليك وكنت غريماً (وبرئ منهما المثلث قال نعم فصلي عليه رواه أحمد وأبو داود والنسائي
 وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع الا ان في حديثه
 ثلاثة دنانير وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجع بينه وبين قوله ديناران في حديث الكتاب
 انه ما كانا دينارين وشرافين قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران أغلأه أو كان الاصل
 ثلاثة ففقد قبل موته ديناران قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي

قوله مبني للعجهول كذا
 بخطه حفظه الله وحرر
 الرواية هـ

(١) والعامل فيه فعل
 محذوف وجوباً ومضون
 الجملة اه منه

ويحتمل انهما اقصتان وان كان بعيدا وفي رواية الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل اذالقي ابا قتادة يقول ما صنعت الدينار ان حتى كان آخر ذلك ان قال ارضيت ما يارسول الله قال لا ان حين بردت جلده وروى الدارقطني من حديث علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بجنة نازلة يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف وان قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجنة نازلة فلما قام ليكبرسأل هل عليه دين فقالوا دينار ان فعدل عنه فقال علي هما علي يارسول الله وهو برئ منهما ما اقصى عليه ثم قال جزاك الله خيرا وفك الله رهانك الحديث قال ابن بطلال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت وفي الحديث دلائل على انه يصح ان يحتمل الواجب غير من وجب عليه وانه ينفعه ذلك ويدل على شدة أمر الدين فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ترك الصلاة عليه لانها شفاعة وشفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط الا بالنأدية وفي الحديث دلائل على انه لا يكفي بالتظاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الالتزام بالحق من تحقق ألفاظ العقود والقرارات وانه اذا ادعى من عليه الحسومة انه قصد باللفظ معنى يحتمله وان بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف وبرئ منهما ما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه من قضاء فان حدث انه ترك وفاء صلى عليه والا قال صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه متفق عليه وفي رواية البخاري فن مات ولم يترك وفاء) ايراد المصنف له عقيب الذي قبله اشارة الى انه صلى الله عليه وآله وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم واتسع الحال بتحملة الديون عن الاموات وظاهر قوله فعلى قضاؤه انه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل قال ابن بطلال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين ان يفعله فيمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالأثم عليه وقد ذكر الراجعي في آخر الحديث قيل يارسول الله وعلى كل امام بعده قال وعلى كل امام بعده وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نفدى سبائنا المسلمين ونعطى سائلهم ثم قال من ترك ما لا فائدة ومن ترك دينه فعلى وعلى الولاة من بعده في بيت مال المسلمين وفيه رامة وتركهم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كفالة في حد رواده اليه في باسناد ضعيف) وقال انه منكرو وهو دليل على انها لا تصح الكفالة في الحد قال ابن حزم لا تجوز الضمان بالوجه أصلا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر ان تسأل من قال يحتمه عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضا من توجهه أنكره غرامة ما على المضمون فهذا جوروا كل مال بالباطل لانه لم يلزمه قط أم تترك كونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه أم تكفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به وما لم يكلفه الله اياه قط وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا بانه صلى الله عليه وآله وسلم كفل في تهمة قال وهو خبر باطل لانه من رواية ابراهيم بن خنيس بن عراك وهو وأبو في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهم ما تم ذكر آثارا عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها بانهم الاجتهاد في كلام الله ورسوله لا غير وهذه الآثار قد سردتها

(باب الشركة)

بفتح أوله وكسر الراء وبكسر مع ساو هم هوى يضم الشين اسم الشيء المشترك والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا وان أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار (والوكالة) بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشدد بمعنى التفويض والحفظ ويحذف فيكون بمعنى التفويض وهي شرعا إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقا ومقيدا (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله أنا ثالث الشريكين ما لم يحن أحدهما صاحبه فإذا خن خرجت من بينهما رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأعله ابن القطن بالجهل بحال سعيد بن حيان وقدر رواه عنه ولده أبو حيان بن سعيد لكن ذكره ابن حبان في الثقات وذكره أبو هريرة عنه الحرف بن شريد إلا أنه أعله الدارقطني بالارسال فلم يذكره بأهريرة وقال أنه الصواب ومعنى أن الله معهما أي في الحفظ والرعاية والأمن إذ يجمعونهم في ماله ما وانزال البركة في تجارتهم فإذا حصلت الخيانة نزع البركة من ماله ما وفيه حديث على التشارك مع عدم الخيانة والتحذير منه معها (وعن السائب المخزومي أنه كان شريكا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحبا باني وشريكي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤلفة فلو بهم وعن حسن أسامة وهو كان من المعمرين عاش إلى زمان معاوية وكان شريكا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول (الاسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح قال مرحبا باني وشريكي كان لا يمارى ولا يدارى وصححه الحاكم ولا ابن ماجه كتبت شريكي في الجاهلية والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الاسلام ثم قرردا الشارع على ما كانت (وعن عبد الله بن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر الحديث) تمامه بخامس سعد بأسيرين ولم أجد أنا وعمار بشيء (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب وتسمى شركة الأبدان وحقيقته أن يוכל كل صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعين الصنعة وقد ذهب إلى صحتها أبو حنيفة وذهب الشافعي إلى عدم صحتها البناء على الغرر إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجوز تعدد العمل بقوله قال أبو ثور وابن حزم قال ابن حزم لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلا فان وقعت فهي باطلة لا تلزم وإكل واحد منهم ما ما كسب فان اقتسمناه وجب أن يقضى له ما أخذه ولا بد لأن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر مضعف لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئا فقد روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة أتذكر عن عبد الله شيئا قال لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنهم لم أول قائل معا ومع سائر المسلمين أن هذه شركة لا تجوز وأنه لا ينفرد أحد من أهل العسك بحاصيب دون جميع أهل العسك إلا السلب للقتال على الخلاف فان فعل فهو غلول ومن بكأثر الذنوب ولأن هذه الشركة لصرح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل قل الاتقوا لله والرسول الآية فابطلها تعالى وقسمها هو بين الجاهلدين ثم إن الحنفية

(١) كذا في الرواية وقوله قبل البعثة لا يوافق منه

لا يجوزون الشراكة في الاصطفاة ولا تجوزها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشراكة
 في الحديث لا تجوز عندهم انتهى هذا وقد قسم الفقهاء الشراكة الى أربعة أقسام وأطالوا في ما
 فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها قال ابن بطال أجمعوا على ان الشراكة الصحيحة أن يخرج
 كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا الا ان يقيم كل منهما
 الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان (١) وتصح ان أخرج أحدهما أقل من الآخر
 من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل منهما وكذلك اذا اشترى ساعة بينهما ما على
 السواء وابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران
 بقدر ما أعطاه من الثمن وبرهان ذلك انهم اذا اخطأ المالكين فقد صارت تلك الجلة متساعة بينهما
 فما ابتاعاهما فاشاع بينهما واذا كان كذلك فتمه ورجحه وخسرانه متساعة بينهما ومثله السلعة
 التي اشتريها فانهم يبدلون الثمن (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أردت الخروج
 الى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا أتيت وكيلي بخمير فخذ منه خمسة عشر وسقا
 رواه أبو داود وصححه) تمام الحديث فان ابغى منك آية فضع يده على رقبة وفي الحديث دليل
 على شرعية التوكالة والاجماع على ذلك وتعلق الأحكام بالوكيل وتعام الحديث فيه دليل على العمل
 بالقرينة في مال الغير وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين وقد ذهب الى تصديق الرسول في
 القبض بجاعة من العلماء (وعن عروة البارقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعث مع عبد بنار يشترى له أضيحة الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم)
 أي في كتاب البيع وقد تقدم الكلام على ما فيه من الأحكام (وعن أبي هريرة قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث متفق عليه) تمامه فقبل منع ابن جليل
 خالد بن الوليد والعباس عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ما يقيم ابن جليل الا انه كان فقيرا فاغناه الله واما خالد فانكم تعلمون خالد اقد احتسب أذراعه
 وأعتاد في سبيل الله وأما العباس فهى على ومثلها معها والظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم
 بعث عمر لقبض الزكاة وابن جليل من الانصار قبل كان منافقا ثم تاب بعد ذلك قال المصنف
 وابن جليل لم أقف على اسمه وقوله ما يقيم بكسر القاف أي ما ينكر الا انه كان فقيرا فاغناه الله وهو
 من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لانه اذا لم يكن له عذر الا ما ذكر فلا عذر له وفيه التعريض
 بكفران النعمة والتفريع بسوء الصنيع وقوله أعتاده جمع عند يفتحين وهو ما يعتاده الرجل من
 السلاح والذواب وقيل الخيل خاصة وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في
 سبيل الله وهو بناء على انه يجوز اخراج القيمة عن الزكاة وقوله فهى على ومثلها معها ايغنيها
 صلى الله عليه وآله وسلم تحملها عن العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظره حديث أبي
 قتادة في تبرعه بحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات وقد روي بألفاظ آخر تحتمل
 احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح وأما حديث انه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان قد تقدم منه زكاة عامين فقد روي من طرق لم يسلم شي منها من مقال وفي الحديث دليل
 على تركيل الامام للعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكره المصنف هنا وفيه أن بعث العمال
 لقبض الزكاة سنة بوجوبه وفيه انه يذكر الغافل ما أنعم الله به عليه باعنا به بعد ان كان فقيرا يقوم

(١) في القاموس ما معناه
 العنان بكسر العين المهملة
 مأخوذ من عنان الدابة
 لان عنان الدابة طاقسان
 مستويان وذكر اهذه
 الشراكة معنيين أحدهما
 ما ذكرناه في الشرح
 والاخر ان يتشارك في شيء
 خاص وهو أن يعارض
 رجلا في الشراء فيقول
 أشركني وذلك قبل ان
 يستوجب الغلق اه على
 حسن خان

بحق الله وفيه جواز ذكرك من منع الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الامام عن بعض المسلمين
والاعتذار عن البعض وحسن التأويل ﴿١﴾ (وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحر ثلاثا وستين وأمر علياً أن يذبح الباقي الحديث رواه مسلم) تقدم الكلام عليه
 في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو واجعا اذا كان الذابح مسلماً وان
 كان كافراً كما يصح عند الشافعية بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه اليه أو عند نحره
 ﴿٢﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العفيف) بعين وسين مهملةين فمناذة تحببة ففاء الاجير
 وزنا ومعنى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغدياً ليس على امرأة هذا ان اعترفت فأرجعها
 الحديث متفق عليه) سبأ في الحدود مائة وفي ذكرك هنا بناء على ان المأمور وكيل عن الامام
 في اقامة الحدود وباب البخاري باب الوكالة في الحدود وأورد هذا الحديث وغيره وقال المصنف في
 الفتح والامام لم يتول اقامة الحد بنفسه ولا غيره كان ذلك منزلة توكيله للغير

(باب الاقرار)

هو لغة الاثبات وفي الشرع اخبار الانسان بما عليه وهو ضد الجحود ﴿١﴾ (عن أبي ذر رضي الله
 عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل الحق ولو كان مرا أصحبه ابن حبان من حديث
 طويل) ساقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية وانظريه قال أوصاني
 خليلي رسول الله أن أنظر الى من هو أسفل مني ولا أنظر الى من هو فوق في وأن أحب المساكين وأن
 أدنو منهم وأن أصل رجلي وأن قطعوني وجهي وأن أقول الحق وان كان مرا وأن لا أخاف
 في الله لومة لائم وأن لا أسأل أحد شئاً وان أسكتكم من لا حول ولا قوة الا بالله فانهم من كنوز
 الجنة وقوله قل الحق يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مستق من قوله تعالى كونوا اقوامين
 بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ومن قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا
 الحق وباعتبار شموله ذكرك المصنف هنا بما للرافعي فانه ذكرك في باب الاقرار وفيه دلالة على اعتبار
 اقرار الانسان على نفسه في جميع الامور وهو امر عام لجميع الاحكام لان قول الحق على النفس
 هو الاخبار بما عليها بما يلزمها التخلص منه بمال أو بدن أو عرض وقوله ولو كان مرا من باب
 التشبيه لان الحق قد يصعب اجراؤه على النفس كما يصعب عليها اساغسة المرار اشتهر ويقا في باب
 الحدود والقصاص أحاديث في الاقرار

(باب العارية)

بشديد المنة التسمية وتحقق فيها ويقال عارة وهي مأخوذة من عار القرس اذا ذهب لان العارية
 تذهب من يد المعير ومن العار لانه لا يستعير أحد الا بوجه عار وواجبة وهي في الشرع عبارة عن
 اباحة المنافع من دون ملك العير ﴿١﴾ (عن سمرة بن جندب) رضي الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم على البديما أخذت حتى تؤديه رواه احمد والاربعة وصححه الحاكم) بناءً منه
 على سماع الحسن من سمرة لان الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة
 مذاهب الاول انه سمع منه مطلقاً وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي والثاني
 لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان والثالث لم يسمع منه الا

حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عسكروادى عبد الحق انه الصحيح
 والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو مال لا يبرأ الا بصيره الى مالكه أو من يقوم
 مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تحقق التأدية الا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره
 في باب العارية أشموله لها وربما يفهم منه انها مضمونة على المستعير وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول
 انها مضمونة مطلقا الى مذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد واسحق والشافعي لهذا
 الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه والثاني لا آخرين الى ان العارية أمانة لا يجب ضمانها الا اذا
 شرط مستدلين بحديث صفوان وبأبي الكلام عليه والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين انها
 لا تضمن وان ضمننا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع
 غير المغل ضمان أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاه وصححه واقفه على شريح وقوله
 المغل بضم الميم فعينه معجمة قال في النهاية أى اذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من
 الاغلال وهي الخيانة وقيل المغل المستغل وأراد به القابض لانه بالقبض يكون مستغلا والاول
 أولى وحينئذ فلا تقوم بدعوى على انه لا تقوم بها الحجة ولو صح رفعه لان المراد ليس عليه ذلك من
 حيث هو مستعير لانه لو التزم الضمان للزمه وحديث الباب كثير ما يستدلون منه بقوله على اليد
 ما أخذت حتى تؤديه على التضمن ولادلالة فيه صريحاً فان اليد الامينة بأضاعتها ما أخذت
 حتى تؤدى ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية الا لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم عارية مصهونة في حديث صفوان فان وصفها بمصهونة يحتمل انها صفة موضحة وان المراد
 من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً ويحتمل انها صفة للتقييد وهو الاظهر لانها تأسيس
 ولانها كثيرة ثم ظاهره ان المراد عارية قد ضمنها مالك وحينئذ يحتمل انه يلزم ويحتمل انه غير
 لازم بل كالوعده وهو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقاتل انها تضمن وهو الاظهر بالتضمن اما بطلب
 صاحبها له أو بتبرع المستعير (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا لامانة الى من اتفتمك ولا تخن من خالك رواه أبو داود والترمذي وحسنه
 وصححه الحاكم واستكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للعارية)
 والوديعة ونحوهما وان يجب أداء الامانة كما أفاده قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات
 الى أهلها وقوله ولا تخن من خالك دليل على انه لا يجازى بالاساءة من أساء ووجه الجمهور على انه
 مستحب لدلالة قوله تعالى وجرء سبعة سبعة مثلها وان عاقبتهم فعاقبوا مثل ما عوقبتهم به على الجواز
 وهذه هي المعروفة بمسئلة الظفر وفيها أقوال للعلماء هذا القول الاول وهو الأشهر من أقوال
 الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز اذا كان من جنس
 ما أخذ عليه لامن غيره انما هو قوله بمثل ما عوقبتهم به وقوله مثلها هو رأى الخنفسة والثالث
 لا يجوز ذلك الا بحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل
 وأجيب عنه بأنه ليس أكل بالباطل والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه الرابع لابن حزم انه
 يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويدينه ويستوفى حقه فان
 فضل على ما هو له رد له أو لورثته وان نقص بقي في ذمته من عنده له الحق فان لم يفعل ذلك فهو
 عاص لله عز وجل الا ان يحمله ويرثه فهو مأجور فان كان الحق الذي لا يدينه عليه وظفر بشئ

(١) هذا نقله عنه الشافعي
وتقدم نقل غيره عنه بأنه
براه غير واجب اهـ منه

من مال من عنده له الحق أخذه فإن طوبى أنكر فإن استخلف حلف وهو مأجور في ذلك قال
وهذا قول (١) الشافعي وأبي سليمان وأصحابهم ما وكذلك عندنا كل من طفر لظالم بمال ففرض
عليه أخذه وانصاف المظالم منه واستدل بالآيتين وبقوله تعالى ولمن اتصر بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من سبيل وبقوله والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وبقوله والحرمان قصاص
وبقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد شاقش في دلالة الآيات على
الوجوب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعند امرأة أنى سفيان خذى ما يكفينك ووالدك بالمعروف
لما ذكرته أن أباسفان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني قول على من جناح أن أخذ
من ماله شيئا وحديث البخاري أن رلتم يقوم فأمر والكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا قال لم يفعلوا
تخذوا منهم حتى الضيف واستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصيا لله بقوله تعالى وتعاونوا على البر
والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان قال فن طفر عمل ما ظلم فيه هو وأسلم أو دعى فلم يزل
عن يد الظالم ويرد إلى المظالم حقها فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم
والعدوان وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى منكرا فغيره بيده أن استطاع
فمن قدر على قطع انظام وكفه وأعطاه كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر ولم يفعل
فقد عصى الله ورسوله ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال هو من رواية طلق بن غنم عن شريك
وقيس بن الربيع وكلاهما ضعيف قال ولئن صح فلا حجة فيه لأنه ليس اتصاف المرء من حقه
خيابة بل هو حق واجب وانكار منكروا نكاحا لئلا أن يخون بالظلم والباطل من لاحق لك عنده
قلت وبؤيد ما ذهب إليه حديث أنصر أخاك ظالما أو مظلوما فإن الأمر ظاهر في الإيجاب وأنصر
الظالم باخراجه عن الظلم وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظالما (وعن يعلى بن أمية)
ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التخمينة المنهاة صحابي مشهور (قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتتكم رسل فاعظهم ثلاثين درعا قلت يا رسول الله أعار به مضمونة
أو عارية مؤداة قال بل عارية مؤداة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) المضمونة
التي تضمن ان تلفت بالقيمة والمؤداة التي يجب تأديتها مع بقاء عيها فان تلفت لم تضمن بالقيمة
والحديث دليل لمن ذهب انهم لا تضمن العارية إلا بالتضمن وتقدم أنه أوضح الأقوال (وعن
صفوان بن أمية) قرشي من أشرف قريش شرب يوم النخ فاستأمن له فعاذ وحضر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حيننا والطائف كافرين أسلم وحسن اسلامه (ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم استعار منه دروعا يوم حنين فقال أغضب يا محمد قال بل عارية مضمونة رواه أبو داود
والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شاهد ضعيف عن ابن عباس) وانظروا بل عارية مؤداة وفي
عدد الدروع روايات فلا يبيد ما بين الثلاثين إلى الأربعين وللمه في حديث مرسل
كانت ثمانين ولما كتم من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها وراة أحمد والنسائي في رواية
ابن عباس فصاع بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال أنا اليوم
يا رسول الله أرفع في الاسلام وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وإن أصل الوصف التقييد
وأنه لا كثر فهو دليل على ضمها بالتضمن كما أسلفناه لأنه محتمل ويكون مجعلا كما قيل

(باب الغصب)

من صدر غصبه يغصبه أخذه ظالما كاختصه كما في القاموس (و عن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبرا من الأرض) أي من أخذوه هو أحد ألفاظ الصحبة (ظالما
 طوقه الله يوم القيامة اباه من سبع أرضين متفق عليه) اختلاف في معنى التطويق ف قيل معناه
 يعاقب بالخصف الى سبع أرضين فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه ويؤيده ان في
 حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين وقيل يكف نقل ما ظلمه من يوم اقيامته الى
 الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث أعمارجل ظلم شبرا من الأرض
 كأنه الله ان يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضى بين الناس أخرجه الطبراني
 وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا ولا نجدوا الطبراني من أخذ أرضا بغبر حرقها كلف
 أن يحمل ترابها الى الحشر وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الغصب والظلم وشدّة
 عقوبته وامكان غضب الأرض وأنه من الكأبروان من ذلك أرضاء لك أسفله الى تخوم الأرض
 وله منع من أراد ان يحفر تحتها سربا أو يترأوا منه من ذلك ظاهر الأرض ملكا باطنها بما فيه من حجارة
 أو أبنية أو معدن وان له أن ينزل بالحفر ما شاء لم يضر من مجاوره وان الأرضين السبع متراكمة
 لم يفتق بعضها من بعض لانهم الوفتق لا يفتق في حق هذا الغاصب بتطويق التي غضبها
 لانصافها عما تحتها وفيه دلالة ان الأرض تصرف مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن اذا تملك
 بعد الغصب فيه خلاف ف قيل لا تضمن لانه انما تضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على
 اليد ما أخذت حتى تؤديه قالوا ولا يقاس بثبوت اليد على النقل في المنقول لاختلافهما في
 التصرف وذبح الجهور الى انهم تضمن بالغصب قياسا على المنقول المتفق على انه تضمن بعد
 النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق ان
 ثبوت اليد استيلاء وان لم ينقل يقال استولى المالك على البلد واستولى زيد على أرض عمرو وقوله
 شبرا وكذا ما فوقه بالاولى وما دونه داخل في التحريم وانما لم يذكر لانه قد لا يقع الاندرا وقد وقع
 في بعض المناطه عند البحاري شيئا عوضا عن شبرا فاعلم الا ان الفقهاء يقولون انه لا بد أن يكون
 المغصوب له قيمة والرمو انه حينئذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا تضمن
 فيما كل عمرو من المال الحرام ولا تضمن وان أتم كأكلم من الخبز والجم على لقمة لقمة من غير
 استيلاء على الجميع (و عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سمعا ابن (١) حزم زينب بنت جحش
 (خادمها) قال المصنف لم أقف على اسم الخادم (بقصة فيه اطعام فضربت يدها فكسرت
 القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كوا ودفع القصعة الصحبة للرسول وحبس المكسورة
 رواه البحاري والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام
 بطعام وانما بامو صحبه) واتفقت مثل هذه القصص من عائشة في صحنة أم سلمة فيما أخرجه
 النسائي عن أم سلمة انها أتت بطعام في صحفة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فجاءت
 عائشة مترزة بكساء ومعها فاهر ففعلت به الصحفة الحديث وقد وقع مثلها لحنيفة وان عائشة
 كسرت الاناء ووقع مثلها لحنيفة مع عائشة والحديث دليل على ان من استلم على غيره شيئا كان
 مضطرا بآئله وهو متفق عليه في المثل من الجبوب وغيره او ما في القبي فيه ثلاثة أقوال الاول

(١) ولا ينافيه كون كاسرة
 القصعة عائشة كما رواه
 الترمذي لاحتمال ان
 عائشة كانت عند زينب
 اه على حسن خان

للشافعي والكوفيين انه يجب فيه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزئ القيمة الا عند عدمه والثاني
 للمالك والخنفية قالوا ما يكال أو يوزن فنهله وما عد ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة
 واستدل الشافعي ومن معه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اناعابنا وطعام بطعام وبما وقع في رواية
 ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثل زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية أي من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أي حكما ما لكل من وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال انها قضية عين
 لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم بطعام بطعام واناعابنا كافيا في الدليل
 على ان ذكره للطعام واضح في التشريع العام لانه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة لاناعابنا
 الطعام فهو هدية له صلى الله عليه وآله وسلم فان عدم المثل فالمصنون له مخير بين ان يمهله حتى يجد
 المثل وبين ان يأخذ القيمة واستدل في البحر وغيره من قال بوجوب القيمة بانه صلى الله عليه وآله
 وسلم قضى على من اعتق شركا له في عبد أن يتوم عليه باقية لشريكه قالوا فقضى عليه بالقيمة
 وأجيب بان المعتق نصيبه من عبد يمتنوه بين آخر لم يستم لك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعلى أصلا بل
 أعتق حصته التي أباح الله له عتقها ثم ان المستم لا يزعم المستدل ههنا هو الشقص من العبد
 ومناطرة شقص لشقص تعدد فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على ان التقويم لغية مثل
 التقدير بالمثل أو بالقيمة وانما خص اصطلاحا بالقيمة وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح
 الحادث واستدل بما سلكه صلى الله عليه وآله وسلم ا كسار القصعة في بيت التي كسرت الخنفية
 الثمانين بان العين المغصوبة اذا زال بفعل العاصب اسمها ومعظم نفعها اصبحت ملكا للعاصب قال
 ابن حزم انه ليس في تعليم الطمعة كل أموال الناس أكثر من هذا فبقوله لا يملك فاسق اذا أردت أخذ
 قمح يقيم أو غيره أو كل غنمه واستحلال ثيابه فاعتصمها وقطعها ثيابا على رغبة واذبح غنمه واطبخها
 وخذا الحنطة واطبخها وكل ذلك حلالا لطيبا وليس عليه سلك الاقيمة ما أخذت وهذا خلاف
 القرآن في نهيته تعالى ان يؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أموالكم عليكم حرام واحتج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها
 واحتجوا بخبر الشاة المعروفة وهو ان امرأته دعه صلى الله عليه وآله وسلم الى طعام فأخبرته
 انها أرادت اتباع شاة فلم تجدها فأرسلت الى جارة لها أن ابعتي لي الشاة التي لزوجك فبعنت بها
 اليها فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة ان تطعم للأسارى قالوا فهذا يدل ان حق
 صاحب الشاة قد سقط عنها انشويت وأجيب بان الخبر لا يصح وان صح فهو حجة عليهم لانه
 خلاف قولهم اذ فيه انه لم يبق ذلك اللحم في مالك التي أخذتها بغير اذن مالكها وهم يقولون انه
 للعاصب وقد تصدق بها صلى الله عليه وآله وسلم بغير اذنها وخبر شاة الاسارى قد بحث السديد
 رحمه الله فيه في منحة الغنار (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم من زرع في أرض قوم بغير اذنها فليس له من الزرع شيء وله نفعته رواه أحمد والاربعة
 الا النسائي وحسنه الترمذي ويقال ان البخاري ضعفه) هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي
 وخالفه الترمذي فنقل عن البخاري تحسينه الا انه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن أبي رباح
 من رافع بن خديج وقد اختلف فيه الحفاظ اختلفوا كثيرا في شواهد تقويه وهو دليل على ان
 غاصب الارض اذا زرع الارض لا يملك الزرع وانما ملكها وله ما غرم على الزرع من التبنية

والبذر وهذا مذهب أحد بن حنبل وأما حق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن
 إبراهيم والمذهب أبو محمد بن حزم ويدل له حديث ليس لعرق ظالم حق سألني إذا المراد به من
 غرس أو زرع أو بنى أو حفري أرض غيره بغير حق ولا شبهة وهذا أكثر من الأمة إلى أن
 الزرع لصاحب البذر للغاصب وعليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث الزرع للزارع وإن كان
 غاصبا إلا أنه لا يخرج أحده قال في المنازعة بحثت عنه فلم أجده والشارح نقله ويضطره
 واستدلوا بحديث ليس لعرق ظالم حق وبأني وهو لا هل القول الأول أظهر في الاستدلال
 (وعن عروة بن الزبير قال قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن
 رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أرض غرس أحدهما قمحا للآخر
 والأرض للآخر فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأرض لصاحبها وأمر صاحب
 التخل أن يخرج نخله وقال ليس لعرق ظالم) بالاضافة والتوصيف وأما كسر الخطأ بالاضافة (حق)
 رواه أبو داود واسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن زيد
 واختلف في وصله وإرساله وفي تعيين صحابه فرواه أبو داود من طريق عن عروة عن سلاوة من
 طريق أخرى متصل من رواية محمد بن اسحق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأكثرتظني أنه أبو سعيد في الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن سمرة
 عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمر وعند الطبراني واختلفوا في تفسير عرق ظالم
 فقيل هو أن يغرس الرجل في أرض غيره فيستحقها بذلك وقال مالك كل ما أخذ واحتمل وغرس
 بغير حق وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما حتمت الراسل من
 الآبار واستخرجه من المعادن والظاهر ما باه أو غرسه وقيل الظالم من بني أوزرع أو حفري
 أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفسير ممتقارب ودليل على أن الزارع في أرض
 غيره ظالم ولا حق له بل يخرج بين آخر ما غرسه أو أخذت نفقته عليه جعابن الحديشين من غير
 تفرقة بين زرع وشجر والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلاف ظاهره
 وكيف يقول الشارح ليس لعرق ظالم حق وبسببه ظالم وينبغي عنه الحق ويقول بل الحق له
 (وعن أبي بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبة يوم النحر عني
 أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمية يومكم هذا في شهر كرم هذا في بلد كرم هذا متفق عليه)
 ومادل عليه واضح واجماع ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساسا له وأحسن
 افتتاحا (١)

* (باب الشفعة)

بضم الشين المعجمة وسكون الفاء وفي اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج وقيل
 من الزيادة وقيل من الاعانة وهي شرعا انتقال حصه إلى حصه بسبب شرعي كانت انتقلت إلى
 أجنبي يمثل العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء إنهم أوردوا على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها
 ولأن الأدب لا تدفع عن واحد بضر آخر وقيل خالفت هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع
 فيها ضرر الغير بضر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبسيع الحاكم عن المترو والمفسس ونحوهما (عن
 جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل مالم

(١) وقد افتتح به ابن كثير في كتابه
 الارشاد فجعله أول حديث
 في باب الغصب وقال أنه
 حديث له طرق متعددة
 على حسن خان

بقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت) بضم الصاد الملهمة لا وتشديد الراء فقام معناه بنت (الطرق)
 أي مصارفها وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ للخاري وفي رواية مسلم) أي من حديث
 جابر (الشفعة في كل شرك) أي مشترك (في أرض أو ربع) بفتح الراء وسكون
 الموحدة إذا دأروا يطلق على الأرض (أو حائط لا يصلح) وفي انظر لا يصلح (ان يبيع) الخلط للدلالة
 السياق عليه (حتى يعرض (١) على شريكه (٢) وفي رواية الطحاوي) أي من حديث جابر
 (قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شيء ورجاله ثقات) الانفاظ في هذا الحديث
 قد تضافرت على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان
 مما يقسم وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف فذهب إلى صحة الشفعة في كل شيء أبو
 حنيفة وأصحابه وبذل حديث الطحاوي ومثله عن ابن عباس عند الترمذي مرفوعا الشفعة
 في كل شيء وإن قيل ان رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وخوشا هذر فعه على ان
 مرسل الحديث إذا صححت إليه الرواية حجة وذهب الاكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مسلمين
 بقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فإنه دال على انه لا تكون إلا في العقار
 ويحتمل في الدار لقوله في حديث مسلم أو ربع قالوا ولان النضر في المنقول نادر وأجيب بان ذكر
 حكم بعض افراد العالم لا يقصر عليه ولانه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث
 أبي هريرة بلقظ المحصر فيهما الاول لاشفعة في ربع أو حائط ولقظ الثاني لاشفعة في دار أو
 عقار الا أنه قال البيهقي بعد سياقه الاسناد ضعيف وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مقامهم ولا
 تقاوم منظوق في كل شيء فمنهم من استثنى من المنقول الباب فقال يصح فيها الشفعة ومنهم من
 استثنى الحيوان فقالوا تصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على انه لا يصلح للشريك يبيع
 حصته حتى يعرض على شريكه والله يحرم عليه البيع قبل عرضه ومن حمله على الكراهة فهو
 جل على خلاف أصل النهي بالادليل واختلاف العلماء على الشريك الشفعة بعد ان أذن شريكه
 باعه من غيره فقبل له ذلك ولا يمنع صحته تقدم ايدانه وهذا قول الاكثر وقال الثوري والحكم
 وأبو عبيد رطافه من أهل الحديث نسط شفعته بعد عرضه عليه وهو الاوفق بلقظ الحديث
 وهو الذي اختاره السيد رحمه الله في حاشية ضوء النهار وفي قوله ان يبيع ما يشعر بانهم انما ثبت
 فيما كان بعد البيع وهذا مجمع عليه وفي غيره خلاف وقوله في كل شيء يشمل الشفعة في الاجارة
 فالحق ثبوت الشفعة فيها الدليل لها ولو جرد عنه الشفعة فيها وظاهر قوله في كل شرك أي
 مشترك ثبوتها الذي على المسلم إذا كان شركا في المالك وفيه خلاف والظاهر ثبوتها الذي في غير
 جزيرة العرب لانهم من غيرهم عن الباقية فيها (وعن انس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم جار الدار أحق بالدار وراه السائق وصحبه ابن حبان وله عذر) وهي أنه
 أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس وآخرون اخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا
 محفوظ وقيل هما صحيحان جميعا (٣) وهذا وان كان فيه علة (٣) وعن أبي رافع قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم جار الحار أحق بصفه (بالصاد الملهمة مفتوحة وفتح القاف القرب) أخرجه
 البخاري وفيه قصة (وهي أنه قال أبو رافع للمسورين مخزومة ألا تأمر هذا بشري إلى سعد أن يشتري
 مني القرب بيتي اللذين في دار فقال له سعد والله لا أريد على أربعمائة دينار ما مقطعة واما منجمة

(١) وأخرجه ابن حزم بلفظ
 فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به
 قال ابن حزم وانما جعله صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد البيع
 الذي لا يصلح أحق فقط فلاح
 أن الحق في الاخذ أو الترك
 بعد البيع إلى الشفيع إذا
 لم يؤذن قبل البيع فان
 أبطله بطل وان أجازه فثبت
 جاز وبالله التوفيق اه شرح
 المحلى ادمير على حسن خان
 (٢) تمامه فيما أخذ أو بدع فان
 إلى فشر يكة أحق به حتى
 يؤذنه واهم سلم ادمنه
 (٣) قاله ابن القطان وهو
 الأولى ادمنه

فقال أبو رافع سبحان الله لقد علمتهم ما من خمسة بقدره فلولاً في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحق بصقة ما بعتك والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو بيع الشفعة بالجوار وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة بالجوار فذهب إلى ثبوتها الحنفية وآخرون لهذه الأحاديث واغترها كحديث الشريدي بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها قسم ولا شر لها إلا الجوار قال الجار أحق بصقة (١) وحديث جابر الآتي وذهب علي وعمر وعثمان والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجوار قالوا والمراد بالجوار في الأحاديث الشريك قالوا يدل على أن المراد بذلك حديث أبي رافع فإنه سمي الخليط جارا واستبدل بالحديث وهو من أهل اللسان أعرف بالمراد والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارا غير صحيح فإن كل شيء قارب شبيه فهو جار واجب بأن أبو رافع كان غير شريك السعد بل جاره لأنه كان يملك بيتين في دار سعد لأنه كان يملك شقصا شائعا من منزل سعد (٢) واستدلوا أيضا بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك وقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة وأوجب عثمان غاية ما فيها اثبات الشفعة للشريك من غير تعرض الجار لا بمنطوق ولا مفهوم ومفهوم الحصر في قوله أنما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث إنما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك فدلوا على أن القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية وإنما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فأحاديث اثبات الشفعة للخليط لا تبطل بثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ومنها قوله (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهم أو أن كان غائبا إذا كان طري يقهما أو أحدا رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات) أحسن المصنفين وثيق رجاله وعدم إعلاله والأفانهم قد تكافوا في هذه الرواية بأنه انفراد بن زيادة قوله إذا كان طري يقهما واحد عبد الملك بن أبي سليمان العزمي قالت عبد الملك ثقة مأمون لا يضرك انفراده كما علم في الأصول وعلم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجار لأنه قبيح بقوله إذا كان طري يقهما واحتدا وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلين بامتنان الشفعة للجار إذا اشترى كافي الطريق قال في الشرح ولا يبعد اعتباره أمان حيث الدليل قلته صريح به في حديث جابر هذا ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفا فلا شفعة وأمان حيث التعليل فلان شرعية الشفعة لمناسبة رفع الضرر والضرر بحسب الغالب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة الانتفاع وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق ويندر الضرر مع عدم ذلك وحديث جابر المقيم بالشرط لا يتحقق التأويل المذكور رأوا لأنه إذا كان المراد بالجوار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحدا قلت ولا ينبغي أنه قد آل الكلام إلى الخليط لا يمنع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة في هذا هو الذي قرره السيد في منحة الفقار حاشية ضوء النام قال ابن القيم رحمه الله وهو أعدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وحديث جابر هذا صريح فيه لأنه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافهما حيث قال فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتكسر فاحدهما يصدق الآخر وبواقفه ولا يعارضه ويناقضه وجابر روى

(١) أخرجه ابن سعد عن

قتادة عن عمرو بن شعيب

اه

(٢) إلا أنه قد يقال الاشتراك

بينهما واقع في الطريق

وهو كاف في الخلطة تأمل

اه منه

(١) ورواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى ابن ماجه كاشنا ولم يذكره في استخراج البراز ولا زيادته وقال انه ضعيف لانه من حديث محمد بن الحرث البصري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمرو ثلاثتهم ضعفاء اه على حسن خان (٢) قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فيها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدناه أصلاً البتة لكنه اجماع صحيح ويقطع بانه كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلم ما به وأقره اه على حسن خان (٣) لان في سنده مجاهد منهم نصر وقيل نصير بن القاسم قال البخاري حديث هذا موضوع وصحف بعضهم المقارضة بالمقايضة بالقاء والواو اه زر كشي رحمه الله (٤) أو قد يظن المشتري ان فيه مثلاً الصف من البرولا يصدق الظن اه منه (٥) كذا قالوا ولا أدري ما دليله وقد عرفت انه انواع من الاجارة والاجارة تجوز من مسلم الكافر وبالعكس اه على حسن خان (٦) أي رأس المال دين على العامل اه منه

الناظرين فتوافقت السنن واختلفت بحمد الله سبحانه انتهى معناه وقوله ينتظرهم ابدال على انها لا تبطل شعبة الغائب وان تراخي وانه لا يجب عليه السيرة حين بلغه الشرع لاجلها أو أما الحديث (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة لكل عقار) رواه ابن ماجه والبراز (١) رزاد ولا شفعة لغائب واستناد ضعيف) فإنه لا تقوم به حجة لاستعرفه ولفظه من روايتهما لا شفعة لغائب ولا لغيره والشفعة لكل العقار ووضعه البراز وقال ابن حبان لأصل له وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه حديث كليب لأصل له ابا اختلف الفقهاء في ذلك فعند الشافعية والخمالية انهم اعلوا القور ورواههم تقادير في زمن القور لا دليل على شيء منها ولا شك انه اذا كان وجه شرعيته يدفع الضرر فإنه يناسب القورية لانه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشفيع ويمبالغ في ضرر المشتري بقاءه مشتراه معاقا لانه لا يكتفي هذا القدر في اثبات حكم والاصل عدم اشتراط القورية واثباتها يحتاج الى دليل ولا دليل وقد عقد البيهقي بابا في السنن الكبرى لا افاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء وعندهم الشفعة لكل عقار ولا شفعة لصبي ولا غائب والشفعة لا ترث ولا تورث والصبي على شفعة حتى يدرك ولا شفعة لنصراني وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة

* (باب القراض) (٢) *

بفسر القاف وهو معاملته العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الجبل وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الارض لما كان الربح يحصل في الغائب بالسفر او من الضرب في المال وهو التصرف (٢) وعن صهيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث فمين البركة البيع الى أجل والمقارضة وخطب البر بالشعير لبيت لا لبيع رواد ابن ماجه باسناد ضعيف (٣) وانما كانت البركة في الثلاث لما في البيع الى أجل من المساحة والمسائلة والاعانة القرض في التأجيل وفي المقارضة لما في ذلك من اتضاع الناس بعضهم ببعض وخطب البر بالشعير قولا للبيع لانه قد يكون فيه غرر وعش (٤) (٤) وعن حكيم بن حزام انه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة ان لا يجعل ماله في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمت الى رواد الدارقطني ووجه ثقافته وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده انه عمل في مال له ثمان على ان الربح بينهما وهو موقوف صحيح لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وانه مما كان في الجاهلية فأقره الاسلام وهو نوع من الاجارة لانه عني فيه من جهالة الاجر وكانت الرخصة في ذلك لموضع الرق بالناس ولها اركان وشروط فأركانها العقد بالاجاب أو مافي حكمه والقبول أو مافي حكمه وهو الامتناع بين جائز التصرف الامن مسلم لكافر (٥) على ما قد عند الجاهل وروى الاحكام مجمع عليها انه ان اطلق المغةفقر فيها ومنها انه لا ضمان على العامل فيما تنفق من رأس المال اذ لم يتعدوا خلتها واذا كان ديناً (٦) فالجهدور على منعه لتجوز اعسار العامل بالدين فيكون تأخيره عنه لاجل الربح فيكون سراً بالنهي عنه وقيل لان مافي الذمة لا يتحول عن الضمانة ويصير امانة وقيل لان مافي الذمة ليس بمحاضر حقيقة فلم يعين كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة ان تكون على مال من صاحب المال را تفقوا أيضا

(٢) اختلف في تفسير المساقاة

والمزارعة والخبرة ففي وجهه
للساقية ان المزارعة
والخبرة بمعنى واحد وأشار
الى ذلك البخارى والوجه
الآخر انها مختلفة المعنى
فالمزارعة العمل فى الارض

بعض ما يخرج منها والبذر
من المالك والخبرة كذلك
الان البذر من العامل
والمساقاة ما كان فى الخلل
وجميع الشجر الذى من شأنه
ان يثمر يجزى بمعلوم يجعل
للعامل من الثمرة وبه قال
الجمهور اه بدرعاه

(٣) وقال أهل الظاهر يجوز
فى مدة مجهولة واستدلوا بها
الحديث وتاوله الجمهور
بما مضى اه بدر

(٤) بيان لو طينة عامل المساقاة
وهو ان عليه جميع ما يحتاج
الى فى اصلاح الثمر واستزادته
بما يكثر كل سنة كالسقي
وتنقيس الانهر واصلاح
منابت الشجر وتلقيحه
وتخصبه الحشيش والتفصيان
عنه وحفظ الثمر وجذاده
ونحو ذلك وامامنا تصديه
حفظ الاصل ولا يتكرز
كل سنة كبناء الحيطان
وحذر الانهر فعلى المالك
والله أعلم اه بدر

(٥) أجاب عنه الجمهور بان قوله
أقركم ما أقركم الله صريح
في انهم ليسوا بعيده اه بدر

على انه اذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئا زائدا عما ناله لا يجوز (١) وبلغو دل حديث
حكيم على انه يجوز للمالك المال أن يجبر العامل على ما شاء فان خالف ضمن اذا تلف المال وان سلم المال
فالمضاربة باقية اذا كان يرجع الى الحفظ وأما اذا كان الاشتراط لا يرجع الى الحفظ بل كان يرجع
الى التجارة وذلك بان يسماه ان يشتري نوعا معيناً ولا يبيع من فلان فانه يصير فضولاً اذا خالف
فان أجاز للمالك نفذ البيع وان لم يجز لم ينفذ

(باب المساقاة (٢) والاجارة)

*(عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج
منها من غراً وزرع متفق عليه وفي رواية لهما فسأله ان يعقرهم ما على ان يكتروا اعمالها وله
نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقركم بها على ذلك ما شئتم واقتروا بهما حتى
أجلهم عمر وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع الى يهود خيبر نخيل خيبر وأرضها
على ان يعقروا من أموالهم ولهم شرط غرها) الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة وهو قول
على والى بكرو وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهاء الحديث وأهم ما يجوز ان يجمع بينه وبين كل
واحدة منفردة والمسلمون في جميع الامصار مستمررون على العمل بالمزارعة وفى قوله
ما شئنا دليل على صحة المساقاة والمزارعة وان كانت المدة مجهولة وقال الجمهور لا تجوز المساقاة
والمزارعة الا فى مدة معلومة كالأجارة وتأولوا قوله ما شئنا على مدة العهد وأن المراد تمكنكم فى
خيبر من المقام ما شئنا ثم يخرجكم اذا شئنا لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازماً على اخراج اليهود
من جزيرة العرب وفيه نظر واما المساقاة فان مدتها معلومة لانها اجارة (٢) وقد اتفقوا على انها
لا تجوز الا باجل معلوم وقال ابن القيم فى زاد المعاد فى قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة
يجزى من العلة من غراً وزرع فانه صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستمر على ذلك
الى حين وفاته لم ينسخ البتة واستمر على خلفائه الراشدين عليه وليس هذا من باب المؤاجرة فى شئ
بل من باب المشاركة وهو اقرب المضاربة سواء فى اباح المضاربة وحرم ذلك فتدفع بين متساكين فانه
صلى الله عليه وآله وسلم دفع اليهم الارض على ان يعقلوها من أموالهم (٤) ولم يدفع اليهم البذور ولا
كان يحمل اليهم البذر من المدينة قطعه افضل على ان حديه عدم اشتراط كون البذر من رب الارض
وانه يجوز ان يكون من العامل وهذا كمن حديه صلى الله عليه وآله وسلم وهدى الخلفاء الراشدين
من بعدهم وكان هو المنقول فهو الموقوف للقباح فان الارض بمنزلة رأس المال فى المضاربة والبذر
يجزى مجزئ سقى الماء ولهذا يثبت فى الارض فلا يرجع الى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال فى
المضاربة لا يشترط عوده الى صاحبه وهذا ينسب المزارعة فعلم أن التماس الصحیح هو الموافق لهدى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين انتهى وقد أشار فى كلامه الى ما ذهب اليه
الحنفية فى أن المساقاة والمزارعة لا تصح وعنى فاسد وتأولوا هذا الحديث بان خيبر فتحت عنوة
فكان أهلها عبيد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما أخذوه فهو له وما تركه فهو له وهو كلام مردود لا
يحصن الاعتماد عليه (٥) (وعن حفظة بن قيس) هو الزرقى الانصارى من ثقات أهل المدينة
قال سألت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والفضة فقال لا بأس به انما كان الناس

وقد حذت بجهة الكعبة اعشى النصف والثلث وجاء النص فقطع التكفلات ﴿١﴾ (وعن ابن عباس
رضي الله عنهما قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجه أجرة ولو كان
حر المالم يعطه رواه البخاري) وفي لفظي البخاري ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس
كلا يدبر الدرع على من زعم أنه لا يحل إعطاء الجحام أجرته وأنه حرام وقد اختلف العلماء في أجره
الجحام فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه ذنابة وليس يحرم
وجعلوا التهم على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حر المالم أبيع وهو صحيح إذا عرف التاريخ
وذهب أحد آخر ون إلى أنه يكره للحر الاحتراف بالجحامة ويحرم عليه الانفاق على نفسه من
أجرته ويجوز له الانفاق على الرقيق والدواب ويحتمل ما أخرجه مالك وأحمد وصحاب السنن
رجال ثقات من حديث محمصة أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الجحام فيها
فذكر له الحاجة فقال اعلمته نواضحك وأباحوه للعبد مطلقا وفيه جواز التداءى بالخراج الدم
وهو اجماع ﴿٢﴾ (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كسب الجحام خبيث رواه مسلم) الطيب ضد الطيب وهل يدل على بحرمة الظاهر أنه لا يدل أنه فانه
قال تعالى ولا تبيعوا الخبيث منه تنفقون فسمى رد المال خبيثا ولم يحرمه وأما حديث من
السهكت كسب الجحام فقد فسره هذا الحديث وأنه لا يرد بالسهكت (١) عدم الطيب وأيد ذلك إعطاؤه
صلى الله عليه وآله وسلم أجرته قال ابن العربي يجمع بينه وبين إعطائه صلى الله عليه وآله وسلم
أجرته أن يحمل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل مع الوهم وحمل الزجر إذا كانت على عمل مجبول
قلت هذا بناء على أن ما يأخذ حرام وقال ابن الجوزي أنها كرهت لأنهم من الأشياء التي يجب للمسلم
على المسلم اعانتهم عند الاحتياج فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجرة ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى ثلاثة ما أخذهم يوم
القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراماً كل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم
يعطه أجره رواه مسلم) فيه دلالة على شدة جرم من ذكر وأنه تعالى يخصمه يوم القيامة نيابة عن
ظالمه وقوله أعطى بي أي حلف باسمي وعاهد أو أعطى الأمان باسمي أو بمشائري عن ديني وهو
مجمع على تحريم الغدر والنكث وكذا بيع الحرم جمع على تحريمه وقوله استوفى منه أي استكمل منه
الدم ولم يعطه الأجرة فهو أكل لماله بالباطل مع تبهده وكده ﴿٤﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أحمق ما أخذتم عليه أجرة أكاب الله أخرجه البخاري)
وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عباد بن الصامت ولنظمه علمت ناسا من أهل الصفة
الكتاب والقرآن فأخذني إلى رجل منهم قوسا فقلت ليست لي بل فأرني عليها في سبيل الله فأنيت
فقلت يا رسول الله رجل أهدي إلى قوسا من كت أعلام الكتاب والقرآن فليست لي بل فأرني
عليها في سبيل الله فقال إن كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فاقبلها فاختلف العلماء في العمل
بالحديثين فذهب الجمهور ومنهم مالكا والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم أقرآن سواء
كان المعلم صغيرا أو كبيرا ولو تعين تعليمه على المعلم فلا يجزئ ابن عباس ويؤيده ما أتى في النكاح
من جعله صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الرجل لا مراهة القرآن مهر لها قالوا وحديث عبادة
لا يعارض حديث ابن عباس إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في روايته غير (٢) بن

(١) شبهه بالسهكت الذي هو
الحرام فاطلق عليه وقد بطلن
السهكت أيضا على ما ثبت
من المكاسب فيكون في
معنى الطيب أه بدر

(٢) قال في التقریب صدوق
له وأهام اه

(١) في التقريب الاسود
ان تعلية السكندى الشاى
يجوز وليس في الامهات
الاسودين تعلية سواء اه
(٢) القطيع كليم الطائفة
من الغنم وانعم الله فاموس
(٣) بفتح الشاف واللام
توحيد شئ الموعلة كفى النهاية
اه منه

(٤) وبعض العلماء المتأخرين
من علماء المذنبه النبوية
رسالة ترم فيها بخرم التاجير
على ثلاثة اقسام وذكر
أدلة على ذلك غير خمسة على
مسددا وقد تتبعنا ما قاله
وقررنا خلاف ما قرره بأدلة
واضحة اه أبو النصر على
حسن خان

(٥) له نحو عشرة احاديث
قيمنا كبرضة مكرها
الساجي قال ابراهيم الحارثي
شرقي كوفي تكلم فيه وكان
صاحب سمر اه برندان
ليس صاحب حديث كما قال
فيه الخطيب كان عالما بالنسب
وافر الادب اه ميزان
(٦) واخرجه ابن عدي وعطاء
من نسبه من الحنفية الى
التجاري فليس فيه اتفافية
حديث أبي هريرة ورجل
استأجر اجرة الخ اه

(٧) سواء كان اخو خاصا
كظرفي مخصوص او عاما
كثري واختط وغيرهما
اه منه

زياد مختلف فيه واستكر احمد حديثه وفيه ايضا الاسودين تعلية (١) فيمقال فلا يعارض
الحديث الثابت قالوا لاصح فانه محمول على ان عبادة كن مسير عبال احسان والتعليم غير قاصد
لاخذ الاجرة فخره صلى الله عليه وآله وسلم من ابطال اجرة وبقوله في اخذ الاجرة من اهل
الصفة بخصوصهم كرامة ودناءة لانهم ناس فقرا كانوا يعيشون به ذقة الناس فاخذ المال عنهم
مكروه وذهب الحنفية وغيرهم الى تحريم اخذ الاجرة على تعليم القرآن مستدين بحديث عبادة
وفيه ما عرفت قريبا نعم استورد البخاري ذكر اخذ الاجرة على الرقية في هذا الباب فخرج حديث
ابن سعيد في رقية بعض العصابة لبعض العرب وله برقه حتى شرط عليه قطعة (٢) من غنم فقتل
عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكانت نسا من عقال فانطلق ينشئ ومابه قبة (٣) أى علة فوفاه
ما شرط له ولذا كروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اصبتم اقصوا واضربوا الى
معكم سها واذكر البخاري لهذه التصفة في هذا الباب وان لم تكن من الاجرة على التعليم وانما
فيه دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأيد جواز اخذ الاجرة على قراءة القرآن
تعلية او غيره اذ لا فرق بين قراءة لتعليم وقراءة لطلب (٤) وعن ابن عمر رضى الله عنهم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطوا الاجرة قبل ان ينف عرقه وادابا ما جبه في الباب
عن ابى هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكهنا عاف (٥) لان في حديث ابن عمر
شرقي بن قحطاني (٥) ومحمد بن زياد الرازي عنه وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي (٦) وتماه عند
البيهقي وأعله ابره وهو في علة قال البيهقي عقيب ما باسنادوهذا اضعف فجرة (٧) وعن أبي
سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من استأجر اجرة فليسم له اجرة
رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ورواه البيهقي من طريق أبي حنيفة) وقد البيهقي كذا رواه أبو
حنيفة وكذا في كج عن أبي هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود واخذت دليل على
نسب نسبة اجرة الاجير على عمله لئلا تكون مجهولة فتؤدي الى الشجار والنظام

﴿باب احياء الموات﴾

بفتح الميم والواو الحفظة الارض التي لم تعمر شئت العارضا الحيازة وتعطيها بعد الم الحيازة واحياؤها
عمارتها واعلم ان الاحياء ورد عن الشارع مطلقا وما كان كذلك وجب الرجوع فيه الى العرف لانه
قديمين مطلقا ان الشارع كفى قبض المبيعات والحرق في المرقمة يحكم به العرف وانما يحصل به
الاحياء في العرف أحد خمسة اسباب تبيض الارض وتفتتها بالمزروع بناءا اخذ على الارض
وحفر الخندق التغيير للمنى لا يطلع من نزل الاباطع (١) عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمر ارضا) بالتعل الماتى ووقع عمر في رواية والشيخ الاول
(ليست لاحذقوا احتج بها قال عروة وقضى به عمر في خلافة عرواه البخاري) وشوهد دليل على ان
الاحياء امر ان لا يمكن قدم ملكها مسلم ارضي ارضت فيها حق التغيير (٧) وقاها حديث الله لا يستقرط
في ذلك اذن الامام وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة انه لا بد من اذن دليل اجير وهذا الحديث
والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحيد وانهم اتفقوا على انه لا يستقرط فيه اذن
الامام واما ما تقدم عليه في غير معين ثم مات فانه لا يجوز احياءها الا باذن الامام ع ليس فيه ضرر

(١) قوله نعم أي تأمته في طولها والنفادها ٥٥ منه (٢) والمراد أنه يسميه لئلا يخل الجهاد ٦٥ وأوله وإذا استغنت عنه فهو على

أباحته لأنه يصير ملكا
ليت المال واتفق لبعض
جهال الحكم أن يباع حبل
جاء بعض الخلفاء ومات
واستغنى عنه من بعده
من الخلفاء وهذا لا يخل
بالاجماع وبهذه مخالفة
عصرنا على بطلان ذلك
فارجع الثمن وأبطل البيع
في سنة ثمانين ومائة والف
قاله السيد عبد الله بن
صاحب سبل السلام اه
على حسن خان
(٣) بالشين المقطوعة المعجمة
والراء بعدها وقيل بالسين
المهملة وكسر الراء اه
(٤) بفتح الراء والموحدة
بعدها ذال معجمة اه
(٥) قوله هنيا بضم الهاء وفتح
النون وتشديد الهمزة يقال
بالهمزة أيضا ومعنى ضم
الجناس انقضاء الله تعالى
وخشيته وان لا يعبده الى
مالا يخل له وجناحا الرجل
عضده و يدها الصرية
والغنية بضم أولهما يعنى
أدخلها الى والمرعى يريد
صاحب الابل القليلة والغنم
القليلة والصريفة تصغير
الصريمة بكسر الصاد وهي
القطيع من الابل والغنم
قل من العشرين الى الثلاثين
والاربعين وقيل الصريمة
من الابل خاصة ما جاوز
الذود الى الثلاثين والغنية
بضم الغين ما يزيد الاربعين

لمصلحة عامة وقال أبو حنيفة لا يجوز أحياءها بحال يجري المجرى الاملاك تتعلق سيول المسلمين بها
اذ هي مجرى السيول قال بعضهم هو قولى فان تحول عنها جرى الماء جاز أحياءها بان الامام
لا تقطاع الحق وعدم تعيين أهله وليس للامام الاذن مع ذلك الاصلحة عامة لاضر ر فيها ولا يجوز
الاذن لكافر بالاحياء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عارى الارض لله ولرسوله ثم هي لكم والمخطاب
للمسلمين وقوله وقضى به عمر قيل هو مرسل لان عروة ولد في آخر خلافة عمر (وعن سعيد بن زيد)
تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحياء أرضا مسلمة
فهي له رواه الثلاثة وحسنه الترمذي وقال روى مرسل وهو كذا قال واختلف في صحابه) أي في
راويه من الصحابة (ف قيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر والراجح) من الاقوال الثلاثة
(الاول) وفيه ان رجائين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس احدهما نخلا في
ارض الآخر فقضى لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب النخل ان يخرج نخله منها قال فلقد
رأيتما وانهم يضرب أصواتها بالنفوس وانها النخل عم (١) حتى اخرجت منها وتقدم الكلام على
فقهه والله ليس اعرق ظالم حتى (٢) (وعن ابن عباس رضى الله عنه ما ان الصعب) بفتح الصاد
المهملة وسكون العين المهملة فوحدة (ابن جشامة) بفتح الجيم فثلاثة مشددة (أخبره أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حى الا لله ولرسوله واه البخارى) الحى يقصر ويقلو القصر أكثر
وهو المكان المحي وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع الامام الرعى في أرض مخصوصة يختص
(٢) برعيها ابل الصدقة منسلا وكان في الجاهلية انه اذا اراد الرئيس أن يمنع الناس عن محل يريد
اختصاصه استعوى كلبا من مكان عال فالى حيث ينهى صوته جاهد من كل جانب فلا يراعه غيره
ويرعى هو مع غيره فابطل الاسلام ذلك وأثبت الحى لله ولرسوله قال الشافعى يحفل الحديث شيئين
احدهما ليس لاحد ان يحصى للمسلمين الاما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر معناه
الاعلى مثل ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولاة بهذه ان يحصى
وعلى الثانى يختص الحى بمن قام بمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة وريح
هذا الثانى بما ذكره البخارى عن الزهرى تعليقا عن عرجى الشرف (٣) والربذة (٤) وأخرج ابن
أبي شيبة باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عرجى الربذة لابل الصدقة وقد اختلف بعض الشافعية
ولا الا قاليم في انهم يحمون ولكن بشرط أن لا يضرب بكافة المسلمين واختلف هل يحصى الامام
لنفسه أو لا يحصى الاما هو للمسلمين ولا يخفى انه لا دليل فيه على الاختصاص أما قضية عرفانهم ادلة
على الاختصاص وانظروا فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والبخارى والبيهقى عن اسلم ان عمر
ابن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنيا (٥) على الحى فقال له يا هنى انهم جناحك عن المسلمين
وان دعوة الظالم فان دعوة المظالم مجابة وأدخل رب الصريفة والغنية والابا ونعم ابن عوف ونعم
ابن عفان فانهم انتم تلك ماشية ما يرجعون الى نخل وزرع وان رب الصريفة والغنية انتم تلك
ماشية ما يتننى بنبه يقول يا أمير المؤمنين افتاركهم انالابا قال كالأبسر على من الذهب
والورق وإيم الله انهم يرون انى ظلمتهم انما البلادهم فانوا علمنا فى الجاهلية واسلموا علمه فى الاسلام
والذى نفسى سيده لولا المال الذى اهل عليه فى سبيل الله ما حيت على الناس فى بلادهم انتهى
فهذا صريح انه لا يحصى الامام لنفسه (٦) (وعن ابن عباس رضى الله عنه ما قال قال رسول الله

(٩ فتح العلام نى) الى المائتين من الشاء والغنم وما تفرد به اراع على حدة وهو ما يزيد المائتا الى اربعة ائة وقوله لولا المال الذى
أجل عليه الخ أى الخيل التى أعدت لاجل عليها فى الجهاد من لا ركوب له قال مالك وكان عندهم اربعين ألفا اه يركبى

صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه أحمد وابن ماجه (وله) اي لابن ماجه (من حديث
 أبي سعيد مثله وهو في الموطأ مسلا) وأخرجه ابن ماجه أيضا والبيهقي من حديث عباد بن
 السامت وأخرجه مسلمة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه من سبلاب بن بادنة من ضرار ضار الله
 ومن شاق شاق الله عليه وأخرجه في الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد من قوله
 وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس أيضا وفيه زيادة وللرجل ان يضع خشبته
 في حائط جاره والطريق الميتم سبعة أذرع وقوله لا ضرر لا ضرار الضرر ضد النفع يقال ضرر بضره
 ضرار ضررا أو أضر به بضره بضره أو مفعله لا بضر الرجل أحاد فينقصه شيئا من حقه والضرار
 فعال من الضر أي لا يجازيه بضره أو بضره بالضر عليه فالضر ابتداء الفعل والضرار الجرا على
 قات يعده جوارا لا تصار من ظلم ولين انتصر بعد ظلمه الآية وجر اسميته سبعة مثله وقيل
 الضرر ما ضر به صاحبك وتنتفع به أنت والضرار أن تضره من غير أن تنتفع وقيل هما
 بمعنى وتكرارهما التأكيد وقد دل الحديث على تحريم الضر لأنه اذا نفي ذاته دل على
 النهي عنه لأن النهي لطلب الكف عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل المأزوم
 في المأزوم وتحريم الضر مفعول علة لا وشرا الاما للضرع على إباحته رعاية للسلمة التي تربو
 على المنفعة وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحتمل ان
 لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضررا من فاعله الغيرة لأنه انما استعمل أمر الله بإقامة
 الحد على العاصي فهو عقوبته من الله تعالى لأنه انزال ضرر من الفاعل وإذا لا يذم الفاعل لأقامة
 الحد بل يمدح على ذلك (وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من أحاط حائطه على أرض فقهى له رواه أبو داود وصححه ابن الجارود) وتقدم ان من أعمر أرضا
 ليست لاحد ففي له وهذا الحديث بين نوعين أنواع العماراة ولا بد من تقييد الأرض بأنه لاحق
 فيها لاحد كما سلف (وعن عبد الله بن مغفل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حفر
 بئر فله أربعون ذراعا عظمتا) بفتح العين المهملة وفتح الطاء ففتون في القاموس العطن محركة
 وطن الأبل ومبر كها حول الحوض (لما شتهروا ابن ماجه باسناد ضعيف) لأن فيه اسمعيل بن
 سلم وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن وفي الباب عن أبي هريرة عن أحمد حرم
 البئر (١) البدئ خمسة عشر ذراعا وحريم البئر العادي خمسةون ذراعا وأخرجه
 الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عنه وأعله بالارسال وقال من أسنده فقد وهم وفي أسنده
 محمد بن يوسف المقرئ شيخ الدارقطني وهو متهم بالوضع ورواه البيهقي من طريق يونس عن
 الزهري عن ابن المسيب من سبلاب بن بادنة وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها كلها
 وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً ومن سبلاب موصول فيه عمر بن قيس ضعيف
 والحديث دليل على ثبوت الحريم للبئر والمراد بالحريم ما يمنع منه الحي والمختل لا ضراره وفي
 النهاية مسمى بالحريم لأنه يحرم منع صاحبه منه ولا يهجم على غيره التصرف فيه والحديث نص
 في حريم البئر وظاهر حديث عبد الله ان العلة في ذلك هو ما يحتاج اليه البئر لئلا تحصل المضرة
 عليها بقرب الأحياء منها ولذلك اختلف الحال في البدئ والعادي والجمع بين الحديثين أنه
 ينظر ما يحتاج اليه ما لاجل السبي للماشية أو لأجل البئر وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب

(١) يفتح الموحدة وكسر
 الدال بعدها مدة وهمزة
 هي التي ابتدأها أنت
 والعادية القديمة وفي النهاية
 البدئ بزنة البدع البئر
 التي حفر في الاسلام
 وليست بعادية قديمة اد
 أبو النصر على حسن خان

الشافعي وأبو حنيفة إلى أن حريم الإسلام أربعة وعشرون وذهب أحمد بن حنبل إلى أن الحريم خمسة وعشرون وأما العميون فقبل ما تصل إليه الجارة إذا انتهت وإلى هذه ذهب زيد بن علي وغيره وحريم التبر قد مر ما يلقي فيه كسبحه وقيل مثل نصفه من كل جانب وقيل بل بقدر أرض التبر جميعا وحريم الأرض ما يحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسبهم أو كذا المسيل حريمه مثل التبر على الخلاف وكل هذه الأقوال قياس على التبر بما يحتاجه وهذا في الأرض المباحة وأما الأرض المملوكة فلا حريم لها بل لكل أن يفعل في ملكه ماشاء ﴿١﴾ (وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع أرضا بحضر موت رواد أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وصححه أيضا الترمذي والبيهقي ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص به ويصير أوليها بأحيائه ممن لم يسبق إليها بالأحياء واختصاص الأحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وغيرهم وحكي القاضي عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شأنه يراد أهلا لذلك قال وأكثري ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوز له ما بأن يملكه أياه فيعمره وأما ما يجعله غلته مائة قال والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره أو يفتخر به على طريق فقهي مشكل والذي يظهر أنه يحصل له قطع بذلك اختصاصا كاختصاص المتجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبه جزم المحب الطبري وادعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقا لذلك قال ابن التين اغنياسي إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار أو غابة يقطع من التي ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد وقال وقد يكون الإقطاع تملكه كإقطاع غير تملكه وأما ما يقع في أرض اليمن في هذه الأزمنة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان آل قريش من البلاد العشرية يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غنائم فهذا شيء محرم لم نأت به الشرقة المحمدية بل أتت بخلافه وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتحويلها على الأغنياء من الأمهات والله وإنا إليهم راجعون ﴿٢﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر) بضم الحاء المهمل والمهمل وسكون الضاد المجهمة فراء (فرسه) أي ارتفع الفرس في عدوه (فأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أعطوه حيث بلغ السوط رواد أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري الكبير وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن غادس بن عمر بن الخطاب وفيه ضعف وقال وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الإقطاع كان من أموال بني النضير قال في البحر ولا إمام إقطاع الموات إقطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر ففرسه ولعل على أبي بكر وعمر ﴿٣﴾ (وعن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول للناس شركاء في ثلاثة في الكلا) مهة موزن مقصور (والماء والبارروا وأجدوا أبو داود ورجاله ثقات) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا ثلاث لا تمنع من الماء والكلا والنار وأسنادها صحيح وفي الباب روايات كثيرة لا تتجاوز عن مقال ولكن الكل ينهض على الخمية ويدل للماء بخصوصه أحاديث ثابتة في مسلم (١) والكلا النبات رطبا كان أو يابساً وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس وأما الحلاصة فمختص بالمرطوب فمختص بالرطب ومثله العشب والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو إجماع

مطلب في الكلام على
الإقطاع

(١) هذا كلام المصنف رحمه الله وقال ابن حزم أنه رواد أبو خديش حبان بن زيد الشرعي عن رجل من الصحابة قال وأبو خديش مجهول انتهى وقال المصنف رحمه الله في تقريب التهذيب إن أبو خديش ثقة وهو حبان بن زيد الشرعي انتهى قلت وابن حزم ما عرفه فهو مجهول عنده والمصنف عرقه فوثقه فقد عرفه ومن علم حجة على من لم يعلم اه

في الكلا في الارض المباحة والجبال التي لم يحجزها أحد فانه لا يمنع من أخذ كلهم أحد الا
ما جاءه الامام كاسلف وأما التاب في الارض المملوكة والتجيرة ففيه خلاف بين العلماء فعند
بعضهم ان ذلك مباح بأصاوعهم والحديث دليل لهم وأما النار فاختلاف في المراد بها ف قيل أريد
بها الخطب الذي يحتاجه الناس وقيل أريد به الاستصباح منها والاستصباح بضمها وقيل
الجارة التي توري منها النار اذا كانت في موات والا قرب انه أريد بالنار حقيقة فان كانت من حطب
مملوك ف قيل حكمها حكم أصلها وقيل يحتمل انه يأتي فيه الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم
الحاجة ونساح الناس في ذلك وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وانه يحرم منع المياه المجتمعة من
الامطار في أرض مباحة وانه ليس أحداً حق بها من أحد الا اقرب أرضه منها ولو كان اجتمع في
أرض مملوكة فكذلك الا ان صاحب الارض المملوكة أحق به بسقيها وسقي ماشيته ويجب بذله ما
فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين تابعة أو بئر احتقرها فانه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه
في الانتفاع به على غيره ولا يغرد دخول أرضه كاسلف فان قيل فهل يجوز بيع العين والبئر لنفسهما
قيل يجوز بيع البئر والعين لان الهوى وارد عن بيع فضل الماء لا المترو والعين في قراره فلا ينهى
عن بيعهما والمشتري لهما أحق بما يقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي
بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وسبيله الممان فان قيل اذا كان الماء لا يملك فكيف يتجبر
اليهودي البئر حتى يباعها من عثمان قيل هذا كن في أول الاسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم المدينة وقيل تقرر الاحكام على اليهود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أبقاهم أول الامر
على ما كانوا عليه وقرروهم على ما نحت أيديهم

(باب الوقف)

هو لغة الحبس يقال وقفت كذا أي حبسته وشرا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع
النصر في رقبته على تصرف مباح ﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ
صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ رواه مسلم﴾ ذكره في باب الوقف لانه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف وكان أول
وقف في الاسلام وقف عمر الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة انه قال المهاجرون أول حبس في
الاسلام صدقة عمر قال الترمذي لانعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف
الارضين وأشار الشافعي الى انهم من خصائص الاسلام لا يعلم في الجاهلية وألفاظه وقفت وحسبت
وسبلت وأبنت فهذه صرائح ألفاظه وكأني تصدقت واختلفت في حرمت فقيل صريح وقيل
غير صريح وقوله أو علم ينتفع به المراد المنفع الاخرى فيخرج ما لا نفع فيه كعلم الجحوم من حيث
أحكام السعادة وضدها النجاسة ويدخل فيه من ألف علماء نافعاً ونسره فابقي من يرويه عنه وينفع
به أو كتب علماً نافعاً ولو بالاجرة كل ذلك مع النية أو وقف كتباً ولفظ الوالد شامل للابن والذكر
وشروط صلاحه ليكون دعاءه مجاباً والحديث دل على انه يقطع أجر كل عمل بعد الموت الاخذ
الثلاثة فانه يحري أجره بعد الموت ويتبدله ثوابها قال العلماء لان ذلك من كسبه وفيه دليل
على ان دعاء الوالد لا يورثه بعد الموت يلحقهما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما

ورأى الله قدره على هذه الأمور الثلاثة التي قد عرفت أي شريعة ما أخرجه ابن ماجه بنقله
أن هذا لم يلق المؤمن من شدة وجده عليه بعد موته علم أنه ورثه وأصابه تركه أو مذهباً ورثه
أو مذهباً له أو يمتثل به السبيل بناءً أو غير ذلك أو صدقة أخرجه من ماله في نفسه وسبيله
فلم يمتد من بعده ورثه أو صدقة أخرجه من ماله أو صدقة أخرجه من ماله في نفسه وسبيله

إذا مات ابن آدم ليس يجزيه عليه من فعله غير عشر
عشر منها ودهاءه في كل واحد من الخلق والصدقات يجزي
وراثته مذهب ورثه أو غير ذلك وحسن الرضا وأجره من
بيت الغريب بناءً أو يمتثل به أو يمتثل به

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر أراضاً بخيبر) في رواية الترمذي أنه كان لعمر
ماتة رأس فاشترى بها ما منهم من خيبر (فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستأمره
فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أراضاً بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه قال ان
شئت حبست أصلها وتمصدق بها قال فتصدق بها عمر أراضاً لا يباع أصلها ولا يورث ولا يهب
تصدق بها في الفقراء وفي الشربى) أي ذوي قرى عمر (وفي الرقاب وفي سبيل الله وإن السبيل
والنصف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف وينفق صدقاً غير متقول مالا
متفق عليه والثالث ما سلم وفي رواية البخاري تصدق بأصلها لا يباع ولا يورث ولكن ينفق
نعم) أفادت رواية البخاري أن كونه لا يباع ولا يورث من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
وإن حسداً شأن الوقت وهو يدفع قول أبي حنيفة يجوز بيع الوقت قال أبو يوسف انه لو بلغ
أباحية هذا الحديث لقابله ورجع عن بيع الوقت قال الترمذي رد الوقت مخالف
للاجماع فلا يلتفت إليه وقوله أن يأكل منها من وليها بالمعروف قال الترمذي جرت العادة
أن العامل يأكل من ثمره الوقت حتى لو اشتط الرافق أن لا يأكل منه لاستعجب ذلك منه والمراد
بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه
بقدر عمله قبل والاول أولى وقوله غير متقول أي غير متخذ منها مالا لا يملكها والمراد لا يتكاثر شيئاً
من رزاقها أو لا يأخذ من غلاتها ما يمتد بها لملكها بل ليس له إلا ما ينفقه وزاد أحمد في روايته
أن عمر أوصى به إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكرام من آل عمر وشيوخه عند الدار قطن
(وعن أبي عمر رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة
الحديث وفيه ما أخرجه أحمد بن حنبل وأبو داود في سبيل الله متفق عليه) تقدم تفسير
الاعتناء والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ من كانه آلات الحرب
لجihad في سبيل الله وعلى أنه يصح وقف العروض وقال أبو حنيفة لا يصح لأن العروض
تبدل وتغير والوقف موضوع للتأيد والحديث صحة عليه ودل على صحة وقف الحيوان لأنهم اقد
فسروا الاعاء بالليل وعلى جواز بناء العين الموقوفة تحت يد الواقف وعلى جواز صرف الزكاة
إلى صنف واحد من الثمانية وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكره من القصة محتملة لما ذكر
والغيره فليفتض الاستدلال به على شيء مما ذكره قال ويحتمل أن يكون تحييس خادماً صادداً
وعلم تعريف ولا يكون وقتاً

مطلب لو بلغ هذا الحديث
أباحية لقال به

* (باب الهبة) *

بكسر الهاء مصدر وهب وهب وهى شرعا تملك عين بعقد على غير عوض معارضة في الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك (عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني خلعت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولداك فحمله مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعه وفي الغلط فانطلق أتى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليشهد على صدقي فقال أفتعلمت هذا ولداك كلهم قال لا قال فاتقوا الله واعملوا بين اولادكم فرجع أتى فرد تلك الصدقة متفق عليه وفي رواية لمسلم قال فاشهد على هذا غيري ثم قال أيسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذن الحديث دليل على وجوب المساواة بين الاولاد في الهبة وقد صرح به البخاري وهو قول أجدوا صحيح والثوري وآخرين وانهم باطلة مع عدم المساواة وهو الذي يفيد له لفظ الحديث من أمر صلى الله عليه وآله وسلم بارجاعه ومن قوله اتقوا الله وقوله اعدلوا بين اولادكم وقوله فلا اذن وقوله لا أشهد على جور (١) واختلف في كيفية التسوية فقيل بان يكون عطية الذكر والآنثى سواء وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النساء الأسويت بينهم وعند ابن حبان سؤوا بينهم والحديث ابن عباس وسوا بين اولادكم في العطية فلو كنت مفضلا لأخذ الفضل النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي بإسناد حسن وقيل بل التسوية ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين على حسب التوريث وذهب الجمهور الى أنهم لا يجب التسوية بل تسدب وأطالوا في الاعمدة من الحديث وذكروا في الشرح عشرة أعمار وكلها غير باهضة وقد كتب السيد في ذلك رسالة جواب سؤال أوضح فيها قوة القول بوجوب التسوية وان الهبة مع عدمها باطلة وهو الحق الذي لا محيد عنه وبه قال العلامة الشوكاني في مؤلفاته الشريعة والله الحمد (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائذ في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قيمته متفق عليه وفي رواية للبخاري ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيمته) فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة وهو مذهب جماهير العلماء وبطلان البخاري باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصحته وقد استفتى الجمهور ما يأتي من الهبة لأولاد ونحوه وذهب أبو حنيفة الى حل الرجوع في الهبة بدون الصدقة الا الهبة لذي رحم قالوا والحديث المراد به التغلظ في الكراهة قال الطحاوي قوله كالعائذ في قيمته وان اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الاخرى وهى قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد فالتقي ليس حراما عليه والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن اقعاء الكلب ونقرة الغراب والتفات الثعلب ونحوه ولا يفهم من المقام الا التحريم والتأويل البعيد لا يلتفت اليه ويدل التحريم قوله (وعن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم يرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده رواه أجدوا الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) فان قوله لا يحل ظاهر في التحريم والقول بأنه مجاز عن

(١) فانه من ألفاظ الحديث وان لم يسبقه المصنف هنا انه منه

الكراهة الشديدة صرف له عن طاهره وقوله الا الوالد دليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيما
 وهبه لابنه كبيرا كان أو صغيرا وخصه بعضهم بالطفل وهو خلاف ظاهر الحديث وفرق بعض
 العلماء فقال يحصل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة يراى اثارها في الثواب الاخرة وهو فرق
 غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب عند أكثر العلماء نعم رخص بعض العلماء ما وهبه
 الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن
 عبد العزيز تعليقا وقال الزهري يرد اليها ان كان خدعها وأخرج عبد الرزاق عن عمر بن عبد
 منقطع ان النساء يعطين رغبة ورهبة فأعيا امرأة أعطت زوجها فاشاعت أن ترجع رجعت ويزيده
 ايضا حاقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا معناه ان طبن لكم النساء
 أيها الأزواج أو الولا يساع عن شيء كائن من المهر وفي من وجهان أحدهما انها للتبعض ولذلك
 لا يجوز لها ان تهيب كل الصداق واليه ذهب الليث والثاني انها للبيان ولذلك يجوز أن تهيب المهر كله
 والاول أولى وفي طبن دليل على ان المعتبر في تحليل ذلك منهن اهنما هو طيبة النفس لا مجرد
 ما يصدر منهن من الالفاظ التي لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة
 نفسها لم يحل الزوج والاولى وان كانت قد تلفظت بالهبة أو النذر ونحوهما وما أقوى دلالة هذه
 الآية على عدم اعتبار ما يصدر من النساء من الالفاظ المفيدة للتحليل بمجرد انقصان عقولهن
 وضعف ادراكهن وسرعة اغتداعهن وانجذابهن الى ما يراى منهن بأبسر ترييب وترهيب كذا في
 فتح البيان وباب البخاري في صحيحه باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها قال في فتح الباري
 أي هل يجوز لاحد منهما الرجوع قال النخعي جائزة أي فلا رجوع فيها وقال عمر بن عبد العزيز
 لا يرجعان وقال الزهري رأيت القضاة يقيمون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقيمون الزوج فيما
 وهب لامرأته وهو التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها ان ترجع والا فلا وهو قول
 المالكية ان اقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الرجوع من
 الجانبين مطلقا ذهب الجمهور والى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح المصنف والذى
 يظهر من النظر في الآية الشريفة وفي قول عمر الخليفة الراشد أن رجوعها في هبة صداقها يصح
 سواء كانت تلك الهبة من رغبة أو رهبة والله أعلم بالصواب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رواه البخاري) فيه دلالة على
 ان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها وفي رواية عن ابن
 أبي شيبه ويثيب عليها ما هو خير منها وقد استدلل به على وجوب الاثابة على الهدية اذ كونه
 عادة له صلى الله عليه وآله وسلم مستقرة يقتضي لزومه ولا يتم الاستدلال على الوجوب لانه قد
 يقال انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مستقرا لما جبل عليه من مكارم الاخلاق لا لوجوبه وقال
 الشافعي في الجديد الهبة لله بطلان لا تتعقد لانه بيع بثمن مجهول ولان موضوع الهبة
 التبرع فلا وجبها ما كان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة في
 يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة قبل وكان من أجازها للثواب جعل العرف
 فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها وقال بعض المالكية يجب الثواب على الهبة اذا أطلق
 الواهب أو كان ممن يطلب مثل الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى فاذا مريض

(١) وسأيت من يدققني
آخر الباب اه منه

(٢) وتام الحديث فقد
همت أن لأتبع الأمن
قريش أو انصاري أو ثقي
وفي رواية الترمذي زيادة
أودوسي ذكره الزركشي
اه على حسن خان

الواهب بالثواب فقيل تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة وقيل لا تلزم الآن رضي به والاول
المشهور عند مالك (١) ويرد قوله (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال وهب رجل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه فأباه عليه فقال رضيته قال لا فزاده فقال رضيته قال لا فزاده
فقال رضيته قال نعم (٣) رواه أحمد وصححه ابن حبان) ورواه الترمذي وبين ان العوض كان
ست بكرات فقيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه ان سلم اليه قدر ما وهب ولم ير ضربه له وهو
دليل لاحد القولين الماضيين وهو قول عمر قالوا إذا اشتراط فيه الرضا فليس هنالك بيع
انقد (٤) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العمري) بضم العين المهملة
وسكون الميم وأنفة قصورة (من وهبت له متقى عليه وسلم) أي من حديث جابر (أمسكوا
عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها حيا وميتا ولعقبه وفي لفظ
انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما إذا قال
هي لك ماعشت فانه يرجع الى صاحبه اولا يداود والنسائي) أي من حديث جابر (لا ترقبوا
ولا تعمروا فمن أرقب شيئا أو أعمر شيئا فهو لورثته) الاصل في العمري والرقبي أنه كان في الجاهلية
يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعمرتك يا اباي أي أجهتها لك مدة عمره فصيل لها عمري لذلك كما
أنه قيل له ارقبي لان كلاهما يرقب موت الآخر وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففي الحديث
دلالة على شرعيتها وانها مملوكة لمن وهبت له واليه ذهب العلماء كافة الا الراوية عن داود انها
لا تصح واختلف الامم تبوجه التملك فالجوه ورأته تبوجه الى الرقبة كغيرها من الهبات وعند
الشافعي ومالك الى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤبدة ان قال أبدا ومطلقة
عند عدم التقييد ومقيدة بأن يقول ماعشت فاذا مت رجعت الى واختلف العلماء في ذلك
والاصح انها صحيحة في جميع الاحوال وان الموهوب له يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع
 وغيره من التصرفات وذلك انصرح به الاحاديث بأنها لمن أعمرها حيا وميتا وأما قوله فإذا قال
هي لك ماعشت فانه يرجع الى صاحبها فلا يملك بهذا القيد قد شرط ان يعود الى الواهب بعد موته
فيكون لها حكم ماذا تصرح بذلك الشرط وهي كالو أعمره شهر أو سنة فانه عارية اجماعا وقوله
أمسكوا عليكم أموالكم وقوله لا ترقبوا محمول على الكراهة والارشادهم الى حفظ أموالهم
لانهم كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع اليهم اذ مات من أعمره وأرقبه فجاء الشرع بمنعهم
وصحح العدة وأبطل الشرط المضاف لذلك فانه أشبه الرجوع في الهبة وقد صحح النبي عنه وأخرج
النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما يرفع العمري لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها
والعائد في هبته كالعائد في قبضه وأما اذا تصرح بالشرط كما في الحديث وقال ماعشت فانه عارية
موقوفة لاهبة ومصر حديث العائد في هبته كالعائد في قبضه ومثله قوله (٥) وعن عمر رضي الله عنه
قال جاءت علي فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بآئعه برخص فسألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقال لا تتبعه وان أعطاك به بدرهم الحديث متفق عليه) تمامه فان العائد في
صدقة كالكلب يعود في قبضه وقوله فأضاعه أي قصره في موقته وحسن القيام به وقوله لا تتبعه
أي لا تشتره وفي لفظ ولا تعدي صدقة فكيف يسمى الشراء عودا في الصدقة قيل لان العادة جرت
بالمساخة في ذلك من البائع المشتري فإطلاق على القدر الذي يقع به التسامح رجوعا ويحتمل أنه

مباليغته وان عودها اليه بالقيمة كالرجوع وظاهر النهي التحريم وذهب اليه قوم وقال الجمهور
انه للتشبيه وتقدم ان الرجوع في الهبة محرم وأنه الاقوى دلالة الامالة تنفي قال الطبري ينص
من عموم هذا الحديث من وشب بشرط الثواب وما اذا كان الواهب الزاوي والواهب الهبة مما اتى لم
تقبض والتي ردوا الميراث الى الواهب لتبوت الاخبار باسرها متناهية وعما لا رجوع فيه مطلقا
الصدقة اديهم اواب الاثرة قلت هذا في الرجوع في الهبة فاما شرأوها والذي فيه سابق هذا
الحديث فان ظاهر ان النهي للتشبيه وانما التحريم في الرجوع فيما لا يوجب له الفرق بينه وبين
وأصله التحريم (٣) وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تم ادوا تحابوا رواه
البخاري في الادب المفرد وأبو يعلى باسناده حسن) وأخرجه البيهقي وغيره وفي كل روايته مقال
والمنصف قد حسن اسناده وكان له اشواخه التي منها الحديث الآتي ان كان ضعيفا وعقوله
(٣) وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ادوا وان الهبة تسيل
المنفعة) بالسين اليه ملة مفتوحة من ملة مضمومة فتنازع في القاموس المنفعة والمنفعة
بالضم الملقاة (رواه البزار باسناده ضعيف) لان في روايته من ضعف وله طرق كلها لا تخلو عن مقال
وفي بعض ألفاظه تدخبل وحسب العذر بفتح الواو والهاء الميمية له وهو الملقاة أيضا والحديث
وان لم يخل عن مقال فان الهبة في القلوب موقعا لا يمتحن (٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ياتوا المسلمين قال الشافعي الشهر رتب النساء على
الله منادى مضاف الى المسلمين من اضافة الموصوف الى الصفوة وقيل غير هذا (لا يشترط) بالهاء
الميمية لانه ما كنه كسر الالف (جاءت بشارتهم اول فرس شاة) بكسر الفاء وسكون الراء
وكسر السين الميمية لآخره نون وهو من البعير بمنزلة المسافر من الدابة ويرى بالسمعة للسان
(متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا يشترط جازة بشارتهم اخذ به ولوفر من شاة والمراد من
ذكره المبالغة في الاحت على حسنة الجارة بشارتها لاجلينة للرسول لانهم لم يخبروا بالحادثة
وظاهر النهي للهدي اسم فاعل عن استعانة ما يهدى به بحيث يؤدي الى ترك الاهداء ويحتمل
أنه للهدي اليه والمراد لا يشترط ما هدى اليه ولو كان حقيقيا ويحتمل ارادة الجميع وفيه الحديث
على انه يهدي سميان الجيران ولو بالنسي الحقة لما قدم من جلب المحبة والانس (٣) وعن ابن عمر
رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وشب شاة فموتوا فموتوا فموتوا فموتوا
رواد الحاشا كم وصحبه واخذوا من رواية ابن عمر عن عمر قوله قال المنصف صحه الحاشا كم وابن
حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة اذ لم يثبت عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي
أثاب عنها الواهب المودبة وتقدم المكالم في ذلك وفي حكم الهبة الثواب والمكالمات وما حسن
ما قيل في ذلك ان الفاسد لا يفعل الا لغرض فالهبة فلا بد ان تكون كالهبة موهبة لغرض
مهم ولا سيما مع ما شارة جلب المودة وحسن العشرة والمراد موهبة من عطيته الا ان الأمان
في عطية الا ان تقدم الصدقة والعرف جار يقتضي الهدي اليه بالهدي واليهدي اليه
فاذا كان الغرض الطمع والتعجب على كل ما يهدي اليه المكسب بالمال يقتضي شي يرجو فلهذا قلنا انفسر
المالك على قدر قيمته التتم (٣) والزم دليل الوجوب بل امانا يردوا اليه عليه خير امنه وان كان
غرض الماهدي تحسين الاتصال بينهم ما واخذا لانه الحسنة وقصبة ذات البين أجزاء من المكالمات

(٣) أي لا يستحق الدم عند
القتل اه منه

أدنى شيء قيل أو كثر بل الأقل أنيب لاشعاره بأنه ليس الغرض المماوضة بل تكميل المودة فانه
لا فرق بين ما نملكه أنت وما نملكه أنا

﴿باب المقتضا﴾

بضم اللام رفع القاف قبل لا يجوز غيره وقال الخليل القاف ساكنة لا غير وأما بفتحها فهو الالفاظ
قبل وحذا هو القياس لأنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح ولذا قيل لا يجوز غيره ﴿وعنه﴾
أنس رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقر في الطريق فقال لولا أني أخاف
أن تكون من السدقة لأكلتها متقي عليه دل على حوازل أخذ ذالشيء الحقير الذي يسأله
ولا يجب التعريف به وإن اتخذ عليك بغير الإخذله وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحقير
وإن كان مالكه معروفا وقيل لا يجوز إلا إذا جهل وأما إذا علم فلا يجوز إلا بأذنه وإن كان يسيرا
وقد أورد عليه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام
حفظ المال الضائع وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصرفه ويحجب عنه بأنه لا دليل أنه صلى
الله عليه وآله وسلم لم يأخذها للحفظ وإنما تركها كالأموال وأنه تركها ليعمل بها ليعمل بها
تحل له السدقة ولا يجب على الإمام الاحتفاظ بالمال الذي يعلم طلب صاحبها له لا ما جرت العادة
بالاعراض عنه لحقارته وفيه حث على التورع عن كل ما يجوز فيه أنه حرام ﴿وعنه زيد بن
خالد الجهمي﴾ حو أبو طلحة وأبو عبد الرحمن زيد بن خالد بن الزكاة ومات به أسنة ثمان وسبعين
ودوا بن خمس وعشرين سنة وروى عنه جماعة ﴿قال جابر بن عبد الله﴾ رضي الله عنه وأله وسلم
لم يقرهم برهان على تعيين الرجل ﴿فسأله عن اللقطة﴾ أي عن حكمها شرعا ﴿فقال اعرف﴾
عناصها بكسر العين المهملة ففأمر بعد ألف صاد منه له وعاءها ووقع في رواية خرقة ما
﴿ووكأها﴾ بكسر الواو مدود ما يربط به ﴿ثم عرقها﴾ بتشديد الراء ﴿سنة﴾ فإن جاء صاحبها
والافسأناك بها قال فضالة الغنم ﴿الضالة﴾ يقال على الحيوان وما ليس بحجوان يقال له لقطه ﴿قال﴾
هي لنا ولا خيل ولا ذئب قال فضالة الأبل قال مالك وإليه ما عساه أوها أي جوفها وقيل
عنقها ﴿وحذاؤها﴾ بكسر الحاء المهملة فذل مجبة أي خفها ﴿ترد الماء وتا كل الشجر حتى﴾
يلقاها ربه متفق عليه ﴿اختلاف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك﴾ فقال أبو حنيفة
الأنضال الالتقاط لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه ومثل قال الشافعي وقال مالك وأحمد
تركه أفضل لحديث (١) ضالة المؤمن من حرق النار ولم يخاف من التضمين والدين وقال قوم بل
الالتقاط واجب وتأولو الحديث بأنه فيمن أراد أخذها لا لا تتعاضد من أول الأمر (٢) قبل
تعريضها وقد أشتم الحديث على ثلاث مسائل الأولى في حكم اللقطة وهي الضائعة التي ليست
بحيوان فإن ذلك يقال له ضالة فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم الملتقط أن يرفع وعاءها وما نشد
به وظاهر الأمر على وجوب التعرف لما ذكره وجوب التعريف لئلا يلفه ﴿وعنه﴾ أي عن
زيد بن خالد ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آوى ضالة فهو ضال لم يعرفها رواه

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه
والطحاوي وابن حبان
والطبراني وغيرهم من
حديث عبد الله بن الشخير
اه منه

(٢) وبه يتأوله الأولون
انتهى منه

(٣) لكنسه قال الخطابي
هذا ليس بمخالف للاخبار
التي جاءت في أخذ اللقطة
وذلك ان اسم الضالة لا يقع
على الدراهم ونحوها وإنما
الضالة اسم للحيوان الذي
يفضل على أهله كالابل
والبقرة والظير وما في معناها
فاذا وجدها المرء لم يجز له
ان يعرض لها مادامت
على حال تمنع فيه بنفسها
وتستقل حتى يأتي ربها
اه على حسن خان

(٤) أي العناص والوكاه
اه منه

للبخاري فان جاء أحد يخبرك بها وفي لفظ بعددها ووعاها ووكتها فأعطها اياها الى هذا ذهب
أحمد ومالك واشترط المالكية زيادة صفة الدانير والعدد قالوا الورود ذلك في بعض
الروايات وقالوا لا يضر الجهل بالعدد اذا عرف العفاص والوكاء فاما اذا عرف احدي العلامتين
المنصوص عليهما من العفاص والوكاء وجهل الآخر فقبل لاشي له الا يعرفهما جميعا وقيل
تدفع اليه بعد الانتظار مدة ثم اختان هل تدفع اليه بعد وصفه لعفاصها ووكتها بغير عينه أم لا بد
من المين فقبل تدفع اليه بغير عين لانه ظاهر الاحاديث وقيل لا ترد اليه الا بالينة وقال من أوجب
الينة ان فائدة أمر الملتقط يعرفهما لثلاثين يس عماله لا لاجل رد هاتين وصفتها فانها لا ترد اليه
الا بالينة وقالوا ذلك لانه مدع وكل مدع لا يسلم اليه ما ادعاه الا بالينة وهذا أصل مقرر شرعا
لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعي للعفاص والوكاء وأجيب بأن ظاهر الاحاديث وجوب الرد بمجرد
الوصف فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم فأعطها اياه (١) وفي حديث الباب بمقدور بعد قوله
فان جاء صاحبها أي فأعطها اياها وانما حذف جواب الشرط العلم به وحديث الينة على المدعي
ليست الينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق ومنها وصف العفاص
والوكاء على انه قد قال من اشترط الينة انما اذا ثبت الزيادة وهي قوله فأعطها اياه كان العمل
عليها والزيادة قد صحت كما حققه المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى
الله عليه وآله وسلم التعريف بغير فقد حذوقه بسنة فأوجب التعريف بها سنة وأما ما بعدها
فقبل لا يجب التعريف بها بعد السنة وقيل يجب والدليل مع الاول ودل على انه يعرف بها سنة
لا غير حقيقة كانت أو عظيمة ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الاسواق وأبواب
المساجد والمجامع الخافله قوله والافشاء أنك بهم انصب شأنك على الاعراض ويجوز رفعه على ابتداء
وخبره بها وهو تفويض له في حفظها أو الانتفاع بها واستبدل به على جواز تصرف الملتقط فيها
أي تصرف اياها صرفها في نفسه غنيا كان أو فقيرا أو التصديق بها الا أنه قد ورد من الاحاديث
ما يقتضي انه لا يملكها فعند مسلم ثم عرفها سنة فان لم يجي صاحبها كانت ودبعة عندك وفي
رواية ثم عرفها سنة فان لم تعرف استغفها واتكن ودبعة عندك فان جاء طالبها او ما من الدهر
فأدھا اليه ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المحتسب سدانه اتفاق فقهاء
المصار مالكا والثوري والاوزاعي والشافعي ان لا تملكها ومثله عن عمرو بن دينار وابن مسعود
وقال أبو حنيفة ليس له الا أن يصدق بها ومثله يروي عن علي بن عيسى السلام وابن عباس وجعاعة
من التابعين وكلهم متفقون على ان كان أكلها اضمها اليها احبها الا اهل الظاهر فقالوا التحل له بعد
السنة وتصير مالا من ماله ولا يضمنها ان جاء صاحبها قلت ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم
وشعوه الدال على وجوب ضمانها وأقرب الاقوال ما ذهب اليه الشافعي ومن دعه لانه آذن صلى الله
عليه وآله وسلم في استنفاقه (٢) لها ولم يأمره بالتصدق بها ثم أمره بعد الاذن في الاستنفاق أن
يردها الى صاحبها ان جاء يوم من الدهر وذلك تضمنيها لها المسئلة الثانية في ضالة الغنم فقد اتفق
العلماء على ان لو وجد الغنم في المكان الفقير البعيد من العمران أن يأكلها لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم هي لنا ولا نخيل أول الذئب فان معناه انها معترضة للهلكة مترددة بين ان تأخذها
أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة

(١) يريد رواية البخاري
المذكورة في الشرح اه
على حسن خان

(٢) وقد جاء لفظ الاستنفاق
في كثير من رواية الصحيحين
في هذا الحديث اه منه

من السباع وأنه حث على أخذه إذا دخل يجب عليه ضمان قيمته صاحبها أو لا فقال الجاهل وأنه
 بمن قيمته والمشموع ومنه لا يضمن واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب والذئب لا غرامة
 عليه فكذلك الملتقط وأجيب بأن اللام أيسر للقليل لأن الذئب لا يملك وقد أجعوا على أنه لو جاء
 صاحبها قبل أن يأكله الملتقط فيبى باقية على ملك صاحبها والمسئلة الثالثة في ضالة الأبل وقد
 حكم صلى الله عليه وآله وسلم بأن الملتقط بل تملكه ترضى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها قالوا
 وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم على أن تغيبه غير محتاجة إلى الحفظ بملك الله في طباعها
 من الجلالة على العظ وتناول الماعز غير تعطل عن قوتها على المشى فلا يحتاج إلى
 الملتقط بخلاف الغنم وقالت الحنفية وغيرهم الأولى التقاطها قال العلماء والحكمة في النهي
 عن التقاط الأبل إن بها شاح حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها من أن يطلبه لها في رجال الناس
 (وعن عياض) بكسر المهملة آخره ضد معجبة (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي
 معروف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشملها بدوى عدل ويحفظ
 عنصها ورواها ثم لا يكتم ولا يغيب فإن جاء ربهما فهو أحق بهما أو لا فهو مال الله يؤتية من يشاء
 رواه أحمد والأربعة إلا أنهم ذكروا وصحبه ابن خزيمة وابن الحارث ودوان حبان) تقدم الكلام في
 اللقطة والعفاص والركاء أفاد هذا الحديث زيادة وجوب الشهادة بعدلين على الالتقاط وقد
 ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي فقال الواجب الشهادة بعدلين على الالتقاط وعلى
 أوصافها وذهب مالك وأحد قول الشافعي إلى أنه لا يجب قالوا لعدم كمال الشهادة في الأحاديث
 الصحيحة فيجمل هذا على الذئب وقال الأولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب
 الاسم أولا في ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث والحق وجوب الشهادة وفي قوله فهو
 مال الله يؤتية من يشاء دليل على الظاهرية في أن الملتقط يملكه الله لا يملكها ولا يضمنها وقد يجب أن
 هذا مقيد بحال من إيجاب الضمان وأما قوله يؤتية من يشاء فالمراد أنه يحل استغفارها بعد
 مرور سنة التعريف (وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي وهو ابن أخي طلحة بن
 عبد الله صحابي وقيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليت له رواية وأسلم يوم الحديبية
 وقبل يوم الفتح وقبل مع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لقطة الحاج
 رواه مسلم) أي عن القاط الرجل ماضع للحاج والمراد ماضع في مكة لما تقدم من حديث أبي
 دريرة أنهم لا تحل لقطة إلا للمسلم وقد قدم أنه جله الجاهل وعلى أنه نهى عن التقاطها التمسك
 لا التعريف بها فإنه يحل قالوا وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لا يمكن إيصالها إلى أربابها لأنها
 إن كانت لمكي فظاهر وإن كانت لا ذاتي فلا يخلو ألقى (١) في الغلاب من وارد منه إليها فإذا عثر فيها
 واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال جماعة هي كغيرها من البلاد
 وإنما تختص مكة بالمبالغة بالعرف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى
 المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الأول وإن حديث النبي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه
 لا يحل التقاطها إلا للمسلم الذي اختصت به لقطة مكة لأنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبا فلا يجوز
 التمسك ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقا (٢) في مكة وغيره لأنه مطلق ولا دليل
 على تقييده بكونها في مكة (وعن المقدم بن معديكرت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) قال الراغب الأرقط
 بالضم وبالنون ويقال في
 النسبة ألقى وفي القاموس
 الألقى بالضم وبضمتين
 الناحية بجمع آفاق وهو ألقى
 بفتحين وبضمتين وكسر
 يضرب في الآفاق مكتوبا
 انتهى وظاهره أنه لا يقال
 آفاق في النسبة وإن كانت
 عبارة شائعة اه على
 حسن خان

(٢) فيكون من إضافة
 المصدر إلى مفعوله أي عن
 التقاط الغير ضائعة الحاج
 وسواء كان ذلك ذا حيا أو آيا
 أو في مكة ويحتمل أنه من
 إضافته إلى الفاعل أي عن
 التقاط الحاج ضائعة غيره
 حاجا كان ذلك الغير أو لا
 وذلك لأن الحاج قد شغل
 بنفسه وسفره عن التفرغ
 للتعريف والحفظ للزوائد
 وهذا وجه وجيه إلا أن لا يعلم
 قائلا يقول إن الحاج نهى
 عن الالتقاط اه على
 حسن خان

وسلم ألا لا يحل ذنوب من السباع ولا الحمار الا هلى ولا اللقطة من مال معاهد الا أن يستغنى عنها
رواه أبو داود) يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة وذكر الحديث هنا لقوله ولا اللقطة
من مال المعاهد فدل على ان اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم وهذا يحول على التقاطها من
محل غالب أهلها أو كلهم ذنوب والافاللقطة لا تعرف من مال أى إنسان عنه هذا التقاطها وقوله
الا أن يستغنى عنها مؤول بالحقير كسلف في الثرة ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف
بها كسلف أيضاً وعبره عنه بالاستغناء لانه سبب عدم المعرفة في الغلب فانه لو لم يستغن عنها
لما بلغ في طلبها أو ونحو ذلك * (فائدة) * قال النووي في شرح المذهب اختلاف العلماء فيمن مر
ببستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً الا في حال الضرورة فيما أخذ ويغرم
عنه الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أجمداً لم يكن للبستان حائط
جازه الاكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحجج الى ذلك وفي الاخرى اذا احتاج
ولا ضمان عليه في المألين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث
ابن عمر مر فوعاذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة أخرجه الترمذي واسمعه غيره قال
البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية قال المصنف والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة
الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقد بين السيد رحمه الله ذلك في كتابه المنحة فيما
علق الشافعي القول به على الصحة انتهى وفي المسئلة خلاف وأقول بل كثيرة قد نقلها الشارح عن
المذهب ولم تلخص البحث لتعارض الاحاديث في الاباحه والنهي فلم نقولاً حديث الاباحه على
نقل الاصل وهو حرمه مال الا دعى وأحاديث النهي أ كدت ذلك الاصل

﴿باب الفرائض﴾

الفرائض جمع فريضة وهي فعياله بمعنى مفروضة مأخوذة من القرض وهو القطع وخصت
الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيباً مفروضاً أى مقسماً معلوماً وقد وردت أحاديث
كثيرة في الحديث على تعلم علم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع ﴿عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ألقوا الفرائض بأهلها﴾ والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها
في القرآن (خاتمي فهو لا ولي رجل ذكر) اختلاف في فائدة وصف الرجل بالذكر والاقترب أنه
تأكيد ونقل في الشرح كلاماً كثيراً فائدة قليلة (متفق عليه) والفرائض المنصوصة
في القرآن ست النصف ونصف ونصف والمثلان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد من أهلها
من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال المراد بأولي رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل
الفرائض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استتروا شتر كوا
ولم يقصد من يدلي بالأبواب الامهات مثلاً لانه ليس فيهم من هو أولى من غيره اذا استتروا في الميزلة
وقال غيره (١) المراد به العمه مع الم و بنت الاخ مع ابن الاخ و بنت العم مع ابن العم و خرج عن ذلك
الاخ والاخت لابوين أو لاب فأنهم يرثون بنص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً فلذكر
مثل حظ الانثيين وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاب ثم الجد أبوالاب وان
علوا ونفاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض والحديث مبني على

(١) أى ابن التين اه منه

وجود عصبية من الرجال فاذالم يوجد عصبية من الرجال أعطى بقية الميراث من لافرض من
النساء كما يأتي في بنت و بنت ابن وأخت (وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم متفق عليه) المسلم في صدرا حديث فاعل والكافر مذموم
وفي آخره بالعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجاهل وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسرور
وسعيد بن المسيب وإبراهيم التيمي وأما حق واحتج معاذ بأنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول الإسلام يزيد ولا ينقص أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدداً أنه اختصم إلى
معاذ أخوان مسلم وهودي مات أبو همام هوديا خازنه الهودي ميراثه فنازعه المسلم فورث معاذ
المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية
نزل أهل الكتاب ولا يرثون كما يحل لنا لا يحل لهم وأجاب الجاهل وربان الحديث المتفق
عليه نص في منع التوريث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث انما فيه الأخبار
بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان ولا يرث إلا يزداد ولا ينقص (وعن ابن مسعود رضي
الله عنه في بنت و بنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأبنة النصف ولابنة الابن
السدس فكم له الثلثين وما بقي فإلاخت رواه البخاري) فيه دلالة على أن الاخت مع البنت و بنت
الابن عصبية تعطي بقية الميراث وهو مجمع على أن الأخوات مع البنات عصبية وقد كان أفتى أبو موسى
بأن للاخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال أبو موسى لا نسألوني مادام هذا الخبر فيكم ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الخاء
وقفتحها ورؤية الأخدين جميعا له بفتحها قال أبو سعيد هو العالم بتجسير الكلام وتحسينه وقبل سمي
حبر المايي من أمر علموه زاد الراغب في قلوب الناس ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بها والخبر
هو الأثر المستحسن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يورث أهل ملتين رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وأخرجه الحاكم بلفظ أسامة وروى
التسائي حديث أسامة بهذا اللفظ) والحديث دليل على أنه لا يورث بين أهل ملتين مختلفتين
بالكفر أو بالاسلام والكفر وذهب الجاهل إلى أن المراد بالملتين الكفر والاسلام فيكون كحديث
لا يرث المسلم الكافر والحديث قالوا أو ما توريث ملل الكفر بعضهم من بعض فانه ثابت ولم يقل
يعوم الحديث للمل كاه الا الأ وراعي فانه قال لا يرث اليهودي من النصراني ولا عكسه وكذلك
سائر الملل والظاهر من الحديث مع الاوراعي مخصص للقرآن في قوله يوصيكم الله في أولادكم
فانه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخصص بأخبار
الاتحاد كما عرف في الأصول (وعن عمران بن الحصين قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال قال ابن ابني مات فالي من ميراثه قال لك السدس فلما ولوى دعاء فقال السدس آخر
فلما ولوى دعاء فقال ان السدس الآخر طعمة رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وهو من رواية
الحسن عن عمران وفي سماعه خلاف) قال قتادة لا أدري مع أي شيء ورثه وقال أقل شيء ورث
الجد السدس وصورة هذه المسئلة أنه ترك للميت بنتين وهذا السائل هو الجسد فللبنتين الثلثان
وبقي ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السائل السدس بالفرض لأنه فرض الجد
هنا ولم يدفع إليه السدس الآخر لئلا يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولي أي ذهب فدعا فقال

للسدس آخر وهو بنية التركة فلما ذهب دعاه فقال ان السدس الاخر بكسر الخاء طعمة أى زيادة على الفريضة والمراد من ذلك اعلامه بأنه زائد على الفرض الذى له فله السدس فرضا والباقي تعصيبا ﴿١﴾ (وعن ابن بريدة رضى الله عنه عن أبيه) هو بريدة بن الحبيب (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى) فيه عبد الله العتيبي يختلف فيه وثقه أبو حاتم والحديث دليل على أن ميراث الجدة السدس سواء كانت أم أم أو أم أب وقسرت فيه الجدتان فأكثر اذا استوين فان اختلفن سقط الابعد من الجهتين بالاقرب ولا يسقطهن الا الام والاب يسقط من كان من جهته ﴿٢﴾ (وعن المقدم بن معديكر برضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والاربعة سوى الترمذى وحسنه أبو زرعة الرازى وصححه الحاكم وابن حبان) فيه دليل على توريث الخال عند عدم من يرث من العصبية وذوى السهام والخال من ذوى الارحام وقد اختلف العلماء فى توريث ذوى الارحام فذهب طائفة كثيرة من العلماء الى توريثهم فى خلاف عمتهم وخالاتهم ولا وارث له سواهما كان للعمه الثلثان وللخال الثلث واستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وطائفة من الأئمة وقالوا لا يثبت لذوى الارحام ميراث لان الفرائض لا يثبت الا بكتاب الله وسنة صحيحة أو إجماع والكل منقود هذا وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص فى الخال لا غيره والآية بجملة ومسمى أولى الارحام فيها غير مسماه فى عرف الفقهاء وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث للعمه والخال وان كان فيها مقال لكنهما معتزدة بآان الاصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض مما ذكرناه والقائلون بأنه لا ميراث لذوى الارحام يقولون يكون مال من لا وارث له لبيت المال اذا كان مستظما وهو اذا كان فى يد امام عادل يصرفه فى مصارفه أو كان فى البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له فى التصرف فى مال المصالح دفع اليه ليصرفه فيها وتفاصيل بقية ميراث ذوى الارحام على القول به مستوفاة فى كتب هذا الفن فلا نظيل بها ﴿٣﴾ (وعن أبي أمامة بن سهل قال كتب عمر الى أبي عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد والاربعة سوى أبي داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان) الحديث يرد قول من قال ان المراد بالخال فى حديث المقدم السلام ان كان كذلك لقال وأنا وارث من لا وارث له وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأثره فالجوع بينه وبين حديث المقدم وحديث أبي أمامة الذين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث أنه أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم وارث من لا وارث له فى جميع الجهات من العصبات وذوى السهام والخال والمراد من أثره صلى الله عليه وآله وسلم أنه يصير المال لمصالح المسلمين وأنه لا يكون المال لبيت المال الا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره ﴿٤﴾ (وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواه أبو داود وصححه ابن حبان) والاستهلال روى فى تفسيره حديث هر قوع ضعيف الاستهلال العطاس أخرجه البزار وقال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه أماراة تدل على حياته والحديث دليل على أنه اذا استهل السقط ثبت له

حكم غيره في أنه يرث ويقاس عليه مسائل الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ويلزم
من قوله القود والدية واختلافه وهل ينفي في الأخبار باستمالة عدله أو لا بد من عدلين أو أربع
والأخبر بذهب الشافعي وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء وأقامه فهم
الحديث أنه إذا لم يستعمل لا يحكم له بحياة فلا ينبت له شيء من الأحكام التي ذكرنا ﴿١﴾ (وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للقاتل من الميراث
شيء رواه النسائي والدارقطني وقواه ابن عبد البر وأعله النسائي والصواب وقفه على عمرو
والحديث له شواهد كثيرة لا يقصر عن العمل بجمعها والى ما أفاده من عدم ارث القاتل عدم
كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وكثير العلماء قالوا فلا يرث من الدية ولا من
المال وذهب مالك إلى أنه إن كان القاتل خطأ ورث من المال دون الدية ولم يبق له دية بل فاض
على هذه التفرقة قبل أن يخرج البيهقي عن خلاص ابن جباري بحج فأنصاب أمه فقامت من ذلك
فأراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته لاحق لك فارتفعوا إلى علي رضي الله عنه فقال له علي
حقك من ميراثها الجور وأعزها الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً وأخرج أبي بصير جابر بن زيد قال
أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ من يرث فلا ميراث له منهم أو أيما امرأة قتلت رجلاً أو
امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث له منهم ما وإن كان القاتل عمداً فالقود إلا أن يعفو أو أيما المتقول
فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وثم يرحمهم من
قضاة المسلمين ﴿٢﴾ (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول م أحرز الولد أو الولد فهو وعصبته من كان رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه
ابن المديني وابن عبد البر) المراد باحرز الولد أو الولد أن ما صار مستحقاً له من الحقوق يكون
للعصبه ميراثاً والحديث فيه قصة ولفظه في السنن إن ربنا بن حذيفة تزوج امرأة فولدت له
ثلاثة غلمة فمات أمهم فورثوها رباعياً وولاهم المال وكان عمرو بن العاص عصبته بينهم
فأخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى له أو ترك ما لا تخصه أخوتها إلى
عمر بن الخطاب فقال عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز الحديث
قال فكتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر والحديث دليل
على أن الولاء لا يرث وفيه خلاف وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتنق رجل عبداً ثم مات ذلك
الرجل وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد الابنتين وترك ابناً وأحد الأخوين وترك ابناً فعلى
القول بالتوارث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ وعلى القول بعدمه يكون للأب
وحده ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لجمعة كجمعة
النسب لا لباع ولا يوهب رواه الحسبك من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف
وصححه ابن حبان وأعله البيهقي) وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها وقد تقدم
في كتاب البيع ودل أن الولاء لا يكتب ببيع ولا هبة ويقاس عليه مسائل التملك من النذر
والوصية لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل بعوض ولا بغير عوض ﴿٤﴾ (وعن أبي قلابة
بكسر القاف وتحفيف اللام بعد ألفه موحدة تابعي جليل) (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أقرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحدوا لاربعة سوى أبي داود وصححه الترمذي

وابن حبان والحاكم وأعل بالارسال) لان بأقلا به لم يسمع هذا الحديث من أنس وان كان سماعه
لغيره من الاحاديث عن أنس ثابتاً وعند الذي ذكره المصنف قطعة من الحديث فانه حديث
طويل (١) فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بمصلحة خيرة فذكر المصنف منه ماله تعلق
بباب الفرائض لانه شهادة يزيد بن ثابت بأنه أعلم المختاطبين من أصحابه بعلم المواريث فيؤخذ منه
انه يرجع اليه عند الاختلاف وقد اعتمدته الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره

(باب الوصايا)

جمع وصية كهذا باجمع هدية وهي شرعاً هدايا خاصة يضاف الى ما بعد الموت (عن ابن عمر رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن يوصي فيه يبيت
ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه) كلمة ما نافية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها ما بعد
الاو والواو زائدة في الخبر لوقوع الفصل بالا قال الشافعي معناه ما الحزن والاحتياط للمسلم الا أن
تكون وصيته مكتوبة عنده اذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لانه لا يدري متى تأتية منيته فعقول
بينه وبين ما يريد من ذلك انتهت وقال غيره الحق لقصة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت
به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً ومندوباً ويطلق على المباح بقوله فان اقرن
به على وشقوه كان ظاهراً في الوجوب والافهوعلى الاحتمال وفي قوله يريد أن يوصي ما يدل على أن
الوصية ليست بواجبة عليه وانما ذلك عند ارادته وقد أجمع المسلمون على الاصر بها وانما
اختلفوا هل هي واجبة أم لا فذهب الجاهليين الى أنها مندوبة وذهب داود وأهل الظاهر الى
وجوبها وحكى عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبد البر الاجماع على عدم وجوبها مستدلاً
من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع فلو كانت الوصية واجبة
لاخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية والاقرن ما ذهب اليه أبو ثور من وجوبها على من عليه
حق شرعي يخشى أن يضيع ان لم يوص به كوديعة ودين لله أو لأدنى ومحل الوجوب فيمن عليه
حق ومعه مال ولم يكن تخليصه الا اذا وصى به وما انتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب وقوله
للتين للتقريب لا للتحديد ولا فقد روي ثلاث ليال وقال الطبري في تحصيل اللتين والثلاث
تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً وقد ساجدنا في اللتين والثلاث فلا ينبغي له أن
يتجاوز ذلك وروى مسلم عن ابن عمر راوى الحديث انه قال ولم يأت ليل الا ووصيتي مكتوبة
عندي وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع انه قيل لابن عمر في مرض موته ألا توصي
فقال أما مالي فالتة أعلم ما كنت أصنع فيه فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته
ويتعاهدها ويجزما كان يوصي به حتى وفد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله أما مالي
فالتة أعلم ما كنت أصنع فيه ما يدل لهذا الجمع واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد
على الكتابة والخط وان لم يقترن بشهادة وقال بعض أئمة الشافعية ان ذلك خاص بالوصية وأنه
يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لتبوت الخبر فيها ولان الوصية لما أمر الشارع بها
وهي تكون مما يلزم المرء من حقوق ولوازم لا تزال تجدد في الاوقات واستحضار الاشهاد في كل
لازم يريد أن يوصي به خشية مناجاة الاجل متعسر بل متعذر في بعض الاوقات فيلزم منه عدم

(١) لفظ الحديث في رواية
الترمذي والنسائي وابن
ماجه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال أرحم
أمي بأمي أبو بكر وأصدقهم
في دين الله عمر وأصدقهم
حياء عثمان وأقرؤهم لكتاب
الله أبي بن كعب وأعلمهم
بالحلال والحرام معاذ بن
جبل وأقرضهم يزيد بن ثابت
الاوان لكل أمة أمين
وأمين هذه الامة أبو عبيدة
ابن الجراح اه تفريح
الزركشي اه منه

وجوب الرصبة أو شرعية من دون شهادة أو لا فائدة في ذلك وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة وقال الجاهل المرام مكتوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت فانه دل على اعتبار الشهادة في الرصبة وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الشهادة في الآية انها تصح الرصبة الا بهما والتحقق ان المعبر معرفة الخط فاذا عرف خط الموصي عمل به ومثله خط الحاكم وعليه عمل الناس قديما وحديثا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث الكتب يدعوهما الى العباد الى الله تعالى وتقوم عليهم الخلة بذلك ولم ير الناس يكتب بعضهم الى بعض في المهمات من الدينيات والدينيات ويعملون به او عليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون اشهاد والحديث دليل على الايصاء بشئ يتعلق بالحقوق ونحوها وقوله له شئ يريد أن يوصي وأما كتب الشهداءتين ونحوها مما حجت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع وانما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفا قال كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان ان بشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ويشهد ان محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك من أهله ان يقولوا الله ويصلحوا ذات بينهم وبطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين وأوصاهم عا وصى به ابراهيم بنيه وبعثوا ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وضميمه كانوا اعانوا الى الصحابة اذا خبر صحابي واختلف العلماء مثل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم لم يوص لا ختمه لاف الر واليات في البخاري عن ابن أبي أوفى انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص قالوا لانه لم يترك بعده مالا وأما الارض فقد كان سبيلها وأما السلاح والبغلة فقد أخذ بها الا توث كذا ذكره النووي وفي المغازي لابن اسحق أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص عند موته الا بثلاث لكل من الدارسين والرازيين والاشعرين بمائة مائة وسق (١) من خيبر وان لا يترك في جزيرة العرب دينار وأن ينفذ بعث أمانة وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أوصى صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث أجبروا الوفد بما كانت أجيزهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عند التساق وأجد وابن سعيد كانت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ثبت وصيته بالانصار وبأهل بيته ولكنهم البت عند الموت وروى غير ذلك قلت وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد في مرضه أن يكتب كتابا وهو وصيته صلى الله عليه وآله وسلم لامته الا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري وغيره وقد جمع صاحب تخرج الوصايا من خبايا الزوايا وصايا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب مستقل وكذا أحاديث صحيحة أو حسنة وهذا الكتاب قد طبع هذا العهد في مصر القاهرة بتطبعة بولاق والله الحمد (وعن سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله أنا ذو مال) وقع في رواية كثير (ولا يرثني الا بنتي واحدة) أنا صدق بنتي مالي قال لا قلت أنا صدق بنتي طرما لي قال لا قلت أنا صدق بنتي قال الثلث والثلث كثير انك ان يروى يفتح الهزمة وكسرها فالفتح على تقدير لام التعديل والكسر على أنها شرطية وجوابه خير على تقدير فهو خير (تذروا رثلك أغنياء خير من أن تذرعهم عالة) جمع عائل وهو الفقير (يتكففون) يسألون (الاس) بألفهم (متفق)

مطلب صورة الرصبة

(١) قوله بمائة مائة وسق بالجسيم والدال المهملة مشددة الجاد يعنى المجدود أى بخلاجه منه ما يبلغ مائة وسق ام نهاية اه منه

عليه) اختلف متى وقع هذا الحكم فقبل في حجة الوداع مكة فانه مرض سعد فعاد صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة واتفق الحفاظ انه وهم وان الاول هو الصحيح وقيل وقع ذلك في المرتين معا وأخذ من مفهوم قوله كثيرا لا يوصى من مال قليل (١) وروى هذا عن علي وابن عباس وعائشة وقوله لا يرثي الابنة الى أي لا يرثي من الاولاد والا فان سعد كان من بني ذرة وهم عصبة وكان هذا قبل أن يولد له المذكور والا فانه ذكر الواقدي انه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين وقيل أكثر من عشرة ومن البنات ثمانية بنتا وقوله أنصدق يحتمل انه استأذنه في تجميع ذلك في الحال أو أراد بعد الموت الا انه في رواية بالنظر أوصى وهي نص في الثاني فيحمل الاول عليه وقوله بشرط مالي أراد به النصف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الثالث كثير يروى بالثلثة وبالوحدة على أنه شك من الراوى وقع ذلك في البخارى ومثله وقع في النسائي وأكثر الروايات بالثلثة ووصف الثلث بالكثرة بالنسبة الى مادونه وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان الاول بيان ان الاولى الاقتصار عليه من غير زيادة وهذا المتبادر وفيه من ابن عباس فقال وددت ان الناس غصوا من الثلث الى الربع في الوصية والثاني بيان ان التصديق بالثلث هو الاكمل أي كثير أجره ويكون من الوصف بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث وعلى هذا المستقر الاجماع وانما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل فذهب ابن عباس والشافعي وجاعة الى أن المستحب ما دون الثلث لقوله والثلث كثير قال قتادة وأوصى أبو بكر بالنفس وأوصى عمر بالربع والنفس أحب الى وذهب آخرون الى أن المستحب الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم وسيأتي قريباً حديث ضعيف والحديث ورد فيمن له وارث فلما من لا وارث له فذهب مالك الى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث وأجازت الحنفية له الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية صحت بأكثر من الثلث وتنفذت لاسقاطهم حقهم وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف الظاهرية والمزنية وسيأتي في حديث ابن عباس الآن إنشاء الورثة وأنه حسن يعمل به نعم فلورجع الورثة عن الاجازة فذهب جماعة الى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصى ولا بعد وفاته وقيل ان رجوعا بعد وفاته فلا يصح لان الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فانه يتجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم انك ان تذر الخلع يفهم منه عدم المنع من الوصية بأكثر من الثلث وان السبب في ذلك رعاية حق الوارث وانما اذا اتى ذلك اتى الحكم بالمنع أو ان العلة لا تعدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قول الشافعي والظاهر أن العلة متعددة وأنه يتنفي الحكم في حق من ليس له وارث معين (وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلاً) جامعينا الله سعد بن عبادة (أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمتي اقلمت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أي أخذت فائمة (ولم توص وأظنهم الوتكلت تصدقت أفلها أجزان تصدقت عنها قال نعم متفق عليه والمفهوم لمسلم) في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت ولا يعارضه قوله تعالى وان ليس للانسان الاماسي لثبوت حديث ان أولادكم من كسبكم ونحوه فوله من سعيه وثبوت

(١) قال ابن عبد البر اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو يجب عند من أوجبه أفرى عن علي عليه السلام انه قال ستائة درهم أو سبعمائة درهم ليس عمل فيه وصية وروى عنه أنه قال ألف درهم مال فيه وصية وقال ابن عباس لا وصية في ثمانمائة درهم وقالت عائشة في امرأتها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها وقال ابراهيم النخعي ألف درهم الى خمسمائة درهم وقال قتادة في قوله ان ترك خيراً ألفاً فافوقها وعن علي من ترك ما لا يسيرا فليدعه لورثته فهو أفضل وعن عائشة فيمن ترك ثمانمائة درهم لم يترك خيراً فلا يوصى به من البدر التمام اه على حسن خان

أولاد صالح بدعوله وقد قدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز (وعن أبي أمامة الباهلي
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق
حقه فلا وصية لوارث) ورواه أحمد والاربعة والنسائي وحسنه أحمد والترمذي وقواه ابن خزيمة
وابن الجار ودور والدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره إلا أن يشاء الورثة واستاده
(حسن) وفي الباب عن عمرو بن خارجة عن الترمذي والنسائي وعن أنس عن ابن ماجه وعن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عنه أيضا وقال الصواب إرساله
وعن علي بن عبد بن أبي شيبة ولا يخلو اسناد كل منهما عن مقال لكن مجموعهما ينض على العمل به بل
بحزم الشافعي في الأم أن هذا المتن متواتر فإنه قال أنه نقل كافة وهو أقوى من نقل واحد
قلت الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قاله الشافعي وإن نازع في تواتره الفخر الرازي
فلا يضر ذلك ثبوته فإنه متواتر بالقبول من الأمة كما عرف وقد ترجمه البخاري فقال باب لا وصية
لوارث وكذا لم يثبت على شرطه فلم يخرج به ولكنه أخرجه بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس
موقوف في نفسه بر الآيات وله حكم المرفوع والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول
الجمهور من العلماء وذهب جماعة إلى جوازها من حديثين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر
أحدكم الموت الآية قالوا ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز قلنا نعم لو لم يرد هذا الحديث فإنه
ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخها من آية الوارث قال ابن عباس كان المال للولد والوصية
لوالدين فتسخ الله تعالى من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد
منهما السدس وجعل للمرأة الثلث والربع ولزوج الشطر والربع وقوله إلا أن يشاء الورثة دل
على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث أن أجازها الورثة وتقدم الكلام في إجازة الورثة لما زاد على
الثالث هل ينفذها أولا وإن الظاهر يذهب إلى أنه لا أثر لأجازتهم والظاهر معهم لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن
الوصية بالزائد على الثلث وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد هذا الثلث قال أنه يؤخذ بالقيد من
التعليل بقوله أنك إن تذر الخ فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة
فإن أجازوا سقط حقهم ولا يتخلو عن قوة هذا في الوصية للوارث واختلفوا إذا أقر المريض
لوارث بشئ من ماله فأجازة أو زاعى وجماعة مطلقا وقال أحمد لا يجوز أقرار المريض لوارثه
مطلقا واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها أقرارا واحتج الأول بما تضمن
الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المختصر بعينه وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر بوارث
آخر صح أقراره مع أنه يتضمن الأقرار بالمال وبأن مدارا الأحكام على الظاهر فلا يترك أقراره لظن
اشتمال فإن أمره إلى الله قلت وهذا القول أقوى دليلا واستثنى مالك ما إذا أقر لثمة ومعها من
يشركها من غير الولد كآبى العم قال لأنه يتم في أنه يزيد لثته ينقص ابن العم وكذلك استثنى ما إذا
أقر لزوجه المعروفة بمحبته لها أو مبعده اليها وكان بينه وبين ولده من غيرهما بعد ولا سيما إذا كان
له منها ولد في تلك الحال قلت والاحسن ما قيل عن بعض المالكية واختاره الروياني من
الشافعية أن مدارا الأمر على التهمة وعدمها فإن فقدت جاز والأقلا وهي تعرف بقرائن
الأحوال وغيرها وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح أقراره إلا للزوجة بمهرها (وعن معاذ بن

جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم رواه الدارقطني وأخرجه أحمد والبرزاني حديث أبي الدرداء وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكاهما ضعيف لكنهما قد تقوى بعضهما بعضاً وذلك لأن في اسناده اسمعيل بن عباس وشيخه عقبة بن حنبل وهما ضعيفان وان كان لهما في رواية اسمعيل تفصيل معروف والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمنع منه الميت وظاهر الاطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله وسواء كانت لوارث أو غيره ولو كان يقيده ما سلف من الاحاديث التي هي أصح منه فلا ينفذ للوارث واليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وروى عن زيد بن علي وأعلم ان قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقتضي ظاهرها انه يخرج الدين والوصية من تركه الميت على سواء فنشأ ترك الوصية الدين اذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدم اخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحرث الأعور عنه قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان الدين قبل الوصية وأنتم تقررون الوصية قبل الدين وعلقه البخاري واسناده ضعيف لكن قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه وقد ورد له شواهد ولم يختلف العلماء ان الدين مقدم على الوصية فان قيل اذا كان الامر هكذا لم تقدم الوصية على الدين في الآية قلت أجاب السهلي بأنهم لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين يقع بتعدي المات بحسب الاغلب فبدأ بالوصية لكونها أفضل وأجاب غيره بأنها انما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية أشق على الوارث من اخراج الدين وكان أدواها مظنة التفریط بخلاف الدين فقد قدمت الوصية لذلك ولأنها حظ الفقير والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مال ولان الوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقد قدمت تحريراً على العبد بها بخلاف الدين فانه مطلوب منه ذكر او لم يذكر ولان الوصية ممكنة من كل أحد مطلوبة منه ما بدا أو وجوباً فثبت تركها فيما جتمع الخاطبين وتقع بالمال وبالعامل وقل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أنهم بأن يذكروا ولا يذكروا

وقوعه

* (باب الوديعة) *

هي العين التي يضعها مالها أو نأب عنه عند آخر لحيه فظنها هي مندوبة اذا وثق من نفسه بالامانة لقوله تعالى وقعا ونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم وقد تكون واجبة اذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليهم ان لم يقبلها ﴿عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أودع وديعة فليس عليه ضمان أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف﴾ وذلك ان في روايته المثنى بن الصباح وهو متروك وأخرجه الدارقطني بلفظ ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان وفي اسناده ضعيفان قال الدارقطني وانما يروى هذا عن شريح غير مرفوع وفسر المغل في رواية الدارقطني بالخائن وقيل هو المستغل وفي الباب آثار عن

مطلب تقديم الدين على
الوصية

أبي بكر وعلى وابن مسعود وجابر بن الزيدية أمانة وفي بعضها مقال ويغني عن ذلك الاجماع فان
وقع على ان ليس على الزيدية ضمان الاماروى عن الحسن البصري انه اذا اشترط عليه الضمان
فانما يضمن وقد تؤول النفع التفرط والزيدية قد تكون باللفظ كاستدعاء وتعدّل ونحوه من الالتفات
إلى الله تعالى الاستحفاظ ويكتفى القبول لفظاً وقد يكثر ان يغير لفظ كل يضع في حاشيته وهو حاشر
ولا يمتنع من ذلك أثري المسجد وهو غير متصل وأما اذا كان في الصلة فلا لانه لا يمكنه اظهار
الكراهة وفي باب الزيدية تفاصيل في القروع كثيرة (وباب قسم الصدقات) بين الاصناف
الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو ألق لاتصاله (وباب قسم التي والغنيمة ياتي عقب
الجهاد ان شاء الله تعالى) وهو أولى بأن يلي الجهاد لانه من توابعه واعماله كالمصنف هذه لانها
جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذه بين الباين قبل كتاب النكاح والمصنف خالف
فالحقها بما خولق بها

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والتدخل ويستعمل في الوطء وفي العقد قيل مجاز من اطلاق المسبب على السبب
وقيل انه حقيقة فيه ما هو مراد من قال انه مشترط فيه ما وكثر استعماله في العقد فقيل انه حقيقة
شرعية فيه ولم يرد في الكتاب العزيز الا في العقد ﴿عن ابن مسعود﴾ رضي الله عنه (قال
قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة بالباء
الموحدة والايمة والمدة (فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فانه له وجاء) بكسر الراء والهمزة والمدة (متفق عليه) وقع الخطاب منه صلى الله عليه وآله
وسلم للشباب لانهم مظنة الشهوة للنساء واختلف العلماء في المراد بالبائة والاصح ان المراد بها
الجماع فنقدته من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنة النكاح فامتزوج ومن لم يستطع
الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم في دفع شهوته ويقطع شرمه كيقطعه الجاء ووقع
في رواية ابن حبان مدرجة تفسير الزواج بأنه الاخصاء وقيل الزواج مرض الخصبين والاخصاء
سلم ما والمراد ان الصوم كالجاء منه ومن التشبيه بالبليغ أو من الاستعارة على قول والامر
بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن
أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطء ان يجتهد في التزوج أو يتسرى فان عجز عن
ذلك فليكثر من الصوم وقال انه قول جماعة من السلف وذهب الجمهور إلى أن الامر للنسب
مستدلين بأنه تعالى خير بين التزوج والتسرى افعوله فواحدة أو ما لمكت أيمانكم والتسرى
لا يجب اجماعاً فكذا النكاح لانه لا يخبر بين الواجب وغير الواجب الا ان دعوى الاجماع
غير صحيحة بخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد ان من الفقهاء من قال بالوجوب على من
خاف العنت وقد روي النكاح وتعدّد التسرى وكذا احكامه الفرط فيجب على من لا يقدر على
ترك الزنا الا به ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندب له ويساح فيحرم على من يحل لزوجه في الوطء
والانفاق مع قدرته عليه ووقائه اليه ويكره في حق كل مثل هذا حيث لا اغترار بالزوجة والاباحة
فيما اذا انتفت الدواعي والموانع ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة

بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني مكاثركم بالامم والظواهر الحث على النكاح والامر وقوله
فعليه الصوم اغراء بالزوم الصوم وخبر عليه يعود الى من فهو مخاطب في المعنى وانما جعل الصوم
وجاء لانه بتقليل الطعام والشرب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة وليس جعله الله تعالى في
الصوم فلا يتنع تقليل الطعام وحده من دون صوم واستدل به الخطابي على جواز التداوى لقطع
الشهوة بالدوية وحكاية البغوي في شرح السنة ولكن ينبغي أن يحمل على دواء بسكن الشهوة
ولا يقطعها بالاصالة لانه قد يقوى على وجدان مؤنة النكاح بل قد وعد الله من يستغف ان
بغية من فضله لانه جعل الاغتناء غاية الاستغفار ولا نهم اتفقوا على منع الحب والاختصاص فيخلق
بذلك ما في معناه وفيه الحث على تحصيل ما بغض به البصر ويحصر به الفرج وفيه انه لا يتكافى
على النكاح بغير الامكن كالاستدانة واستدل بالعراقي على ان التشرىك في العبادة لا يضر
بخلاف الرياء لكنه يقال ان كان المشرىك عبادة كالمشرىك فيه فلا يضر فانه يحصل الصوم وتحسين
الفرج وغض البصر وأما تشرىك المباح كالودخل في الصلاة تشرىك خطاب من يحمل خطابه فهو
محمل نظر محتمل القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس نعم ان دخل في الصلاة تشرىك
الغرض في الباطل والغيبة وسماها كان مقصدا صحيحا واستدل به بعض المالكية على تحريم
الاستئمان لانه لو كان مباحا لارشد اليه لانه سهل وقد أباح الاستئمان بعض الحنابلة وبعض الحنفية
واليه جرح الشوكاني رحمه الله في فتاواه الفتح الرباني (وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم جدد الله وأثنى عليه وقال أنا أأبى وأنام وأصوم وأفطر وأزوجه النساء فمن رغب
عن سنتي فليس مني متفق عليه) هذا اللفظ مسلم وللهذا الحديث سبب وهو انه قال أنس جاء
ثلاثة رهط (١) الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه
وآله وسلم فلما أخبروا كانهم يقولوا فقالوا وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فاني أصلي الليل أبدا وقال آخر وأنا
أصوم الدهر لا أفطر وقال آخر أنا اعتزل النساء لا تزوج أبدا فجاء رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا أما والله اني لاختشأكم لله وأتقاكم له لكني أنا أصلي
الحديث وهو دال على ان المنزوع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهزام والاضرار
بالنفس وهجر المألوفات كلها وان هذه الملة المحمدية بنية شرعية على الاقتصاد والتسهيل
والتيسير وعدم التعسير يد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال الطبري في الحديث الرد على
من منع استعمال الحلال من الطيبات ما كادوملبسا قال القاضي عياض هذا مما اختلف فيه
السلف فذهب من ذهب الى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى أذهبتم
طيباتكم في حياتكم الدنيا قال والحق ان الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بالامر من الاولى المتوسطة في الامور وعدم الافراط والملازمة استعمال الطيبات فانه يؤدي الى
الترف والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات فان من اعتاد ذلك قد لا يجدد أحيا فلا يستطيع
الصبر عنه فيقع في المحذور كان من منع من تناول ذلك أحيا ناقد يفضي به الى التسرع وهو التكلف
المؤدى الى الخروج عن السنة المنهية عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله
التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كان الإختبال تشديدا في العبادة يؤدي الى الملل القاطع

وهو على بن أبي طالب
وعبد الله بن عمرو بن العاص
وعثمان بن مظعون أخرجه
عبد الرزاق عن سعيد بن
المسيب مرسل قال
المصنف في الفتح في عهد
الله معهم نظر لان عثمان
ابن مظعون مات قبل أن
يهاجر عبد الله فيما أحسب
ذكره في فتح الباري اه على
حسن خان

لأصلها وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلاً وترك النقل يقضى إلى البطالة وعدم النشاط إلى
 العبادة وخيار الأمور أوسطها وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فمن رغب عن سنتي أي
 عن طريقتي فليس مني أي ليس من أشمل الحنيفية السهلة بل الذي تعين أن يفطر ليقوى على
 الصيام وسلم ليقوى على القيام وينكح النساء عليه فظنوه وفرجه وقيل إن أراد من خالفه
 صلى الله عليه وآله وسلم طريقته أن الذي أتى به من العبادة أرحم مما كان عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم بمعنى ليس مني ليس من أهل ملتي لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى الكفر ﴿وعنه﴾ أي
 عن أنس (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر نبالاً بالهجرة ينهي عن التبعيل ثم أشدداً
 ويقول تزوجوا الولود والودود في مكائركم بالأنبياء يوم القيامة رواءاً أجسد وصحبه ابن حبان وله
 شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار) التبذل الانقطاع عن
 النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله وأصل التبذل القطع ومنه قيل لمريم عليها السلام
 البتول وفاطمة رضي الله عنها البتول أيضاً لانهما مع نساء زمانهم مادية وافضلهن ورغبة في
 الآخرة والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحمال قرايتها والودود المحبوبة أكثر
 ما هي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحبب إلى زوجها والمكاثرة المفاخرة وفيه جوازها
 في الدار الآخرة ووجه ذلك أن من آمنه أكثر فتوايه أكثر لأن له مثل أجر من تبعه ﴿وعنه أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنكح المرأة لأربع﴾ أي الذي يرغب
 إلى نكاحها ويودعها إليه أحد أربع خصال (لما لها وحسبها وجمالها ولديها فاطمته بذات الدين
 تربت يداها متفق عليه) بين الشيخين مع بقية السبعة الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب
 الحديث أخبار بان الذي يدعو الرجال إلى التزويج أحد هذه الأربع وآخرها عندهم ذات الدين
 فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلون عنها وقد ورد النهي
 عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه والبخاري والميموني من حديث عبد الله بن عمرو
 مرفوعاً لا تنكحوا النساء الحسنين لعل يريهن ولا المسالهن فلهن يطغين وأنكحوهن للدين ولأمة
 سودا آخر فها ذات دين أفضل وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة أنه قيل
 يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره أن تطوعها أن أمر ولا تتألفه في نفسها وماله بما
 يكره والحسب هو الفعل الجميل للرجل وآبائه وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه
 الترمذي وحسنه من حديث مرة مرفوعاً الحسب المال والكرم التقوى لأنه لا يرايه المال في
 حديث الباب إذ كره له بحسبه والمراد فيه المعنى الأول ودل الحديث على أن مصاحبة أهل الدين في
 كل شيء هي الأولى لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركهم وطرقتهم ولا سيما الزوجة فهي
 أولى من يعتبر دينه لأنها خبيعتها وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها وقوله تربت
 يداي أي التفتت بالتراب من الفقر وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في الخطبات لأنه
 صلى الله عليه وآله وسلم قصد به الدعاء ﴿وعنه﴾ أي أي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا رفاً بالراء وشديد الفاء فالف مقصورة) انساناً إذا تزوج قال بارك الله لك وبارك
 عليك وجمع ينكح في خير رواءاً أجسد والأربع وصحبه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان الرفاء
 الموافقة وحسن المعاشرة وهون رفا النوب وقيل من رفوت الرجل إذا سكنت ماله من روع

فالمراد اذا دعا صلى الله عليه وآله وسلم بالمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله وحسن المعاشرة بينهما
 قال ذلك وقد أخرج بنى بن مخلد عن رجل من بنى نعيم قال كنا نقول في الجاهلية يا رفاة وابن نعيمنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قولوا الحديث وأخرج مسلم من حديث جابر أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال له تزوجت قال نعم قال بارك الله لك وزاد الدارم وبارك عليك
 وفيه ان الدعاء للمتزوج سنة وأما المتزوج فليس له أن يفعل ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقاد أحدكم امرأة أو خادما
 أو دابة فليأخذ بيدها وليقل اللهم انى أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه وأعوذ بك من شرها
 وشر ما جبلت عليه رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه و وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه
 قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشديد في الحاجة زاد فيه ابن كثير في الارشاد
 في النكاح وغيره (ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره وتعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
يهده الله فلا مضل له ومن يضال فلا هادى له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 وبقرأ ثلاث آيات رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذى والحاكم) والآيات بأبها الناس اتقوا
 ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الى رقبتي والثانية بأبها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الى
 آخرها والثالثة بأبها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما كذا فى الشرح
 وفى الارشاد لابن كثير عدد الآيات فى نفس الحديث الا أنه جعل الاول بأبها الناس اتقوا ربكم
 الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منه من جالا كثيرا وناموا اتقوا الله
 الذى تسمون به والارحام الآية والثانية بأبها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الآية والثالثة
 كما هنا وقوله فى الحاجة عام لكل حاجة ومنها النكاح وقد صرح به فى رواية كذا ذكرناه وأخرج
 البيهقى أنه قال قال شعبة قتلت لابي اسحق هذه فى خطبة النكاح وفى غيرها قال فى كل حاجة وفيه
 دلالة على سنية ذلك فى النكاح وغيره ويخطب العاقد بنفسه حال العقد وهى من السنن الممجورة
 وذهب الظاهرية الى أنها واجبة ووافقه من الشافعية أبو عوانة فترجم فى صحيحه باب وجوب
 الخطبة عند العقد ويأتى فى شرح الحديث الآتى عدم الوجوب و وعن جابر رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب أحدكم المرأة فأن استطاع أن
 ينظر منها ما يدهو الى نكاحها فليقل (وتمامه قال خطبت جارية فتكنت أتعجب لها حتى رأيت
منها ما دعانى الى نكاحها فترجتها) رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم وله شاهد
 عند الترمذى والنسائى عن المغيرة) ولفظه أنه قال له وقد خطب امرأة انظر اليها فإنه احرى أن
 يدوم ينكح و وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلم عن أنس بن مالك قال
 النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل تزوج امرأة) أى أراد ذلك (أثبوت اليها قال لا قال
انذهب فانظر اليها) دلت الأحاديث على أنه يندب للرجل تقديم النظر الى من يريد نكاحها وهو
 قول جواهر العلماء والنظر الى الوجه والكثير لانه يستدل بالوجه على الجمال وأضده بالكنف
 على خصوصية البدن أو عدمها وقال الأوزاعى ينظر الى مواضع اللحم وقال داود ينظر الى جميع
 بدنهما والحديث مطلق فينظر الى ما يحصل له المنة وبالنظر اليه ويدل على فهم العناية لذلك ما رواه
 عبد الرزاق وسعيد بن منصور أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت علي لما يعتبها على اليه

مطلب خطبة النكاح

لنظرها ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على عقلمها كما فعله جابر قال
 أصحاب الشافعي أنه ينبغي أن يكون نظره اليها قبل الخطبة حتى إن كرهياتر كهان من غير إيداء
 بخلاف بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر اليها استحب له أن يبعث امرأة تيق بها ينظر اليها أو يتخبره
 بصفتها فقد روى أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقالت انظري إلى
 عرقوبها وشئى معاطفها أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام وفي رواية شئى
 عوارضها وهي الأسنان التي في عرض القم وهي ما بين الشايل والأضراس وأحد هاعارض والمراد
 اختبر ررائحة الكهنة وأما المعاطف فهي ناحية العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فأنه ينظر
 إلى خاطبها فإنه يعجب منه مثل ما يعجب منه كذا قيل ولم يرد به حديث والأصل تحريم نظر
 الاجبي الإبدلي كالدليل على جواز نظر الرجل إلى يريده خطبتها (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر
 الخاء هنا (حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له متفق عليه واللفظ للجاري) انتهى أصله التحريم
 الإبدلي بصره عنه وادعى الزواوي الإجماع على أنه لا وقال الخطابي انتهى للتأديب وليس
 للتحريم وظاهره أنه نهى عنه سواء قد أجيب الخطاب أم لا وقدمنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد
 الإجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس تقدم والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة
 من المرأة المكافئة للكف ومن ولي الصعرة وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن
 له المنع وهذه الإجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم وكذلك إذا لم
 يحصل رد ولا إجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخطاب فهو إجابة وأما العقد مع
 تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله أو يأذن
 له دل على أنه تجوز له الخطبة بعد الإذن وجواز المأذون له بالنص ولغيره بالإلحاق لأن الإذن قد دل
 على إضراره فيحوز خطبته الكل من يريده نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه وأنه أفاد التحريم
 على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخطاب فاسدة فهل يجوز
 للعقيد الخطبة على خطبته أم لا ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك أنه تجوز الخطبة على خطبة
 الناسق ورجحه ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الناسق غير كثر عليها
 فتكون خطبة كلا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت منها علامة القبول (وعن سهل
 ابن سعد الساعدي رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال المصنف في الفتح ولم أقف على اسمها (إلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهبط نفسي) لأن الحر لا تملك
 رقبته (ف نظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصعد فيها النظر وصوبه) في النهاية ومنه
 الحديث فصعد في النظر وصوبه أي نظر إلى أعلاى وأسفل ومن أدلة جواز النظر إلى من يراد
 زواجهما وقال المصنف أنه تحرر عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى
 المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره (ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلما رأته
 المرأة لم يقض فيه شيء أباحت فقام رجل من أصحابه) قال المصنف لم أقف على اسمه (فقال
 يا رسول الله إن لم يكن لك بهم حاجة فزوجهن فقال فهل عندك من شيء فقال لا والله يا رسول الله
 قال اذهب إلى أهالك فانظروا هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم انظر ولو خاتماً) أي ولو نظرت خاتماً (من حديد فذهب ثم رجع فقال
 لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد) أي موجود فخاتم مبتدأ حذف خبره (ولكن هذا
 ازاري قال) سهل بن سعد الراوي (ماله ردأفلها صفة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما تصنع بالزائر ان لبسته) أي كاه (لم يكن عليها منه شيء وان لبسته) أي كاه (لم يكن عليك منه
 شيء) ولعله بهذا الجواب بين له ان قسمة الأزار لا تنفعه ولا تنفع به المرأة (جلس الرجل حتى
 اذا طال مجلسه قام فقرأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مولياً فأمر به فدى به فلما جاء قال ماذا
 فعلت من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عددها فقال تقرأون عن ظهر قلبك قال نعم قال
 اذهب فقد ملكتكها بما عملت من القرآن متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية له قال انطلق فقد
 زوجتكمها فعملها من القرآن وفي رواية البخاري أمكأها بما عملت من القرآن ولا يبي داود عن أبي
 هريرة قال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تحفظ قال سورة البقرة والي فلما قال قم فعملها
 عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد فتعها ابن التين وقال هذه إحدى وعشرون
 فائدة بوب البخاري على أكثرها قلت ولنا بتأنيدها وأوضحها الأولى جواز عرض المرأة نفسها
 على رجل من أهل الملاح وجواز النظر من الرجل وان لم يكن خاطباً لارادة التزوج يريد ان ليس
 جواز النظر خاصاً بالخطاب بل يجوز لمن يتخطبه المرأة فان نظره صلى الله عليه وآله وسلم اليها
 دليل على انه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكأنهم لم يجبه فأعرض عنها والثانية ولاية
 الامام على المرأة التي لا قريب لها اذا أذنت الآن في بعض الفاظ الحديث انهم افوضت أمرها
 اليه وذلك نو كبل والله يعقد لامرأة من غير سؤال عن ولها هل هو موجود ولا حاضر ولا ولا
 سؤال لها هل هي في عصمة رجل أو عدمه قال الخطابي والى هذا ذهب جماعة على ظاهر
 الحال الثالثة ان الهبة لا تثبت الا بالقبول الرابعة انه لا بد من الصدق في النكاح والله يصح
 ان يكون شيئاً بسيراً فان قوله ولو خاتماً من حديد مبالغته في تقيله فيصح بكل ما تراضى عليه الزوجان
 أو من اليه ولاية العقد ما فيه منفعة وضابطه ان كل ما يصلح ان يكون قيمة وتماثل في صح ان يكون
 مهر او نقل القاضى عياض الاجماع على انه لا يصح ان يكون مما لا قيمة له ولا يحل به النكاح
 وقال ابن حزم يصح بكل ما يسي شيئاً ولو حبة من شعير لقوله صلى الله عليه وآله وسلم هل تجده شيئاً
 وأجيب بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو خاتماً من حديد ورد مبالغته في التقليل وله قيمة وكان
 قوله في الحديث من استطاع منكم البائة ومن لم يستطع دل على انه شيء لا يستطيعه كل أحد وحبة
 الشعير مستطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا وقوله أن تبغوا
 بأموالكم دل على اعتبار المال في الصدق حتى قال بعضهم أقله خسون وقيل أربعون
 وقيل خمسة دراهم وان كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق انه يصح بما
 يكون له قيمة وان تحقرت والاحاديث والآيات يحتمل انها خرجت من خارج الغالب والله لا يقع
 الرضا من الزوجة الا بكونه مالا له صورة ولا يطبق كل أحد على تحصيله الخامسة انه ينبغي ذكر
 الصداق في العقد لانه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد وجب لها
 مهر المثل بالدخول وأنه يستحب تجهيل المهر والسادسة انه يجوز الخلف وان لم يكن عليه المهر
 وأنه يجوز الخلف على ما ينظمه الخالف لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال له بعد عينة اذهب الى أهلك

في نظر رجل تجد شأ قدل على ان يمينه كانت على ظنسه ولو كانت لا تكون الاعلى علم لم يكن للامر
 بنهاية الى اذ لا فائدة السابعة انه لا يجوز للرجل ان يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستعوره
 أو يستدخله من الطعام والشراب لانه صلى الله عليه وآله وسلم علل منعه عن قسمته بانه يقول ان
 لبسته لم يبق عليك منه شيء الثامنة اختبار مدعى الاعسار فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصدقه
 في أول دعواه الاعسار حتى ظهر له قرائن صدقه وهو دليل على انه لا تسمع اليقين من مدعى
 الاعسار حتى تظهر قرائن اعساره التاسعة انها لا تجب الخطابة للعقد لانها لم تذكر في شيء من
 طرق الحديث وتقدم ان الظاهرية يقولون بوجوبها وهذا بدو قولهم وانه يصح ان يكون
 الصدق منعة كالعلم فانه متفعة ويقاس عليه غيره ويدل له قصة موسى مع شعيب وقد
 ذهب الى جواز كونه منعة بعض العلماء وخالف الحنفية وتكفوا التأويل الحديث وادعاء ان
 التزويج يغير من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاصل العاشرة قوله بجماعك
 من القرآن يحتمل كما قاله القاضي عياض وحينئذ يظهر همان يعلم ما معناه من القرآن أو قدرا
 معيانه ويكون ذلك صدقا ويريد قوله في بعض طرقه الصحيحة فلم يها من القرآن وفي بعضها
 تعيين عشر من الايات ويحتمل ان الباء للتعليل وانه زوجهم بغير صداق كماله لكونه حافظا
 لبعض القرآن ويريد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم وذلك انه خطبها فقامت والله
 ما منك يرد ولكنك كافر وأما سلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك ميرك ولا أسألك غيره
 فاسلم فكان ذلك ميرها أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس وترجم له النسائي باب التزويج
 على الاسلام وترجم على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة وهذا ترجيح منه
 للاحتمال الثاني والاحتمال الاول أظهر له قاله القاضي لنبوت رواية فعلها من القرآن الحادية
 عشرة ان السكاج ينفذ بلفظ التملك وهو مذهب الحنفية ولا يخفى انها قد اختلفت الالفاظ
 في الحديث فروى بالتملك والتزويج وبالامكان قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة
 واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث والظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لفظ واحد فالمرجع في هذا الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى قد
 زوجتكم يا وانهم أكثر وأحفظ وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الالفاظ ثم
 قال ورواية التزويج والاتكاح أرجح وأما قول ابن التين انه جمع أعل الحديث على ان الصحيح
 رواية تزوجتكم وان رواية ملكتكم باوهم فيه فقد قال المصنف ان ذلك مبالغته منسوخ وقال
 البغوي الذي يظهر انه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخطيب وحينئذ هو الغالب في لفظ
 العقود اذ قل ما يختلف انما المتعاقدين وقد ذهبت الحنفية والمالكية في القول المشهور الى جواز
 العقد بكل لفظ يغيد معناه اذ اقرن به الصدق أو قصد به الاتكاح كالتملك وشوه ولا يصح بلفظ
 العارية والاجارة والوصية (وعن عاصم بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) عاصم تابعي
 سمع أباه وغيره ومات سنة أربع وعشرين ومائة (عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أعلنوا النكاح رواد أجده وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة أعلنوا النكاح
 واضربوا عليه بالعقربال أي الدف أخرجه الترمذي وفي رواية عيسى بن ميمون ضعيف لما قاله
 الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده خالد بن اياس منكر الحديث كما قال احمد

وأخرج الترمذى أيضاً من حديث عائشة قال حسن غريب أعلنوا هذا النكاح واجعلوا له
 في المساجد واضربوا عليه بالدفوف وليعلم أحدكم ولو بشاة فأذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب
 بالسواد فليعلمها لا يغتر هاتان الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح والإعلان خلاف الأسرار
 وعلى الأمر بضرب الغربال وفسر بالدف والاحاديث فيه واسعة وقوان كان في كل منها مقال إلا
 أنهم يبعدون بعضها بعضاً ويؤيد على شرعية ضرب الدف لانه بلغ في الإعلان من عدمه وظاهر الأمر
 الوجوب ولعله لا فائيل به فيكون مسنوناً ولكن بشرط أن لا يصحبه محترق من التقى بصوت رخيم
 من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح الحدود والقود بل ينظر إلى الأسلوب العربي الذي كان في
 عصره صلى الله عليه وآله وسلم فهو المأمور به وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به
 ولا كلام أنه في هذه الأعصارا بقرن مجرمات كثيرة فيجرم لذلك لنفسه (وعن أبي بردة) بن
 أبي موسى رضى الله عنهم (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكح الأبوى
 رواه أحمد والأربعة وصححه ابن المدينى والترمذى وابن حبان وأعله بالارسل) قال ابن كثير
 وقد أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم من حديث أسرايل وأبي عوانة وشريك
 القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي اسحق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي اسحق كذلك
 قال الترمذى ورواه شعبة والثوري عن أبي اسحق مرسلاً وكان الاول (١) عندي أصح هكذا
 صححه عبد الرحمن بن مهدي فيمأحكا ابن خزيمة عن أبي المنى عنه وقال علي بن المدينى حديث
 أسرايل في النكاح صحيح وكذلك صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ قال ورواه أبو يعلى
 الموصلى في مسنده عن جابر مرفوعاً قال الحفاظ الضياء ما درجالة كلهم نفقات قلت ويأتى
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها وحديث عائشة أن النكاح من غير
 ولي باطل قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم
 سلمة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلثين صحابياً والحديث
 دل على أنه لا يصح النكاح الأبوى لأن الأصل في النفي نفي الصحة لأن في الكمال والولى هو الأقرب
 إلى المرأة من عصبتهادون ذوى أرحاها واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فالجمهور
 على اشتراطها وإنهم لا تزوج المرأة نفسها وحكى عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة
 خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث وقال مالك يشترط في حق الشريعة لا الوضعية قلها إن تزوج
 نفسها وزهبت الخفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً محتجين بالقياس على البيع فانهم استقل ببيع
 سلمتها وهو قياس فاسد الاعتبار ولا قياس مع نص وبأى الكلام في ذلك مستوفى في شرح
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة الحديث وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر
 الحديث الشيب أولى بنفسه أو سياتى وبأى أن المراد اعتبار رضاها جاعلاً بينه وبين أحاديث
 اعتبار الولي وقال أبو ثور للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها المفهوم قوله (وعن عائشة رضى الله
 عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل
 فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان استبجر وأقال سلطان ولي من لاولى لها أخرجه
 الأربعة إلا النسائى وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم) قال ابن كثير وصححه يحيى بن معين
 وغيره من الحفاظ قال أبو ثور فقوله بغير إذن وليها يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها

(١) أى عن أبي بردة عن
 أبيه اه منه

وأجيب بأنه مفهوما لا يقوى على معارضة المنطوق باشرطه واعلم ان الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري وسئل الزهري عنه فلم يعرفه والذي روى هذا القدح هو اسمعيل بن عيسى القاضي عن ابن جريج الراوى عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أرى عن الحديث فلم يعرفه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسب ان الزهري له ان يكون سليمان بن موسى وهم عايمه لاسيما وقد أتى الزهري على سليمان بن موسى وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى وقد عاضده أحاديث اعتبار الولي وغيره مما أتى في شرح حديث أبي هريرة وفي الحديث دليل على اعتبار اذن الولي في النكاح بعقدها لها أو عقده وكيله وظاهره ان المرأة تستحق المهر بالدخول وان كان النكاح باطلا لقوله فان دخل بها فله المهر عما استحل من فرجها وفيه دليل على انه اذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وان النكاح يسمى باطلا وصححا ولا واسطة والضمير في قوله فان اشترجا وعائده الى الاولياء الدال عليهم ذكر الولي والسباق والمراد بالاشترجار منع الاولياء من العقد عليها وهذا هو الغرض وبه تنتقل الولاية الى السلطان ان عضل الاقرب وقيل بل تنتقل الى الابعد واتقاه الى السلطان مبنى على منع الاقرب والابعد وهو محتمل ودل على ان السلطان ولي من لا ولي له لعدمه أو لمنعها ومثله اغيبة الولي ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لانكاح الابوي والسلطان ولي من لا ولي له وان كان فيه الخجاج بن أوطاة فقد أخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الابوي مرفوعا أو سلطان ثم المراد بالسلطان من السبه الامر جائرا كأنه عادلا لاسيما في الأحاديث المتقاضية بالامر بطاعة السلطان جائرا أو عادلا وقيل بل المراد به العادل المتولى لمصالح العباد لاسيما لاطين الجور فانهم ليسوا باهل لذلك ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح﴾ مغيرة الصبيغة تجز وما مرفوعا ومثله الذي بعده (الايم) هي (١) هنا التي فارقت زوجها باطلا أو موت (حتى تستأمر) من الاستمرار وهو طاب الامر (ولا ينكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذن قال ان تسكت متفق عليه) فيه انه لا بد من طلب الامر من الثيب فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الامر منها بالاذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار رضاها وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الاحاديث وقوله والبكر أراد بها البكر البالغة وعبر عنها بالاستئذان منها وعبر في الثيب بالاستئثار إشارة الى الفرق بينهما وانها مكدة مشاورة الثيب ويحتاج الولي الى صريح القول بالاذن منها بالعقد عليها والاذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما اكتفى منها بالسكوت لانها قد تستحي من التصريح وقد ورد في رواية ان عائشة قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال رضاها صحتها أخرجه الشيخان ولكن قال ابن المنذر يستحب أن يعلم ان سكوتها رضا وقال سفيان يقال لها ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقي فاما اذا لم تنطق ولكنها بكيت عند ذلك فقل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لا أثر لبكائها في المنع الآن يقتن بصياح ونحوه وقيل يعتبر المذمع هل هو حار فهو يدل على المنع أو بارد فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع الى القرائن فانها لا تخفى والحديث عام للاولياء من الاب وغيره في أنه لا بد من اذن البكر البالغة واليه ذهب الحنفية

(١) هذا هو المراد بها هنا لانها قد تطلق على من لا زوج لها ولو صغيرة ذكراه عياض وغيره اهـ منه

وآخرون علامتهم الحديث هنا وبالنسبة الذي أخرجه مسلم بلفظ البكر يستأنسهم أبو داود وأبو
 ذر الخلاف في ذلك واستنفاه الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس الآتي ﴿وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي أحق بنفسهما من عليهما والبكر
 استأمر وأذنهما سكوتها رواه مسلم وفي لفظ أي من رواية ابن عباس (ليس الولي مع النبي
 أمر والميتة تستأمر رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد
 بأحقية النبي بنفسهما اعتبار رضاها كما تقدم على استأمر البكر وقوله ليس الولي مع النبي أمر
 أي أن لم ترض لما سلف من اعتبار الدليل على رضاها وعلى أن العقد الولي وأما قوله والميتة
 تستأمر فالمتبعة في النزع الصغيرة التي لأب لها وهو دليل الشافعي في أنه لا تزوج الصغيرة إلا
 الأب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر الميتة ولا استأمر الأبعد البلوغ إذا فائدة لاستئمار
 الصغيرة وقد ذهب الحنفية إلى أنه يجوز أن تزوجها الأولياء مستبدلين بظاهر قوله تعالى وإن خفتم
 أن لا تقسطوا في اليتامى الآية وما ذكر في سبب زولها في أنه يكون في حجر الولي يمتعه وليست
 الرغبة في نكاحها وإنما رغبت في مالها بتمت زواجها بذلك فتمت وأبها ليس بصريح في أنه ينكحها الصغيرة
 لاحتمال أنه يمتعها إلا زواج حتى تبلغ ثم يترجها ولها بعد البلوغ الخيار قياسا على الأمة قائمها
 تخير إذا عتقت وهي مزوجة والجامع حدوث ذلك التصرف ولا يخفى ضعف هذا القول وما تفرع
 عنه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف لا خيار لها مع قوله يجوز أن تجوز غير
 الأب لها كانه لم يقل بالخيار لضعف القياس فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي ﴿وعن أبي هريرة رضي
 الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
 رواه ابن ماجه والدارقطني ورجاله ثقات) فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الانكاح
 لنفسها ولا لغيرها فلا عبرة لها في النكاح إيجابا ولا قبولا فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا غيره
 ولا تزوج غيره باذنه ولا بولاية ولا بوكالة وهو قول الجمهور وذهب أبو
 حنيفة إلى تجوز العاقلة البالغة نفسها وابنتها الصغيرة وتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند
 غير كف فلا وليا لها إلا عرض وقال مالك تزوج الدخيلة نفسها دون الشريفة كما تقدم واستدل
 الجمهور بالحديث بقوله تعالى ولا تعضلوهن أن يهكن أزواجهن قال الشافعي هي أصرح
 آية في اعتبار الولي والأب كان لعضله معنى وسبب زولها في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها
 وزوجها طلقته رجعية وتركها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها خاف أن لا يزوجهما قال في
 ترك هذه الآية رواه البخاري زاد أبو داود وكثير من عن يميني وأنكحتم الياء فلو كان لها أن تزوج
 نفسها لم يعاتب أختها على الاستناع وزول الآية ببيان أنها تزوج نفسها وبسبب نزول الآية
 يعرف ضعف قول الرازي أن الضمير للأزواج وضعف قول صاحب نهاية المجتهد أنه ليس في
 الآية إلا أنهم من العضل ولا يفهم منه اشتراط أنهم في صحة العقد لاحقيقة ولا إيجابا بل قد
 يفهم منه ضد هذا وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلزمهم انتهى ويقال عليه قد فهم السلف
 شرط أنهم في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وبإدراكهم نزل فيه إلى التكفير عنه يمينه والعقد
 ولو كان لا سبيل للأولياء إلا أن تعالى غاية البيان بل كثر تعالى كون الأمر إلى الأولياء في عدة
 آيات ولم يأت عرف واحد أن للمرأة نكاح نفسها ودلت أيضا على أن نسبة النكاح اليهن في الآيات

مثل حتى تنكح زوجا غيره من ادبه الانكاح بعقد الولي اذ لو فهم صلى الله عليه وآله وسلم انها
 تنكح نفسها الامر هانئ عندنا ولا الاية بذلك ولا بان لاخير الله لا لاية له ولم يبح له الخنث في عينه
 والتكفير ويدل لاشتراط الولي ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عروة عن عائشة انها أخبرته
 ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل
 وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قال في آخره لما بيعت محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله
 الانكاح الناس اليوم فهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النكاح المعتبر فيه
 الولي وزاده تأكيد بما قد سمعت من الاحاديث ويدل له نكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة
 وقولها انه ليس أحد من أوليائها حاضر ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم انكحني أنت نفسك مع الله
 مقام البيان ويدل له قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين فانه خطاب للاولياء بانهم لا ينكحوا المسلمات
 المشركين ولو فرض انه يجوز له انكاح نفسه لما كانت الاية دالة على تحريم ذلك عليهن لأن
 القائل بانها تنكح نفسها يقول بانه ينكحها وليها أيضا فيلزم ان الاية تفي بالدلالة على تحريم
 انكاح المشركين للمسلمات لانها انما دلت على نهى الاولياء عن انكاح المشركين لا على نهى
 المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالامر للاولياء اعدال
 على انه ليس للمرأة ولاية في النكاح ولقد تكلم صاحب نهاية المجتهد على الاية بكلام في غاية
 السقوط فقال الاية مترددة بين ان يكون خطابا للاولياء او لا وفي الامر ثم قال فان قيل هو عام
 والعام يشمل أولى الامر والاولياء قيل هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى
 فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالاذن أصلا ولو
 قلنا انه خطاب للاولياء يوجب اشتراط اذنهم في النكاح لكان مجالا لا يصح به عمل لانه ليس فيه
 ذكر أصناف الاولياء ولا امر ائمتهم والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة انتهى والجواب ان
 الاظهر ان الاية خطاب لكافة المؤمنين المتكلمين الذين خوطبوا ابصدها أعنى قوله ولا تنكحوا
 المشركين حتى يؤمن والمراد لا ينكحهن من اليه الانكاح وهم الاولياء وأخطاب الاولياء ومنهم
 الامراء عند فقدهم أو عضلهم لما عرفت من قوله فان استبحر وأقال سلطان ولي من لا ولي لها
 قطبيل قوله انه متردد بين خطاب الاولياء وأولى الامر وقوله هنا هذا الخطاب انما هو خطاب
 بالمنع بالشرع قلنا نعم وقوله والمنع بالشرع يستوى فيه الاولياء وغيرهم قلنا هذا كلام في غاية السقوط
 فان المنع بالشرع هنا للاولياء والذين يتولون العقد لما جوازا بما يقوله الخنفية أو شرط كما يقوله
 غيرهم والاجنبى يجوز عن المنع لانه لا ولاية له على بنات زيد مثلا فاعنى نهيه عن شيء ليس
 من تكليفه فهذا تكليف يخص الاولياء فهو كمنع العنق عن السؤال ومنع النساء عن التبرج
 فالتكليف الشرعي منهن ما يخص الذكور ومنهن ما يخص الاناث ومنهن ما يخص بعضهن
 الترييقين أو فردا منهن ما يخص الترييقين وان أراد انه يجب على الاجنبى الانكاح على من يزوج
 مسألة بمشرك فخرج عن البحث وقوله ولو قلنا انه خطاب للاولياء ان كان مجالا لا يصح به عمل
 جوابه انه ليس بمجمل اذ الاولياء معروفون في زمان من انزلت عليهم الاية وقد كان معهم وفا
 عندهم ألا ترى الى قول عائشة يخطب الرجل الى الرجل وليته فانه دال على أن الاولياء معروفون
 وكذلك قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائي حاضر أو غا ذكرنا هذا لانه

نقل الشارح رحمه الله كلام النماية وهو طويل وخرج الى رأى الحنفية واستقوا الشارح ولم يقو
 في نظري ما قاله فأحببت أن أبعث ما فيه ولو لا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأبنت ما فيه وعن
 الأدلة على اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وآله وسلم النبي أحق بنفسها من وليها فإنه أثبت حقاً
 للولي كما يفهمه لفظ أحق وأحقية هي الولاية وأحقية ما رضا فإنه لا يصح عقدهم إلا بعد
 خلعها بنفسها أكد من حقه لتوقف حقه على أخذها (وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار) فسر قوله (ان يزوج الرجل
 ابنته على أن يزوجه الا ستر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه) واتفقنا من وجه آخر على ان
 تفسير الشغار من كلام نافع قال الشافعي لأدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب أنه ليس من كلام
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو قول مالك وقد بين ذلك ابن مبريد والقاسمي ويدل أنه من كلام
 مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار أن يزوج
 الرجل الخ وأما البخاري فصرح في كتاب الخيل أن تفسير الشغار أن يزوج الرجل الخ
 تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة قال كان مرفوعاً فهو المقصود وان
 كان من قول الصحابي فيقبول أيضاً لأنه أعلم بالقال وأقرب الحال انتهى وإذا ثبت انتهى
 عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهب الشافعي ومالك إلى أنه باطل للنهي عنه
 وهو يقتضي البطلان ولأنه اختلف في علة النهي لأن طول به وكلاهما أقوال متحيزة يظهرون
 قوله في الحديث لا صداق بينهما علة النهي وذهب الحنفية وطائفة إلى أن النكاح صحيح
 ويلغو ما ذكر فيه إلا بعزم قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ويجاب بأنه خصه
 النبي (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن جارية بكر أمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود
 وابن ماجه وأبو داود بالارسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب
 موصو لا وكذلك رواه عنه ابن سنان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصو لا وإذا اختلفنا في
 وصل الحديث وارساله فالحكم لمن وصله قال المصنف الطعن في الحديث لاعتني له لأن طرفاً
 يقوى بعضها بعضاً انتهى وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه ولا تسكح البكر حتى
 تستأذن وهذا الحديث أقدم أم أفاذ فدل على تحريم اجبار الاب لابنته البكر على النكاح وغيره من
 الأولياء الأولى وإلى عدم اجبار الاب ذهبت الحنفية لما ذكره الحديث مسلم بالفظ والبكر
 يستأذنها أبوها وان قال البيهقي زيادة الاب في الحديث غير محفوظة فقد رده المصنف بأنها زيادة
 عدل يعني فيعمل بها وذهب أحمد وإسحق والشافعي إلى أن الاب اجبار ابنته البكر باللفظ على
 النكاح إلا يفهموم الشيب أحق بنفسها سألني فأنزل ان البكر بخلافها وان الولي أحق بها ويرد
 بأنه منهوم لا يقاوم المنطوق وبأنه لو أخذ بعمومه لم يمت في حق غير الاب من الأولياء وان لا يخص الاب
 بجواز الاجبار وقول البيهقي في تقوية كلام الشافعي ان حديث ابن عباس هذا محمول على أنه
 زوجها من غير كفء قال المصنف جواب البيهقي هو المعتمد لأن ما واقعة عين فلا يثبت الحكم بها
 نعمياً قلت كلام هذين الإمامين محاماة على كلام الشافعي ومذهبهم والافتاء ويل البيهقي

لادلل عليه فلو كان كما قال لذكرته المرأة بل قالت انه زوجها وهي كارهة فقال له كراهتهما فاعليها
 علي التخيير لانهم المذكور وقد كانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت كارهة فانت بالخيار
 وقول المصنف انها واقعة غير كلام غير صحيح بل حكم عام لعدم علمه فانه ما وجدت الذكر اشارة
 الحكم وقد أخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها ان فتاة دخلت عليه فاقالت ان أبي زوجني
 من ابن أخيه يرفعني خبيسته (١) وأنا كارهة قالت اجابني حتى يأتي رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بخاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخيرته فأرسل إلى أبيها فعداه فجعل
 الأمر اليها فقالت يا رسول الله قد أجرت ما منع أبي ولكن اردت ان أعلم النساء ان ليس إلى
 الاباء من الأمر شيء والظاهر انهم ابكروا لعل البكر التي في حديث ابن عباس وقد زوجها أبوها
 كف ابن أخيه وان كانت ثيبا فقد صرحت انه ليس مهر ادها الا اعلام النساء انه ليس للاباء من
 الأمر شيء ولفظ النساء عام للبكر والشب والابكر وقد قالت هذه عنده صلى الله عليه وآله وسلم فافقروا
 عليه والمراد بنفي الأمر عن الاباء نفي التزويج للكارهة لان السابق في ذلك فلا يقال هو عام
 لكل شيء (وعن الحسن) أو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زيد بن ثابت ولد لثنتين
 بقيتا من خلائفة عمر بالمدينة وقدم البصرة بعد مقتل عثمان وقيل انه لقي عليا بالمدينة وأما
 بالبصرة فلم تصح رؤيته اياها كان امام وقتها علماء وورعاً وزهداً مات في رجب سنة عشر ومائة
 (عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايعا امرأة زوجها اوليان فهي للاول
 منهما رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في سماع الحسن من سمرة
 ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبه بن عامر قال الترمذي
 الحسن في هذا عن سمرة أصح قال ابن المديني لم يسمع الحسن من عقبه شيئاً والحديث لا يسل على
 ان المرأة اذا عقت دلها وليان لرجلين وكان العقد مراً بينهما الاول منهما ما سواه دخل به الثاني
 أولاً أما اذا دخل بها عاملاً فاجاع انه زنا وانما الاول وكذلك اذا دخل بها جاهلاً الا الله لا يحد عليه
 للجهل فان وقع العقدان في وقت واحد بطلا وكذا اذا علم ثم اتبس فانهم ما يطلان الا انهم اذا أقرت
 الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فان ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه اذا لحق عليها
 فافقروا صحيح وكذا الدخول برضاها فانه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة (وعن جابر
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايعا عذرت زوج بغير اذن موليها وأهلها
 فهو عاهر) أي زان (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذلك صحيحه ابن حبان) ورواه
 من حديث ابن عمر موقوفاً وانه وجد عبد الله تزوج بغير اذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه
 الحد والحديث لا يسل على ان نكاح العبد بغير اذن مالكة باطل وحكمه حكم الزنا عند الجمهور
 الا انه يسقط عنه الحد اذا كان جاهلاً لا ربه ويلحق به النسب وذهب داود إلى ان نكاح العبد
 بغير اذن مالكة صحيح لان النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فرض العين لا يفتقر إلى اذن السيد
 وكأنه لم يثبت له الحد والحديث وقال الامام يحيى ان العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا فانه ولو كان
 عاملاً بالحر لم لان العقد شبهة يدرأها الحد وهل ينفذ عقده بالاجازة من سيده فقال الشافعي
 لا ينفذ بالاجازة لانه سماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاهراً وأجيب بان المراد اذا لم تحصل الاجازة
 الا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلاً والمراد بالعاهر انك كالعاهر وانك ليس بزنا حقيقة

(١) في النهاية الخبيسة
 الذي هو الخبيسة والخبيسة
 الحالة التي يكون عليها
 الخبيسة يقال رفعت
 خبيسته ومن خبيسته اذا
 فعلت فعلاً يكون فيه رفعه
 اه على حسن خان

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجمع) بلفظ
 المضارع المبني للمفعول ولا نافية فهو مرفوع ومعناه انتهى وقد ورد في إحدى روايات
 الصحاح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها
 متفق عليه) فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر
 وهو قول من أفتيه من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر لست
 أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ونقل الاجماع أيضا ابن عبد
 البر وابن حزم والقرطبي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم الآية قبل ولا يلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم
 الكتاب على أخبار الأحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية أنه حديث مشهور والمشهور له حكم
 القطعي لا سيما مع الاجماع من الامة وعدم الاعتداد بالخالف (وعن عثمان رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح) بفتح حرف المضارعة من نكح (المحرم ولا ينكح)
 بضمه من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان (ولا ينكح) أي لنفسه
 أو غيره (زاد ابن حبان ولا ينكح عليه) وتقديم ذلك في كتاب الحج الاقوله ولا ينكح عليه
 والمراد أنه لا ينكح أحد منهن وليته (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تزوج رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم متفق عليه) الحديث قد أكره الناس فيه الكلام لخالفه
 ابن عباس لغيره قال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من
 الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن ينعراضا فطلب الخجة من غيرهما وحديث عثمان
 صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتبر انتهى وقال الأثرم قلت لأحمد إن أبان يريد قول بأى شيء يدفع
 حديث ابن عباس أى مع صحته قال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول
 تزوجني وهو حلال انتهى يريد بقول ميمونة ما رواه عنه مسلم وشوق المصنف (ولمسلم عن ميمونة
 نفسها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال) وعصده حديث عثمان وقد
 يؤل حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم أى داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم بحزم به هذا
 التأويل ابن حبان في صحيحه وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم
 الكلام في هذا في الحج (وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج متفق عليه) أى أحق الشروط
 بالوفاء شرط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليل على أن الشروط المذكورة
 في عقد النكاح تعين الوفاء بها وسواء كان الشرط عرضاً أو مالا حيث كان الشرط للمرأة لأن
 استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضى به لغيرها وللعلماء في المسئلة أقوال قال الخطابي
 الشروط في النكاح تختلف فيها فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله تعالى به من أمسالة
 بعروف أو تسريحاً بحسان وعليه جعل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق
 اخته المأثور من النسي عنه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى
 أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصدق فقل هو للمرأة

مطلقا وهو قول عطاء وجاعة وقيل هو لمن شرطه وقيل يختص ذلك بالاب دون غيره من الاولاد
وقال مالك ان وقع في حال العدة فهو من جملة المهر أو خارج عنه فهو ان وهبه له ودله ما
أخرج به الشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ آيما امرأته نكحت
على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة الله كاحق فلوها وما كان بعد عصمة النكاح فهو ان أعطيه
وأحق ما كرم عليه الرجل ابنته أو أخته وأخرج نحو هذا الترمذي من حديث عروة عن عائشة
ثم قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم من العصابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة
بشرط ان لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق الا انه قد تعقب بان نقله عن الشافعي
غريب والمعروف عن الشافعية ان المراد من الشرط هي التي لا تنافي النكاح بل تكون من
مقتضياته وقصاصه كاشتراط حسن العشرة والاتفاق والكسوة والسكنى وان لا يقصر في شيء
من حقها من قسمة ونفقة وكسرتها علم ان لا يخرج الابانة وان لا تصرف في متاعه ونحو ذلك
قلت هذه الشروط ان أرادوا ان يجعل علم الحديث فقد قلوا فائدة لان هذه امور لازمة
للعقد لا تقتصر الى شرط وان أرادوا غير ذلك فما هو نعم لشرط ما ينافي العقد كأن لا يقسم لها
ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به قال الترمذي قال على رضى الله عنه سبق شرط الله شرطها
فالمراد في الحديث الشرط بالخاتمة لا المنهي عنها وأما شرطها ان لا يخرجها من منزلها فهذا
شرط غير منهي عنه فيعين به الوفاء (وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم ينهي عنها رواديه مسلم) اعلم ان حقيقة
المتعة كما في كتب الامامية هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول وغايته الى خمسة وأربعين
يوما ويرتفع النكاح بانقضاء المؤقت في المتعة الحيض وبحيضتين في الخائض وبأربعة أشهر
وعشر في المتوفى عنها وأحكامه ان لا ينبت لهما مهر غير المشرط ولا تنبت لهما نفقة ولا وارث ولا عدة
الا الاستبراء بما ذكر ولا ينبت بالنسب الا ان يشترط وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم وحديث
سلمة هذا أفاده صلى الله عليه وآله وسلم رخص في المتعة ثم ينهي عنها واستقر انتهى ونسخت
الرخصة والى نسخها اذهب الجاهل من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الرخص في ستة
مواطن الاول في خير الثاني في عمرة القضاء الثالث عام الفتح الرابع عام أو طاس الخامس
غزوة تبوك السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت الا ان في ثبوت بعضها خلافا قال النووي
الصواب ان تحريمها وابطاؤها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل حين ثم حرمت فيما ثم أبيحت عام
الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحريما موقدا الى هذا التحريم ذهب أكثر الامم وذهب الى
بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ومن ذلك ابن عباس روى
عنه بقاء الرخصة ثم يرجع عنه الى القول بالتحريم قال البخاري بين على رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثة أيام ثم حرّمها والله لا أعلم احد امتنع
وهو محض الاربعة بالخاتمة وقال ابن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما كان
سابقا من اسناده قوى والقول بان اباحته مطلقا ونسخها ظني غير صحيح لان الراويين لا يباحثها
رووا نسخها وذلك اما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعا كذا في الشرح وفي نهاية الجهد

انها لو اردت الاخبار بالتحريم الا انما اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى وقد بسط
 السيد رحمه الله القول في تحريمه في حواشي ضوء النهار (وعن علي رضي عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة عام خيبر متفق عليه) لفظه في البخاري ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة عن الحمر الا دليمة فمن خيبر باناء المبيعة أوله والراء آخره
 وقد وهم من رواه عام خيبر جهلة أوله وثون آخره أخرجه النسائي والدارقطني ونبه على انه وهم
 ثم الظاهر ان الظرف في رواية البخاري متعلق بالامر من مع المتعة وطوم الحمر الا دليمة وحكى
 البيهقي عن الحميدي انه كان يقول سفيان بن عيينة في خيبر يتعاقب بالحمر الا دليمة قال
 البيهقي هو يحتمل ذلك ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما وفي رواية لاجسد من طريق معمر
 بسنده انه بلغه ان ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن طوم الحمر الا دليمة قال السهيلي انه لا يعرف عن أهل السنن
 ورواة الآثار انه نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر قال والذي يظهر انه وقع تقديم وتأخير وقد ذكر
 ابن عبد البر ان الحميدي ذكر عن ابن عيينة ان النبي رخص في طوم الحمر الا دليمة وأما المتعة
 فكان في غير يوم خيبر وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي انه نهى
 يوم خيبر عن طوم الحمر وأما المتعة فنهى عنها وانما نهى عنها يوم الفتح والحامل لهؤلاء على ما
 سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خيبر ولا تقوم على الحجة على ابن عباس الا اذا وقع النهي أخيراً
 انه يمكن الانفصال عن ذلك بان علياً رضي الله عنه لم يبلغه الرخصة فمعه يوم الفتح وقوع النهي
 عنها عن قرب ويمكن أن علياً رضي الله عنه عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم توقيت الترخيص
 وهو أيام شدة الحاجة مع العزو بهو بعده ضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم
 فتقوم له الحجة على ابن عباس وأما قول ابن القيم رحمه الله تعالى ان المسألة لم يكونوا يستمعون
 بالكلمات يرد فقوى ان النبي لم يقمع عام خيبر اذ لم يقمع هناك نكاح المتعة فقد يجيب
 عنه بأنه قد يمكن أن يكون هناك مشر كانت غير كليات فان أهل خيبر كانوا يصاهارون الاوس
 والخزرج قبل الاسلام فلهذا كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمع من (وعن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والحلل له رواه احمد
 والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولفظه عن علي رضي الله عنه انه
 صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والحلل له (أخرجه الاربعة الا للنسائي) وصححه حديث ابن
 مسعود ابن القبطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وقال الترمذي حديث صحيح حسن
 والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين
 وأما حديث علي رضي الله عنه ففي اسناده بالدور ضعف وصححه ابن السكن وأعله الترمذي
 ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ألا أخبركم باليس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والحلل له
 والحديث دليل على تحريم التحليل لانه لا يكون اللعن الاعلى فاعل الحرام وكل محرم منهى عنه
 والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وان كان لا فاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون عليه للعكم
 وذكر التحليل صوراً منها أن يقول له في العدة إذا أحلتها فلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة

لأجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا أحلته أطلقها ومنها أن يكون مضمرا عند العقد بأن يتواطأ على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود وظاهر شعول اللعن فساد عقد جميع الصور وفي بعضها اختلاف بالادليل ناهض فلا يستغلبه ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الزاني المجلود الأمثلة رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات) الحديث دليل على انه يحرم على المرأة أن تزوج عن ظهر زنا ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها وهذا الحديث يوافق قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الا انكحوا الاية والحديث الاكثر من العلماء على ان معنى لا ينكح أي لا يرغب الزاني المجلود الا في مثله والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر هكذا تأولوهما والذي يدل عليه الحديث والآية انتهى عن ذلك لا الخبر عن مجرد الرغبة وانه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعنفية والزانية ولا أمر حرم قوله وحرم ذلك على المؤمنين أي كملی الايمان الذين هم ليسوا بزناة والافان الزنا لا يخرج فاعله عن مسمى الايمان ﴿٢﴾ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت طلق رجل امرته ثلاثا فزوجه رجل ثم طلقها فقبل أن يدخلها فإراد زوجه الأول أن يتزوجها فساءل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسلها) مصغر عسل وأنت لان العسل مؤنث وقيل انه يذكر ويؤنث (ما ذاق الأول عسلها واللفظ مسلم) اختلف في المراد بالعسل فقبيل انزال المني وان التحليل لا يكون الا بذلك وذهب اليه الحسن وقال الجمهور ذوق العسل ثمانية عن الجماعة وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكفي منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق وقال أبو الأزهرى الصواب ان معنى العسل حلاوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة وقال أبو عبيد العسل لذة الجماع والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلا والحديث محتمل وأما قول سعيد بن المسيب انه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقد قال ابن المنذر لا تعلم أحد ما وافقه عليه الا الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبيرة فلا يوجد مسنده عنه في كتاب انما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب الماسكي في شرح الرسالة وقد حكى ابن الجوزي قول ابن المسيب عن داود

(باب الكفاءة والحيار)

الكفاءة المساواة والمماثلة والكنانة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر اجماعا ﴿٣﴾ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض الا حائكا أو جماما رواه الحارثي في اسناده راو لم يسم واستكره أبو حاتم وله شاهد عند ابن ازار عن معاذ بن جبل بسند منقطع) وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث اباه فقال هذا كذب لا أصل له وقال في موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البر في التمهيد قال الدارقطني في العلل لا يصح وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد أو جماما أو دباغا فاجتمع عليه الدباغون وهم وابه قال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية والحديث دليل على ان العرب كلهم سواء في الكفاءة بعضهم لبعض وان الموالى ليسوا

اكفائهم وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكفاءة لاختلاف كثير من الذي يقوى هو مذهب اليه
 زيد بن علي ومال شورى عن عمرو بن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحد قول
 الناصر من الاعتبار الدين لقوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وحديث الناس كلهم ولد آدم
 تمامه وأدم من تراب أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كلهم
 المشط لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى أخرجه ابن لال بل لفظ قريب من لفظه من حديث
 سهل بن سعد وأشار البخاري الى نصرة هذا القول حيث قال في أول باب الكفاءة في الدين وقوله
 تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسباً من الآية الكريمة المساواة بيني آدم ثم أردفه
 بالنكاح أي حديثه من سالم بن أبيه همد بن الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم بن مولى له امرأة من
 الأنصار وقد تقدم حديث فعيل بن ذوات الدين وقد خطب صلى الله عليه وآله وسلم يوم فجع مكة
 فقال الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية بنهم المهمة وكسرها الجاهلية وتكبرها يا أيها الناس إنما
 الناس رجلان مؤمن تقى كريم على الله وفاجر شقى هين على الله ثم قرأ الآية وقال صلى الله عليه
 وآله وسلم من سره أن يكون أكرم الناس فليقلق الله فقل صلى الله عليه وآله وسلم الانقسام الى
 الانساب من عبية الجاهلية وتكبرها فليقلق الله فقل صلى الله عليه وآله وسلم الانقسام الى
 أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس ثم ذكر منها الفخر بالانساب أخرجه ابن جرير من
 حديث ابن عباس وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الانقسام الى الترفع بها وقد أمر بني ياضة
 بالنكاح أي همد الجاهل وقال إنما خواص المؤمنين المسلمين فنبه على التوجه المقتضى لمساواتهم وهو
 الاتفاق في وصف الاسلام قال السيد رحمه الله تعالى والناس في هذه المسئلة نجائب لا تدور على
 دليل غير الكبرياء والرفع ولا له إلا الله **كم حرمت المؤمنين النكاح** لكبرياءه الأولياء
 واستغفاهم لانفسهم اللهم أنابوا اليك من شرط ولده الهوى وباه الكبرياء ولست بمنع
 القاطمات في جهنم الذين ما أحل الله لهم من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهداية
 انه يحرم نكاح الفاطمية الامن فاطمي من غير دليل ذكره وليس مذهب الامام المذهب
 الهادي عليه السلام هل زوج بناته من الطبريين وانما نشأ هذا القول من بعده في أيام الامام
 أحمد بن سليمان وتبعهم بيت رياستها فقالوا ليلسان الحال تحريم شرانهم على الفاطميين الامن
 منهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كدليله
 قوله **عن فاطمة بنت قيس** رضي الله عنها **ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انكحى**
أسامة ورواه مسلم وفاطمة قرشية فخرية تحت النخلة بن قيس وهي من المهاجرات الاول
 كانت ذات جمال وفضل وكال جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان طلقها أبو عمرو
 ابن حفص بن الغيرة بعد انقضائها عندهم فآخبرته ان معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطبها
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أنوجهم فلا يزوج عصابة عن عاقبة وأما معاوية فضعفوا
 لا مال له انكحى أسامة بن زيد الحديث فأمرها بالنكاح أسامة مولاة من ولادة وهي قرشية وقدمه
 على أكنافهم يذكروا أعلم الله طلب من أحد من أوليائهم اسقاط حقه وكان المصنف رحمه الله
 أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الاول للاشارة الى انه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما
 أورد ذلك قوله **عن أبي هريرة** رضي الله عنه **ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال**

يا بني بياضة انكعروا بالهند) اسمه بار وهو الذي جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى
 ابني بياضة (وانكعروا اليه وكان جهازا رواه أبو داود والحاكم بن منجد جيد) فهو من أدلة عدم
 اعتبار كفاة الانساب وقد صرح أن بلالا لا ينكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف وعرض
 عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت
 خبرت بريرة على زوجها حين عقت متفق عليه في حديث طويل ولمسلم عنها ان زوجها كان عبدا
 وفي رواية عنها كان حرا والاول أثبت) لانه جزم البخاري بأنه كان عبدا ولذا قال (وصح عن ابن
 عباس عند البخاري انه كان عبدا) ورواه علماء المدينة وأبو داود وعلماء المدينة شيئا وراء وفيه
 أصح وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عباس بلفظ ان زوج بريرة كان عبد السودان يسمى مغيثا
 فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها ان تعتد وفي البخاري عن ابن عباس ذلك مغيب عنهم
 الميم وكسر الغين المعجمة ثم مشاة تحية ساكنة ثم مشاة عبد بن فلان يعني زوج بريرة وفي أخرى
 عند البخاري كان زوج بريرة عبدا السودان قال له مغيث قال الدارقطني لم يختلف الرواية عن عروة
 عن عائشة انه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة قال الذوزلي يؤيد قول من
 قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا فصح رجحان
 كونه عبدا قوة وكثرة وحفظا والحديث دليل على ثبوت الخيار لا العتقة بعد عتقها في زوجها اذا
 كان عبدا وهو اجماع واختلف اذا كان حرا قبل لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا لان
 العلة في ثبوت الخيار اذا كان عبدا هو عدم المكافأة من العبد للحر في كثير من الاحكام فاذا
 عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عتقه أو المازقة لانها في وقت العقد عليها المتكس من أهل
 الاختيار وذهب الشعبي وآخرون الى انه يثبت لها الخيار وان كان حرا واحتجوا بانها قد ورد في
 رواية ان زوج بريرة كان حرا ورد في الاولون بانها رواية مرجوحة لا يعمل بها قالوا لانهم اعتمد
 تزويجها اليه يمكن لها الخيار فان سيد خازنها وان كرهت فإذا عتقت تجدد لها حال لم يكن قبل
 ذلك قال ابن القيم ان في تخييرها ثلاثة ما أخذ وذو كرم أخذين وضعفها ما ثم ذكر الثالث وهو
 أرجحها وتحقيقه ان السيد عتق عليها بحكم المالك حيث كان مال الكلا رقبتهما ومنافعها والعقد
 يقتضي تعليق الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبتهما ملكت
 بضعها ومنافعها ومن جلتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها فخيرها الشارع بين
 البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة ملكت نفسها فاخترت
 قلت وهو من تعلق الحكم وهو الاختيار على ملكها نفسها فهو إشارة الى العتق والخير وهذا
 يقتضي ثبوت الخيار وان كانت تحت حر وحل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قبل نعم كما يدل له قوله في
 الحديث خبرت وقيل لا بد من لفظ الفسخ ثم اذا اختارت نفسها الم يكن الزوج الرجعة عليها وانما
 يرجعها بعقد جديد ان رضيت به ولا يزال لها الخيار بعد علمها بالمبطأ ما لم أخرجها أجدها
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يبطأها ان تشأ فارقته وان وطئها فلا
 خيار لها وأخرجه الدارقطني بلفظ ان وطئ فلا خيار لك وأخرجه أبو داود بلفظ ان قرب فلا
 خيار لك فلان ان الوطء مانع من الخيار واليه ذهب الحنابلة واعلم ان هذا الحديث جليل فقد ذكره
 العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي النكاح وذكره البخاري في البيع

وأطال المصنف في عدة ما استخرج منه من القوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين فائدة فخذ
 ماله تعالى بالباب الذي نحن بصدده منها جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر وإن يبيع
 الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً ولا فسخاً وإن الرقيق أن يبيع في فكاً لرقبته من الرق وإن الكفاة
 معتبرة في الحرة قلت قد أشار الحديث إلى أن سبب تخيرها ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم
 هذا وإن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها ومما ذكر في قصة بركة أن زوجها كان يتبعها
 في سكاتها المدينة أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما يتعدد معدله لفرط محبة لها قال أبو خزيمة
 الحب يذهب الحياء وأنه بعد من كان كذلك إذا كان غير اختيار منه فيعذر أهل المحبة في الله إذا
 حصل لهم الوجود عن سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يعترفونهم بالاحتياض عن
 اختيار كالرقص ونحوه قلت لا يخفى أن زوج بركة يبي من فراق من يحبه فحب الله يبي شوقاً
 إلى لقائه وخوفاً من سخطه كما كان يبي صلى الله عليه وآله وسلم عندهما القرآن وكذلك أصحابه
 ومن تبعهم بإحسان وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق والخلاعة لاشأن من يجب الله
 ويحشاءه فأحب هذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكره المصنف في الفتح غير أنه غير
 ما ذكرناه وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعضه إخفاء وتكلف لا يليق بحمل كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن الضحاك) تابعي معروف روى عن أبيه (ابن خيرون)
 بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية وضم الراء وسكون الواو وآخر ذراي هو أبو عبد الله (الديلمي)
 ويقال الجبيري لزوج له جبر وهو من أنباء فارس من فرس صنعاء كان ممن وفد على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة وأتى حين قتله
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من بض مرض موته وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر
 (عن أبيه) قال قلت يا رسول الله إلى أسأت وتحتي أخنأ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طلق أيتم ما شئت رواءه أحمد والأربعة إلا النسيان وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 وأعله البخاري) بانه رواءه الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجبشاني بفتح الجيم وسكون
 المثناة التحتية والثن المججمة قون قال البخاري لا يعرف سماع بعضهم من بعض والحديث
 دليل على اعتبار أنسكة الكفار وإن خالف نكاح الإسلام وإنها لا تخرج المرأة عن الزوج
 الاطلاق بعد الإسلام وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي
 ودาวود وعند الحنيفة أنه لا يقر منه إلا ما وافق الإسلام وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق
 الاعتزال وامسأله الاخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد ولا يخفى أنه تأويل متعسف
 وكيف يخاطب صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام مثل هذا وكذلك
 تأولوا عن هذا قوله (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (ان غيلان بن سلمة) هو من أسلم
 بعد فتح الطائف ولم يهاجر وهو من أعيان ثقيف ومات في خلافة عمر (أسلم وله عشر نسوة فأسلمن
 معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخير منهن أربعاً رواءه أحمد والترمذي وصححه ابن
 حبان والحاكم وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي قال البخاري غير محفوظ وأطال
 المصنف في التلخيص الكلام على الحديث وأخص منه وأحسن فائدة كلام ابن كثير في الإرشاد
 قال عقب سياقه له رواء الامامان أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل

والترمذي وابن ماجه وهذا الاسناد رجاله على شرط الشيخين الا ان الترمذي يقول سمعت
 البخاري يقول هذا حديث غير محفوظ والعجم ماروى شعيب (١) وغيره عن الزهري قال
 حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي ان غيلان فذكره قال البخاري وانما حديث الزهري عن سالم
 عن أبيه ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك الحديث قال ابن كثير قلت
 قد جمع الامام أحمد في روايته لهذا الحديث بين حديثين الحديثين هذا السند فليس مذكور
 البخاري فادحا وساق رواية النسائي لبرجل ثقات الا انه يرد على ابن كثير ما نقله الاثر من أحمد
 انه قال هذا الحديث غير صحيح ولعل عليه وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك ومن
 تأول ذلك تأول هذا (قائده) سبقت اشارة الى قصة تظليتي رجل من ثقيف نساءه وذلك انه
 اختار أربعها فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين نبيه فبع ذلك عمر فقال الى لاطن
 الشيطان انما يسترق من السمع سمع صوتك فقد ذفقه في نفسك وأعلم انك لا تتكاث الا قليلا وإيم
 الله انما ترجعن نساءك ولترجعن ماله الأول ورنهن منكم ولا هرت بقبرك فيرجمك كارجم قبوري زغال
 الحديث ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان وأسد منه وهما ما وقع في مختصر
 ابن الحاجب ابن غيلان بالغين المهملة وفي سنن أبي داود ان قيس بن الحرث أسلم وعنده ثمان
 نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يختار أربعها روى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن
 معاوية انه قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فآلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال فارق واحدة
 وأسلمت أربعها فعمدت الى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة فقارقتها وعاش نوفل بن معاوية
 مائة وعشرين سنة مستين في الاسلام ومستين في الجاهلية وفي كلام عمر ما يدل لابطال الحيلة لمنع
 التوريت وان الشيطان قد يخذل في قلب العبد ما يسترق من السمع من أحواله وانه يرحم القبر
 عقوبة له عاصي واهانة وتحذير عن مثل ما فعله (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال را
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم زينة علي أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح
 الأول ولم يحدث نكاحا رواه أحمد والاربعة الا للناسي وصححه أحمد والحاكم قال الترمذي
 حسن وليس باسناد باس وفي انظر لاحد كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين وأعتق باسلامها
 هجرتها والافهسي أسأت مع سائر نياته صلى الله عليه وآله وسلم ومن أسلم من بدعته الله وكانت
 هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته صلى الله عليه
 وآله وسلم وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست في ذي القعدة منها فيكون مكثها
 بعد ذلك نحو من ستين ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد ستين وهذا قد رددنا الخافض
 أبو بكر البيهقي قال الترمذي لا يعرف وجه هذا الحديث (٢) يشير الى انه كيف ردها عليه
 بعد ست سنين أو ثلاث أو ستين وهو مشكل لاستبعاد ان تبقى عدها هذه المدة ولم يذهب أحد الى
 تقرير المسئلة تحت الكافر اذا تأخر اسلامه عن اسلامها فنقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار
 الى ان بعض أهل الظاهر جوز دوريا الاجماع وتعب بنبوت الخلاف فيه عن علي رضي الله عنه
 والنخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة فروى عن علي عليه السلام انه
 قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما هو أملاك لبضعها ما دامت في دار هجرتها وفي رواية وهو
 أولى بهما لم يخرج من مصرها وفي رواية عن الزهري من رأيه ان أسلمت ولم يسلم زوجها فهو ما على

(١) في تخرج الزركشي
 سعيد بن أبي حمزة اه منه
 (٢) وزاد له قد جاء هذا
 من قبل داود بن الحصين من
 قبل حفظه انتهى قلت قال
 الذهبي في المغني داود بن
 الحصين أبو سائبان المدني
 عن عكرمة صدوق يعرب
 وثقه غير واحد كابن معين
 وقال ابن المديني ماروى
 عن عكرمة منكر وقال أبو
 حاتم لولا ان مالكا روى عنه
 لترك حديثه وقال سفيان
 ابن عيينة كان يفتي حديثه
 وقال أبو زرعة الرازي ابن
 قلت وروى أيضا بالقدر قال
 الذهبي قلت وهذا الحديث
 رواد داود عن عكرمة كافي
 الترمذي فالعجب قول
 الترمذي هذا حديث ليس
 باسناده بأمن وفي داود ما
 سمعت اه على حسن
 خان

نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان وقال الجمهور ان أسلمت الحريسة وزوجها حري وهي
مدخولة فان أسلم وهي في العدة فانكاح باق وان أسلم بعد انقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما
وهذا الذي ادعى عليه الاجماع في البحر وادعاه ابن عبد البر كما عرفت وتأول الجمهور حديث زبيب
بان عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسكنة تحت السكائر وهو ممة دار
سنتين وأشهر لان الخيض قديم آخر مع بعض النساء وقد عاصى الله عليه وآله وسلم عليه لما كانت
العدة غير منقضية وقيل المراد بقوله بالنكاح الاول انه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر ورد هذا ابن
القيم وقال لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسأل المرأة هل قد انقضت عدتها أم لا ولا ريب ان الاسلام لو كان بمجرد فرة لكانت فرقة بائنة
لارجمية فلا أثر للعدة في بقاء النكاح وانما أثرها في منع نكاحها للغير ولو كان الاسلام قد يجز
الفرقة بينهما لم يكن أحق بهما في العدة ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ان
النكاح موقوف فان أسلم قبل انقضاء عدتها ففسي زوجته وانقضت عدتها فافلها ان تنكح من
شامت وان أحببت انتظره فان أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا يعلم أحد
جدد بعد الاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الأمرين اما افتراقهما ونكاحها غيره واما
بقاؤهما عليه وان تأخر اسلامه وأما تحميم الفرفقة ورماعاة العدة فلان علم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب اسلام أحد الزوجين من
الآخر وبعده منه قال ابن التميم رحمه الله ولولا اقراره صلى الله عليه وآله وسلم الزوجين على
نكاحهما وان تأخر اسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية زمن النسخ اقلنا بتجصيل
الفرفقة بالاسلام من غير اعتبار مدة لقوله تعالى لاهن حبل لهما ولا هم يحولن لهن وقوله تعالى
ولا تذكروا بعض الكوافر ثم سرد قضايا ثم كدما ذهب اليه وهو أقرب الاقوال في المسئلة
﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال روي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمتزوج
على أبي العاص بن الربيع بن كحاح (١) جديد قال الترمذي حديث ابن عباس أجود اسنادا
والعمل على حديث عمرو بن شعيب ﴾ قال الحفاظ بن كثير في الارشاد قال الامام أحمد هذا
حديث ضعيف وجاج لم يسمع من عمرو بن شعيب انما سمعه من محمد بن عبد الله العزري
والعزري لا يداوى حديثه شيئا قال والصحح حديث ابن عباس يعني المقدم وهكذا قال البخاري
والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكا عن حفاظ الحديث وأما ابن عبد البر فانه جنح الى ترجيح
رواية عمرو بن شعيب وجعل بينه وبين حديث ابن عباس خفيل قوله في حديث ابن عباس
بالنكاح الاول أي بشرطه ومعنى لم يحدث شيئا أي لم يزد على ذلك شيئا وقد أشترنا اليه اتفاقا
وحديث عمرو بن شعيب نعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والاخذ
بالصرح أولى من الاخذ بالخفيل انتهى قلت يرتأى بل حديث ابن عباس تصرح شيخ ابن عباس
في رواية فلم يحدث شهادة ولا صداقا رواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى اخراج الامام أحمد له
وأما قول الترمذي والعمل على حديث عمرو بن شعيب فانه يريد عمل أهل العراق ولا يخفى ان
علمهم بالحديث الضعيف وهجر القوي لا يقوى الا للضعف بل لضعف ما ذهب اليه من العمل
﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أسلمت امرأة فوجت بخا من زوجها فقال يا رسول الله

(١) قلت في الترمذي
زيادة بمهر جديد ثم قال هذا
حديث في اسناده مقال
والعمل على هذا الحديث
عند أهل العلم ان المرأة اذا
أسلمت وأسلم زوجها وهي
في العدة ان زوجها أحق بها
ما كان في العدة وهو قول
مالك بن أنس والاوزاعي
والشافعي وأحمد واسحق
انتهى بلفظه وكلامه في
حديث ابن عباس قد نقلناه
في الهامش قريبا وبه تعرف
ان قول المصنف قال الترمذي
الخ نقل لكلامه بالمعنى
لا بلفظه اه أبو النعمان
علي حسن خان

اني كنت أسألت وعلمت بإسلامي فانتزعتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها الآخر
وردها إلى زوجها الأول وله أجد وأبوداد وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث
دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلمت أمراته بإسلامه فهي في عقد نكاحه وان تزوجت
فهو تزوج باطل تنتزع من الزوج (١) الآخر وقوله وعلمت بإسلامي يحتمل أنه أسلم بعد
انقضاء عدتها وقبلها وانتم ارتد إليه على كل حال وان علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل
نكاحها مطلقا سواء انقضت عدتها أم لا فهو من الأدلة لكلام ابن القيم الذي قد مناه لأن تركه
صلى الله عليه وآله وسلم الاستقصاء حل عات بعد انقضاء العدة وألا دليل على أنه لا حكم للعدة
(وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العالية
من بني غفار) بكسر الغين المعجمة وفاء خفيفة فراء بعد الالف قبله معرفة (فلما دخلت
عليه ووضع ثيابها رأى بكسحها) بفتح الكاف فشين معجمة فاء مهملة هو ما بين الخاصرتين
إلى الضلع كافي القاموس (بإضافة قال البسي ثيابك وألحقى بإهالك وأمر لها بالصداق رواه
الحاكم وفي أسناده جيل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه اختلافا كثيرا) اختلف
في الحديث عن جيل فقبل عنه كما قال المصنف وقيل عن ابن عمر وقيل عن كعب بن عجرة وقيل
عن كعب بن زيد والحديث فيه دليل على أن البرص منفرد لا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح
صريحا لاحتمال قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألحقى بإهالك أنه قصد به الطلاق إلا أنه قد روي هذا
الحديث ابن كثير بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأته من بني غفار فلما دخلت عليه
رأى بكسحها وضحا فردها إلى أهلها وقال دلستم على قهودايل على الفسخ وهذا الحديث ذكره
ابن كثير في باب الخيار في النكاح (٢) والرد بالعيب وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيب
فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وان اختلفوا في التفاصيل فروى عن علي وعمر رضي الله عنهما أنها
لا ترد النساء إلا من أربع من الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج وأسناده منقطع وروى
البيهقي بأسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أربع لا يجوز في بيع ولا نكاح الجنونة
والجنونة والبرصاء والعقلاء والرجل يشارك المرأة في ذلك ويريد بالجب والعنة على خلاف في العنة
وفي أنواع من المنفقات خلاف واختار ابن القيم أن كل عيب ينقر الزوج إلا تخرمه لا يحصل به
مقصود النكاح من المودة والرحمة فوجب الخيار وهو أولى من البيع كان الشرط المشروطة
في النكاح أولى بالفاء من الشروط في البيع قال ومن تدبر مقاصد الشريعة في مصادره وموارده
وعدله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد
الشريعة قال وأما الاختصار على عشرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى
منها أو مساوياً فلا وجه له فالعصى والخرس والطرش وكونه مقطوعة اليدين أو الرجليين أو
أحدهما من أعظم المنفقات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو منافي للدين
والاطلاق انما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفا قال وقد قال أمير المؤمنين بن عمر بن
الخطاب إن تزوج امرأته وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم فلما أنقزل في العيوب التي هذا عندها
كأن لا تنقص انتمى وفهيد داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب البتة وكانهم لم يثبت
الحديث ولم يقولوا بالقيام لم يقولوا بالفسخ (وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب

(١) كذا قاله الشارح ولا
يحتق أنه مشكل لأنه إن كان
عقد الآخر بعد انقضاء
عدتها من الأول فنكاحها
صحيح وإن كان قبل انقضائها
فهو باطل إلا أن يقال أنه
أسلم وهي في العدة فإذا أسلم
وهي فيها فالنكاح باق بينهما
فتزوجها بعد إسلامه باطل
لأنها باقية في عقد نكاحه
فهذا أقرب إلى حسن خان
مطلب فسخ النكاح بالعيوب

رضي الله عنه قال أيمان رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجد حماراً أو مجنوناً أو مجنونة فمات فيها
 الصدق بمسبسه أياها وهو له على من غره منها آخر جسد سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة
 ورجاله ثقات) تقدم الكلام في الفسخ بالعيب وقوله ودواي المهر له أي الزوج على من غره منها أي
 يرجع إليه واليه ذهب مالك وأصحاب الشافعي وذلك لأنه غرم لحقه بسببه إلا أنهم اشتروا عمله
 بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه وقول عمر على من غره مال على ذلك إذا لا غرم منه إلا مع العلم
 وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يرجع إلا أن الشافعي قال هذا في الجديد قال ابن كثير في
 الإرشاد وقد حكى الشافعي في القديم عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم في المغر ويرجع
 بالمهر على من غره ويعتد لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من غشنا فليس منا ثم قال
 الشافعي في الجديد وإنما تر كذا ذلك الحديث أي امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن
 أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها قال فجعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي
 غره فلا ينبغي جعل لها الصداق بالرجوع على الغار في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير
 بطريق الأولى انتهى وقد يقال هذا مطلقاً في حديث الباب (وروى سعيد) يعني ابن
 منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاد أوهم أقرن) فتح القافي وسكون الراء والعقل بفتح
 العين المهملة وفتح الفاء واللام وهو ما يخرج في قبل النساء وحيا الناقصة كالدار من الرجال
 (فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً)
 أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال قضى عمر أن يؤجل العينة سنة) بالمهملة
 فنون فتمتة تخشية فنون برثة مسكين هو من لا يأتي النساء معجز العدم انتشار ذكره ولا يريدن
 والاسم العنانة والتعنين والعينة بالكسر وشددوا العينة والعنة بالضم الاسم أيضاً من عني عن
 أمر أنه حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر وهذا لا ترد على أن العنة عيب يفسخ بها النكاح
 بعد تحققها واختلفوا في ذلك والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في أمهالها ليحصل التحقيق فقبل
 يميل سمة وهو مروي عن عمر وابن مسعود وروى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحرث بن عبد
 الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد وجماعة إلى أنه لا يفسخ بذلك واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ
 وهذا أثر لا حجة فيه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخبر امرأة رافعة وقد شككت منه ذلك وهو في
 موضع التعليم وقد أجاب في البحر بقوله قلنا العلة زوجها أنكر وانظار ممنوع قلت ولا يخفى أن
 امرأة رافعة لم تنكح من رافعة فانه كان فدل عليها أن زوجها عبد الرحمن بن الزبير (أ) فثبت تشكوه
 إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت انما معي مثل هذه الثوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 تريدن أن ترجعي إلى رافعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته وفي رواية الموطأ أن رافعة
 طلق أمرأة تيممة بنت وهب في عهدته صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً فأنكحت عبد الرحمن
 ابن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رافعة أن ينكحها وهو زوجها الأول
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريدن الحديث وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال به بقصة رافعة
 فانما لم تطلب الفسخ بل فهم منها أنهم أتريدن أن يراجعها رافعة فاخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق
 عسيلته ولا ذاق عسيلته لا يمكنها الرافعة وكيف يحمل حديثها على طلب الفسخ وقد أخرج مالك
 في الموطأ أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رافعة أن ينكحها وهو زوجها الأول

(أ) الزبير بفتح الزاي وكسر
 الباء الموحدة ليس في الصحاح
 الا هو اه منه

فجاءت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجابها بانهم لا تحمل له وأما قصة أبي ركانة وهو أنه
 نكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما تعني عني إلا كما تعني عني
 الشعرة بشعرة أخذتها من رأسها فنفرت بي وبنيته فأخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمية
 فدعا ركانة وأخوته ثم قال جلسائهم أترون فلانا يعنني ولد الله يشبهه منه كذا وكذا من عبد يزيد
 وفلانا باله إلا أخريشبهه منه كذا وكذا قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل
 الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس فظاهر أنه لم يثبت عنده صلى الله عليه وآله وسلم أنه يعرف أولاده بالقافة
 ما دعتهم المرأة من العنة ولا خلاف الأصل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولاده بالقافة
 وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدل أنه لم يثبت له أنه عنين وأمره بالطلاق ارشاد إلى أنه
 ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لأنه يجب عليه * (قائدة) * قال ابن المنذر اختلفوا في المرأة
 تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر إن وطئها بعد أن دخل بها امرأة واحدة لم يؤجل أجل العنين
 وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي واسحق وقال أبو ثور إن ترك جماعها
 لعلة أجل لها سنة وإن كان لغيرة علة فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن المرأة حقا
 في الجماع فثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والمسروح جاهلة به وما يضرب العنين أجل سنة
 لا خيار زوال مابها انتهى قلت ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل ناهض عما يذكر
 القهقهة أنه لا أجل إن غر الفصول الأربعة فيقتين حينئذ حاله

(باب عشرة النساء)

بكسر العين المهملة وسكون الشين المعجمة أي عشرة الرجال أي الأزواج النساء أي الزوجات
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة
 في دبرها رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالارسال) روى هذا الحديث
 بلنظمه من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه وعمر
 وخزيمة وعلي بن طلحة وطلحة بن علقمة وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر
 وأنس وأبو ذر وفي طرقه جميعا كلام وليكم مع كثرة الطرق واختلاف الرواية شذوذ بعض طرقه
 بعضها يدل على تحريم أتيان النساء في أدبارهن وإلى هذا ذهب الأئمة إلا القليل للحديث هذا
 ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله ولم يجعل تعالى إلا القبل كإدله قوله فأتوا آخركم أي
 شتم وقوله فأتوه من حيث أصركم الله فأباح موضع الحزن والمطلوب من الحزن نبات الزرع
 فكذلك النساء الغرض من أتيانهن هو طلب النسل لأقضاء الشهوة وهو لا يكون إلا في القبل فيحرم
 ما عدا موضع الحزن ولا يقاس علمه غيره لعدم المشابهة في كونه محللا للزرع وأما محل الاستماع
 فيما عدا الفرج فما خوذ من دليل آخر وهو جوارزه مباشرة الخائض فيما عدا الفرج وذهبت
 الإمامية إلى جواز ثبات الزوجية والامهال والمهلولك (١) في الدبر وروى عن الشافعي أنه
 قال لم يصح في تحليله ولا في تحريمه شيء القياس أنه حلال ولكن قال الربيع والله الذي لا اله
 الا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب ويقال أنه كان يقول بجله في القديم وفي
 الهدى النبوي عن الشافعي أنه قال لأرخص فيه بل أنهي عنه وقال إن من نقل عن الأئمة

(١) هكذا ينقل عنهم ولم
 أجده في كتب الإمامية
 المعروفة فلا أعتمد أنهم
 يقولون به حتى أجده
 منصوصا لهم وهذه القول
 للمذاهب كثيرة منها أنه لا يصح
 وقد بين السيد رحمه الله في
 حاشية ضوء النهار أعالمط
 كثيرة في نقل المذاهب وأما
 الشافعي فالذي نقل عنه إنما
 هو دبر النساء من مملوكة
 وزوجة ولكن الحق ما قاله
 الربيع عنه اه أبو النضر
 علي حسن خان

اباحتهم فقد غلط عليهم أخش الغلط وأقبحه. وانما الذي أباحوه ان يكون الدبر طر يقاالى
 النوط في الفرج فبطامن الدبر لافي الدبر فاشتبه على السامع انتهى ويروى جواز ذلك عن
 مالك وأنكره أصحابه وقد أطال الشارح القول في هذه المسئلة بما لا حاجة الى استيفائه منها
 وقرر آخر التحريم ذلك وقرر أدلة تحريمه من أدلة تحريمه قوله ﴿ (وعن ابن عباس رضى
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى رجل الى رجل أو امرأة
 في دبرها رواه الترمذى والنسائى وابن حبان وأعل بالوقف) على ابن عباس ولكن المسئلة
 لا مسرحة للاجتهاد فيها سياد كرهذا النوع من الوعيد فانه لا يدرك بالاجتهاد وله حكم الرفع
 ﴿ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره واستوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقن من ضلع) بكسر
 الضاد المعجمة وفتح اللام واسكانها واحدا الاضلاع (وان اعوج شئ في الضلع اعلاه اذا
 ذهب تقيمه كسرت وان تركته لم يزل أعوج واستوصوا بالنساء خيرا) أى اقبلوا الوصية فهين
 والمعنى انى أوصيكم بهن خيرا أو المعنى يؤصى بعضكم بعضا فهين خيرا (منفق عليه واللفظ
 للجارى وسلم فان استعقت بها استعقت بها وبها عوج) هو بكسر أوله على الأرجح (وان
 ذهب تقيمها كسرتها وكسرهما طلاقها) الحديث دل على عظم حق الجار وان من آذى الجار
 فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر وهذا وان كان يلزم منه كفر من آذى جاره الا انه محمول على
 المبالغة لان من حق الايمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به وقد عد آذى الجار من الكبائر
 فالمراد من كان يؤمن بالله ايمانا كاملا وقد وصى الله على الجارى القرآن وحد الجار الى أربعين دارا
 كما أخرج الطبرانى انه أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله انى نزلت في محمل
 بنى فلان وان أشدهم لى أذى أقربهم الى دار فبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر وعمر وعليها
 رضى الله عنهم بأون المسجد فيصحبون على أن أربعين دارا جاز ولا يدخل الجنة من خاف جاره
 بوائقه وأخرج الطبرانى فى الكبير والوسط ان الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من
 جيرانه وهذا فى زيادة على الاول والأذية للمسلم مطلقا محرمة قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الآية ولكنه فى حق الجار أشد تحريما فلا يغتفر منه شئ وهو كل ما يعبد
 فى العرف آذى حتى ورد فى الحديث انه لا يؤذيه بقتل قدره الا ان يغرف له من مرفقه ولا يحجب
 عنه الريح الا بآذنه وان اشترى فأكفه أهدى اليه منها وحق الجار مستوفاة فى الاحياء للفرز الى
 وقوله واستوصوا تقدم بيان معناه وعاله بقوله فانهم خلقن من ضلع يريد خلقن خلقا فيه
 اعوجاج لانهن خلقن من أصل معوج والمراد ان حواء أصلهن خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى
 وخلق منها زوجها بعد قوله خلقكم من نفس واحدة وأخرج ابن اسحق عن حديث ابن عباس
 ان حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر الایسر وهو قائم وقوله وان اعوج ما فى الضلع اخبار بانها
 خلقت من اعوج أجزاء الضلع مبالغة فى اثبات هذه الصفة لهن وضهير قوله تقيمه وكسرتها للضلع
 وهو يذ كر ويؤنث ولذا جاء فى لفظ البخارى تقيمها وكسرتها ويحتمل انه للمرأة ورواية مسلم
 صريحة فى ذلك حيث قال وكسرهما طلاقها والحديث فيه الامر بالوصية بالنساء والاحتمال
 لهن والصبر على عوج أخلاقهن وانه لا سبيل الى صلاح أخلاقهن بل لا بد من العوج فيها وانه

من اصل الخلقة وتقدم ضبط العوج عنها وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل مستعصب كالحائط
والعود وشبههما وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين ويقال فلان في دينه عوج بالكسر
(وعن جابر رضي الله عنه قال كُلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فلما قدمنا المدينة
ذهبنا لدخل فقال صلى الله عليه وآله وسلم أمهوا حتى تدخلوا إلى أبي عشاء السبي تمتشط
الشعثة) بفتح الشين المعجمة وكسر العين الميمنة فلانة (وتستعد) بسين وحاء مهملة من
(الغيبة) بضم الميم وكسر المعجمة بعدها منة تحسية ساكنة فوحدة مفتوحة التي غاب عنها
زوجها (متفق عليه) فيه دليل على أنه يحسن التأني للقادم على أهله حتى يشعر بأقدومه
قبل وصوله بزمان يسع لما ذكر من تحسين هيات من غاب عنهم أو واجه من الامتناسات وإزالة
الشعر بالموسى مثلاً من الخلات التي تحسن أزالته منها وذلك للإيهام على أهلها وهم في هشة غير
مناسبة فينفق الزوج عنهم والمراد إذا سافروا يطيل فيه الغيبة كماله لقوله (وفي رواية
البحاري) أي عن جابر (إذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهل بيته) قال أهل اللغة الطروق
النجي بالليل من سفر أو غيره على غفلة ويقال لكل أت بالليل طارق ولا يقال في النهار إلا الجوارق
ليلا طاهرة تقيد النبي بالليل والله لا كراهة في وصوله إلى أهلها من غير شعورهم واختلف في
عده المتفرقة بين الليل والنهار فعمل البخاري في ترجمة الباب بقوله باب لا يطرق الرجل أهله ليلاً
إذا طال الغيبة مخافة أن يتخبرهم أو يلقى عثراتهم فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة
لان الرتبة تغلب في الليل وتندرفي النهار وان كانت العلة ماصرح به قوله السبي تمتشط إلى آخره
فهو حاصل في الليل والنهار قيل ويحتمل أن يكون معتبراً على كلا التقديرين فان الغرض من
التنظيف والتزبين هو تحصيل لكال الغرض من قضاء الشهوة وذلك في الأغلب يكون في الليل
فالقادم في النهار يتأني لزوجته بالتنظيف والتزبين لوقت المباشرة وهو الليل بخلاف القادم في الليل
وكذلك ما يخشى منه من العنور على وجوداً جنسي هو في الأغلب يكون في الليل وقد أخرج
ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق النساء ليلاً فطرق
رجلان كلاًهما فوجدهما فذكر كل واحد منهما مع امرأته ما يكره وأخرج أبو عوانة في صحيحه من
حديث جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمتشطها فظن أنها رجلا فأسار إليها
بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً وفي الحديث
الحث على البعد عن تسع عورات الأهل والحث على ما يجلب التوادد والتحاب بين الزوجين وعدم
التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم أولى وفيه ان الاستحسان وقبحه مما يزين به المرأة
لزوجها محبوب للشرع وأنه ليس من تغيير خلق الله المنهى عنه (وعن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة
الرجل يفضي إلى امرأته) من أفضى الرجل إلى المرأة جامعها أو خلاها جامع أم لا كما في
القاموس (وتفضي إليه ثم ينشر سرها) أي وتنشر سره (أخرجه مسلم) إلا أنه بلفظ ان من
أشر الناس قال القاضي عياض وأهل النحو يقولون لا يجوز أشر وأخبروا بما يقال هو خبر منه
وشر منه قال وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللعين جميعاً وهي حجة في جواز جميعها وأنهما
لغتان والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف

تفاسيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه وأما مجرد ذكر الوقاع فاذا لم يكن
 حاجة فذكره مكروه لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كانت بؤس من بالله واليوم
 الآخر فليقل خيرا وليصمت فان دعت اليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة بأن كان ينكر اعراضه
 عنها أو تدى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اني
 لأفعله أنا وهذه وقال لا يطلعها عرسكم الليلة وقال البخاري المكي وكذلك المرأة لا يجوز
 لها افشاء سره وقد ورد به نص أيضا (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حنبل بفتح الحاء المهملة
 فثناة فحسية ساكنة فدل المهملة ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم وروى عن حكيم ابنه بهز
 بفتح الموحدة وسكون الهاء فرأى (عن أبيه قال قلت لرسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا
 بعدم التاء هي اللغة النصحية وجاءت روضة بالتاء (عليه السلام قال تطعمها اذا كانت وتكسوها اذا
 اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه
 وعلي البخاري بعضه) وذلك حيث قال باب هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساء في غير بيوتهم
 ويذكر عن معاوية بن حنبل رفته ولا تهجر الا في البيت والاول أصح انتهى (وصحبه ابن حبان
 والحاكم) دل الحديث على وجوب نفقة الزوجت وكسوتها وان النفقة بقدر رغبته لا يكلف فوق
 وسعه لقوله اذا آتت كذا قيل وفي أخذ من هذا اللفظ خفاء في قدر على تحصيل النفقة وجب
 عليه ان لا يختص بهم بدون زوجته ولعله مفيد بما زاد على قدر سد خلته لحديث ابدأ بنفسك ومثله
 القول في الكسوة وفيه دليل على جواز الضرب تأديبا الا انه منهي عن ضرب الوجه لانه روضة
 وغيرها وقوله لا تفجع أي لا تسمعها ما تكره وتقول قبحك الله ونحوه من الكلام الجاني ومعنى
 قوله ولا تهجر الا في البيت انه اذا أراد هجرها في الموضع تأديبا لها كما قال تعالى واهجرهن في
 المضجع فلا يهجرها الا في البيت ولا يتحول الى دار أخرى أو يحولها اليها الا ان رواية البخاري التي
 ذكرناها دلت على أنه صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساء في غير بيوتهم وخرج الى مشربة له وقد
 قال البخاري ان هذا أصح من حديث معاوية هذا وقد يقال اذا دل فعليه على جواز هجرهن في غير
 البيوت وحديث معاوية على هجرهن يكون مفهوما الحصر غير مراد واختلاف في تفسير الهجر
 فالجمهور يفسره بترك الدخول عليهن والافامة عندهن على ظاهر الآية وهومن الهجر ان معني
 البعد وقيل بضاجعها أو بولها ظهره وقيل بترك جساها وقيل بجماعها ولا يكاهها وقيل هو من
 الهجر بمعني الاغلاط في القول وقيل من الهجر وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أو تشوش
 في البيوت قاله الطبري واستدل له ووهاه ابن العربي (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 قال كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساؤكم
 حرت لكم فانوا حرتكم اني شتمت متفق عليه واللفظ لمسلم) ولفظ البخاري سمعت جابرا يقول
 كانت اليهود تقول اذا جامعها من ورائها في قبلها كما فسرته الرواية الاولى جاء الولد أحول فنزل
 نساؤكم حرت لكم فانوا حرتكم اني شتمت واختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال
 الاول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين انه في اتیان المرأة من ورائها في قبلها وأخرج هذا المعنى
 جماعة من المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقا صرح بعضهم بأنه لا يحل
 الا في القبل وفي أكثرها الرد على اليهود الثاني انهم انزلت في حل اتیان دبر الزوجة أخرجه جماعة

[illegible]

الا عن امر الله ولا يكون الا عقوبة ولا عقوبة الا على ترك واجب وقوله حتى تصبح دليل على
 وجوب الاجابة في الليل ولا مفهوما له لانه خرج ذكره مخرج الغالب والافاقه يجب عليها اجابته
 نعم ارا وقد اخرج غيره بقيد الليل ابن خزيمة وابن حبان من فروع ثلاثة لا تقبل له من صلاة ولا يصعد
 لهم الى السماء حسنة العبد الا بقر حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها
 زوجها حتى يرضى وان كان هذا في خطئه مطلقا ولو لعدم طاعتها في غير الجماع وليس فيه
 لعن الا ان فيه وعيدا شديدا به دخل فيه عدم طاعتها في جماعها من ليل أو نهار وزاد البخاري في
 روايته في بدء الخلق فبات غضبان عليها أي زوجها قيل وهذه الزيادة يتبعه وقوع اللعن عليها لانها
 حثمت بذنوب حتى ثبوت معصيتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانها لا تستحق اللعن وفي قوله
 لعنتها الملائكة دلالة على ان منع من عليه الحق عن هوله وقد طلبه فيجب سحق الله تعالى على
 المانع سواء كان الحق في بدن أو مال قيل ويدل على انه يجوز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه
 الارهاب عليه الى ان يواقع المعصية فاذا واقعها دعا له بالتوبة والمغفرة قال المصنف في الفتح
 بعد نقله لهذا عن المهلب ليس هذا التقييم مستفاد من الحديث بل من أدلة أخرى والحق ان
 من منع اللعن أراد به معناه الغوى وغوايا بعد من الرحمة وهذا لا يليق ان يدعى به على المسلم
 بل تطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازها أراد معناه العرفي وهو مطلق
 السب ولا ينبغي ان محله اذا كان بحيث يرتد العاصي به وينزجر ولعن الملائكة لا يلزم منه
 جواز اللعن منا فان التكليف مختلف انتهى كلامه قلت قول المهلب انه يلعن قبل وقوع
 المعصية للارهاب كلام مردود فانه لا يجوز لعنه قبل ايقاعه لها أصلا لان سب اللعن وقوعها منه
 فقبل وقوع السب لا وجه لايقاع المسب ثم انه رتب في الحديث لعن الملائكة على ابا المرأة عن
 الاجابة وأحاديث لعن الله شاربا الخمر رتب فيها اللعن على وصف كونه شاربا وقول الحفاظ انه
 اذا أراد معناه العرفي جاز لا ينبغي انه غير مراد للسارع الى اللعن في الغوى والتحقيق ان الله تعالى
 أخبر بان الملائكة تلعن من ذكر وبانه تعالى لعن شاربا الخمر ولم يأمرنا بلعنه فأن ورد
 اللعن بأمره بلعنه وجب علينا الامتنال ولعنه ما لم تعلم بوقته ونذبت لنا الدعاء بالذوق في التوبة
 والاستغفارة وقد أخبر الله تعالى ان الملائكة تلعن من ذكر ومعلوم انه عن أمر الله وأخبر
 انهم يستغفرون في الارض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في
 الآية اذ المراد من عصاة أهل الايمان لانهم المحتاجون الى الاستغفار لانهم مقيمين بقوله
 فاعترف للذين تابوا الآية كما قيل لان التائب بغفوره وانما دعاوهم له بالمغفرة تعجب وزيادة تنويه
 بشأن التائبين وأما شمول عمومها للسكران فمعلوم انه غير مراد وبهذا نعرف ان الملائكة قاموا
 بالامر من كما أشربنا اليه وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصا في قضاء شهوده عنه وأي
 رعاية أعظم من هذه رعاية الملائكة الكبار للعبدة الخفير فليكن لنعم مولاهذا كرا ولا يديه شاكرا
 ومن معاصيه محاذرا وهذه المكتبة الشريفة من كلام رسوله مذكرا (وعن ابن عمر رضي الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة) بالصاد المهمة (والمستوصلة والواصلة)
 بالشين المعجمة (والمستوشمة متنق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيره
 سواء فعلته لنفسها أو لغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويقع لهم ما لا يدل

(١) من زوجة أو غير من زوجة

أه منه

عليه الألفظ والواشمة فاعلة الوشم وهو أن تغرز ربة أو نحوها في ظهر كفها أو شفتيها أو نحوهما من
 بينهما حتى يسيل الدم ثم تحذف ذلك الموضع بالسكحل أو النورة فيخضر والمستوشمة الطالبة لذلك
 والحديث دال على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالوصل بحرم المرأة مطلقا بشعر
 محرم أو غيره آدمي أو غيره وسواء كانت المرأة ذات (١) زينة أو لا وللشافعية خلاف وتفصيل
 لا ينقض عليهم الدليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقا لوصول الشعر واستنصاه كما هي قاضية
 بتحريم الوشم وسؤاله ودل العن على أن هذه المعاصي من الكبائر وهذا قد عدل الوشم في بعض
 الأحاديث بأنه تغيير خلق الله تعالى ولا يقال إن الخضاب بالحناء ونحوها شبهه بالعبادة لأنها وإن
 شملت فهو مخصوص بالأجسام وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بتغييرها بل
 أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هذفا ما وصل الشعر بالحبر ونحوه من الخرق فقال الناضي
 عياض اختلف العلماء في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال الأكثرون الوصل ممنوع
 بكل شيء وهو مروى عن عائشة حتى بالشعر ونقل عنه أنها تأولت حديث الباب بأن المراد
 بالواشمة المرأة التي تفجر في نفسها ثم فصل ذلك بالعبادة وهي رواية ضعيفة ولا يصح عنها قال
 القاضي وأما ربط خيوط الحبر بالخنزيرة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس عندهم لأنه ليس بوصول
 ولا معنى مقصود من الوصل وإنما هو للجمال والتحسين انتهى ومراعاة من المعنى المناسب هو
 ما في ذلك من الخداع للزوج فيما كان لونه مغايرا للون الشعر فلا خداع فيه (وعن جذامة
 بنت وهب) بضم الجيم وذال معجمة ويرى بالبدال المهمة قبل وهو تصحيف هي أخت عكاشة بن
 محصن من أمه داجرت مع قومها وكانت تحت أنيس بن قنادة مصغر أنس (قالت حضرت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أناس وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة) بكسر
 الغين المجهمة ففئنة تحتية (فمنظرت في الروم وفارس فاذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك
 أولادهم شيئا ثم سألوهم عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوأد الخفي رواه
 مسلم) أشبه الحديث على مسئلتين الأولى الغيلة تقدم ضبطها ويقال لها الغيل ينفع الغين مع
 فتح المنة الثانية تحتية والغيل بكسر الغين والمراد به ما عصى جماعة الرجل امرأته وهي ترضع كقوله
 مالك والاصمعي وغيرهما وقيل هي أن ترضع المرأة وهي حامل والأطباء يقولون إن ذلك داء
 والعرب نكروه وتنقيه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضرر الذي
 زعمت العرب والأطباء إن فارس والروم يفعل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد وقوله فاذا هم
 يغيلون هم من أعمال يغيل والمسئلة الثانية العزل وهو ينفع العين المهمة وسكون الزاى وهو
 أن يترع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج وهو يتعل لأحد أمرين إما في حق الأمة فلائلا
 تحمل كراهة تجحى أو لأن من الأمة ولا تنفع ذلك يتعذر بيعها وإما في حق الحرة ففكر اهتدأ ضرر
 الرضيع إن كان أولئلا تتحمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه أنه الوأد الخفي دال على تحريمه
 لأن الوأد دفن البنت حية وبالتحريم يحرم ابن حزم محجبا بحديث الكتاب هذا وقال الجمهور
 يجوز عن الحرة ذنبا وعن الأمة السرية بغير ذنبا ولهم خلاف في الأمة المزوجة بغير قالوا
 وحديث الكتاب معارض بمحدثين الأول عن جابر قال كانت لسا حوار وكان عزل فقالت اليهود
 قالت المؤودة الكعري فمئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود ولوأراد

الله خلقه لم تستطع رده أخرجه النسائي والترمذي وصححه والثاني أخرجه النسائي من حديث
 أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جدامة على التنزيه
 ورجح ابن حزم حديث جدامة عن النهي فيه لا التحريم بان حديث غيرها مرجح لاصل الإباحة
 وحديثها مانع فمن ادعى أنه أبلغ بعد المنع فعليه البيان ونوزع ابن حزم في دلالة قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك الوالد الخفي على الصراحة بالتحريم لان التحريم لو أدا الحق الذي هو قطع
 حياءة حقيقة والعزل شبهه صلى الله عليه وآله وسلم به وانما هو قطع لما يؤدي الى الحياءة والمشببه
 دون المشببه وانما هما وأدماهما على يقين قصده منع الحاصل وأما قوله النهي عن العزل
 فالأحاديث دالة على ان وجهه أنه معاندة للقدر وهو هذا دل على عدم التفرقة بين الحرمة والأمة
 * (قائدة) معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازها وعدمه على الخلاف
 في العزل فمن أجازها جاز المعالجة ومن حرمها حرم هذا بالأولى ويلحق بهذا تعطى المرأة ما يقطع
 الحبل من أصله وقد اختلف بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا
 (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا
 أكره ان تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وان اليهود يتحدثون ان العزل المؤودة الصغرى قال
 كذب يهود لو أراد الله ان يخلق به ما استطعت ان نصرفه رواه أحمد وأبو داود والنسائي
 والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهي وتسميته صلى الله عليه
 وآله وسلم العزل الوالد الخفي وفي هذا كذب يهود وفي تسميته المؤودة الصغرى وقد جمع بينهما
 حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليهود لانهم أرادوا التحريم الحقيقي وقوله لو أراد
 ان يخلق به الى آخره معناه انه تعالى اذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها والله يسبقكم الماء فلا
 تقدرون على رفعه ولا ينفعكم الحرس على ذلك فقد يسبق الماء من غير شعور العازل لتمام ما قدره
 الله وقد أخرج أحمد والبارز من حديث أنس وصححه ابن حبان ان رجلا سأل عن العزل فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو ان الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لأخرج الله منها
 ولدا وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود (وعن
 جابر رضى الله عنه قال كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لو كان
 شيئا نهى عنه لمانعنا القرآن متفق عليه) الا ان قوله لو كان شيئا نهى عنه الى آخره لم
 يذكره البخاري وانما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواة وظاهره انه قاله استنباطا قال
 المصنف في الفتح تتبع المسانيد فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة انتهى
 وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعله من الحديث وشرحه ابن دقيق العيد
 واسم غريب استدلال جابر بتقرير الله لهم (واسلم) أي عن جابر (فبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فلم يهتأ عنه) فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوازها وقد قيل
 انه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعظم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوسى اليه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فكأنه يقول فعلمنا في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه قبل فيزل استغراب ابن
 دقيق العيد الا انه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانهم فعلوه والحديث دليل على
 جواز العزل ولا ينافيه كراهة التنزيه كما دل على أحاديث النهي (وعن أنس ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه يغسل واحد أخرجه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه صلى الله عليه وآله وسلم واجباً عليه وقال ابن العربي أنه كان لا يجي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجيب عليه فيه القسم وعنه بعد العصر فإن اشغلت عنها كانت بعد المغرب ركعة أخرجه من حديث عائشة التي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنون من أحدها فنقولها فيمدن ويحتمل أنه للرفق إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع فهو لا يتم مأخذ ابن العربي وقد أخرج البخاري من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة ولا يتم أن يراد بالليله بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار أصالة العشاء لفعل ذلك كذا قيل وهو مجرّد استبعاد أو لا فظاهر اتساعه إن ذلك فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء لانه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره والحديث دليل أنه كان لا يجيب عليه القسم إن شاء وهو ظاهر قوله تعالى ترجى من تشاء منهمن الآية وذهب إليه جماعة من أهل العلم والجمهور يقولون يجب عليه القسم وتأولو أخذ الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضاء صاحبة النوبة وبأنه يحتمل أنه فعله عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسم وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم وقوله وله يومئذ تسع نسوة في رواية للبخاري وعن إحدى عشرة ويجمع بين الرويتين بأن يجعل قول من قال تسع نظر إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فبين وأطلق عليه اللفظ نسائه تغلبا وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أكمل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثة رجال وفي رواية الأسماعيلي قوة أربعين ومثله لأبي نعيم في سنن الجنته وزاد من رجال أهل الجنته وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم أن الرجل في الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والتمهرة

(باب الصداق)

بفتح الصاد وكسر هاء أخو ومن الصدق لا شعار بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه سبع لغات وله تسمية أسماها يجمعها قوله

صداق ومهر نخله وفريضة * حياء واجر ثم عقر علائق

وكان الصداق في شرع من قبلنا لا ولياً كما قاله صاحب المستعذب على المذهب (عنه) عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعترف صفة وجعل عتقها صداقاً اعترف عليه) هي أم المؤمنين صفة بنت حي (١) بن الخطب من سبط شرون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقيل يوم خيبر وقعت صفة في السبي فاصطفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقها وترز وجهه وأوجع عتقها صداقها وماتت سنة خمس وخمسين وقيل غير ذلك والحديث دليل على صحة جعل العتق صداقاً بما عباره وقعت تفيد ذلك ولأنه بعد عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى وذهب إلى صحة جعل العتق مهرراً وأحدواً وصحى وغيرهما واستدلوا بهذا الحديث وذهبوا إلى عدم صحة جعل العتق مهرراً وأجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بضم الحاء المهملة وفتح المثناة التمهية الأولى وتشديد الأخرى واخطب بفتح الهاء وسكون الحاء المعجمة وفتح الطاء آخره مزحمة اه أبو النصر

اعتقها بشرط ان يتزوجها فوجب له عليهما اقيمتها وكانت مملوكة فتزوجها بها ورد هذا التأويل أنه
في مسلم بالنظر ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه أنه قال عبد العزيز زاوية قال ثابت لأنس
بعد من روي هذا الحديث ما أصدقها قال أنس نفسها واعتقها فإنه ظاهر أنه جعل نفس العتق صداقا
وأما قول من قال ان هذا شيء فهمه أنس فعبر به ويجوز ان فهمه غير صحيح بخلافه انه اعرف باللفظ
وافهم له وقد صرح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صداقا فهو روافد الله صلى الله عليه
وآله وسلم وحسن الظن بلفظه يوجب قبول روايته للأفعال كما يوجب قبولها للأقوال والألزام
رد الأقوال والأفعال اذ لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي الا في شيء قليل وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو
معروف ورواية المعنى عمدتهم ففهمه وقوله انه لم يرفعه أنس بل قاله تظننا خلافاً لظاهر لفظه فإنه
قال جعل يريده النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقها صداقها وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من
حديث صفية قالت اعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي وهو صريح فيما رواه
أنس وانه لم يقل ذلك تظننا كقول وانما خالف الجمهور الحديث وتأولوه قالوا لانه خالف القياس
لوجهين أحدهما ان عقد هاء على نفسها امان يتبع قبل عتقها وهو محال واما بعده وذلك غير لازم
اها والثاني انان جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضا التناقضهما او
حالة الحرية فيلزم سببهما على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لان الصداق
لا بد ان يتقدم بقرره على الزوج امانا واما محال حتى تلك الزوجة طلبه ولا يتأق مشل ذلك في
العتق فاستحال ان يكون صداقا وأجيب أولا انه بعد صحة القصة لا يبالى بهذه المناسبات وثانيا
بعد تسليم ما قالوه فالجواب عن الاول أن العقد يكون بعد العتق واذا تمتعت من العقد لم يمسها
السعاية بتهتم والحمد لله في ذلك وعن الثاني بان العتق منفعة تصح المعاوضة عنها والمنفعة اذا
كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك وأما قول من قال ان
ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعل صداقا وكان يمكن جعل المهر غيره بخلافه أنه صلى الله
عليه وآله وسلم يفعل المفضل للبيان التشرع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الفضل فهو في حقه
أفضل وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرية مؤيدا للحديث صفية ولفظه انه صلى الله عليه
وآله وسلم قال لجويرية لما جاءت تستعينه في كتابتها هل لك ان أقضي عنك كتابتك وأتزوجك قالت
قد فعلت أخرجه أبو داود فلا يخفى انه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه (وعن
أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة
المشهورين بالفة في المدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال ان اسمه كنيته وهو كبير
الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين وقيل
أربع ومائة وهو في سبعين سنة (قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صداق
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لازواجه اثني عشرة أوقية) بضم الهمزة
وتشديد المشاة التحمية (ونشا) بفتح النون وشين مبهمة مشددة (قالت أنذري ما ألتشي قلت لا
قالت نصف أوقية قلت حمائم ثم درختم في صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه
رواه مسلم) المراد في الحديث أوقية الخازن عي أربعة درهما وكان كلام عائشة هذا بناء على
الأغلب والافان صداق صفية عتقها قبل وعملها جويرية وخديجة لم يكن صداقهما هذا المقدار

وأما حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باربعة آلاف درهم وأربعة آلاف
 دينار لأنه تبرع منه إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم
 وأله وسلم ولكنه قرره فهذا الخبر من عائشة عن غالب صدق أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسة مائة درهم ناسياً وأما المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه
 وأما كثره فلا حمله إجماعاً قال تعالى وأقيموا حدودكم في أرضكم وقولوا قنطارا والقنطار قبيل اللأثم ومائتا وقعة
 ذهباً وقيل مل منك ثور ذعياً وقيل سبعون ألف منقال وقيل مائة رطل ذهب وقد كان أراد
 عمر فسر أكثره على قدر مهر وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتكمال
 به في الخطبة فردت عليه امرأته محتجة بقوله تعالى وأقيموا حدودكم في أرضكم وقولوا قنطارا فرجع وقال كلكم
 أثقه من عروبة (وعن ابن عباس لما تزوج علي رضي الله عنه فاطمة رضي الله عنها) هي سيدة نساء
 العالمين تزوجوا على رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبني علياً في ذي
 الحجة وأدت له الحسن والحسين والحسن وزينب ورقية وأم كلثوم وماتت بالمدينة سنة بعد موته صلى
 الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وقد بسط السيد رحمه الله تعالى ترجمته في الروضة النورية (قال له
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطها شيئاً قال ما عندي شيء قال فأين درعك الخطمية) بضم
 الخاء المهملة وفتح الطاء المهملة نسبة إلى حطمة بن محارب بن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع
 (رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) فيه دلائل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول
 به أجبر الخطاطره وادخل المعروف عند الناس كافة ولم يذكر في الرواية إعطاء مدرعه المذكور
 وغيرها وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى على فاطمة رضي الله عنها إلا أنهم غير مبنية (وعن
 عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أمراًة أنكحت على
 صداق أو حياء) بكسر الخاء المهملة فوحدة فهمزة تمدود العطفة للغير أولاً وللزوجة ثلثة على
 مهرها (أو عدة) بكسر العين المهملة ما وعده الزوج وإن لم يحضر (قبل عصمة النكاح
 فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو إن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته وأخته
 رواه أحمد والاربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما ساقه الزوج قبل عقد النكاح
 فهو للزوجة وإن كان تسمية غير هان أب أو أخ وكذلك ما كان عند العقد وفي المسئلة خلاف
 فذهب إلى ما أفاده الحديث مالك وعمر بن عبد العزيز والثوري وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى
 أن الشرط لازم أن ذكر من أب أو أخ والنكاح صحيح وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون
 فاسدة وإلا صدق المثل قال في نهاية المجتهد بسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع
 فمن شبهه بالوكيل يبيع السلعة ونسبها لنفسه حله قال لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع ومن
 جعل النكاح في ذلك كالحال للبيع قال يجوز وأما تفريق مالك فلا تسميه إذا كان الشرط
 في عقد النكاح أن يكون ذلك اشتراطاً لنفسه نقصاً عن صداق مثلها ولم يسمه إذا كان بعد
 انعقاد النكاح والاتفاق على الصداق فاعلموا ذلك بما سمعتم ولم يذكر الحديث لأن فيه
 مقابلاً إذا ما ما أعطى الزوج في العرف مما لا خلاف كالطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان
 مهر أو ما سلم قبل العقد يكون باحة فيصير الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للثلاث
 وإن كان يسلم للبقية رجوع في قيمته بعد ثلثه الآن يمتنعوا من تزويجه رجوع بقيمته في الطرفين جميعاً

واذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزويج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم للبقاء وفيما تلف قبل
 الوقت الذي بعد التالف فيه لا فيعاد ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال
 أو رشفة إن لم تلد الابن وإذا كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة
 وكان مشروطا مع العقد أصغره وفعل ذلك جاز المتناول منه لمن بعد ما سلمه كاتقائه وغيرهم لأن
 الزوج إنما شرطه وسيلة ليفعل ذلك لا ليبقى مذكورا للزوجة والعرف معتبر في هذا ^(١) (وعن علقمه)
 أي ابن قيس أبي شبل بن مالك بن بني بكر بن النخع النخعي روى عن عمرو بن مسعود وهو تابعي
 جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحته وهو عم الأسود النخعي مات سنة إحدى وستين (عن
 ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ثم لم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
 مسعود لها سأل صداقا نسأله لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة هو الذ قص أي
 لا ينقص عن مهر نسائها (ولاشطط) بفتح الشين المجهمة وبالطاء المهملة وهو الجور أي لا يجبر
 على الزوج بزيادة مهرها على نسائها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون
 العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فالف فنون (الاشمعي)
 بفتح الهمزة وشين مضمومة ساكنة ومعقل هو أبو محمد شهيد فتح مكة ونزل الكوفة وحديثه في أهل
 الكوفة وقيل يوم الحرة صبرا (وقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بروع) بفتح
 الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة (بنت واشق) بواو مفتوحة فالف فسين
 مضمومة فقف (امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فالف (مثل ما قضيت ففرح بهم ابن
 مسعود رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وحسنه جماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم
 وقال لا مغز فيه لصحة أسنده ودخله قال البيهقي في الخلافيات وقال الشافعي لأحفظه من
 وجه ثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع اقلت به وقال في الامن كان ثبت عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو أولى الأمور ولا حاجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن
 كبر ولا شيء في قوله الاطاعة الله بالتسليم له ولم أحفظه عنه من وجه ثبت مثله مرة قال عن
 معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا ينسب هذا ضعيف الشافعي
 بالاضطراب وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فاعرفه علماء المدينة
 وقدرى عن علي رضي الله عنه أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوال علي عقبه وأجيب بأن
 الاضطراب غير قادح لأنه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطنع به في الرواية وعن قوله أنه
 يروى عن بعض أشجع فلا يضر أيضا لأنه قد فسر ذلك البعض بمعقل فقد ثبت أن ذلك البعض
 صحابي وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بهامع عدالة الراوي وأما الرواية عن علي رضي
 الله عنه فقال في البدر المنير لم تصح عنه وقدرى إلحاقه من حديث حرمله بن يحيى أنه قال
 سمعت الشافعي يقول إن صح حديث بروع بنت واشق قلت به قال إلحاقكم قلت صح فقل به وذكر
 الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال وأنسبها إسنادا حديث قتادة إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي
 قلت لا نضر جمالة اسمه على رأي المحققين ومما قال المصنف من أن الحديث بروع شاهدا من
 حديث عقبه بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة جلفاء دخل بها ولم
 يفرض لها صداقا فحضرته الوفاة فقل أشهدكم أن سهمي بخير لها أخرجه أبو داود والحاكم فلا

يجزى ان لا شهادة على ذلك لان هذا في امره أدخل بها زوجها ثم فيه شاهد انه يصح النكاح بغير
تسمية والحديث دليل على ان المرأة تستحق كمال المهر بالموت وان لم يسم لها الزوج ولا دخل بها
وتستحق مهر مثلها وفي المسئلة قولان الاول العمل بالحديث وانها تستحق المهر كاذكر وقول
ابن مسعود واجتهاد موافق للدليل وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين والدليل الحديث وما طعن
فيه قد سمعت دفعه والقول الثاني انها لا تستحق الا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر ومالك
وأحمد وقول الشافعي قالوا لان الصداق عوض فاذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياسا
على ثمن المبيع قالوا والحديث فيه ذلك المطاعن قلنا ذلك المطاعن قد دفعته فنض الحديث
لا يستدل به فهو أولى من القياس (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أعطى في صداق امرأة سويقا) هو دقيق الفصح المقلو أو الشعر أو الذرة أو غيرها (أو غيرها)
فقد استعمل أخرجه أحمد وأبو داود وأشار الى ترجيح وقفه وقال المصنف في التلخيص فيه
موسى بن سلمة بن رومان وهو ضعيف وروى موقوفا وهو أقوى اه فكان عليه ان يشير الى
ان فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعي بلاغا والحديث دليل على انه يصح كون المهر من غير
الدراهم والدنانير وأنه يجزى مطلق السويق والتمر وظاهره وان قل وقد قدمت أقاويل العلماء
في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبه نفسها (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو
أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي وفي نسبه
خلاف كثير يقض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في أربع سنين أو خمس مات عبد الله المذکور
سنة خمس وعشرين وقيل سنة تسعين (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز نكاح
امرأة على ثمانين أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح
انظر الحديث ان امرأته من بنى فزاره تزوجت على ثمانين وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رضيت من نفسك ومالك بن ثمانين قالت نعم فأجازه والحديث دليل على صحة جعل المهر شيئا من
وقد سلف ان كل ما صح جعله متناصحا جعله مهرا وفيه ما أخذنا ما ورد في غيره من انها لا تصرف
المرأة في مالها الا برأى زوجها (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم رجلا امرأته بختام من حديد أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهبه نفسها
بطوله وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من خطبها ان يأتس ولو خاتم من حديد فلم يجده
فزوجها اباهما على ثمانين شيئا من القرآن فان كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتم من
حديد كما عرفت وان أريد غيره فيجوز حمل وهو بعيد لقول المصنف وهو طرف من الحديث الطويل
المتقدم في أوائل النكاح وعلى تقدير انه أريد ذلك الحديث فتمأويله انه صلى الله عليه وآله وسلم
أذن في جعل الصداق خاتم من حديد وان لم يتم العقد عليه (وعن علي رضى الله عنه قال
لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم أخرجه الدارقطني موقوفا في سنة مائة ومقال) أي موقوفا
على رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر مر فوعا ولم يصح والحديث معارض بالا حديث
المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله متناصحا جعله مهرا كما عرفت والمقال الذي
في الحديث هو ان فيه حش بن عبيد الله قال أحمد كان يضع الحديث (وعن عقبة بن عامر رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره) أي أسهله على الرجل

(أخرجه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على استحباب تنصيب المهر وان غير الابسر على
 خلاف ذلك وان كان بائنا كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله وآتيتهم احداهن فنتنارا فندم
 ان عمر بن ميمون عن المغيرة في الميوز فقالت امرأته ليس ذلك اليسن يا عمر ان الله تعالى يقول وآتيتهم
 احداهن فنتنارا من ذهب ذال عرار امرأه فاستمرت عر خضمتة أخرجه عبد الرزاق وقوله في
 الرواية من ذهب عن قراءة ابن مسعود وله طرق بالشاذ مختلفة ويحتمل ان الخسيرة بركة
 المراءة في الحديث أبركين أيسر من مؤنة ^{في} (وعن عائشة رضي الله عنها ان عمر قنت الحون)
 بنح الجيم وسكون الواو نون (تعوذ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أدخلت عليه
 يعني لما تزوجها فقال الله دعنت بمعاذ) بنح الميم ما يستعاذ به (نظاها وأمرأه أسامة فنتعها
 بثلاثة أثواب أخرجه ابن ماجه وفي اسناد رواه متروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي
 أسيد الساعدي) ١ وقد جاء في الحديث عرو ووقع مع ذلك اختلاف في اسنها وانسها كثير
 لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في سبب تعوذها منه ففي رواية أخرجه ابن سعد أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم لما دخل عليها وكانت من أجل النساء قد اخل نساءه صلى الله عليه وآله وسلم غير
 فقيل لها انما تختلي المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول اذا دخلت عليه أعوذ
 بالله منك فاستعذت منه وفي رواية أخرجه ابن سعد أيضا بسناد البخاري أن عائشة وحفصة
 دخلتا عليهما أول ما قدمت مسطحاها وخضتاها وقالت لهما احداهما ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يحب من المرأة اذا دخل عليها ان تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث
 دليل على شرعية المنعة للمطقة قبل الدخول وانفق الاكك على وجوبه في حق من لم
 يسم لها صداقا الا عن البت ومالك وقد قال تعالى لا جناح ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو
 تفرضوا لهن فريضة متعوهن على الموضع قدره وعلى المقر قدره الآية وظاهر الامر الوجوب
 وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال المس النكاح والفريضة الصداق ومعه وهن قال هو
 على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فأمرها الله ان يتعها على
 قدر عسر ويسره الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم متعة الطلاق
 أعلاها الخادم ودون ذلك الوريق ودون ذلك الكسوة نعم هذه المرأة التي متعها صلى الله عليه
 وآله وسلم يحتمل انه لم يسم لها صداقا فنتعها به الآية ويحتمل انه كان سمي اياها فنتعها احسانا
 منه وقضلا وأما متع من لم يسم الزوج لها مهر او دخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب
 على وعمرو الشافعي الى وجوبها أيضا عملا بقوله تعالى والله طلاقات متاع المعروف وذهبت الخفصة
 الى انه لا يجب الامهر المثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص عن لم يكن قد دخل بها والذى خصه
 الآية الاخرى التي أوجب فيها المتعة لانه شرط فيه اعدم المس وقد مس وأما قوله تعالى في فعالين
 أمتعكن فإنه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال شذا وقد سبق اشارت الى أن البت لا يقول
 بوجوب المتعة مطلقا واستدل بانهم الزكوات واجبة لكات مقدرة ودفع بان نفقة القريب
 واجبة ولا تقدر لها

١ ويأتي في الطلاق عن
 عائشة منسوب الى البخاري

مشتقة من الزلم يفتح الواو وسكون اللام وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهرى وغيره
 والفعل منه الأول ويقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث وولاية العرس ما يتخذ عند الدخول وما
 يتخذ عند الاملاك ﴿عن أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد
 الرحمن بن عوف أثر صفرة قال ما هذا قال يا رسول الله انى تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب
 فقال بارك الله لك وألم ولو بشاة متفق عليه واللفظ مسلم جاء في الروايات تعيين الصفرة بأنه رديخ
 من زعفران وهو يفتح الراء دال مهملة وغين معجمة أثر الزعفران فان قلت قد علم النبي عن
 الزعفران فكيف لم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم قلت هذا يخص النبي بجواز العروس وقد
 يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بدنه بناء على جوازه في الثوب وقدم منع جوازه فيه أبو حنيفة
 والشافعي ومن تبعهما واقتول بجوازه في الثياب مروى عن مالك وعلماء المدينة واستدل لهم
 بفهم النبي الثابت في الاحاديث الصحيحة حديث أبي موسى مرفوعا لا يقبل الله صلابة رجل في
 جسده شيء من الخلق وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النبي الثابت في الاحاديث الصحيحة
 وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النبي في أول الهجرة وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها صلى الله
 عليه وآله وسلم كانت من جهة امرأته فحلت به فكان ذلك غير مقصود له ورجح هذا النووي
 وعزه للعقبة بن بى عليه البيضاوى وقوله على وزن نواة من ذهب قيل المراد واحدة نوى التمر
 قيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بان نوى التمر يختلف فكيف يجعل معيار المايوزن وقيل
 ان النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وحرم به الخطاى واختاره الازهرى
 ونقله عما مضى عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة
 دراهم وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاث واسناده ضعيف لكن جرحه
 أحمد وقيل في قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية ان النواة عند أهل المدينة ربع دينار
 والحديث دليل على أنه يدعى للعروس بالبركة وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال
 لقد رأيتني ولورفت حجر الرجوت أن أصيب ذهباً وفضة رواه البخارى عنه في آخر هذه الرواية
 وفي قوله أولم ولو بشاة دليل على وجوب الولاية في العرس واليه ذهب الطاهريّة قيل وهو نص
 الشافعي في الام ويدل ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
 خطب على قاطمة رضى الله عنها ما لا بد من ولاية وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الولاية وهو في
 معنى الوجوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة مرفوعا الولاية
 حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى والظاهر من الحق الواجب وقال أحمد الولاية سنة وقال
 الجمهور ومن دوىة وقال ابن بطال لأعلم أحداً أوجبها وكأنه لم يعرف الخلاف واستدل الجمهور
 على الندية بما قاله الشافعي لأعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولأعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ترك الولاية رواه عنه البيهقي فجعل ذلك مستنداً الى كون الولاية غير واجبة ولا يحنى ما فيه واختلاف
 العلماء في وقت الولاية هل هي عند العقد أو عقبه أو عند الدخول وهي أقوال في مذهب المالكية
 ومنهم من قال عند العقد وبعد الدخول وصرح الماوردى من الشافعية بأنها عند الدخول
 وقال ابن السبكي والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول وكأنه يشير
 الى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عروسان زينب

فدعا القوم وقد ترجم له البيهقي باب وقت الزاينة وأما استدراخنا خبر الحديث ان الشاة أفل
ما يجزي الآلة قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوم على أم سلمة وغيرهما قبل من شاة وأوم على
زينب بشاة وقال أنس لم يوم على غيره زينب أكثر مما أوم عليها الآلة أنه صلى الله عليه وآله
وسلم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام التنبه وطلب من أهل مكة أن يحضروا فاستمعوا
بأكثر من ولية على زينب وكان أنس يريد أنه وقع في ولية زينب بالشاء من البركة في الطعام ما لم
يقع في غيرها فإنه أشبع الناس خبزاً وخشافاً كان المراد لم يشبع أحد خبزاً ولا خشافاً ولية من ولاته
صلى الله عليه وآله وسلم أكثر مما وقع في ولية زينب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم إلى ولية فليأتهم باستغنى عليه ولمسلم) أي عن
ابن عمر مرئياً (إذا دعاه أحدكم أحد فليجب عرساً كأن أوفى) الحديث الأول دال على
وجوب الإجابة إلى الولية والثاني دال على وجوبه إلى كل دعوة ولا عارض بين الرويتين وإن
كأسان راووا واحداً لا يمتثل أنه تارة اقتصر على بعض الحديث وتارة استوفاه وأن ذلك من
أحد رواه وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا يجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً
وزعم ابن حزم أن الله قول جمهور الصحابة والتابعين ومنهم من فرق بين ولية العرس وغيره فاقول
ابن عبد البر وعياض والزمري الاتفاق على وجوب إجابة ولية العرس وصرح جمهور الشافعية
والحنابلة بأنها فرض عين ونفس عليه مالا وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي ما يدل
على وجوب الإجابة في ولية العرس وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال اتیان دعوة الولية حتى
والولية التي تعرف ولية العرس وكل دعوة دعى إليها رجل ولية فلا أرخص لاحد في تركها ولو
تركها لم يتبين لي أنه عاص كتمانين في ولية العرس وهذا على القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق
العيني شرح الإمام وقد سوغ ترك الإجابة لأعذار منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها
الانغماس أو يكون هنالك من يتأذى بحضوره معها ولا تلحق بحالته أو يدعوه خوفاً شره أو لطمع
في جاعه أو ليعاونه على باطل أو يكون هنالك منكر من خسر أوله أو أفراس حرير أو ستر لحدار البيت
أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كإتيان في هذه الأعذار ونحوها
في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب بالاولى وهذا مأخوذ مما علم من الشريعة
ومن قضايا وقعت للصحابة كافي البخاري أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ستره على الحدار
فقال ابن عمر غلب عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطمع لك
طعاماً فخرج أخرجه البخاري تعليقا ووصله أحمد وموسى بن جرير الطبراني عن سالم بن عبد الله
ابن عمر قال عرس في عهد أبي فاذن الناس فكان أبو أيوب فيمن أذن وقد ستروا بيتي بهجاء أخضر
فأقبل أبو أيوب فاطلع فراآ فقال يا عبد الله أستررون الحدرق قال إني واستحي غلب عليه النساء
يا أبا أيوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكره وفي رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن
فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومئذ هذا ثم انصرف وأخرج أحمد في كتاب الزهد أن رجلاً
دعاه إلى عرس فاذا به قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال
لنفر معك من أصحاب محمد لم يترك كل رجل ما يليه والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الحدرات

وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً لا تسترو الجدر بالثياب، وفيه ضعف وإياه شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أئمتكم يوم يتكلم أو يتحول الكعبة عندكم قال لا أدخله حتى يتم تكلم والمسألة فيه اختلاف جزم جماعة بالتحرير لستر الجدران وجمهور الشافعية على أنه مكروه وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يأمرنا أن نكسوا الحجارة والطين ويجذب الستر حتى هتسكه في قصة معروفة قال السيد رحمه الله تعالى وقد كنا كتبنا في هذا رسالة تجواب سؤال في مدة قديمة وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أجابة طعام الفاسقين وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مأدئة يدار عليها الخمر وإسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه أحمد من حديث عمر وبالحلة الدعوة مقضية للأجابة وحصول المنكر بالغ عنها فيعارض المانع والمقتضى والحكم للمانع ﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الرَّامَةِ مَعْنَاهُمَا يَأْتِيهَا﴾ وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني بنس الطعام طعام الوليمة يدعى إليها السبعان ويمنع عنها الخبيثان اهـ فلو شملت الدعوة لفرقت بين زالت الشربة عنهما (ويدعى إليها من يأبأها) يعنى الأغنياء (ومن لم يجيب الدعوة) بفتح الدال المهملة على المشهور وروى بعضها قطرب في مثلثه وغلط (فقد عصى الله ورسوله أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس لما تقدم قريسا من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس وشربة طعامها قديين وجهه قوله يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها فانهم اجلة مستأنفة بيان لوجه شربة الطعام والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الأجابة وإن كانت إلى شرط طعام وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجيب وتقدم الكلام على ذلك ﴿وَعَنْهُ﴾ أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم فليجيب فان كان صائماً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم أخرجه مسلم) فيه دليل على أنه يجب على من كان صائماً أن لا يعتد بالصوم ثم أنه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور المراد فليدع لأهل الطعام بالمعقورة والبركة وقيل المراد بالصلاة المعروفة أي فليستغل بالصلاة ليحصل له فضلها وبناى بركتها أهل الطعام والحاضرون وظاهره أنه لا يلزمه الاضطرار ليجب فان كان صومهم فريضة فلا خلاف أنه يحرم عليه الاضطرار وإن كان نقلاً جازله وظاهر قوله فليطعم وجوب الكل وقد اختلف العلماء في ذلك والاصح عند الشافعية أنه لا يجب الاكل في طعام وليمة ولا غيرها وقيل يجب لظاهر الأمر وأقله لقمة ولا تجب الزيادة وقال من لم يجب الاكل الأمر للنسب والقربنة الصارفة إليه قوله (وله) أي مسلم (من حديث جابر رضي الله عنه نحوه قال إن شاء طعم وإن شاء ترك) فانه خبره والتحير دليل على عدم الوجوب للكل ولذا لما أورده المصنف عقيب حديث أبي هريرة ﴿وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ﴾ أي واجب أو مندوب (وطعام يوم الثاني سنة ووطعام يوم الثالث سبعة ومن سمع سمع الله به رواه الترمذي واستغربه) وقال لا تعرفه إلا من حديث زيد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمتاكير قال المصنف كل راد على الترمذي ما لفظه (ورجاله رجال الصحيح) إلا أنه قال المصنف

زياد محتاتف فيه وشيخه عطاء بن السائب واختلف سماعه منه بعد اختلافه اه قلت وحينئذ
 فلا يصح قوله ان رجاله رجال الصحيح ثم قال (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي اسناده
 عبد الملك بن حسين وهو ضعيف وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال والحديث دليل على
 شرعية الضيافة في الواجبة يومين ففي أول يوم واجبة كما يفيد له لفظ حتى لانه الثابت اللازم وتقدم
 الكلام في ذلك وفي اليوم الثاني سنة أى طريقة مستمرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرباء
 والتسميع وفي اليوم الثالث رياء ومعة فيكون فعلها سحراما والواجبة اليها كذلك وعليه أكثر
 العلماء قال النووي اذا أولم ثلاثا فالواجبة في اليوم الثالث مكروحة وفي الثاني لا تجب مطلقة
 ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول وذهب جماعة الى انها لا تذكر في اليوم
 الثالث لغبر المدعو في اليوم الاول والثاني لانه اذا كان المدعون كثيرين وهو يشق جمعهم
 في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقال يمكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب من ربح البخاري الى انه
 لا بأس بالضيافة ولو الى سبعة أيام حيث قال باب حق اجابة الوليمة والدعوة من أولم سبعة أيام
 ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين وأشار بذلك الى ما أخرجه ابن أبي
 شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام وفي رواية ثمانية
 أيام واليهما أشار البخاري بقوله ونحوه وفي قوله ولم يوقت ما يدل على عدم صحة حديث الباب
 عنده قال القاضي عياض استحب أصحابنا لاهل السمعة كونها أسبوعا فأخذت المالكية بما
 دل عليه كلام البخاري (وعن صفية بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الجني من بني عبد
 الدارقيل انها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه عدي بن شعير أخرجه البخاري قال
 (قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه عدي بن شعير أخرجه البخاري) قال
 المصنف لم أقف على تعيين اسمها يعني بعض نساءه المذكورة هنا قال وفي الباب أحاديث تدل
 على أنهم أم سلمة وقيل انها وليمة على بناطمة رضى الله عنهم وأراد بعض نساءه من يتسب اليه
 من النساء في الجملة وان كان خلاف المتبادر لانه يدل له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء
 بنت عيسى قالت لقد أولم على بناطمة فها كانت واجبة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه
 عند هودي بشر شعير ولعل المراد من شعير لان المدين نصف الصاع فكانه قال شطراع
 فينطبق على القصص التي في الباب ويكون نسبة الولاية الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مجازية اما لكونه الذي وفي الهودي بشعيرة أو لغبر ذلك قلت ولا يخفى انه تكاف ولا مانع ان
 يولم صلى الله عليه وآله وسلم عدي بن يولم على أيضا عدي بن المذكور في الباب وليمة صلى الله عليه
 وآله وسلم (وعن أنس رضى الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خيبر والمدينة
 ثلاث ليال يئني) مغبر الصيغة (عليه بصفية) أي يئني عليه خياما حديثا بصفية أو
 بصاحبها (فدعوت السباين الى وليمة فها كان فيه لمن خبز ولا لحم وما كان فيها الا أن أمر
 بالانطاع فبسطت فأتى عليها التمر الاقط) وفي القاموس الاقط ككتف وابل يتخذ من الخمض
 الغني (والسمن) ويجمع هذه الاشياء يسمى حنسا (متفق عليه واللفظ البخاري) فيه اجزاء
 الولاية بغير ذبح شاة البناء بالمرأة في السفر واشار الجدي بثلثة أيام وان كان في السفر (وعن
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع داعيان فاجب أقرهما بابا) زاد

(١) قال حديث من هراسيل
 الصحابة ان كانت اصفية
 صحبة وذلك لانهم ما حضرت
 زواج المرأة المذكورة لانها
 كانت بمكة طفلة أولم نواد
 وتزوج المرأة بالمدينة ولم
 أقف على تعيين اسمها
 صريحا والاقرى انهم أم
 سلمة اه أو النصر على
 حسن خان

في التخصيص فان أقربهم اليك يا أقرهم اليك جواراً (فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق
 رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال أسانده موثقون ولا تدري ما وجه ضعف سنده فإنه
 رواه أبو داود عن هناد بن السرى عن عبد السلام بن حرب عن أبي طاهر الدائى عن أبي العلاء
 الأودى عن حميد بن عبد الرحمن الجهمى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل
 هؤلاء وثقتهم الأئمة إلا بأحد الدائى فانهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابن معين
 لأبأس به وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال ابن عدى في حديثه لين وقال شريك كان
 مرجحاً والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقت وفيه دليل على انه اذا اجتمع داعيان فالأحق
 بالأجابة الأسبق فان استويا قدم الجار والجار على مراتب فأحقهم أقربهم باباً فان استويا أقرع
 بينهم (وعن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كل متكئ رواه
 البخارى) الاتكاء مأخوذ من الوكاه والناهدل عن الواو والوكاه هو ما يشبه الكيس أو غيره
 فكان أدأ وكأ مقعده وشدها بالقعود على الوطاء الذي تحته ومعناه الاستواء على وطاء متكئاً قال
 الخطابى المتكئ هنا هو المتمكن فى جلوسه من التربع وشبهه المعتد على الوطاء فتحته قال ومن
 استوى قاعداً على وطاء فهو متكئ والعامة لا تعرف المتكئ الا من مال على أحد شقيه ومعنى
 الحديث اذا أكلت لأفعد متكئاً كفعل من يريد الاستكثار من الاكل ولكن أكل بلفظة
 فيكون قعودى مستوي وفرا ومن حمل الاتكاء على الميل على أحد الشقين تأول ذلك على مذهب
 الطب بأن ذلك فيه ضرر فانه لا يتجدد فى مجارى الطعام سهلاً ولا يسبغ فيه شيئاً وربما نادى به
 (وعن عمر بن أبي سلمة قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك
 وكل بمباييك متفق عليه) الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها وقيل انما تسميته فى
 الاكل ويقاس عليه الشرب قال العلماء ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبه عليها
 فان تركها الاى سبب من نسيان أو غيره فى أول الطعام فليقل فى أثباته بسم الله أوله وآخره
 الحديث أبى داود والترمذى وغيرهما قال الترمذى حسن صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 اذا كل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر الله فى أوله فليقل بسم الله أوله وآخره وينبغي
 ان يسمى كل أحد من الآكلين فان سعى واحد فقط فقد حصل بتسميته السلام منه قاله الشافعى
 ويستدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر ان الشيطان يستحل الطعام الذى لا يذكر اسم الله
 عليه فان ذكره واحد من الآكلين صدق عليه انه ذكر اسم الله عليه وفى الحديث دليل على
 وجوب الاكل باليمين الا لمرءى أيضاً وينبذ ما كسده أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن
 الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الانسان وينبذ ما كسده
 ان رجلاً كل عنده صلى الله عليه وآله وسلم بشماله فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع قال
 لا استطعت ما منعه الا السكر فمأرفعها الى فيه أخرجه مسلم ولا بد عوصلى الله عليه وآله وسلم
 الاعلى من ترك الواجب وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتتمل أيضاً ولا فى أن الدعاء عليه
 للأمرين معاً وفى قوله وكل بمباييك دليل على انه يجب الاكل بمباييله وانه ينبغي حسن العشرة
 بالجليس وان لا يحصل من الانسان ما يسوء جليسه مما فيه سوء عشرة وتورل مرة وقد يتقذر
 جليسه ذلك لاسيما فى الثريد والامراق ونحوها الا فى مثل الفاكه فانه قد أخرج الترمذى وغيره

من حديث عكرش بن ذؤيب قال أتينا بحفنة كثيرة الثريد والودر هو ففتح الواو وفتح الذا المبعجة
فراجع وذرة قطعة من اللحم لا عظم فيها فخطبت يدي في نواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي النبي ثم قال يا عكرش كل من موضع واحد
فانه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان الترفعة أكل من بين يدي وجالت يد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكرش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد فهو ذابل على
الترقية بين الاطعمة والفواكه بل يدل على انه اذا تعدلون الماء كول من طعام أو غيره فله أن
ياكل من أي جانب وكذلك اذا لم يبق تحت يده الا كل شيء فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب
فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس ان خياط ادعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطعام
صنعه قال فذهبت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففقد خبره وعبره فافيه ذبا وقد بد
فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبع الذبا من حوالى القصعة أى جوانبها فلم أر أن يتبع
الذبا من يؤمئذ وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت أقبسه اليه ولا اطعمه وهو دليل
على نطلبه من جميع القصعة لخدمة له هذا وما نهى عنه الاكل من وسط القصعة كما يدل له
﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال
كاو من جوانبها ولا ناكل من وسطها فان البركة تنزل في وسطها رواه الاربعه وهذا اللفظ
النسائي وسنده صحيح ﴾ دل على النهى عن الاكل من وسط القصعة وعلمه بانه تنزل البركة في
وسطها وكذا اذا اكل منه لم تنزل البركة على الطعام والنهى يقتضى التحريم سواء كان الاكل
وحده أو مع جماعة ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال ما عاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم طعاما قط كان اذا اشتبهى شيئا أكله وان كرهه تركه متفق عليه ﴾ فيه اخبار بربعه عدم عيبه
صلى الله عليه وآله وسلم للطعام ولا ذمه له فلا يقول هو ما لمخ أو حامض أو نحو ذلك وحاصله انه دل
على عدم عنايته صلى الله عليه وآله وسلم بالاكل بل ما اشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه وليس
في تركه ذلك دليل على انه يحرم عيب الطعام ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا بالشمال فان الشيطان يأكل بالشمال رواه مسلم ﴾ تقدم انه من أدلة
تحريم الاكل بالشمال وان ذهب الجاهل الى كراهته لا غير وقد ورد في الشرب كذلك أيضا وهو
دليل على أن الشيطان يأكل أكله حقيقة ﴿ وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاناء متفق عليه ﴾ وقد أخرج الشيخان من حديث
أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الشراب فلا يأى فى أثناء الشراب لأنه فى اناء
الشراب ووردت ليل ذلك فى رواية مسلم انه رأى أى أقمع للعطش وأبرأ أى أكثر برأ ما فيه
من الهضم ومن سلامته من التأثير فى برد المعدة وأمر أى أكثر مراعاة لما فيه من السهولة
وقيل العلة خشية تقذيره على غيره لانه قد يخرج شئ من التخم فيحصل بالماء فيقذره على غيره
(ولابى داود نحوه عن ابن عباس) أى مرفوعا (وزاد) على ما ذكر (وينفع فيه وصحة
الترمذى) فيه دلالة على تحريم التنفخ فى الاناء وأخرج الترمذى من حديث أبي سعيد أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفخ فى الشراب فقال رجل القذرة أراها فى الاناء فقال
أشرفها قال فأتى لأروى من نفس واحد قال فأتى القدر عن قبل ثم تنفس وفى الشرب ثلاث

مرات من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا تشربوا واحداً من شراب واحد أكثر من البعير ولكن اشربوا مثني وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم واحداً وإذا أنتم رفعتهم وأفادان المراتين سنة أيضاً ثم وقد ورد النهي عن الشرب من فم السقاء فخرج الشيخان من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من فم السقاء وأخر جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اخذناث الاسقية زاد في رواية واخذناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه وقد عارضه حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة فأما فقصة من في فمها فطعمته أي أخذته شفاة فتبرك به ونستشفى به أخرجه الترمذي وقال حسن غريب صحيح وأخرجه ابن ماجه وجمع بينهما جابر بن النسي انما هو في السقاء الكبير والقربة هي الصغيرة وأما النهي للتعزير لئلا يتخذ الناس عادة دون التسدرة وعلة النهي انها قد تكون فيه دابة فتخرج الى في الشارب فيبتلعها مع الماء كما روى انه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً فخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب أحدكم قائماً من نسي فليستقي وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب قائماً قال قتادة قلنا لا كل قال أشهد وأخبر ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زجرهم فشرب وهو قائم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم شرب من زجرهم وهو قائم وفي صحيح البخاري ان علياً رضى الله عنه شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما رأيت نوحى وجمع بينهما بأن النهي للتعزير وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لحوا ذلك فهو واجب في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التشريع وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في صور كثيرة وأما التقويلان بشرب قائماً فانه يستحب للحديث الصحيح الوارد بذلك وظاهر حديث النقي انه مستحب مطلقاً لعامة الناس ونحوهما وقال القاضي عياض انه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء انه ليس عليه ان يتقياً نعم ومن آداب الشرب انه اذا كان عند الشارب جلساً وأراد أن يدعم المجلس ان يدأب عن عيئه كما أخرجه الشيخان من حديث أنس انه أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب وعلى يساره أبو بكر وعن عيئه أعرابي فقال عمر اعطأ أبابكر يا رسول الله فأعطى الاعرابي الذي عن يمينه ثم قال الايمن فالايمن وأخر جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح فشرب منه وعن عيئه غلام أصغر القوم غو عبد الله بن عباس والاشياخ عن يساره فقال يا غلام أأنا أن أعطيه الاشياخ فقال ما كنت لأؤثر بفضل منك أحد يا رسول الله فأعطاه اياه ومن مكروهات الشرب أن لا يشرب من ثلثة القدح وهو لما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي سعيد الخدري نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من ثلثة القدح

(باب القسم) (١)

أي بين الزوجات (٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم أي لنسائه (فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي) بفتح القاف (فيما أملاك) وهو المبيت مع

(١) بفتح القاف وسكون السين المهملة مصدر قسمت الشيء أقسمه قسموا بكسر القاف النصب وبفتح السين العين والمراد هنا الاول اه أبو النصر (٢) لا بين المملوكات فلا قسم ولا بينهن وبين الزوجات لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فانه أشعر انه لا يجب القسم في ملك العين اه أبو النصر

كل واحدة في نوبتها (فلا تلبي فيما تملك ولا أملك) قال الترمذي يعني به الحب والمودة (رواه
الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم لكن رجع الترمذي ارساله) قال أبو زرعة لأعلم أحدا تابع
حجابه بن سلمة على وصله لكن صححه ابن حبان من طريق حنبل بن ساه عن أيوب عن أبي قلابة عن
عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا والذي رواه مرسل هو حبان بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة
قال الترمذي المرسل أصح قلت بعد تصحيح ابن حبان للوصل فقد نهض الموصول والمرسل دل
الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين نسائه وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان
واجبا عليه أم لا قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب اقوله تعالى تربي من
نساء منهن الآية قال بعض المفسرين أنه تعالى أباح له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه
حتى أنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها ويأمن شاء في غير نوبتها وإن ذلك من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم بناء على أن الصيرفي منهن للزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه
وآله وسلم فإنه كان يقسم بينهما من حسن عشرته وكمال حسن خلقه وتأليف قلوب نسائه صلى الله
عليه وآله وسلم والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد بل هو من الله
تعالى لا يمكنه العبد أن يدل له ولكن الله ألّف بينهم بعد قوله لو أنفق ما في الأرض جميعا ما ألّف
بين قلوبهم وبه يفسر واعلموا أن الله يتخول بين المرأة وقلبه (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما) دون الأخرى (جاء
يوم القيامة وشقه مائل رواه أحمد والاربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على
الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى إحداهن وقد قال تعالى فلا تميلوا كل الميل
والميل الميل في القسم والاتفاق لا في المحبة والاتفاق لما عرفت من أنها مما لا يمكنه العبد ومفهوم
قوله كل الميل جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث يفي ذلك ويحمل تقييد الحديث
بمفهوم الآية (وعن أنس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب
أقام عندها سبع أعوام قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاث أعوام قسم متفق عليه واللفظ للبخاري)
يريد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه حكم الرفع ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس ولو
سئلت لقلت أن أنس أرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد ويكون رواية بالمعنى أذيعني
من السنة هو الرفع لأنه رأى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مرفوعا إنما هو بطريق
اجتهادى محتمل والرفع نص وليس للراوى أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا
قاله ابن دقيق العيد وبالجملة أنهم لا يعنون بالسنة السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال
سالم وهل يعنون يريد الصحابة بذلك السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قد أخرجه
أئمة من الحديث عن أنس مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي قلابة والحديث دليل على إثبات
الجديدة لمن كانت عند زوجه وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب
الرفاق سواء كانت عند زوجه أم لا واختاره النووي لكن الحديث دال على أنه فيمن كانت
عنده زوجه وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكره الجمهور وظاهر الحديث أنه واجب
وأنه حق للزوجة الجديدة وفي الكل خلاف لم يقيم عليه دليل بقاوم الأحاديث والمراد بالإثبات في
البداهة ما كان متعارفا حال الخطاب والظاهر أن الإثبات يكون بالميل والقبول لا باستغراق

ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العبد انه انقطع بعض النساء حتى
 جعل مقامه عندها عذرا في اسقاط الجمعة وتجب الموالاتي السبع والثلاث فلان فرق وجب
 الاستئناف ولا فرق بين الحرة والامة فلان تزوج أخرى في هذه السبع او الثلاث فالظاهر انه يتم
 ذلك لانه صار مستحقا لها عليه السلام (وعن أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال ان ليس بك على أشكريدنسه هو ان شئت سبعت لك) أي
 أفت عنده سبع (وان سبعت لك سبعت لنفسك رواه مسلم) وزاد في رواية وان شئت ثلث ثم
 درت قالت ثلث وفي رواية دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت ثوبه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان شئت زدت لك وحاسبت لك البكر سبع والتيب ثلاث دل ما تقدم على استحقاق
 البكر والتيب ما ذكر من العدد ذلك الاحاديث على أنه اذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا
 المرأة سقط حقها من الايثار ووجب عليه القضاء بذلك وأما اذا كان بغير رضا حلقها فابت وجب
 منه يوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت ومعنى قوله ليس بك على أهلها هو ان لا يلحقك
 منها هو ان لا تنسيع مما تستحقينه شيئا بل تأخذينه كاملا ثم علمها ان لها الخيار بين ثلاث
 بلا قضاء بين سبع ويقتضى لئلا يوجب حسن ملاطفة الاهل وابانة ما يجب لهن وما لا يجب
 والتخير لهن فيه اذ لو لم عليه السلام (وعن عائشة رضي الله عنها ان سودة بنت زمعة) بفتح الزاي والميم وعين
 مهملة وكان صلى الله عليه وآله وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة
 سنة أربع وخمسين (وهبت يومها عائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة
 يومها يوم سودة متفق عليه) زاد البخاري وليم ثم زاد أيضا في آخره فتعني بذلك رضا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو داود ورفعه سبب الهبة بسخر رجاله رجال مسلم ان
 سودة حين أسنت وخافت ان يشارقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت يا رسول الله يوي
 لعائشة فقبل ذلك منها فأنهيا وأشبهاها نزلت وان امرأة خافت من بعلها اشوز أو اعراضا الآية
 وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي برة مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 طلقها بعني سودة فقعدت على طريقه وقالت والذى بعنك بالحق مالي في الرجال حاجة ولكن
 أحب ان أبت مع نساءك يوم القيامة فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقني بوجدة
 وجسدتها على قال لا قالت فأنشدك الله لما راجعتني فراجعتها قالت فاني قد وهبت يوي وليتي
 اعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة لزوجها
 لضرتهما و يعتبر رضا الزوج لانه حة في الزوجة فليس لها ان تسقط حقه الا برضا واختلف
 الفقهاء اذا وهبت نوبتها للزوج فقال الاكثر يصح ويخص به الزوج من أراد وهذا هو الظاهر
 وقيل ليس له ذلك بل نصير كالعدومة وقيل ان قالت خص بها من شئت جاز اذا أطلقت له قالوا
 ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها لان الحق يتجدد عليه السلام (وعن عروة رضي الله عنه قال
 قالت عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفضل بعضنا على
 بعض في القسم من مكته عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جيعا فيسندون من كل امرأته من
 غير مسدس) وفي رواية بغير وقائع والمراد هنا (حتى يبلغ التي هو يومها فيميت عندها رواه
 أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن

في يومها من نسائه والتأبيرها والمس والتقبيل وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم
 فإنه كان خير الناس لأهل بيته هذه رواه قال ابن العربي وقد أشرفنا عليه سابقا أنه كان له صلى الله
 عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجيب عليه القسم فيها وهي بعد العصر قال المصنف لم أجدهما
 قالا دليلا وقد عين الساعة التي كان يدور فيها قوله (وسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدور من الحديث) أي دوايس وتقبيل من دون وقاع
 كما عرفت (وعن عائشة رضي الله عنها إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في
 مرضه الذي مات فيه أين أنا غدا يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت
 عائشة متفق عليه) وفي رواية وكان أول ما بدئ به من مرضه في بيت ميمونة أخرجه البخاري في
 آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أزواجه وقع عند أحمد عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال اني لأستطيع أن أدور. وتكن فكان شئتني فآذن له ووقع عند ابن سعد بأسناد صحيح
 عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت اني بدت في عليه الاختلاف ويمكن
 أنه استأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت فاطمة رضي الله عنهما فيجتمع الحديثان ووقع في
 رواية أنه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرء إذا
 أذن كان مسقطا لحقه من التوبة وانما لا تكن القرعة إذا مرض كما تكن إذا سافر كدله قوله
 (وعنها) أي عائشة (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد سفره أقرع بين نسائه
 فأبتهن خرج منهن ما معه متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عن عائشة أنها إذا خرج
 منهم غير عرف فيه الكراهية دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفر أو أراد إخراج
 أحدهن معه وهذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشافعي إلى وجوبه وقال أبو حنيفة يجب
 القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي إن كان بقرعة لم يجب القضاء وإن كان
 بغيرها وجب عليه القضاء ولا دليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا والاستدلال بان القسم واجب
 وأنه لا يسلط الواجب بالسفر جوابه أن السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن من يسافر ولا يخرج
 من أحد أهله لا يجب عليه بعد عودته قضاء أيام سفره لأن اتفاقا والإقرار لا يدل الحديث على
 وجوبه لما عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين التمر كالمشهور والمشهور
 عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
 لأنه من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية إجازتها انتهى واحتج من منع من القرعة بأن
 بعض النساء قد تكون انتفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة التي لا تنفع فيها في السفر لا خسر
 بحال الزوج وكذا قد تكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت
 القرعة عليهن بالسفر لا خسر بحال الرجل من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر وقال القرطبي
 تختص مشروعية القرعة بما إذا انتفت أحوالهن للالتخص واحد فيكون ترجيحها بالمرح
 قيل هنا تخصيص لعدم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم والجرى على ظاهره كما ذهب
 الشافعي أقوى (وعن عبد الله بن زمره رضي الله عنه) هو ابن الأسود بن عبد المطالب بن أسد
 ابن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخاري سوى حديث الحديث وعادني في أهل المدينة
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد أحدكم امرأة تجلد العبد) بالنصب على

المصدرية (رواه البخاري) وعلمه فيه ثم بجامعهما وفي رواية ولعله ان يضامعهما وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة قسراً باخضاف القول له جلد العبد وقوله في رواية أبي داود ولا تضرب طعنتك ضربك أمتك وفي لفظ للنسائي كما تضرب العبد والأمة وفي رواية للبخاري ضرب الفعل أو العبد فافهم الله على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوان والمال بك وقد قال تعالى واضربوهن ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضرباً شديداً وقوله ثم بجامعهما دل على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقل في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما يليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاورة غالباً ينشأ عن جلدته بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا يفرط الطباع ولا يرب أن عدم الضرب والاعتقار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة له ولا خادماً قط ولا ضرب يده قط إلا في سبيل الله أو تنهك محارم الله فينقم لله

(باب الخلع)*

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع النوب لأن المرأة لباس الرجل مجازاً وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي والاصل فيه قوله تعالى فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴿١﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس سمها البخاري جيلة ذكره عن عكرمة مرسل وأخرج البيهقي مرسلان اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي ابن سائل وقيل غير ذلك (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس هو خير ربي انصاري شهيداً واحداً وما بعد ما هو من أعيان الصحابة كان خطيباً للانصار ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهده النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة (مأعرب) روي بالمتانة القوية مضرومة ومكسورة من العتب وبالمتانة التحتية مكسورة من العيب وهو وفق بالمراد (عليه في خالق) بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها (ولا دين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتردين عليه حديثه قال فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبل الحديث بقرينة وطاقتها انطلقته رواه البخاري وفي رواية له فأمره بطلاقها ولا يداود الترمذي) أي من حديث ابن عباس وحسنه (ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدتها حايضة) قولها أكره الكفر في الاسلام أي أكره من الإقامة عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر والمراد ما يصاد الاسلام من النشوز وبغض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما نافي خلق الاسلام الكفر مبالغة ويحتمل غير ذلك وقوله حديثه أي بسنانه في الرواية أنه كان تزوجها على حديثه فنزل الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته وأنه يحل أخذ العوض من المرأة واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشرة أم لا فذهب إلى الأول الظاهرية (١) واختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق نشوزاً بقوله تعالى الآن يخاف أن لا يقيما حدود الله وقوله الآن يأتين بها حشنة معينة وذهب أبو حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم إلى

(١) هكذا في الشرح وفي النجم الوهاج أن الظاهرية لا تقول بالخلع أصلاً كما روى ذلك عن بكر بن عبد الله المزني اه أبو النضر

الثاني وقالوا اصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وان كانت الحال مستقيمة بينهم ما يحل العوض
 لقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ولم تفرق والحديث الانطبعة من نفسه
 وقالوا (٢) انه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والاية يحتمل ان الخلع فيها وهو
 الطن والحسبان يكون في المستقبل فيدل على جوازه وان كان الحال مستقيمة بينهما وهما
 مقيمان لحدهود الله في الحال ويحتمل ان يراد ان يعلم ان لا يقيم احدهود الله ولا يكون العلم
 الا لتحقيقه في الحال كذا قيل وقيل يقال ان العلم لا ينافي ان يكون النشوز مستقبلا والمراد
 اني أعلم في الحال اني لا أحتمل معه اقامة حدود الله في الاستقبال وحينئذ فلا دليل على اشتراط
 النشوز في الاية على التقديرين ودل الحديث على انه يأخذ الزوج منها ما أعطاها من غير زيادة
 واختلف هل تجوز الزيادة أم لا فذهب الشافعي ومالك الى انه يحتمل الزيادة اذا كان النشوز من
 المرأة قال مالك لم أر أن أسمع ان القدية تجوز بالصدوق وبما كثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما
 فيما اقترنت به قال ابن بطال ذهب الجمهور الى انه يجوز للرجل ان يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاها
 وقال مالك لم أر احدا ممن يقتضى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الاخلاق وأما الرواية
 التي فيها انه قال صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا فيم يثبت رفعها وذهب عطاء وطاوس
 وأحمد واسحق وآخرون الى انه لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولم يورد من رواية اما الزيادة فلا فانه
 قد أخرجه في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسل لا ومثله عند
 الدارقطني فانها قالت لما قال لها صلى الله عليه وآله وسلم أريدن عليه حديثه قالت وزيادة
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أزال زيادة فلا الحديث ورجاله ثقات الا انه مرسل وأجاب
 من قال يجوز الزيادة بأنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة نفيا ولا اثباتا وحديث أما الزيادة
 فلا قد تقدم الجواب عندهم أنه مرسل وعلى أنه وان ثبت رفعها فاعلمه خرج بخبر الشورى عليها
 والرأى وانه لا يسنهما لأنه خرج بخبر الاخبار عن تحريرها على الزوج وأما امره صلى الله
 عليه وآله وسلم بطليقه لها فانه امر ارشاد لايجاب كذا قيل والظاهر بقاؤه على أصله من
 الايجاب ويدل لقوله تعالى فامسأله بمعروف أو نسريح باحسان فان المراد انه يجب عليه أخذ
 الامرين وهما قد تعذر الامسأله بمعروف اطالها للشراف فيستعين عليه التسريح باحسان ثم اظهر
 أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق وان الموطأ على رد المهر لاجل الطلاق يصح بهما الطلاق خاها
 واختلفوا اذا كان بلفظ الخلع فذهب جمهور العلماء الى أنه طلاق ويحتمل أنه لفظ لا يملكه الا
 الزوج فكان طلاقا ولو كان فسخا لما جاز على غيره صدق كالأقوال وهو يجوز عند الجمهور وبما قل
 وكثر فدل انه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون الى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد ويدل له أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تعمد بحمضة قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال ان الخلع
 فسخ وليس بطلاق اذ لو كان طلاقا لم يكن فسخا حمضة للعدة واستدل لاقائل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر
 في كتابه الطلاق فقال الطلاق مرتان ثم ذكر الاقراء ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
 تنكح زوجا غيره فلو كان الاقراء طلاقا لكان الطلاق الذي لا تحل له الا من به سد زوج هو
 الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فانه سأل رجل طلق امرأته طلقين ثم
 اختلعا قال نعم ينكحها فان الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع

(٢) أي الحنفية والشافعية
 جوابا عن أدلة الاولين
 أبو النضر

فما بين ذلك فليس الخلع بشئ عظم قال الطلاق مرثان فامسأله بغيره وأوتسريح باحسان ثم قرأ
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد قرر السيد رحمه الله أنه ليس بطلاق في منية
 الغنار حاشية ضوء النهار وأوضح هناك الأدلة وبسطها فيه وبه قال الشوكاني في المختصر وغيره ثم
 من قال أنه طلاق يقول أنه طلاق بائن لأنه لو كان للزوج الرجعة لم يكن للافسد إيهاماً فائدة والحق
 ما تقدم وللتفقه أبحاث طويلة وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع ومقصودنا
 شرح ما دل له الحديث على أن ائقار ذنا على ذلك ما يحتاج إليه الحديث (وفي رواية عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده عند ابن ماجه ان ثابت بن قيس كان ذمياً وان امرأته قالت لو لا مخافة الله اذا
 دخل على لي بصقت في وجهه) وفي رواية عن ابن عباس ان امرأته ثابت أتت رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأيي ورأس ثابت أبداً اني رفعت جانب الخباء فرأيت
 أقبل في عذوة واذا هو أشد دم سواداً وأقصرهم قامته وأقبحهم وجهها الحديث فصرخ الحديث
 بسبب طلبها الخلع وأبان قوله (ولا جد من حديث سهل بن أبي حنيفة) بفتح الحاء المهملة فغلطته
 ساكنة (وكان ذلك أول خلع في الاسلام) أنه أول خلع وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
 وقبل انه وقع في الجاهلية وهو ان عامر بن الظرب بفتح الظاء المجعولة وكسر الراء ثم موحولة
 زوجه ابنته ابن أخيه عامر بن الحرث فلما دخلت عليه نفرت منه فشدكا الي أيمها فقال لأجمع
 عليك فراق أهالك ومالك وقد خلعتك امك بما أعطيتها زعم بعض العلماء ان هذا كان أول خلع
 في العرب

﴿كتاب الطلاق﴾

هولغة حل الوثائق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والتركة وفلان طلق العبد بن بالخبر كثير البذل
 والارسال لهما بذلك وفي الشرع حل عقد التزويج قال امام الحرمين هو لفظ جاثلي ورد في الاسلام
 بتقرره ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض
 الحلال الى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح أبو حاتم ارساله﴾ وكذلك
 الدارقطني والبيهقي رجحا الارسال الحديث فيه دليل على ان في الحلال أشياء مبغوضة الى الله
 تعالى وان الطلاق أبغضها فيكون البغض مجازاً عن كونه لا ثواب فيه ولا قرب في فعله ومثل بعض
 العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد بغير عذر وفي الحديث دليل أنه
 يحسن تجنب ايقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة وقد قسم بعض العلماء الطلاق الى الاحكام
 الخمسة فالحرام الطلاق البدعي والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال وهذا هو القسم
 المبغوض مع حله ﴿١﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال مره
 فلما رجعه اثم امسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم ان شاء أسألك بعد وان شاء طلق قبل ان يمس
 فقلت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء متفق عليه) في قوله مره فلما رجعه هذا دليل على ان
 الأمر لابن عمر بالرجعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان عمر مأمور بالتبليغ عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم الى ابنه بأنه مأمور بالرجعة فهو نظير قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا بعبادتي
 الصلاة فانه صلى الله عليه وآله وسلم مأمور بأن يأمر بأقامة الصلاة فحين مأمورون من الله تعالى

(١) والواجب كع الشقاق
 اذارة الحسكجك والندوب
 كما اذا كانت غير عفيفة
 والجائز كما اذا كان لا يريد
 وله تطيب نفسه بتحمل
 مؤتمن من غير حصول
 غرض الاستمتاع وصرح
 امام الحرمين بأن الطلاق
 في هذه الصورة لا يكره ونرى
 النووي قسم الجواز اه أبو
 النصر

وكذلك ابن عمر مأمور من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يتوهم ان هذه المسئلة من باب هل
الامر بالامر بالشئ أمر بذلك الشئ وانما تلك المسئلة تمثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم مروا
أولادكم بالصلاة لسبع الحديث لا مثل هذه وإذا عرفت انه مأمور منه صلى الله عليه وآله وسلم
بالمراجعة فهل الامر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ذهب الى الاول مالك وهو رواية عن أحمد وصح
صاحب الهداية من الحنفية وجوبه وهو قول داود ودليلهم الامر بها قالوا فإذا امتنع الرجل
منها أدبه الحياكم فإن أصر على الامتناع ارتجع الحياكم عنه وذهب الجمهور الى أنها مستحبة
فقط قالوا لان ابتداء النكاح لا يجب فاستدأته كذلك فكان الله اس قرينة على ان الامر
للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة وفي
قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على انه لا يطلق الا في الطهر الثاني دون الاول وقد ذهب
الى تحريم الطلاق فيسه مالكا وهو الاصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة الى أن الانتظار الى
الطهر الثاني مندوب وكذا عند أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر (مره
فليرجعها ثم يطلقة طاهرا أو حاملا) فأطلق الطهر ولان التحريم انما كان لاجل الحيض فإذا
زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده وكما يجوز في الطهر الذي
لم يتقدمه طلاق في حيضة ولا يخفى قرب ما قالوه وفي قوله قبل أن يس دليل على انه اذا طلق
في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرم وبه صرح الجمهور وقال بعض المالكية انه يجب على
الرجعة فسه كما اذا طلق وهي حائض وفي قوله ثم تطهر وقوله طاهر اخلاف الفقهاء هل المراد به
انقطاع الدم أولا بدمن الغسل فعن أحمد روايتان والراجح أنه لا بدمن اعتبار الغسل لما في رواية
النسائي فاذا اعتسلت من حيضتها الاخرى فلا يسها حتى يطلوها وان شأنا يسها أمسكها وهو
مفسر لقوله طاهرا وقوله ثم تطهر وقوله فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء أي اذن
في قوله فطلقة وهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأيها
النبي الآية وفي الحديث دليل على ان الاقراء الأطهار للامر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقة وهن
لعدتهن أي وقت ابتداء عدتهن وفي قوله أو حاملا دليل على ان طلاق الحامل سني والمذهب
الجمهور واذ عرفت ان الطلاق البدعي منهي عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع
فقال الجمهور يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى (للبخاري
وحسبت تطلقه) وهو بضم الحاء المهملة مبنى للعجول من الحساب والمراد جعلها واحدة من
الثلاث التطلقات التي يملكها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فان كل الفاعل ابن عمر فلا
حجة فيه وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو النجاة لأنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية
كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
واحدة وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هي واحدة وقد ورد ان الحاسب لها هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم من طرق بقوى بعضها بعضا وقوله (وفي رواية لمسلم قال ابن عمر) أي الماسأله سائل (أما
أنت طلقها واحدة أو اثنتين فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها
حتى تحيض حيضة أخرى ثم أهلها حتى تطهر ثم أطلقها قبل ان أمسكها أو أما أنت طلقها ثلاثا

فقد عصبت ربك فيما أمر لك به من طلاق امر أنك) دل على تحريم الطلاق في الحيض وقد يدل قوله
أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق إذا رجعت فرج الوقوع وفيه بحث وظالم فيه طائوس
والخوارج والروافض قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم
واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر قال عبد الله بن عمر قد زعمت على ولم يرها
شيأ (وقال إذا طهرت فليطلق أو ليسن) ومثله في رواية أبي داود وقد زعمت على ولم يرها شيأ واستداه
على شرط الصحيح إلا أنه قال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيأ منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيها
بخالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيأ مستقيمة
لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي وقال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنك من هذا
ويحتمل أن معناها لم يرها شيأ تحريم المراجعة أو لم يرها شيأ جازاً في السنة الماضية في الاختيار
وان كان لازماً له ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من
أبي الزبير والاثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا خالفنا وقد وافقنا غيره من أهل الثبوت
قال وحمل قوله ولم يرها شيأ على أنه لم يعد لها شيأ صواباً غير خطاب بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه
لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله
أو أخطأ في جوابه أنه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً قال السيد رحمه الله وقد أطال ابن
القيم في الهدى الكلام على نصر عدم الوقوع ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
حسبها طلاقاً تصح كل عبادة ويصحيح كل صنيع وقد كُتبت في عدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة
وتوقفاً مدة ثم رأينا وقوعه ثم انه قوى عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع لادلة قوية فقد
سقطت في رسالة تبينها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي ومن الأدلة أنه منسوب
ومسمى النسبة إلى البدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها
بل هي باطلة ولأن الرواية لحديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير
مذكور فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب تلك التظلية على ابن عمر ولا قال له قد وقعت
ولارواه ابن عمر فهو عابث في صحيح مسلم ما دل على ان وقوعها التماساً ورأى ابن عرفة سئل
عن ذلك فقال ومالي لأعتمد بها وإن كنت قد عجزت واستحقت فهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك
نصاباً لأنه لو كانت عنده لم يترك روايته وتعلم في هذه العلة العلية فإن المجز والخفي لا مدخل
لهم في صحة الطلاق ولو كان عنده نص نبوي لقيل ومالي لأعتمد بها وقد أمرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن أعتمد بها وقد صرح الامام الكبير محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى
بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد ساق السيد
محمد رحمه الله ستة عشر حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي ونخلصنا في رسالتنا المذكورة
وبعد هذا تعرف رجوعنا عما قبل الخفي هذا في نسخ سبيل السلام انتهى وأما الاستدلال على
الوقوع لقوله فليراجعها فلا رجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المقيدة بعد الطلاق
عرف شرعي متأخر أذهى لغة أهم من ذلك ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض وبأن
الرجعة يستعمل بها الزوج من دون رضا المرأة أو الولي لأنه جعل ذلك إليه ولقوله تعالى وبعلتهن
أحق بردهن في ذلك وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهر أو أحاطه لا فدل على أنهم لا تحيض لا طلاق

الطلاق فيه وأوجب بأن حضي الحامل لم يمكن له أن تفي بتطوير العدة لم يعتبر لان عدتها
بوضع الحمل وان الاقراء في العدة هي الاطهار قال الغزالي ويستثنى من تجريم طلاق الحائض
طلاق المخالعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستصل حال امرأته ثابت هل هي طاهرة أو
حائض مع امرأته بالطلاق والشافعي يذهب الى ان ترك الاستئصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة
العموم في المقاتل (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وستين من خلافه عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد
استعملوا في أمر كان لهم فيه أناة) بفتح الهمزة أي مهلة (فلو أمضينا عليهم فأضاه عليهم رواه
مسلم) الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان
في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه وظاهر كلام ابن عباس أنه كان
الاجماع على ذلك وأوجب عنه بسنة أجوبة الاول انه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله
عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود ومن طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان
الرجل اذا طلق امرأته فهو أحق برجعتهما وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك انتهى الآية لم يشتر النسخ
فبقى الحكم المنسوخ مع مولاه الى أن انكده عمر قلت ان ثبت رواية النسخ فذلك والآفة
بضعف هذا قول ابن عمر ان الناس قد استعملوا في أمر كان لهم فيه أناة الى آخره فانه واضح في أنه
رأى محض لاسنة فيه وما في بعض ألفاظه عند مسلم انه قال ابن عباس لا في الصهاية الماتت باع
الناس في الطلاق في عهد عمر فأجاز عليهم ثابته ان حديث ابن عباس هذا مضطرب قال القرطبي
في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهره سهو اقدان هذا
الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك وينشر ولا يتنزه ابن
عباس فهذه مقتضى التوقف عن العمل بظاهره اذا لم يقتض القطع بطلانه انتهى قلت وهذا
مجرد استبعاد فانه كم من سنة واحدة انقضى احوالها ولا يضر سيما مثل ابن عباس بجرامة وبوكد
ما قاله ابن عباس من انها كانت الثلاث واحدة مدة ما يأتي من حديث أبي ركانه وان كان فيه كلام
وساقي الثالث ان هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطاقي أنت طالق أنت طالق وذلك
انه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس مجحولا على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى
ان اللفظ الثاني تأكيد الاول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير احوال
الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من الصلحة أن يجري المتكامل على ظاهره فتوول ولا يصدق في
دعوى ضميره وهذا الجواب ارتضاه القرطبي قال النووي هو أصح الاجوبة قلت ولا يخفى أنه
تقرر لكونه من عمر رأيا محضاً ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فهم الصادق والكاذب
وما يعرف ما في ضمير الانسان الامن كلامه فيقبل قوله وان كان مبطلا في نفس الامر فيحكم
بالظاهر والله يتولى السرائر مع ان ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة انه كان ذلك بماي
عبارة وقعت الرابع ان معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة ان الطلاق الذي كان يقع في عهده
صلى الله عليه وآله وسلم وعهد أبي بكر إنما كان يقع في الغالب واحدة لا يقع ثلاثا فانه ان هذا
الطلاق الذي توقعونه ثلاثا كان يقع في ذلك العهد واحدة فيكون قوله فلما أمضينا عليهم بمعنى
لما أجزأنا على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهذا الجواب يتناول قوله استعملوا في أمر كان

لهم فيه أنه لا يتردد لا في ما من غير تكاف ويكون معناه الاخبار عن اختلاف عادات الناس في
 ابتاع الطلاق ولا في وقوعه فالحكم منقرر وقد رجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى أبي زرعة
 وكذا البيهقي أخرجه عنه قال معناه ان ما نطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قلت وهذا
 يتم ان اتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة ارسال ثلاث تطلقات دفعة واحدة وحديث أبي ركانة
 وغيره يدفعه وبنحوه عند قول عرفوا أمضينا فإنه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى
 أمضاه وهو دليل ووقوعه في عصر النبوة لكنه لم يعض فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة نادرا
 في ذلك العصر الخامس ان قول ابن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف
 عليه وهذا الجواب ضعيف لما تقرر في أصول الحديث وأصول الفقه ان كانه فعل وكلاهما لا ينافيه
 له حكم الرفع السادس أنه أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ البتة اذا قال أنت طالق البتة
 وكما سيأتي في حديث ركانة فكان اذا قال القائل ذلك قبل تفسيره بالواحدة وبالثلث فلما حكم في
 عصر عمر لم يقبل التفسير بالواحدة قيل وأشار الى هذا البخاري فإنه أدخل في الباب الاثار التي فيها
 البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلث كأنه يشير الى عدم الفرق بينهما وماوان البتة اذا
 أطلقت جاءت على الثلاث الا اذا أراد المطلق واحدة فيقبل فروى بعض الرواة البتة بلفظ
 الثلاث يريد ان أصل حديث ابن عباس كان طلاق البتة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وعهد أبي بكر الى آخره قلت ولا يخفى بعد هذا التأويل ونوهم الراوي في التبدل وبعده ان
 الطلاق باللفظ البتة في غاية الندور ولا يحل عليه ما وقع كيف وقول عمر قد استعجلوا في أمر كان
 لهم فيه أنه قد دل على ان ذلك واقع أيضا في عصر النبوة والا قرب ان هذا رأى من عمر ترجحه كما نفع
 عن متعة الحج وغيره وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وكونه خالف ما كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم فهو نظير متعة الحج بالرب والتكليفات في
 الاجوبة له وافق ما ثبت في عصر النبوة لا يليق فقد ثبت عن عمر اجتهادات يعسر تطبيقها على
 ذلك نعم اذا أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد (وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه) ابن أبي
 رافع الانصاري الانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عنه أحاديث قال
 البخاري له حجة وقال أبو حاتم لا نعرف له حجة وذكره مسلم في التابعين وكان من العلماء مات سنة
 ست وتسعين وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء ضريح فيه السماع
 قال أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعا فقام غضبان
 ثم قال أبلغ بكتاب الله وأبائن أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقلد رواه النسائي
 ورواه مؤثفون الحديث دليل على ان جميع الثلاث التطلقات بدعة واختلف العلماء في ذلك
 فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه بدعة وذهب الشافعي وأحمد الى أنه ليس بدعة ولا مكروه
 واستدل الأولون بغضبه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله أبلغ بكتاب الله وعما أخرجه سعيد بن
 منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أو جمع ظهره ضربا وكانه
 أخذ عمر تحريمه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أبلغ بكتاب الله واستدل الآخرون بقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وبقوله الطلاق مرتان وبعيا يأتى في حديث العان أنه أطلقه الزوج
 ثلاثا بنحضرته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسكر عليه وأجيب بأن الآيتين مطلقتان والحديث

صريح بتعريم الثلاث فتعديده الايتسان وبأن طلاق الملاء عن الزوجة ليس طلاقاً في محلها لانها
 بآنت بجبر اللعان كما يأتي وعلم ان حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أنقض عليه الثلاث أو جعلها واحدة وانما ذكره المصنف اخباراً بانها قد وقعت التطابقات
 الثلاث في عصره صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق أبو ركانة)
 بنهم الرأ بعد الاثنيون (أم ركانة فقال له صلى الله عليه وآله وسلم راجع امرأتك فقال اني
 طلقتها ثلاثاً قال قد علمت راجعها رواه أبو داود وفي نسخة أحمد) أي عن ابن عباس (طلق ركانة
 امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانها واحدة
 وفي سندهما) أي سند حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن اسحق) أي محمد صاحب السيرة
 وفيه مقال قد حقه السيد رحمه الله في غرات النظر في علم أهل الامر وفي ارشاد النقاد الى تيسير
 الاجتهاد عدم صحة القدح فيه بما يخرج روايته (وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه
 ان أبا ركانة قد طلق امرأته سهية) بالسبين المملاذ مضمومة تصغير سمية (البتة فقال والله
 ما أردت بها الا واحدة فردها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه
 كاهان روى به محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقد عمل العلماء بمثل
 هذا الاسناد في عدة من الاحكام مثل حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته على أبي العاص
 بالنكاح الاول تقدم وقد صححه أبو داود انه أخرجه أيضاً من طريق أخرى وهي التي أشار اليها
 المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عجيح بن عبد بن ركانة ان ركانة
 الحديث وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وفيه خلاف العلماء بين صحيح ومضعف والحديث
 دليل على ان ارسال الثلاث التطابقات في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة وقد اختلف العلماء
 في المسئلة على أربعة أقوال الاول أنه لا يقع بها شيء لانها طلاق بدعة وهذا الساقين وقوع طلاق
 البدعة وتقدم ذكرهم وأدلتهم الثاني أنه يقع بها الثلاث واليه ذهب عمرو بن عباس وعائشة
 ورواية عن علي والفقهاء الاربعة وجهه ورالسلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق وانها لم
 تفرق بين واحدة ولا ثلاث وأجيب بما ساقنا من مطلقات تحتل النقيض بالاحاديث واستدلوا
 بما في الصحيحين ان عويمراً العجلي طلق امرأته ثلاثاً بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر
 عليه فدل على اباحة جميع الثلاث وعلى وقوعها وأجيب بان هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا
 على وقوع الثلاث لان النهي انما هو فيما يكون في طلاق رافع لسكاح كان مطلوب الدوام والملاء عن
 أو وقع الطلاق على ظن انه لن يله امساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الابد سواء كان فراقه
 بنفس اللعان أو بتقرين الحاكم فلا يدل على المطلوب واستدلوا في المتنق عليه أيضاً في حديث
 فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثاً وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر بذلك قال ليس لها
 نفقة وعليها العدة وأجيب عنه بأنه ليس في الحديث نص صريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد فلا
 يدل على المطلوب قالوا عدم استنفاذه صلى الله عليه وآله وسلم دل كان في مجلس أو بمجالس دل على
 أنه لا فرق في ذلك ويحجب عنه بأنه لم يستنفل لانه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم ارسال
 الثلاث كما تقدم وقولنا غالباً لا يقال قد أسلفنا انها وقعت الثلاث في عصر النبوة لا ناقة ول نعم
 لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوجت

فطاق الآخر فمثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتحد للاول فقال لا حتى يذوق عسلها
 أخرجه البخاري والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيه أضعف فلا تقوم بها حاجة فلا
 نعظم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلو به من فتاوى العصابة أقوال افراد لا تقوم بها حاجة القول
 الثالث أنهم اتفق بها واحدة بجمعة وهو مروى عن علي وابن عباس وذهب اليه جماعة من أهل
 العلم ونصره أبو العباس ابن تيمية وبعه ابن القيم تليده على نصره واستدلوا بما مر من حديثي ابن
 عباس وهما صريحان في المطلب وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة أما الاول والثاني فلما
 عرفت ويأتى ما في غيرهما القول الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره شافق الثلاث على
 المدخول بها واتفق على غير المدخول بها واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس والمذهب
 اسحق بن راهويه واستدلوا بما وقع في رواية أبي داود ما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا
 قبل أن يدخل بها اجعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبالقيا
 فانه اذا قال أنت طالق بآت منه بذلك فان أعاد اللفظ لم يصادف محلا لالاق فكأن لغوا وأجيب
 بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيره حافظه ومحدث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن
 عباس وأعلم ان ظاهر الأحاديث انه لا فرق بين ان يقول أنت طالق ثلاثا أو يكرر هذا اللفظ ثلاثا
 وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين هذه الانفاط لم يستند الى دليل واضح وقد أطل
 الباحثون في الفروع في هذه المسئلة الأقوال وأطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث
 متتابعة لامضاء عمر واشتد تكبيرهم على من خالف ذلك وصارت هذه المسئلة عملا عندهم للرافضة
 والمخالفين وعوقب بسبب القبيح ابا شيخ الاسلام ابن تيمية وطيف بتمليذه الحافظ ابن القيم على
 جل بسبب القبيح بعدم وقوع الثلاث قال السيد رحمه الله ولا يخفى ان هذه محض عصبية شديدة في
 مسئلة فرعية قد اختلف فيها اسلاف الامة وخلفاءها فلا يكبر على من ذهب الى أى قول من الأقوال
 المختلف فيها كما هو معروف وهما يتميزان من غيرهم من خول النظر والابقاء من الرجال انتهى
 والخاص ان الحق الذي لا يحصى عنه هو ما اختاره شيخ الاسلام وتليده وبه قال الشوكاني رحمه
 الله والسيد وغيرهما من اتباع الدليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل ﴿١﴾ وعن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكاح
 والطلاق والرجعة واما الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (ابن
 عدى من وجه آخر ضعيف الطلاق والعناق والنكاح) وقد بين معناها قوله (والحرث بن
 أى أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والعناق والنكاح
 فن قالهن فقد وجبن وسنده ضعيف) لان فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضا والاحاديث دلت
 على وقوع الطلاق من الهازل وانه لا يحتاج الى النية في الصريح والمذهب الخفيفة والشافعية
 وذهب أحمد الى أنه لا بد من النية لعدم حديث الاعمال بالنيات وأجيب عنه بأنه عام خصه
 ما ذكر من الأحاديث ويأتى الكلام في العتق ﴿٢﴾ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى يجاوز عن أمتى ما حدثت به أنفسهم ما لم تعمل أو تكلم متفق عليه
 ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلغة ما توسوس به صدورهم لا بد ما حدثت به أنفسهم أو زاد
 في آخره وما استكرهوا عليه قال المصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كلها دخلت على هشام بن

عنه من حديث في حديث والحديث دليل على انه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول
 الجمهور وروى عن ابن سيرين والزهري ورواية عن مالك بأنه اذا طلق في نفسه وقع الطلاق
 وقوام ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية ثم وكذلك من قذف
 مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بان الحديث المذكور أخبر عن
 الله تعالى بأنه لا يؤخذ الامة بحديث نفسه وان الله تعالى قال لا يكف الله نفسا الاوسعها وحديث
 النفس يخرج عن الواسع نعم الاستمرار مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازما على الفعل
 فيخاف منه الوقوع فيها يحرم فهو الذي ينبغي ان يسارع بقطعه اذا خطر وأما احتجاج ابن
 العربي بالكفر والرياء فلا يخفى انهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على ان
 الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصير على المعصية فلا يتم على عمل
 المعصية المتقدم على الادمرار فانه دال على أنه لم يتب عنها واستدل به على ان من كتب الطلاق
 طلق امرأته لانه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجماهير بشرط ما لا فيه الا شهاده على ذلك
 وسياق (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى
 وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم لا يثبت
 وقال انما وصى في الرخصة في تعلق الطلاق انه حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين له
 انتهى وللحديث أسانيد وقال ابن أبي حاتم انه سأل أبا عنه عن أسانيد هذا حديث مستكره
 كلها موضوعة وقال عبد الله بن أحمد في العلم سألت أبي عنه فأنكره جدا وقال ليس يروى
 هذا الا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الخطال عن أحمد انه قال من زعم (١) ان
 الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان الله
 أو جب في قتل النفس الخطأ الكفارة والحديث دليل على ان الاحكام الاخرى من العقاب
 معفو عن الامة المحمودة اذا صدرت عن خطأ أو نسيان أو اكرها فما ابتداء الاحكام
 والآثار الشرعية عنها ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلفوا في طلاق النامي فعن الحسن
 انه كان يراه كالعمد اذا اشتراط (٢) أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور انه
 لا يكون طلاقا للحديث وكذا ذهب الجماهير الى أنه لا يقع طلاق الخطأ وعن الحنفية أنه يقع
 واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع ويرى عن النخعي وقالت الحنفية انه يقع
 واستدل الجمهور بقوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان قال عطاء الشر لا أعظم من
 الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكره
 وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر لان الاعظم اذا سقط سقط ما هو
 دونه بطريق الأولى (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال اذا حرم امرأته ليس بشيء وقال
 لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ورواه البخاري ولمسلم عن ابن عباس اذا حرم الرجل
 عليه امرأته فهو عين يكفرها الحديث موقوف وفيه دليل على ان تحريم الزوجة لا يكون
 طلاقا وان كان يلزم فيه كفارة عين كذا في الرواية مسلم فراده ليس بشيء ليس بطلاق لانه
 لا حكم له أصلا وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلقظ اذا حرم الرجل امرأته فأنما هي

(١) يعني من زعم ارتقاءها
 على العموم في خطاب الوضع
 والتكليف اه أبو النصر

(٢) فيقع الطلاق ويطل
 الشرط بخلاف العمدة فان
 الشرط لا يطل اه منه

بين يكفرها فدل على ان المراد بقوله ليس بشئ انه ليس بطلاق ويحتمل انه أراد لا يلزم نفسه شئ
ويكون روايه ائمة عشرين روايه اخرى فيكون له قولان في المسئلة والمسئلة اختلف فيها السلف
من الصحابة والتابعين والخلف من الائمة المجتهدين حتى بلغت الاقوال الى ثلاثة عشر قولاً أصولاً
وتفرعت الى عشرين مذهباً الاول انه لغو لا حكم له في شئ من الاشياء وهو قول جماعة من
السلف وقول الظاهرية والحنفية على ذلك ان التحريم والتحليل الى الله تعالى كما قال تعالى ولا تقولوا
لما تصفوا استنكمم الكذب هذا حلال وهذا حرام وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله
وسلم لم تحرم ما أحل الله لك وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم
قالوا ولأنه قرن بين تحريم الحلال وتحليل الحرام فكما كان الاول باطلاً فليكن الثاني باطلاً ثم قوله
هي حرام ان أراد به الانشاء فانشاء التحريم ليس اليه وان أراد به الاخبار فهو كذب قالوا ونظرنا الى
ما سوى هذا القول يعني من الاقوال التي في المسئلة فوجدناها أقوى الامطربة لا برهان عليها
من الله فيتعين القول بهذا وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس والآية وقوله لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة فإنه دال انه لا يحرم بالتحريم ما حرمه على نفسه فان الله تعالى أنكر
على رسوله تحريم ما أحل الله له وظاهره انها لا تلزم الكفارة أو ما قوله تعالى قد فرض الله لكم
تحله أي ما أنكم فأنها كفارة خلقه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد
ابن أسلم التابعي المشهور قال أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم ابراهيم ولده في بيت
بعض نسائه فقالت يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حرما فقالت يا رسول الله كيف
تحرم الحلال خلف بالله لا يصيبها فقلت هذا أحد القوابن فيما حرمه صلى الله عليه وآله وسلم
وسبقني القول الآخر في تحقيق ابلائه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وان كان مرسل فقد
أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة بطوناً فقامت نزل
به حفصة وعائشة حتى حرما فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم وهذا أصح طرق سبب النزول
والمرسل عن زيد قد شهد له هذا قال الكفارة للهيئ لا يجرد التحريم وقد فهم زيد بن أسلم فقال بعد
روايته القصة يقول الرجل لا مرأته أنت على حرام لغو ولما تلزمه كفارة عيين ان حلف وحيد
فلا سوة برسول الله الغاء التحريم والتكفير ان حلف وهذا القول أقرب الاقوال المذكورة
وأرجحها عندى فلم أسرد شيئاً منها سواه (وعن عائشة رضي الله عنها ان ابنة الجون لما
أدخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لقد عذت بعظيم
ألحقى بأهله رواه البخاري) اختلف في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها
قليل فلا نستعمله لانه أخرجه ابن سعيد من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن
أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أزوجك أم أجعل أيام
في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيه قال نعم قال فابعت من يحملها اليك فبعثت
معه أبا أسيد العدي قال أبو أسيد فأثقت ثلاثة أيام ثم تحملت بهم امعي في تحنة فأقبلت بها حتى
قدمت المدينة فأزلفتها في بني ساعمة ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بني
عروب عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة سبع ثم أخرج
ذلك من طريقين وفي تمام القصة قيل لها استعيزي منه فإنه أخطى لك عنده وخذت لما ربي من

جمالها وذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جملة ما قالت قال ابن من صاحب
يوسف وكيدهم والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته الحق بأهلك طلاق لأنه لم يرأته
زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق إذا روي به الطلاق كان طلاقا قال البيهقي زاد ابن أبي ذئب عن
الزهري الحق بأهلك جعلها تطليقة ويدل على أنه كناية طلاق أنه جاء في قصة كعب بن مالك أنه لما
قبله اعتزل امرأته قال الحق بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم يطلاق وإلى هذا ذهب
الفقهاء الأربعة وغيرهم وقالت الظاهرية أنه لا يقع الطلاق بالحق بأهلك قالوا والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يكن قد عقد ابنة الجون وإنما أرسل إليها ليخطبها إذا رأت قد اختلفت في
قصة أو يدل على أنه لم يكن عندهم ما في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي لي نفسك
قالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى لي يضع يده عليها لتسكن قالت أعوذ بالله منك قالوا
فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بها وسعد ما قالوه قوله ليضع يده ورواية فلم يدخل عليها فإن
ذلك إنما يكون مع الزوجة وأما قوله هي لي نفسك فإنه قاله تطييبا لخطرها واستمالة لقلبها
ويؤيده ما سلف من رواية أنها رعت فيك وقد روي اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها وهذه
وإن لم تكن صريحة في العقد بها إلا أنه أقرب الاحتمالين (وعن جابر رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح ولا علق إلا بعد ملك رواء أبو يعلى
وصححه الحاكم) وقال أنا متعجب من الشيخين كيف أهملاه لصدح على شرطهما من حديث
ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى (وهو معلول) عما قاله الدارقطني
الصحيح مرسل ليس فيه جابر قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق
قبل نكاح وقال ابن عبد البر روي من وجوه إلا أنه عند أهل العلم بالحديث معلول انتهى والله
يشهد له قوله (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو
فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم فاء معجمة ساكنة مثله (واسناده حسن لكنه معلول أيضا)
لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن
عروة عن المسور وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن
أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم
ذكرها البيهقي في الخلافيات وقال البيهقي أصبح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدده قال الترمذي هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولقطه عند أصحاب السنن ليس على
الرجل طلاق فيما لا يملك الحديث قال البيهقي قال البخاري أصبح شيء فيه وأشهر حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جدده وأبي وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومدا عنه علي جوير عن
الضحاك عن الزناد بن سبرة عن علي وجوير تروك ثم قال البيهقي ورواه ابن ماجه بإسناد حسن
والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية فإن كان تخييرا فاجماع وإن كان تعليقا
بالنكاح كأن يقول إن نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال الأول أنه لا يقع مطلقا وهو
قول الشافعية وأحمد وداود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابيا ودليل هذا القول
حديث الباب وإن كان فيه مقال من قبل الأسناد فهو مؤيد بكثرة الطرق وما أحسن ما قال ابن
عباس قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل إذا طلقتموهن

مطلب تعقب على بن القيم

ثم نكحتموهن و بأنه اذا قال المتزوج اذا تزوجت فلانة فبقي طالق مطلقا لاجنبية فانما ساجن
 النساء الطلاق اجنبية والمتجدهون كاحها فهو كالزوى الاجنبية بان دخلت الدار فانت طالق
 فدخلت وهي زوجته لم تعلق اجماعا وذهب أبو حنيفة الى انه يصح التعلق مطلقا وذهب مالك
 وآخرون الى التفصيل فقالوا ان خص بان يقول كل امرأة تزوجها من بنى فلان آمن بلد كذا
 فبقي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وان عم فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق لم يقع شيء
 قال في نهاية المجتهد بسبب الخلاف دل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك مستقدا على الطلاق
 بالزمان أو ليس من شرطه فن قال هو من شرطه فال لا يتعلق الطلاق بالاجنبية ومن قال ليس من
 شرطه الا وجود الملك فقط قال يقع قلت ودعوى الشرطية يحتاج الى الدليل ومن لم يدعها
 فالاصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبني على المصلحة وذلك انه اذا
 وقع فيه التعميم فلو قلنا بوقوعه امتنع فيه التزويج فلم يجد سبيلا الى النكاح الحلال فكان من
 باب النذر بالمعصية وأما اذا خصص فلا يمنع فيه ذلك انتهى قلت سبق الجواب عن هذا بعدم
 الدليل على الشرطية هذا والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة
 وأصحابه وعند أجدني أصبح قوله وعليه أصحابه ومنهم ابن القيم فانه فرق بين الطلاق والعتق
 فأبطل في الاول وقال به في الثاني مستدلا على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فانه سري الى ملك
 الغير ولا يصح ان يجعل الملك سبيلا للعتق كالأشترى عبد اليعتقة عن كفارة أو نذرا أو اشتراه بشرط
 العتق ولان العتق من باب القرب والطاعات وهي يصح النذر بها وان لم يكن المنذور به بمثلها كما
 كقولنا لئن آتاني الله من فضله لاصدق بكذا أو بكذا ذكره في الهدى النبوي قلت ولا يخفى
 ما فيه فان السراية الى ملك الغير تفرعت عن اعتاقه لما عاك من الشقص فحكم الشارع بالسراية
 لعدم بعض العتق وأما قوله ولانه يصح ان يجعل الملك سبيلا للعتق كالأشترى عبد اليعتقة فيجاب
 عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه بالاعتاقه كالأشترى ليعتقه وهذا عتق لما يملكه وأما قوله انه يصح
 النذر ومثله بقوله لئن آتاني الله من فضله فهذه عدة لا عين وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر
 فيما لا يملك ابن آدم كما يفيد قوله ﴿وعن عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق
 له فيما لا يملك﴾ أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري انه أصبح ما ورد فيه تقدم
 الكلام في ذلك مستوفى ﴿وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 رفع القلم﴾ أي ليس بجري احالة لانه رفع بعد وضع والمراد رفع قلم المؤاخضة لا قلم الثواب فلا
 ينفيه صحة اسلام الصبي كما ثبت في الغلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعرض عليه الاسلام فأسلم فقال الحمد لله الذي أنقذه بي من النار وكذلك ثبت ان امرأة
 رفعت اليه صلى الله عليه وآله وسلم صبي فقلت ألهذا حج قال نعم ولك أجر وشهو هذا كثير في
 الاحاديث (عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن الجنون حتى
 يعقل أو يفتق رواه أحمد والاربعة الا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه
 كلام كثير لأئمة الحديث وفيه دليل على ان الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف وهو في النائم المستغرق
 اجماع وفي الصغير الذي لا يتميز له وفيه خلاف اذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عند الى

ان يكبر فقبل الى ان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وهذا الاجد وقيل اذا بلغ اثنتي عشرة سنة وقيل اذا بلغ الاحتلام وقيل اذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكركم ازال المنى اجماعا وفي حق الانثى عند آخرين وبأوغ خمس عشرة سنة وانبأت الشعر الاسود المتجعد في العانة بعد تسع سنين عند آخرين وكذلك الامتناع في حال العتقة اذا كان لشهوة وفي الكل خلاف معروف وأما المجنون فالمراتبه زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون وقد اختلف في طلاق السكران على قولين الاول انه لا يقع واليه ذهب عثمان وزيد وجابر وعمر بن عبد العزيز وجاعة من الساف وهو مذنب أجد وأهل الظاهر لهذا الحديث وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكاف لان عقاد الاجماع على ان من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكاف وبأنه كان يلزم ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربه أو غير عالم بأنها خير ولا يقوله الخائف الثاني وقوع طلاق السكران ويرى عن علي وابن عباس رضي الله عنه وجاعة من العصابة وعن أبي حنيفة والشافعي ومالك واحتج بهم بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فإنه ينهيهم عن قربانهم حال السكر والنهي يقتضي أنهم مكافون حال سكرهم والمكاف دفع منه الانشآت وبأن ايقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتب الطلاق على التخليق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يترتب فيه السكر وبأن العصابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحده المقتري عاؤون وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا قبولة في الطلاق وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهى لهم قبل سكرهم ان تقربوا الصلاة حاله لانهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كسلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج الى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله فان الله لم يجعل عقوبته الا الحد وبأن ترتب الطلاق على التخليق محل النزاع وقد قال أجد والبقى انه لا يلزمه عقد ولا بيع ولا غيره على انه يلزم القول بترتب الطلاق على التخليق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن العصابة بأنهم قالوا اذا شرب الخ فقال ابن حزم رحمه الله خبر مكذوب باطل متناقض فان فيه ايجاب الحد على من هذى والهذى لاحد عليه وبأن حديث لا قبولة في طلاق خبر غير صحيح وان صح فالمراد طلاق المكاف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعى

(كتاب الرجعة)

عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يرجع ولا يشهد فقال لا يشهد على طلاقها وعلى رجعتها رواه أبو داود وهكذا موقوفاً وسنده صحيح وأخرجه البيهقي بلفظ ان عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد قال أرجع في غير سنة فيشهد الآن وزاد الطبراني في روايته ويستغفر الله دل الحديث على شرعية الرجعة والاصل فيها قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية وقد أجمع العلماء ان الزوج عكس رجعة زوجته في الطلاق الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها اذا كان الطلاق بعد المسيس وكان

الحكم بجمعة الرجعة مجمعة عليه لا إذا كل مختلفا فيه والحديث دل على ما دلت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله وأنهم إذا ذوى عدل منكم بعد ذلك كان الطلاق والرجعة وظاهر الأمر وجوب
 (١) الإثم ادويه قال الشافعي في القديم وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه فإنه قال المرزقي
 في تيسير البيان وقد اتفق الداس على أن الطلاق من غير إثم ادويه جائز وأما الرجعة فيجوز على أن
 تكون في معنى الطلاق لأنهم أقرينته فلا يجب فيها الإثم إلا لأنها حاقة للزوج ولا يجب عليه
 الإثم ادويه على قبضه ويحتمل أن يجب (٢) الإثم ادويه وظاهر الخطاب انتهى والحديث يحتمل أنه
 ناله عمران إجماعا إذا دلل إجماعا فيه مخرج إلا أن قوله أرجع في غير سنة قد يقال إن السنة إذا
 أطلقت في أساس الخطاب يراد به سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن من فروعها إلا لا يدل
 على الإيجاب لتردد كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والنسب والإثم ادويه على
 الرجعة ظاهرا إذا كانت بالقول الصريح واثقة على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت
 الرجعة بالفعل فقال الشافعي الفعل محرم فلا يحل به ولا نه تعالى ذكر الأشهاد ولا إثم ادويه إلا على
 القول وأجيب بأنه لا إثم عليه لأنه تعالى قال الأعلى أزواجهم وهي زوجة والأشهاد غير
 واجب كما سنن وقال الجمهور يصح بالفعل واختلفوا على من شرط الفعل النسبة فقال مالك لا يصح
 بالفعل إلا مع النسبة كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات وقال الجمهور يصح لأنها زوجة متبرعا
 داخل تحت قوله تعالى الأعلى أزواجهم ولا يشترط النسبة في إس الزوجة وتقبيلها وغيرهما إجماعا
 واختلف دل يجب عليه إعلاما بأنه قد راجعها الثلاث تزوج غيره فذهب الجمهور من العلماء أنه
 يجب عليه وقيل لا يجب ونزع من الخلاف لو تزوجت قبل علمه بأنه راجعها فقال الأولون
 النكاح باطل وهي زوجها الذي راجعها واستدلوا بإجماع (٣) العلماء على أن الرجعة
 صحيحة وإن لم تعلم المرأة وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج وعن مالك أنها
 لا تأتي دخل بها لم يدخل واستدل بمروا بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه
 قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم راجعها ثم يكتفها راجعها فمحل فسكنه زوجا غيره أنه
 ليس له من أمرها شيء ولكن من تزوجها إلا أنه قيل لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري
 فيكون من قوله وليس بحجة ويشهد كلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة تزوجها الثمان فهي الأول منهن ما فإنه صادق على هذه الصورة
 وأعلم أنه تعالى قال وبعلتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا أصلا أي أحق بردهن في العدة
 بشرط أن يردهن بوجدها الأصل وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فإن أراد
 بالرجعة غير ذلك كمن راجع زوجته لبطالة كما نه عليه العامة فإنه يطلق ثم ينقل من موضعه
 فيراجع ثم يطلق أراد تلبيةه المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها أصلا ولا إقامة حدود الله فهي
 باطلة إذا لاية ظاهرة في أنها لا تباح للمراجعة ويحتمل أن أحق بردها أنه لا بشرط إرادة
 الإصلاح وأي إرادة إصلاح في مراجعتها بالطلاق ومن قال إن قوله أن أرادوا أصلا ليس
 شرطا للرجعة فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما نهى
 طلق امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمره رديها راجعها متفق عليه تقدم الكلام
 عليه بما يكفي من غير زيادة

(١) ولا صار له عن
 الزوجين لم يشهد صح
 طلاقه ورجعته ويكون
 آتيا بتركه الراجبات لأنه
 تعالى قال فإذا باعنا أجلهن
 فاسكنوهن بمعروف وهي
 الرجعة أو فارقوهن
 بمعروف وهو الطلاق ثم
 قال وأنهم إذا ذوى عدل
 منكم وأقيموا الشهادة لله
 اه أبو النصر على حسن
 خان

(٢) قد يقال قوله أشهد
 على طلاقها إلى آخره بلفظ
 الأمر وقوله فيشهد إلا أن
 ويستغفر الله ببلان على
 أن يرى الزوج والله أعلم
 اه أبو النصر

(٣) لا يتم دعوى الإجماع
 فإن من يقول بإيجاب
 إعلامها بالرجعة له يقول
 الرجعة مع عدم إعلامها
 غير صحيحة إلا أن ثبت أنه
 يقول تكون صحيحة وبأنهم
 بتركه الواجب من إعلامها
 تمت دعوى الإجماع اه
 أبو النصر

(باب الإيلاء)

هو لغة الخلف وشرا الاستماع باليمين من وطء الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مشقة من الظهور لقول القائل أنت على كفاه رأيي (والكفارة) وهو من التسكية الغطية ﴿١﴾ (عن عائشة رضي الله عنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسائه وحرم وجعل الحلال حراما وجعل الحرام حلالا كقصة رواه الترمذي ورجاله ثقات) ورجح الترمذي إرساله على وصوله الحديث دليل على جواز خلف الرجل من زوجته وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح عليه في عرف الشريعة وهو الخلف من وطء الزوجة. واعلم أنها اختلفت الروايات في سبب إيلائه وفي الشيء الذي حرمه على روايات أحدها أنه بسبب إفساء حفصة للحديث الذي أسره لها واختلف في الحديث الذي أسره لها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه في حديث طويل وأجلد في رواية البخاري هذه وفي رواية أخرجه الشيخان بأنه تحريره لمارية وأنه أسره إلى حفصة فأخبرت به عائشة أو تحريره للعسل وقيل بل أسره إلى حفصة إن أباه يلى أمر الامتداع أي بكر وقال لا تخبري عائشة بخبري مارية ونائبها أن السبب في إيلائه أنه فرق حديثه جاءت له يمين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيحها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أفت وجهك ترد عليك الهديفة فقال لا نأمن أهنون على الله من أن يغمي لا أدخل عالمك شهرا أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمرة عن عائشة نحوه وقال ذبح ذبحا فأنتم الله بسبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر فيه أنه لأسباب ثلاثة أوالإفساء بعض نسائه السر وهي حفصة والسر أحد ثلاثة أمانتخيرته مارية أو العسل أو وجدناه مع مارية أو بخبر جحش صدره من قبل ما فرقه بينهما من الهديفة أو لتضييقهن في طلب النفقة قال المصنف رحمه الله والملائم بمكارم أخلاقه وسعة صدره وأكثره تصفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سببا لاعتزالهن فقواها وحرم أي حرم مارية أو العسل فليس فيه دليل على أن التحريم للجماع حتى يكون من باب الإيلاء الشرعي فلا وجه لحزم ابن بطال وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من جماع نسائه ذلك الشهر أن أخذه من حديث ولا مستند له غيره فإنه قال المصنف رحمه الله تعالى لم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه إلا أن كان المكان المذكور من المسجد فيتم استئزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ﴿٢﴾ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما مضيا أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) أخرجه البخاري الحديث كالتفسير لقوله تعالى الذين يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقد اختلف العلماء في مسائل من الإيلاء الأولى في المين فانهم اختلفوا فيه فقال الجمهور ينعقد الإيلاء بكل عين على الامتناع من الوطء سواء خلف بالله أو غيره (١) وقال آخرون أنه لا ينعقد إلا بالخلف بالله قالوا لأنه لا يكون عينا إلا ما كان بالله تعالى فلا تشمل الآية ما كان بغيره قلت وهو الحق كما يأتي الثانية في الأمر الذي تعاقبه الإيلاء وهو ترك الجماع صريحا أو كناية أو ترك الكلام عند البعض (٢) والجمهور على أنه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا بمجرد

(١) من طلاق أو عتاق أو

أوجب على نفسه صياما أو

صدقة ٥١

(٢) وهو ابن المسيب

وجماعه من السلف ٥٢

الامتناع عن الزوجة ولا كلام ان الاصل في الايلاء قوله تعالى الذين يؤثرون من نساءهم تربص
 أربعة أشهر الآية عليهم ان لا يطلق ما كان عليه اذ اخلية من اطلالة مدة الايلاء فانه كان الرجل
 يولي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وانظر للمولى أربعة أشهر فاما ان يبقى أو يطلق
 الثالثة اختلفوا في مدة الايلاء فعند الجمهور والخنفية لابد ان تكون أكثر من أربعة أشهر (١)
 وقال الحسن وآخرون ينعقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى يؤثرون من نساءهم ورد بأنه لا دليل
 في الآية اذ قد قدر الله المدة فيه بقوله أربعة أشهر وقال الأربعة قد جعلها الله تعالى مدة الامتثال
 (٢) فبقي كاجل الدين لانه تعالى قال فان فأوا بقاء التمتع وهو بعد الاربعة فلو كانت المدة
 أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطالب بعد ما والتعقيب للمدة لا الايلاء بل بعد ما والاعتدال
 مضى المدة لا يكون طلاقا فعند الجمهور وقال أبو حنيفة بل اذا مضت الاربعة الا شهر طلقت
 المرأة قالوا لا دليل على انه لا يكون بضم اطلاقه تعالى خيري الآية بين الفسقة والعزم على
 الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضى الاربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الاربعة والفسقة
 بعد حاكم يكن تخيير الان حق الخير فيهما ان يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة
 (٣) ولانه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدقة فعل الرجل وحديث ابن
 عمر رضي الله عنهما هذا الذي نحن في سبيله وان كان موقوفا فهو موقوف لا لالة الخامسة
 الفسقة هي الرجوع ثم اختلفوا بما اذا نكحوا فبطل نكاحه بالوطء على القادر والمعدور بين
 عدله بقوله لو قدرت لفتته لانه الذي يقدر عليه لقوله تعالى لا يكلف الله نفلا الا وسعها السادسة
 الخنا وعمل تجب الكفارة على من فاء فقال الجمهور يجب لانهم اعمين قد حدثت فيما اتجب
 الكفارة لحديث من حلف على عين فرأى غير ما خيرا امنه اقله كفر عن يمينه وليأت الذي هو خير
 وقيل لا تجب لقوله تعالى فان فأوا فان الله عفو ورحيم وأجيب بأن الفقرة ان يختص بالذنب
 لا بالكفارة وبطل المسألة السادسة حديث (وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاة
 فسين منه له تخففه بعد الاقرار هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سليمان من فقهاء المدينة وكبار التابعين ثقة
 فاضلا ورعا حجة هو أحد الفقهاء السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مائة
 سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال أدركت بضعة عشر) رجلا (من)
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يفتون المولى رواه الشافعي وفي الارشاد لابن
 كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر انتهى يريد أقل ما يطلق عليه
 لفظ بضعة عشر وقوله يفتون بمعنى يفتونه أربعة أشهر كأخبره اسمعيل هو ابن أبي ادريس عن
 سليمان أيضا انه قال أدركنا الناس يفتون الايلاء اذا مضت الاربعة فاطلاق رواية الكتاب مجحولة
 على هذه الرواية المقيدة وقد أخرج الدارقطني من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه انه قال
 سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فتا لا يدس عليه شيء حتى قضى أربعة أشهر
 فيوقف فان فأوا لا يطلق وأخرج الاسماعيلي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول أيما رجل آلى من
 امرأته فاذا مضت أربعة أشهر توقف حتى يطلق أو يني مولا يقع عليها طلاق اذا مضت حتى يوقف
 وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الاربعة أشهر من إيقاف المولى

(١) أي لا ينعقد ويكون

له حكم الايلاء الا بذلك

(٢) فليس له ردة مطالبة

الزوج بالفسقة أو الطلاق

قبل مضى ما

(٣) يعني خصال الكفارة

للذين مثلا

ومعنى ايقافه هو ان يطالب اما بالنفي أو بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة الى هذا ذهب
 الجاهليين وعليه يدل ظاهر الآية اذ قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم يدل قوله
 سميع على ان الطلاق يقع بقول يتعاقبه السمع ولو كان يقع بغيره المدة ككفى قوله عليم لما عرف
 من بلاغة القرآن وان فواصل الآيات تشير الى ما دلت عليه الجملة السابقة فاذا وقع الطلاق فانه
 يكون رجعا عند الجاهل وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل (وعن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال كان ايلاء الجاهلية السنة والستين فوقت الله أربعة أشهر فان كان أقل من
 أربعة أشهر فليس بايلاء أخرجه البيهقي) وأخرجه الطبراني أيضا عنه وقال الشافعي كانت
 العرب في الجاهلية تختلف بثلاثة أشياء وفي لفظ كلوا يطلقون الطلاق والظهار والايلاء فقل
 تعالى الايلاء والظهار عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع الفرقة على الزوجة الى ما استقر عليه
 حكمه ما في الشرع وبقى حكم الطلاق على ما كان عليه والحديث دليل على ان أقل ما يعقد به
 الايلاء أربعة أشهر (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع
 عليها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني وقعت عليها قبل ان أكفر قال فلا تقربها حتى
 تفعل ما أمر الله تعالى ورواه الاربعون وصححه الترمذي ورجح النسائي ارساله ورواه الزبيري
 وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد) هذا من باب الظهار والحديث لا يضرب ارساله
 كذا ذكرنا من ان اتيانه من طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون علة بل يزيد قوة الظهار
 مشتق من الظهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي فأخذ اسمها من لفظه وكنى بالظهر
 عما يستحسن ذكره وأضافوه الى الام لانها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وانهم
 فاعله كما قال تعالى وانهم ليقولون مسكر من القول وزورا وأما حكمه بعد ايقاعه فيأتي وقد
 اتفق العلماء على انه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل الاولى اذا شبهها
 بعضو منها غيره فذهب الاكثر الى انه يكون ظهارا أيضا وقيل يكون ظهارا اذا شبهها بعضو يحرم
 النظر اليه وقد عرفت ان النص لم يرد الا في الظهور الثانية انهم اختلفوا أيضا فيما اذا شبهها
 بغير الام من المحارم فقال بعض العلماء لا يكون ظهارا لان النص ورد في الام وذهب آخرون
 منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة الى انه يكون ظهارا ولو شبهها بمحرم من الرضاع ودليلهم القياس
 فان العلة التحريم الموقود هو ثابت في المحارم كنبوته في الام وقال مالك وأحمد انه ينعقد وان لم
 يكن المشبه به مؤبدا التحريم كالاجنمية بل قال أجد حتى من البهيمة ولا يخفى ان النص لم يرد الا
 في الام وما ذكر من الحاق غيرهما في القياس وملاحظة المعنى ولا ينتقض ذلك على الحكم الثالثة
 انهم اختلفوا أيضا هل ينعقد الظهار من الكافر فقيل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا
 ينعقد منه لان من لوازمه الكفارة وهي لا تنص من الكافر ومن قال ينعقد منه قال يكفر بالعق
 أو الاطعام لا بالصوم تعذر في حقه وأجيب بان العتق والاطعام اذا فعلا لاجل الكفارة كانا
 قربة ولا قربى للكافر الرابعة انهم اختلفوا أيضا في الظهار من الامة المملوكة فذهب الحنفية
 والشافعية الى انه لا يصح الظهار منها لان قوله تعالى من نسائهم لا يتناول المملوكة في عرف اللغة
 وللا اتفاق في الايلاء على انها غير داخله في عموم النساء وقياسا على الطلاق وذهب مالك وغيره
 الى انه يصح من الامة لعموم لفظ النساء لانه اختلف الثقاتون بصحة منسأ في الكفارة فقيس

لا يجب الانصاف الكفارة وكأنه قاس ذلك على الطلاق عنده الخامسة الحديث دليل على انه
يحرم وطء الزوجة التي طهر منها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى من قبل ان يتأسفوا
وطئي لم تسقط الكفارة ولا تضاعف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تفعل ما أمرك الله قال
الصلوات بن دينار سأت عشرة (١) من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل التكفير فقالوا كفارة
واحدة وهو قول الفقهاء الاربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين أحدهما للطهار الذي اقترن
به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان ثم أرادوا لا يخفى ضعفه وعن الزهري وابن جبير
انها تسقط الكفارة لانه فات وقتها فانه قبل المسيس وقد فات وأجيب بان فوات وقت الأداء
لا يسقط الثابت في الذمة كالصلاة وغيره من العبادات واختلف في تحريم المقدمات (٢)
فقيل حكمها حكم المسيس في التحريم لانه شبه ما يحرم في حقها للوطء وبمقدمته وهذا أقول
الاكثر وعن الاقل لا يحرم المقدمات لان المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات الانجازا
ولا يصح ان يراد لانه جمع بين الحقيقة وانجازا وعن الاوزاعي يحمل الاستمتاع بما فوق الازار
(٣) وعن سلمة بن صخر هو البياض بنغ الموحدة وتخفيف المنفعة الضمنية وضاد معجبة انصاري
خزرجي كان أحد البكائين روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب قال البخاري لا يصح حديثه
يعني هذا الذي في الطهار (قال دخل رمضان نفخت ان أصب امرأتى) وفي الارشاد والى كنت
امرا أصيب من النساء ما لا يصيب غيري (فظاهرت منها فأنكشفت لى شئ (٣) منها البيلة (٤)
فوقعت عليها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر رقبته فقلت ما أمك الارقبتي قال
فصم شهرين متتابعين فقلت وهل أصبت الذى أصبت الا من الصيام قال أطمع عرقا من تمرين
مسكينا أخرجه أجدو الاربعة الا النسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أعله عبد
الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة لان سليمان لم يدرك سلمة حتى ذلك الترمذي عن
البخاري وفي الحديث مسائل الاولى انه دل على ما دل عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة
والترتيب اجماع بين العلماء الثانية انها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضا ولم تقيد
بالايمان كما قيدت به في آية القتل فاختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة وغيره الى عدم
التقيد وانها تجزئ رقبته ذميمة وقالوا لا تقيد بما في آية القتل لاختلاف السبب وقد أشار
الرحمى الى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة فان المناسبة (٥) في آية القتل
انه لما أخرج رقبته مؤمنة من صفة الحياة الى الموت كانت كفارته ادخال رقبته مؤمنة
في حياة الحرية واخرجه عن موت الرقبة فان الرقبة تقتضى سلب التصرف عن المملوك فاشبه
الموت الذى يقتضى سلب التصرف عن الميت فكان في اعتاقه اثبات التصرف فاشبهه الاحياء
الذى يقتضى اثبات التصرف للحى وذهب مالك والشافعي الى انه لا يجوز اعتاق رقبته كقوة
وقالوا تقيد آية الطهار كما قيدت آية القتل وان اختلف السبب قالوا قد أيدت ذلك السنة
فانه لما جاءه صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستقيم في عتق رقبته كانت عليه سأل صلى الله عليه
وآله وسلم الجارية ان الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله قال فاعتقها فانها
مؤمنة أخرجه البخاري وغيره قالوا فسأل صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الايمان وعدم سؤاله

(١) وهم الحسن وابن
سبرين ومسرور وبيكر وقتادة
وعطاء وطاوس وجاهد
وعكرمة قال والعاشر آراء
نافعا اه أبو النصر
(٢) كالتقيل وضحه اه
(٣) قوله شئ منها في رواية
رأيت خلفا لها في ضوء القمر
وفي لفظ بياض ساقها فهو
يقسم ما بينهم هنا اه أبو النصر
(٤) في حديث عائشة انه وقع
على امرأته نهارا قال
الزركشي وهذا أصح من
رواية انه وقع عليه ليلا
اه أبو النصر
(٥) أى لاشتراك الايمان
في الرقبة المعتقة في كفارة
القتل اه

عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الايمان في كل رقبة تعتق عن سبب لانه قد تقر ان ترك الاستغفار مع قيام الاحتمال بنز منزلة العموم في المقال كما قد تكرر قالت الشافعي قائل بهذه القاعدة فان قال به من معه من الخالفين كان الدليل على التقيد هو السنة لا الكتاب لانهم قرروا في الاصول انه لا يحمل المطلق على المقيّد الامع اتحاد السبب ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عبد الله بن داود ماله فله فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة الحديث الى آخره قال عز الدين الذهبي وهذا حديث صحيح وحديثه فلا دليل في الحديث على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسألها عن الايمان الا لان السائل عليه رقبة مؤمنة الثالثة اختلف العلماء في الرقبة المعيبة بأبي عيب فقال داود تجزئ المعيبة لماول اسم الرقبة لها وذهب آخرون الى عدم اجزاء المعيبة فسادا على الهدايا والفتحي يجمع التقرّب الى الله تعالى وفصل الشافعي رحمه الله تعالى فقال ان كانت كلالة المنفعة كالاعور اجزأت وان نقصت منافعها لم تجز اذا كان ذلك ينقصها فانه صانا طاهرا كالا قطع والاعوى اذا التقى تملك المنفعة وقد نصت وللحنفية فنافس في العيب بطول تعدادها ويعزى قيام الأدلة عليها الرابعة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصح شهرين متتابعين دال على وجوب التتابع وعليه ذلك الآية وشروط أن يكون قبل المس فلو مس فيها استأنفت وهو اجماع اذا وطئها ثم ارامت عمد او كذا البلاغ بأبي حنيفة وآخرين ولو ناسيا الآية وذهب الشافعي وأبو يوسف الى انه لا يضر ويحوز لان علة النهي افساد الصوم ولا افساد بوطء المائل (١) وأجيب بان الآية عامة واختلف اذا وطئ ثم اراما ناسيا فعمد الشافعي وأبو يوسف لا يضر لانه لم يفسد الصوم وقال أبو حنيفة بل يستأنف كما اذا وطئ عامدا العموم الآية قالوا وباست العلة افساد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كلها على انه لا تتم الكفارة الا بوقوعها قبل المسيس الخامسة اختلفوا ايضا فيما اذا عرض له في اثناء صومه عذر مأوس ثم زال هل يبني على صومه أو يستأنف فقال مالك وأحمد انه يبني على صومه لانه فرقة بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي بل يستأنف لاختياره التتريق وأجيب بان العذر صبره كغير المختار واما لو كان العذر مرجوا فقبل يبني أيضا وقبل لا يبني لان رجاء زوال العذر صبره كالمختار وأجيب بانه مع العذر لا اختيار له السادسة ان ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصح على قول السائل مأملًا لا رقيبتي بما قصت به الآية من انه لا ينقل الى الصوم الا بعد عدم وجدان الرقبة فان وجد الرقبة الا انه محتاجا لخدمته للمعجز فانه لا يصح منه الصوم فان قيل انه قد صبح التيمم لواجب الماء اذا كان محتاج اليه فهل اقسامه ما هنا عليه قل لا قياس لان التيمم قد شرع مع العذر فكان الاحتياج الى الماء كالعذر فان قيل فهل يجعل (٢) الشبق الى الجماع عذرا يكون له معه العدول الى الاطعام وبعد صاحب الشبق غير مستطیع للصوم قلت ظاهر حديث سامة وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام وهل اصب الذي أصبت الان الصيام واقرار صلى الله عليه وآله وسلم على عذره وقوله أظعم بدل على أنه عذر يعدل معه الى الاطعام السابعة ان النص القرآني والشبوي صريح في اطعام مسكينين أو مسكينا أو يكتفي اطعام مسكين واحدتين يوما فذهب مالك وأحمد والشافعي الى الاول لتأخر الآية وذهب الحنفية الى الثاني وانه يكفي اطعام واحد

(١) ولان الاصح كما قاله الزركشي في تخریج أحاديث الرافعي ان سلمة واقع نهرا اه أبو النصر

(٢) الشبق بفتح المعجمة وفتح الموحدة يقال فيه شبق كفرح أي اشتدت غلمته بضم الغين المعجمة وسكون اللام وهي شهوة الضراب اه أبو النصر

سنتين يوماً أو أكثر من واحد بقدر اطعام ستمين مسكينا قالوا لانه في اليوم الثاني مستحق كتعب
الدفع اليه واجب بان ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات ويرى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين
هذين والثالث ان وجد غير المسكين لم يجز الصرف اليه ولا أجر إعادة الصرف اليه الثالث
اختلاف في قدر الطعام لكل مسكين فذهبت الحنفية الى ان الواجب ستون صاعاً من تمر أو ذرة
أو شعير أو نصفه من بر وذهب الشافعي الى ان الواجب لكل مسكين مد والمدر ربع الصاع
واسم مد بقوله في حديث الباب أطعم عرقاً من تمرين مسكينا والعرق يكمل بأخذ خمسة عشر
صاعاً أو ستة عشر ولا عانة صلى الله عليه وآله وسلم للواطي في رمضان بعرق خمسة عشر صاعاً من
تمر ولا به أكثر الروايات في حديث سلمة بهذا واسم مد الاولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق اذهب
الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك فأطعم عنك منها وستين مسكينا قالوا
والوسق ستون صاعاً وفي رواية لابي داود والترمذي فأطعم وسقاً من تمرين ستمين مسكينا وجه
في تفسير العرق أنه ستون صاعاً وفي رواية لابي داود ان العرق يكمل بسبع ثلاثين صاعاً قال أبو داود
وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال الواضح ان الروايات فيه
جاءت الشافعي الى الترجيح بالكثر وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً وقال الخطابي في معالم السنن
العرق السقفة التي من الخوص فيخذه منها المذكا قال وجه تفسيره أنه ستون صاعاً وفي رواية
لابي داود بسبع ثلاثين صاعاً وفي رواية سلمة بسبع خمسة عشر صاعاً فدل أن العرق يختلف في السعة
والضيق قال فذهب الشافعي الى رواية الخمسة عشر صاعاً قلت يؤيد قوله ان الاصل براءة
الذمة عن الزائد وهو وجه ترجيح * التاسعة في الحديث دليل على ان الكفارة لا يسقط جميع
أنواعها بالجز وفيه خلاف فذهب الشافعي وأحد الرواة عن أحمد الى عدم سقوطها بالجز لما
في حديث أبي داود عن خويلد بن مالك بن نعلبة قالت ظاهري من زوجي أو من الصامت الى
ان قال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثن رقية قالت لا يجدر قال يصوم شهرين متتابعين
قالت انه شيخ كبير ما به من صيام قال يطعم ستمين مسكينا قالت ما عندك شي يصدقه قال فاني
سأعنه بعرق من تمر الحديث فلو كان يسقط عنه بالجز لا به صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعنه من
عنده وذهب أحمد في رواية وطائفة الى سقوطها بالجز كما سقط الواجبات بالجز عنها وعن
أبدائها وقيل انها سقطت ككفارة الوطء في رمضان بالجز عنها لا غيرها من الكفارات قالوا لان
الذي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع في شهر رمضان ان يأكل الكفارة فهو وعياله والرجل
لا يكون معصراً فكفارته وقال الاولون انها حلت له لانه اذا جوع وكفر عنه الغير جاز ان يصرفها
اليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرهما من الكفارات قولان العائنة قال
الخطابي دل الحديث على ان الظهار المقيد كالظهار المطاق وهو اذا ظاهر من امرأته الى ملة ثم
أصابها قبل انقضاء تلك المدة واختلفوا فيه اذا تزوج ولم يحدث فتسال مالك وابن أبي ليلى اذا قال
لامرأته أنت علي كظهر أمي الى الليل لزمته الكفارة وان لم يقر بها او قال أكثر أهل العلم لا شيء
عليه اذ لم يقر بها وجعل الشافعي في الظهار الموقت قولين أحدهما انه ليس بظهار * (فائدة) *
قد يشوههم ان سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا الاتحاد الحسنة بين الآية والحديث وليس
كذلك بل سبب نزولها قصة أو من الصامت ذكره ابن كثير في الارشاد من حديث خويلد

بنت ثعلبة قالت في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيخنا كبيراً قد
سأخلقه وقد صبر قالت فدخل على تو ما فرجته بشي فغضب فقال أنت على كظفر رأي
قالت ثم خرج فجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على فاذا هو يريدني عن نفسي قالت فقلت
كلا والذي نفس خويلد بيده لا تخافني وقد قلت ما قلت فحكم الله ورره وله فيهما الحديث رواه
الامام أحمد وأبو داود وإسنادهم مشهور وأخذ منه أنه إذا قصد بلنظ الطهار الملاق لم يقع الطلاق
وكان ظهاراً والى هـ إذا ذهب أحد الشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو بظاهر بر بطلافاً كان
ظهاراً ولو بطلاق بر بظهاراً كان طلاقاً وقال أحمد إذا قال أنت على كظفر رأي وعني به الطلاق
كان ظهاراً ولا تطلق به وعلمه ابن القيم بأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فدمع فلم يجز أن يعاد إلى
الأمر المنسوخ وأيضاً قال سفيان بن عيينة في الطلاق ما كان عامه فاجرى عليه حكم الظهار دون
الطلاق وأيضاً فإنه صرح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله تعالى شرعه
وقضاه الله أحق وحكمه الله أوجب

* (باب الألعان) *

هو مأخوذ من الألعان لأنه يقول الزوج في الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويقال فيه
الألعان والألعان والملاعنة واختلاف في وجوبه على الزوج فقيل يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم
يترهم أو قيل أنه مع غلبة الظن بالناس المرأة أو العلم يجوز ولا يجب ومع عدم الظن يحرم (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال سألت فلان) هو عوزير الجملاني كما في أكثر الروايات (فقال يا رسول
الله أرايت لو وجد أحدنا امرأة على فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكوت
سكت على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك
عنه قد أثبتت به فأمر الله تعالى الآيات في سورة النور) الأكثر في الروايات إن سبب نزول
الآيات قصة دلال بن أمية وزوجته وكانت متقدمة على قصة عويمر وأمثالها صلى الله عليه
وآله وسلم عليه لأن حكمها عام الامة (فملاهن عليه ووعظهن وذكره) عطف تفسيره إذا لوعظ هو
التذكير (وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله لعنوا في
الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم (قال لا والذي بعثك بالحق ما كنت عليهما ثم دعاها فوعظها
فكذلك قالت لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب فبدأ بالرجل فشمه بأربع شماتة بالله ثم فني
بالمرأة ثم فرق بينهما رواه مسلم) في الحديث مسائل الأولى قوله فلم يجبه وقع عند أبي داود وذكره
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها قال الخطابي يريد المسئلة عملاً لا حاجة بالمسائل
إليه وقال الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم من نزول الوحي بمسئلة ثلاث ينزل في ذلك
ما يوقعهم في مشقة وعنت كما قال تعالى لا تسألوا عن أشياء من أجل ما عظم الناس
جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فخرم من أجل مسئلته وقال الخطابي قد وجدنا المسئلة في كتاب
الله على وجهين أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعليم فيما تلزم الحاجة إليه من أمر الدين
والآخر ما كان على طريق النعت والتكليف فأباح النوع الأول وأمر به وأجاب عنه فقال
فاسألوا أهل الذكر وقال فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك وأجاب تعالى في آيات بسألونكم

عن الادلة بسأرك عن الخوض وغيره شاورنا في الدعوى الآخر بسأرك عن الروح قل الروح
من أمر ربى وقال بسأرك عن الساعة أن من ذكرنا فكل ما كان من
السؤال على هذا الوجه فهو مكره فإذا وقع السكوت عن جوابه فالتأخير وجرور دعوى السائل
فإذا وقع الجواب فهو عتوي وتعليل الثانية في قوله فبدأ بالرجل ما يدل أنه بدأ به وهو قياس
الحكم الشرعي لأنه المدعى فيقدم وبه وقعت البداءة في الآية وقد وقع الإجماع على أن تقدمه
سنة واختلاف دل يجب البداءة به أم لا فذهب الجاهل إلى وجوب التولية صلى الله عليه وآله وسلم
له لال البينة والافتقار في ظهوره فكانت البداءة به لدفع المدعى الرجل فلو بدأ بالمرأة كان
دفعها لأمر لم يثبت وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح البداءة بالمرأة لأن الآية لم تدل على لزوم البداءة
بالرجل لأن العطف فيها بالواو وحى لا تقتضي الترتيب وأجيب عنه بأنه لو لم تقتض الترتيب
قائه تعالى لا يبدأ إلا بما هو لاحق والأقدم في العناية وبين فعلا صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فهو
مثل قوله بدأ بعباد الله في وجوب البداءة بالصفا الشامة قوله ثم فرق بينهما ما دل على أن
الفرقة بينهما لا تقع إلا بتفريق الحاصلين في اللعان وإلى هذا ذهب كثير من مستدلين بهذا اللفظ
في الحديث وأنه ثبت في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثا بعد دعاء اللعان وأقره النبي صلى الله عليه
وآله وسلم على ذلك ولو كانت الفرقة بنفس اللعان لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن طلاقه
في غير محله وقال الجمهور بل الفرقة تقع بنفس اللعان وإنما اختلفوا هل تحصل الفرقة بتمام لعانه
وإن لم تلتصق حتى يقتل الشافعي يحصل به وقال أحمد لا يحصل إلا بتمام لعانه ما هو المشهور وعند
المالكية وبه قالت الطائفة واستدلوا بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلكم
التفريق بين كل متلاعنين قال ابن العربي أخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلكم عن قوله
لا سبيل لك عليهما قال وكذا حكم كل متلاعنين فإن كان الفراق لا يكون إلا بحكم فقد نفذ الحكم
فيه من الحاصل الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم لم يقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين قالوا
وقوله فرق بينهما ما معناه اطيأ ذلك وبين أن حكم الشرع فيه لأنه أنشأ الفرقة بينهما قالوا أما
طلاقها إذا لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه لم يرد التحريم الواقع باللعان إلا أكيدا
فلا يحتاج إلى انكاره وبأنه لو كان لفرقة الإبطال لا يزال الزواج بها بعد أن تنكح زوجا غيره
وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه الحديث وفيه وقضى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أن لا يتألفا عليه ولا قوت من أجل أنهما ما يفرقان من غير طلاق ولا موقوف عليها
وأخرج أبو داود عن حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال مضت السنة بعد في
المتلاعنين أن يفرق بينهما ما لم لا يجتمعان أبدا وآخرجه المير في يلفظ ففرق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما أو قال لا يجتمعان أبدا وعن علي وابن مسعود قال مضت السنة بين
المتلاعنين أن لا يجتمعوا أبدا وعن عمر بن الخطاب لا يجتمعان أبدا الرابعة اختلف العلماء
في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بآن فذهب الشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنها فسخ مستدلين
بأنهم لو جوب تحريم عامه بآيات فكانت فسخا كفرقة الرضاع إذ لا يجتمعان أبدا ولأن اللعان ليس
صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه وذهب أبو حنيفة إلى أنها طلاق بآن مستدلين بأنهم لا تكون
الأمن زوجة فهي من أحكام النكاح المختصة به فهي طلاق أذهب من أحكام النكاح المختصة به

بخلاف النسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالنسخ بالعيب وأوجب الله بالزمن من
 اخذ اصد بالنكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها الخامسة وهي فرع الرابعة
 اختاروا أن كذب نفسه بعد اللعان حل تحل له الزوجة فقبل أبو حنيفة تحل له الزوال المانع
 المحرم وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال فإن أ كذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب وقال ابن
 جبير رد إليه ما دامت في العدة وقال الشافعي وأجلد لا تحل له أبداً القول صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يسئل لك عليها قلت فديحجاب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن التعن ولم يكذب نفسه
 السادسة في حديث لعان دلال بن أمية أنه قدف امرأته عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بشر بن بك بن حماد الحديث عند أي داود وغيره قال الخطابي فيه من القصة أن الزوج إذا قدف
 امرأته برجل بعينه ثم نلأنا فإن اللعان يسقط عنه الحد فيصير في التقدير ذكره المقدوف به تبعاً
 ولا يعتبر حكمه وذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم لهلال بن أمية البينة أو حد في ظهره لا ظمأ
 نلأنا لم تعرض لهلال بالحد ولا يروى في شيء من الأخبار أن شريك بن حماد عني عنه فعلم أن
 الحد الذي كان يلزمه بالقدف سقط عنه باللعان وذلك أنه مضطرب إلى ذكر من يقدفها به لازلة الضرر
 عن نفسه فلم يحمل نفسه على القصد له بالقدف وادخل الضرر عليه قلت ولا يخفى أنه لا ضرورة
 في تعيين من قدفها به وقال الشافعي أنما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم
 يقول ذلك حدته وقال أبو حنيفة الحد لازم له والرجل مطالبته به وقال مالك يحد الرجل
 وبلاء عن الزوجة انتهى قلت ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقدف لأنه حق
 للمقدوف ولم يرد أنه طالب به حتى يقول له صلى الله عليه وآله وسلم قد سقط باللعان أو يحد
 القاذف فيتمين الحكم والاصل ثبوت الحد على القاذف واللعان انما شرع لدفع الحد عن الزوج
 والزوجة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمتعلمين
 حسابكم على الله) بينه بقوله (أحد كما كذب) فإذا كان أحدهما كاذباً فالله هو المتولى
 جزائه (لا يسئل لك عليها) هو ابانة للفرقة بينهما كما سلف (قال يا رسول الله مالي) يريد به
 الصداق الذي سلمه اليها (قال ان كنت صدقت عليهما فهو بما استحللت من فرجهما وان كنت
 كاذباً عليهما فذلك أبعداً لهما من متفق عليه) الحديث أقاد ما سلف من الفرقان بينهما وان أحدهما
 كاذب في نفس الامر وحسابهما على الله وأنه لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق لأنه ان كان
 صادقاً في القدف فقد استحققت المال بما استحل منها وان كان كاذباً فقد ادستحقته أيضاً لذلك
 ورجوعه إليه أبعداً لأنه ضعي بالكدب عليهما فكيف يرجع ما أعطاه (وعن أنس رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً) بفتح السين
 الممهله وكسر الباء الموحدة بعد هاء طاء مهمله هو الكامل الخلق من الرجال (فهو لزوجها
 وان جاءت به أكل) بفتح الهمزة وسكون الكاف هو الذي منابت أجنانه سود كان فيها أكلا
 وهي خلقة (جمعها) بفتح الجيم وسكون العين الممهله قدال مهمله وهو من الرجال القصر
 (فهو الذي رماه به متفق عليه) ولهما في أخرى جاعته به على النعت المكروه وفي الأحاديث
 ثبتت له عدة صفات وفي رواية لهما والتساقى أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد درصنات
 ما في بطنها اللهم بين فوضعت شيئاً بالذي ذكر زوجها أنه وحده عندنا وفي الحديث دليل على أنه

يصح اللعان للمرأة الحامل ولا يؤخر الى ان تضع واليه ذهب الجيه وروى هذا الحديث وقال أبو يوسف
 ومحمد ويروى عن أبي حنيفة وأحمد أنه لا لعان للنفي الجبل لجواز أن يكون رجلاً فلا يكون للعان
 حينئذ معني قلت وهذا رأى في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لا لعان لمجرد نفي الجبل من
 الأجنبية لا لوجوده معها الذي هو صورة النص وفي الحديث دليل على أنه ينفي الوالد للعان وإن لم
 يذكر النفي في المين وإلى هذا ذهب أهل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه
 يصح اللعان على الجبل بشرط ذكر الزوج لنفي الولادون المرأة وبأنه يصح نفي الوالد وهو رجل ويؤخر
 اللعان إلى بعد الوضع وللدليل عليهم ما بل الحق قول الظاهرية فإنه لم يقع في اللعان عنده صلى الله
 عليه وآله وسلم نفي الولاد لم يرد في حديث دلال ولا عور ولم يكن اللعان إلا منهم ما في عصره صلى
 الله عليه وآله وسلم وأما اللعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث وقد أخرج ما لا نافع عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن بين رجل وامرأة واتقوا من ولده ففرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملاً فأنكر حملها وذكرنا ما تنفي من ولده ولكنه
 لا يدل على اشتراط نفي الولد لأنه قد لا الرجل من تلقاء نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح نفي الجبل
 والعان عليه فإن لعنهما حاملاً ثم أتت بالولد لزمه ولم يكن من نفيه أصل لأن اللعان لا يكون
 إلا بين الزوجين وهذه قد بان بلعنه ما في حال حملها ويحجب بان هذا رأى في مقابلة النص
 الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه وكانت
 حاملاً من كلام الزمهرى لكن حديث الباب صحيح صريح وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة
 وكان مقتضاها الحاق الوالد بالزوج إن جاءت به على صفة لأنه لا فراش لكنه بين صلى الله عليه وآله
 وسلم المانع عن الحكم بالقيافة تفصيلاً وأما بقوله لا إلايمان لكان لي ولياً شأن ﴿١﴾ (وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلاً أن يضع يده عند
 الخامسة على فيه وقال إنما الموجهة رواه أبو داود والنسائي ورجاله ثقات) فيه دلالة على أنه بشرع
 من الحاكم المبالغة في منع الحلف خشية أن يكون كذبا بانه صلى الله عليه وآله وسلم منع بالقول
 بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع هذا بالفعل ولم يرو أنه أمر بوضع يده على فم المرأة وإن أوهمه
 كلام الرافعي وقوله إنما الموجهة أي للفرقة ولعذاب الكاذب وفيه دليل على أن لعنة
 الخامسة واجبة وأما كيفية التحليف فخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس في تحليف
 هلال بن أمية أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلف بالله الذي لا اله الا هو اني لصديق
 يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخاري ﴿٢﴾ (وعن سهل بن
 سعد رضي الله عنه في قصة التلاعنين قال) أي الرجل (لما فرغنا من تلاعنهما كذبت عليهما
 يا رسول الله أن أمسكتهما فطلقهما ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق
 عليه) تقدم الكلام على تحقيق المقام ﴿٣﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء إلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن امرأتى لا تريد لأمس قال عزها) بالغين المجبة
 والراء بام موحدة قال في النهاية أي أبعد هارباً بالطلاق (قال أخاف أن قتلهما نفسي قال
 فاستمع بهما رواه أبو داود والترمذي ورجاله ثقات) وأطلق الشورى عليه الصحة لكنه نقل ابن الجوزي
 عن أحمد أنه قال لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء وإيس له أصل فثبت

بما لا شك فيه (قال نعم قال فأتى ذلك قال له انزعها) بالنون فزاي وعين مهمله أي جذبه اليه (عرق
 قال ففعل) استند هذا انزع عرق متفق عليه وفي رواية لم (أي عن أحد حريرة (وهو) أي الرجل
 (يعرض بان فيه وقال في آخره ولم يرد في الاختصاص) قال الخطابي هذا القول من
 الرجل تعرض بالرياسة كنه يدين في الولد حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان الزنادل القرش ولم
 يجعل اختلاف النسب والاولاد دلا على وجوب الحكم بها او ضرب له المثل بما هو جسد من اختلاف
 الاولاد في الاولاد ولقائهما وأخذ من هذا اثبات القياس الجلي ويبان ان المناشأة بين حكمهما
 من حيث النسب واحد ثم قال وفيه دليل على ان الحد لا يجب في المكاني (١) وانما يجب
 بالتقيد الصريح وقال المذهب التعريض اذا كان على جهة السؤال لا حذفيه وانما يجب الحد
 في التعريض اذا كان على المواجهة والمساكنة وقال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبي في
 التعريض بان الاجنبي يقتضيه الاذية المحضة والزواج قد يعذر بالنسبة الى صيانة النيب وقال
 القرطبي لا خلاف انه لا يجوز تنفي الولد باختلاف الاولاد المتقاربة كالسرة والادمة ولا في البياض
 والسواد اذا كان قد أقرب بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء قال في الشرح كانه اراد في مذهبه
 والافلاخ لا خلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو ان لم ينضم اليه قرينة زمانا لم يجز النبي وان اتهمها
 فأنبت بولده على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النبي على الصحيح وعند الحنابلة يجوز النبي مع
 القرينة مطلقا والخلاف انما هو عند عدمها والحديث يحتمله لانه لم يذكر ان معقرينة على
 الزنا وانما هو مجرد مخالفة اللون

(١) جمع كناية ادأبو النضر

(باب العدة)

بكسر العين المهمة اسم مدة تربية المرأة عن التزوج بعد وفاتها زوجها أو فراقها المبالاة بالولادة
 أو الاقراء أو الاشهر (والاحداد) الحياء المهمة بعد هذا الان من مملتان بينهما أنف وهو لغة المنع
 وشعر عازلة الطبيب والزينة للمعدة عن وفاة (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين
 المهمة فواو مفتوحة فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء تنقذت
 ترجمته (ان سبعة) بضم السين المهمة فباء موحدة ففتحة تحمية تصغير سبع وباء تانيث
 (الاسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاتها زوجها) هو سعد بن خولة توفي بكعة
 بعد حجة الوداع (عبدال) وقع في تفسيره اختلاف كبير لا حاجة الى ذكره وبأني بعضهم اقربا
 (جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنته ان تنكح فاذن لها فنكحت رواء البخاري وأصله
 في الصحيحين وفي لفظ) للبخاري (أنها وضعت بعد وفاتها زوجها بآبار عين له وفي لفظ مسلم)
 أي عن المسور (قال الزهري ولا أرى بأسا ان تزوج وهي في دمها) أي دم نفاسها (غير انه
 لا يقرب من زوجها حتى تطهر) الحديث دليل على ان الحامل المتوفى عنها زوجها تنقض عدتها
 بوضع الحمل وان لم يمس عليها أربعة أشهر وعشرون ويجوز بعده ان تنكح وفي المسئلة خلاف
 فيه هذا الذي أفاده الحديث قول جماعة العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله
 تعالى وأولات الاجال آجلهن ان يضعن حملهن والآية وان كان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك
 لا يخص عمومها وأيد بقاء عمومها على أصل ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المستند والاضياء

في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله وأولات الاحمال أجلهن أن
يضعن جلهن أي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها قال هي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها وأخرجه ابن
جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال لما نزلت هذه الآية
قلت يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية آية
قلت وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن جلهن المطلقة والمتوفى عنها قال نعم وثبت عن ابن
مسعود عدة روايات دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نسخت سورة النساء
القصرى كل عدة وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن جلهن أجل كل حامل مطلقة أو متوفى
عنها زوجها ان تضع جلهما وأخرج ابن مردويه عن أبي عبد الله الخدرى قال نزلت سورة النساء
القصرى بعد التي في البقرة بسبع سنين وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي وابن
ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس
وأبو هريرة رضي الله عنهم بخمار رجل فقال اقمي في امرأته ولدت بعد وفاة زوجها باربعين ليلة
أحلت قال ابن عباس فعدت آخر الاجلين قلت أنا وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن جلهن
قال ابن عباس ذلك في الطلاق قال أبو سلمة رأيت لوان امرأة جرت عليها سنة فباعها عندها
قال ابن عباس آخر الاجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعجبني أباسمة فارسل ابن عباس غلامه
كريما إلى أم سلمة يدأ إليها فمضت في ذلك سنة فقالت (١) قتل زوج سبعة اسلمية وهي حبلى
فوضعت بعد موتها باربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأخرج عبد بن حميد عن حميد بن أبي سلمة وفيه انهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت ولدت
سبعة مثل ما مضى الآن فأتت بعد وفاة زوجها بثلثين في الباب عدة روايات عن السلف دالة
على أن الآية نافذة على عموم الآية البقرة من ذواتها وخبرهم هذه الآية الكريمة
مع تأخر نزولها كما صرح به الروايات فينبغي أن يكون التخصيص أو التسخير من قبيل
ويرى عن علي وغيره انها تعد بآخر الاجلين ما وضع الحمل ان تأخر عن الاربعه الا شهر والعشر
أو بالمد المذكورة ان تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا قالوا فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من
وجه وقوله وأولات الاحمال أجلهن كذلك فجمع بين الداليتين بالعمل بهما والخروج عن العهدة
بينه بخلاف ما اذا عمل باحدهما وأجيب عنه بان حديث سبعة نص في الحكم بين بان آية
النساء القصرى شاملة للمتوفى عنها وأيدح حديثها ما سمعته من الاحاديث والآثار وأما الرواية
عن علي فقال الشعبي ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر
الاجلين هذا وكلام الزهري صريح انه يعقدها وان كانت لم تطهر من دم نفاسها وان حرم
وطؤها لأجل عدة أخرى هي بقاء الدم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء من أتى بها
وغيرهم سواء كان الحمل ولدا أو أكثر كان الخلق أو ناقصا أو علقا أو مضغعا فانها تنقض العدة
بوضعها اذا كان فيه صورة خلق آدمى سواء كان صورة خفية تحت ثياب النساء بغير فحش أو جليلة
يعرفها كل أحد وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل ان الغالب في اطلاق وضع الحمل هو الحمل
التام المتخقق وأما خروج المضغعة والعلقة فهو نادر والحمل على الغالب أقوى قال المصنف

هذا يؤيد القول بان سعدا
قتل وهي رواية في البخارى
ومعظم الروايات انه مات
بمرض وقع له أبو النصر

والله هذا نزل عن الشافعي قول بان الدعة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خنفة
 وظاهر الحديث والآية الاطلاق فيما يتحقق كونه حلالا واماما لا يتحقق كونه حلالا فلا يجوز ازالته
 قطعة لحم والعدة لازمة بيقين فلا تنقض بمسكوكه نيمه ﴿﴾ وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 أمرت (مغير الصنعة والامر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (بريرة أن تعد بثلاث حبيز
 رواه ابن ماجه ورواته ثقات لكنه معاول) وقد ورد ما يؤيده وهو دال على أن العدة تعتبر بالمرأة
 عند من يجعل عدة المأول دون عدة الحرة بالزوج على القول الاظهر من أن زوج بريرة كان
 عبدا ﴿﴾ (وعن الشعبي) هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي اليه داني الكوفي
 تابعي جليل القدر فقيه كبير قال ابن عينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه مر ابن عمر
 بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بهم امتي وقال الزهري العلماء أربعة
 ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام ولد
 الشعبي في خلافة عمر كافي الكاشف للذهبي وقيل استخلت من خلافة عثمان ومات سنة
 أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة ﴿﴾ (عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة رواه مسلم) الحديث دال على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة
 ولا سكنى وفي المسئلة خلاف ذهب الى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء الشعبي
 وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والامامية والشافعية وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث
 مستدين بهذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنفية والثوري وغيرهم
 الى أنه يجب لها النفقة والسكنى مستدين على الاول بقوله تعالى فأنفقوا عليهن حتى يرضعن
 حملهن وهذا في الحامل وبالاجماع في الرجعية على أنها تجب لها النفقة وعلى الثاني بقوله تعالى
 أسكنوهن من حيث سكنتم وذهب آخرون الى وجوب النفقة دون السكنى مستدين بقوله
 تعالى وللمطلقات متاع واوجب بسببه كالرجعية ولا يجب لها السكنى لان قوله من
 حيث سكنتم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختسلاط ولا يكون ذلك الا في
 حق الرجعية قالوا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بطاعن يضعف معها الاحتجاج به
 وحاصلها أربعة مطاعن الاول كون الراوى امرأة ولم تقتر بشاهدين عدلين يتابعانها على
 حديثها الثاني أن الرواية تخالف ظاهر القرآن الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لاجل أنه
 لاحق لها في السكنى بل لايذائها أهل زوجها بل انها الرابع معارضة روايتها برواية عمر
 وأوجب بان كون الراوى امرأة غير قادح فكهم من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير
 وأما سند الصحابة وأما قول عمر لا تترك كتاب بنا وسنة بيننا لقول امرأته لا تدري أحفظت أم
 نسيت فهذا تردده في حفظها والافاقه قد قبل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردده في حفظها
 عندنا في عدم عمل بالحديث ولا يكون شك حجة على غيره وأما قوله أنه يخالف للقرآن وهو
 قوله تعالى لا تخنحوهن من يومهن فالجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص ببعض أفراد العام
 وأما رواية عمر فأراد اوبام اقوله وسنة بيننا وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من
 السنة كذا يكون مرفوعا فالجواب انه قد أنكر أحمد بن حنبل هذه الزيادة من قول عمر وجعل
 يقسم ويقول وأين في كتاب الله يجب النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثا وقال هذا لا يصح عن عمر

قال ذلك الدارقطني وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول لها السكني
والنفقة فإنه من رواية إبراهيم الخفي عن عمر وإبراهيم لم يسمعه من عمر فإنه لم يولد إلا بعد موت عمر
بسنين وأما القول بأن خروجه فاطمة من بيت زوجها كان لا يذم الأهل يتبعه بلسانها فكلام
أجنبي عما يفيد الحديث الذي روت ولو كانت تستحق السكني لما أسقطه صلى الله عليه وآله
وسلم لبذاءة لسانها ولو عطفها وكنها عن أذية أهل زوجها ولا يتحقق ضعف هذه المطاعن في رد
الحديث والحق ما أفاده الحديث وقد أطلال ابن القيم ذلك في الهدى السبوي ناصر المن عمل
بحديث فاطمة عليها السلام (وعن أم عطية رضي الله عنها) أهمها نية بضم النون وفتح المهملة صحابة
لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحذف بضم حرف
المضارعة وكسر الحاء المهملة ويجوز ضم الدال على أن لا نافية وحزمها على انتهى) (امرأة
على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تبس ثوبا مصبوغا لأنوب عصب)
ينفخ العين المهملة وسكون الصاد المهملة قباء موحدة في النهاية ثم بارود غنية بعصب غزلها أي
يجمع ويشد ثم يصبغ وينشر فيبقى موشى بقاء مصب منه أيضا لم يأخذ الصبغ (ولا
تكتحل ولا تعس طيبا إذا ظهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال مجمعة أي قطعة
(من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة في النهاية ضرب من الطيب وقيل العود (أو
أظفار) يأتي نفسه (متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولا يداود والنسائي من الزيادة ولا تختضب
والنسائي ولا تعس) الحديث فيه مسائل الأولى تحريم إحداث المرأة فوق ثلاثة أيام على ميت
من أب أو غير زوجة ثلاثا عليه وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشرا إلا أنه أخرج أبو داود
في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رخص للمرأة أن تتحد على أيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح كان مخصوصا للأب من
عموم انتهى في حديث أم عطية الأندلس لا يقوى على التخصيص الثانية في قوله امرأة
أخرج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الإحداد على الزوج فلا تنهى عن الإحداد على غيره
أكثر من ثلاثة واليه ذهب الحنفية وذهب الجمهور إلى أنها داخل في العموم وأن ذكر المرأة
خرج بخروج الغالب والتكليف على ولها في منعها من الطيب وغيره ولأن العدة واجبة على
الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها الثالثة في قوله على ميت دليل على أنه لا إحداد على المطلقة
فإن كان رجعا فاجتماع وان كان بائنا فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداد عليها وهو قول الشافعي
ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله على ميت وإن كان مفقودا فإنه يؤيده أن الإحداد شرع
لقطع ما يدعوى إلى الجماع وكان هذا في حق الميتة لتعذر رجوعها إلى الزوج وأما المطلقة بائنا
فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعد ذلك لم تكن مثلثة وذهب آخرون منهم على وزيد بن علي وأبو
حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداد على المطلقة بائنا قياسا على المتوفى عنها الأم ما اشتركت في
العدة واختلفا في سببها ولأن العدة تحرم النكاح فحرم دواعيه والقول الأول أظهر دليل
الرابعة أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداد وانما دل على حله على الزوج الميت وذهب
إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت دخل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا الحديث سبأ في ورواه النسائي

قال ابن كثير وفي سنده غرابة قال ولكن رواه الشافعي عن مالك انه بلغه عن أم سلمة قذره وحماسا
يتقوى به الحديث ويدل على ان له أصلا ولما أخرجه عنه أيضا أجدوا يؤدوا ودوا الناس أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا
الممشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تمكحل قال الخفاف ابن كثير اسناد جيد لكن رواه البيهقي
موقوفاً عليها وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها تصكح ثلاثا
وتغتسلان وتطيبان وتقلدان وتصبغان ماشاءتا واستدلوا بما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان
من حديث أسماء بنت عميس قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من
قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحدي بعد يومك هذا لفظ أحمد وله الشناط كهادي العلي أمره صلى
الله عليه وآله وسلم لئلا يعلم الاحاد بعد ثلاث وهذا ناسخ لاحاديث أم سلمة في الاحاد لانه بعدها
فان أم سلمة أمرت بالاحاد بعد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهور عن
حديث أسماء بجوابه تسعة كهادي العلي كفا لا حاجة الى مردها المسئلة الخامسة في قوله أربعة أشهر
وعشرا قبل الحكمة في التقدير اهذه المدة ان الزايدة تكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي
مائة وعشرين يوما وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الالهة فجبر الكسر الى العقد على طريقتي
الاحتياط وكر العشر مؤثبا باعتبار الليالي والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تمكحل حتى تدخل
الليلة الحادية عشرة المسئلة السادسة في قوله لو نام صبوغا دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي
لون الا ما استثناه في الحديث وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على انه لا يجوز للعائنة لبس الثياب
المعصفرة ولا المصبغة الا ما صبغ به وادفرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ الزينة بل هو
من لباس الحزن واختلف في الحرير فذهب الشافعية في الاصح الى المنع له لانه مطلقا مصبوغا
أو غير مصبوغ قالوا لانه أبيض للنساء الذين به والسادة ممنوعة من التزين وقال ابن حزم انها تجنب
الثياب المصبغة فقط ويساح لها أن تلبس ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم
يصبغ ويساح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت
وهذا أجود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية وأم حذيفة أم سلمة الذي فيه النهي عن
لبسها الثياب المعصفرة ولا الممشقة ولا الحلي فقال انه لم يصح لانه من رواية ابراهيم بن طهمان
ورده عليه بأنه من الخناط الاثبات الثقات وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد
وأبي حاتم وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص وغيره من الأئمة اداراه على التعليل بالزينة
فبقي كلامهم ان ثوب العصب اذا كان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب
للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية وللعلماء في تفسيره أقوال آخر المسئلة السابعة في قوله
ولا تمكحل دليل على منعها من الاحتمال وهو قول الجمهور وقال ابن حزم لا تمكحل ولو ذهبت
عينها لا لبس لا نهارا ودليل حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأتا توفى عنها
زوجها تخافوا على عيها فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنا في الكحل فآذن فيهما بل
قال لا امرئين أو ثلاثا وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه الى أنه يجوز الاحتمال
بالأعد للنداءى مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود انها قالت في كحل الجمل ما سألنا
أمرأنا أن زوجها توفى وكانت تشمتكي عيها فأرسلت الى أم سلمة فسألناها عن كحل الجمل فقالت

أم سلمة لا يكتمل منه إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكلمين بالليل وتصبحينه بالنهار ثم قالت أم
 سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وذكرت حديث الصبر قال
 ابن عبد الوهر وهذا عندى وإن كان مخالفا لحديثها الآخر الناهى عن التكلم مع الخوف على
 العين لأنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عرف من الحالة التي فيها هأن حاجتها إلى الكحل
 خفيفة غير ضرورية والاباحة في الليل لدفع الضرر بذلك قلت ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس
 منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب
 الاحتداد ﴿١﴾ وعن أم سلمة قالت جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة فتقبل رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنه شيب الوجه بضم حرف المضارعة فلا تجعله إلا بالليل وانزع به النهار
 ولا تمسح بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب قلت بآى شيء أمتط قال بالسدر رواه أبو داود والنسائي
 وإسناده حسن فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في لفظ لا تمس طيبا
 ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيثها واذن لها في القسط والظفار قال البخارى
 القسط والكس مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما القفاف والكاف قال النووي
 القسط والظفار نوعان معروفان من الجوز ﴿٢﴾ (وعنها) أى عن أم سلمة (إن امرأتها قالت
 يا رسول الله إن ابنتى ماتت عنهاز وجهها وقد اشتكت عينها أفكحلها) بضم الحاء (قال لا تمسك
 عليه) تقدم الكلام في الكحل وظاهر الحديث أنها لا تكحلها للتداوى فن قال أنها تمنع الحادة
 من الكحل بالامتدانه الذي يحصل به الزينة فاما الكحل التوسى والعزروت ونحوه فلا بأس به
 لأنه لا ينفقه بل يصح العين برده عليه لفظ الحديث فانها سألت عن كحل تداوى به العين لا عن
 كحل التمدد بجموده إلا أن يدعى أن الكحل إذا أطلق لا يتبادر إلا إليه ﴿٣﴾ (وعن جابر قال طلقت
 خالتي فأرادت أن تجعد) بالحجم والذال المعجمة هو القطع المستأصل كقلى التماموس وفي النهاية
 بالذال المهملة صرام الخلل وهو قطع غيرها (فزجرها رجل أن تخرج فأتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال بل جدي شيب فالتفت عني أن تصدق أو تفعلى معروفار رواه مسلم) في باب
 جواز خروج المعتدة البائن بكلمة النوى وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طلقت خالتي ثلاثا
 والحديث دال على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك ولا
 يجوز لغير حاجة وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وقالوا يجوز الخروج للحاجة والعذر لئلا
 ونهارا كالخوف وخشية أن يهدم المنزل ويجوز إخراجها إذا تأذت بالحيران أو تأذوا بها أى
 شديد القول تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وفسر
 الفاحشة بالبذاءة على الإجماع وغيرهم وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها ثم إمامنا لقادون
 الليل الحديث المذكور وقياسا على عدة الوفاة ولا يخفى أن الحديث المذكور يدل فيه جواز
 الخروج بوجاهة أن تصدق أو تفعل معروفار وهذا عذر في الخروج وأما لغير عذر فلا يدل عليه إلا أن
 يقال إنما هذا جاء فعل ذلك وقد يرجح في كل خروج في الغالب وفيه دليل على استحباب الصدقة
 من التمر عند جذاذه واستحباب التعريض أصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر ﴿٤﴾ (وعن
 فريضة) بضم الفاء وفتح الراء وسكون المشدة التحية وعين مهملة تحت ثنى سعيد الخدرى شهدت
 ببيعة الرضوان ولها رواية (بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعباءه فقتلوه قالت فبسات

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكاً لي ولا نفقة
فقال نعم فلما كنت في الحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعدت فيه
أربعة أشهر وعشر اذ قالت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أجدوا الأربعة وصححه الترمذي
والذهلي (بضم الذال المعجمة) وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن
اسحق بن كعب عن عمته زيب بنت كعب بن عجرة عن القرينة قال ابن عبد البر هذا حديث
معروف مشهور عند علماء البخاري والعراق وأعله عبد الحق تعالى ابن حزم بجهالة حال زيب وبن
سعد بن اسحق غير مشهور العدالة وتعقب بن زيب هذا من التابعين وهي امرأة أبي سعيد روى
عنه اسعد بن اسحق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات وقدرى عنها الحسن بن محمد بن كعب بن عجرة
فهي امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطن فيه المجرب وسعد بن اسحق وثقه ابن
معين والنسائي والدارقطني وروى عنه جابر بن زيد وسفيان الثوري وابن جرير ومالك وغيرهم
والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها نعت في بيتها الذي نوت فيه العدة ولا يخرج منه إلى
غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عدة روايات وأثار عن الصحابة ومن
بعدهم وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وقال ابن مسعود وبه يقول جماعة
فقههاء الأصم الأبرار البخاري والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بن الخطاب وابن جابر بن
حديث القرينة ولم يطن فيه أحد ولا في زاوية الاما عرفت وقد وقع ويجب لها السكنى في مال
زوجها لقوله تعالى غير اخرج والآية وإن كان قد نسخ فيها استقرار النفقة والكسوة حولاً
فالسكنى باني حكمها مدة العدة وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل وذهب
طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها روى عبد الرزاق عن عروقة عن عائشة
أنها كانت تقى المتوفى عن أبي الخروخ في عدها وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال انما قال
الله تعدة أربعة أشهر وعشر ولم يقل تعدة في بيتها فتعده حيث شئت ومثله أخرجه عن جابر بن
عبد الله ومثله عن جماعة من الصحابة والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث القرينة وبالكتاب
أيضا كما تقدم الآن حديث القرينة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها أو يؤخذ منه إنما
لا يخرج من البيت الذي ماتت وهي فيه سواء كان له أولاً وقد أطال في الهدى السوي الكلام على
ما تفرع عن اثبات السكنى وهل يجب على الورثة من رأس التركة أولاً وهل يخرج من منزلها
للزوجة أولاً وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس بالتطويل بنقله كثير فائدة ليس
على شيء من تلك الفروع دليل ناهض (وعن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله إن زوجي
طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم) مغير الصيغة أي يهجم على أحد بغير شعور (على فأمرها
فتحولت رواه مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أقاده ولا وجه لأعاده المصنف
له (وعن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا عليماتة نبينا مدة أم الولد انذوني عن أبي سعيد أربعة
أشهر وعشر رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالنقطاع) وذلك
لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قاله الدارقطني وقال ابن المنذر
ضعفه أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح وقال المديوني
رأيت أبا عبد الله لا يحب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة للنبي صلى الله عليه وآله

وسلم في هذا وقال اربعة أشهر وعشر انما هي عدة الحرة عن النكاح وانما هذه أمة خرجت من
 الرق الى الحرية . وقال المنذرى في اسناد حديث عمرو بن مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعه
 غير واحد له عليه ثلاثة هي الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه قال أحمد حديث منكر وقد
 روى خلاص عن علي بن مثل رواية قصيرة عن عمرو ولكن خلاص (١) بن عمرو قد تكلم في حديثه
 كان ابن معين لا يعاب بحديثه وقال أحمد في روايته عن علي بن يقطين انها كذب وقال البيهقي روايات
 خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم والمسئلة فيها اخلاف ذهب الى ما أفاده حديث عمرو
 الاوزاعي والظاهر في وآخرون وذهب مالك والشافعي وأحمد وجاعة الى أن عدتها خمسة
 لانهم ليست زوجة ولا مطلقة فليس الاستبراء حجة وذلك بحقيقة تشبه بالامة يموت عنها أسيدها
 وذلك بما لا خلاف فيه وقال مالك فان كانت من لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر وانما السكنى
 وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود وذلك لان العدة انما وجبت
 عليها وهي حرة وليست بزوجة فتعدها الوفاة ولأمة فتعدها الامة فوجب أن يستبراء
 رجها بعدة الاحرار قلت اذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة اذها يعق (٢) وقال قوم عدتها
 نصف عدة الحرة تشبهها بالامة المزوجة عندهم يرى ذلك وسأني قال في نهج المجتهد سبب
 الخلاف انها مسكوت عنها أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبهة بين الامة والحرة فأما من
 شبهها بالزوجة الامة فضعيف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى قلت وقد عرفت
 ما في حديث عمرو بن المنقال فالاقرب قول أحمد والشافعي انها تعتد بحقيقة وهو قول ابن عمر
 وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشافعي والزهرى لان الاصل البرائة من الحكم وعدم حبسها
 عن الازواج واستبراء الرحم يحصل بحقيقة (٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان الاقراء
 الاطهار أحرجهما مالك في قصة بسند صحيح (٤) والقصة هي ما أفاده مسأله الحديث قال الشافعي
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وقد جادلها في ذلك ناس
 وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء ففقات عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاطهار قال
 الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا هو يقول هذا يريد
 الذي قالته عائشة انتهى واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامة وخلفها مع الاتفاق أن
 القروء بقى القاف وضها يطلق لغة على الحيض والظهور وانما لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ثلاثة
 قروء أحدها المجموعها الا أنهم اختلفوا في الاحد المراد منها فيها فذهب كثير من الصحابة
 وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في الرواية وهو قول مالك وقال هو الامر الذي أدركت
 علمه أهل العلم يلدن أن المراد بالاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستدين بحديث عائشة هذا
 وقال الشافعي انه يدل لذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى فطلقوهن
 لعدتهن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم طهر ثم شاء أمسك وان شاء
 طلق فماتت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وفي حديث ابن عمر لما طلق امرأته ما طلق قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طهرت فليطلق أو يمسك وتلا صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبيل عدتهن أو قبل عدتهن قال الشافعي أنا أشكك فآخبر
 صلى الله عليه وآله وسلم أن العدة الطهر دون الحيض وقرا فطلقوهن لقبيل عدتهن وهو أن

(١) في المغني للذهبي خلاص
 ابن عمرو والهجرى عن علي
 وابن عباس صدوق قيل لم
 يسمع من علي وقال أحمد
 ثقة وأما ابواب السكتاني
 فقال يحيى لا ترووا عنه
 وقال أبو حاتم ليس بقوى
 انتهى أبو النصر
 (٢) أي الاستبراء ٥

بطاقيط اهر او حينئذ تستقبل عدم اقلوطاقت حائضاً لم تكن مسـ. تقبله عدتها الابد الحيض
وأما اللسان فهو أن القراء اسم معناه الحيس تقول العرب هو يقرئ الماء في حوضه وفي سقائه
وتقول يقرئ الطعام في شدة يعني يحبس الطعام فيه وتقول اذا حبس الشيء أقرأه أى خبأه
وقال الاعشى

أنى كل يوم أنت جاشم غزوة • تشد لأصاغ من عزائكا
مورثة عزاء في الحى رفعة * لما ضاع فيها من قروء نساك

فالقراء في البيت بمعنى الطهر لانه ضيع اطهارهن في غزاه وآثر داعلهن أى أثر الغزو على القعود
فضاعت قروء نساكه بلا جاع فدل على انها الاطهار وذهبت جماعة من السلف كلخلفا الاربعة
وابن مسعود وطاققة كثيرة من الصحابة والتابعين الى أنها الحيض وبه قال أئمة الحديث واليه
رجع احمد ونقل عنه انه قال كنت أقول انها الاطهار وأنا اليوم أذهب الى أنها الحيض وهو
قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بانه لم يستعمل القراء في لسان الشارع الا في الحيض كقوله تعالى
ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في ارحامهن وهذا هو الحيض والحبل لان الخلو في
الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم دعى الصلاة أيام
اقرائل ولم يقل أحد ان المراد به الطهر وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحمد وأبو
داود في سبائك او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حبضة سيأتى وأجاب
الاولون عن الآية بان الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله في ارحامهن وهو الحيض أو الحبل
أو كلاهما ولا ريب ان الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانها لا يدل على أن القراء المذكور
في الآية هو الحيض فانهم اذا كانت الاطهار فانها تنقض بالطعن في الحبضة الاربعة والثالثة
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تتم به العدة فتكون دلالة الآية
على ان الاقراء الاطهار أو الطهر وعن الحديث الاول بان الاصح ان لفظه كما قال الشافعي أخبرنا مالك
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل لتنتظر عدد الليلي
والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي أصابها ثم لتدع الصلاة ثم لتغتسل
ولتصل وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن أيوب الراوى لذلك الافظ هذا حصل
مانقل عن الشافعي من رده للحديث الاول وعن الحديث الثاني بانه لا شأن ان الاستبراء ورد
بحبضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول جمهور الامم والفرق بين
الاستبراء والعدة ان العدة رجعت قضاء لحق الزوج فاقتص برمان حقها وهو الطهر وبأنها
تسكر وفي علم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء واعلم انه قد أكثر الاستدلال
المستازعون في المسئلة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب اليه وعناية ما أفادت الأدلة انه أطلق
القراء على الحيض واطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت فان كان مشتر كما قاله جماعة
فلا بد من قرينة معينة لاحد معنييه وان كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالاصول
الحقيقة ولكنهم يختلفون دل هو حقيقة في الحاض مجاز في الطهر أو العكس قال الأكثرون
بالاول وقال الأقلان بالثاني فالاولون يحملونه في الآية على الحيض لانه الحقيقة والآخرون على
الطهر ولا ينص دليل على تعيين أحد القولين لان غاية الموجود في اللغة استعمال في الملهنين

وللمجاز علامات من التبادر وصحة النقي وغير ذلك ولا ظهورا ليا هنا وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى المقال قال السيد رحمه الله ولم يقهر نادله إلى تعيين ما قاله ومن أدلة القول بان الأقراء الحيض قوله (وعن ابن عمر رضي الله عنه طلاق الأمة) المروجة (تطليقتان وعدتم أحيف - ثان رواه الدارقطني) موقوف على ابن عمر (وأخرجهم مرفوعا وضعفه) لأنه من رواية عطية العوفي وقد ضعفه غير واحد من الأئمة (وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بالنظر طلاق الأمة طليقتان وقروها حيضتان وهو ضعيف لأنه من حديث مظاهر بن اسلم قال فيه أبو حاتم منكر الحديث وقال ابن معين لا يعرف (وصححه الحسائي وخالفوه وانفقوا على ضعفه) لما عرفته فلا يتم به الاستدلال للمسئلة الأولى انتهى ولكن قرواها الشوكاني في مؤلفاته وأجاب عن هذه الأدلة جوابا شافيا قليل راجع واستدل به هنا على أن الأمة تحت ألف الحرية فتمين عن الزوج بطلقتين وتكون عدتهما قرنين واختلف العلماء في المسئلة على أربعة أقوال أقواها ما ذهبت إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحر سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد وأدلة التفرقة كما هي غير ناهضة وقد سرد الأقوال الثلاثة وأدلتها في الشرح فلا حاجة بالاطالب إلى ذكر جامع علمهم موضع دليل قولهم هنا عندنا وأما عدتهما فأختصمنا أيضا فيها فذهب الظاهرية إلى أنها كعدة الحرة قال أبو محمد بن حزم لأن الله علمنا العدد في الكتاب فقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال والاثنى عشر من من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والاثنى عشر من لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد علم الله تعالى إذا باح لنا الأمان عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسيا وتعب استدلالة بالآيات بأنها كما هي في الزوجات الحرات فإن قوله فلا جناح عليهما فيما أقدمت به في حق الحرات فإن اقتداء الأمة إلى سيدها لا إليها وكذا قوله فلا جناح عليهما أن يترابعا فجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العدة وقد وفي الأمة ذلك يختص بسيدها وكذا قوله فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والامانة لا فعل لها في نفسها قلت لكنكم إذا لم تدخل في هذه الآيات لا ثبتت فيهن أسنة صحيحة ولا إجماع ولا قياس ناهض هنا فلا يكون حكمها في عدتها فالأقرب أنها زوجة شرعا قطعا فإن الشارع قسم لنا من أهل النواطها إلى زوجة أو مملوكة الميم في قوله الأعلى أزواجهم أو مملوكت أيمانهم وهذه التي هي محل النزاع ليست مملوكة قطعا فهي زوجة فتشملها الآيات ونحو وجهها عن حكم الحرات فيما ذكر من الاقتداء والعقد والفعل في نفسها بالمعروف لا ينافي دخولها في حكم العدة لأن هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة قالوا في قال راجع أنها كالحرة تطليقا وعدة (وعن روينج) تصغير رافع (ابن ثابت) من بني مالك بن النجار عدا دة في المصيرين توفي سنة ست وأربعين (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي مائه زرع غيره أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه البزار) فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الوطء وذلك كالامة المستهزاة إذا كانت حاملا من غيره والمسيبة وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققا أما إذا كان غير متحقق وتلك الأمة بسبي أو شراء وغيره

فسبأني انه لا يجوز وطؤها حتى تستبأ بحضه وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل
تجب عليها العدة أو تستبأ بحضه فذهب الأقل الى وجوب العدة عليها وذهب الاكثر الى عدم
وجوبها عليها والدليل غير ناض مع الفريقين فان الاكثر استدلو بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
الولد للفراس ولا دليل فيه الا على عدم حقوق ولد الزنا بالزاني والقائل بوجوب العدة استدل
بعموم الأدلة ولا يخفى أن الزانية غير داخله فيها فانها في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء
وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضه
قال المصنف في التلخيص انهم استدلوا بالحائض بهجده يثرويقع على فساد نكاح الحامل من الزنا
واحتج به الحنفية على امتناع وطئها قال وأجاب الاصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء
ونعقب بان العبرة بعموم اللفظ ﴿١﴾ (وعن عمر رضي الله عنه في امرأة الملقه ودتر بص أربع سنين
ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى وفيه قصة أخرجهما عبد
الرزاق بسنده الى الفقيه الذي فقد قال دخلت الشعب فاستموتني الجن فكنت أربع سنين
فأتت امرأة أتى عمر بن الخطاب فأمرها ان تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها اليه ثم دعا
وليه (١) فطها ثم أمرها ان تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم جئت بعد ما تزوجت فخيرني عمر بينها
وبين الصداق الذي أصدرتها ورواها بن أبي شيبة عن عمرو رواه البيهقي وفيه دليل على ان مذهب
عمر ان امرأة الملقه بعد مضى أربع سنين من يوم رفعت أمرها الى الحاكم تين من زوجها كما
يفسده نفاشر رواية الكتاب وان كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على انه يأمر الحاكم ولي الفقيه
بطلاق امرأته وقد ذهب الى هذا مالك وأحمد واسحق وهو أحد قولي الشافعي وجماعته من
الصحابة بدليل فعل عمر وذهب أبو يوسف ومحمد وهوروايه عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي
الى انها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها مودة أو طلاقه أو رده ولا بد من يقين ذلك قالوا لان
عقد هذا ثابت بيقين فلا يرتفع الا بيقين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوفا امرأة الملقه
امرأة ابليت فلتصبر حتى يأتيها يقين وموته قال البيهقي هو عن علي مطولا مشهور ومثله أخرجه
عنه عبد الرزاق قالت الحنفية فان لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه تربصت العمر الطبيعي مائة
وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين الى مائتين وهذا كما قال بعض المحققين بضمة فلسفية طبيعية
يتبرأ الاسلام منها اذا عم القس من انخالق الجبار والقول بانها العادة غير صريح كما يعرفه
كل من يزل هذا بل النادر بل معتك المشايخ كما أخبر به الصادق بين السنين والسبعين وقال بعض
العلماء لا وجه للتر بص لكن ان ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كالحاضر اذ لم يقم الا الوطاء
وهو حق له لا لها والافصحها الحاكم عند مطالبته من دون انتظار للمفتود (٢) لقوله تعالى ولا
تمسكوهن ضرازا وحديث لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والحاكم وضع لرفع المضار في الابلاء
والظهار وهذا بلغ والفسخ مشرع بالعيب ونحوه قلت وهذا أحسن الاقوال وما سلف عن علي
وعمر أقوال موقوفة وفي الارشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده الى أبي الزناد قال سألت سعيد بن
المسيب عن الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة قال الشافعي
الذي يشبه ان قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد طول السيد
رجحه الله الكلام في هذا في حواشي ضوء النهار واختارنا الفسخ للغيره ولعدم قدرة الزوج على

(١) أي ولي الفقيه اهـ

(٢) وقصته أخرجهما البيهقي

وفيه انه قال لعمر المراجع

اني خرجت لصلاة العشاء

فستى الجن فلبثت فيهم

زما ناطوا بل اغزاهم جن

مؤمنون أو قال مسلمون

فقاتلوهم فظهورا عليهم

فسبوا منهم سببا فسموني

فيما سبوا منهم فقالوا انك

رجلا مسلما لا يحل لنا

سبائك فخيروني بين المقام

وبين القفول الى أهلي

فاخترت القفول الى أهلي

فأقبلوا معي فأما الليل فلا

يحدثوني وأما النهار فاعصار

ريح أتبعها فقال له عمر فا

كان طعامك فيهم قال القول

وما لا يذكر اسم الله عليه قال

فما كان شرا بك قال الجحدف

قال قتادة والجحدف مالا

يخبر من الشرا ب اهـ

الاتفاق نعم لو ثبت قوله ﴿﴾ (وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البیان أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) لكن مقرباً لتلك الآثار الآتية ضعفة أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم ﴿﴾ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمتنع من اليتيمة وهي بقاء الليل (رجل عند امرأة الآن يكون نكاحاً وذو المحرم أخرجه مسلم) وفي لفظ مسلم زيادة عند امرأة ثيب قيل انما خص الثيب لانها التي يدخل عليها غالباً وأما البكر فهي متصوفة في العادة محجوبة للرجال أشد محجوبة ولا ينبغي لها الا انما اذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالاولى البكر والمراد من قوله نكاحاً أي مزوجاً لها وفي الحديث دليل على انها تحرم الخلوة بالاجنبية وأنه يساح في الخلوة بالمحرم وهذا ان الحسبان يجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح بحرمتها فقوله على التأنيد احتراز عن أخت الزوجة وعمتها وخالها ونحوهن وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطوءة بتهمة وبنتها فانها حرام على التأنيد لكن لا بسبب مباح فان وطء الشهية لا يوصف بأنه مباح ولا يحرم ولا يغير ههنا من أحكام الشرع الخمسة لانه ليس فعل مكاف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة فانهم المحرمة على التأنيد لا الحرمات بل تغليظاً عليها ومفهوم قوله لا يمتنع انه يجوز له البقاء عند الاجنبية في النهار خلوة أو غير ذلك قوله ﴿﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوة جميع الرجال بالانوار وهو دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة أفاد جواز خلوة الرجل بالاجنبية مع محرمتها ونسبتهما خلوة تسامح فالاستثناء ممة طمع ﴿﴾ (وعن أبي سعيد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في سبايا أوطاس) اسم وادى ديار دوازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادى أوطاس غير وادى حنين (لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوطأ حامل حتى تضع أو حامل حتى تحيض (في الدارقطني) الا انه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن كثير في الارشاد والحديث دليل على انه يجب على السباي استبراء المسبية اذا أراد وطأها بحيضة ان كانت غير حامل لتحقيق براءة رجحها وبوضع الحمل ان كانت حاملاً وقيس على غير المسبية المستبراة والمتملكة بأي وجه من وجوه الثلاث يجامع ابتداء الثلاث وظاهر قوله ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة عموم البكر والثيب فالتيب لما ذكره البكر أخذ بالعموم وقياساً على العدة فانها تجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم والى هذا ذهب الاكثر وذهب آخرون الى أن الاستبراء انما يكون في حق من لم يعلم ببراءة رجحها وأما من علم ببراءة رجحها فلا استبراء عليها وهذا رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال اذا كانت الامة عذراء لم يستبرأها ان شاء ورواه البخاري في الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن علي من حديث بريدة ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه احمد من حديث ربيعة من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح نيباً من السبايا حتى تحيض والى هذا ذهب مالك على تفصيل افاده قول المازري في تحقيق مذهبه حيث قال ان القول الجامع في ذلك ان كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها

حاملًا أو شريكًا في حملها أو ترد فيه فلا استبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة زوجها لكنه
يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسطه وأطال بما خلاصته ان مأخذ
مالك في الاستبراء انما هو العلم ببراءة الرحم بحيث لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء
وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وهذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم
والاحاديث الواردة في الباب تشير الى أن العلة الجلى أو تجويزه وقد عرفت أن النص ورد في السبايا
وقيس عليه ان قال المالك بالنسبة أو غيره وذهب داود الظاهري الى أنه لا يجب الاستبراء في غير
السبايا لانه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولان الشراعه وشوهد عنده كالتزويج
* (قائدة) * واعلم ان ظاهر احاديث السبايا جواز وطئهن وان لم يدخلن في الاسلام فانه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء الا الاستبراء بحقيقة أو بوضع الحمل ولو كان الاسلام شرطًا ليلينه
والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز فالذي قضى به اطلاق الاحاديث وعمل الصحابة
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضى بجواز الوطء للمسيبة من دون الاسلام وقد
ذهب الى هذا طاووس وغيره * (قائدة) * واعلم ان الحديث يدل بعمومه على جواز الاستمتاع قبل
الاستبراء بدون الجماع وعلمه ذلك فعل ابن عمر أنه قال وقعت في سهمى جارية يوم جلولاء كان
عنيها ابريق فضة قال فاملكت نفسي أن جعلت أقبليها والناس ينظرون أخرجه البخاري
* (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الولد للفراش وللعاهر
الحجر متفق عليه من حديثه) أي أبي هريرة (ومن حديث عائشة في قصة) سنان قريشا
(وعن ابن مسعود عند السائي وعن عثمان عند أبي داود) قال ابن عبد البر انه جاء عن بضعة
وعشرين نفسا من الصحابة والحديث دليل على ثبوت نسب الولد للفراش من الاب واختلاف
العلماء في معنى الفراش فذهب الجمهور الى انه اسم المرءة وقد يعبر به عن حالة الاقتران وذهب
أبو حنيفة الى انه اسم الزوج ثم اختلفوا بماذا ثبت فعند الجمهور انما ثبت العرة بما كان الوطء
في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة انه يثبت بنفس العقد وان
علم انه لم يجتمع بها بل ولو طلقتها اعقبه في المجلس وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية انه لا بد من
معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه الحافظ ابن القيم قال وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف
المرأة فراشا قبل البناء أو كيف تأتي الشريعة بالحق نسب من لم يبين باصرته ولا دخل بها ولا
اجتمع بها بمجرد ان كان ذلك وهذا الامكان قد يقطع بانقائه عادة فلا تصير المرأة فراشا لا بدخول
محقق قال في المنار هذا هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الامكان فان غاية انه
مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الاحكام بعلم أو ظن والممكن أعم من المظنون والمجب
من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام شيخ الاسلام ابن تيمية وعنى رواية عن
أحمد هذا في ثبوت فراش الحرة وأما ثبوت فراش الامة فظاهر الحديث ثموله والله ثبت
الفراش للامة بالوطء اذا كانت مملوكة للوطأى أو في شبهة ملك اذا اعترف به السيد أو ثبت بوجه
والحديث وارد في الامة ولقظه في رواية عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص
وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة (١) بن أبي وقاص عهد الى أنه
ابنه أنظر الى شبهة وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله والله على فراش أبي من ولده فتنظر

(١) وعتبة هالك كافر أو كان
قد عهد الى أخيه سعد قبل
موته وقال استلحق الذي
فانه زمعة أفاده الزركشي
في تحريجه لاجاديت الرافعي
اه أبو النضر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى شبهه فرأى شهاباً بعينه فقال ذلك يا عبد بن زمعة الوالد
 للفراس وللغمار الجبر واحجبي (٢) منه بأسودة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوالد
 لفراس زمعة لاولدة المذكورة فسيب الحكم ومجمله إنما كان في الأمة وهذا قول الجمهور واليه
 ذهب الشافعي ومالك والنخعي وأحمد واسحق وذهب الحنفية إلى أنه لا يثبت للفراس للأمة إلا
 بدعوى أول ولد منها فأولادته بعد ذلك لحق بالسيد وان لم يدع المالك الأمة وإذا ثبت فراسها
 والأمة فإن الحررة تراد للأمة التي اتخذت للوطء فإن الغرض من الاستفراش قد حصل بها فإذا
 عرف الوطء كانت فراساً ولا يحتاج إلى استلحاق والحديث دال بالذات فانه لما قال عبد بن زمعة
 والد على فراس أي أحقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزمعة صاحب الفرش ولم ينظر إلى الشبه
 البين الذي فيه المخالف للملحوق به وتأولت الحنفية حديث أبي هريرة هذا وأول كثير وزعموا أنه
 لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة به واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بسودة بنت
 زمعة بالاحتجاب منه ولو كان أحاساً لم يأمره بالاحتجاب منه وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب
 منه على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لأمهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك
 لما رآه صلى الله عليه وآله وسلم في الولاد من الشبه البين بعينه بن أبي وقاص ولله الكفة هنامسلك
 آخر فلو الحديث دل على مشروعية حكم بين حكمين وهو أن يأخذ الفرع شهاباً من أكثر من
 أصل فعطى أحكاماً فالفراس يقتضي الحاقه بزمعة والنسب يقتضي الحاقه بعينه فأعطى
 الفرع حكمين حكيمين فروى الفرش في أثبات النسب وروى الشبه البين بعينه في أمر سودة
 بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديرات فإن الفرع إذا دار بين أصلين فالحق بأحدهما فقط فقد
 أبطل شبهه بالثاني من كل وجه فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من الغاء أحدهما
 من كل وجه فيكون هذا الحكم وهو أثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعى من أحكام البتة
 ثابتاً بالنظر إلى ما يتعلق بالغريم من النظر إلى المحرم غير ثابت قالوا ولا يمنع ثبوت النسب من وجه
 دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزنا وان كان لها
 حكم الأجنبية وقد اعترض هذا ابن دقيق العمد عمار بن عاص وفي الحديث دليل على أن غير
 الأب ان يستلحق الولد فان عبد بن زمعة استلحق أخاه بأقراره بان الفرش لا ييه وظاهر الرواية أن
 ذلك يصح وان لم يصدق الورثة فان سودة لم يذكرونها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال ان سكوتها قائم
 مقام الأقرار وفي المسئلة قولان الأول انه اذا كان المستلحق غير الأب ولا وارث غيره وذلك كأن
 يستلحق الجد ولا وارث سواه صح أقراره وثبت نسب المقر به وكذلك ان كان المستلحق بعض
 الورثة وصدقه الباقر والاصل في ذلك ان من حاز المال ثبت النسب بأقراره واحداً كان أو جماعة
 وهذا مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم اعمد هو أخوك دليل ثبوت النسب بذلك ثم اخذت القائلون بلحق النسب بأقرار غير الأب
 هل هو أقرار خلافة ونسبته عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا اسلامه أو هو أقرار شهادة
 فتعترفه أهلية الشهاده فقالت الشافعية وأحمد انه أقرار خلافة ونسبته وقالت المالكية انه أقرار

أبو النضر

شهادة واستدل الحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله الوالد للفراس قالوا ومثل
هذا الترتيب يبعد الحصر ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رأه من شبه المدعى بعقبة
ولم يحكم به لبل حكمه بغيره وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه انما ثبت به فيما حصل
من وطأ من محرمين كالشترى والباع يطآن الجارية في طهر واحد قبل الاستبراء واستدلوا أيضا
بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم بقول مجزأ المذبحى وقد رأى قدحى
أسامة بن زيد وروى أن هذه الأقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وقتره
على قباقرمه وسأنى الكلام فيه في آخر باب الدعاءى وما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
في قصة اللعان أن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان أو على صفة كذا فهو لفلان فإنه دليل
الالحاق بالقيافة ولكن منتهى الإيمان عن الإلحاق فدل على أن القباقرمه مقتضى لكنه عارض
العمل به المانع وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأمر سليم لما قالت أوتحت المرأة من أين يكون
الشبه ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما نفى لما رأه من الشبه وبأنه قال الذى ذكره أن امرأته أتت
بولد على غير لونه لعله نزع عرق فإنه ملاحظ للشمس ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفرش في
ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والحكم الشرعى يثبت الدليل
الظاهر والتكافؤ لرد الظواهر من الأدلة بما دعا على المذهب ليس من شأن المتبع لما جاء عن الله
وعن رسوله وأما الحصر في حديث الوالد للفراس فنعم ولا يكون الوالد إلا للفراس مع ثبوته
والكلام مع اتقائه ولأنه قد يكون حصر أغلبه أو هو غالب ما يأتى فى الحصر فإن الحصر الحقيقى
قليل فلا يقال قدر جمعهم إلى ما ذمهم من التأويل وأما قوله وللعاشر أى الزانى الجرح فالمراد به الخيبة
والحرمان وقيل له الرى بالخجارة لأنه لا يثنى أنه يقصر الحديث على الزانى المحصن والحديث عام

* (باب الرضاع) *

بكسر الراء وتفتحها ومثله الرضاة ﴿عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تحرم المصاة والمصتان أخرجه مسلم﴾ المصاة الواحدة من المص وهو أخذ اليسير
من الشيء كفى الضياء وفى القاء وس مصهته بالكسر أمصه و مصهته أمصه كتحصته أخصه
شبهه شر بارقيقا والحديث دل على أن مص الصبي لشدة مرة أو مرتين لا يصير به رضيعا وفى
المسئلة أقوال الأول أن الثلاث فصاعدت تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء
لفهم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا تحرم إلا ما لا حجة ولا ملاجئ فأنفذهم ومه
تحريم ما فوق الاثنين والقول الثانى لجماعة من السلف والخلف وهو أن قليل الرضاع وكثيره
يحترم وهذا ما روى عن على وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الحنفية ومالك قالوا
وحدد ما وصل الحوف بنفسه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما ينظر الصائم واستدلوا
بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقا للآية
فقال صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وحديث عقبة الآقى وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد زعمت أمها أرضعتكم ولم يستفصل عن عدد الرضعات هذه
أدلهم ويجب عمن ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه يحمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به
وبعد البيان لا يقال أنه ترك الاستفصال القول الثالث أمها التحريم الأخير رضعات وهو قول

ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واسد تلوا بما ياتي من حديث عائشة وهو
 نص في الخمس بان سملة بنت سميل أرضعت سالما خمس رضعات وبأقرب أيضا وهو هذا وان
 عارضه مفهوما حديث المصنعة والمصنعة فان الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم
 فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرأنا فان له حكم خبر الأحاد في العمل به
 كما عرف في الأصول وقد عارضه حديث سملة فان فيه أنها أرضعت سالما خمس رضعات للحرم
 عليه وإن كان فعل صحابة فانه قد كان متقدرا عندهم أنه لا يحرم الا الخمس الرضعات وبأقرب تحققة
 وأما حقيقة الرضعة فهي المرقعة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس فتي التقيم
 الصبي الثدي وامتص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض
 كسكنس أو استراحة يسيرة أو شيء يلهيه ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها رضعة
 واحدة كما أن الأكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة وهذا المذهب
 الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة
 حرمت **﴿﴾** (وعنها) أي عن عائشة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظر من
 أخوانك من فاعلم الرضاعة من الجماعة متفق عليه) في الحديث قصة وهو أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل فكتأته تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت اندأخي فقال
 انظر من أخوانك من فاعلم الرضاعة من الجماعة قال المصنف لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي
 القعيس وقوله انظر أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه
 في زمن الرضاع ومقدار الارضاع (١) فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع
 الرضاع المشترط وقال أبو عبيد معناه انه الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع
 لا حيث يكون الغذاء بقية الرضاع وهو تعليل لامعان التحقيق في شأن الرضاع وان الرضاع الذي
 ثبت به الحرمة وتحلل به الخلوة هو حيث يكون الرضيع طفلا لا يسد اللبن جوعه لان معدته ضعيفة
 يكفيها اللبن وينبت بذلك الحمة فيصير جزءا من الرضعة فيثبت تركها في الحرمة مع أولادها فاعناه
 لارضاعة معتبرة الا المغنية عن الجماعة او المطعمة من الجماعة فهو في معنى حديث ابن مسعود
 الا في الارضاع الا ما انشترعوا من أبت اللحم وحديث أم سملة لا يحرم من الرضاع الا ما وفق
 الامعاء أخرجه الترمذي وصححه واسد بل على ان التغذية بلبن المرضعة محرم سواء كان شربا أو
 وجورا أو سعوطا أو حقة حيث كان يسد جوع الصبي وهو قول الجمهور وقالت الحنفية لا يحرم
 الحقة وكأنهم يقولون ام لا تدخل تحت اسم الرضاع قلت اذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل
 كل ما ذكر وان لوحظ سمي الرضاع فلا يشمل الا التمام الثدي ومص اللبن منه كما نقوله الطاهرية
 فاسم قالوا لا يحرم الا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما عرفت وقد ورد
﴿﴾ (وعنها) أي عائشة (قالت جاءت سملة بنت سميل فقالت يا رسول الله ان سالما مولى أبي
 حذيفة معا في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال أرضعني تحري عليه وفي سنن أبي داود فارضعني
 خمس رضعات فكان عزلة ولدها من الرضاعة رواه مسلم) معارض ذلك وكأنه ذكر المصنف كالشهر
 الى انه خصص هذا الحكم بحديث سملة فانه دل على ان رضاع الكبير يحرم مع انه ليس داخل
 تحت الرضاعة من الجماعة وبيان القصة ان أبا حذيفة كان قد بنى سالما وزوجه وكان سالم مولى

(١) وأما ذكر العدد هنا فلم
 يقده هذا الحديث بل هو
 مستفاد من أدلة أخرى فلا
 وجه لذكره هنا **﴿﴾** في
 الشرح اه

لامرأة من الأنصار فلما أنزل الله ما دعواهم لا يأتهم الآية كان من له أب معروف نسب لآبائه ومن
 لا أب له معروف كان مولى وأخافى الذين نعتهم بذلك جاءت سبلته ذكر ما نصه الحديث في الكتاب
 وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهب عائشة إلى ثبوت حكم التحريم وإن كان الراضع
 عاقلاً بالغاً قال عروة إن عائشة أم المؤمنين أخذت من هذا الحديث فكانت تأمر اخبتها أم كلثوم
 وبنات أخيهما بوضع من أحببت أن يدخل عليهما من الرجال رواه مالك بن نير ويروى عن علي وعروة وهو
 قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ونسبته في البحر إلى عائشة وداد الطاهري وبحثهم حديث
 سبلته شذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته ويدل له قوله تعالى وأسماؤكم الآلاتي أرضعنكم
 وأخوانكم من الرضاعة فإنه مطلق غير مقيد بوقت وذهب الجوهري ورس العجوبة والتابعين والنفهاء
 إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الصغر وإنما اختلفوا في تحديد الصغر فالجوهري قالوا
 مهما كان في الحولين فإن رضاعه محرم ولا يحرم ما كان بعده مستدلين بقوله تعالى حواين كلمين
 لمن أراد أن يتم الرضاعة وقالت جماعة الرضاع المحرم ما كان قبل النظام ولم يقدر وهو برمان
 وقال الأوزاعي إن فطمه وله عام واحد واسق فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً وإن
 تبادى رضاعه ولم يفظم من الرضاع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرم وإن تبادى رضاعه
 وفي المسئلة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل بها المقال واستدل الجوهري بحديث عائشة
 الرضاعة من الجماعة وتقدم فإنه لا يصدق ذلك الأعلى من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره فلا
 يدخل الكبير سيما وقد ورد بصيغة الحصر وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سبلته
 فلا يعمد حكمه إلى غيرها كإدليل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة ما ترى هذا إلا خاصاً بسالم وما
 ندرى لعله رخصه لسالم وأنه منسوخ وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير بأن الآية وحديث
 إنما الرضاعة من الجماعة واردة لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للرضعة والتي يجبر عليها الأبوان
 رضياً أم كرها كما يرشد إليه آخر الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 وعائشة هي الراوية لحديث إنما الرضاعة من الجماعة وهي التي قالت برضاع الكبير وأنه يحرم
 فدل أنها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث وأما قول أم سلمة أنه خاص بسالم فذلك تظن
 منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت أما لك في رسول الله أسوة حسنة فسكتت أم سلمة ولو كان خاصاً
 لبينه صلى الله عليه وآله وسلم كإين اختصاص أبي بردة بالتضيعة بالجذعة من المعزو والقول بالنسخ
 يدفعه أن قصة سبلته متأخرة عن نزول آية الحولين فإنها قالت سبلته لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كيف أرضعته وهو رجل كبير فإن هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دال على أن
 التحليل بعد اعتقاد التحريم قلت ولا يخفى أن الرضاع لغة إنما يصدق على من كان في سن الصغر
 وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث إنما الرضاعة من الجماعة والقول بأن الآية لبيان
 الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي أنهما أيضاً لبيان زمان الرضاعة بل جعله الله زماناً من أراد تمام
 الرضاعة وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم والاحسن في الجمع بين
 حديث سبلته وما عارضه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه قال أنه يعتبر الصغر في الرضاعة إلا إذا
 دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشي احتجابها عنه كحال
 سالم مع امرأة أبي حذيفة فنزل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه وأما من عدا فلا بد من

الصخر اه فانه جمع بين الاحاديث حسن واعمال الهامن غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا نسخ ولا الغاء لما اعتبره اللغة ودلت له الاحاديث (وعنها) أي عائشة (ان أفلح) بفتح الهمزة فتفاء آخره حاء مهملة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى أم سلمة (أخطأني القعيس) بقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مائة تحتية (جاء يستأذن عليا بعد الحجاب قالت فابت ان آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمروني ان آذن له علي وقال انه عمل متفق عليه) اسم أبي القعيس وأبلى بن أفلح الأشعري وقيل اسمه الجعد فعلى الاول يكون اخوه وافق اسمه اسم أبيه قال ابن عبد البر لا أعلم لأبي القعيس ذكر الا في هذا الحديث والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضة وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معافو يجب أن يكون الرضاع معهما كالجد لما كان سبب ولده الولد أو يجب تحريم ولد الوالدة لتعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم القلاح واحسد آخرجه عنه ابن أبي شيبة فان الوطاء يدر اللبن فلما رجل منه نصيب والى هذا ذهب الجمهور ومن الصحابة والتابعين وأهل المذاهب والحديث دليل واضح لما ذهبوا اليه وفي رواية أبي داود زيادة تصریح حدث قالت دخل علي أفلح فاستترت منه فقال أنسترين مني وإناء قل من أين قال أرضعتك امرأة أخى قلت انما أرضعتني المرأة ولم ير ضعتي الرجل الحديث وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا لا يثبت حكم الرضاع للرجل لان الرضاع انما هو للسمرأة التي اللبن منها فالواو يريد عليه قوله تعالى وامها تنكمم اللاتي أرضعنكم وأجب بان الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فان ذكر الامهات لا يدل على انما عداهن ليس كذلك ثم ان دل يفتهموه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرف في الأصول وقد استدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب ولا يخفى انه لا حجة في ذلك وقد أطل بعض المتأخرين (١) البحث في المسئلة وسبقه ابن القيم في الهدى واستحسنه ابن تيمية رجه الله والواضح ما ذهب اليه الجمهور (وعنها رضى الله عنها) قالت كل فيما ائزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم تسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم) يقرأ ضم حرف المضارعة تريد ان السبع بخمس رضعات تأخر انما وجدنا حتى انه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرأنا متلاوة الكونية لم يبلغه السبع تقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على انه لا يتلى وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فانه ثلاثة أقسام نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير نحو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث وأن العمل على ما أفاده هو أرحم الاقوال والقول بان حديث عائشة هذا ليس بقرآن لانه لا يثبت بخبر الواحد ولا هو حديث لانهم لم يروه حديثا مروديا بها وان لم تثبت قرأنته ويجوز عليه أحكام ألفاظ القرآن فقد روت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله حكم الحديث في العمل به وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأجد في هذا الموضوع وعمل به الحنفية في قراءة ابن

(١) هو السيد حسن بن أحمد الجلال رحمه الله ألف في ذلك رسالة وأشار اليه في ضوء النهار الا أنه اختار مذهب داود ورد ذلك البدر رجه الله في حاشية ضوء النهار اه أبو النصر

مسعود في صيام الكفارة ثلاثاً أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الاخذ من الامم بقراءة آتي وله
 أخ أو اخت من أم والناس كافة احتجوا بمذه القرائة والعمل بحديث الباب هذا الأعذر عنه ولما
 اخترنا العمل به في السابق وبه قال السيد والشوكاني وجاعة من أهل الحديث وهو الحق الذي
 لا يحصى عنه (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد بتم
 الهمة مبعثي للمعجول من الازالة (علي ابنه حجة) أي قيل له (١) لوزوجتها (فقال انهم لا يتحل لي)
 انهم ابنة أخي من الرضاة ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب متفق عليه (اختلف في اسم
 ابنة حجة على سبعة أقوال (٢) ليس فيها ما يحرم به وانما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم
 لانه رضع صلى الله عليه وآله وسلم من ثوبه أمه آتي لوب وقد كانت أرضعت عمه حجة وأحكام
 الرضاة حرمة التناكح وجواز النظر والخلاوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث ووجوب الانفاق
 والعقوبة بالمال وغيره من أحكام النسب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاة ما يحرم
 من النسب مما رآه تشبيهه في التحريم ثم التحريم ونحوه بالنظر الى المرضع فان اقاربه اقارب
 الرضيع وأما اقارب الرضيع ماعدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من
 الأحكام (٣) وعن أم سارة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم من
 الرضاة الا ما تنق (بالغة عشرة نفقة نقاف) (الامعاء) جمع المعابكسر الميم وقبحها (وكان
 قبل النظام رواد الترمذي وصححه خو والحاكم) والمراد ما سألتم من الفقه معنى الشق والمراد
 ما وصل اليها فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ اليها ويحتمل أن المراد ما وصلها أو غداها أو كنفته
 عن غيره فيكون دليلا على عدم تحريم ارضاع الكبير ويدل على أن المراد هذا قوله في هذا الحديث
 قبل النظام فانه يراد به قبل الحولين كما ورد في الحديث الآخر ان ابني ابراهيم مات في الثدي وإنه
 مرضع في الجنة وتقدم الكلام في الامرين ويدل لهذا الخبر قوله (٤) وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال لا رضاة الا في الحولين رواد الدارقطني وابن عدي مرثوعا وموقرا وأورجحا الموقوف
 لانه تفرد برفعه الهيم بن جيل عن ابن عيينة قاله الدارقطني وقال وكان ثقة فظا ور واه سعيد
 ابن منصور عن ابن عيينة فوقعه قلت وهذا ليس به لانه كما قررناه مرارا وقال ابن عدي ان الهيم
 كان بغاظ وقال البيهقي الصحيح انه موقوف وروى البيهقي التمهيد بالحولين عن عمرو بن
 مسعود والحديث دال على اعتبار الحولين وأنه لا يسمى الرضاة رضاعا الا في الحولين وقد تقدم أنه
 الذي دلت عليه الآية والقول بأنهم اتفادت على حكم لواجب من النفقة ونحوه لا على مدة
 الرضاة تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم قوله (٥) وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاة الا ما أنش (بشين معجمة فراء أي شد وقوى) (العظيم
 وأثبت اللحم آخر جبهه أبو داود) فان ذلك انما يكون لمن خوفي من الحولين بنحوه باللبس وقوى به
 عظمه وينبت عليه لحم (٦) وعن عقبه بن الحرث (هو أبو مسروعة بكسر السين المهملة وسكون
 الراء وفتح الواو وعين منه لانه عقبه بن الحرث بن عمر القرشي الوفا في أسير يوم الفتح بعد في أهل مكة
 انه تزوج أم يحيى بنت أبي اخاب) بكسر الهمزة (جاءن امرأة) قال المصنف لم أعرف
 اسمها (فقال قد أَرْضَيْتُكِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ فَذَارِقَهَا
 عقبه فنسكت زوجا غيره أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل

(١) والفاضل له على رضي الله
 عنه أخرجه عنه مسلم
 والنسائي انه قال قلت لرسول
 الله مالك تتوق في قريش
 وتدعنا قال وعندهم شيء
 قلت ابنة حجة قال انها
 الحديث اه أبو النصر
 (٢) امامة عمارة سألني
 عائشة فاطمة أمه الله
 أم النضل لكن قال ابن
 بشكوال هي كنية اه
 أبو النصر

ويؤيد على ذلك البخاري والبيهقي وابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل وقال ابو
عبيد بن ربيعة على الرجل المغارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك وقال مالك لا يقبل في
الرضاع الا امرأتان وذهبت الخنفية الى أن الرضاع لغيره لا بد من شهادتين رجلين أو رجل وامرأتين
ولا تكفي شهادة المرخصة لانها قد رفعها قال الشافعي تقبل المرخصة مع ثلاث نسوة بشرط
ان لا تعرض لطلب أجره قالوا وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه
وأجيب بان هذا خلاف الظاهر سيما وقد تقرر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات
وأجابه بقوله كيف وقد قيل وفي بعض ألفاظه دعها وفي رواية الدارقطني لا خير لك فيما ولو كان من
باب الاحتياط لصره بالطلاق مع الله في جميع الروايات ليدرك الطلاق فيكون هذا الحكم
مخصوصا من عموم الشهادة المعتمدة فيها العمد وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكفى
بشهادة امرأته واحدة والعلة عندهم فيه انه قبلما يطالع الرجال على ذلك فالضرورة داعية الى
اعتباره فكذا هنا (وعن زياد السهمي قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
تسترضع الحفاه خفيقة العقل) (آخر جه أبوداود وهو مرسل وليست زياد صحبة) ووجه
التمسك ان الرضاع أثر في الطباع فيختار من لاجتماع قيمها ونحوها

باب النفقة

جمع نفقة والمراد به الشيء الذي يملكه الانسان فيما يحتاجه هو وغيره من الطعام والشراب
ونحوهما (عن عائشة قالت دخلت عند بنت عتبة) بربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف
أسلمت عام الفتح في مكة بعد اسلام زوجها اقبل أبوها عتبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم
بدر فسق عليهم اذ كانا قتل حزة فرحت بذلك وعمدت الى بطنه فشقته وأخذت كبسه فلا تهاثم
لفظتم الوقت في المحرم سنة أربع وعشرين وقيل غير ذلك (امرأة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب
اسمه جعفر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل اسلام زوجته حين
أخذته جند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الفتح وأجاره العباس ثم غدا به الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين (على رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان أنا سفيان رجل شحيح) الشيخ الجبل مع حرص
فهو وأخص من الجبل والجبل يمتص بمنع المال والشمع بكل شيء (لا يعطيني من النفقة ما يكفيني
ويكفي بني الامأ) خذت من ماله بغير علمه فهل علي في ذلك من جناح فقال خذني من ماله بالمعروف
ما يكفيني وما يكفي بنيك فتفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز ذكر الانسان بما يكره
اذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا وهذا أحد ما أوضح التي أجازوا فيها الغيبة ولكن تعقبه
الشوكاني رحمه الله في رسالة مستقلة وأخرج هذه الشكوى من الغيبة ودل على وجوب
نفقة الزوجية والاولاد على الزوج وظاهره وان كان الولد كبير العموم اللفظ وعدم الاستئصال
فان اتى تخصيصه من حديث آخر والافالعموم قاض بذلك وفيه دليل على أن الواجب
الكفاية من غير تقدير للنفقة والى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الشافعي وعليه دل قوله
تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وفي قول للشافعي انها مقدرة بالامداف على
الموسر كل يوم مدين والمتوسط مدونصف والمعسر مدون عن أبي يعلى الواجب رطلان من الخبز في

كل يوم في حق المعسر والموسر وانما يختلفان في صفة وجوده لان الموسر والمعسر مستويان
في قدر المأكل كول وانما يختلفان في الجودة وغيرها قال النووي وهذا الحديث بجهة على من اعتبر
التقدير قال المصنف نعم بما ليس صريحاً في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكره يحتاج الى دليل
فان ثبت حلت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدر وفي قواها الا ما أخذت من ماله دليل
على ان اللام ولاية في الاتفاق على اولادها مع ترد الاب وعلى ان من تعد عليه استيفاء ما يجب
له ان يأخذه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أقرها على ذلك ولم يذكرها انه سرام وقد سألته هل عليها
جناح فاجاب علمه بالا باحقة في المستقبل وأقرها على الاخذ في الماضي وقد ورد في بعض ألفاظه
في البخاري لارج عليك ان تطعمهم المعروف وقوله خذي ما يكفيك وولدك يحتمل انه تقاضيه
صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه حكمه ففيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب
عنه وعليه بوب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث لئلا يكتفى بالنزوي شرط
القضاء على الغائب ان يكون غائباً عن البلد أو متعزلاً لا يقدر عليه أو متعزلاً ولم يكن أبوسفيان
فيه شيء من هذا بل كان حاضراً في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب الا أنه قد أخرج
الحاكم في تفسير المحتملة في المستدرك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في البيعة على النساء
لا يسرقن قالت هن لا يا بعنك على السرقة اني أسرق من مال زوجي فكف حتى أرسل الى أبي
سفيان يتحملها امنه فقال أما الرطب فنعم وأما اليابس فلا وهذا المذكور يدل انه قضى على حاضر
الا أنه خلاف ما يوجب له البخاري والحاصل ان القضية مترددة بين كونه قسماً وكونه حكماً وكونه
قسماً أقرب لانه لم يطلبها بالبيعة ولا استعملها وقد قيل انه حكم بعلقه بصديقها فطلب منها بيعة ولا
يميناً فهو بجهة من يقول انه يحكم الحاكم بعلقه الا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليل على معين من
صور الاحتمال انما يمينه الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى ان
اه الاخذ من ماله ان لم يقم بكفايتها وهو الحكم الذي أراده المصنف من اراده الحديث هذا
في باب النفقات (وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحامه ماله
روى عنه جامع بن شداد (وربما) بكسر الراء وسكون الواوحدة وكسر المهملة وتشديد المثناة
التحتية (ابن حراش) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء بالشين المجهمة (قال قدسنا المدينة
فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخطب الناس ويقول يد المعطي العليا
وايدأبني تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك رواه النسائي وصححه ابن حبان
والدارقطني) الحديث كالتفسير الحديث البدل العليا خير من البدل السفلى وفيه في النهاية اليد
العليا بالمعطية أو بالمنفعة والبدل السفلى بالمنافعة أو بالسائلة وقوله ايدأبني تعول دليل على وجوب
الاتفاق على القرب وقد فصله به ذكر الام قبل الاب الى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على ان
الام أحق من الاب بالبالب قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور ويدل له ما أخرجه البخاري
من حديث أبي هريرة ذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفاً بتم فمن لا يجيد الا كفاية لاحد
أبو به خص بها الام للاحاديد هذه وقد نبه القرآن على زيادة حق الام في قوله ووصينا الانسان
بوالديه حسنة أمه كرها ووضعته كرهفاً وفي قوله وأختك وأخاك الخ دليل على وجوب
الاتفاق للقرب المعسر فانه تفصيل لقوله وايدأبني تعول فجعل الاخ من عيالها الى هذا ذهب

عمر بن أبي ليلى وأحمد وعند الشافعي أن النفقة تجب لفقير غير مكاتب زماً أو صغيراً أو مجنوناً
 المجنون كفاية نفسه قالوا فإن لم يكن فيه أحد هذه الصفات فأقول أحسنهم أتجب لأنه يفتقر أن
 يكاف التمسكب مع اتساع مال قريبه والثاني المنع للقدرة على الكسب فإنه نازل منزلة المال
 والثالث تجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكاف
 أصله التمسكب مع علو السن وعند الحنفية يلزم التمسكب لقرىب محرم فقير عاجز عن الكسب
 بقدر الارث هكذا في كتب القريتين وفي البحر نقل عنهم يخالف هذا وهذه أقوال لم ينسرفها
 وجه الاستدلال وفي قوله تعالى وآت ذا القربى حقه ما يشعر بأن القريب حقا على قريبه
 والحقوق متغاوت فتصح حاجته للنفقة تجب ومع عدمها الحق الاحسان بغير هادن البر والاكرام
 والحديث كالمين لدى القرى ودرجاتهم فيجب الانفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر
 فيه الولد والزوجة لأنهما مأكدماء من دليل آخر (١) والتقييد بكونه وارثاً محتمل توقف واعلم أن
 للعلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي فقيل تسقط للزوجة والاقارب وقيل لا تسقط وقيل
 تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعلواً وهذا التخصيص بأن نفقة القريب انما شرعت للمواساة
 لاجل احياء النفس وهذا قد اتفق بالنظر الى الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لاجل
 المواساة وإن تجب مع غنا الزوجة ولا جاع العجاجة على عدم سقوطها فإن تم الاجماع فلا
 التفت الى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف فهو ما كانت زوجة مطمعة فهذا الحق الذي لها ثابت وأخرج الشافعي
 بإسناد جيد عن عمر رضي الله عنه أنه كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم
 أن يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا باعوا بنفقة ما حبسوا وصحبه الحفاظ أبو حاتم
 الرازي ذكره ابن كثير في الارشاد (٢) (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم للمملوك والمملوكة على السيد طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل الا ما يطبق
 رواه مسلم) الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته وظاهره مطلق
 الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه (٢) وحديث مسلم بالامر بطعامهم
 مما يطعم وكسوتهم مما يلبس محمول على الذنب ولولا ما قيل من الاجماع على هذا الاحتمال ان هذا
 يقتضي مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكافه السيد من الاعمال الا ما يطبق وهذا مجمع عليه
 أيضاً (وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه) وهو معاوية بن حيدة (قال قلت يا رسول الله
 ما حق زوجة أحدنا عليه قال أن تطعمها اذا اطعمت وتكسوها اذا كتبت الحديث وتقدم
 في عشرة النساء) بتسميه ونسبه الى أحد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأنه علق البخاري بعضه
 وصححه ابن حبان والحاكم وتقدم الكلام عليه (٣) (وعن جابر رضي الله عنه في حديث الحج
 بطوله قال في ذكر النساء ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أخرجه مسلم) وهو دليل على
 وجوب النفقة والكسوة للزوجة كدلت الآية وهو مجمع عليه وقد تقدم تحقيقه وقوله
 بالمعروف اعلام بأنه لا يجب الامتعرف من اتفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى لينفق ذو سعة
 من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ثم الواجب لها طعام مضنوع لأنه الذي يصدق
 عليه انه نفقة ولتجب القيمة الابراء من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدى

(١) وهو الحديث الذي قبل
 هذا اه

(٢) ولقظه عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم اطعموهم
 مما تأكلون وألبسوهم مما
 تلبسون ولا تكافوهم
 ما تغلبوهم فإن كافتهم
 فاعينوهم أخرجه مسلم من
 حديث أبي ذر رضي الله عنه
 اه أبو النصر

واختاره وهو الحق فإنه قال ما لفظه وأما فرض الدراهم فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الاسلام والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرفيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه الشرع أن يكسبوه مما يلبس ويطعمهم مما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم يملك فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يومافيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب فإن الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الأصلي وهو ما البر عند الشافعي أو المقتات عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا إيجاب الشرع له على ذلك فهذا يخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومصالح العباد ولكن إن اتفق المتفق والمنفق عليه جاز بانفاقهما على أن في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعا معروفا في مذهب الشافعي وغيره (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفي بالمرء أنما أن يضع من ياقوت رواء النسائي وهو عند مسلم بلفظ أن يحبس عن ذلك قوته) الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان إن يقوته فإنه لا يكون أنما الأعلى تركه لما يجب عليه وقد يوافق هنا في أنه بأن جعل ذلك الأثم كفايا هلاكه عن كل أثم سواه والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه انفاقهم وعم أهلهم وأولادهم وعبيدهم على ما سلف تفصيله ولفظ مسلم خاص بقوت الممالك ولفظ النسائي عام (وعن جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال لا نفقة لها أخرج البيهقي ورجاله ثقات لكن قال المحفوظ وقته وثبت في النفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم رواه مسلم) وتقدم أنه في حق المطلقة باتنا وأنه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها وهذه المسئلة فيها خلاف ذهب جماعة من العلماء إلى أنم لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملا أو عاثلا أما الأولى فلهذا النص وأما الثانية فبغير طريق الأولى وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية لهذا الحديث ولأن الأصل برائة الزمة ووجوب التبر بص أربعة أشهر وعشر الأوجب النفقة وذهب آخرون إلى وجوب النفقة لها مائة دينار بقوله تعالى متاعا إلى الحول قالوا ونسخ المدة من الآية لا يوجب نسخ النفقة ولا أنها محبوسة بسببه فجب نفقة لها وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كإدله قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن متاعا إلى الحول فنسخت الوصية بالمتاع أما بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وأما بآية الموارث وأما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث وأما قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضعن جلهن فأنهم أوردوا في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس أنم أنسخ آية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن متاعا إلى الحول بآية الميراث بما فرض الله لمن من الربع والثلث ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس هنا فكأنه يريد أن البائن والمتوفى عنها أحكمهما واحد بجامع بينونة والحلل للغير (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى) تقدم تفسيرهما

(ويبدأ) أي في البر والاحسان (أحمدكم) عن يعول تقول المرأة طاعمني أو طلقني رواه الدارقطني
واسانده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شياً
وأخرجه البخاري وموقوفاً على أبي هريرة وفي رواية الاسماعيلي قالوا بأباهريرة عن يعول عن
رأبك أو عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا من كيسي إشارة إلى أنه من
استنباطه هكذا قاله الناظر وفي الأحاديث والذي يظهر بل يتعين أن أباهريرة لما قال لهم قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا عداشيءة قوله عن رأبك أو عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أجاب بقوله من كيسي جواب المتكلم بهم لا يخبر الله لم يكن عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وكيف يصح جل قوله من كيسي أي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينسب استنباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وهل هذا إلا كذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاشا أباهريرة من ذلك فهو من
رواة حديث من كذب على محمد أفليسوا أمّة مدد من النار والقراشوا ضحكة أنه لم يرد أبهريرة
إلا التمسكهم بالسائل ولذا قلنا أنه يتعين أن هذا امرأه والذي أتى به المصنف من الرواية بعض
حديثه على أنه قد فسّر قوله من كيسي أي هريرة أي من حفظه وعبر عنه بالكيسي إشارة إلى ما في
صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو ثغرة كانت عليه فاملا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حديثاً كثيراً لم يلقه فلم ينس شيئاً كانه يقول ذلك الثوب صار كيساً أو ثمرناك إلى أنه لم يأت المصنف
بحديث أبي هريرة تاماً وتمامه في البخاري ويقول العبد اطعمني واستعلمني وفي رواية
الاسماعيلي ويقول خادمك اطعمني والابن ويقول الابن إلى من تدعني والسكندر يسأل على
وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة
العبد والأوجب بعمه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً قال ابن المنذر اختلف في نفقة من
بلغ من الأولاد ولأماله ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد طغالا كانوا أو بالغين
أنا نأوذ كرنا إذا لم تكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب
الاتفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا إذا كانوا ربي وإن كانت
لهم أموال فلا وجوب على الأب واستدل به على أن للزوجة إذا عسر زوجها بنفقة طالب
الفراق ويدل له قوله ﷺ (وعن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما يتفق على أهله قال يفرق
بينهما) أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب سنة
قال سنة وهذا رجل قوي) ومروا سبيل سعيد بن مسعود في ما يعرف من أنه لا يرسل إلا عن نفقة
قال الشافعي والذي يشبهه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما
قول ابن حزم أنه أراد سنة عمر فإنه خلاف الظاهر وكيف يقول السائل سنة ويريد سنة الله
عن سنة عمر هذا لا ينبغي جل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة أنه إذا قال الراوي من السنة كذا فإنه يحتمل أن يراد سنة
الخلق أو ما بعد سؤال الراوي فلا يراد السائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولا يجب الجيب إلا عن سنة غيره فإنه أغما سؤال عاصم وجهه وهو سنة رسول الله عليه وآله
وسلم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بالفظ قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم في الرجل لا يجدها شئ على امرأته قال ينفق في بيتهم ما دام دعوى المصنف
 انه وهم الدارقطني فيه وسمه البيهقي على الوهم فهو غير صحيح وقد حقه السيد رحمه الله في
 حواشي نشوء النمار وسياقي كتاب عمر الى امراء الاجناد في انهم يأخذون على من عندهم من
 الاجناد ان ينفقوا أو يوطقوا وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو منسوخ الزوجية عند اعسار
 الزوج على أقوال الاول ثبوت النسخ وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين ومن
 النخبة ما لا والشافعي وأجدوده قال أدل الظاهر (١) مستدلين بما ذكره ويحدث لا ضرر
 ولا ضرار تقدم فخر بجه وبأن النفقة في مقابل الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد
 أوجبوا على السيد بيع ماله إذا عجز عن انفاقه فإيجاب فراق الزوجة أولى لأن كسبه ليس
 مستحقاً للزوج كما استحقاق السيد لكسب عبده وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على النسخ
 بالغنة والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج غنياً ولأنه تعالى
 قال ولا تماروهن وقال فامسك بمعروف وأمسك بعرفي وأي ضرر أشد من تركها بغير
 نفقة والثاني ما ذهب اليه الحنفية وهو قول الشافعي انه لا يفسخ بالاعسار عن النفقة مستدلين
 بقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفساً الا ما آتاه قالوا وإذا لم
 يكف الله النفقة في هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم تركه فلا يكون سبباً للتقرب بينه
 وبين سكنه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يطلب أو واجه منه
 النفقة فام أبو بكر وعمر الى عائشة وحفصة فوجعا عنانقهما وكلاهما يقول نسألي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ما ليس عنده الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان ابنتيهما بحضرة
 صلى الله عليه وآله وسلم لماسأله النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ أهـ ما وهما طابعتا العقم لم
 يقر صلى الله عليه وآله وسلم الشجين على ما فعلا ولبيد ان الله ما انظما المامع الاعسار حتى
 ثبت على تقدير ذلك المطالبة بالنسخ ولأنه كان في العناية المعسر بالارب ولم يخبر صلى الله عليه
 وآله وسلم لم أحد انهم بأن للزوجة النسخ ولا يفسخ أحد قالوا لأنهم الوهرضت الزوجة وطل
 حرضها حتى تعذر على الزوج جماعها ألوجب نفقة ولم يمكن من النسخ وكذلك الزوج فدل ان
 الاتفاق ليس في مقابل الاستمتاع كما قلتم وأما حديث أبي هريرة فنفق دين انه من كسبه وحديثه
 الآخر لا مثله وحديث سعيد مرسل وأجيب بأن الآية انما تدل على سقوط الوجوب عن
 الزوج وبه نقول وأما الفسخ فهو حق لا مرأى تطالب به وبأن قصة أرواحه صلى الله عليه وآله وسلم
 وضرب أبي بكر وعمر الى آخر ما ذكرتم هي كالأية ذات على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وآله
 وسلم وليس فيه انهم سألوا الطلاق أو النسخ ومعلوم انهم لا يسجن بقرائه فان الله تعالى قد
 خيرهن فاخترن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدار الاخرة فلا دليل في القصة وأما اقراره
 صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر وعمر على ضربهما فلما علم من أنه لا بناء تأديب الابناء اذا أتوا
 ما لا ينبغي ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرط فيما يجب عليه من الاتفاق فلعلمه طلب
 زيادة على ذلك فخرج القصة عن محل النزاع بالكمية وأما المعسرون من العجبة فلم يعلم ان
 امرأة طابت النسخ أو الطلاق لا عسار الزوج بالنفقة ومنعوا عن ذلك حتى تكون حجة بل كان
 نساء العجبة كرجالهم يصبرون على ضل العيش ونعسر كما قال مالك ان نساء العجبة كن يردن

(١) هكذا في كتب المغالات
 نسبة هذا الى الظاهرية
 ورأيت بعد أعوام كلام ابن
 حزم في كتابه المحلى وشرحه
 فرأيت اختار عدم النسخ
 وهو ظاهر في أبو النضر

الدار الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن من ادهن الدنيا فلم يكن بيالين بعسر أزواجهن وأمائتهن
اليوم فالتفتن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة وأما حديث ابن المسيب فقد
عرفت انه من مر اسبلة وأتمة العلم يختارون العمل بها كما سلف فهو موافق لحديث أبي هريرة
المرفوع الذي عاضد من سل سبيدول في فرض سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة لكن فيما
ذكرناه غيبه عنه والقول الثالث انه يحبس الزوج اذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما ينق وهو
قول الغبري وقال بعضهم يحبس للتكسب والقولان مشكلان لان الواجب انما هو الغداء
في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته والحبس ان كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع
عنه فيعود على الفرض المراد بالنقص وان كان قبله فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب وان كان
بعده صار كالدين ولا يحبس لمع ظهور الاعسار اتفاقا وفي هذه المسئلة قال محمد بن داود لم أره
سأته عن اعسار زوجها فقال ذهب ناس الى أنه يكلف للسعي والاكتساب وذهب قوم الى
أنهم اتوا امر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال
يا هذه قد أجبتك ولسيت قاضيا فأقضى ولا سلطانا فامضى ولا زوجا فأرضى وظاهر كلامه الوقف
في المسئلة فيكون قولاربع القول الخامس ان الزوجة اذا كانت موسرة وزوجها معسر
كلفت الاتفاق على زوجها ولا ترجع عليه اذا أسير لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهو قول
أبي محمد بن حزم وورد بان الآية سيافها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصص بالسياق
القول السادس لابن القيم وهو ان المرأة اذا تزوجته عالمة باعساره أو كان موسرا ثم أصابته جائحة
فانه لا فسخ لها والا كان لها الفسخ وكله جعل علما رضاء بعسره ولكن حيث كان موسرا عند
تزوجها ثم أعسر للجا حجة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها اذا عرفت هذه الاقوال عرفت ان
أقوالا حديثا وأكثرها قائلها هو القول الاول وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة
فقال مالك بوجوب شهر وقال الشافعي ثلاثة أيام وقال جاد سنة وقيل شهرا أو شهرين قلت
ولا دليل على التعيين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ومن قال انه يجب عليه التطلق قال ترافعه
الزوجة الى الخاكم ليقضى أو يطلق وعلى القول بأنه فسخ يرافعه الى الخاكم لثبت الاعسار ثم
تفسخ هي وقيل يرافعه الى الخاكم فيبهره على الطلاق أو يفسخ عليه أو يأذن لها في الفسخ فان
فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق لا رجعة له وان أسير في العدة فان طلق كان طلاقه
رجعها فيه الرجعة ﴿وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى امرأه الاجنادي رجال غابوا عن
نساءهم ان يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعنوان نفقة ما حجبوا أخرجه الشافعي
ثم البيهقي باسناد حسن) لعدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمر وانه دليل على ان النفقة عنده
لانسقط البطل في حق الزوجة وعلى أنه يجب أحده الامرين على الأزواج الاتفاق أو الطلاق
﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
يا رسول الله عندي دينار قال انفقه على نفسك قال عندي آخر قال انفقه على ولدك قال عندي
آخر قال انفقه على أخاك قال عندي آخر قال انفقه على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم
أخرج الشافعي وأبو داود واللفظ له وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد وفي
صحيح مسلم من روايه جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد قال المصنف قال ابن حزم اختلف

على يحيى القطان والثوري يقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الزوجة على الولد فينبغي ان لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لأنه قد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم تكلم ثلاثاً فيجتمه أن يكون في أعادته أياه قدم الزوجة وصره قدم الزوجة فصار سواء قلت هذا حل بعيد فليس تكريره صلى الله عليه وآله وسلم لهما بقوله ثلاثاً بما يطرد بل عدم التكرير غالب وإنما يكره إذا لم يفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة إليه لفهم السائل الجواب ثم رواية جابر التي لا ترد فيهم اتقوا رواية تقديم الأهل والحديث قد تقدم وفيه حديث على اتفاق الإنسان ما عنده وأنه لا يدخر لأنه قال له في الآخر بعد كفايته وكفايته من يجب عليه أنت أعلم ولم يقل ادخروا جثتك وإن كانت هذه العبارة تحتل ذلك ^{في} (وعن حمز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت فمن قال أمك قلت فمن قال أمك قلت فمن قال أمك ثم قال أبالك ثم الأقرب فالأقرب أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وأنه يقتضي تقديم الأم بالبر وأحققتها على الأب

* (باب الحضانة) *

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضناً وحضانة جعله في حضنه أو رباها فاحتضنه والحضن بكسر الحاء هو ما دون الأبط إلى الكشح والصدر والعضدان وما بينهما وأحياناً الشيء أو ناحيته كما في القاموس وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يملكه أو يضره ^{في} (عن عبد الله بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (أن امرأته قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد تضم ويقال الأعاء الظرف كما في القاموس (وندي له سقاء) هو ككساء جلد السمكة إذا أجدع يكون للما واللين كما فيه أيضاً (وبجري) بجاء مهملة مثله فميم فراء حضن الإنسان (له حواء) بجاء مهملة بزنة كساء أيضاً اسم المكان الذي يحوى الشيء أي يضمه ويجمعه (وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي رواداً أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) الحديث دليل على أن الأم أحق بحضانه ولها إذا أراد الأب انتزاعه منها وقد كرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضي استحقاتها وأوليتها بحضانه ولها وأقرها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكم لها فقيهه تنبيهه على المعنى المقتضى للحكم وإن العمل والمعاني معتبرة في اثبات الأحكام مستقرة في الفطر السليمة والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضى به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس ربيها وقرأهم أوحها خير له من أن يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة ودل الحديث على أن الأم إذا نكحت سقط حقها من الحضانة واليه ذهب الجماهير قال ابن المذرر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم وذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي من ربه وكذا أم سلمة تزوجت وبقي ولدها في كفالتها وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وآله

وآله وسلم لما أتوا هي مريضة قال وحديث ابن عمر والمذكور فيه مقال فإنه حقيقة يريد لانه
 قد قيل ان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حقيقة وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن
 شعيب قبله الأئمة وعلموا به البخاري وأحمد وابن المديني والبيهقي واسحق بن راهويه وأمثالهم
 فلا يلتفت الى القدح فيه وأما ما احتج به فإنه لا يتم دلالة الامع طلب من تتقل الله الحضانة
 ومنازعة وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن اللام المزوجة ان تقوم بولدها ولم يذرفي القصص
 المذكور أنه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فما ذكره على مدعاه ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابي وقد نعتني وسفاني من برأئي عسبة﴾
 بكسر العين المهملة واحداث العنكب (خاف زوجها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام
 هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أمهم ما شئت فخذ بيد أمه فانطلقت به رواد أجندوا الاربعة وصحبه
 الترمذي وصحبه ابن القطان) والحديث دليل على ان الصبي بعد استغنائه بنفسه يختير بين الام
 والاب واختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة قليلة الى أنه يختير الصبي علام هذا الحديث وهو
 قول اسحق بن راهويه وحديث التميمي من السبع السنين وذهب الحنفية الى عدم التخير وقالوا الام
 أولى به الى أن يستغني بنفسه فإذا استغني بنفسه فالأب أولى بالذكر والام أولى بالآتي ووافقهم
 مالك في عدم التخير لكنه قال ان الام أخت بالولد ذكر اكل أو أنثى قبل حتى يبلغ وفي المسئلة
 تفاصيل بالادلة واستدل نفاة التخير بعدم حديث أنت أختي به ما لم تنكحني قالوا ولو كان
 الاختيار الى الصغير ما كانت أخت به وأجيب انه ان كان عام في الازمنة ومطلقا في الحديث
 التخير يخصه أو يقيسه وهذا جاع بين الدليلين فان لم يختير الصبي أحد ابويه فقليل يكون
 للام بالقرعة لان الحضانة حتى اها وانما ينقل عنها اختياره فاذا لم يختير بقي على الاصصل وقيل
 وهو الأقوى دليله ان يقرع بينهما اذ قد جاز في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اسمتها فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدي فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 اختراهما ما شئت فاخترأمة فذهب به أخرجه البيهقي وظاهره تقديم القرعة على الاختيار
 لكن قدم الاختيار عليها لاتفاق ألفاظ الحديث عليه ولعمل المصنفين في الحديثين به الا انه قال
 في الهدي النبوي ان التخير والقرعة لا يكونان الا اذا حصت به مصلحة الولد فلو كانت الام
 أصون من الاب وأغرمته قدمت عليه ولا التفات الى القرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فإنه
 ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب فاذا اختار من ساعده على ذلك فلا التفات الى اختياره
 وكان عند من هو أرفع له وخير ولا يتحمل الشريعة غير هذا أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال مروهم بالصلاة تسبع واضربوهم على تركها العشر وقرأوا بينهم في المضاجع والله يقول
 قوا أنفسكم وأهليكم نارا فاذا كانت الام تتركه في المكاتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر
 اللعب ومعاشرته أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فانهم أحق به ولا تخير ولا قرعة وكذلك العكس انهم
 وهذا كلام حسن ﴿وعن رافع بن سمان رضي الله عنه أنه أسلم وأبى امرأته ان تسلم فأقعد
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الام في ناحية والاب في ناحية وأقعد الصبي بينهما فقال الى أمه
 فقال اللهم اهده فقال الى أبيه فأخذه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الا انه قال
 ابن المنذر لا يشبه أهل النقل وفي اسناده مقال وذلك لانه من رواية عمه الجسد بن جعفر بن
 رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي فقل انه انثى وقيل ذكر والحديث

ليس فيه تخيير الصبي والظاهر انه لم يبلغ سن التخيير فانه انما أقعده صلى الله عليه وآله وسلم بينهما
ودعا ان يهديه الله فاختار أباه لاجل الدعوى النبوية فليس من أدلة التخيير وفي الحديث دليل
على ثبوت حق الحضانة للام الكافرة وان كان الولد مسلماً الذلول يمكن لها حق لم يقعهده صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما والى هذا ذهب أهل الرأي والثوري وذهب الجمهور الى انه لاحق لها مع
كفرها قالوا لان الخاص يكون حر يصاعلى تربية الطفل على دينه ولان الله تعالى قطع الموالاة
بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقالوا لن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سيلاً والحضانة ولاية ولا بد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريباً وحديث
رافع قد عرفت عدم انتهاضه وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه وكيف ثبتت
الحضانة للام الكافرة مثلاً وقد اشترط الجمهور ردهم أصحاب أجدوا الشافعي عدالة الحاضنة وان
لاحق لها ساقية فيقوا وان كان شرطاً في غاية من البعد ولو كان شرطاً في الحاضنة لصاع أطفال
العالم ومعهم انه لم يزل من حديث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ان تقوم الساعة أطفال
الساق بينهم يربونهم لا يعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع انهم الاكثرون ولا يعلم انه انزع طفل
من أبيه أو أحدهما فسقة فهذا الشرط باطل لعدم العمل به نعم يشترط كون الحاضن عاقلاً بالغاً
فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل اذهولاً محتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم وأما اشتراط حرية
الحاضن فقال به أصحاب الأئمة الثلاثة وقالوا لان المملوك لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره
والحضانة ولاية وقال مالك في حره ولده من أمته ان الأم أحق به ما لم تبع فقتل فيكون الأب أحق
بها واستدل بعموم حديث لا توله والد عن ولدها وحديث من فرق بين والدته وولدها فرق الله تعالى
بينه وبين أحبته يوم القيامة أخرج الاول البيهقي من حديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج
الثاني أجدوا الترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب وصححه الحاكم قال ومنافعها وان كانت
مملوكة للسيد ففي الحضانة مستثنى وان استعرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في
حاجة نفسه وعبادة ربه (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قضى في ابنة حمزة الخالها وقال ان الخالة بمنزلة الام أخرجه البخاري وأخرجه أجد من حديث
على رضى الله عنه وأرضاه قال والخارية عند حالتها وان الخالة والدة) الحديث دليل على ثبوت
الحضانة للخالة وأما كالألم ومقتضاه ان الخالة أولى من الأب ومن أم الام وليس كذلك
الاجماع وظاهره ان حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال فان عصبة المذكورة من الرجال
موجودون طالبون للحضانة كدلت له القصة واختصام على رضى الله عنه وجعفر وزيد بن
حارثة وقد سبق وان قضى به الخالة وقال الخالة بمنزلة الام وقد وردت رواية في القصة انه صلى
الله عليه وآله وسلم قضى بها لجعفر فاستشكل القضاء بها لجعفر فانه ليس محرماً لها وهو أمير
المؤمنين على رضى الله عنهم ما سوا في القرابة لها وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى به الزوجة
جعفر وهي خالته فانها كانت تحت جعفر لكن لما كان المنازع جعفر اوقال في محمل الخصومة
بنت عمى وظالمت حتى أتى زوجتي قضى بها لجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال الخالة بمنزلة
الام ابانة بأن القضاء للخالة بمعنى قوله قضى بها لجعفر وقضى به الزوجة جعفر وانما وقع القضاء
عليه لانه المطالب فلا اشكال في هذا الا انه استشكل ثانياً بأن الخالة متزوجة ولا حق لها في

الحضانة لحديث أنت أحق به ما لم تنكحى والجواب عنه ان الحق في المروجة للزوج وانما يسقط
 حضنتها لانها تستعمل بالقيام بحقه وخدته فاذا رضى الزوج بأنم تحضن من لها حق في حضنته
 وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضنة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب
 الحسن وابن حزم وابن جرير ولان النكاح للمرأة انما يسقط حضنة الام وحدها حيث كان
 المنازع لها الاب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضنة بالتزويج أو الالم والمنازع لها غير الاب
 يؤيده ما عرف من ان المرأة المطلقة بشئ بدفعها للزوج المطلق ومن يتعلق به فقد يبلغ بها الشأن
 الى اهمال ولدها منه قصد الانفاضة وتبالغ في التحبب عند الزوج الثاني بتوفير حقه ومنه ما يجتمع
 شمل الاحاديث والاقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها الجعفر وأنه دال على ان العصبية
 حق في الحضنة بعد لانه وعليارضى الله عنه وأرضاه وسواء في ذلك لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 اخذته أم صريح ان ذلك علة القضاء ومعه ان الام لا تنازع في حضنة ولدها فلا تخلفها
 ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم﴾
 مفعول مقدم (خادمه) فاعل (يطعمه فان لم يجلسه معه فليساؤه لقمة له ولقمة من متفق عليه
 واللفظ للبخاري) الخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون مملوكاً أو حرّاً والمراد اذا كان
 الخادم حراً فان كان أنثى والمخدوم ذكر فلا بد أن يكون محرماً وكذا في صورة العكس وظاهر الامر
 الايجاب وأنه يساوله من الطعام ما ذكره بخبرنا وفيه بيان ان الحديث الذي فيه الامر بأن يطعمه مما
 يطعم ليس المراد موماً كئنه ولا ان يشبعه من عين ما يأكل بل بشر كفيه بأدنى شيء من اقمته
 او لقمة من قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم ان الواجب اطعام الخادم من غائب القوت الذي
 يأكل منه مصل في ذلك البلدة وكذلك الادام والكسوة وان لا سيدان يستأثر بالانفيس من ذلك
 وان كان الافضل المشاركة وقام الحديث فانه وحى حره وعلاجه فدل على ان ذلك متعلق بالخادم
 الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الخامل للطعام لوجود المعنى فيه وهو متعلق
 نفسه به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عذبت امرأة﴾
 قال المنصف لم أقف على اسمها وفي رواية انها جارية وفي رواية من غي اسمها عليل (في هرة) هي
 أنثى السنور والهر الذكر (مجننت حتى ماتت فدخلت النار فما الاهي أطعمتها وسقتهما) اذ هي
 حبستها (ولاهي تركها تاتى كل من خشاش الارض) بشئ الخاء المعجمة ويجوز رفعها وكسرها
 وشينين مجننين بينهما ألف والمراد هوام الارض (متفق عليه) والحديث دليل على تحريم
 قتل الهرة لانه لا عذاب الاعنى فعل محرم ويحتمل ان المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً
 بسبب ذلك وقال النووي انها كانت مسلمة وانما دخلت النار بهذه المعصية وقال أبو نعيم في
 تاريخ أصهبان كانت كافرة ورواه البيهقي في البعث والنشور فاستحققت العذاب بكفرها وظلمها
 وقال الدميري في شرح المناهج ان الاصحاب الهرة يجوز قتلها في حال عدوها دون هذه الحالة
 وجوز القاضى قتلها حال سكوتها الخافها بانفس التوافق وفي الحديث دليل على جواز اقتحام
 الهرة ووربطها اذا لم يمسسها اطعامها قلت ويدل على انه لا يجب اطعام الهرة بل الواجب تحليتها
 بتطيش على نفسها

هي جمع جنابة مصدر من جنى الذنب بجنيته جنابة أي جره اليه وجعت وان سكأت مصدرا
 لاختلاف أنواعها فانهم اقدتكون في النفس وفي الاطراف وتكون عمدا وخطأ (عن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان
 لا اله الا الله وأنى رسول الله) هو تفسير لقوله مسلم (الاباحدى ثلاث النيب الزانى) أي الحصن
 بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لذنبه) أي المرتد عنه (المفاق للجماعة متفق عليه) فيه
 دليل على انه لا يباح دم المسلم الابتنائه باحدى الثلاث والمراد من النفس بالنفس القصاص
 بشروطه وستأني والتارك لذنبه يعنى كل من ردد عن الاسلام بأي ردة كانت فيقتل ان لم يرجع الى
 الاسلام وقوله المفاقر للجماعة قيل يتناول كل خارج عن الجماعة سيذعة أو يبغي أو غيرهما
 ككل خارج اذا قاموا أو أفسدوا وقد ورد على الحصر بأنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة
 وأوجب بأنه داخل تحت قوله المفاقر للجماعة أو ان المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصدا
 والصائل لا يقتل قصدا بل دفعاً وفيه دليل على انه لا يقتل الكافر الاصلى اطلب ايمانه بل يدفع شره
 وقبسط السيد القول في ذلك في حواشي ضوء النهار وقد يقال ان الكافر الاصلى داخل تحت
 التارك لذنبه لانه ترك فطرته التي فطره الله عليها كما عرف في محله (وعن عائشة رضي الله عنها
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل قتل مسلم الاباحدى ثلاث خصال) بينها بقوله
 (زان محصن) يأتي تفسيره (فيرجم ورجل يقتل مسلم المتعمدا) قديماً أطلق في الحديث
 الاول (فبقتل ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصاب أو ينفي من
 الارض رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الحديث أقاماً أقاده الحديث الاول الذي قبله
 وقوله فيحارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الاسلام بيان لحكم خاص خارج عن الاسلام
 خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النفي فهو أخص من الذي
 أقاده الحديث الذي قبله والنفي الحبس عند أبي حنيفة وعند الشافعي النفي من بلد الى بلد لا يزال
 بطلب وهو حارب فزج وقيل ينفي من بلده فقط وظاهر الحديث والآية أيضاً ان الامام مخير بين
 هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء متفق
 عليه) فيه دليل على عظم شأن دم الانسان فانه لا يقدم في القضاء الا الاهم ولكنه يعارضه
 حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلاته أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ويحجب
 بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق وبأن
 ذلك في أولية القضاء والاخر في أولية الحساب كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن
 مسعود بلفظ أول ما يحاسب عليه العبد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وقد أخرج
 البخاري من حديث علي رضي الله عنه وغيره انه رضى الله عنه أول من يجزى بين يدي الرحمن
 للنصرة يوم القيامة في قتلي بدر الحديث فبين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصاص حديث
 أبي هريرة أول ما يقضى بين الناس في الدماء ويأتى كل قتيل قد سجل رأسه فيقول يا رب سل هذا فم
 قتلتى الحديث وفي حديث ابن عباس يرفع يأتى المقتول معلماً رأسه باحدى يديه ملياً فأناله
 يده الاخرى تشحط (١) أو داحه دما حتى يتقا بين يدي الله تعالى وهذا في القضاء في الدماء وفي

(١) بالشين المعجمة والخاء
 المهملة يقال تشحط في دمه
 فخط فيه واضطرب وكان
 المراد ههنا يسيل دما كافى
 حديث يبعث الشهيد يوم
 القيامة وجرحه يشخب
 وهو رواية ههنا والشخب
 بالخاء والشين المعجمة بين
 السيلان كافى النهاية اهـ

القضاء بالاموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه من مات وعليه دينار او درهم قضى
من حسنة وفي معناه عدة أحاديث وانها اذا فئت حسنة قبل ان يقضى ما عليه طرح عليه
من سيئات خصه وأتى في النار وقد استشكل ذلك بانه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهى في
مقابلة العقاب وهو يتناهى يعنى على القول بخروج الموحدين من النار وأجاب البيهقي بأنه
يعطى من حسنة ما يوازى عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات
لان ذلك من محض الفضل الذي يختص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا في من مات غير نافر
لقضاء دينه وأما من مات ينوى القضاء فان الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث
من أبواب السلم ﴿ وعن سمرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل
عبداً قتلناه ومن جددع ﴾ بالجهر والادال الملهمة (جدعه رواه أحد الرواة أربعة وحسنه الترمذى
من رواية الحسن البصرى عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال قال ابن
معين لم يسمع الحسن منه شيئاً وانما هو كذب وقيل سمع منه حديث العقيقة وأثبت ابن المدينى
سماع الحسن من سمرة (وفي رواية أخرى دارود والنسائى زيادة من خصى عبداً خصيناه وصحح
الحاكم هذه الزيادة) وهو دليل على ان السيدة اذ بعده في النفس والاطراف اذا جدد قطع
الانف أو الاذن أو اليد أو الشفة كما في القاموس ويقاس عليه اذا كان القتلى غير السيد بطريق
الاولى والمسئلة فيهم ما خلا فذهب النخعي وغيره الى انه يقتل الحر بالعبد مطلقاً لا بجديد سمرة
وأيدوه عموم قوله تعالى النفس بالنفس وذهب أبو حنيفة الى انه يقتل به الا اذا كان سيده عبداً
بعموم الآية وكأنه يخص السيد بجديد لا يقاد بمولود من ماله ولا ولد من والده آخر جبه البيهقي
الا انه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخارى انه منكر الحديث وأخرج البيهقي أيضاً من حديث
ابن عمر وفي قصة نزاع لما جبه عبده وجدع أنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من مثل بعبده
وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فاعقبه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتل من سيده
الآن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الخياط بن أوطاة من طريق آخر ولا يحتج به في الباب
أحاديث لا تقوم بهم حاجة وذهب الشافعي ومالك وأحمد الى انه لا يقاد بالحر بالعبد مطلقاً مستدلين
بما يقيد قوله تعالى الحر بالحر فان تعريف المبتدأ بقيد الحصر وأنه لا يقتل الحر بغير الحر ولأنه
تعالى قال في صدر الآية كتب عليكم القصاص وهو المساواة بالحر بالحر تفسير وتقصيل لها وقوله
تعالى في آية المسألة النفس بالنفس مطابقة وهذه الآية مقيدة معينة وهذه ضريحة لهذه الامة
وذلك سبقت في أهل الكتاب وشريعهم وان كانت شريعة لنا لكنه وقع في شرعنا التفسير
بالزيادة والمقتضى كثيراً فيقرب ان هذا التقييد من ذلك وفيه مناسبة أدبية تخفيف ورجعة وشريعة
هذه الامة أخف من شرائع من قبلها فإنه وضع عنهم فيها الاصول التي كانت على من قبلهم
والقول بان آية المسألة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بانه لا تنافي بين الآيتين اذ لا تعارض
بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يصار الى النسخ وآية المسألة مقدمة حكماً فانها احكاماً لما حكم
الله تعالى به في التوراة وهي مقدمة نزولاً على القرآن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده ان أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد وأخرج البيهقي من حديث علي
رضي الله عنه من السنة ان لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جابر الجعفي ومعه عن ابن عباس وفيه

ضعف وأما حديث سيرة فهو ضعيف أو منسوخ بما مر ذكره من الأحاديث هذا وأما قتل العبد بالحر
فاجماع وإذا تقرّر أن الحر لا يقتل بالعبد فليزمن من قتله قيمته على خلاف فيها معروف ولو بالغة ما بلغت
وان جاوزت دية الحر أو لا تجاوزها وقد بينته السيد في حواشي ضوء المنار وأما إذا قتل السيد عبده
ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده مستعمداً فجلده الذي صلى الله
عليه وآله وسلم مائة جلدة وثقاده سنة وحجى سبعة من المسلمين وأمره أن يعتق رقبة ولم يقدر به
﴿ وعن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاد
الوالد بالولد رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي انه
مضطرب ﴾ وفي اسناده عنده الخجاج ابن ارقطاة ووجه الاضطراب انه اختلف على عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده فقيل عن عمر (١) وقيل عن سراقه (٢) وقيل بلا واسطة قال الترمذي
(٣) وروى عن عمرو بن شعيب حر سلا وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم
انتهى قال الشافعي طرق هذا الحديث كياناً منقطعة وقال عبد الحق هذا الحديث كلياً
معلولة لا يصح فيها شيء والحديث دليل على انه لا يقتل الوالد بالولد قال الشافعي حفظت عن عدد
من أهل العلم لقيتهم ان لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول والى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم
كالخنفية والشافعية وأحمد واسحق مطلقاً للحديث قالوا لان الأب سبب لوجود الولد فلا يكرن
الوالد سبباً لاعدائه وذهب البني الى انه يقاد الوالد بالولد مطلقاً لعدم قوله تعالى النفس بالنفس
واجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده وذهب مالك الى انه يقاد بالولد اذا أضجعه ووجهه
قال لان ذلك عدم حقيقة لا يحتمل غيره فان الظاهر في مثل استعمال الجارح في القتل هو قصد
العمد والعمدية أمر خفي لا يحكم بأبائها إلا بما يظهر من قرائن الاحوال واما إذا كان على غير هذه
الصفة فيما يحتمل عدم ازهاق الروح بل قصد التأديب من الأب وان كان في حق غيره يحكم فيه
بالعمد وانما فرق بين الأب وغيره ما لا الأب من الثقة على وادع عليه قصد التأديب عند فعله
ما يغضب الأب فيجمل على عدم قصد القتل وهذا رأي منه وان ثبت النص لم يقاوم منه وفي
قضي به عمر في قصة المدبلي والزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال ليس لقاتل شيء فلا يرث من
الدية اجاعاً ولا من غيرهما عند الجمهور والجد والأب كالأب عندهم في سقوط القود ﴿ وعن
(أبي جحيفة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال
لا والذي قلن الحبة وبرأ السمعة الا فهم) استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية (يعطيه الله
تعالى رجلاً في القرآن وما في هذه التحيفة) أي الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه التحيفة قال
العقل) أي الدية سميت عقلاً لانهم كانوا يعقلون لابل التي هي دية بقنأ دار المقتول (وفكالك)
بكسر القاف وفتحها (الاسير وان لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
والنسائي من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه المؤمنون تمكاد ماؤهم) أي تتساوى في
الدية والقصاص (ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعبد
في عبده وصححه الحاكم) قال المصنف انما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه عن ذلك لان جماعة
من الشيعة كانوا يزعمون ان لاهل البيت عليهم السلام لاسماء علياً رضي الله عنه اختصاصاً بشيء
من الرحي لم يطع عليه غيره وقد سأل علياً رضي الله عنه عن هذه المسئلة غير أبي جحيفة أيضاً ثم

(١) وهي رواية الكتاب اه
(٢) وفيه المتن بن الصباح
وهو ضعيف اه
(٣) لفظ الترمذي بعد سياقه
بسنده عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عن سراقه
ابن مالك حضرت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقيد
الابن من أبيه ولا يقيد الاب
من ابنه قال أبو عيسى هذا
حديث لا يعرف من حديث
سراقه الا من هذا الوجه
وليس اسناده بصحيح ورواه
احمد بن عيسى بن عثمان بن
المنني بن الصباح والمنني بن
الصباح بضعف في الحديث
وقد روى هذا الحديث أبو
خالد الاخر عن الخجاج عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده
عن عمرو بن النضر رضي الله
عليه وآله وسلم وقد روى هذا
الحديث عنه عمرو بن سعيد
حر سلا وهو حديث فيه
اضطراب والعمل على هذا
عند أهل العلم ان الأب اذا
قتل ابنه لم يقتل به وإذا قدفه
لا يحد اه أبو النضر

الظاهر ان المستول عنه هو ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المجزؤ سنة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان الله تعالى سماها وحيا اذ فسر قوله تعالى وما ينطق عن
الهنوي بما هو أهم من القرآن ويدل عليه قوله وما في هذه الحجة فلا يلزم منه نفي ما نسب الى علي
رضي الله عنه من الجور وغيره وقد يقال ان هذا داخل تحت قوله وفهم بعظيمه الله تعالى رجلا
في القرآن فانه كما نسب الى كثير من فتح الله عليه بالافعال والعلوم ونور بصيرته انه يستقطب ذلك
من القرآن والحديث قد اشتمل على مسائل الاولى العقل وهو الدية وما في تحقيقها والثاني
فكالك الاسير أي حكم تخليص الاسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في ذلك والثالثة عدم قتل
المسلم بالكافر فوراً الى هذا ذهب الجاهلرون انه لا يقتل ذو عهد في عهد فذوالعهد الرجل من أهل
دار الحرب يدخل اليها ما لم يمان فان قتله محرم على المسلم حتى يرجع الى امانته فالوقت له مسلم فقالت
الخليفة يقتل المسلم بالذي اذى اذقتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث
ولا ذو عهد في عهده فانه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد في الثاني في الطرف الاول
فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحرى لان الذي
يقتل بالذي ويقتل بالمسلم واذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه
فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حرى ومفهوم
حرى انه يقتل بالذي بديل لمفهوم الخليفة وان كانت الخليفة لا تعدل بالمفهوم فهم يقولون
على ان الحديث يدل على انه لا يقتل بالحرى صريحا واما قتله بالذي فمفهوم قوله تعالى النفس
بالنفس واما أخرجه البيهقي من انه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما بعهده وقال انا اكرم من
وفي بدمته وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن السلمي وقد روى مرفوعا قال البيهقي
وهو خطأ وقال الدارقطني بن السلمي ضعيف لا تقوم به حجة اذ اوصل الحديث فكيف بما
يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجمع لهذا امامات فلهذا بهداه
المسلمين وذكر الشافعي في الامم ان حديث ابن السلمي كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن
امية الضري قال فعلى هذا الوثبت لكان منسوخا لان حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية مقدمة قبل ذلك
بزمان هذا واما ما ذكره الخليفة من التقدير فقد اجبت عنه بانه لا يجب التقدير لان قوله ولا
ذو عهد في عهده كلام تام فلا يحتاج الى اضمحلال ان الاخبار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة
فيكون نهيا عن قتل المعاهد وقولهم ان قتل المعاهد معلوم والالم يكن للعهد فائدة فلا حاجة الى
الاخبار به جوابه انه يحتاج الى ذلك اذ لا يعرف الا من طريق الشارع والافان ظاهر العمومات
يقضي بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الاول بالحرى لان
مقتضى العطف مطابق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله ويسعى بدمتهم اذ ناهم انه اذا
أمن المسلم حربيا كان امانه امانا من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة ام هانئ
ويشترط كون المؤمن مكلفا فانه يكون امانا من الجميع فلا يجوز نكث ذلك وقوله وهم يد على من
سواهم أي جهة مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التجادل بل يعين بعضهم بعضا على جميع من
عاداهم من أهل المال كانه جعل أيديهم يدا واحدة وفعلهم فعلا واحدا ﴿وعن أنس بن مالك﴾

رضى الله عنه ان جارية وجد رأسها قد رضى بين حجر بن فساد وها من صنع بك هذا فلان فلان حتى
 ذكروا يهوديا فاقمت برأسها فأخذ اليهودي فأقر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
 رضى رأسه بين حجر بن متفق عليه واللفظ لمسلم الحديث دليل على انه يجب القصاص بالمثل
 كالحمد وانه يقتل الرجل بالمرأة وانه يقتل بما يقتل به فهذه ثلاث مسائل الأولى وجوب القصاص
 بالمثل واليه ذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملهم الحديث والمعنى المناسب ظاهر
 قوى وهو صيانة الدماء من الاضرار ولان القتل بالمثل كالاقتل بالمثل في اذهاق الروح وذهب
 أبو حنيفة والشافعي والحنفي الى انه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي من
 حديث الدعمان بن بشير مرفوعا كل شيء خطأ الا السيف والسكل خطأ أورش وفي لفظ كل شيء سوى
 الحديد خطأ والسكل خطأ أورش وأجيب بان الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع
 ولا يخرج بهما فلا يقدوم حديث أنس هذا وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصه في الرض
 الجرح وأبان اليهودي كان عادة قتل الصبيان فهو من الساعين في الارض فسادا فكف وأما
 اذا كان القتل باسلة لا يقصد بثله القتل غالبا كالعصا والسوط والاطمة ونحو ذلك فعند الحديث
 ومالك يجب فيها القود وقال الشافعي وأبو حنيفة وبجابر العلماء من العداية والتابعين ومن
 بعدهم لا قصاص نفسه وهو شبه العمد وفيه ادية مائة من الابل مغلطة منها أربعون خلفه في
 بطونهم وأولادها المأخرجة أجدوا أهل السنن الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وان في قتل الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من
 الابل فيها أربعون في بطونهم وأولادها قال ابن كثير في الارشاد في اسناده اختلاف كثير ليس هذا
 موضع بسطه قلت اذا صح الحديث فقد انضح الوجه والافلاصل عدم اعتبار الآلة في
 اذهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص المسئلة الثانية قتل الرجل بالمرأة وفيه
 خلاف ذهب الى قتله بها أكثر أهل العلم وحكي ابن المنذر الاجماع على ذلك لهذا الحديث وعن
 الحسن البصري انه لا يقبل الرجل بالانثى وكأنه يستبدل بقوله تعالى والانثى بالانثى ورد بانه ثبت
 في كتاب عمر بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول ان الذكر يقتل بالانثى فهو أقوى من مفهوم
 الآية المسئلة الثالثة ان يكون القود بمثل ما قتل به والى هذا ذهب الجمهور وعو الذي يستفاد
 من قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به وبقوله فاعقدوا عليه بمثل ما عتدي عليكم
 وبما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غرض غرضه ومن حرق
 حرقاه ومن غرق غرقاه أى من اتخذ غرضه السم وهدا يقيده بما اذا كان السبب الذي قتل به
 يجوز فعله وأما اذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحر فانه لا يقتل به لانه محرم وفيه خلاف
 قال بعض الشافعية اذا قتل باللوأ أو بياحجار الخراجه يدس فيه خشبة ويؤجر الخلل وقيل بسقط
 اعتبار المماثلة وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يكون الاقتصار الا بالسيف
 واحتجوا بما أخرجه البراز وابن عدي من حديث أبي بكره عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
 لا قود الا بالسيف الا انه ضعيف قال ابن عدي طرقه كلها ضعيفة واحتجوا بالنهي عن المثلة وبقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا قتلتم فأحسنوا القتل وأجيب بانه مخصص بما ذكره في قوله فاقتر
 دليل على انه يكفي الاقرار مرة واحدة اذ لا دليل على انه كرر الاقرار (وعن عمران بن الحصين

ان غلاما لانس فقراء قطع اذن غلام لانس اغنيا فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل لهم
شبابا واهأجدوا الثلاثة باسناد صحيح الحديث فيه دليل على انه لا غرامة على الفقير الا انه قال
البيهقي ان كان المراد بالغلام فيه المملوك فاجاع أهل العلم ان جنابة العبد في رقبته فهو بدل والله
أعلم ان جنابته كانت خطأ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعلم ان جعل عليه شيئا لانه التزم أرض
جنابته فأعطاه من عنده مبرجا بذلك وقد جحد الخطابي على ان الجنابي كان حرا وكانت جنابته
خطأ وكانت عاقلته فقرا فلم يجعل عليهم شيئا اما لفقيرهم واما لانهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على
العبد ان كان المجنى عليه مملوكا كما قال البيهقي وقد يكون الجنابي غلاما محررا بالغ وكانت جنابته
عمدا فلم يجعل أرضهم على عاقلته وكان فقيرا فلم يجعل عليه في الحال أو رآه على عاقلته فوجدهم
فقراء فلم يجعل عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى وقوله
ولم يجعل أرضهم على عاقلته هذا مذهب الشافعي ان عمد المغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة
وقوله أو رآه على عاقلته يعني مع احتمال الخطأ وهذا اتفاق ومع احتمال انه عمد كذهب اليه
أبو حنيفة ومالك (وعن عمر بن شبيب عن أبيه عن جده عن رجل طعن رجلا بقرب في
ركبته فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقضى فقال حتى تبرأ ثم جاء اليه فقال أقضى
فأقاده ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نمت فعصيتي فأبعدك الله وبطل عرجك
ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد
والدارقطني وأعل بالارسل بناء على ان شعيبا لم يدر له جده وقد دفع بانه ثبت لقاء شعيب لجده (١)
وفي معناه ما حديث يزيد بن وهب وهو دليل على انه لا يقتص في الجسرات حتى يحصل البرء من
ذلك وتؤمن السراية قال الشافعي ان الانتظار منه دواب يميل بمكينة من الاقتصاص قبل
الاندمال وذهب غيره الى انه واجب لان دفع المقاسد واجب واذا نه بالاقتصاص كان قبل علمه
صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤل اليه من المفسدة (٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتصمت
امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بجحر (٣) فقتلتها وما في بطنها فاختموه الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ف قضى أن دية جنينها غرة بضم الغين المججمة وتسديد الرأع منون
(عبد أو وليدة) هما بدل من غرة والولقة سيم للثك وقضى بدية المرأة على عاقلها وورثها
ولدها ومن معه في سنن أبي داود ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان ميراثها البني والاعقل على عصبتها ومن ذل في مسلم فقهه ورثتها يعود الى
القاتلة وقيل يعود الى المقتولة وذلك ان عاقلها قالوا ان ميراثها ناقض صلى الله عليه وآله وسلم
لا فقي بديتها زوجها وولدها (فقال جل) بفتح الحاء الميم له وفتح الميم (ابن السباغة)
بالتون بعد الالف موحدة تغين معجمة وهو زوج المرأة القاتلة (الهذلي يا رسول الله كيف يغرم
من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استمل) الاستملال رفع الصوت يريد انه لم تعلم حياته بصوت نطق
أو بكاء (مثل ذلك يطل) بالمشاة التهمة مضمومة وتسديد اللام على انه مضارع مجهول من
طل معناه يهدر ويبلغ ولا يضمن ويروي بالوحدة وتخفيف اللام على انه ماض من البطلان
(فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذا) أي هذا القاتل (من اخوان الكهان
من أجل سببه الذي سجع متفق عليه) في الحديث مسائل الاولى فيه دليل على ان الجنين اذا

(١) قوله لجده أعني عبد
الله عمرو بن العاص وذلك
ان شعيب بن محمد بن عبد
الله وعبد الله حمادي ومحمد
تابعي قال الذهبي في الميزان
ان شعيبا قد ثبت سماعه من
عبد الله وهو الذي رآه حتى
قيل ان محمدا مات في حياة
أبيه عبد الله فكفل شعيبا
جده عبد الله انتهى قلت
وهو جده عائد الى شعيب
لا الى عمرو واذ لو عاد الى عمرو
لكان مرسلها أبو النصر
(٢) زادني رواية بعد قوله
بجحر فاصابت بطنها وهي
حامل وفي رواية أبي داود
فضربت احدهما الاخرى
بسطح وعنده مسلم ضربت
امرأة ضربتها بعرو وفسطاط
وشى حبل فقتلها اه أبو
النصر

مات بسبب الجنابة وجبت فيه الغرة فمطالساوا ان فصل عن أمه وخرج ميتا ومات في بطنها فاما
 اذا خرج حياتهم مات ففيه الدية كاملة ولكنه لا يسان يعلم انه جنين بان يخرج منه يد أو رجل والا
 فالاصل برأه الذمة وعدم وجوب الغرة وقد فسر الغرة من الحديث بعد أو وليده وهي الامة قال
 الشعبي الغرة خمسة مائة درهم وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيد مائة شاة وقيل خمس من
 الابل اذ هي الاصل في الديات وهذا في جنين الحرة وأما جنين الامة فقبل يتخصص بالقياس على
 ديتها فكأن الواجب قيمته في نسيانها فيكون الواجب في جنينها الارش منسوبا الى القيمة وقباسة
 على جنين الحرة بان الاثر فيه نصف عشر الدية فيكون الاثر فيه نصف عشر قيمتها النسائية قوله
 وقضى بدية المرأة على عاقلتها يدل على انه لا يجب الاصاص في مثل هذا وهو من أدلة من ثبت شبه
 العمد وهو الحق فان ذلك القتل كان بجرح صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بل بحسب الاغلب
 فوجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه والحنفية تجعده من أدلة عدم وجوب الاصاص
 بالمقتل الثالثة في قوله على عاقلتها دليل على انها تجب الدية على العاقلة والعاقلة هم العصبة وقد
 فسرت بن عبد الوالد وذوي الارحام كما أخرجه البيهقي من حديث اسامة بن عمير وقال أبوها انما
 يعقلها بنوها فاقتصدوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الدية على العصبة وفي الجنين
 غرة في هذا باب الجنين المرأة وان العقل على الوالد وعصبة الوالد على الوالد قال الشافعي
 ولم أعلم خلافا في أن العاقلة العصبة وهم القرابة من قبل الاب وفسر بالاقرب فالاقرب من عصبة
 الذكرا الحر المكاف وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة وبه
 قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا لا يعقل أحد عن أحد مستدلين بما عند أحمد
 وأبي داود والنسائي والحاكم ان رجلا أتى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من هذا قال ابني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يجني عليك ولا تجني عليه
 وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن عمرو بن الاحوص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يجني جان على ولده وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بان المراد به الجزء الآخر وهي أمي
 لا يجني عليه جنابة يعاقب بها في الآخرة وعلى القول بان الوالد والوليد ليسا من العاقلة كما قاله
 الخطابي فلا يتم الاستدلال (١) الرابعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هم من اخوان الكهان
 من أجل سببه الذي سبب بظهور قوله من أجل سببه مدرج فهمه الراوي ففيه دليل على
 كراهة السبج قال العلماء انما كرهه من هذا الشخص لوجهين أحدهما انه عارض به حكم
 الشرع ورام ابطاله والثاني انه تكلفه في مخاطبته وهذا الوجهان من السبج مذمومان فاما
 السبج الذي ورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات وهو كونه في الحديث فليس
 من هذا لانه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه فلا يمتنع عنه (وأخرجه أبو داود والنسائي
 من حديث ابن عباس رضي الله عنه ان عمر سأل من شهد قضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الجنين فقام جسر بن الزبغة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال كنت بين امرأتين
 فضربت أحدهما الاخرى فذكره مختصرا وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري
 وأخرجه أبو داود باللفظ ان عمر سأل الناس عن املاص المرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قضى فيها بغرة عبد أو امة فقال اني بيني عن يشهد معك قال فانه محمد بن مسلمة

(١) للخائف لانه صدق
 انه لا يجني جان على ولده ولا
 على والده اه أبو النصر

فشهد له ثم قال أبوداود وقال أبو عبيد املاص المرأة انما لم يملأ لان المرأة تزلقه قبل وقت
الولادة وكذلك كل ما تلاق من اليد وغيره افقد ملأه اه ولا بد من أن يعلم ان الجنين قد تخلق
وحرى فيه الروح ليستصف بأنه قتله الجنابة والشافعية يفسره بما ظهر فيه صورة الآدى
من يدواصبغ وغيرهما وان لم يظهر منه الصورة ويشهد اهل الخبرة بأن ذلك أصل الآدى
خسكمه كذلك اذا كانت الصورة خفية وان شك اهل الخبرة لم يجيب فيه شئ اتفاقا وفيه دليل
على أن في الجنين غرة ذرا كان أو أثنى لاطلاق الحديث (وعن أنس رضي الله عنه ان
الربيع) يضم الرء والباء الموحدة المفتوحة فتشاة فتخيسة مشددة مكسورة أخت أنس
(بنت النضر عمته) اى عمه أنس بن مالك وهى غير الربيع بنت معوذ ووقع في سنن البيهقي
بنت معوذ قال المصنف انه غلط (كسرت ثنية جارية) أى شابة من الانصار كما في رواية
(فطلبوا) أى قرا بقال الربيع (اليها) أى الى الجارية (العقروا فابوا فعرضوا الارش فأبوا
فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبوا الا القصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق
لا تكسر ثنيته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم فعضوا
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره متفق عليه
واللفظ للجارية) فيه مسائل الاولى أنه دليل على وجوب القصاص في السن فان كانت
بكماله فهو مأخوذ من قوله تعالى والسن بالسن وقد ثبت الاجماع على قلع السن بالسن في العمد
وأما كسر السن فقد بدل هذا الحديث على القصاص فيه أيضا قال العلماء ذلك اذا عرفت
المسألة وأمكن ذلك من دون سرية الى غير الواجب قال أبوداود قلت لاجمير يد ابن حنبل
كبت في السن قال تبرد أى يبرد من سن الجنابة بقدر ما كسر من سن الجنابة عليه وقال بعضهم
ان الحديث يحول على القلع وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد وأما العظم غير السن فقد
قام الاجماع على أنه لا قصاص في العظم الذى يخاف منه ذهاب النفس اذا لم تنأ فيه المسألة
بأن لا يوقف على قدر الذاهب وقال الليث والشافعية والحنفية لا قصاص في العظم غير السن لان
دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب فتعذر معه المسألة فالوازم كسرت القصاص ولكن
لا تصل الى العظم حتى تبال مادونه مما لا يعرف قدره الثانية قوله أتكسر ثنية الربيع ظاهر
الاستفهام الانكار وقد نؤول بأنه لم يرد به رد الحكم والمعارضته وانما أراد به أن يؤكد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم طلب الشفاعة منهم وأكسرت ثنية الربيع صلى الله عليه وآله وسلم بالقسم
وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم وظن أنه مخير بينه وبين الدية والعفو ويرشد اليه قوله
صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه يا أنس كتاب الله القصاص وقيل أنه لم يرد الانكار بل قاله توفعا
ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا ويقبلوا الارش وقد وقع الامر على ما أراد
وفى الهامهم العفو وفى تقريره صلى الله عليه وآله وسلم على الخلف دليل على أنه يجوز الخلف فيما
يظن وقوعه الثالثة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الله القصاص المشهور الرفع على أنه مبتدأ
وخبر ويجوز النصب في الاول على المصدر وفعاله محذوف (١) أى كسرت كتاب الله وفى الثانى على أنه
منعول للكتاب أو للفعول المقدر ويحتمل وجود آخر قيل أراد بالكتاب الحكم أى حكم الله

القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى والجروح قصاص أو إلى فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به أو إلى
 والسن بالسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم الخ تعجب منه صلى
 الله عليه وآله وسلم بوقوع مثل هذه من حلف أنس على نفي فعل الغير واصرار الغير على ابقاع
 ذلك الفعل وكان قضية العادة في ذلك أن يحنث في يمينه فألهم الله تعالى الغير العفو فبرق قسم أنس
 وإن هذا الاتفاق وقع أكراماً من الله تعالى لأنس ليعرف في يمينه وأنه من جلة عباد الله الذين يعطيهم
 الله تعالى أربهم ويحبب دعاءهم وفيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه
 (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل في غيا)
 بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المتنازعة تحت بالقصر فعيل من العماء وقوله (أو رميا)
 برزقه مصدري ادية المبالغة (بمحجر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطأ ومن قتل عمداً فهو قود
 ومن حال دونة فعليه لعنة الله أخرجه أبو داود والبيهقي وابن ماجه بإسناد قوي) قال في النهاية
 في تفسير اللفظتين المعنى أن يوجد بينهما قتل بمعنى أمره ولا يتبين قاتله شككم حكم قتل الخطأ
 تجب فيه الدية الحديث فيه مسثلان الأول أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فانه تجب فيه
 الدية وتكون على العاقلة وظاهره من غير إيمان قسامة وقد اختلف في ذلك فقال الخطابي
 اختلف هل تجب الدية في بيت المال أولاً قال استحق بالوجوب ووجهه من حيث المعنى أنه سلم
 مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديته في بيت مال المسلمين وذهب الحسن إلى أن ديته تجب
 على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تعداهم إلى غيرهم وقال مالك أنه سدر لأنه إذا
 لم يوجد قاتله بعينه استحتم أن يؤخذ به أحد وللشافعي قول أنه يقال لولييه ادع على من شئت
 واحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقط المطالبة وذلك
 لأن الدم لا يجب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه
 الأقوال وقد عرفت أن مستند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال
 المسئلة الثانية في قوله ومن قتل عمداً فهو قود دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً هو القود عيناً
 وفي المسئلة قولان الأول أنه يجب القود عيناً واليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة
 وبديلهم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وحديث كذب الله القصاص قالوا أو ما الدية فلا
 تجب إلا إذا رضى الجاني ولا يجبر الجاني على تسليمها والثاني لا جرم ولا غيره هو القود
 للشافعي أنه يجب القتل عمداً من القصاص أو الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل
 له قتل فهو بخير النظرين أما أن يقيده بما أن يدي أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم وأوجب
 عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية قالوا وفي
 هذا التأويل جمع بين الدليلين قلنا لاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب
 لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح
 الخراعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم أو خيل أو خيل (١)
 الجراح فهو بالخيار بين أحدي ثلاث إما أن يقتض أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد الرابعة (٢)
 فخذوا على يديه فإن قبل من ذلك شيئاً عمداً بعد ذلك فإن له النار (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل

(١) بفتح الخاء المعجمة وسكون

الموحدة اهـ

(٢) أي زيادة على القصاص

والدية اهـ

ويحسب الذي أمسك رواه الدارقطني موصولاً من سلا وصححه ابن القطان ورجاله ثقات الآن
 البيهقي ربح المرسل قال الحافظ ابن كثير في الاثر هذا الاسناد على شرط مسلم قلت اشارة الى
 اسناد الدارقطني فانه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ثم قال قال الحافظ البيهقي ما رواه
 غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن اسمعيل بن أمية من سلا وهذا هو الصحيح والحديث
 دليل على أنه ليس على الممسك سوى حبسه ولم يذ كر قدر مدته فهي راجعة الى نظر الحاكم وان
 القود والدية على القاتل والى هذا ذهب الحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى فن اعندي
 عليكم وذهب مالك والنخعي وابن أبي ابي الى أنهم ما يقتلان جميعاً اذ هما مشتركان في قتله فانه
 لولا الاسئلة ما قتل وأجب بأن النص منع الاخلاق وان حكم ذلك حكم الحاقول للبئر والمردى
 اليها فان الضمان على المردى دون الحاقول فاولئك الحديث الا في دليل الاولين (وعن
 عبد الرحمن البيلالي) بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضعفه جماعة فلا يحتج
 بما انفرد به اذ اوصل فكيف اذا أرسل فكيف اذ خالف وفيه ابراهيم بن محمد بن ابي بلي ضعيف
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً معاهدين قال أنا وأولى من وفي بذهمة آخر جمعة عبد
 الرزاق هكذا من سلا ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر وفيه واسناد الموصول واه) تقدم الكلام
 قريباً (وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال قتل غلامه غيلة) بكسر الغين المعجمة وسكون المثناة
 التحتية أي سرا (فقال عمر رضي الله عنه لو اشتريته فيه أشل صنعا لقتلته به أخرجه البخاري)
 وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع ان عمر قتل سبعة من أهل صنعا مبرجل وأخرجه
 في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب ان عمر قتل خمسة أو ستة مبرجل قتلوه غيلة وقال
 لو قتلا عليه أهل صنعا لقتلتهم به جميعاً والحديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب
 قال حدثني جابر بن حازم ان المغيرة بن حكيم الصنعائي حدثه عن أبيه ان امرأته صنعا غاب عنها
 زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل فالتفت المرأة بعدد زوجها خليلاً
 فقالت له ان هذا الغلام يفترحنا فاقتله فإني فامتنعت منه فطأوه وعاها فاجتمع على قتل الغلام الرجل
 ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عينة بفتح المهملة وسكون المثناة
 من تحت ثم موحدة مفتوحة وعاء من آدم فطرحوه في ركة (١) في ناحية القرية ليس فيها ماء وذكر
 القصة وفيه فاحذر خليلها فاعترف ثم اعترف الباقر فكسب بعل وهو يومئذ أمير شأنهم الى عمر
 فكسب عمر بقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعا اشتروا في قتله لقتلتهم أجمعين وفي هذا دليل
 ان رأى عمر انه يقتل الجماعة بالواحد وظاهره ولو لم يباشره كل واحد ولا اقتلنا فيه دليلاً اتول
 مالك والنخعي وقول عمر لو قتلا أي توافق دليل على ذلك وفي قتل الجماعة بالواحد ما ذهب الاول
 وهذا والله ذهب جماعة فقهاء الامصار وهو مروي عن علي رضي الله عنه وأرضاه وغيره وقد
 أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقتله على رضى الله
 عنه ثم أتياه آخر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما
 دية الاول وقال لو أعلم أنكما نعتما لقطعتهما ولا فرق بين القصاص في الاطراف والنفس
 والثاني للشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحداً من الجماعة وفي رواية عن مالك

(١) بفتح الراء وكسر الكاف
 وتشدد المثناة التحتية البئر
 التي لم تظروا أبو النصر

يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقون الحصنة من الدية ويختصم ان الكفارة
معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بال عبد وأجيب بأنهم لم يقتلوا اصفهرا لأنه في
المقتول بل لان كل واحد منهم قاتل الثالث لربعة وداد أنه لا فصاص على الجماعة بل الدية رعاية
للمائة ولا ولا وجه تخصيص بعضهم هذه أقوال العلماء في المسئلة والظاهر قول دود أنه تعالى
أوجب القصاص وهو المسئلة وقد انتفت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي ترهق الروح
بهم فان زهقت بموج فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وانما يصح على قول
الخنعي وان كان كل واحد قاتلا بانفراده لزم نوارد المؤثرات على أثر واحد والجمهور يعنونه على أنه
لا سبيل الى معرفة ان مات بفعلهم جميعا أو بفعل بعضهم فان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة
بانفرادها لم يلزم انه مات بكل منها فلا عبرة بالاسبق كما قيل وأما حكم عمر ففعل صحابي لا تقوم به
الجنة ودعوى انه اجتمع غير مقبولة واذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فانها قلزمهم دية واحدة لان
عوض عن دم المقتول وقيل فلزم كل واحد ونسب قاتله الى خلاف الاجماع هذا ما قرره السيد
رحمه الله تعالى ههنا ثم قوى قتل الجماعة بالواحد وحرد ليل في حواشي ضوء التماروني ذي على
الاجنات المسددة (وعن أبي شريح) بضم الشين المعجمة وسكون المشاة التحمية فغامهم ملة
(الخرأى) بضم الخاء المعجمة فزاي بعد الانع عين مهملة اسمهم عمرو بن خويلد وقيل غيره
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن قتل له قتيلا بعد ملة التي هذه فاحل بين خيرتين)
بالخاء المعجمة فزاي تنبيه خيرة بينهم ما بقوله (امان يأخذوا العقل أو يقتلوا أخرجه أبو داود
والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه) أصل الحديث انه قال صلى الله عليه
وآله وسلم في أثناء كلامه ثم أنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل واني عاقله فن قاتله
الحديث وقدم حديث أبي شريح فيه التحير بين احدي ثلاث ولا منافاة قال في الهدى
النسوي ان الواجب أحد الشين اما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك الى الولي بين أربعة أشياء
العفو مجانا أو العفو الى الدية أو القصاص ولا خلاف في تحير بين هذه الثلاث والرابعة المصالحة
الى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهب أن أي العاقلة جواره والناسي ليس
له العفو على مال الالدية أو دونها وهذا أرجح دليلا فان اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد
وهذا مذهب الشافعي واحدي الروايتين عن مالك وتقدم القول الثاني ان موجه القود علينا
وليس له العفو الى الدية الا برضا الجاني وتقدم المختار

* (باب الديات) *

بتحقيق المنشأة التحمية بجمع دية كعدان جمع عدة أصل دية ودية بكسر الراء ومصدر ودى القتل
يذيه اذا أعطى وليمه دية حدثت فاعل الكلمة وعوضت عنها تاء التأنيث كفي عدة وهي اسم لاعلم
مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالخاء المهملة
مقتوحة وسكون الراء وهو نابي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز (عن أبيه عن جده)
عمرو بن حزم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله
من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والخرن بن عبد كلال قيل ذي رعين
أما بعد الى آخر ما هنا (وفيه أن من اعتبط) بالعين المهملة بعد هاء ثمانية فوقية ثم موحدة آخره

طاه مهسلة أى من قتل قتيلا بالاجنابة منه ولا جيرة فوجب قتله (مؤمنان لا على يمينه فانه قود
 الآن يرضى أولياءه المقتول) فيه دليل على أنهم مخيرون كما قررناه (وان فى النفس الدية مائة
 من الابل) بدل من الدية (وفى الألف أنا وأعب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين
 المهسلة فوحدة (جذعه) أى قطع جميعه (الدية وفى اللسان الدية) اذا قطع من أصله
 أو ما يمنع منه الكلام (وفى الشفتين الدية وفى الذكر الدية) اذا قطع من أصله (وفى البصتين
 الدية وفى الصلب الدية وفى العينين الدية وفى الرجل الواحدة نصف الدية) اذا قطعت من مفصل
 الساق (وفى المأمومة) هى الجنابة التى بلغت أم الرأس وهى الدماغ أو المادة الرقيقة عليها
 (ثلاث الدية وفى الحائقة) قال فى القاموس هى الطعنة تبلغ الجوف ومثله فى غيره (ثلاث الدية
 وفى المثقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهى التى تخرج منها سغار العظام وتقتل من
 أما كنها وقيل التى تنقل العظم أى تكسره (خمس عشرة من الابل وفى كل اصبع من أصابع
 اليد والرجل عشر من الابل وفى السن خمس من الابل وفى الموضحة) اسم فاعل من أوضح
 وهى التى توضع العظم وتكسفه (خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب
 ألف دينار أخرجه أبو داود وفى المراسيل والناسى وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد
 واحتلفوا فى محتمه) قال أبو داود وفى المراسيل قد أسند هذا ولا يصح والذي قال فى استناده
 (١) سليمان بن داود روى عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
 هذا بشئ وقال ابن حبان سليمان بن داود العياشى ضعيف وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما
 يروى عن الزهري والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني فمن ضعفه اغفل أن الراوى هو
 العياشى قال الشافعى لم يتقدم هذا الحديث حتى ثبت عندهم انه كذب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ابن عبد البر هذا كذب مشهور عند أهل السيرة معروف عند أهل العلم معرفة
 يستغنى شهورا عن الاسناد لانه أشبه المتواتر لى الناس إياه بالقبول والمعرفة قال العقيلي
 حديث ثابت محفوظ الا نرى انه كذب غير مسمع عن فوفى الزهري وقال يعقوب بن سفيان
 لا أعلم فى الكتب المقبولة كتابا أصح من كتاب عرب بن حزم فان الصحابة والمتابعين يرجعون اليه
 ويدعون رأيهم قال ابن شهاب قرأت فى كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم
 حين بعثه الى خيبر ان كان الكتاب عند أبي بكر بن حزم وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقى وقال
 أحمد أرجو أن يكون صحيحا وقال الحافظان كثيرا فى الارشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه
 ما نظفه قلت وعلى كل تقدير فهذا الكتاب من أول بين أئمة الاملا فدينا وحديثنا يعتمدون عليه
 ويفزعون فى مهمات هذا الباب اليه ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان واذا عرفت كلام العلماء وهذا
 عرفت أنه معمول به وانه أولى من رأى المحض وقد اشتغل على مسائل فقهية فى الأولى فبين قتل
 مؤمنا اعتباطا أى بالاجنابة يمتنه ولا جيرة فوجب قتله كما قلناه وقال الخطيبى اعتبط بقتله أى
 قتله ظملا لاعتقاصه وقد روى الاعتباط بالعين المجبة كما يفيد نفسه فى سنن أى داود فانه
 قال انه سئل يحيى بن يحيى الغنائى عن الاعتباط فقال القتال الذى يقتل فى النفسه فبى انه على
 هدى لا يستغفر الله تعالى منه فهذا يدل انه من الغبطة الفرح والسرور وحسن الحال فاذا كان
 المقتول مؤمنا وفرح بقتله فانه داخل فى هذا الوعيد (٢) ودل على أنه يجب القود الآن يرضى

(١) اختلف الحفاظ فى
 سليمان المذكور فى رواية هذا
 الحديث هل هو سليمان بن
 أرقم وابن داود ثم اختلف
 فى ابن داود هل هو العياشى
 الضعيف أم الخولاني الثقة
 فهذا اضطراب فى الاسناد
 اه أبو النضر

(٢) يريد به ما ورد فى قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 قتل مؤمنا فاعتبط بقتله
 يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
 وقد فسر صرفا ولا عدلا
 بفريضة ونافلة وقيل غير
 ذلك اه أبو النضر

أولياء الملة ول فأنهم مخبرون بينهم وبين الدية كما سلف * الثانية أنه دل على أن قدر الدية مائة
من الأبل وفيه دليل أيضاً على أن الأبل هي الواجبة وإن بقية الأصناف ليست بتقدير شرعي بل
هي مصالحة وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي وأما أسنم فاستأنق في الحديث بعد هذا
ببنيان الأبل قوله في هذا الحديث وعلى أهل الذهب ألف دينار ظاهر أنه أصل أيضاً على أهل
الذهب والأبل أصل على أهل الأبل ويحتمل أن ذلك مع عدم الأبل وإن قيمة المائة منهم ألف
دينار في ذلك العصر ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار
أو عدلها من الورق ويقومها على ثمان الأبل إذا غلت برفع من قيمتها وإذا هاجت ورخصت نقص
من قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربعة مائة إلى ثمانمائة
وعدها من الورق ثمانية آلاف درهم قال وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان دية عقلة في
الشاء بألفي شاة وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً من بني عدى قتل جفلاً
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفاً ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح
بأنهم اثنا عشر ألف درهم وعند أهل العراق أنهم من الورق عشرة آلاف درهم ومثله عن عمرو وذلك
بتقويم الدينار بعشرة دراهم وانفقوا على تقويم المثلقال بها في الزكاة وأخرج أبو داود عن
عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى
أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئاً
لم يحفظه محمد بن إسحق وهذا يدل على تسهيل الأمر وأنه ليس يجب على من لزمته الدية الأمن
السرع الذي يجده وبعده إذا تعامل به في حاجته وللعلماء هنا أقوال مختلفة ومادات عليه
الأحاديث أولى بالاتباع وهذه التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفاً
في الديان وهو بتقديرها بسبع مائة قرش ثم أنهم يجمعون عروضاً يقطع فيها بزيادة كثيرة في ثمنها
فذلكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ولا عرف لهذا وجهها شرعياً فإياه أمر صار مأثوماً
ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك حتى صار من الأمثال قطع دية إذا قطع شيء بثمن لا يبلغه
* المسئلة الثالثة قوله وفي الألف إذا أوعب جسد عه أي استئصل فهو أن يقطع من العظم
المخدر من جمیع الحيايين فإن فيها الدية وهذا حكم مجمع عليه واعلم أن الألف مائة من أربعة
أشياء من قصبة ومارن وأربعة وروثة فالقصبة هي العظام المخدرة من جمیع الحيايين والمارن هو
الغضروف الذي يجمع المخزرن والروثة بالثلاثة طرف الألف وفي القاموس المارن الأنف أو
طرفه أو المال منه واختلف إذا جئنا على أحد هذه فقبل يلزم حكومة وذهب الفقهاء إلى أن
في المارن دية كما رواه الشافعي عن طاوس قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الألف إذا قطع مارنه مائة من الأبل قال الشافعي وهذا بين من حديث آل حزم وفي الروثة
نصف دية لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
قطعت شدة (١) الألف بنصف العقل خمسون من الأبل أو عدلها من الذهب أو الورق قال
في النهاية التندوة هذا روثه الألف وهي طرفه ومقدمه المسئلة الرابعة قوله وفي اللسان الدية أي
إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق وهذا مجمع عليه وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام وأما

(١) تندوة في القاموس بفتح
أوله التندى أو أصله لم يذكر
سوى هذا اه أبو النصر

اذا قطع ما يطل به بعض الحروف خصته بعدد الحروف وقيل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية
 عشر حرفا لاهروف الخلق وهي ستة ولاحروف الشفة وهي أربعة والاولى لان النطق
 لا يتأق باللسان المسئلة الخامسة قوله وفي الشفتين الدية واحدة ماشفة بفتح الشين وتكسر
 كافي القاموس وحده الشفتين من تحت المنخرين الى منتهى الشدين في عرض الوجه وفي طوله
 من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وهو مجمع عليه واختلف اذا قطع أحدهما فذهب الجهم والى
 أن لكل واحدة نصف الدية على السواء وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين
 انما فاعها أكثر لحفظها الطعام والشراب السادسة قوله وفي الذك الدية هذا اذا قطع من أصله
 وهو مجمع عليه فان قطع الحشفة ففيها الدية عندما لا يبعث الشافعة وظاهر الحديث أنه لا فرق
 بين العينين وغيره والكبير والصغير واليه ذهب الشافعي وعند الأكثرين في ذكر الخصى والعينين
 حكومة السابعة قوله وفي البضتين الدية وهو حكم مجمع عليه وفي كل واحدة نصف الدية وفي
 الجهر عن علي رضي الله عنه وأرضاه وعن ابن المسيب أن في البضعة اليسرى ثلثي الدية لأن الولد
 يسكون منها وفي اليمنى ثلث الدية * الثامنة أن في الصلب الدية وهو إجماع والصلب بالضم
 وبالفتح بل عظم من بدن الكاهل الى العجب بفتح العين المهملة وتسكون الجيم أصل الذنب كالصالبة
 قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فان ذهب المني مع الكسر فديتان * التاسعة فأذا أن في
 العينين الدية وهو مجمع عليه وفي أحدهما نصف الدية وفي العين الصحيحة واختلف في الأعور
 اذا ذهب عنه بالجناية فذهب الخنفة والشافعية الى أنه يجب فيه انصف الدية اذ لم ينصل الدليل
 وهو هذا الحديث وقياسا على من له يد واحدة فإنه ليس له الا نصف الدية وهو مجمع عليه وذهب
 جماعة من الصحابة ومالك وأحمد الى أن الواجب فيها دية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا
 اذا جنى على عين واحدة فالجهم وروى عن ثبوت القود لقوله تعالى والعين بالعين وعن أحمد انه
 لا قود فيها * العاشرة قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحده الرجل الذي يجب فيه الدية من
 مفصل الساق فان قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الرائد واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري
 أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الابل قال وروى نافع عن علي رضي الله عنه
 وأرضاه وعمر أنهم اقضي بذلك وروى البيهقي من حديث معاذ انه قال وفي السمع مائة من الابل
 وفي العقل مائة من الابل وقال البيهقي اسناده ليس بقوى قال ابن كثير لانه من رواية رشدين بن
 سعد المصري وهو ضعيف قال زيد بن اسلم مضت السنة أن في العقل اذا ذهب الدية رواه البيهقي
 * الحادية عشرة أنه دل على أن في المأتمومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية
 قال الشافعي لأعلم خلافا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجائفة ثلث الدية ذكره
 ابن كثير في الارشاد وقال في نهاية الجهد اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح
 الرأس وأنه لا يساومها وان فيها ثلث الدية وانما جائفة متى وقعت في الظهر والبطن واختلفوا
 اذا وقعت في غير ذلك من الاعضاء فنفذت الى تجويفه حكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل
 جراحة نافذة الى تجويف عضو من الاعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختره
 مالك وأما سعيد فإنه قال ذلك على الجائفة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد * الثانية
 عشرة في المنقلة خمس عشرة من الابل وتقدم تفسيرها * الثالثة عشرة فأذا أن في كل اصبع

عشر من الابل سرائك كانت من السيد بن أوالرجلين فان فيه اعترافه ورأى الجمهور وفي حديث
 عمرو بن شعيب مرفوعا بلفظ والا صايح سواء أخرجه أحمد وأبو داود وقد كان امر في ذلك رأى آخر
 ثم رجع الى الحديث لما روى له الرابعة عشرة انه يجب في كل سن خمس من الابل وعليه الجمهور
 وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث الخامسة عشرة انه يلزم في الموضحة خمس من الابل
 واليه ذهب القريظان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص * (خاتمة) * روى البيهقي عن زيد بن
 ثابت ان في الهاشمية عشر من الابل وحكاها البيهقي عن عدد من أهل العلم وروى عبد الله بن
 أحمد ان عمرو بن الخطاب قضى في رجل ضرب فذهب معه وبصره وعقله ونكاحه بربع ديات رواه
 عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لم قضى في العين العوراء لسادة لم يكن لها اذا طمست بثلاث ديتا وفي البدن السلاء
 اذا قطعت بثلاث ديتا وفي السن السوداء اذا نزع بثلاث ديتا ذكره ابن كثير في الارشاد وأما قوله
 وان الرجل يقتل بالمرأة فتقدم الكلام فيه (وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فان دية الخطا انما هي) أى ترخصا وتجب بينه بقوله (عشرون حقة
 وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون أخرجه الدارقطني وأخرجه
 الاربعة بلفظ وعشرون بنت مخاض بدل بنت لبون واسمها الاول أقوى) أى من اسناد الاربعة
 فان فيه خشف (١) بن مالك الطائي قال الدارقطني انه رجل مجهول وفيه الخجاج بن أرمطة
 واعلم انه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال ان جعله لبني اللبون غلط منه ثم قال البيهقي والصحيح
 انه موقوف على عبد الله بن مسعود والصحيح عن عبد الله انه جعل أحد أختها بنى الخجاج لا كما
 توهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى والحديث دليل على ان دية الخطا تؤخذ أختا كما ذكر
 واليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء والى ان الخامس بن لبون وعن أبي حنيفة انه
 بنو مخاض كما في رواية الاربعة وذهب آخرون الى انها تؤخذ أربعا بما تباين اللبون واستدل له
 بحديث لم ينسبه الحنفيا وذهبوا الى انها أربعا مطلقا وذهب الشافعي ومالك الى ان الدية تختلف
 باعتبار العدم وشبهه العدم والخطا فقالوا انها في العدم وشبهه العدم تكون اثلاثا كما في الخطا
 وأما التغليظ في الدية فانه ثبت عن عمرو بن عثمان فبين قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظا وثبت عن
 جماعة القول بذلك ويأتى الكلام فيه (وأخرجه) أى حديث ابن مسعود (ابن أبي شبة
 من وجه آخر موقوف وهو أصح من المرفوع على ابن مسعود وصحح المرفوع قوله) (وأخرجه
 أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه) الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بلفظ (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفه في طونمها وأولادها) وقد
 تقدم تفسير هذا الاسنان في الزكاة (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان أعتى) بفتح الهمزة وسكون العين المهمة لغنمة فوقية فألف مقصورة
 اسم تنفصل من العتوة وهو التجير (الاس على الله تعالى ثلاثة من قتل في حرم الله أو قتل غير
 فاقلة أو قتل لذل) بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة الثأر وطلب المكافأة بجنابة جنيت
 عليه من قتل أو غيره (الجاهلية أخرجه ابن حبان في حديث صحيح) الحديث دليل على ان
 هؤلاء الثلاثة آريد في العتوة على غيرهم من العتاة الاول من قتل في الحرم فغصية قتله تزيد على

(١) خشف بكسر الخاء المعجمة
 وسكون الشين المعجمة
 بعد حذف وثقه النسائي اه
 أبو النصر

فنعصية من قتل في غير الحرم وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح
 في رجل قتل بالزلفة الا ان السب لا يخص به الا ان يقال الاضافة عهدية والمعهد وحرم مكة
 وقد ذهب الشافعي الى التغليظ في الدية على من وقع منه قتل الخطا في الحرم أو قتل محرمان
 النسب أو قتل في الأشهر الحرم قال لان الصحابة غلطوا في هذه الاحوال وأخرج السدي عن
 مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل منهم بسنة فكتب عليه الا ان رجلا لوهم بعد ان يقتل
 رجلا بالبيت الحرام الا اذا قه الله تعالى من عذاب أليم وقد رفعه في رواية قلت وهذا مبني على ان
 الطرف من قوله تعالى ومن يرد فيه الجاد بظلم نذقه من عذاب أليم متعلق بغير الارادة بل بالحاد
 وان كانت الارادة في غيره والاية محتملة وورد في التغليظ في الدية حديث عمرو بن شعيب
 مرفوعا باللفظ عقل شبه العمد مغلط مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان يزور الشيطان بين
 الناس فتكون دما في غير ضيقة ولا جل سلاح رواه أحمد وأبو داود الثاني من قتل غير قاتله
 أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل
 أولا الثالث قوله أو قتل لنحل الجاهلية تقدم تفسير النحل وهو العداوة أيضا وقد فسر
 الحديث حديث أبي شريح الخزازي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعني الناس من قتل غير قاتله
 أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الاسلام أو بصبر عينه ما لم تبصر أخرجه البيهقي (وعن عبد الله
 ابن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان دية الخطا وسببه العمد)
 ما كان بالسوط والعصا (مائة من الابل منها أربعة وون في بطونهم أو لادها أخرجه أبو داود والنسائي
 وابن ماجه وصححه ابن حبان) قال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف وتقدم الكلام
 في الحديث وانما ذكره المصنف لانه يفسر الحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه
 تغليظ عقل الخطا ولم يبينه هناك لانه فيه حنا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام رواه البخاري ولا ي
 داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس (الاصابع سواء) هذا أعم من الاول (والاستنان
 سواء) زاده يانا بقوله (الثنية والضرس سواء) فلا يقال الدية على قدر الدفع والضرس
 انفع في المنفع (ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس (دبة أصابع الدين والرجلين
 سواء عشرة من الابل لكل اصبع) وقد قدمنا الكلام في هذه مسنوفي (وعن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال من تطيب) أي تكلف الطب ولم يكن طيبا كما يدل له صيغة
 تفعل (ولم يكن بالطيب معروفا فاصاب نفسا فادونم انه وضامن أخرجه الدارقطني وصححه
 الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما الا ان من أرسله أقوى ممن وصله) الحديث دليل
 على تضمين المتطيب ما تلقفه من نفس فنادونها سواء أصاب بالسراية أو بالمباشرة وسواء كان عمدا
 أو خطأ وقد ادعى على هذا الإجماع وفي نهاية المجتهد اذا أغتصت أي المتطيب كان عليه الضرب
 والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم ان المتطيب هو من ليس له خبرتة بالسلاح وليس
 له شيخ معروف والطبيب الخاذق هو من له شيخ معروف وثق من نفسه بمجودة الصنعة واحكام
 المعرفة قال ابن القيم في الهدى النبوي ان الطبيب الخاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين
 أمرا وسر دها مثل ذلك قال والطبيب الجاهل اذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة

فقد حجب بحججه على انلاف الانفس واقدم بالتهور على ما لا يعلمه فيكون قد غر بالعلماء فيلزمه
الضممان وهذا الجماع من أجل العلم قال الخطابي لا علم خلافه فان المعالج اذا تعدى فتلزم
المرضى كذا ضمنا وللمعاطي علما وعملا لا يعرفه متعدد واذا تولد من فعله التائب ضمن الدين
ويستقط عنه القود لانه لا يستبدل بالدون اذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة اهل
العلم على عاقبته انتهى وأما اعانت الطبيب الخاذق فان كان بالسرية لم يضمن اعتقا فالانتماسرية
فعل ما دون فبمن جهة الشرع ومن جهة المعالج وهكذا سارية كل ما دون فبمن جهة الناعمل
في سببه كسرية الحدوسرية القصاص عند الجهور ورخلاف الابي حنيفة في انه أوجب الضمان
بهم او فرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعا كالحد وغير المقدر كالتعزير فلا يضمن في المقدر ويضمن
في غير المقدر لانه راجع الى الاحتماد فهو في مظنة العدو وان كان الاعانت بالباشرة فهو
مضمون عليه ان كان عدما وان كان خطأ فعلى العاقلة (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عن جده (أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في المواضع) جمع موضحة (خمس خمس من الابل
رواد أجد والاربعة وراة أجد والاصابع سواكهن عشر عشر من الابل وصححه ابن خزيمة
وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كلب عمرو بن حزم وموضحة الوجه والرأس سواء
بالاجماع اذ هما كالعضو الواحد (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين رواه أحمد (١)
والاربعة ونظا أي داود دية المعاهد نصف دية الحر والنسائي عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى
يبليخ الثلث من ديتها وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير انه من رواية اسمعيل بن عياش وهو
اذا روى عن غير الشاميين لا يوجب به عند جهور الأئمة وهذا منه قالت تعنتوا في اسمعيل بن
عياش اذا روى عن غير الشاميين وقبوله في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقا لنفسه
وضبطه وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن اسمعيل بن ابن جريح وابن جريح ليس
بشاي واعلم انه اشتمل الحديث على مسألتين الاولى في دية أهل الذمة وهما للعلماء ثلاثة أقوال
الاول انها نصف دية المسلم كما افاده الحديث قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب
شيء أي من هذا واليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد
ابن حنبل غير ان أجد قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمدا لم يقده وتضاعف عليه اثني عشر ألفا
وقال أصحاب الرأي وسنن الثوري دية دية المسلم وهو قول الشعبي والنعني ويرى ذلك عن
عمرو ابن مسعود وقال الشافعي واسحق بن راهويه دية الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت
ان دليل القول الاول حديث الكتاب واستدل بالقول الثاني وهو قول الحنفية بقوله تعالى وان
كان من قوم ينسبكم وينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله قالوا فذكر الدية والظاهر في الاكمال وبما
أخرج به البيهقي عن ابن جريح عن الزهري قال كانت دية اليهود والنصارى في زمن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث وأجيب بان الدية بمجمل وحديث الزهري مرسل
وهو انبيل الزهري قبيحة وذروا آثارا كلها ضعيفة الاسناد ودليل القول الثالث هو مفهوم
قوله في حديث عمرو بن حزم وفي النفس المؤمنة مائة من الابل فانه دل على ان غير المؤمنة
بخلافها وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب ان عمرو بن

(١) وحسنه الترمذي اه

الخطاب قضى في دية اليهودى والنصرانى بأربعة آلاف وفي دية الجوسى بثمانمائة ومثل له عن
عثمان فجعل قضاء عمر مينا للقدرا الذى أجلمه تهووم الصفة ولا يخفى أن دليل القول الاول أقوى
لا سيما وقد صحح الحديث امامان من أئمة السنة المسئلة الثانية ما فاده قوله وللنساء أى من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها
وهو دليل على ان ارش جراحات المرأة يكون كارش جراحات الرجل الى الثلث وما زاد عليه كان
جراحتها مخالفة لجراحاته والمخالفة بانه يلزم فيها انصف ما يلزم في الرجل وذلك لان دية المرأة على
النصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاذ دية المرأة على النصف من
دية الرجل وهو اجماع في قياس عليه ما دل عليه بفهوم المخالفة من ارش جراحة المرأة على الدية
الكاملة والى هذا ذهب الجمهور ومن النفاة وهو قول عمرو وجعلت من العجاجة وذهب على
رضى الله عنه والخنفية والشافعية الى ان دية المرأة جراحات على النصف من دية الرجل
وأخرج البيهقي عن علي بن أبيه السلام انه كان يقول جراحات النساء على النصف من دية الرجل
فيما قل وكثر ولا يخفى انه قد صحح ابن خزيمة حديث ان عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث
فالعقل به متعين والثاني به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجهه وراى المدينية وهو
مذهب مالك وأحمد ونقله أبو محمد المقدسى عن عمرو وابنه وقال ولا تعلم له ما مخالفا من العجاجة
الا عن علي ولا يعلم ثبوته عنه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفي المسئلة أقوال أخر بلا دليل
ناهض (وعنه) أى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عقل شبه العمدة مغالط مثل عقل العمدة) بيانها في حديث أبى داود بلائط مائة من
الابل منها أربعون في بطونهم أو لادها تقدم (ولا يقتل صاحبها) وبين شبه العمدة بقوله
(وذلك ان يتزو) التزو يفتح التزو فزى أو أى ينسب (السيطان فتكون دما بين الناس
في غير ضغينة ولا حل سلاح أخرجه الدارقطنى وضعفه) وأخرجه البيهقي بإسناده ولم يضعفه
والحديث دليل انه اذا وقع الجراح من غير قصد اليه ولم يكن سلاح بل بحجر أو عصا أو نحوهما
فانه لا قود فيه وان شبه العمدة يلزم فيه الدية مغالطة كما تقدم في دية العمدة وقد تقدم ان الدية في
العمدة وشبه العمدة تكون اثنا ثمانية عند الشافعى ومالك راتبه ارباع عند غيرهما وتقدم في ذلك
وأما انه ان يكون أخماسا كما فاده حديث ابن مسعود والمساخى في الخطا فتقدم انه قال به أصحاب
الرأى وغيرهم وفيه دليل على اثبات شبه العمدة وقدمنا انه الحق (وعن ابن عباس رضى الله
عنه ما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم دية اثني عشر ألفا) بين البيهقي ان الماراد درهما (رواد الاربعة ورشح النساء وأبو حاتم
ارسله) وقد أخرج البيهقي عن علي بن رضى الله عنه وعائشة رضى الله عنهما وأبى هريرة رضى الله
عنه وعن الخطاب رضى الله عنه مثل هذا وانما يرجح النساء وأبو حاتم ارسله لما قاله البيهقي
ان محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال انما
قل لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة واكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انتهى قلت وزاد العدل مقبوله وكونه قاله مرة واحدة كافى في الرفع فانه لو اقتصر
عليها الحكم برفع الحديث فارسله مرارا لا يقدح في رفعه مرة واحدة والى هذا ذهب أكثر

العلماء وذهب أهل العراق إلى أنها عشرة آلاف درهم واستدل له في الجبر بقوله لقول علي رضي الله عنه به وهو توقيف انتهى إلا أنه لم يطرده هـ إذ فيما ينقله عن علي رضي الله عنه بل تارة بقول مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتمع أدلنا بمننا ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هـ إذ فيه للاجتماع مخرج (وعن أبي رمشة) بكسر الراء وسكون الميم والمثلثة اسم رفاة ابن يثرب يفتح المثلثة التختية وسكون المثلثة فراء فو حدة فياء النسبة قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعداده في أهل الكوفة (قال أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبيه فقال من هذا فقلت ابني وأشهد به قال أمانه لا يجني عليك ولا تجني عليه رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يجني جان الأعلى نفسه ولا يجني جان على ولده وفي الباب رواية أخر تعضده والجنابة الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجنابة غيره سواء كان قريبا كالاب والولد وغيرهما أو أجنبيا فالجاني يطالب وحده بجنابته ولا يطالب بجنابته غيره قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فإن قلت قد أمر الشارع بمحمل العاقلة الديعة في جنابة الخطأ والقسامة قلت هذا مخصوص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجنابة بل من باب النعاضد والتناصر فيما بين المسلمين

باب دعوى الدم والقسامة

بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسمًا وقسمته وهي الإيمان تقسم على أولياء القميل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم وخص القسم على الدم بالقسامة قال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم القوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للإيمان وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على شيء أو يأخذونه ويشهدون وفي الضياء القسامة الإيمان تقسم على خمسين رجلا من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القميل لا يعلم قاتله ولا يدعي أولياءه وقتله على أحد بعينه (عن سهل بن أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عمار أوسي أنصاري (عن رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة) بضم الميم فقامهم له فمنا فاختبة فصادهم له (ابن مسعود خرج إلى خيبر من جهدة) بضم الجيم وقبها المشقة هنا (أصابهم فأتى محبيصة) مغربيصة (فأخبر) مثله (أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضا (في عين فأتى) أي محبيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يمدان (فقال انتم والله قتلوه قالوا والله ما قتلناه فاقبل هو وأخوه حويصة) بضم المهملة وفتح الواو فمنا فاختبة فصادهم له مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيصة لبيكاهم) وكان اصغر من حويصة وفي رواية فبدأ عبد الرحمن لبيكاهم وكان اصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر كبر) بلفظ الآخر فيهما النائي تأ كيد للاول (يريد السن) مدرج تفسير لقوله كبر أي يتكلم من كان أكبر سنا (فتكلم حويصة ثم تكلم محبيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمان يدوا) أي اليهود (صاحبكم) أي عبد الله بن سهل (وأما أن يأذونا بحرب فكذب) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليهم في ذلك)

أى فيباز كرم منهم قتلوا عبد الله (فكتبوا) أى يهود (انا والله ما قتلناه فقال) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (لخو بصة ومحصنة وعبد الرحمن بن سهل المحلون وتصدقون دم
صاحبكم قالوا لا) وفي رواية عند مسلم قالوا لم تحضروا ولم تشهدوا في بعض ألفاظ البخاري انه قال
لهم تأتون بالينة قالوا ما لنا بينة فقال اتحاذون (قال تحضركم يهود قالوا ليسوا مسلمين) وفي
لفظ قالوا لا ترضى باليمان اليهود وفي اللفظ كيف تأخذ بيمان كفار (فوداه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل فلقد ركنتني منها ناقة جراً متفق عليه)
اعلم ان هذا الحديث أصل كبير في ثبوت القسامة عند المتأولين بها وهدم الجماهير فانهم أثبتوها
وبينوا أحكامها وتمسكوا على مسائل الأولى انما لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى
عليهم من دون شبهة اجماعاً وقد روى عن الأوزاعي وداود وثوبان غير شبهة ولا دليل لهما
واختلاف العلماء في الشبهة التي تثبت بها القسامة ففهم من جعل الشبهة اللوث وهو كافي النهاية
ان يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل ان يموت ان فلان قتلني أو شهد شاهدان على عداوة
بينهما أو شهد بمنه له أو نحو ذلك ومن اللوث التلطيح ومنهم من لم يشترطه كخفصة فانهم قالوا
وجود الميت وبه أثر القتل في محل يختص بمحصول من تثبت به القسامة عندهم اذا لم يدع المدعى
على غيرهم قالوا لان الأحاديث وردت في مثل هذه الحالة ورد بان حديث الباب أصح ما ورد فيه
دليل على اللوث وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بها كإفصاه في النهاية وهو هما العداوة فلذا
ذهب مالك والشافعي الى انه يثبت بهذا قسامة الا اذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما
كان في قصة خبيز قالوا فإنه قد يقتل الرجل الرجل ويقام في محل طائفة ينسب اليهم وقد عدوا
من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته ان فلان قتلني قال مالك انه يقبل قوله وان لم يكن به أثر
أو يقول جرحني ويذكر العمد وادعى مالك انه مما أجمع عليه الأئمة قد علموا وحديثنا ورد ابن العربي
بانه لم يقبله من فقهاء الامصار غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بقره بنى اسرائيل فانه
أحصى الرجل وأخبر بقاتله وأحجب بان ذلك معجز تالفي وتصدىقه قطعاً قلت ولانه أحياه الله
تعالى بعد موته فعين قاتله فافان أحياه الله مقتولاً بعد موته وعين قاتله فقلناه ولا يكون ذلك أبداً
واحتج أصحابنا بالقاتل يطلب غفلة الناس فلو لم يقبل خبر الجرح روح أدى ذلك الى إبطال الدماء
عالمها ولانها حالة يمر فيها الجرح والصدق ويتجنب الكذب والمعاصي ويعمرى التقوى والبر
فوجب قبول قوله ولا يخفى ضعف هذه الاستدلالات وقد عدوا صور اللوث مبسوطه في كتبهم
المسئلة الثانية انه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القتل القسامة
فتثبت أحكامها فافهم القصص عند كل شرط من التولية في الحديث تستحقون قتلهم أو
صاحبكم باليمان خسين منكم على رجل منهم في دفع بدته وقوله دم صاحبكم في لفظ مسلم
يقسم خسون منكم على رجل منهم في دفع بدته وان كان قوله اما ان يدوا صاحبكم الحديث
يتعبر بعدم القصص الا ان هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصص وهذا
مذهب أهل المدينة فان كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه وان كانت على جماعة
سلموا وثبت عليهم البدية والشافعي وفي قول يجب عليهم القصص والاول الصريح عنه فان
كان الوارث واحداً خلف خسين عينا فان الايمان لازمة للورثة كورا كانوا أو انا عداً كان أو

خطأ هذا مذهب الشافعي ومنه ان سيدايمان المدعين في القسامة بخلاف غيرهما من الدعوى كما
 في هذه الرواية ويدل له حديث أبي هريرة المينة على المدعي واليمين على المدعي عليه الا في القسامة
 وفي اسناده لين الا انه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه قال اولان جنبه
 المدعي اذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له وهذا الشبهة قوية فصار المدعي في القسامة
 مشاهبا للمدعي عليه المنايا بالبرأة الأصلية وذهبت الحنفية وآخرون الى انه يخلف المدعي
 عليه ولا يمين على المدعين فيخلف خيرون رجلا من اهل القرية ما قتلوا ولا علمنا والى هذا جرح
 البخاري وذلك لان الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فزيد المختلف الى المنفق
 عليه من ان اليمين على المدعي عليه فان حاقوا فهل تلزمهم الدية أم لا ذهبت جماعة الى انها
 تلزمهم الدية بعد الايمان وذهب آخرون الى انها اذا حقنوا خمسين مينا برا واولادية عليهم وعليه
 تدل قصة أبي طالب الآتية واستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في ايجاب الدية باحاديث
 لا تقوم بها حجة لعدم صحة رفعها عند آئمة هذا الشأن وقوله فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من عمده وفي لفظ انه وداه من ابل الصدقة فقيل المراد انه اقترضها منهم وانها لم تحمله اصيل
 الله عليه وآله وسلم للاصلاح بين الطائفتين كان حكمها احكم القضاء عن الغرام لما غرمه للاصلاح
 ذات البين ولم يأخذها صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى اعطاء
 الدية منها مجرى اعطائهم في الغرم للاصلاح ذات البين وأما من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم
 اعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فان غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل قلت وفيه
 نظر فان اليهود لم تلزمهم الدية لانه لم يخلف المدعون كما عرفت فما واد صلى الله عليه وآله وسلم
 الاتبرع منه لثلاث مدرمه وأما رواية النسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم قدمها على اليهود
 واعانهم ببعضها فقال ابن القيم ان هذا ليس بحقوق فان الدية لا تلزم المدعي عليهم بمجرد دعوى
 القتل بل لا بد من اقرار أو بينة أو ايمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض صلى الله
 عليه وآله وسلم على المدعين ان يحلفوا فأبوا فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى انتهى قلت
 قال اسيد رحمه الله في السبل ويظهر لي انه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم بالقائمة أصلا كما أفاده الحديث وانما دل الحديث على حكاية الواقع لا غيره وذكر لهم صلى
 الله عليه وآله وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كتب الى يهود بعد ان دار بينهم الكلام
 المذكور وسأني تحقيقه انتهى وقوله فكاتبوا الله ما قبلنا فيه دليل على الاكتفاء بالكاتب
 ونحوه الواحد مع امكان المشافهة * (فائدة) * اختار مالك اجراء هذه الدعوى في الاموال
 فاجاز شهادة المسلوبين على السالين وان كانوا مدعين قال لان قاطع الطريق انما يفعل ذلك مع
 العفلة والانفراد عن الناس انتهى ولا يخفى أنه لا يتم هذا الابدان بوث انه صلى الله عليه وآله وسلم
 حكمهم بالقسامة وعرفنا ان عدم تهوض ذلك وسنزيده بياننا عن قرب واذ ثبت فهذا قياس من
 مالك مصادم لنص المينة على المدعي واليمين على المنكر الا ان يكون مذهبه جواز تخصيص عموم
 النص بالقياس وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه ﴿وعن رجل من الانصار ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اقر القائمة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بين ناس من الانصار في قتييل ادعوه على اليهود رواه مسلم﴾ قوله على

ما كانت عليه في الجاهلية كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها ان
 ابا طالب قال للقاتل اخبرتنا احدي ثلاث ان شئت ان تؤدي مائة من الابل فانك قاتل صاحبنا
 خطأ وان شئت حلف خصون من قومك انك لم تقتله وان آيت قتلنا لله وفيه دليل على
 ثبوت القتل بالقسامة قال السيد رحمه الله في السبل واعلم ان اقداسنا الى ان لم تنبت القسامة
 الا الجاهل كما قرناه عنهم وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابه وابن عليه الى عدم
 شرعية المخالفة الاصول المتقررة شرعا فان الامر ان الينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
 وبان الايمان لا تأثير لها في اثبات الدماء وبان الشرع ورد بان لا يجوز الحلف الاعلى ما علم قطعاً أو
 شوقاً حسداً وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم بها وانما كانت حكماً جاهلياً فتلطف بهم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ليربهم كيف لا يجري الحكمهم اعلى أصول الاسلام وبيان انه لم
 يحكم بها انهم لم قالوا له وكيف تخلف ولم تحضر ولم تشهد لم يبين لهم ان هذا الحلف في القسامة
 من شأنه كذلك وانه حكم الله فيها وشرعه بل عدل الى قوله يحلف لكم بهودقة الوالدوا بيمين فلم
 يوجب صلى الله عليه وآله وسلم عليهم وبين لهم ان ليس لكم الا اليمين من المدعي عليهم مطقة مسلمين
 كافراً أو غيرهم بل عدل الى اعطاء الدينة من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الحكم
 ثابتاً باليمين وجهه لهم بل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على انه لا حلف الاعلى شيء مشاهد
 مرضي دليل على انه لا حلف في القسامة ولانه لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم اليه ولا جابة عن
 خصوصهم في دعواهم فالقصة منادية بانهم لم يخرج مخرج الحكم الشرعي الا لا يجوز تأخير البيان
 عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بانهم اليست حكماً شرعياً وانما تلطف صلى الله عليه وآله وسلم في
 بيان انهم اليست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادي بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم بانهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه ولا شاهده ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد ان ايمان
 القسامة من شأنه ان تكون على ما لا يعلم وهذا نعرف بطلان القول ان في القصة دليل على
 على الحكم على الغائب الا لا حكم فيها أصلاً وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للاصول بانها
 مخصوصة من الاصول لان القسامة سنة مستقلة بنفسها مفردة مخصوصة للاصول كسائر
 الاختصاصات للعبادة الى شرعيتها احاطة لحفظ الدماء ووردع المعتدين ووجه بطلانه انه فرع
 ثبوت الحكم بها عن الشارع فلا ثبت الحكم بها كان هذا جواباً احساناً وأما ما في حديث مسلم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار
 في قميل ادعوه على اليهود فهو اخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حنيفة وقد عرفت
 انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كما قرناه وقد عرفت من حديث أبي طالب انها كانت
 في الجاهلية على ان يؤدي الدية القاتل لا العاقلة كما قال أبو طالب اما ان تؤدي مائة من الابل فانه
 ظاهر انها من مال الدامن عاقلة أو بحلف خصون من قومك أو تقتل وهما في قصة خير لم يقع شيء
 من ذلك فان المدعى عليهم لم يحلفوا ولم يسلموا دية ولم يطالب منهم الحلف وليس هذا قد حان في رواية
 الراوي من الصحابة بل في استنباطه لانه قد افاد حديثه انه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس في تلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جازم
 على الصحابي وغيره اتفاقاً وانما روايته الحديث بالقطعة أو بمعناه هي التي تعين قبولها وما قول

أبى الزناد قلنا القسامة والحجامة متوافرون اني لا أرى انهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان
فأنه قال في فتح الباري انه انما نقله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور
والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والافاقو الزناد لا يثبت أثر رأى عشرة من
الحجامة فقلنا عن ألف انتهى قلت لا يخفى انه تقر برسالة واه أبو الزناد لبوت مار واه عن خارجة
ابن زيد الفقيه الثقة وانما دلل أبو الزناد بقوله قلنا او كانه يد قتل معشر المسلمين وان لم يحضرهم
ثم لا يخفى ان غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الحجامة وليس بالاجماع حتى يكون حجة
ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وان اختلف عنه في القتل بها انما اعان في ثبوت حكمه صلى
الله عليه وآله وسلم بها فانه لم يثبت هذا آخر كلام السيد رحمه الله وكذا لا ينقض دليلا على رد حكم
القسامة فقد ثبتت القسامة في هذه الشريعة في الجملة ولا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه دافع وقد
أخذ بها الجمهور وروى لموا عليها وهي شرع مستقل لا ينصرف بها مخالفتها لبعض ما قد قررنا من
على حجة العموم فان مبنى العام على الخاص واجب وقد قال قوم من السلف انها غير ثابتة منع
اعترافهم بورداد ووقوعها في زمن النبوة وأيام الخلفاء الراشدين والقائلون بانها غير ثابتة عرواها
على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع استعمالها على أحكام مخالفتها ما هو المتقرر في غالب الابواب
وعندى انه لا وجه لهذا الاستبعاد ولا يقتضى الحزم بعدم ثبوتها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقرها على ما كانت عليه في الجاهلية كما في صحيح مسلم وغيره وقد قدم قصة قسامة أبي طالب مستوفاة
في صحيح البخاري وغيره فالقسامة المشروعة هي هذه التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
ان يدفع المتهم بالقتل الدية أو يحلفوا لادبته عليهم وأما ما ثبت في صحيح البخاري وغيره في قصة
عبد الله بن مهمل فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح لان القسامة التي أقرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هي قسامة أبي طالب فيحمل مخالفتها كقصة القصص على ما ينبغي أن يحتمل
عليه ما خالف ما هو الاصل فالجواب ان القسامة ثابتة في هذه الشريعة فمن ادعا خالف على قوم
فيقال لهم يخلف منهم خسرون فان حلفوا فليس عليهم شيء من الدية وان تكلفوا فعلهم الدية وان
التبس الامر كانت من بيت المال كما في قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله
ابن سهل وليس غير هذا ولكن في قصة أبي طالب ان الدعوى وقعت على معين فيسد ذلك على ان
التعيين لا يبطل القسامة بل يتوجه على قوم ذلك المعين ما يتوجه على قوم وقعت الدعوى على
واحد منهم غير معين أو على جماعة منهم غير معينين هذا ما أفاده الشوكاني رحمه الله في السيل
الحرار وقد قال في ذيل الغمام ما نقله ان هذا الباب قد وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة
عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضى الجمع بين الايمان والدية بل بعض
الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها مصرح بوجوب الدية فقط الى قوله والحاصل
انه ذكر كثير الخطب والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتعبنا الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل
ولاسيما اذا خالف ما دوسر ثابت وكانت تستلزم أخذ المال الذي هو معصوم لا يحقه ولي هذا
ذهب جماعة من السلف الى ان القسامة غير ثابتة لخالفها لاصول الشريعة من وجوه قد ذكرتها
في شرح المنتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور انتهى قلت يعني بشرح المنتقى كتابه
نيل الاوطار فقد أثبت فيه القسامة ورد أدلة من نفاها ردا مشبه ما هو الحق الذي لا يحصى عنه

فإن شئت زيادة الاطلاع على حكم هذا الباب فراجع ذلك الكتاب والله الموافق الصواب

* (باب قتال أهل البغي) *

هو مصدر بغي عليه بفتح الغين المججمة بغيا بفتح الموحدة وسكون المججمة عملا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة وذكر الشارح رحمه الله تعالى معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح القوم وقد أبان ما فيه السديد رحمه الله في حواشي ضوء النهار ولم يذكره هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه (عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمل علينا السلاح فليس منا متفق عليه) أي من جمل القاتل المسلمين بغير حق كمن يجهله عن المقاتلة أذا القتل لازم لجل السيف في الاغلب ويحتمل أنه لا كفاية فيه وان المراد حقه لا رادة القتال ويدل لقوله علينا وقوله فليس منا تقدم تفسيره بان المراد ليس على طريقته وهذا شأن طريقته صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا تريعه واخافته وقتاله وهذا في غير المستحل فان استحل القتال للمسلم بغير حق فانه يكفر باستحلاله المحرم القطعي والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البغاة من أهل الاسلام فانه خارج من عموم الحديث وهذا بدليل خاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فنيته) بكسر الميم مصدر نوعي (جاهلية أخرجه مسلم) قوله عن الطاعة أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكان المراد خليفة أي قطن من الاقطار اذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الاسلامية من إنشاء الدولة العباسية بل استقل أهل كل اقليم بقائما ورهم اذ لو جمل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الاسلام لقلت قائده وقوله وفارق الجماعة أي خرج من الجماعة الذين قد اتفقوا على طاعة امام وانظم بهم عملهم واجتمعت به كاهنهم وحاطهم عن عدوتهم فنيته جاهلية أي منسوبة الى أهل الجاهل والمراد به من مات على الكفر قبل الاسلام وهو ثبته بليته من فارق الجماعة بمن مات على الكفر بجماع ان الكل لم يكن تحت حكم امام فان الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا امام له وفي الحديث دليل على انه اذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم انالقتا له ليرد الى الجماعة ويذعن للامام بالطاعة بل تخليه وشأنه لانهم بأمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الاسلام ويدل له ما ثبت من قول علي كرم الله وجهه للخوارج كونوا حيث شئتم وينشأ وينكم ان لا تسفكوا دما محرما ولا تقطعوا سيلا ولا تظلموا أحد فان فعلتم فقدت اليكم العرب وهذا ثابت عنه بالفاظ مختلفة أخرجه أحمد والطيبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد قال قال الله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام فدل على أن مجردينه خلاف على الامام لا يوجب قتال من خالفه (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل عمار القتيبة الباغية ورواه مسلم) تمامه في مسلم يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار قال ابن عبد البر تواترت الاخبار به ناذوه من أصبح الحديث وقال ابن زحمة لا مطعن في صحته ولو كان غير صحيح لرد معاوية وانما قال معاوية بقتله من جأبه ولو كان فيه شك لرد معاوية فأنكر دحي أجاب عربون العاص على معاوية فقال فرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قتل حجة وأما نقله الحديث في التخليص وتبعه الشارح في نقله من أنه نقل
 ابن الجوزي عن خلاف في الدال أنه حكى عن أحمد أنه قال قد روى هذا الحديث من غيبة
 وعشرين من طريقين صحيح وحكي أيضا عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم سمعوا
 قالوا لم يصح فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله الاستبراح الذي ذكره هذا
 الخلاف السافط من غير بيان لطلاله من مثل ابن حجر عسيرة شعبة فأما ابن الجوزي فلم يعرف
 هذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثر خطئه في مصنفاته فهو جاهل وأحقر
 من أن ينهض لمعارضته أئمة الحديث وقرائه وحفاظه كابن عبد البر والخزاز ومسلم والبيهقي
 وقدر واه كاه لأبوداود والترمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والاسمعيلى والبرقاني
 وأما إلهم وقد ذكر جله منهم قوازه وصحته وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهل الفقه وأهل
 العلم على ذلك وذكره القرطبي في آخر تذكرة والحاكم في علوم الحديث له وحكاية عن ابن خزيمة
 المعروف بامام الأئمة ولم يحك أحد منهم خلافا في ذلك وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه بما
 أورده من الطرق الصحيحة والجملة والمنع من العترة بغير الدعاية من غير حجة صنع من لاعلم بل من
 لا عقل له ولا حياء انتهى قلت لا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته وليس له دوقدح
 في صحته حتى يقال أنه أحقر من أن ينهض لمعارضته أئمة الحديث وقرائه وحفاظه فالأولى في
 الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضا أنه قد روى يعقوب بن شعبة الإمام المتقنة
 الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه أنه حديث صحيح سمعته عنه يعقوب وقد شغل عنه ذكر الذهبي
 في ترجمة عمار في النبلاء وبؤيده أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة وكان يرى الضرب
 على روايات الضعاف والمنكرات وهذا يدل على بطلان ما حكاها ابن الجوزي والافغاية
 أنه قد تعارض عن أحمد القولان (١) في طرح وفي تصحيح غيره ما يغني عنه كما لا يخفى وأما الحكاية
 عن ابن معين وابن أبي خيثمة فإنه رواه المصنف بصيغة التريض ولم ينسبها إلى راوئيه تكام عليها
 والحديث دليل على أن الفقه الباغية معاوية ومن في حربه والفقه المحقة على كرم الله وجهه
 ورضى عنه ومور في صحته وقد نقل الإجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أئمتهم
 كالعامري وغيره وأوضحه السيد رحمه الله في الروضة الندية (٢) وعن ابن عمر رضى الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تدري يا ابن أم عبد (هو ابن مسعود) لانه المعروف
 بذلك وكان رواه عنه ابن عمر أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحمدنه (كيف حكاه الله فيهم
 بنى من هذه الأمة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجوز (٣) جريحها) أي لا يتم قتل من كان جريحا
 من البغاة (ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيؤها رواه البراز والحاكم وصححه
 فوهم لان في اسناده كوثر) بفتح الكاف وسكون الواو ومثله مقسومة فقرأه (ابن حكيم وهو
 متروك) وضع عن علي من طرق نحوه موقوفا آخر به ابن أبي شعبة والحاكم في الميزان كوثر
 ابن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفي نزل حلب قال ابن معين ليس بشي وقال أحمد بن حنبل
 أحاديثه بواطل انتهى قال ابن عدى هذا حديث غير محفوظ وأما الرواية عن علي عليه السلام
 فرواها البيهقي وغيره وفي الحديث مسائل الأولى جواز قتال البغاة وهو إجماع لقوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغى قلت والآية دالة على الوجوب وبه قالت الجماعة ولكن شرطوا أن الغلبة

(١) أي ما نقل عنه ابنان
 وثبتا اه أبو النصر

(٢) يجوز بضم المثناة
 التخيصة وسكون الجيم
 وتخييف الهاء من أجهز يقال
 أجهز على الحرب بجهاز إذا
 أسرع قتله اه أبو النصر

وعند جماعة من العلماء ان قتالهم أفضل من قتال الكفار قالوا لما يلحق المسابن من الضر منهم
واعلم أنه يمين أول قبل قتالهم دعاوهم الى الرجوع عن البغي وتكثير الدعاء كمال عمل على كرم الله
وجهه في الخوارج فانهم لما فارقه أرسل اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف
وكانوا ثمانية آلاف وبقي أربعة آلاف أن يرجعوا وأصر وأعلى فراقه فأرسل اليهم كوفوا حيث شئتم
ويشأنو ينسكم أن لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحد افتتلوا عبد الله بن
خبيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقر وابطن سر يته وهى حبلى وأخرجوا
مافي بطنها فبلغ عليا كرم الله وجهه فكتب اليهم أفيديونا بقاتل عبد الله بن خبيب فقالوا كلنا قتله
فأذن حينئذ في قتالهم وهى روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري المسئلة الثانية انه لا يجهز
على جريحها وهو من أجهز على الجريح وجهز أى بت قتله وأسرعه وتم عليه ودليل قوله ولا يجهز
على جريحها وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام قال لا يحياه يوم الجلس اذا ظهرتم على القوم
فلا تلبوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آتته فاقبضوه وما سوى
ذلك فهو لورثته قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيأ ولم يسلب قبلا ودل الحديث
أيضا على انه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لان قتالهم انما حوله فقههم عن المحاربة
ودل الحديث أيضا على انه لا يطلب هاربهم او ظاهرهم ولو كان متميزا الى فئة والى هذا ذهب الشافعي
قال لان القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع وزهبت الخنفة الى ان الهارب الى فئة يقتل اذ لا
يؤمن عودوه والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام المسئلة الثالثة
قوله ولا يقسم فيؤثما أى لا يغنم فيقسم دال على ان أموال البغاة لا تغنم وان أجلبوا بها الى دار
الحرب والى هذا ذهب الشافعية والخنفة وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال
امرئ مسلم الا بطيبته من نفسه وقاصح البيهقي ان عليا عليه السلام لم يأخذ شيأ فخرجه عن
الدار وردي عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام كان لا يأخذ شيأ وأخرج أيضا عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم
شيأ وأخرج عن عبيد الله بن عمار قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون موليا
ولا يسلبون قبلا وقيل انه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول علي عليه السلام
لكم المعسكر وما حوى وأجيب بان الحديث مدح رحبانها لا تغنم وبان مدركه عن علي عليه
السلام مما وافق الحديث أكثر وأقوى طريقا المسئلة الرابعة يؤخذ من اطلاق قوله ولا يجهز
على جريحها أنه لا يضمن البغاة ما تلفوه في القتال من الدماء والاموال واليه ذهب الخنفة
واسند بل بقوله تعالى حتى تقي الى أمر الله ولم يذ كرهما نوا على أخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال
دأبت الفسقة الاولى فادركت أى الفسقة رجلا لذوى عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن شهداءه بدرا وبلغنا انهم كانوا يرون أنهم سدر أمر الفسقة ولا يقام فيها على رجل قاتل في
تأويل القرآن قصاص فين قتل ولا حد في سب اعمامه أسيت ولا يرى عليها حد ولا بينا وبين
زوجها ولا عنه ولا يرى أن يقدف فيها أحد الا جلد الحد ويرى أن ترد الى زوجها الاول بعد ان
تعمد فسقة قضى عندها من زوجها الا تخو يرى ان ينهز زوجها الاول قات وهذا وان لم يكن
اجماعا فانه مقول لبراءة الأصلية اذا الاصل ان أموال المسلمين ودمائهم معصومة وذهب الشافعي

الى انه يقتص من قتل من البغاة واستلوا بعمومات الآيات والاحاديث نحو ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا له وليا سلطانا فلا يسرق في القتل وحديث من اعتبط مسلما يقتل فهو قود وأجيب
بانها عمومات خست بما ذكر من أدلة أهل القول الاول (وعن عرقحة) بضم العين الموملة
وسكون الراء وضم الفاء وجيم (ابن شريح) بالسين المضممة مصغر شرح وقيل بالموملة (قال)
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أتاناكم وأمركم جميعاً بريد أن يفرق جماعتكم
فاقتلوه آخر جهنم) ورواه مسلم بلفظ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
ستكون غنائم وهنات (١) فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع قاضيه بالسيف كأنما
ما كان وفي لفظ فاقبلوه وفي لفظ من أتاناكم وأمركم جميعاً على رجل واحد بريد أن يبت عصاكم
أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله
عنه قال من رأى من أمير شيئا يكرهه فيصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شرا فئات مات ميتة
جاهلية وفي لفظ من خرج عن السلطان شرا مات ميتة جاهلية دلت هذه الالفاظ على أن من
خرج على امام قد اجتمع عليه كلمة المسلمين والمراد أدخل قطر كقوله فإنه قد استحق القتل لادخله
الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائراً أو عادلاً وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أتوا
المسلات وفي لفظ ما لم يروا كفرا بواحد قد حقق السيد رحمه الله هذه المباحث في منحة الغفار
حاشية ضوء النهار محبة انضرب اليه آباط الابل والحمد لله المنعم المتفضل

* (باب قتال الجاني وقتل المرتد) *

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه) وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن
عمر بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد وفي الحديث
دليل على جواز القاتل من قصداً أخذ مال غيره بغير حق قليلاً كان المال أو كثيراً وهذا أقول
الجاهلير وقال بعض المالكية لا يجوز القاتل على أخذ القليل من المال قال القرطبي سبب الخلاف
في ذلك حل القتال لدفع المنكر فلا يقتل في الحال بين القليل والكثير وأما باب دفع الضرر فيختلف
الحال في ذلك وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا
بالقتل فله ذلك (٢) وإس عليه قود ولا دية ولا كفارة لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل
قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عدو كذا أو يريد ظمناً بغير تفصيل إلا أن
كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان لا آثار الواردة بالامر بالصبر على
جور مترك القيام عليه وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها إجماع وإمام فحمل الحديث
عليها وأما في حال الخلاف والفرقة فليس تسلم ولا يشاغل أحداً قلت ويؤيد ما قاله ابن المنذر
عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ أريد أن جاء رجل يريد أخذ مالي
قال فلا تعطه قال أريد أن قاتلني قال فإنه قال أريد أن قاتلني قال فأتيت شهيداً قال أريد
أن قتله قال فهو في النار وظاهر الحديث إطلاق الاحوال قلت هذا في جواز قتال من أخذ
المال نهيل يجوز له الامتسلا وترك المنع بالقتال الظاهر جواز ديدل حديث فكأن عبد الله

(١) أي شروقاً يقال في
فلان غنائم أي خهال شر
ولا يقال في الخير واحداً
هنسة ويجمع على هنوات
كذا في النهاية ادأبو النصر

(٢) ويدل له ما أخرجه أبو
داود والنسائي والترمذي
وقال حديث حسن صحيح
وأخرجه ابن ماجه عن سعيد
ابن زيد رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من قتل
دون ماله فهو شهيد ومن
قتل دون دينه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو

المقتول فانه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالاولى فيحمل قوله هنا فلا تطعه على انه
 نهى لغیر التحريم ﴿٢٨﴾ وعن عمران بن حصين قال قاتل يعلى بن أمية رجل فعض أحد عظام
 صاحبها فأنزع يده من فمه فترع ثديته فاختصمه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 أيعض أحدكم) فبفتح حرف المضارعة والعين المهملة ما ضمه بعض بكسر الصاد الاولى وبعض
 بفتحها في المضارع فادغمت ونقلت حركتها الى ما قبلها (أخاه كما يعض الفعل) أى الذكرك من
 الابل (لاديه متفق عليه واللفظ مسلم) اختلف في العاض والمعنوض من ههنا قال الحافظ
 الصفي المعرف ان المعنوض أجبر يعلى لايعل قيل فيتعين ان يكون يعلى هو العاض وفي
 الحديث دليل على ان هذه الجنابة التي وقعت لاجل الدقع عن الضرر ثم لم يرد ولا دية على الجاني
 والى هذا ذهب الجمهور وقالوا لا يلزمه شيء لانه في حكم المائل واحتجوا أيضاً بالاجماع على ان من
 شمر على آخره لاجل مقتله فدفع عن نفسه فقتل الشاكر انه لا شيء عليه قالوا ولو جرحه
 المعنوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء بشرط الاهداء ان يتألم المعنوض وان لم يكنه
 تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدة أو فك الحمية ليرسلها ومهما أمكن التخليص بدون ذلك
 فعديل عنه الى الأقل لم يهدر ولا شافعة وجه أنه يهدر على الاطلاق ودليل شرط الاهداء بما
 ذكر ما خوذ من القواعد الكلية في الشرع والا فلا يفيد هذه الحديث فان كان العض في موضع
 آخر من البدن جرى فيه هذا الحكم قياساً ﴿٢٩﴾ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال أبو
 القاسم صلى الله عليه وآله وسلم لو ان أمراً أطلع عليك بغير ان تذوقه بمصاصة فقتل عينه
 لم يكن عليك جناح متفق عليه) دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير اذنه وعلى
 ان من أطلع قاصداً للنظر الى محل غيره مما لا يجوز الدخول اليه الا باذن مالكه فانه يجوز للمطلع
 عليه دفعه بما ذكر وان فقاً عينه فانه لا ضمان عليه وفي انظار لاجد والناس في وجهه ابن
 حبان فلا دية له ولا قصاص وأما اذا كان مأذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على
 الناظر وكذلك لو كان المنظور اليه في محل لا يحتاج لاذن ولو اذن فيه ما يحل له النظر اليه لان
 التقصير من المنظور اليه والى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للأكبية قال يحيى بن
 يعمر من المالكية لعسل مالك لم يبلغه الخبر وقال ابن دقيق العيد تصرف الفقهاء في الحكم
 بانواع من التصرفات منها انه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع أو في حاص ملك
 المنظور اليه أو في سكة منسدة الاسفل اختلفوا فيه والاشهر ان لا فرق ولا يجوز مد العين الى حرم
 الناس بحال وفي وجهه للشافعية انه لا تنقلاً العين من وقف في ملك المنظور اليه والحديث مطلق
 ومنها هل يجوز في الناظر قبل الانذار والنهي فيه وجهان للشافعية احدهما لا والثاني نعم
 قلت وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده دلالة الحديث الاخر انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل
 يحتمل المطلع عليه ليطعمه واختل فسره في النهاية بقوله يراوده ويطلبه من حيث لا يشعر وفي
 الحديث دليل انه انما يباح له قصد العين بشئ خفيف كالمدري والبندقية والحصاة لقوله فخذته
 قال الفقهاء فاما لو رماه بالشباب أو بحجر فقتله فله فدية لا قتل يتعلق به القصاص أو الدية ومما
 تصرف فيه الفقهاء ان هذا الناظر اذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجز قصد عينه
 لان له في النظر شبهة وقيل لا يكفي اذا كان له في الدار محرم بل انما يتبع قصد عينه اذا لم يكن

في الدار محارمه ومنها اذ لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف العورة
ولا ضمان والا فوجبان أظهرهما لا يجوز رمييه ومنها ان الحرم اذا كن في الدار مستترات أو في
بيت فتي وجه لا يجوز قصده لانه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء والظاهر الجواز لاطلاق
الاخبار ولانه لا يتنضب أوقات الستة والتكسيف والاحتياط حسم الباب ومنها ان ذلك انما
يكون اذ لم يقصر صاحب الدار فان كان به مقموحا أو ثم كوة واسعة أو ثمة مقفوحة فينظر فان
كان مجتمعا لم يجوز قصده وان كان وقف وتعمد فقبيل لا يجوز قصده أكثر بط صاحب الدار فتح
الباب وتوسيع الكوة وقيل يجوز له عدية بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا نظر من سطح يتسعه
أو نظرا لمؤذن من المئذنة لكن الاظهرهما عندهم جواز الرمي لانه لا تقتصر من صاحب الدار ثم
قال واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخلا تحت اطلاق الحديث فهو مأخوذ منها
وما لا يفعله مأخوذ من فهم المعنى المتصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل مما
ذكر انتهى كلامه واعلم انه يؤخذ من الحديث هذا صحة قول الفقهاء انهم ائتم بدتم الصوامع
المحدثة المعروفة وكذا تعلية الملك اذا كانت معروفة وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عمر فانه
أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال أول من بنى رفعة بمصر
خارجة بن حدافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب الى عمرو بن العاص سلام عليك أما بعد فانه
بلغني ان خارجة بن حدافة بنى عرفة ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه فاذا ناله ككالي هذا
فأدغمها ان شاء الله تعالى والسلام ﴿ وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان تحفظ الحوائط بالنهار على أهلها وان حفظ المشاة بالليل على أهلها
وان على أهل المشاة ما أصابت مشيتهم بالليل رواد أجد والاربعة الا الترمذي وصححه ابن
حبان وفي اسناده اختلاف مداره على الزهري وقد اختلف عليه فانه روى من طرق كها عن
الزهري عن حزام عن البراء عن حزام لم يسمع من البراء قاله عبد الحنن تبال بن حزم وأخرجه البيهقي
من طرف وفيها الاختلاف الا انه قال الشافعي رحمه الله أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفته رجالة
قال البيهقي ورويناه عن الشعبي عن شريح انه كان يضمن ما أفسدت الغنم بالليل ولا يضمن
ما أفسدت بالنهار ويتأول هذه الآية ودادود وسليمان اذ يحكيان في الحثر اذ تنفست فيه غنم القوم
وكان يقول (١) النفس بالليل وروى مرة عن مسروق اذ تنفست فيه غنم القوم قال كان كراما
فدخلت فيه ليل فارتكت فيه خضر اقل الحديث انه لا يضمن مالك البهية ما جتته في النهار لانه
يعتاد رسالها بالنهار ويضمن ما جتته بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل والى هذا ذهب مالك
والشافعي ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة الى انه لا ضمان على أهل المشاة مطلقا
وجتته حديث الجماعة جرحها جبار أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة والتساق
وابن ماجه عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوي يذهب إلى حنيفة انه لا ضمان
اذا أرسله مع حافظ وأما اذا أرسله من دون حافظ فانه يضمن وكذا المالكية يقيسون ذلك بما
اذا سرحت الدواب في مشارعها المعتادة للرعي وأما اذا كانت في أرض حزر وعاء لا مسرح فيها
فانهم يضمنون ليل أو نهارا وفي المسئلة أقوال أخر لا تناسب النص وهذا ولا دليل لها يقاومه
﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه في رجل أسلم ثم هود لا يجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ﴾

(١) أى يفسد النفس بانه
في الليل فتوافى الآيات
الحديث وتعاضده وشرع
من قبلنا شرع لنا كما عرف
في الاصول اه أبو النضر

جوز في قضاء رفعه على انه خبره بمذايحذوف ونصبه على انه مصدر حذف فعله وهو يشير الى
 حديث من بدل دينه فاقتلوه سياقي من خرج به (فأمر به فقتل متفق عليه وفي رواية لابي داود
 كان قد استتيب قبل ذلك) الحديث دليل على انه يجب قتل المرتد وهو اجماع وانما وقع الخلاف
 هل يجب استتابته قبل قتله أو لا ذهب الجمهور الى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هـ
 وله في رواية أخرى فدعاه ابو موسى عشرين ليلة أو قرى ساءتم اوجامعها فدعاها في فضر
 عنقه وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرون الى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه
 يقتل في الحال مستدأين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه يعني والقاء تعذيب
 التعذيب ولأن حكم المرتد حكم الحرابي الذي بلغته الدعوة فإنه يقتل من دون أن يدعى قاتلوا
 وانما شرع الدعوة لمن خرج عن الاسلام لاعن بصيرة وأما من خرج عن بصيرة فلا وعن
 ابن عباس وعطاء بن كان أخته مسلمة لم يستتب والا استتيب فقتلوه عنهما الطحاوي ثم القائلين
 ابا الاستتابة خلاف آخر وهو انه هل يكفي مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام
 ويروي عن علي عليه السلام يستتاب شهرًا (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري) الحديث دليل على
 وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والاول اجماع وفي الثاني خلاف
 ذهب الجمهور الى انها تقتل المرأة المرتدة لأن كلمة من هنا تم الذكر والانثى ولأنه أخرج ابن
 المنذر عن ابن عباس راوى الحديث انه قال تقتل المرأة المرتدة ولو أنكره هو والدارقطني أن
 أنابا بكر قتل امرأته مرتدة في خلافته والعجوبة متوافرون ولم ينكر عليه أحد وهو حديث حسن
 وأخرج أيضا حديثا أخر فوعا في قتل المرأة ولكنه حديث ضعيف وقد وقع في حديث معاذ بن
 بعثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن أنه قال له أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد
 والافاضرب عنقه وأما امرأته ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والافاضرب عنقها واسناده
 حسن وهو نص في محل النزاع وذهب الحنفية الى أنهما لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا لأنه قد ورد
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن قتل النساء لما رأى امرأته مقتولة وقال ما كانت هذه
 لثقاتل رواه أحمد وأجاب الجمهور بان النهي انما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق
 قصة النهي فيكون النهي مخصوصا بمخالفهم من العلة وهو ما كانت لا تقتل فالتنهي عن قتلها
 انما هو لتركيها المقابلة فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتميزين بالقتال وبقي عموم قوله من
 بدل دينه سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التي سلكت وأعلم ان ظاهرا الحديث اطلاق التبدل
 فيشمل من تنصر بعد ان كان يهوديا وغير ذلك من الأديان الكفرية والى هذا ذهب الشافعية
 وسواء كان من الأديان التي تفررت بالجزية أم لا لاطلاق هذا اللفظ وخالف الحنفية في ذلك وقالوا
 ليس المراد التبدل الكفر بعد الاسلام قالوا واطلاق الحديث متروك اتفاقا في حق الكافر
 إذا أسلم مع تناول الاطلاق له وبأن الكفر مرة واحدة فالمراد من بدل دين الاسلام بدله آخر فإنه
 قد أخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه
 فصرح بدين الاسلام (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان أعشى كانت له أم ولد تسمى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فبها شافلا تنهت فلما كان ذات ليلة أخذ المعول بكسر الميم وعين

(١) هذا ورد للزجر عن فعل المعصية والاية التي بعدها وردت للزجر عن الزيادة فيه والمقصود اه أبو النصر

(٢) استثناء من مفعول اسأل المأخوذ من معنى أنشدك وقضيت وان كان فعلا ولا يدخل عليه الا لكسبه لما كان مؤثرا بالمصدر جاز دخوله عليه وأول به وان لم يدخل عليه حرف مصدرى ملاحظة للمعنى كما أولوه بذلك في قولهم سمعك بالمعنى وأصله تسمع بالمعنى كما عسرف في النحو اه أبو تراب

(٣) سمى عسيفا لان المستأجر يعسفه في العمل والعسف الجور اه أبو تراب

(٤) أى عنده كما في رواية وفي أخرى في أهل هذا اه أبو تراب

(٥) قال في التعريفات ان الزنا شرعا ايلاج الحشفة اه أبو تراب

(٦) وهو أنيس بن النخاع الاسلمي وعظمن زعم انه أنس بن مالك صغره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند خطابه اه أبو تراب

مهملة وفتح الواو (فجعل في بطنها فامكأ عليها فقتلها فاباغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ألا أنشدوا ان دما حذر رواه أبو داود ورواه ثقات) الحديث دليل على انه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويهدمه فان كان مسلما كان سبه لصلى الله عليه وآله وسلم ردة فيقتل قال ابن بطال من غير استنباط ونقل ابن المذر عن الاوزاعي والليث انه يستتاب وان كان من أهل العهد فانه يقتل الآن يسلم ونقل ابن المذر عن الليث والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق انه يقتل أيضا من غير استنباط وعن الحنفية انه يعزى للمعاذ ولا يقتل واحتج الطحاوي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا السام عليكم ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ولان ما هم عليه من الكفر أشد من السب قلت يؤيده ان كفرهم بصلى الله عليه وآله وسلم معناه انه كذاب وأي سب أخش من هذا وقد أقر وعلمه الآن يقال ان هذا النص في حديث الامة يقاس عليه أهل الامة واما القول بأن دما هم اغما حقت بالعهد وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبه من سبه منهم ان تقضى عهده فيصير كافرا بلا عهده فمدرسه فقد يجاب عنه ان عهدهم يتضمن اقرارهم على تكذيبهم لصلى الله عليه وآله وسلم وشوا عظم سب الآن يقال يخص من بين غيرهم من السب والله أعلم

﴿كتاب الحدود﴾

جمع حد والحد أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبات حدود الكونها تتمتع عن المعادة ويطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مة قدر من الشارع ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى تلك حدود الله (١) فلا تقربوها وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه

﴿باب حد الزاني﴾

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رجلا من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك قال في الفتح ضمن أنشدك اذ كرك حذف الباء أى اذ كرك الله راغما لشيدنى أى صوتى وهو شيخ أوله ونون سا كمة وضم الشين المجبة أى سألك (الله الا قضيت لى بكتاب الله تعالى) استثناء مفرغ اذا لمعنى لا أنشدك الا القضاء (٢) بكتاب الله فقال الآخر وهو أفتقه منه) كأن الراوى يعرف انه أفتقه أو من كونه سأل أهل الفقه (فم فاقض بيننا بكتاب الله واتذن لى فقال قل قال ان ابنى كان عسيفا) (٣) بالعين المهملة والسين المهملة فحشاة تخفية ففما بزنة أجبر ومعناه (على هذا) (٤) فزنى بامرأته (٥) وانى أخبرت أن على ابنى الرجم فاقضيت منه بمائة شاة وولده فأسألت أهل العلم فأخبرونى انما على ابنى جلد مائة وتغريب عام وان على امرأته الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسى بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام كأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم انه غير محصن وقد كان اعترف بالزنا (واعند (٦) بأنيس) نص غير أنس رجل من الصحابة لا ذكره الا فى هذا الحديث (الى امرأته هذا فان اعترفت فأرجهما متفق عليه وهذا اللفظ يسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزانى غير المحصن مائة جلدة

وعليه دل القرآن وأنه يجب عليه تغريب عام ودون زيادة على ما دل عليه القرآن ودليل على أنه يجب
الرجم على الزاني المحسن وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنا مرة واحدة كغيره من سائر الأحكام
والى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون وذهب الحنيفة والحنابلة وآخرون
الى أنه يعتبر في الاقرار بالزنا أربع مران مستدلين بما يأتي من قصة ما عزي وبأى الجواب عنه في
شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسأبرجها بعد اعترافها دليل أن قال بجواز حكم
الحاكم في الحدود ونحوها بما أقر به الخصم عنده وهو أخذ قول الشافعي وبه قال أبو ثور كما نقله
القاضي عياض وقال الجمهور لا يصح ذلك قالوا قضية تيس بطرق الاحتمال الاعذار وان قوله
فأرجها بعد اعلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه فوض الامر اليه والمعنى فإذا اعترفت بمحضرة
من يثبت ذلك بقوله حكمت قلت ولا يخفى ان هذه تكلفات واعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم
يبحث الى المرأة لاجل اثبات الحد عليها فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر باستئمان من أتى
بفاحشة وبالسنة عليه ونهى عن التجسس وانما ذلك لانهم لما قذف المرأة بالزنا عتبت اليها صلى
الله عليه وآله وسلم تسكر فقطالب بمحمد القذف أو تقر بالرافضة عنه فكان منها الاقرار
فأوجب على نفسها الحد ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس ان رجلاً أقر
انه زنى بامرأة فخلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة ثم سأله المرأة فقالت كذب فخلده جلد
الفرقة ثمانين وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي (وعن عبادة بن
الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فقد جعل
اللهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والنبيب بالنبيب جلد مائة والرجم رواه مسلم) اشارة
الى قوله تعالى أو يجعل اللهن سبيلاً بين له انه قد جعل تعالى السبيل بما ذكره من الحكم وفي
الحديث مستلثان الاول حكم البكر اذا زنى والمرا بالبكر عند الفقهاء الحرام البالغ الذي لم يجامع
في انكاح صحيح وقوله بالبكر هذا مخرج الغالب لأنهم اذمه فومه فانه يجب على البكر الجلد
سواء كان مع بكر أو نبيب كافي قصة العفيف وقوله ونفي سنة فيه دليل على وجوب التغريب للزاني
البكر عاملاً ومن تمام الحد واليه ذهب الخلفاء الاربعة ومالك والشافعي وأجدوا صحيح وغيرهم
واذعى فيه الاجماع وذهب الحنفية الى انه لا يجب التغريب واستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية
النور والتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه يكون ناسخاً وجوابه
ان الحديث مشهور أكثره طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد علمت الحنفية بمسألة بل بدونه
كنقص الموضوع من التفهيمه فوجز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا
منه قال ابن المنذر أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العفيف انه يقضي بكتاب الله ثم قال
ان عليه جلد مائة وتغريب عام وهو المين لكتاب الله وخطب بذلك عمر على رؤس الناس وكان
الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث
اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبيعها أو البيع بقوت التغريب قال واذا سقط
عن الامتساق عن الحرة لانها في معناها قال ويأتى كحديث لانسافر المرأة الامع ذى محرم قال
واذا اتقى عن النساء اتقى عن الرجال انتهى وفيه ضعف لانه مبني على ان العام اذا خص لم يبق
دليلاً وهو ضعيف كما هو معروف في الأصول لهم نقول الامتصاص من حكم التغريب وكان

الحديث عام في حكمه المذكور الاتي والامة والعبد خصت منه الامة وبقي ما عداها داخل تحت الحكم وقال مالك والاوزاعي ان المرأة لا تغرب قال لانها عورة وفي نعيم انصياع لها وتعرض للنفسه ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يخفى انه لا يرد ما ذكره لانه قد شرط من قال بالغرب ان تكون مع محرمة فتكون أجرة منه اذ وجبت بجبايتها وقيل في بيت المال كجيرة الجلال وامال الرق فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما الى انه لا ينبغي قالوا لان نفيه عقوبة لما لم يمنع نفعه مدة غرضه وقواعد الشرع قاضية انه لا يعاقب الا بالخطي ومن ثم سقط فرض الجهاد والحج على المملوك وقال الثوري وداود بن قتيب اعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى فاعلم ان نصف ما على المحصنات من العذاب ينصف في حق المملوك لعموم الآية وامامنا في التغريب فقالوا أقله امساقة القصر لتحصل الغربة وغرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ومن كان غريبا لا وطن له غريب الى غير البلد التي أوقع فيها المعصية المسئلة الثانية في قوله والنيب بالنيب المراد بالنيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمراد منه له وهذا الحكم يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله جلد مائة والرحم فانه اذا جمعت النيب بين الجلد والرحم وهو قول علي عليه السلام كما أخرجه البخاري انه جلد مائة يوم الخبيث ورجعها يوم الجمعة وقال جلدتها بكتاب الله ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشعبي قبل لعلي عليه السلام جمعت بين حدين فأجاب بما ذكر قال الحارثي وذهب الى هذا أحمد واسحق وداود وابن المنذر وذهب غيرهم الى انه لا يجمع بين الجلد والرحم قالوا وحديث عباد بن منصور بقصة ما عرّفه العامرية واليهوديين فانه صلى الله عليه وآله وسلم رجمهم ولم يروا انه جلدهم قال الشافعي فذات السنة على ان الجلد ثابت على البكر ساقط عن النيب قال وحديث عباد بن مقدم أجيب بأنه ليس في قصة ما عرّف من ذكره على تقدير تأخرها تنصريح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الاصل وقد احتج الشافعي بنظر هذا حين عورض في ايجاب العمرة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من سأله أن يجمع عن أبيه ولم يذكر العمرة فأجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه الا أنه قد يقال ان جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وآله وسلم لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهم ما من طوائف المؤمنين يعدمه لاي رويه أحد من حضر فعدم اثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دال على انه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وقوعه وفعل على علمه السلام ظاهر انه اجتمعت افعاله لقوله جلدتها بكتاب الله ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ظاهر انه عمل باجتماده في الجمع بين الداليتين فلا يتم القول بأنه توقيف وان كان في قوله بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر بالتوقيف قلت ولا يخفى قوة دلالة حديث عباد على اثبات جلد النيب ثم رجمه قال السيد رحمه الله ولا يخفى ظهوره صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد من رجمه فأناتوق في الحكم حتى يفتح الله وهو خير التامين انتهى قلت قال الشوكاني في شرح المختصر ان كان ثيبا جلد كما يجلد البكر ثم رجم حتى يموت والرحم كان متلوا ثم لم يمت فلاوته وعلى هذا أكثر أهل العلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه

فتحتي ثلثاء وجهه) أي انتقل من الساجدة التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (نقل
يارسول الله إلى نيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات فلما نهد على نفسه أربع
شهادات دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أياك جنون قال لا قال فهل أحصنت) بفتح
الهمزة فقامه له فصاعدهم له أي تزوجت (قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أذهبوا به فأرجوه متفق عليه) الحديث اشتمل على مسائل الأولى أنه وقع منه إقرار أربع
مرات فأختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزنا أربعا ولا ذهب من قدمنا ذكره وهو
الحسن ومالك والشافعي ودادود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الأصل عدم
اشتراطه في سائر الأقرار بالقتل والسرقة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينس فان اعترفت
فأرجه ولم يذكر له تكرار الاعتراض فلو كان شرط معتبرا لذكره صلى الله عليه وآله وسلم لأنه في
مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الإقرار بالزنا أربع
مرات مستدلين بحديث ما عر هذا وأجيب عليهم بأن حديث ما عر هذا اضطربت فيه الروايات
في عدد الأقرارات فاعترضوا بأربع مرات ومثله في حديث جابر بن سمرة عنده مسلم ووقع في طريق
أخرى عنده مسلم أيضا مائة وأربعة وثلاثون ووقع في حديث غيره أيضا من طريق أخرى فاعترضوا بالزنا
ثلاث مرات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات قد شهدت على نفسك أربع مرات
حكايه لما وقع منه فالمفهوم غير معتبر وما كان ذلك إلا زيادة في الاستنبات والتبيين ولذلك سأل
صلى الله عليه وآله وسلم هل به جنون أو هو شارب خمر أو أمر من يشم رائحته وجعل يستفسره عن
الزنا كما سيأتي بالألفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التي عرضت في أمره ولا يخفى أن الجهمية
أتريد أن تردني كما ردت ما عر افعلم أن التردد ليس بشرط في الإقرار وبعد فلو سلمنا أنه لا اضطراب
وأنه أقر أربع مرات فهذا فعل منهم من غير أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا طالبه بشكرار إقراره
بل فعله من تلقاء نفسه وتقديره عليه دليل على جوازده لا على شرطية واستمدل الجمهور
بالتقاس على أنه قد اعتبر في الشهادة أربعة ورد بأنه استدلال واضح بالطلان لأنه قد اعتبر في
المال عدلان والأقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقا المسئلة الثانية دللت ألفاظ الحديث على أنه
يجب على الإمام الاستفصال عن الأمور التي لا يجب معها الحلفا أنه قد روي في هذا الحديث ألفاظ
كثيرة دلالة عليه ففي حديث بريرة أنه قال أشربت خرا قال لا وأنه قام رجل يستنكهم فلم يجد
فيهم ريحا وفي حديث ابن عباس علك قبلت أو غمزت وفي رواية هل ضاجعتها قال نعم قال فهل
بأشرتها قال نعم قال دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال تغيب المرء في المكحلة والرشاء في البئر
قال نعم قال أدرى ما الزنا قال نعم أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من أمر أنه حلالا قال فيأتي
بهذا القول قال تطهرني فأمر به فخرجهم فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستفصال والتبيين وأنه
يندب تلقين ما يسقط الحد وان الإقرار لا يدفعه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة وقد
روى عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء وعن علي عليه السلام
ورضى الله عنه في قصة شراحه فإنه قال لها على استكركت قالت لا قال فلعن رجلان أتاه في نومك
الحديث وعند المالكية أنه لا يلحق من اشتهر بانتمائه الحرمات وفي قوله أشربت خرا دليل أنه
لا يصح إقرار السكران وفيه خلاف وفيه دليل على أنه محفل للرجل عند رجعه لأن في حديث بريرة

عند مسلم خفّره حفيّة وفي الحديث عند البخاري أنّهم المأذون لقتله الخجّارة حرب فأدر كذاه الحرة
 فربّ جناة زاد في رواية حتى مات وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعني حين أخبر
 به به هلا ردّ دعواه إلى وفي رواية تركه وله يتوب فيتوب الله عليه وأخذ من هذا الشافعي
 وأجد أنه يصح رجوع المقر عن الإقرار فإذا هرب ترك له الرجوع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 له يتوب أشكال لأنه ما جاءه إلا أنابا يطلب تطهيره من الذنب وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى
 الله عليه وآله وسلم في قصة معاذ والذي نفس محمد بيده أنه الآن في أنهار الجنة ينعمس فيها وله
 يجاب بأن المراد له الرجوع عن إقراره ويتوب بنفسه وبين الله تعالى في غفرله أو المراد يتوب عن
 الكذابة نفسه واعلم أن قوله فأمر به فرجوه يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر الرحيم
 وأنه لا يجب أن يكون أول من يرجع الإمام فمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي
 والأولى حمل ذلك على الذنب وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام ورضي الله عنه
 أنه قال أئمة أمرت بغيري عليها ولدنا وكان اعتراف فالإمام أول من يرجع فان ثبت باليمين فالشهود
 أول من يرجع (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لما أتى معاذ بن مالك إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال له لعل قبلت أو غمزت) بفتح الغين المعجمة وسكون الميم فزأى في النهاية أنه فسر
 الغمزة في بعض الأحاديث بالإشارة كالزمن بالعين والحاجب ولعل المراد هنا الحبس باليد لأنه ورد
 في بعض الروايات أو لمست عوضا عنه (أو نظرت قال لا يا رسول الله رواء البخاري) والمراد
 استقامه هل هو أطلق لفظ الرابع على أي هذه مجازا وذلك كما جاء العين تزي وزناها النظر والحديث
 دليل على التثبيت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من التصريح في الزنا باللفظ الصريح الذي
 لا يحتمل غير ذلك (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطيب فقال إن الله بعث محمد بالحق
 وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرحيم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرحم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وربنا بعده فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرحيم
 في كتاب الله فضأوا بتركه فربضة أراها الله وإن الرحيم حق في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من
 الرجال والنساء أو قامت البينة أو كان الحمل) بفتح المهملة والموحدة (أو الاعتراف متفق
 عليه) زاد الاسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فأرجوهما البتة وبين
 في رواية عند النسائي محلها من السورة أنها كانت في سورة الأحزاب وكذلك أخرج هذه الزيادة
 في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زيادة إذا زنا فإرجوهما البتة
 نكالا من الله والله عزيز حكيم وفي رواية لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته يأسدي
 وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وقد عدّه الأصوليون قسما من أقسام النسخ وفي
 الحديث دليل على أنه إذا وجدت المرأة الحائض من الزوج أو السيد حبل ولم تزد كشبهه أنه
 يثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر واليه ذهب مالك وأصحابه وقال الشافعي وأبو حنيفة أنه
 لا يثبت الحد إلا بيمين أو اعتراف لأن الحد ونسقه قط بالشبهات واستدل الأولون بأنه قاله عمر على
 المنبر ولم ينكر عليه في منزل منزلة الإجماع قلت لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلة
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت
 أمة أحدكم فزين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها) بمناة تخمجة فثلثة قراءات فوحدة التعنيف

لفظا ومعنى (ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو سجل من شعره متيق عليه وهذا لفظ مسلم) فيه مسائل الاولى دل قوله فتبين زناها انه اذا علم السيد بزنا أمته جلدها وان لم يقيم شهادة وذهب اليه بعض العلماء وقيل المراد اذا تبين زناها بما يتبين به في حق الحرة وهو اثم اداة والاقرار والشهادة تقام عنه بالخلاف كما عند الأكثر وقال بعض الشافعية تقام عند السيد وفي قوله فليجلدها دليل على أن ولاية جلد الامة الى سيدها واليه ذهب الشافعي قيل ان ذلك اذا لم يكن في الزمان امام والافالحدود اليه والاول أقوى والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب المسئلة الثانية قوله ولا يثرب عليها ووردي لفظ النسائي ولا يعنفها وهو بمعنى ما هنا وهو مسمى عن الجمع لهما بين العقوبة بالتعنيف والجلد ومن قال المراد انه لا يقع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد قال ابن بطال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزب بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام التحذير والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ويؤيد هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد النحر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيككم وفي قوله ثم ان زنت الى آخره دليل على أن الزاني اذا تكررت منه الزنا بعد اقامة الحد عليه تكرر عليه الحد وأما اذا زنى مرات من دون تخلل اقامة الحد لم يجب عليه الا حد واحد ويؤخذ من ظاهر قوله فليبيعها انه لا يقيم عليها الحد قال المصنف في الفتح الاربع انه يجلد هاقبل البيع ثم يبيعها والسكوت عنه العلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المسئلة الثالثة ظاهر الامر وجوب بيع السيد للامة وان اسلمت من تكررت منه الناحشة محرم وهذا قول داود وأصحابه وذهب الجمهور الى أنه مستحب لا واجب وقال ابن بطال جلد الفقهاء الامر بالبيع على الحضر على مباحة من تكررت منه لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديونا وقد ثبت لو عيب على من اتصف بالديانة وفيه دليل على انه لا يجب فراق الزانية لأن لفظ امة أحدكم عام لمن يطوها مال الكها ومن لا يطوها لم يجعل الشارع مجرذا الزنا من وجباله اراق اذ لو كان موجبا له لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجبها الا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأصحابه وهذا لا يجاب بالحد الزنا بل لتكرره لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيتصف بالصفة القبيحة ويجري هذا الحكم في الزوجة انه لا يجب طلاقها وفراقها لاجل الزنا بل ان تكرر منها وجب لها عرق قالوا وانما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا فريسا ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا قال وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامة فلا تستعمل به وقد ثبت النهي عن اضاعه المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيرة بالحقية فانتهى قلت ولا يخفى ان الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب وقوله وقد ثبت النهي عن اضاعه المال قلنا وثبت هنا محض ذلك النهي وهو هذا الامر وقد وقع الاجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالثمن الحقيقي اذا كان البائع عالما به وكذلك اذا كان جاهلا عند الجمهور وقوله ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا يتناول ايسر في الامر ببيعها قطع لذلك اذ لا ينقطع الا بتركها وليس في بيعها ما يضرها تاركه لله وقد قيل في وجه الحكمه في الامر ببيعها مع انه ليس من موانع الزنا جواز أن تستقنى عند المشتري وتعلم بأن اخر اجها من مالك السيد الاول

بسبب الزنا تتر كخشية من قتلها عند المالئ لأنه قد يعفها بالتسرى اليها أو يزويها
 المسئلة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري سبب بيعها لا يدخل تحت قوله من
 عشنا فليس من المالان الزنا عيب وإذا أمر بالخاط من القيمة يحتمل أن لا يجب عليه ذلك لأن الشارع قد
 أمره ببيعها ولو لم يأمره ببيان عيبها ثم هذا العيب ليس معلوماً بثبوته في الاستقبال فتسبب
 الفاجر وبغير البار وكونه قد وقع فيه أو أقيم عليه الحد قد صدره كغير الواقع وليس ذاك
 عن التعريف هنا بيان عيبها قد يكون من التعريف وهل يسدب له ذلك سبب بيعها فلهذا
 يسدب ويدخل تحت عموم المناجحة المسئلة الخامسة في اطلاق الحديث دليل على اقامة
 الحد على الأمة المطلقة سواء أحصفت أو لا وفي قوله تعالى فإذا أحصن فإن أثبتن بفاحشة فعليهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب دليل على شرطية الاحصان ولكن يحتمل أنه شرط
 للنصف في جلد المحصنة من الاماء وان علم انصف الجلد لا لرحم اذ لا ينصف فيكون قاعدة
 التقيد في الآية وصرح بقصيل الاطلاق قول علي عليه السلام مريض عنه في خطبته بأئمة
 الناس أقبلوا على أرفائكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن رواد ابن عيينة ويحيى بن سعيد
 عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحصن
 العبيد والاماء الا من أحصن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يؤيد كلام الجمهور باطلاق الحديث
 الآتي وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبلوا الحدود
 على ما ملكت أيما نكم رواد أو دودوه في مسلم ووقوف علي رضي الله عنه وأخرجه
 البيهقي مرفوعاً وقد غفل الحاكم وظن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليه ما قلت يمكن أنه
 استدركه ليكون مسلم لم يرفعه وقد ثبت عند الحاكم رفعه والحديث دل على ما دل عليه الحديث
 الاول من اقامة المالك الحد على المالك الا أن هذا يتم ذكرهم وانهم ودل على اقامة الحد
 عليهم مطلقاً أحصنوا ولا وعلى ان اقامته الى المالك ذكرنا أو اثني واختلف في الأمة المزوجة
 فالجمهور يقولون حدها الى سيدها وقال مالك حدها الى الامام الآن يكون زوجها عبداً
 للمالكها فأمرها الى السيد وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها قال ابن حزم
 يقتبه السيد الآن يكون كافراً قال لانهم لا يقرون الا بالصغار وفي تسلطه على اقامة الحد
 منافية لذلك ثم ظاهر الحديث ان السيد اقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة
 بلا دليل ناهض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر قطع يد غلام له
 سرق وجلده العزني من غير أن يرفعوهما الى الوالي وأخرج مالك في الموطأ بسند ان عبداً
 لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعتري فأمرت به عائشة فقطعت يده وأخرج الشافعي وعبد
 الرزاق بسندهما الى الحسين بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حدثت جارية لها زنت وروى ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد وليدتها حين اذازت وذهبت الخنفسة الى أنه لا يقيم
 الحدود مطلقاً (١) الا الامام أو من أذن له وقد استدل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن
 يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والني والجمعة الى السلطان
 قال الطحاوي ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة وقد عقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفماً من

(١) اشارة الى مذهب
 الاوزاعي والثوري لانهم
 يقولون لا يقيم السيد الاحد
 الزنا لغيره ابو تراب

العجوبة وقد سمعت ما روى عن العجوبة وكونه ردا على الطحاوي ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن
 عمرو بن مرفع عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من
 ولادتهم في جبالهم اذ اذنت قال الشافعي وكان ابن مسعود يامر به وأبو هريرة يحمد وليدته
 (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه ان امرأته من جهينة) هي المعروفة بالغاء رية (أنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي جلي من الزنا فقالت يا نبي الله أصبت حدا فأكفه على فذعاني
 الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فأنثني ثم افعل فأمرهم انبي الله صلى
 الله عليه وسلم فشكت) مبنى للجهول أى شددت ووردته في رواية (عليها سابع اسمهم) امرهم افرجت
 ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر صلى عليها يا رسول الله وقد زنت فقتل الله
 نابت توبة لو سمعت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت
 بنفسها لله تعالى رواه مسلم) ظاهر قوله فاذا وضعت فأنثني بها ففعل انه وقع الرجم عقيب الوضع
 الا أنه قد ثبت في رواية أخرى مسلم انها رجت بعد أن قطعت ولدها وأنت به وفي يده كسرة خبز في
 رواية الكتاب طي واختصار قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما
 الاختلاف فان الثالثة صريحة في أن رجما كان بعد فطامه وأكله الخبز والاولى انه رجمها عقيب
 الولادة فيجب تأويل الاولى وحمله على وفي الثانية فيكون قوله في الرواية الاولى انه قام رجل من
 الانصار فقال الى رضاعة انما قاله بهد القمامة وأراد برضاعة كذا لتورثه وسماه رضاعا مجازا
 انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام في مسأله وأما شياهم اعلمها
 فلاجل ان لا تكشف عند اضطرارها من مس الخبارة واتفق العلماء على أنها اترجم المرأة قاعدة
 والرجل قائما الا عندما لا فقال قاعدة او قيل بخبر الامام بينهما وفي الحديث دليل انه صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه ان صححت الرواية بصلى بالبناء للعلوم الا أنه قال الطبري
 انها تضم الصاد وكسر اللام قال كذا هو في رواية ابن أبي شيبه وأبي داود ورواية لابي داود
 فأمرهم أن يصلوا ولكن أكثر الروايات لم يفتح الصاد وفتح اللام وظاهر قول عمر تعالى انه صلى الله
 عليه وآله وسلم باشر الصلاة بنفسه فيؤيد رواية الأكثر لم والقول بأن المراد من صلى أمر بان
 يصلى والله أسند اليه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الأمر خلاف الظاهر فان الأصل الحقيقة
 وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أو أمرهم بالصلاة فالقول بكراهة الصلاة على
 المرحوم يصادم النص الان تخص الكراهة عن رجم غير الاقرار لجواز انه لم يرب فهذا ينزل على
 الخلاف في الصلاة على النفاق فالجهول وأنه يعلى عليهم ولادليل مع المانع عن الصلاة عليهم وفي
 الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور
 والخلاف في حد الحارب اذا تاب قبل القدرة عليه فانه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى
 الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رجم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم) يريد ما عزم مالك (ورجلان من اليهود وامرأة)
 يريد الجهنمية (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عزم
 والجهنية فتقدم ما في الحديث دليل على إقامه الحد على الكافر اذ انى وهو قول الجمهور وذهب
 المالكية ومعظم الحنفية الى اشتراط الاسلام وانه المراد بالاحصان ونقل ابن عبد البر

ألا تذاق عليه ورزقوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ودليلها وقوع التصريح بأن
 اليهوديين الذين زعموا كفاية أحصاؤه قد أجاب من اشترط الاسلام عن هذا الحديث بأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم انما رجع ما يحكمهم التوراة وليس من حكمهم الاسلام في شيء وانما هو من باب تنفيذ
 الحكم عليهم بما في كتابهم ما فان في التوراة الرجم على المخنث وعلى غيره قال ابن العربي انما
 رجعوا لاقامة الحجة عليهم بما عاينوا في شرعه مع قوله وان احكمهم بينهم بما أنزل الله ومن ثم
 استدعى شهودهم لتقوم الحجة عليهم ورددهم لخطابي بأن الله تعالى قال وأن احكمهم بينهم بما أنزل الله
 وانما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كدلت عليه الرواية فثبتهم على ما كتموه من حكم التوراة
 ولا جاز أن يكون حكم الاسلام عندهم مخالفا لذلك لانه لا يجوز الحكم بالنسخ فدل على انه
 انما احكمهم بالنسخ انتهى قلت ولا يخفى احتمال القصة للاهريقس والقول الاول مبني على عدم
 صحة شهادة آخري في الذمة بعضها على بعض والثاني مبني على جوازها وفيه خلاف معروف
 وقد دلت القصة على صحة أن كنهه أهل الكتاب لان ثبوت الاحصان فرع عن ثبوت حتمه وان
 الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل قلت أما الخطاب بفروع الشرائع فمبني على نظريته
 على انه احكمهم صلى الله عليه وآله وسلم بشرع لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين (وعن سعيد بن
 سعد بن عباد) هو انصارى قال الواقدي حبيته صحبة كان والبال على بن أبي طالب رضي الله
 عنه على اليمين (قال كان بين أيماننا) جمع يات (روجيل) تصغير رجل (ضعيف نجب) بالخاء
 المعجمة فوجدت في نسخة أخرى بخير (بأمة من امانهم) فذكر ذلك سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اضربوا احده فقالوا يا رسول الله انه اضعف من ذلك فقال خذوا عشا كالالا بكسر
 العين فخذوا ثلثة برزق طراس وهو العنق (فيه مائة شمر اخ) بالشين المعجمة أوله وراة آخره طامة
 برزق عسكال وهو عصن دقيق في أعلى العنكسكال (ثم اضربوه بضربة واحدة فقتلوا رواده أجد
 والنسائي وابن ماجه واسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وارساله) قال البيهقي المخطوط عن
 أبي امامة أي ابن سهل بن خنيفة كونه من سلا وأخرجه أجد وابن ماجه من حديث أبي امامة عن
 سعيد بن سعيد بن عباد موصولا وقد أسلفنا لك غير مرة ان هذا ليس بعلة فادع به رواية
 موصولة زبادة من ثقة مبنية بولته والمراد هنا العنكسكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان
 صغار وهو للخل كالغصن وللعنكبوت وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمر اخ وفي الحديث دليل
 على أن من كان ضعيفا لم يرض ونحوه ولا يطبق إقامة الحد عليه بالسياط أقيم عليه بما يحتمل مجموعا
 دفعة واحدة من غير تكرار للضرب بعنكسكول ونحوه والى هذا ذهب الجماهير قالوا لا بد
 ان يباشر المحدود بجميع الشمارخ ليقع المقصود من الحد وقيل يجزئ وان لم يباشر جميعه وهو
 الحق فانه لم يخلق الله تعالى العناكيل مصفوفة كل واحد الى جنب الآخر عرضا منتشرة الى تمام
 مائة قط ومع عدم الانتشار يمتنع مباشرة كل فرد منها فان كان المريض يرجي زوال مرضه أو خفيف
 عليه لشدته حر أو برد أخر الحد عليه الى زوال ما يخاف (وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول
 به ومن وجدتموه وقع على جمعة فاقتلوه واقتلوا الهيمة رواده أجدوا الاربعة ورجاله موثقون
 الان فيه اختلافا) (١) ظاهره ان الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه الخ

(١) قوله اختلافا قلت لفظ
 النسائي لعن الله من عمل
 قوم لوط وقال الترمذي
 انما يعرف من هذا الوجه
 انتمى وشوم رواية عمرو
 ابن أبي عمرو ومولى المطالب
 قال ابن معين ينكر عليه
 حديثه اقتلوا الفاعل
 والمفعول به انتهى أفاده
 المنذري اه أبو رباب

فقط وذلك ان الحديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا وهو مختلف في ثبوت كل واحد من
الاهرين أما الحكم الاول فانه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس
في البكر يوجب على اللوطية قال يرحم وأخرج عنه انه قال ينظر أعلی بناء في القرية فيرى به منكسا
ثم يبيع الخجارة وأما الثاني فانه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن عباس انه سئل
عن الذي يأتي البهيمة قال لا حد عليه فهذا الاختلاف عنه دل على انه ليس عنده سنة فقيم ما عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلم باجتهاده كذا قيل في بيان وجه قول المصنف ان
فيه اختلافا والحديث فيه مسئلتان الاول فبين عمل بل قوم لوط ولا ريب انه ارتكب كبيرة
وفي حكمها أقوال الاول انه يحد حد الزاني قياسا عليه بجماع ايدلاج محرم في فرج محرم وهذا
قول جماعة من السلف والخلف واليه يرجع الشافعي واعتذر عن الحديث بأن فيه مدة لا فلا
ينض على اباحته دم المسلم الا انه لا يخفى ان هذه الاوصاف التي جمعوها وسعوا بها على الخلق
الروابط بالادلة على علمتها والثاني يقتل الفاعل والمفعول به شخصين كأنا وغير محصنين
الحديث المذكور وهو قد مر في قول الشافعي وكان طريقة الفقهاء ان يقولوا في القتل فعل ولم ينكر
فكان اجماعا سماعا مع تكرير من أبي بكر وعمر وغيرهما وتجب في المناسم قوله المذاهب الى هذا مع
وضوح دليله لفظا وبلاغة الى حد يعمل به سندا الثالث انه يحرق بالنار فاخرج البيهقي انه اجتمع
رأي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به وفيه قصة
وفي اسناد ارسال وقال الخافض المندري حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق
وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك الرابع انه يرى من أعلی بناء في القرية
منكسا ثم يبيع الخجارة رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنه
المسئلة الثانية فبين أن بهيمة دل الحديث على تحريم ذلك وان حد من يأتيها قتله واليه ذهب
الشافعي في أخير قوله وقال ان صح الحديث قلت به وروى عن القاسم وذهب الشافعي في قول له
انه يجب حد الزنا قياسا على الزاني وذهب ابن حنبل وغيره الى انه يعزى فقط اذ ليس بزنا والحديث
قد تكلم فيه بما عرفت ودل على وجوب قتل البهيمة مأ كولة أولا وإلى ذلك ذهب علي
رضي الله عنه وقول للشافعي وقد قيل لابن عباس ما شأن البهيمة قال ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيئا ولكن أرى انه كره ان يؤكل من لحمها أو ينفع بها بعد ذلك
العمل وروى انه قال في الجواب انه أرى فيقال هذه فعل بها ما فعل وذهبت الحنفية الى انه يكره
أكلها فظاهره انه لا يجب قتلها قال الخطابي الحديث هذا معارض بهيمة صلى الله عليه وآله وسلم
عن قتل الحيوان الاكله قال في البحر فيتمم له انه أراد عقوبته بقتلها ان كانت له وهي
مأ كولة جمع بين الأدلة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
وعرب وان أبا بكر ضرب وعرب رواه الترمذي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه ووقفه)
وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام جلا وتقي من البصرة الى الكوفة أو من الكوفة الى البصرة
وتقدم تحقيق ذلك في التغريب وانه ساقه المصنف رداعلى من زعم نسخ التغريب (وعن ابن
عباس رضي الله عنه قال اخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخميني) جمع نخبت بانحاء المعجمة
فتون فتنة اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما (من الرجال والمتبرجلات من النساء وقال

أخرجوه من يوتكم رواه البخاري) لعن منه صلى الله عليه وآله وسلم لمركب المعصية
 دال على كبرها وهو يحتمل الأخبار والأنشاء كما قدمناه والمختص من الرجال المراد به من يشبهه
 بالنساء في حر كانه وكلامه وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء والمراد من يخلق بذلك لامن كان
 ذلك من خلقته وجبلته والمراد بالمرجلات من النساء المتشبهات بالرجال هكذا وردت في
 حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء والعكس وقيل لادلالة
 لعن على التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في الخنثين بالدخول على النساء وإعائني
 من سمع منه وصف المرأة بما لا يفتن له الا من كان له اربة فهو لا جمل تتبع أو صاف الاجنبية
 قلت يحتمل ان من آذنه كان ذلك صفة له خلقه لا تخلفا هذا وقال ابن التين امان انتهت في
 التشبه بالنساء من الرجال الى ان يؤتى في دبره وبالرجال من النساء الى ان يعاطى السخى فان
 لهذين الصفتين من اللوم والعقوبة أشد من لم يصل الى ذلك قلت اما من يؤتى من الرجال في دبره
 فهو الذي سلف حكمه قريبا (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ادفعوا الحدود ما وجدتموها مدفعاً أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف وأخرجه
 الترمذي (١) والحاكم من حديث عائشة بلقط ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم وهو
 ضعيف أيضاً رواه البيهقي عن علي رضى الله عنه من قوله بلقط ادرؤا الحدود بالمشبهات وذكره
 المصنف في التلخيص عن علي رضى الله عنه مر فوعا وعماه ولا ينبغي للامام ان يعطل الحدود قال
 وفيه المختار بن نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري لانه ساق المصنف في التلخيص عدة
 روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على ان له أصلا في الجمله وفيه دليل على انه
 يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الكراه أو انها آتيت المرأة وهي نائمة فيقبل قولها
 ويدفع عنها الحد ولا تكف البيهقي على ما زعمه (وعن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اجتنبوا هذه القاذورات) جمع قاذورة والمراد بها الفعل القبيح والقول
 السيئ مما نهى الله تعالى عنه (التي نهى الله تعالى عنها) ألم فليست بستر بستر الله وليت الى الله
 فانه من يبدى لنا صفته نقيم عليه كتاب الله عز وجل رواه الحاكم (وقال علي شرطهما (وهو في
 المواطن من اسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه
 ومراده بذلك حديث مالك وأما حديث الحاكم فهو مسند مع انه قال امام الحرمين في النهاية
 انه صحيح موقوف على صحته قال ابن الصلاح وهذا مما يتجرب منه العارف بالحديث وله اشباه لذلك
 كثيرة أوقفه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يقتدر اليها كل فقيه وعالم وفي الحديث دليل على
 انه يجب على من ألم بمعصية ان يستر ولا يفضح نفسه بالاقرار ويبادر الى التوبة فان أبدى صفحته
 للامام والمراد بهما حقيقة أمره وجب على الامام اقامة الحد وقد أخرج أبو داود مر فوعا
 تعافوا الحد ودفعوا يديكم فيما باغى من حد فقد وجب

(١) قال الترمذي بعد
 أخرجه حديث عائشة
 لانه عرفه مر فوعا لامن
 حديث محمد بن ربيعة عن
 يزيد بن زياد الدمشقي ثم قال
 يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف
 في الحديث انتهى أبو تراب

(باب حد القذف)

القذف لغة الرمي بشئ وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد على المذنوب (عن عائشة رضى الله
 عنها قالت لما نزل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وذكركم وتلا القرآن

(١) كما رواه ابن أبي جاتم
والحاكم في الاكليل من
مرسل سعيد بن المسيب وفي
البخاري العشر الآيات الى
قوله والله يعلم وأنتم لا تعلمون
وفيها باعتبار العدد وروايات
آخر انتهى ابو تراب

من قوله ان الذين جاءوا بالافك الى آخر (١) ثمان عشرة آية على احدى الروايات في العدد (فلما نزل
امر برجلين) هما احسان ومسطح (وامرأة) هي حمنة بنت جحش (فضربا الخلد اخرجهما أحد
والاربعة وأشار اليه البخاري) في الحديث ثبوت حمله القذف وهو ثابت اقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم يأتوا باربعة شهداء الآية وظاهره انه لم يثبت القذف لعائشة الا من الثلاثة
المذكورين وقد ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول ولكنه لم يثبت انه جلده صلى الله
عليه وآله وسلم حمله القذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعذرنا في تركه صلى الله عليه وآله وسلم
جلده ولكنه قد أخرج الحاكم في الاكليل انه صلى الله عليه وآله وسلم جلده من حمله القذف وأما
قول الماوردي انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد أحد من القذف لعائشة وعمله بان الخلد انما
يثبت بينة أو اقرار فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن وحمل القذف يثبت بعدم ثبوت
ما قذف به ولا يحتاج في اثباته الى بينة قلت ولا يخفى ان القرآن لم يعين أحد من القذف وكأنه
يريد ما ثبت في تفسير الآيات فانه ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول وان مسطحاً
من القذف وهو المراد بنزول قوله تعالى ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى
الآية (وعن أنس بن مالك قال أول ايمان كان في الاسلام ان شريك بن صبحا قد قذفه هلال
ابن أمية بأمره فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيعة والاخذ في ظهرك الحديث أخرجه
أبو يعلى ورجاله ثقات وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله أول ايمان قد اختلف
الروايات في سبب نزول آية اللعان ففي رواية أنس هذه انهم نزلت في قصة هلال وفي أخرى انها
نزلت في قصة عير العجاني ولارب ان أول ايمان كان بنزولها البيان الحكم وجمع بينهما ما بانها
نزلت في شأن هلال وصادق محي عير العجاني وقيل غير ذلك والحديث دليل على ان الزوج
اذا انفج عن البيعة على ما دعه من ذلك الامر وجب عليه الحسد الا انه نسخ وجوب الحسد عليه
بالامانة وهذا من نسخ السنة بالقرآن ان كانت آية جلده القذف هي قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الآية سابقة نزولاً على آية اللعان والآية اللعان اما ما نسخته على تقدير تراخي النزول
عند من يستطره لقذف الزوج أو محصنة ان لم يتراخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على
انه أراد بها عموم في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجه
من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق ان الازواج القاذفات لا زواجهن
باقون في عموم الآية وانما جعل الله شهادة الزوج أربع شهادات بالله فائتة مقام الاربعة
الشهداء فولد اسمي الله ايمانهم شهادة فقال فشهدا آية أحدهم أربع شهادات بالله فإذا انكلى عن
الايمان وجب جلده جلده القذف كما انه اذارني أجني أجنية ولم يأت باربعة شهداء جلده القذف
فالازواج باقون في عموم والذين يرمون المحصنات داخلون في حكمه ولذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم البيعة والاخذ في ظهرك وانما نزل الله آية اللعان لافادة انه اذا قذف الزوج البيعة وهم الاربعة
الشهداء فقد جعل الله تعالى عوضهم الاربعة الايمان وزاد الخامسة للآ كيد والتشديد وجلده
الزوج بانسكول قول الجهمو وكأنه قيل في الآية الاولى ثم يأتوا باربعة شهداء ولم يخلقوا ان كانوا
أزواجاً لم يرموا وغايتها انهم اقيمت الآية الثانية بعض أفراد عموم الاولى بمقدار الاعراض عن القيد
الاول اذا فقد الاول والله أعلم (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر

القارئ الشامي كن عالمة حافظ المارواه في الطبعة الثانية من التابعين أحد القراء السبعة
 روى عن وثابة بن الاسع وعنه وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب الخزومي عن عثمان بن عفان
 واثنتي عشرة وعشرين من المهاجرين ومات سنة ثمان عشرة ومائة (قال لقد أدركت أبا بكر وعمر
 وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضررون المملوك في القذف إلا أربعين رواء مالك والثوري في
 جامعه) دل على أن رأي من ذكر تصنيف حد القذف على المملوك ولا يحنى أن النص ورد في
 تصنيف حد الزنا في الاماء بقوله تعالى فلعين نصف ماعلى الحصنات من العذاب فكأنهم قاسوا
 عليه حد القذف في الاماء ان كانت قاذفة وخصوصا بالناس عموم الذين يرمون الحصنات ثم
 قاسوا العبد على الامت في تصنيف الحد في الزنا والقذف بجامع الملك وعلى رأي من يقول بعدم
 دخول المملوك في العمومات لا تخصيص الا انه مذهب مردودي في الاصول وهذا مذهب الجاهل
 من علماء الامصار وذهب ابن معود وعمر بن عبد العزيز (١) الى انه لا ينصف حد القذف على
 العبد عموم الآية وكانهم لا يرون العدل بالناس كما هو رأي الظاهرية والتحقيق ان القياس غير
 تام هنا لانهم جعلوا العلة في الحاق العبد بالامه الملك ولادليل على انه العلة الامايد عونه من السب
 والتقسيم والحق انه ليس من مسالك العلة وأي مانع من كون الاثنية جزءا للعلة لتقص حد الامه
 لان الامايد من ويغان ولذا قال تعالى ومن يكفرهين فان الله من بعد اكرهين غفور رحيم أي
 لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور اذ لا يغلبون على أنفسهم وحينئذ نقول انه لا يلحق العبد بالامه
 في تصنيف حد الزنا ولا القذف وكذلك الامه لا ينصف اه احد القذف ودعوى الاجماع على
 تصنيفه في حد الزنا غير صحيحة لخلاف داود واما في القذف فقد سمعت الخلاف فيه ومن غيره
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قذف مملوكه
 بغير ما عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كما قال متفق عليه) فيه دليل على انه لا يحد المملوك في
 الدنيا اذ اذقني مملوكه وان كان داخل تحت عموم آية القذف بناء على انه لم يرد بالاحصان الحرية
 ولا الزوج وهو انظر مستترك بطلق على الحر وعلى المحسن وعلى المسلم لان صلى الله عليه وآله وسلم
 أخبر انه يحد لقتله مملوكه يوم القيامة ولو وجب حد في الدنيا لم يجب عليه الحد يوم القيامة اذ قد
 ورد ان هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا اجماع واما اذ اذقني العبد غير ماله فانه أجمع
 العلماء على انه لا يحد قاذف الأم الولد ففيها خلاف فذهب الشافعية وأبو حنيفة الى انه لا حد
 ايضا على قاذفه لانهم املوكه قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية الى انه يحد وصرح ذلك
 عن ابن عمر

(١) والاوزاعي وأبو ثور
 والظاهرية هـ

* (باب حد السرقة) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق الا
 في ربع دينار فصاعدا) نصب على الحال ويستعمل بالفاء ثم ولا يأتي بالواو قيل معناه ولو زادوا اذا
 زاد لم يكن الا صاعدا وفيه موثقة (متفق عليه واللفظ لمسل وللفظ البخاري تقطع يد السارق
 في ربع دينار فصاعدا وفي رواية لاجد) أي عن عائشة وهو الحديث الثاني (اقتعوا في ربع دينار
 ولا تقطعوا فيها وأدني من ذلك) إيجاب حد السرقة ثابت بالقرآن والسارق والسارقة الآية ولم

يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه باختلاف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أولا ذهب
 الجمهور إلى اشتراطه مستدين بهذه الأحاديث الثابتة وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى
 أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لاطلاق الآية ولما أخرجه البخاري من حديث أبي
 هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع به ويسرق الخيل
 فتقطع به وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره والحديث بيانها وبأن المراد
 من حديث البيضة غير القطع بسرقتها بل الإخبار بتحتية شأن السارق وخسارة ما ربحه من
 السرقة وهو أنه تعاطى هذه الأشياء الحقيرة وصار ذلك خلقا له وجراة على سرقة ما هو أكثر من ذلك
 مما يبلغ قدره ما يقطع به فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك
 ذكر هذا الخطأ وبسببه ابن قتيبة إليه وتظهر حديث من يفي لله مسجد ولو لم يفتحص قطاة وحديث
 تصدق ولو نطق بحرق ومن المعلوم أن مفتحص القطاة لا يصح تبديلها ولا تصدق بالظالم
 المحرق لعدم الانتفاع مما فاق قصد صلى الله عليه وآله وسلم الإلمبالغة في الترهيب (١) الثانية
 اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد ما اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً والذي قام
 الدليل عليه منها قولان الأول أن النصاب الذي يقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم
 من الفضة وهذا ذهب فقهاء الخجاز والشافعي وغيرهم مستدين بحديث عائشة المذكور فإنه
 بيان لاطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في الربع دينار قالوا والملائة
 الدراهم قيمته ربع دينار ولما أتى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في حجب قيمته ثلاثة دراهم
 قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم يكن قيمته ربع دينار لم توجب القلع واجتنب أيضاً
 أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بأثنى
 عشر فقطع وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمن ونصفاً
 وقال الشافعي ربع الدينار موافق الثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثناعشر درهما دينار وكذلك كان بعده ولهذا قومت الدية اثني عشر ألفاً من
 الورق وألف دينار من الذهب القول الثاني لا كتر فقهاء العراق أنه لا يوجب القلع الأسرقة
 عشرة دراهم ولا يجب في أقل من ذلك واستدلوا بذلك بما أخرجه البيهقي والخطاي من طريق
 محمد بن أبيه من حديث ابن عباس أنه كان غنياً عن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عشرة دراهم وروى أيضاً محمد بن إسحق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قالوا
 وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في حجب وإن كان فيهما
 أن قيمته ثلاثة دراهم لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيما
 يستباح به العضو المحرم قطعه لا بمحضه فيجب الأخذ بالمتيقن وهو الأكثر وقال ابن العربي ذهب
 سفيان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القلع لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد
 محرمة بالاجتماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع فيقتضي
 به ما لم يقع الاتفاق على دون ذلك قلت قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة الجن
 من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته ورواية ربع دينار حديث
 عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب على أن الأرجح أن قيمة الجن ثلاثة

(١) في حديث البيضة
 والترغيب في حديث المسجد
 والصدقة اهـ

دراهم لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً وأما
 الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لا فيما عداه على أن رواية التقدير بقيمة المكن
 بال عشرة جانت من طريق ابن اسحق ومن طريق عمر وابن شعيب وفيهما كلام معروف وإن كان
 لا نرى القدر في ابن اسحق عما ذكره كما قررناه في مواضع أخر المسئلة الثالثة اختلاف القائلين
 بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور ويقوم بالدراهم لأربع
 الدينار يعني إذا اختلف صرف فهم ما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي
 الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الخطابي ولذلك
 كانت الصكوك القديمة يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالدينار
 وحصرتم بها حتى قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم تجز القطع كما
 قدمناه وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والأوزاعي ودาวود وقال أحمد بقول مالك في
 التقويم بالدراهم وهذا القولان في قدر النصاب نفعرا عن الدليل كما عرفت وفي الباب أقوال
 كما قدمنا لم ينض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل (وعن
 ابن عمر) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في حجة نعمة ثلاثة دراهم متفق
 عليه) المكن بكسر الميم وبالجم الترس مفعول من الاجتنان وهو الاستئثار والاختفاء وكسرت
 ميمه لأنه آله في الاستئثار قال

وكان يحجني دون من كنت أقي * ثلاث شخصو كاعبان ومغفر

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله في رواية أحمد ولا تقطعوا فيها
 هو أدنى من ذلك بعد ذكره القطع في الربع الدينار ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا أنه ربع دينار والثنائي قوله ولا تقطعوا فيها أدنى من ذلك
 وقوله هنا قيمته هذا هو الاعتبار أعني القيمة وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بالنظر
 نعمة ثلاثة دراهم قال ابن دقيق العيد المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن فكانت
 لتساويهم ما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باعتبار الغلبة والأقوال اختلفت القيمة
 والثن الذي سري به ما لكلمة باعتبار القيمة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لعن السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده
 متفق عليه) تقدم أنه من أدلة الطاهرية ولكنه مؤول بما ذكره في رواية الموحب لتأويل ما عرفته
 من قوله في المتفق عليه لا تقطع يده السارق إلا في ربع دينار وقوله فيما أخرجه أحمد ولا تقطعوا
 فيما هو أدنى من ذلك فتعين تأويله بما ذكرناه وأما تأويل الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة
 الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التمهين على السارق بتقويمه
 العظيم بالخفير قيل فالوجه في تأويله أن قوله فتقطع خبر لأمر ولا فعل وذلك ليس بدليل لجواز أن
 يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقطععه من لا يرعى النصاب أو بشمادة على النصاب ولا يصح
 الأدونية أو نحو ذلك (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال)
 مخاطباً لاسامة (أنشفع في حرد من حدود الله ثم قام فاخطب فقال يا أيها الناس اتقوا الله الذين
 من قبلكم انهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد

(١) اسمها فاطمة بنت
الاسود بن عبد الاسدين
عبد الله قتل أبوها كافرا
يوم بدر قلده حزة رضى الله
عنه اه أبو تراب

متفق عليه واللفظ للمسلم (وله) أى للمسلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأة تستعير المتاع
وتجعه فأمروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها) انطاب في قوله تشفع لاسامة بن زيد
كإدله ما في البخاري ان قرشا أهمتهم المرأة الخنزومية (١) التي سرقت قالوا من يكلم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة تحب رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنشفع الحديث وهذا استفهام انكار
وكان قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعاة في حد وفي الحديث مسئلتان الأولى النبي عن الشفاعاة
في الحد وترجم البخاري باب كراهة الشفاعاة في الحد اذ رفع إلى السلطان وقد دللنا بقيد من
ان الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال
لاسامة لما أنشفع أن تشفع في حد فان الحد ودادا انتهت إلى قليس بئرله وأخرج أبو داود
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه نعا فوا الحد وفيما بينكم فما بلغني
من حد فسد وجب وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود
الله فقد ضاد الله في أمره وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر وقفا وفي الطبراني
من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ فقد ضاد الله في ملكه وأخرج الدارقطني من حديث الزبير
موصولا بلفظ أشفعوا ما لم يصل إلى الرأى فإذا وصل إلى الرأى فعا فلا عفا الله عنه وأخرج
الطبراني عن عسرة بن الزبير قال أتى الزبير سارقا شفع فيه فقبيل حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ
الإمام فلعن الله الشافع والمشفع قبل وهذا الموقوف هو المعتقد وثاني قصة الذي سرق رداء
صفوان ورفعه إليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم أراد أن لا يقطعه فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا
قبل ان تأتي بي هو يأتي من أخرجه وهذه الأحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعاة بعد البواع إلى
الإمام وأنه يجب على الإمام إقامة الحد وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك ومنه في الخبر ونقل
الخطابي عن مالك انه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال لا تشفع في الأول مطلقا أى قبل
الرفع وبعده وفي الثاني تحسن الشفاعاة قبل الرفع وفي حديث عن عائشة أقيلا نوى الهية ان
زلاتهم إلا في الحد وما يدل على جواز الشفاعاة في التعزيرات لا في الحدود ونقل ابن عبد البر
الاتفاق على ذلك المسئلة الثانية في قوله كانت امرأة تستعير المتاع وتجعه وأخرجه النسائي
بلفظ استعارت المرأة على السنة فاس يعرفون وهي لا تعرف فباعته وأخذت منه وأخرجه عبد
الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن ان امرأة جاءت فقالت ان فلانة تستعير حليا
فاعارتم اياه فشكت لآثره فباعته إلى التي استعارت اياه تسألها فقالت ما استعيرتك شيئا فرجعت
إلى الأخرى فأكرت فباعته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعاها فساءلها فقالت والذى بعثك
بالحق ما استعيرت منها شيئا فقال اذهبوا إلى بيتكم اتجدوه تحت فراشها فأتوه وأخذوه فأمر بها
فقطعت والحديث دليل على انه يجب القطع على جاحد العارية وهو مذهب أحمد واسحق
والظاهرية وانصره ابن حزم ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم
رتب القطع على جحد العارية وقال ابن دقيق العبدانه لا يثبت الحكم المرتب على الجحد حتى
يقين ترجيح رواية من روى انها كانت جاحدة على رواية من روى انها كانت سارقة وذهبت

الجاهلية لا يجب القطع في جحد العارية قالوا لان الآية في السارق والجاحد لا يسمى سارقا وورد
 هذا ابن القيم وقال ان الجحد ادخل في اسم السرقة فالت دخول لفظ الجاحد تحت لفظ السارق
 لغة لان اسماعده عليه اللغة وأما الدليل فثبت قطع الجاحدين هذا الحديث قال الجمهور وحديث
 الخزومية قد ورد بلفظ انهم اسروا من طريق عائشة وجابر وعمر بن الزبير ومسعود بن الاسود
 وآخر جهل البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا فقد تقرر انهم اسروا ورواية
 جحد العارية لا تدل على ان القطع كان لها بل انما ذكر جحد العارية لانه قد صار خلقا لها معروفا
 فعرفت المراتبة والقطع كان للسرقة وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه ثم هو مبني
 على ان المعبر عنه امرأة واحدة وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر
 بذلك فانه جعل الذي ذكره ثانياً ورواية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادي انهم اسروا واحد
 أشار اليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة والمصنف هنا صنف ما صنعه صاحب العمدة في سياق
 الحديث ثم قال الجمهور ويؤيد ما ذهبنا اليه ما روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع رواد أجدوا الاربعة وصحبه الترمذي وابن
 حبان قالوا جحد العارية خائن ولا يخفى ان هذا عام لكل خائن ولكنه مخصص بجحد العارية
 ويكون القطع في جحد العارية لا غير من الخونة وقد ذهب بعض العلماء الى انه يخص القطع
 بمن استعار على اسان غيره مخادعا للمستهار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها المطاوب بها قال
 فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير
 لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت وهذا دل على ان الخائن لا قطع عليه والمراد بالخائن الذي يضر
 ما لا يظهره في نفسه والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع ارادة اظهاره له النصيحة
 والحفظ والخائن أعظم فانها قد تكون الخيانة في غير المال ومنه خيانة العين وهي مسارقة الناظر
 بطرفة ما لا يحل له نظره والمنتهب المغير من التهمة وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على
 جهة الغلبة والقدرة والمختلس الساب من اختلسه اذا سلبه واعلم ان العلماء اختلفوا في شرعية
 أن تكون السرقة في حرز فذهب أحد بن حنبل وإسحاق وهو قول للخوارج الى انه لا يشترط لعدم
 ورود الدليل بالشرط من السنة ولا طلاق الآية وذهب غيرهم الى اشتراطه مستدلين بهذا
 الحديث انه فهو ملزموم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية وأجيب بأن هذا
 مفهوم لا يثبت به قاعدة بقيد بها القرآن ويؤيد عدم اعتبار ما نه صلى الله عليه وآله وسلم قطع من
 أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد
 الخزومية وانما كانت تجحد ما تستعيره وقال ابن بطال ان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة
 فان صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكرنا لا يدل على اعتبار الحرز فالمسئلة كما ترى والاصل
 عدم الشرط وانما استعير الله أو توقف حتى يفتح الله تعالى ﴿﴾ وعن رافع بن خديج رضى الله
 عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا قطع في ثمر في النهاية الثمر هو الرطب
 مادام في رأس النخلة فاذا قطع فهو الرطب قال ويقع على كل الثمار (ولا كثر) هو يفتح الكاف
 وفتح المثناة جاز النخل وهو ثمنها الذي في وسط النخلة كافي النهاية (رواه المذكورون)
 وهم أجدوا الاربعة (وصحبه أيضا الترمذي وابن حبان) كما صح ما قبله قال الطحاوي الحديث

تلقته الامه بالقبول والتمس المراد به ما كان معلقا في الخنث قبل ان يجذ ويحز زوعلى هذا تأويله
الشافعي وقال حواشي المذهب ليست بحزوا كثيرا تدخل من جوانبها والتمس اسم جامع للطب
واللباس من الطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير وأما الكثر فيوقع تفسيره في رواية النسائي
بالجار والجار بالجم آخره ابن زهرمان هو شحم الخنث الذي في وسط الخنث كما في النهاية والحديث
فيه دليل على انه لا يجب القطع في سرقه التمر والكثير وظاهره سواء كان على ظهر المئنت له أو قد جذ
والى هذا ذهب أبو حنيفة قال في نهاية الجته قد قال أبو حنيفة لا قطع في طعام ولا في باطنه أصلا مباح
كالصيد والخبث والحشيش وعنده في منعه القطع في الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا قطع في ثمر ولا كثره وعند الجمهور انه يقطع في كل حجر سواء كان على أصله باقيا أو قد جذ
وسواء كان أصله مباحا كالخشيش وشحوه أو لا قالوا العموم الآية والاحاديث الواردة في
اشتراط النصاب وأما حديث لا قطع في ثمر ولا كثره فقال الشافعي انه خرج على ما كان عليه عادة
أهل المدينة من عدم احراز حواشيها فترك القطع لعدم الحز فاذ أحرزت الحواشي كانت كغيرها
﴿وعن أبي أمية الخزومي﴾ لا يعرف له اسم عده في أهل الجاز روى عنه أبو المنذر مولى أبي
ذر هذا الحديث ﴿قال أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلص قد اعترف اعترافا لم يوجد
معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما خالك﴾ بكسر الهمزة فاعلمت أي
أظنك ﴿سرق قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وحج به فقال استغفر الله
وتب إليه فقال أسستغفر الله وأتوب إليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا أخرجه أبو داود واللفظ له
وأحمد والنسائي ورجل الثقات وقال الخطابي في اسناده مقال والحديث اذا رواه مجهول
لم يكن بحجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق أبو المنذر المذكور في اسناده لم يرو عنه الاصحق
ابن عبد الله بن أبي طلحة وفي الحديث دليل على انه ينبغي للامام تلقين السارق الانكار وقد
روى عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لسارق أسرق قل لا قال الراعي لم يصحوا هذا
الحديث وقال الغزالي قوله قل لا لم يصححه الاثمة ورواه البيهقي موقوفا على أبي الدرداء انه
أتى بجارية سرق فقال لها أسرقي قولي لا فقالت لا فلي سبيلها وروى عبد الرزاق عن عمر
أنه أتى برجل سرق فسأله أسرق قل لا فقال لا فتركه وساق روايات عن الصحابة دالة على
التلقين واختلف في اقرار السارق فذهب أحمد واسحق الى انه لا بد في ثبوت السرقة بالاقرار من
اقراره مرتين وكان هذا دليلهم ولادلالة فيه لانه خرج مخرج الاستنبات وتلقين المسقط ولانه
تردد الراوي هل مرتين أو ثلاثا وكان طريق الاحتياط لهم ان يشترطوا الاقرار ثلاثا ولم يقولوا به
وذهب الفريقان وغيرهم الى انه يكفي الاقرار مرة واحدة كسائر الاقارير ولانها قد
وردت عدة روايات لم يذكريها اشتراط عدد الاقرار (وأخرجه) أي حديث أبي أمية
(الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فهاقه بعناد وقال فيه اذهبوا به فاقطعوه
ثم احسوه) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضا) أي من حديث أبي هريرة (وقال لأبأس
باسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع والحسم الكي بالنار أي يكوى بحمل القطع
ليقطع الدم لان من أذا الدم تنسد وإذا ترك فرما استرسل الدم فيؤدي الى التلف وفي الحديث
دلالة على انه يأمر بالقطع والحسم الامام وأجرة القاطع والحسم من بيت المال وقية الدواء

الذي يحكم به منه لان ذلك واجب على غيره (فائدة) من السنة ان تعلق يد السارق في عنقه
 لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد انه سئل أرأيت تعلق يد السارق في عنقه
 من السنة قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقاً ثم أمر بيده فعلق في عنقه
 وأخرجه بسنده ان علياً رضي الله عنه قطع سارقاً ثم وابه بيده فعلق في عنقه وأخرج عنه
 أيضاً انه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها قال الرازي فكان في أنظر الى يده تضرب صدره
 (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغرم
 السارق اذا أقيم عليه الحد واد الناس وبين انه منقطع وقال أبو حاتم ومسنكر) رواه النسائي
 من حديث المسور بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن
 عوف قال النسائي هذا امر سهل وليس بثابت وكذلك أخرجه البيهقي وذكره عنه أخرى وفي
 الحديث دليل على ان العين المسروقة اذا تلفت في يد السارق لم يغرم بها بعد ان وجب عليه القطع
 سواء تلفها قبل القطع أو بعده ورواه أبو يونس عن أبي حنيفة وفي شرح الكنتز على مذهبه
 نعمل ذلك بان اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول فصار القطع بدلا من الغرم ولذلك
 اذا نفي بسرقته قطع به ما يقطع وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة الى انه يغرم
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على البدن ما أخذت حتى تؤديه وحديث عبد الرحمن هذا التقويم به
 الخ مع ما قيل فيه ولقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا يحل مال امرئ مما
 بطيه من نفسه ولانه اجتمع في السرقة حقان حق لله تعالى وحق للأدعي فاقضى كل حق
 مرجحه ولانه قام الاجماع على انه اذا كان موجودا بعينه أخذ منه فيكون اذا لم يوجد في ضمانه
 قياسا على سائر الاموال الواجبة وقوله اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة لان
 الحقين مختلفان فان القطع لحكمة الزجر والتغريم لتقويت حق الادعي كافي للغصب ولا يخفى
 فوهذا القول (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب بفيه من ذي طاعة غير متخذ خبئة) بضم الخاء المعجمة
 وسكون الموحدة قدور ودمعطف الازار و طرف الثوب (فلا شيء عليه ومن خرج بشئ منه
 فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشئ منه بعد ان يؤويه (١) الجبرين) هو موضع الثمر الذي
 يحق فيه (يبلغ عن الجن فعليه القطع أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الخاكم) قال المنذري
 المراد بالثمر المعلق ما كان معلقا في الثقل قبل ان يجذو ويجزوا والتمر اتم جامع للرطب واليابس من
 التمر والعنب وغيرهما وفي الحديث مسائل الاولى انه اذا أخذ الخناج بفيه لسد فاقته فانه مباح له
 (٢) والثانية انه يحرم عليه الخروج بشئ منه فان خرج بشئ منه فلا يجزوا ما ان يكون قبل ان يجذو
 وقبل ان يأويه الجبرين أو بعده ان كان قبل الحد فعليه الغرامة والعقوبة وان كان بعد القطع
 وبراء الجبرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ عن
 الجن وهذا مبني على ان الجبرين حرز كما هو الغالب اذ لا قطع الا من حرز كما يأتي الثالثة انه
 أحسن في الحديث الغرامة والعقوبة ولكنه قد أخرج البيهقي نفسه رها بانه غرامة مثلية وبان
 العقوبة بجلدات نكال وقد استدل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال فان غرامة
 مثلية من العقوبة بالمال وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا تصاعف الغرامة على

(١) في القاموس الجبر بالضم
 وكأمر البيدر وأجرن الثمر
 جعله فيه اه أبو تراب
 (٢) كما يفيد قوله فلا شيء
 عليه فانه نكرة في سياق
 النفي يع فلا يلزمه شيء فهو
 مباح له والمراد من أخذه
 بفيه انه أكله ولولا تناوله
 بيده اه أبو تراب

أخذ في شيء أنما العقوبة في الإبدان لافي الاموال وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل المشاة بالليل أن ما تلقت فهو ضامن على أهلها قال وانما يضمونه بالقيمة وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديثهم في الزكاة أربعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يأويه الجربين وقوله في الحديث الآخر لا قطع في غر ولا في حريسة الجبل فإذا أواه الجربين أو المراح فالقطع فيما بلغ عن الجن آخر حجه النيسائي قالوا والآخر أنما خوذ في مفهوم السرقة فإن السرقة والاستراق هو الجنح مستتر في خفية لا أخذ مال غيره من حرز كما في القاموس وغيره فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة (١) لغة ولذا لا يقال لمن خان أمته سارق هذا مذهب الجمهور وذهب الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عما لا يابلأق الآية الكريمة إلا أنه لا يثبت في أنه إذا كان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية وأعلم أن حريسة الجبل بالخاء المهمله مقسوحة قراءة فتناء تحتمية فسين مهملة والجبل بالجم فمجردة قليل هي الحريسة أي ليس فيها بحرر بل الجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بموضع حرز وقيل حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها (٢) والمراح الذي تأوي إليه المشاة إلا كذا في جامع الأصول وهذا الأخير أقرب بمراد الحديث والله أعلم (٣) وعن صفوان بن أمية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه هلا كان ذلك قبل أن تأتي به أخرجه أحدوا الأربعة وصححه ابن الجارود والحاكم الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجحه ابن عبد البر وقال إن سماع طاوس من صفوان يمكن لأنه أدرك عثمان وقال أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قصة أخرجه البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال بينا صفوان بن أمية مصطعب بالبطحاء إذ جاءه إنسان فأخذه بردة من تحت رأسه فألقى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمره بقطعه فقال إني أعفو وأتجاوز فقال فهل أقبل أن تأتي به وله ألقا في بعضهم أنه كان في المسجد الحرام وفي آخر في مسجد المدينة تأمنا وفي الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان ماله حافظة وإن لم يكن مغلقا عليه في مكان قال الشافعي رداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه وإلى هذا ذهب الشافعي والخنفية ومالك الكعبة وقال في نهاية المجتهد وإذا نسي أن يمسك سيفه وسده له حرز على ما جاء في رداء صفوان قال في الكعبة الخنفية ومن سرق من المسجد ما عاور به عنده يقطع وإن كان غير محرزا بالحائط إذ المسجد ما بني لأجر الزاموال فلم يكن المال محرزا للمكان (٣) انتهى وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشرطية فقال الشافعي ومالك والامام يحيى إن لكل مال حرز يخصه فحرز المشاة ليس حرز الذهب والفضة وقال الخنفية ما حرز فيه مال فهو حرز لغيره إذا لم يوضع لمنع الدخول واخراج إن لا يخرج وما كان ليس كذلك فليس بحرزا للغة ولا شرعا وكذلك قالوا المسجد والكعبة حرزان لا لأنهما وكسوتهما واختلفوا في القبر هل هو حرز لا كفن فيه قطع آخذه أو ليس بحرز فذهب إلى أن الناس سارق جماعة من الساف والشافعي ومالك وقالوا يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرز له وقد روى عن علي رضي الله عنه وعائشة وقال الثوري وأبو حنيفة لا تقطع النباش لأن القبر ليس بحرز وفي المنار هذه المسئلة فيها صعوبة لأن حرمة الميت كحرمة

(١) لفظ القاموس سرق منه
وسرقه واسترقه جاء مستترا
إلى حرز وأخذ ما لا غيره
اه أبو تراب

(٢) يضم الميم قراءة آخره
مهملة المأوى اه أبو تراب
(٣) بل هو محرز بكون
ماله عنده كما في قصة
صفوان اه أبو تراب

الحى لكن حرمه يد السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل النباش تحت السارق لغة والقباس
 الشرعى غير واضح واذا توافقنا امتنع القطع انتهى واختلصوا فى السارق من بيت المال
 فذهب الشافعى وأبو حنيفة الى انه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر وذهب مالك
 الى انه يقطع وانفقوا على انه لا يقطع من سرق من الغنمة وان لم يكن من أهلها قالوا لانه
 قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس (وعن جابر قال جى بسارق الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اقلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه فقطع ثم جى به الثانية فقال اقلوه
 فذ كرمه ثم جى به الثالثة فذ كرمه ثم جى به الرابعة كذلك ثم جى به الخامسة فقال اقلوه
 أخرجه أبو داود والنسائى تمامه عندهما قال جابر فأنطلقا به فقتلاه ثم اجترأناه فالتقيناه
 فى بئر وررنا عليه الحجارة (واستكره) اى انه قال الحديث منكرو ومصعب بن ثابت
 (١) وليس بالقوى فى الحديث قيل لكن يشهد له قوله (وأخرج) أى النسائى (من حديث الحرث
 ابن حاطب نحوه) وأخرج حديث الحرث الحاكم وأخرج فى الحلية لابى نعيم عن عبد الله بن زيد
 الجعفى قال ابن عبد البر حديث القتل منكرا لأصل له (وذكر الشافعى ان القتل فى الخامسة
 منسوخ) وزاد ابن عبد البر فى كلام الشافعى لاختلاف فيه بين أهل العلم وفى النجم الوهاج
 ان ناسخه حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث تقدم قال ابن عبد البر وهذا يدل على
 ان حكاية أبى مصعب (٢) عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصل له وجا فى رواية
 النسائى بعد قطع قوائمه الاربع ثم سرق الخامسة فى عهد أبى بكر فقال أبو بكر كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بهذا حين قال اقلوه ثم دفعه الى قسيه من قريش فقال اقلوه فقتلوه
 قال النسائى لأعلم فى هذا الباب حديثنا صحيحا والحديث دليل على قتل السارق فى الخامسة وان
 قوائمه الاربع تقطع فى الاربع المرات والواجب قطع اليدين فى السرقة الاولى اجماعا وقرءان
 مسعود مينة لاجمال الآية فانه قرأنا فاقطعوا أيما نهما وفى الثانية الرجل اليسرى عند
 الاكثر فعلى العجاجة وعند طاوس اليد اليسرى اقصرهم امن اليمنى وفى الثالثة يده اليسرى
 وفى الرابعة رجله وهذا عند الشافعى ومالك لما أخرجه الدارقطنى من حديث أبى هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال فى السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وفى اسناده الواقدي قال الزركشى فيه مقال وأخرج
 الشافعى من وجه آخر عن أبى هريرة مرفوعا وأخرج الطبرانى والدارقطنى نحوه عن عصمة بن مالك
 واسناده ضعيف وخالف الحنفية فقالوا يجب فى الثالثة لما رواه البيهقى من حديث على بن
 الله عنه انه قال بعد ان قطع رجله وأتى به فى الثالثة بأى شئ يتمسح وبأى شئ يأكل لما قيل له تقطع
 يده اليسرى ثم قال اقطع رجلا على أى شئ يتمسح أى لا يتمسح من الله ثم ضرب به وخلده فى السجن
 وأجاب الاولون بان هذا رأى لا يقاوم المنصوص وان كان المنصوص فيه ضعف فقد عاضده
 الروايات الاخر وأما محل القطع فيكون من مفصل الكتف اذ هو أقل ما يسمى يدا ولقد اصاب الله
 عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بسارق فقطع يده من مفصل الكتف وفى اسناده مجهول وأخرج ابن أبى شيبه من مرسل
 رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع من المفصل وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر

(١) قال الذهبي انه ضعفه
 أجدوا بن معين اه أبو تراب
 (٢) هو من أصحاب مالك
 له مختصر فى مذهبه ولفظه
 فيه فان سرق الخامسة قتل
 كما قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعثمان وعمر بن
 عبد العزيز اه أبو تراب

(١) وأخرج عنه الشافعي
في كتاب الاختلاف وزاد
ويقول استحي من الله ان
أتركه بلا عمل اه أبو تراب

عن رجاء عن عدي رفعه وعن جابر رفعه وأخرج سعيد بن منصور عن عمرو قال الامامية
وروى عن علي رضي الله عنه انه يقطع من أصول الاصابع اذ هو أقل ما يسمي يدا وقد اختلفت
الرواية عن علي عليه السلام فروى (١) انه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى
وقال الزهري والخوارج انه يقطع من الابطا اذ هو اليد حقيقة والاقوى الاول دليل المأثور وأما
محل قطع الرجل فنقطع من مفصل القدم وروى عن علي عليه السلام انه كان يقطع الرجل من
الكعب وروى عنه وهو للامامية انه من معتقد الشر الك * (خاتمة) أخرجه أحمد وأبو داود عن
عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وقد دعت علي سارق سرق لها الخنفة
لا تسبي عنه بدعا لك عليه ومعناه لا تتخفي عنه الاثم الذي يستحقه بالسرقه وهذا يدل على أن الظالم
يخفف عنه بدعا ما المعلوم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه
قال بلغني أن الرجل ليظلم مظلة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفي حقه ويكون
لظالم الفضل عليه وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعا علي من
ظلمه فقد انتصر فان قيل قدم مدح الله تعالى المنتصر من البغي ومدح العافي عن الجرم قال ابن
العربي فالجواب ان الاول محمول على ما اذا كان الباغي وقتا ذا جرأة وجور والثاني على من وقع
منه ذلك نادرا فتقال عثرته بالعفو عنه وقال الواحدى ان كان الانتصار لاجل الدين فهو محمود
وان كان لاجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على
ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يحلل أحد من عرض ولا مال وكان سليمان بن يسار وابن سيرين
يحللان منهما وراى مالك التحليل من العرض دون المال

* (باب حد الثارب وبيان المسكر) *

(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر
بجأده يجرب دينه فربما أربعين قال (أى أنس) وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال
عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر منفق عليه) الخمر مصدر خمر كضرب ونصر
خمر اسم به الشراب المعصر من الغب اذا غلا وقذف بالزبد وهي مؤنثة ويذكر ويقال خمر وفي
الحديث مسائل الاولى ان الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة اجماعا وتطلق على ما هو أهم من ذلك
وهو ما أسكر من العصب أو من النبيذ أو من غير ذلك واتما اختلف العلماء هل هذا الاطلاق حقيقة
أولا قال صاحب القاموس العموم أصبح لانها حرمت وما بالمدسة خمر غيب ما كان الا البسز
والتراب انتهى وكأنه (٢) يريد العموم حقيقة وسيتخير اقبل لانها تخمر العقل أى تستره فيكون
بمعنى اسم الفاعل أى الساتر للعقل وقيل لانها تغطي حتى تستند يقال خمره أى غطاه فيكون
بمعنى اسم المفعول وقيل لانها تخالط العقل من خمره اذا خلطه ومنه هنيئاً حمر بثاغير داء
مخامر أى مخالطه وقيل لانها تترك حتى تدرك ومنه اختمر العجين أى بلغ ادراكه وقيل مأخوذة
من السكل لاجتماع المعاني هذه فيها قال ابن عبد البر لا وجه كالمسحوق في الخمر لانها سترت
حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغويه قلت هذا من معنيين
ولانها تغطي العقل فالخمر تطلق على عصب الغب المشتد حقيقة اجماعا وفي النجم الوهاج الخمر
بالاجماع المسكر من عصب الغب وان لم يقذف بالزبد واشترط أبو حنيفة رجسه الله ان يقذف

(٢) انما قال كانه لان من
قاعده خلط الحقيقة
بالحجاز ويأتى الله أصاب بالعميم
أعم من ان يكون حقيقة
أو مجازا اه أبو النصر

وحينئذ يكون مجمعا عليه واختلاف أصحبا في وقوع الخمر على الالبنة حقيقة فقال المرتضى وجاعة
 بذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر
 وحوط ظاهر الاحاديث ونسب الرافعي الى الأكثرين انه لا يقع عليها الاجمازا قلت وبه حزم ابن
 سيد في المحكم وحزم به صاحب الهداية من الخفية حيث قال الخمر عندنا ما اعتصر من ماء
 العنب اذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ورد ذلك الخطأ في فقال زعم قوم ان
 العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان العناية الذين سموا غير المتخذ من العنب خمر العرب
 فعلم ولم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على
 صحة ما كثرتم تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره
 لا يسمى خمر ولا يتناول اسم الخمر وحق قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وانهم العناية
 لانهم لما نزل تحريم الخمر في مواضع اجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب
 وبين ما يتخذ من غيره بل ذروا بين ما حرّم وما لم يكن من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم
 ربل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الازالة يستقصوا ويتحققوا التحريم ويأتوا
 حديث عمر انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة الحديث وعمر من أهل اللغة وان كان يحتمل انه
 أراد بيان ما يتعلق به التحريم لانه المسمى في اللغة لانه يصح له بيان الاحكام الشرعية ولعل ذلك صار
 اسما شرعيا لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية وبذلك الحديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام قال الخطابي ان الآية لما نزلت في تحريم الخمر
 وكان مسميا لها مجعولا للخطاطين بين ان مسميا لها هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلابة والزكاة
 وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهت قلت هذا يخالف ما سلف عنه قريبا ولا يخفى ضعف هذا
 الكلام فان الخمر كانت من أشهر أسماء العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كلمة صالحة
 والزكاة شعائرهم فيها لا تخص فكأنه يريد انه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروفا
 عندهم فعرفهم به الشرع فانهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالأرض ايضا فيعرفها
 الى ما يتخذ منه من ذرة وشعير ونحوهما ولا يطلقون عليه لفظ الخمر في الشرع بتعميم الاسم لكل
 مسكر فيحصل مما ذكر جيعا ان الخمر حقيقة لغوية في عصر العنب المستند الذي يقذف بالزبد وفي
 غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من
 ماء العنب وغيره ما ينقل اللفظ الى الحقيقة الشرعية أو بغيره وقد علمت انه أطلق عمر وغيره من
 العناية الخمر على كل ما أسكر وهم أهل اللسان والاصل الحقيقة فقد أحسن صاحب القاموس
 بقوله والعموم أصح وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنترا
 أنظم الالبعد تقرير هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقد ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعل لادل
 اللغة المسئلة الثمانية قوله بخلافه بجريدين نحو أربعين فيه دليل على ثبوت الحديث على شارب
 الخمر وادعى فيه الاجماع ونوزع في دعواه لانه قد نقل عن طائفة من أهل العلم انه لا يجب فيه الا
 التعزير لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على حدمعين وانما ثبت عنه الضرب المطلق وفيه
 دليل على انه يكون الجلد بالجريد وهو ضعف التحمل وقد اختلف العلماء هل يعين الجلد بالجريد
 على ثلاثة أقوال أقربها جواز الجلد بالعود غير الجريد ويجوز الاقتصار على الضرب بالسدين

والنعال قال في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجر يد والنعال وأطراف الثياب ثم قالوا
والاصح جوازها بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتقدمين وأطراف
الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق بهم وقد عين قوله في الحديث نحو أربعين
ما أخرجه البيهقي وأحمد بلطف فأمر قريش من عشرين رجلاً بخلده كل واحد جلدتين بالجر يد
والنعال قال المصنف وهذا يجمع ما اختلف فيه على تشعبه وإن جلة الضربات كانت أربعين
لأنه جلدته بجر يدتين أربعين المسئلة الثالثة قوله فلما كان عمر استشار الناس الخ سبب
استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر أن الناس قد انهمكوا في الخمر
وتحرقوا العقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فسألهم فاجتمعوا على أن يضربه ثمانين
وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه
السلام نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري فجلد عمر في الخمر
ثمانين وهذا حديث معضل وإن هذا الأثر عن علي طرق وقد أنكره ابن حزم كما سلف وفي معناه نكارة
أنه قال إذا هذى افتري والهذى لا يعد قوله فيه لأنه لا عمد له ولا قرية إلا عن عمد وقد أخرج عبد
الرزاق قال جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
في الخمر شيئاً ولا يفتري أن الحديث الثاني وهو قوله (ﷺ) (وسلم عن علي عليه السلام في قصة الوليد
ابن عقبة) حقه السيد في منحة الغفار على ضوء النهار وفيه أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن
عقبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر أجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال امسك (جلد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى)
يويد أنه أحب إليه مع جرمة الشاربين لأنه أحب إليه مطلقاً لا يرده كيف يجعل فعل عمر أحب
إليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ولكنه يقال
أن ظاهر قوله امسك بعد الأربعين دل على أنه لم يفعل إلا أحب إليه وأجيب عنه بأن في صحيح
البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الخطاب أن علياً بجلد الوليد ثمانين والقصة واحدة والذى
في البخاري أخرج وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بثمانين وهذا أولى من
الجواب الآخر وهو أنه جلدته بسوط له رأسان فضربه أربعين فكانت الجلة ثمانين فإن هذا
ضعيف لعدم مناسبة سياقه والروايات عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة
الآن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال فكأنه فهم الصحابة أن ذلك بتدبير نحو أربعين
جلدة واختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو حنيفة إلى الشافعي أنه يجب الحد
على السكران ثمانين جلدة قالوا التماس الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم يسكر عليه أحد وذهب
الشافعي في المشهور عنه ودأوده أن يبعون لأنه الذي روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فعلة ولأنه
الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر ومن يتبع ما في الروايات واختلفوا فيها على أن الأحوط
الاربعون ولا يراد عليها (وهذا الحديث أن رجلاً شهد عليه) أي على الوليد (أنه رآه يتقيأ
الخمر فقال عثمان ألم يتقيأها حتى شربها) في مسلم أنه شهد عليه رجلاً أن أحد مهاجرين أنه
شرب الخمر وشهد آخر أنه يتقيأها الحديث قال النووي في شرح مسلم هذا دليل لما لاك وموافقه
في أن من يتقيأ الخمر لم يشرب الخمر ومنه هنا أنه لا يجب مجزئ ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً

كرم آخر أو مكرها عليه وغير ذلك من الأعداء المسقط للحدود ودليل مالك هنا قولي لأن
 العناية أتمه وأعلى جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث اءقلت وبثل ما قال مالك قاله
 جماعة ثم لا يخفى ان اقتصار المصنف على الشاهد بالي موحده نقصه بولايها ما أنه جلد الوليد
 بشهادة واحد على التقيي (وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في شارب
 الخمر اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم اذا شرب الرابعة
 فاضربوا عنقه أخرجه أحمد وهذا الفظه والأربعة) اختلف الروايات في قتله هل يقتل ان شرب
 الرابعة وان شرب الخامسة فأخرج ابوداود من رواية ابان العطار وذ كر الجلد ثلاث مرات بعد
 الاولى ثم قال فان شربوا فاقتلوههم واخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه أنه قال
 وأحسبه قال في الخامسة فان شربها فاقتلوه والى قتله فيها ذهب الظاهرية واستقر عليه ابن حزم
 واحتج له وادعى عدم الاجماع على نسخه والجهور على انه منسوخ ولم يذكر وانا مختصر بمسالا
 ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك القتل في الرابعة وقديقال
 القول أقوى من الترك فلهذا صلى الله عليه وآله وسلم تركه اعذر والله أعلم (وذ كر الترمذي ما يدل
 على انه منسوخ واخرج ذلك ابوداود صريحاً عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن
 قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى أن قال ثم
 اذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأني برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد
 شرب فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة وقال الشافعي هذا
 يريد نسخ القتل عما لا خلاف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذي (وعن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه متفق عليه)
 الحديث دليل على انه لا يحل ضرب الوجه في حد ولا غيره وكذلك لا يضرب المحمد وفي المراق
 والمذاكير ما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام انه قال للجلاد اضرب في أعضائه وأعط
 كل عضو حقه وانق وجهه ومذاكيره وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من
 طرق عن علي عليه السلام وانما نهي عن المراق والمذاكير لانه لا يؤمن عليه مع ضربها
 واختلف في ضرب به في الرأس فذهب جماعة من العلماء الى أنه لا يضرب فيه اذ هو غير مأمون
 وذهب جماعة الى جواز ضرب به فيه قالوا القول على عليه السلام للجلاد واضرب الرأس ولقول
 أبي بكر رضي الله عنه اضرب الرأس فان الشيطان فيه أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف
 وانقطاع وذهب مالك الى أنه لا يضرب الا في رأسه (فائدة) في الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم أمر ان يحثي عليه التراب ويكث فلما ولي شرع القوم بسبونه ويدعون عليه ويقولون
 القائل اللهم العنه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هذا ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم
 ارحمه وأوجب المازري الترتيب والتبكيك وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ
 عن زيد بن اسلم مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجلد رجلاً فأتى بسوط خاق فقال
 فوق هذا فأتى بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الجديدين والخلق وذ كر الراجعي عن علي
 عليه السلام سوط الخدين سوطين وضربه بين ضربه بين قال ابن الصلاح والسوط هو المختزن
 سيور تلوي وتلف (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا تقام الحدود في المساجد رواه الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه وفي اسناده اجعل بن مسلم
 المكي ضعيف من قبل حفظه وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من
 حديث حكيم بن حزام ولا بأس بإسناده وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة فأخرج
 ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال أتى عمر بن الخطاب برجل في حشد فقال أخرجه من المسجد
 ثم أخرجه وسنده على شرط الشيخين وأخرج عن علي بن عبد السلام أن رجلا جاء إليه فساره فقال
 يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد وفي سنده مقال وإلى علمه جواز إقامة الحد في المسجد
 ذهب أحمد وإسحق والكوفيون لما ذكر من الدليل وذهب ابن أبي ليلى إلى جوارزه ولم يذكر له
 دليلا وكأنه جعل النهي على التنزيه قال ابن بطال وقول من نزه المسجد أولى يرد قول الأولين
 (وعن أنس رضي الله عنه قال لقد أنزل الله تعالى تحريم الخمر وما باليد ينشراب بشرب الأمن
 غرأخرجه مسلم) فيه دلائل على ما سلف من تسمية بهذا الترخي عند نزول آية التحريم (وعن
 عمر رضي الله عنه قال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من الغنم والنمر والعسل والحنطة والشعير
 والخمر ما خمر العقل متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضا ولا يقال أنه مارض بحديث أنس لأن
 حديث أنس أخبارا عما كان من الشرب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو
 أخبار عما يشربه الناس مطلقا وقوله والخمر ما خمر العقل إشارة إلى وجوه التسمية وظاهره أن
 كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمر لغة سواء كان ممادا كالأوم من غيره ويدل له أيضا قوله (وعن
 ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام
 أخرجه مسلم) فإنه يدل على أن كل مسكر يسمى خمر وفي قوله وكل مسكر حرام دليل على تحريم
 كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبات وانما اختلف العلماء في المراتب المسكر هل يراد
 تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الخس صلاحية
 الاسكار ذهب إلى تحريم القليل والكثير ما أسكر بنفسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأخذ
 وإسحق والشافعي ومالك جميعا مستدين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعده هذا وبما
 أخرجه أبو داود من حديث عائشة كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق قل الكف منه حرام
 وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال إنما كن ممن قليل ما أسكر وكثيره وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أساسه هالكنها
 تعضدا سمعت قال أبو المظفر السمعاني الأخبار في ذلك كثيرة لا مبالغ فيها لاحد في العدول عنها
 وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وكثير علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير
 العنب والرطب وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكتر حيث قال إن أبا حنيفة قال الخمر
 هو النبي من ماء العنب إذا غلا واشد وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها وقال إن الغلطان من آية
 الشدة وكما بقذف الزبد يسكونه أذبه يتميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية تناس
 بالنهاية كالحودود وكفاء المستحل وحرمه البيع والتجاسة وعند صاحبه إذا اشتد صار خرا ولا
 يشترط القذف بالزبد لأن الاسم ثبت به والمعنى المتقضي للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع
 العداوة وأما الطلاب بكسر الطاء فهو العصيان طبع حتى يذهب أقل من تشبهه والسكر بفتحين
 وهو النبي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام إن غلا واشد

وحرمها دون الخمر والحلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخ وان اشتد اذا شرب
 ما لا يسكر بلا هو وطرب والخليلطان وهو ان يخلط ماء التمر وماء الزبيب ونبيذ العسل والتين
 والبز والشعير والذرة طبخ اولاً والمثلث العنبي انتهى كلامه ببعض تصرف فيه فهذه الانواع
 التي لم يقل بحرمها استدلل لها بانها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا يشتملها أدلة تحريم الخمر وتناول
 حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويله الحديث قال بعضهم المراد بما يقع
 السكر عنده قال ويؤيده ان القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل قال ويدل له حديث ابن عباس رفعه
 حرمت الخمر قلائها وكثيرها والسكر من كل شراب آخرجه النساء في روجه ثقات الا أنه اختلف في
 وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على انه على تقدير صحته فقد قال أحمد وغيره ان الراجح ان الرواية
 فيه والمسكرك بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتحين وعلى تقدير ثبوته فهو
 حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الاحاديث التي ذكرناها وقد سدر لهم في الشرح أدلة من آثار
 وأحاديث لا يتجاوز شئ منها عن قاذح فلا تنهض على المدعى ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة
 عومته لكل مسكر كما قاله محمد الدين فقد تناول ما ذكرنا من التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن
 عباس لماسأله أبو حويرقة عن الباذق وهو الباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة وقبل المكسورة
 وهو فارسي معرب اصله باذ وهو الطلاء فقال ابن عباس سبق محمد الباذق ما أسكر فهو حرام
 الشراب الحلال الطيب ليس بعد الحلال الطيب الا الحرام الخبيث وأخرج البيهقي عن ابن عباس
 انه اذا قام فساءلوه عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاءكم هذا اذا سألوني فيمنوال الذي تسألوني
 عنه قالوا هو العنب يصبر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال وما الدنان قالوا دنان مقسمة قال
 من رقعة قالوا نعم قال ايسكر قالوا اذا كثر منه قال فكل مسكر حرام وأخرج عنه أيضاً انه قال في
 الطلاء ان النار لا تشعل شياً ولا تحمره وأخرج أيضاً عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال يا أبا
 المؤمنين انهم يشربون شراباً لهم يعني أهل الشام يقال له الطلاء قالت صدق الله وبلغ حبي
 سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير
 اسمها وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس من
 أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ويضرب على رؤسهم المعازف يحذف الله بهم الارض
 ويجعل منهم قردة وخنازير وأخرج عن عمر انه قال اني وجدت من فلان ربح شراب فزعم انه
 شرب الطلاء وانى سائل عما يشرب فان كان يسكر جلدته فجلده الحد تاماً وأخرج عن أبي عبيد
 انه قال حامت في الاشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكل له
 تفسير فأولها الخمر وهي ما غلظ من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين انما
 الاختلاف في غيرها ومنها السكر يعني بفحنتين وهو نقيع التمر الذي لم يسه النار وفيه يروى عن
 ابن مسعود انه قال السكر خمر ومنها السبع بكسر الباء الموحدة والمثناة أي الفوقية الساكنة
 والمهولة وهو نبيذ العسل ومنها الجعة بكسر الجيم وهو نبيذ الشعير ومنها المزروع وهو من الذرة جاء
 تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال والخمر من العنب والسكر من
 التمر ومنها السكركة يعني بضم السين المهولة وسكون الكاف وضم الراء فسكان مفتوحة جاء عن
 أبي موسى انها من الذرة ومنها الفضيخ يعني بالقاء والضاء المعجمة والخلاء المعجمة ما فتنخ من البسر

من غير أن نفسه نار وسماه ابن عمر الفضوخ قال أبو عبيد فان كان مع البسر متر فهو الذي يسمى
الخليطين قال أبو عبيد بعض العرب تسمى الخمر بعين الطلاء قال عبيد بن الأبرص
هي الخمر يكنى الطلاء * كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال وكذلك الخمر تسمى الماذق إذا عرفت فهذه الآثار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض فالترجيح
للمعجم على المبيح ومن أدلة الجمهور قوله (وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه
الترمذي وحسنه ورجاله ثقات وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد
ابن أبي وقاص عن أبيه به لفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثير وفي
الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضي الله عنها وعن خوات وعن سعد وعن ابن عمر وزيد
ابن ثابت كلها بخبر حجة في كتب الحديث والبلد تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه (فائدة) ويحرم
ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروبا كالخيشة قال المصنف من قال إنه لا تسكر وإنما تتخدر
فهو مبكر فانما يتحدث الخمر من الطرب والنشأة قال وإذا سلم عدم الاسكار فهي مفترية
وقد أخرج أبو داود أنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر قال الخطابي
المفتر كل شراب يورث القمور والخور في الأعضاء وحكي العراقي شيخ الإسلام وابن تيمية الإجماع
على تحريم الخيشة وإن من استعملها كفر قال ابن تيمية إن الخيشة أول ما ظهرت في آخر المائة
السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكرات وهي شر من الخمر من
بعض الوجوه لأنها يورث نشأة ولذة وطربا كالخمر وبعب الطعام عليها أعظم من الخمر وقد أخطأ
القائل حرموها من غير عقل ونقل * وحرام تحريم غير الحرام

وأما النبي فانه حرام قال شيخ الإسلام ابن تيمية إن الحسد في الخيشة واجب قال ابن البيطار إن
الخيشة وتسمى القنب توجد في مصر مسكرة جدا إذا تناول الإنسان منها أقدر درهم أو درهمين
وقبائح خصاها كثيرة عددها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية وقبائح خصاها
موجودة في الأفيون وفيه زيادة مضار قال ابن دقيق العيد في الجوزة أنها مسكرة ونقل عنه متأخر
وعلماء الفرقين واعتمده وهذا ما أفاده السيد رحمه الله وقد حقق العلامة الشوكاني في الفتح
الرباني حكم هذه الأشياء بتحقيقا شافيا وخرج ما ينبغي ترجحه نظرا في الأدلة الحسنية فراجع
وعول عليه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يئذله الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغدو بعد الغد فإذا كان مساء الثالثة يشربه ويوسقه فان
فضل) بفتح الضاد وكسر ها (شيء أخرقه أخرجه مسلم) هذه الرواية إحدى روايات مسلم وله
أنفاذ أخرقية من هذه في المعنى وفيه دليل على جواز الاتباز ولا كلام في جوازه وقد احتج
من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد به قوله في رواية أخرى وسقه الخادم أو أمر به فأنسبه
الخادم دليل على جواز شربه وإنما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم تزهائمه وأجيب بأنه لا دليل على
أنه بلغ حد الاسكار وإنما رى فيه بعض تغري طعمه من سجوة أو نحوها فسقه الخادم مبادرة
لخشية الفساد ويحتمل أن يكون أولانوين كانه قال سقه الخادم أو أمر به فأهريق أي إن كان
بدني طعمه بعض تغير ولم يشد سقه الخادم وإن اشتد أمر ياهره وبهذا جزم النووي في معنى
الحديث (وعن أم سلمة) رضي الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يجعل

شأنكم فيما حرم عليكم أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقا
عن ابن مسعود وبأن ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر الحديث دليل على أنه يحرم التداءى بالخمر
لأنه إذا لم يكن فيها شفاء فحرم شربها باقى لا يرفعها تجوز أنه يدفع بها الضر عن النفس وإلى هذا
ذهب الشافعي وقالت جماعة إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا أن خرجوا ودعى في البحر
الاجماع على هذا وفيه خلاف وقال أبو حنيفة يجوز التداءى بها كما يجوز شرب البول والنم
وسائر الخسائس للتداوى قلنا القياس باطل فإن المقيس عليه محرم بالنص المذكور لعدم موافقه لكل
محرم * (فائدة) * في النجم الوهاج قال الشيخ (١) كل ما نقوله الأطباء من المنافع في الخمر وشربها
كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قيل وأما بعد نزول آية المائدة فإن الله تعالى أخلأ
لكل شئ سلبا والمنافع جملة فليس فيها شئ من المنافع وبهذا سقط مسئلة التداءى بالخمر والذي
قاله منقول عن الربيع والضحاك وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن الله تعالى لما حرم سلبا المنافع (وعن وائل) هو ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم
(المضمر) أن طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال
إنها ليست بدواء ولكن إذا أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث
الأول وهو تحريم التداءى بالخمر وزيادة الأخبار بأنهم أداؤه وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد
عن شربها أدواء كثيرة وكيف لا يكون ذلك بعد أخبار الشارع إنهم أداؤه ففجع الله وصفها من
الشعراء الملعون وصف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها كأنهم يضادون
الله تعالى ورسوله فيما حرمه ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى
ما حرمه الله تعالى ورسوله

* (باب التعزير) *

هو مصدر عزز من العز وهو الراد والمنع وهو في الشرع تأديب على ذنب لاحد فيه وهو مخالف
للحدود من ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيات أخف
ويستوفى في الحدود ومع الناس والثاني أنهم تجوز فيه الشناعة دون الحدود والثالث أن
التأنيب مضمون خلافا لآبي حنيفة ومالك وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم
الفرق ويسمى تعزير الدفعة وردة عن فعل القبائح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه
حال الفاعل وقوله (وحكم الصائل) اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال
﴿عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد﴾
روى مبنيا للمعلوم ومبنيا للمجهول ويجزوما على النهي وهو فوعا على النفي (فوق عشرة أسواط
الافى حد من حدود الله متفق عليه) وفي رواية عشر جلدات وفي رواية لا عقوبة فوق عشر
ضربات والمراد بحدود الله ما عين الشارع فيه عدد من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع
والرجم وهذا داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذا السباق في الضرب وقد
اتفق العلماء على حد الزنا (٢) والمسرقة وشرب (٣) الخمر وحد المحارب وحد القذف
بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس واختلفوا في القصاص في الأطراف فهل يسمى حدا
أم لا لا اختلاف في عقوبة جسد العارية والواط وإتيان البهيمة والتعريض بالزنا والسحاق

(١) يريد به الشيخ في الدين
السبكي اهـ

(٢) أى على تسمية كل
واحد من المذكورات
حدا اهـ

(٣) قد تقدم للشارح نقل
المنازعة في دعوى الاجماع
على حد الخمر في شرح
الحديث الأول في الباب
الذي قبل هذا اهـ أبو

وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير لغير ضرورة والسحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلا
والاكل في رمضان وتحميل المرأة الفعل من الهائم عليها هل يسمى حدا أو لا فن قال يسمى حدا
أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة أسواط ومن قال لا يسمى لم يجزه إلا أنه قد اختلف في
العمل بحديث الباب فذهب إلى الإحذبه الليث وأحمد واسحق وجعاعة من الشافعية وذهب
مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة لكن لا يبلغ أدنى
الحدود أي كل واحد من المذكورات وذهب بعضهم إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد
بحسنه لما يأتي من فعل على عليه السلام قلت ولابد لهم الأفعال بعض الصحابة كما روى أن
عليها عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط الاسوطيين وإن عر ضرب من
نقش على خاتمه مائة السوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس
بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وما نقل عن عمر لا يتم لهم (١) دليلا ولا يحمل ليبلغ الحديث من فعل
ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب المقرب معتذرا لرواي بلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال إذا صح
الحديث فهو مذهبي ومثله قال الداودي معتذرا لما لا يبلغ ما لا يكاد الحديث فرأى القوية
بقصد الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه ﴿٢﴾ (وعن عائشة رضي الله
عنها) (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقبلوا ذوى الهيات عن أئمتهم إلا الحدود رواه أحمد
وأبو داود والنسائي والبيهقي) وللحديث طرق كثيرة لا تتلوه مقال والاقالة هي موافقة السانع
على نقض البسيع وأقبلوا هنا مأخوذ منها والمراد هنا موافقة ذى الهمة على ترك المواقفة له
أو تخفيفها وفسر الشافعي ذوى الهيات بالذين لا يعرفون بالشرف فيل أحد هم الزلة والعثرات
جمع عثرة والمراد هنا الزلة وحكي ما ورد في ذلك وجهين أحدهما أنهم أصحاب الصغائر
دون الكبائر والثاني من إذا أذنب تاب وفي عثراتهم وجهان أحدهما الصغائر والثاني أول
معصية يزل قيمه مطيع واعلم أن الخطاب في أقبالوا للأئمة لأنهم الذين عليهم التعزير عموم ولا يتم
فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف
المعاصي وليس لأن أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره وليس التعزير لغير الإمام الاثلاثة الأب
فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والرجوع عن سيئ الأخلاق والظاهر أن الام في زمن الصبابة
كفاته لها ذلك وللا مبر بالصلاة والضرب عليها وليس للاب تعزير البالغ وإن كان سفيها والثاني
السيد يعزير رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح والناات الزوج له تعزير وزوجته
في أمر النشوز كما صرح به القرآن وهل له ضرب بها على ترك الصلاة ونحوها الظاهر أن له ذلك أن
لم يكفها الزجر لاند من باب انكار المنكر والزوج من جملة من يكاف بالانكار باليد واللسان
أو الجنان والمراد هنا الأولان ﴿٣﴾ (وعن علي عليه السلام قال ما كنت لأقيم على أحد حدا
فيوت فأجد في نفسي الاشار بالخرقاة لومات وديته) بتخفيف المال المهمل وسكون المشنة
التحسية أي غرمت دية (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محمد ودم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التعزيرات فإن مات ضمنه الامام وكذا كل معز
يموت بالتعزير يضمنه الامام وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب جعاعة إلى أنه لا شيء فيمن مات
بحد أو تعزير قياسا منهم للتعزير على الحد بجماع ان الشارع قد أذن فيها قالوا وقول على

(١) لأنه بلغ به حد الزنا
وحديث على أيضا أنما
يكون دليلا لهم اهـ

عليه السلام - هذا التماس ولا احتياط وتقدم الجواب بأنه إذا أعنت في التميز برذل على انه غير
 مأذون فسه من أصله بخلاف الاعانت في المدة فإنه لا يضمن لانه مأذون في أصله فان أعنت
 فإنه يقع في صفته **وصكهم** يريدون انه لم يكن مأذوناً في غير ما أذن به بخصومه كالضرب
 منلا والا فهو مأذون في سطلق التميز ورواؤهم اقول على عليه السلام ما قلناه سابقاً انه سر
 في ان ذلك واجب لامن باب الاحتياط ولان تمام حديثه لان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يسمه واما قوله جلدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين الى قوله وكل سنة وقد
 تقدم قلعه ليريدانه جلداً لغير مقتدر ولا تقتدرت صفته بل بالجريد والعمال والايدي ولذا
 قال أنس نحو أربعين قال النور في شرح مسلم ما معناه وأما من مات في حديد من الحديد وغير
 الشرب فقد أجمع العلماء على انه اذا جلده الامام أو جلده فمات فإنه لا دية ولا كفارة لعل الامام
 ولا على جلده ولايت المال وأما من مات بالتميز برذبه او جوب الضمان للدية والمكفارة رذ
 تفاصيل في ذلك مذهبية (١) (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء المجهمة فوحدة فأنف
 فوحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته (قال - سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول تكون فتن فكن فيها عبداً لله المقتول ولا تكن القاتل أخرجه ابن أبي
 خزيمة) بالخاء المجهمة مفتوحة فتنة تحتية ساكنة ثلثة (والدارقطني وأخرج احمد وشيخه عن
 خالد بن عرفة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة وحالده صحابي عدا
 في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه ولده عبد بن
 أبي وقاص القائل يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين والحديث قد أخرج من طرق كثيرة
 وفيها كلها لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم وسب الحديث أنه
 قال ذلك الرجل ان الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذعرا يجري رداء فقال والله لقد رعبتني (٢) مرين (٣) قالوا أنت عبد الله
 ابن خباب قال نعم قالوا هل سمعت من أيك شيئا تجدناه قال سمعته يحدث عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم انه ذكركم القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من المائتي والمائتي
 فيها خير من الالهي فان أدركتكم فكن عبد الله المقتول قالوا أنت سمعت هذا من أيك يحدث
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فقدموه على ضقة (٤) التهر فضر بواعفه
 وبقر واهم ولده عمافي بطنهم الحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق الجمهور
 الا ان فيه على بن زيد بن جدها وفيه مقال واقظه عن خالد بن عرفة ستكون فتنة بحديث
 واحدات واختلاف فان استطعت ان تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل وأخرج
 أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال فان دخل على بيتي وبسط يده ليمتنني قال
 كن كابي آدم وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ ما يمنع أحدكم اذا جاء أحدكم بدينه فقل له
 يكون مثل ابني آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من
 حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتنة كسر وافيها تسميكم
 وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالخارجة فان دخل على أحدكم بيته فليكن كخير ابني آدم عليه السلام
 وصححه القشيري في الاقتراح (٥) على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور

(١) هذا الحديث متأخر
 بشرحه عن حديث سعيد
 ابن زيد **كه** اخو في بلوغ
 المرام وقد أخره الشارح
 في الصفحة الأخيرة اه
 أبو النصر

(٢) من الرعب المخافة اه
 (٣) أي قال ذلك مرين اه

(٤) بالفتح ويكسر جابه
 اهق

(٥) وهو للمحقق ابن دقيق
 العيد اه

الفتن والتخدير من الدخول فيها قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سبعة من أئمة وقاص
وعبد الله بن عمر ومحمد بن سلة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة فنهى من قال انه يجب
عليه ان يلازم بيته وقالت طائفة يجب عليه القول من بلاد الفتنة أصلاً ومنهم من قال يترك
المقاتلة وهو قول الجمهور وشذ من أوجبه حتى اذا اراد أحدكم قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من
قال يدفع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو مذهب وران قتل أو قتل وزهجه ورواها
والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال البايعين وجهاً هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال
أو قصر نظره عن معرفة الحق وقال بعضهم بالتفصيل وأنه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام
لهم فالقتال حينئذ ممنوع ونزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي وقال الطبري انكار
المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المبتطل أخطأ وان اشكل
الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث
تكون المقاتلة لطلب (١) المال وفيه دليل على ان لا يجب الدفاع عن النفس وقوله ان
استطعت يدل على انها لا تحرم المدافعة وان النهي التزيه لا التحريم (وعن سعيد بن زيد رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن
الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبه فاذا قتل
فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله رأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال
فان قاتلني قال فاقتله قال رأيت ان قتلت قال فانت شهيد قال رأيت ان قتلته قال هو
في النار قالوا فان قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدد منه والحديث عام لفيل المال وكثيره وقد
أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد وفي الصحيحين
ذكر المال فقط ووجه الدلالة انه لما جعل صلى الله عليه وآله وسلم يمدد على ان له القتل والقتال
قال في التيمم الوهاج ومحل ذلك اذا لم يجد ملجأ تحصن ونحوه أو لم يستطع الهرب والواجب
عليه قتال الأعدى ما وجبه وجوب الهرب عليه قالوا ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له ان يتكلم
الاله قد تقدم ان علماء الحديث كالجميع على استثناء السلطان لا تار الواردة بالامر بالصبر على
جور فلا يجوز دفعه عن أخذ المال ويجب الدفع عن البضائع لانه لا سبيل إلى اباحته قالوا وكذا
يجب على النفس ان قصدها كافر لا اذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قرياني شرح الحديث
الاول وصح ان عثمان منع عبده ان يدفعوا عنه كانوا أربع مائة وقال من ألقى سلاحه فهو
حر قالوا وخالف المضطربان في القتل شهادة بخلاف ترك الكل وهمل ترك الدفع عن قتل النفس
مباح أو مندوب فيه خلاف

(كتاب الجهاد)*

هو مصدر جهدت جهاداً أي بلغت المشقة هذا معناه لغة وفي الشرع يدل الجهد في قتال الكفار
والبغاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات
ولم يغزو ولم يحدث نفسه به) أي بالغزو (مات على شعبته من النفاق رواه مسلم) فيه دليل على

وقد أتى هذا في حديث ابن
مسعود قال قلت يا رسول الله
ومتى ذلك قال أيام المهرج
قلت ومتى قال حين لا يأمن
الرجل جليسه كذا في البدر
اه أبو تراب

وجوب العزم على الجهاد وأحقوا بفعل كل واجب قالوا فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد
وجوب العزم على فعله عند إمكانه وإن كان من الواجبات الموقوفة وجب العزم على فعله عند دخول
وقته وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الأصول وفي المسئلة خلاف معروف ولا يخفى أن المراد
من الحديث ثنائ من لم يغز بالنفس لم يحدث نفسه بالغزومات على خصاله من خصال النفاق
فقره ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله
أن يغزو ولا حدث نفسه وليساعة من عمره ولو حدثهم أبوه وأخطار الخروج للغزو وبالله حينئذ من
الاحيان خرج عن الانصاف بخلافه من خصال النفاق وهو تظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم
ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أى لم يخطر بباله شئ من الأمور وحديث النفس غير العزم
وعند النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها أنه لا يتوجه عليه عقوبة
من لم يحدث نفسه بأصلها ﴿٢٠﴾ وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنفسكم رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم الحديث
دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار وبالمال وهو بذل ما يقوم به
من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه وهذا هو المتبادر من عدة آيات في القرآن جاهدوا بأموالكم
وأأنفسكم واجهوا بالرجال بأقامة الحج عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبالأصوات عند الأقام والزجر
ونحوه من كل ما فيه نكابة للعدو ولا ينالون من عدوئكم إلا كتب لهم به عمل صالح وقال صلى الله
عليه وآله وسلم لحسان ان هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل ﴿٢١﴾ (وعن عائشة) رضي الله عنها
(قالت قالت يا رسول الله على النساء جهاد) هو في معنى الاستنهاض وفي رواية أعلى النساء (قال
نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه وأصله في البخاري) بلفظ قالت عائشة استأذنت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهاد كن الحج وفي لفظه أخرقساء لئلا يؤمن
الجهاد فقال نعم الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه جهاد الكبرياء
العاجز والمرأة الضعيف الحج دل ما ذكره على أنه لا يجب الجهاد على المرأة وعلى أن الثواب الذي
يقوم مقام ثواب جهاد الرجل حج المرأة وعمرها وذلك لأن النساء مأمورات بالستر والسكون
والجهاد يناه في ذلك اذ فيه مخالطة الأقران والمبارزة ورفع الأصوات وأما جواز الجهاد لهن فلا
دليل في الحديث على عدم الجواز وقد أورد في البخاري هذا الباب ياب خروج النساء للغزو
وقتلهن وغير ذلك وأخرج مسلم من حديث أنس أن أم سلمة اتخذت خنجر يوم حنين وقالت
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذته أن دنأني أحد من المشركين بقرب بطنه فهو يدل على جواز
القتال وإن كان فيسه ما يدل على أنها لا تقتل إلا مدافعة وليس فيها أنها تصد العدو إلى ضده
وطلب مبارزته وفي البخاري ما يدل على أن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد وسقى الماء
ومداواة المرضى ومناولة السم أم ﴿٢٢﴾ (وعن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (قال جاء رجل إلى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال فقيم ما أوفيتك من
عليه) سمي أتعاب النفس في القيام بأصالح الأيوين وأزواجه في طلب ما يرضيهما وبذل المال
في قضاء حوائج ما جهاد من باب للشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى وجزاء سيئة
سيئة مثلهما ويحتمل أن تكون استعارة بعلاقة الضدية لأن الجهاد فيه إزالة الضرر بالإعداء

فاستعمل في انزال النفع بالوالدين وفي الحديث دليل على انه يسقط فرض الجهاد مع وجود
 الابوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جاهمة أن أباه جاهمة
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وحيث لا تشيرك فقال
 هل لك من أم قال نعم قال الزنما وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية
 وسواء تضرر الابوان بخروجه أو لا وذهب الجاهل من العلماء إلى أنه يجرم الجهاد على الولد إذا منع
 الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين
 الجهاد فلا شيء لا يشترط أنهما ولا رضاهما فان قيل بر الوالدين فرض عين أيضاً والجهاد عند
 تعينه فرض عين فلهما معاً فواجبه تقديم الجهاد قلت لأن مصلحة ما هم أذهى لحفظ
 الدين والدفاع عن المسلمين فصلته عامة مقدمة على غيره وهي تقديم على مصلحة حفظ البدن
 وفيه دلالة على عظم بر الوالدين وأنه أفضل من الجهاد وإن المستشار به بالنصيحة المحضة
 وأنه ينبغي له أن يستعمل على ما هو الأفضل (ولاحظه وأبى داود من
 حديث أبي سعيد نحوه) الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالده في الحماية إلا أنهما
 كاد له قوله وزاد أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهما فإن أذنا) لاثني الخروج للجهاد
 (والأفبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهما ﴿١﴾ (وعن جرير البجلي) رضى الله عنه (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بريد عن كل مسلم يقيم بين المشركين رواه الثلاثة واسناده
 صحيح ورجح البخاري إرساله) وكذلك رجع أيضاً أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى
 قيس بن أبي حازم ورواه الطبراني ووصولا والحديث دليل على وجوب الهجرة من دار المشركين
 من غير مكة وهو مذهب الجمهور والحديث جرير ولما أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن
 أبيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ولعموم قوله
 تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وذهب الأقل إلى أنه لا يجب الهجرة وإن
 الأحاديث والآية منسوخة ﴿٢﴾ (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية من تقع عليه) قالوا فإنه عام ناسخ لحجوب الهجرة
 الدال عليه ما سبق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ولم ينكر
 عليهم بقاءهم ببلدهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث سرية قال لا يهرهم إذا لقيت عدوك
 من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول
 عن دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك إن لهم من المهاجرين وعليهم ما على
 المهاجرين فإن أبوا واختاروا دارهم فاعلمهم أنهم يكتفون كعرب المسلمين يجرى عليهم حكم الله
 تعالى الذي يجري على المؤمنين الحديث سيما في بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة والأحاديث غير
 حديث ابن عباس محمولة على من لم يأمن على دينه قالوا وفي هذا جمع بين الأحاديث وأجاب من
 أوجب الهجرة بأن حديث لا هجرة مراد به نفي ما عن مكة كإيدل قوله بعد الفتح فإن الهجرة كانت
 واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت
 فرضاً في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستقرت بعده على خاف على نفسه والتي انقطعت
 بالاصالة هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان وقوله ولكن جهاد ونية قال

الطبي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده ما قبله والمعنى ان المجرة هي مفارقة
الوطن التي كانت مطبوعة على الايمان الى المدينة قد انقطعت الآن المفارقة بسبب الجواب ابقية
وكذلك المفارقة بسبب سلامة كافر اراد من دار الكفر والخروج في طلب العلم والقرار من القنن
والنية في جميع ذلك معتبرة فقال النووي المعنى ان الخبر الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن
تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل الاسم ﴿ وعن أبي موسى
الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في
سبيل الله متفق عليه ﴾ وفي الحديث عنا اختصار ولفظه عن أبي موسى انه قال اعزاني للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم ازر رجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل ايد كروا رجل يقاتل ليري مكانه في سبيل
الله قال من قاتل الحديث والحديث دليل على ان القتال في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط
ويبقى الكلام فيما اذا انضم اليه اقصده غير ما هو المغنم مثلا هل هو في سبيل الله أولا قال الطبري
انه اذا كان المقصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما حصل من غيره ضمنا وبذلك قال الجمهور والحديث
يحتمل انه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصده التشرية لانه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
ويتأيد بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تنفوا فضا من ربكم فان ذلك لا ينافي فضله الخ
فكذلك في غيره فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل فان كان هو اعلاء كلمة الله لم يضر ما انضاف
اليه ضمنا وبقي الكلام فيما لو استوى القصدان فقط اشر الحديث والاية انه لا يضر الا انه اخرج
أبو داود والثقات من حديث أبي امامة رضي الله عنه باسناد جيد قال جاء رجل فقال يا رسول
الله أرايت رجلا غزا يلبس الابجر والذ كرماله قال لا نبي له فاعاد ثانيا لا كل ذلك يقول لاشي له
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل عمل من العمل الا ما كان خالصا
وابتغى به وجهه قلت فيكون هذا دليلا على انه اذا استوى الباعثان الابجر والذ كرملا بطل
الابجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذ كرماله لانه انقلب عملا للرياء والرياء مبطل لما يشاركه
بخلاف طلب المغنم فانه لا ينافي الجهاد بل اذا قصده باخذ المغنم غاظة المشركين والانتفاع به على
الطاعة كان له اجر فانه تعالى يقول ولا يبالغون من عدوئنا الا كتب اليهم به عمل صالح والمراد
النيل المأذون فيه شرعا وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فليس له قبل القتال دليل
على انه لا ينافي قصده المغنم القتال بل ما قاله الا ليجتهد السامع في قتال المشركين وفي البخاري
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتدب الله لمن خرج في سبيله
لا يخرج به الا ايمان بني وقصده بيق برسولي ان ارجعه بما نال من اجر او غنمة أو أدخله الجنة
ولا يخفى ان الاخبار هذه دليل على جواز تشرية النية والاخبار به يقتضي ذلك عايناهم انه قد
يقصد المشركون لمجرد حب أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن معه في غزاة
بدر لاخذ غير المشركين ولا ينافي ذلك ان تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من اعلاء كلمة الله تعالى
وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال الله تعالى وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ولم ينههم
بذلك مع ان هذه الاخبار اخبار لهم بجميعهم للمال دون القتال فاعلاء كلمة الله يدخل فيه اخافة
المنكرين وأخذ أموالهم وقطع أنجبارهم ونحوه وإما حديث أبي هريرة عند أبي داود ان رجلا
قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو ينتغي عرضا من الدنيا فقال لا أجر له فاعاد عليه

ثلاثاً كل ذلك يقول لأجر له فكَاتَهُ فهِسَمَ صلى الله عليه وآله وسلم إنا الحامل هو العرض من
 الدنيا فأجاب به أجب والافان قد كان نشر بك الجبه اديطلب الغنمة أمر امر وفاني الصحابة فانه
 قد أخذ خرج الحاصصهم واليه في باسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أخذ قال اللهم ارزقني رجلاً
 شديداً فأفانله ويقا فاني ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ عليه فله ذليل ان طلب العرض
 من الدنيا مع الجبه اذ كان أمر امر ما جواز له الصحابة في دعوى الله لئله (وعن عبد الله بن
 السعدي رضي الله عنه) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وانما قيل له
 السعدي لانه كان مستضعفاً بنى سعد سكن عبد الله الاردن ومات بالشام سنة ثنتين على قوله له
 صحبة ورواية قال ابن الاثير وقال فيه ابن السعدي المالكي نسبة الى جده وقال فيه ابن
 السعدي كافي أبي داود (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع الهجرة ما قول
 العسود ورواه النسائي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق الى يوم
 القيامة فان قتال الهدوم مستبكر ولكنه لا يدل على وجوبه اولا كلام في توابعها مع حصول مقتضاها
 وأما وجوبها فيمنه ما عرفت (وعن نافع) هو مولى ابن عمر يقال له أبو عبد الله نافع بن سرجس
 بن نفع السمين الماهلة وسكون الراء وكسر الجيم كان من كبار التابعين من أشل المدينة سمع ابن عمر
 وأباه عبيد وهو من الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم مات سنة سبع عشرة مائة وقيل
 عشرين (قال أثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بنى المصطلق) بنهم المير وسكون
 المهمة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قال بطن شهر من خزاعة (وهم غارون) بالغين المجمة
 وتشديد الراء جمع غار أي غار فلو ن فآخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم حدثني بذلك
 عبد الله بن عمر ثم نقل عليه وفيه وأصاب يومئذ جويرية) فيه مئتان الاولى الحديث
 دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء الى الاسلام في حق الكفار الذين قبلت عنهم الدعوة غير انذار
 وهو أصح الاقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الانذار ما انفاد بردي عليه حديث بريرة
 الآتي والثاني وجوبه بطلان ما بردي عليه هذا الحديث والثالث يجب ان لم تبلغهم الدعوة
 ولا يجب ان بلغتهم ولكن يستحب قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تظاهرت
 الاحاديث الصحيحة هذا أحدھا وحديث كعب بن الاشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير
 ذلك ودعى في الجعر الاجماع على وجوب دعوة من لم يبلغه دعوة الاسلام والثانية في قوله وسبي
 ذراريهم دليل على جواز استرقاق العرب لان بنى المصطلق عرب من خزاعة واليه ذهب جمهور
 العلماء وقال به مالک وأصحابه وأبو حنيفة والاوزاعي ذهب الى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم
 دليل ناهض ومن طالع كتب السير والمغازي علم بقية استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم للعرب غير
 النكابين كهم وازن وبني المصطلق وقال لائل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء وقادى أهل بدر والظواهر
 أنه لا فرق بين الفداء والقتل والاسترقاق ولشترتم في غير العرب قطعا وقد ثبت فيهم ولم يصح
 تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل لاذهب الى قول عماريس على عري مالك وقديس النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم من العرب كما ورد في غير حديث وأبو بكر وعلى رضي الله عنهم ما سلبا بنى ناجية
 وبذل له قوله (وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا أمر أميراً على جيش) غم الجند أو السائرون الى الحرب لا غيرھا (أوسر به) هي القطعة

من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع اليه (أو صاه في خاصته يتقوى الله ويمن معه من
 المسلمين خيرا ثم قال اغزو على اسم الله تعالى في سبيل الله فالتوا من كفر بالله اغزو ولا تغلوا)
 بالغين المججمة والغلول الخائفة في المغنم مطلقا (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تقتلوا أيدا)
 المثلة يقال مثل بالقتيل إذا قطع أنفه وأذنه أو مذا كبره وأشيأ من اطرافه (ولا تقتلوا أيدا)
 المراد غير البالغ سن التكليف (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال) أي
 إلى إحدى ثلاث خصال كما يدل له قوله (فأبتهن أجاوبك إليهما فاقبل منهم وكف عنهم) أي القتال
 وبينها بقوله (ادعهم إلى الاسلام فإن أجاوبك فاقبل منهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار
 المهاجرين فإن أبوا فاجبرهم بانهم يكونون كاعراب المسلمين) وبين حكم اعراب المسلمين تضعفه
 قوله (ولا يكون لهم في الغنمية) الغنمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأو جف عليهم المسلمون
 بالخيول والر كلب (التي) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء)
 إلا أن يجادوا مع المسلمين فإن هم أبوا) أي الاسلام (فلسلمهم الجزية) وهي الخصلة الثانية
 من الثلاث (فإن هم أجاوبك فاقبل منهم وإن هم أبوا فاستعن عليهم بالله وقا لهم) وهذه هي
 الخصلة الثالثة (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل
 ولكن اجعل لهم ذمتك) علل انتهى بقوله (فأنكم أن تحذروا) بالخاء المعجمة والفاء والراء من
 أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذماته (ذمكم أهون من أن تحفروا ذمة الله وإذا أرادوك أن
 تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك) علل انتهى بقوله (فأنك لا تدري أن تصيب فيهم
 حكم الله تعالى أم لا آخر جمه مسلم) في الحديث مسائل الأولى دل على أنه إذا بعث الأمير من
 يغزو أو صاه يتقوى الله ويمن بعبده من الجهادين خيرا ثم يجبره بتجريم الغلول من الغنمة وتجريم
 الغدر وتجريم المثلة وتجريم قتل صبيان المشركين وهذه محرمات بالإجماع ودل على أنه يدعو الأمير
 المشركين إلى الاسلام قبل قتالهم وظاهره وإن كانت قد بلغتهم الدعوة لكنه مع ما وقعوا يحمل على
 الاستحياب كما دل له آثاره صلى الله عليه وآله وسلم على بنى المصطلق وهم عارون والأوجب دعائهم
 وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد اسلامهم وهو مشروع نذبا بدليل ما في الحديث من الأذن
 لهم في البقاء وفيه دليل على أن الغنمية والفي لا يستحقهما المهاجرون وأن الاعراب لا حق لهم
 فيها إلا أن يحضروا الجهاد واليه ذهب الشافعي وذهب غيره إلى خلافه وادعوا نسخ الحديث ولم
 يأبوا به رها على نسخه المسئلة الثانية في الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كافر كذا وغير
 كتابي عربي وغير عربي بقوله عدوك وهو عام وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهم وأذهب
 الشافعي إلى أنها لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عربا كانوا أو عجميا قوله تعالى حتى يعطوا
 الجزية به يذهب كراهة أهل الكتاب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب وما عداهم
 داخلون في عموم قوله تعالى فإن أبوا فاقبل منهم وقوله فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم
 واعتذر عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحول والهجرة والآيات بعد الهجرة
 حديث بريدة منسوخ أو متاويل بالمراد به عدوك من أهل الكتاب قلت والذي يظهر
 عموم أخذ الجزية من كل كافر عموم حديث بريدة وأما الآية فافادت أخذ الجزية من
 أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولا عدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم

وحمل عدو له على أهل الكتاب في غاية البعد وان قال ابن كثير في الارشاد ان آية الجزية انما
 نزلت بعد ان اقتضا حرب المشركين وبعده الاوثان ولم يبق بعد نزولها الا أهل الكتاب فآلة تقوية
 لمذهب امامه الشافعي ولا يتحقق بطلان دعواه بأنه لم يبق بعد نزول آية الجزية الا أهل الكتاب بل يبق
 عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند فاما عدم أخذها من العرب
 فلا ينهى المفسر عن الابعاد الفتح وقد دخل العرب في الاسلام ولم يبق منهم عدو يحارب فليبق فيهم
 بعد الفتح من سبي ولا من تضرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الاسلام منهم فليس
 الا لى الف أو الاسلام كما دللنا الحكم في أهل الردة وقد سبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل
 ذلك من العرب بنى المصطلق وهو ازن وهل حديث الاستبراء الا في سبيل أو طاس واستتر هنا
 الحكم بعد نصره صلى الله عليه وآله وسلم فتحت العصابة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم
 وفي رعاياهم العرب خصوص الشام والعراق ولم يحسوا عن عرب من يحس بل عملوا حكم السبي
 والجزية على جميع من استولوا عليه وبهمذا يعرف ان حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية
 وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضه في السنة (١) الثامنة عند نزول سورة براءة وانتهى فيه عن
 المثلة ولم ينزل النهى عنها الا بعد أحد دواى هذا المعنى خنخ ابن القيم في الهدى ولا يتحقق قوته
 المسئلة الثالثة تضمن الحديث النهى عن اجابة العدو الى ان يجعل لهم الامير ذلك ذمة الله وذمة
 رسوله بل يجعل لهم ذمة وقد علم بان الامير ومن معه اذا أخفروا ذمتهم أى نقضوا عيادهم فهو
 أهون عند الله من أن يخدر ذمته تعالى وان كان نقض الذمة محرما مطلقا قبل وهذا النهى
 للتنزيه لا للتحریم ولكن الاصل فيه التحريم ودعوى الاجماع على انه للتنزيه لا يتم وكذلك تضمن
 النهى عن انزالهم على حكم الله تعالى وعمله بأنه لا يدري أى يصيب فيهم حكم الله أم لا فلا ينزلهم على
 شئ لا يدري أى يقع أم لا بل ينزلهم على حكمه وهو دليل على ان الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد
 وليس كل مجتهد مصيبا للحق وقد اذلة حقيقة هذا القول في محل آخر ﴿ وعن كعب بن
 مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد غزوة وري) بفتح الواو وتشديد الراء أى سترها
 (بغيرها متفق عليه) وقد جاء الاستمتاع في ذلك بلفظ الا في غزوة بول فآلة أظهر لهم هم مراده
 وأخرجه أبو داود ودوافيه ويقول الحرب خدعة وكانت نوريته انه اذا أراد قصد جهة سأل عن
 طريق جهة أخرى اياها ما نذر بها وانما يفعل ذلك لانه أتم في ما يريد من اصابة العدو واتيانهم
 على غفلة من غير ناهبهم له وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب
 خدعة ﴿ وعن معقل بن النعمان بن مقرن (٢)) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون لم
 يذكر ان الاثير لم يعقل بن مقرن في العجاجة التناذر النعمان بن مقرن وعزاه هذا الحديث اليه
 وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن النعمان بن مقرن فينظر في أظن ان لفظ معقل
 الاسبق قلم (٣) والشارح وقع له انه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني ولا يتحقق ان النعمان
 هو ابن مقرن فاذا كان أخ فهو معقل بن مقرن لابن النعمان قال ابن الاثير ان النعمان هاجر
 ومعه سبعة اخوة له يريدانهم هاجر واكلهم معه فراجعنا التقريب المصنف فلم يجد فيه حجابا
 يقال له معقل بن النعمان ولا ابن مقرن بل فيه النعمان بن مقرن فعيين ان لفظ معقل في نسخ
 بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيسأرا بناه من نسخة (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أى من النسخ والتاسعة
 من الهجرة اه

(٢) الحديث في اطراف
 المزني عن معقل بن يسار
 المزني عن النعمان بن مقرن
 أورده في مسند النعمان بن
 مقرن وقال انه قال الترمذي
 حسن صحيح فلهذا في نسخ
 بلوغ المرام عن معقل عن
 النعمان فتصحف عنده بيان
 والله أعلم اه أبو النصر

(٣) والذي ينسخ في بلوغ
 المرام وهي نسخة صحيحة
 منقولة من نسخة السعيد
 الحديث سليمان بن يحيى
 الاهدل التي بخط يده وذكر
 انها صحيحة معقدة قوبلت
 على نسخة قوبلت على نسخة
 المصنف مالفظة وعن معقل
 ان النعمان الخ فينشد
 لعل سبق القلم انما هو في
 لفظه ابن فقط والاصل هو
 ان النعمان والله أعلم اه

أبو تراب

وسلم اذالم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر رواه أحمد
والثلاثة وصححه الحاكم وأبو داود البخاري فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ اذالم يقاتل
أول النهار انتظر حتى تهب الارواح وتحضر الصلوات قالوا والحكمة في التأخير الى وقت الصلاة
الله مظنة جابية الدعاء وأما يوب الرياح فقد وقع به النصر في الاجزاب كما قال تعالى فأرسلنا عليهم
ريحاً وجنوداً لم يروها فكان توخي هجوم امفانة للنصر وقد علل بان الرياح تهب غالباً بهذا الزوال
فيحصل لهم اتغير بدخلة السلاح للحرب والزيادة للنشاط ولا يهارض هذا ما ورد من انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يغير صباحه الان خذا في الاغارة وكذلك عند المصافاة للقتال ﴿ وعن الصعب
ابن جثامة ﴾ تقدم ضبطهما في الحج (قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ووقع في صحيح
ابن حبان ان السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله يسأله
(عن الدار من المشركين يبيتون) بصيغة المضارع من يبيت مبيت للجمع هول (فيصيبون من نسائهم
وذرائعهم) فقال هم منهم متفق عليه (وفي لفظ البخاري عن أهل الدار وهو نصريح بالضاف
المخدوف التبيت الاغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم فيصاب
النساء والصبيان من غير قصد اقلهم ابتداء وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب
وزاد فيه ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره
قال سفيان قال الزهري ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعد ذلك عن قتل النساء
والصبيان ويؤيدان النهي في حنين ما في البخاري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لاحد منهم
الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عبيداً وأول مشاهد خالده مع صلى الله عليه وآله وسلم غزوة
حنين كذا قيل ولا يخفى انه قد شهد معه صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة قبل ذلك وأخرج الطبراني
في الاوسط من حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى بأمرأة مقتولة
فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء وقد اختلف العلماء في هذا فذهب الشافعي
وأبو حنيفة والجمهور والى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عملاً برواية الصحيحين وقوله هم
منهم أي في اباحة القتل تبعاً لا قصد اذالم يمكن انفصالهم عن يستحق القتل وذهب مالك
والأوزاعي الى انه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى اذا تفرس أهل الحرب بالنساء والصبيان
أو تحصنوا بخص أو سبيته ما فيه ما معهم لم يجوز قتالهم ولا تفرسهم واليه ذهب جماعة الا انهم
قالوا في التفرس يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترسا ولا يجوز اذا تفرسوا عن علم الامع
خشية استئصال المسلمين ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد الى قتل النساء
والصبيان للنهي عن ذلك وفي قوله هم منهم دليل باطلا فله من قال هم من أهل النار وهو ثالث
الاقوال في المسئلة والثاني انهم من أهل الجنة وهو الرابع في الصبيان والاولى الوقف ﴿ وعن
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل) أي مشرك (تبعه يوم بدر
ارجع فلن أستعين بمشرك رواه مسلم) ولفظه عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان تكريه جراً فوجدته فصرخ أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
جئت لاتبعتك وأصيب معك قال أنؤمن بالله قال لا قال فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن

له والحدِيث من أدلة من قال لا يجوز الاستعانة بالمشرِكين في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم استعان بصفران بن
 أمية يوم حنين واستعان ببيروني فيمناع ورضخ لهم أخرجه أبو داود في المراسيل وأخرجه
 الترمذي عن الزهري مرسلًا ومراسيل الزهري ضعيفة قال الذهبي لأنه كان خطاه في إرساله
 شبهة مدلس وصحح البيهقي من حديث أبي جند الساعدي أنه ردّهم قال المصنف ويجمع بين
 الروايات بأن الذي ردّه يوم بدر تفرس فيسه الرغبة للإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه أو أن
 الاستعانة كانت ممنوعة فرفض فيها وهذا أقرب وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشرِكين
 تألفهم بالغنائم واشترط جماعة أن يكون معه مساوون يستقل بهم في إضفاء الأحكام وفي شرح
 مسلم أن الشافعي قال إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين
 به ولا يفكر به يجوز الاستعانة بالمنافق إجماعًا لاستعانتهم صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن أبي
 وأصحابه (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأته مقتولة في
 بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان متفق عليه (٢) وقد أخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم لما دخل مكة أتى بامرأته مقتولة فقال ما كانت هذه تقايل أخرجه عن ابن عمر فيحتمل أنهما هذه
 وأخرجه أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأته مقتولة بالطائف
 فقال ألم تأمنه عن قتل النساء من أصحابي فقال رجل يا رسول الله أردفتم أفأردت أن تصرعني
 فتقتلني فقتلها فأمرهم أن توارى ومفهوم قوله تقايل أن تقايل له هذا القائل يدل على أنها إذا
 قاتلت قتلت واليه ذهب الشافعي واستدل أيضًا بآخر جهه أبو داود والنسائي وابن حبان من
 حديث رباح (١) بن الربيع التميمي قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة ف رأى
 الناس محجة عين ف رأى امرأته مقتولة فقال ما كانت هذه تقايل (٢) وعن مرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اقتله أو شيوخ المشرِكين واستبغوا شرهم بالشين المعجمة وسكون الراء
 والخاء المعجمة هم الصغار الذين لم يدركوا ذكروا في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال
 حسن غريب وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيه ما قد مناه الشيخ من استبانت
 فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كما في القاموس والمراد هنا الرجال المسان
 أهل الجلود والقوة على القتال ولم يرد الهرج ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقًا
 فيقتل ومن كان صغيرًا لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان ويحتمل أنه أريد
 بالشرح من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسان

إن شرخ الشباب والشعر الاستودام لم يعاص كان جنونا

فانه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل الشيخ لا يكاد يسلم والشاب أقرب إلى الإسلام
 فيكون الحديث مخصوصا بمن يجوز تقريره على الكفر بالخربة (٣) وعن علي كرم الله وجهه
 أنهم تبارزوا يوم بدر ورواه البخاري وأخرجه أبو داود وطولاً وفي المغازي من البخاري عن علي كرم
 الله وجهه قال أنا أول من يجثو للصومعة يوم القيامة وقال قيس وفيهم أنزلت هذا خصمان
 اخنعه ووافقهم قال هم الذين تبارزوا في بدر حجة وعلى رضي الله عنهم وأولاده عبيدة بن الحرث رضي

(١) بكسر الراء ومثناة
 تحتية واختار البخاري أنه
 بالالموة حدة وحاء مهملة
 اه أبو راب

الله عنه وشيبة بن ربيعة وعقبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وتفصيل ما ذكره ابن اسحق انه برز
عبيدة بن جندب وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة فقتل على حجرة من بارزهما واختلف
عبيدة ومن بارزه بنصر بين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فثألت منها المار جعوا بالصفراء فغل
على حجرة على من بارزه عبيدة فأعاد على قتله والحديث دليل على جواز المبارزة والى ذلك ذهب
الجمهور وذهب الحسن البصري الى عدم جوازها ونسب الاوزاعي والثوري وأحمد وأبو حنيفة
الامير كافي هذه الرواية (وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال لما أرت هذه الآية فبينا معشر
الانصار يعنى ولا تلتقوا بايديكم الى التملكة قاله رد على من أنكروا على من جمل على صف الروم حتى
دخل فيهم رواد الثلاثة وصحبه الترمذي وقال حسن صحيح غريب وابن حبان والحاكم) أخرجه
المذكورون من حديث أسلم بن زيد أبي عمران قال كنا بالفسطاطية فخرج صف عظيم
من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع مقبلا فصاح الناس
سبحان الله أتى بيده الى التملكة فقال أبو أيوب أيها الناس انكم تؤثرون هذه الآية على هذا
التأويل وانما رأت هذه الآية فبينا معشر الانصار ان الله أعز الله دينه وكثر ناصروه فلما يناسروا
ان أمروا بالقد ضاعت فلما تأتوا فيها وأصلحنا ضاع منها فآزر الله تعالى هذه الآية فكانت
التملكة الائمة التي أردنا وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية قيل وفيه دليل
على جواز دخول الواحد في صف القتال ولوطن الهلاك قالت ما ظن الهلاك فلا دليل فيه
اذ لا يعرف ما كان ظن من جمل هنا وكان القاتل يقول ان الغالب في واحد يحمل على صف كثير
يظن الهلاك وقال المصنف في مسئلة حمل الواحد على العدو الكثير من العدو انه صرح
الجمهور انه اذا كان لفرط شجاعته وظنه انه يذهب العدو به لئلا يجرئ المسلمين عليهم أو نحو
ذلك من المقاعد الصحيحة في وجهه من ومضى كمن يجردهم ويرفعهم عن لاسيما ان ترتب على ذلك
وحن المسلمين قلت وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب قال ابن كثير ولا بأس بعن ابن
مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ربنا من رجل غزى في سبيل الله فأنه لم
أصحابه فعمل ما عليه فرجع رغبة في ما عندي وشفقة مما عندي حتى أهرب بدمه قال ابن كثير
والاحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بهلاء في الحرب
وشدة وسطوة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل
بنو النضير وقطع متفق عليه) دل على جواز افساد أموال أهل الحرب بالنحرير والقطع المصلحة
في ذلك ونزلت الآية ما قطعتم من لينة الآية قال المشركون انك تنهى عن الفساد في الارض
فبال قطع الانحجار وتحرر فيما قال في معالم التنزيل اللينة فعللة من اللون ويجمع على الزمان
وقيل من اللين ومعناه التحلة للكرامة وجعلها للين وقد ذهب الجماهير الى جواز التحريق والتخريب
في بلاد العدو وكرهه الاوزاعي وأبو ثور واحتجوا بان أبي بكر وصي جيوه أن لا يفعوا ذلك وأجيب
بأن رأى المصلحة في بقاء الله قد علم أنهم اتصروا المسلمين فأراد بقاءهم وذلك يدور على ملاحظة
المصلحة (وعن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تغلوا فان الغلول بضم الغين المعجمة وضم اللام) نازعوا على أصحابه في الدنيا والآخرة واد
أحمد والنسائي وصحبه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة في الغيمة قال ابن قتيبة سمي بذلك لأن

صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه وهو من الكبار بالاجماع كناية له التوى والعار الفضيلة ففي الدنيا انه اذا ظهر افتضح به صاحبه وأما في الآخرة فلعن العار ما يقده ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نفع على رقبته فرس له حجمة بقول يارسول الله أعنني فأقول لا أملك لك من الله شيئا فبدأ بلغتك الحديث وذكر فيه البعير وغيره فإنه دل الحديث على انه يأبى الغالب هذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤس الاشياء هذا فعل هذا هو العار في الآخرة للعالم ويحتمل انه من أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث ان هذا الذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أملك لك من الله شيئا ويحتمل أنه أورد في محمل التغليظ والتشديد ويحتمل أنه يغفر له بما بعده تشهيره في ذلك الموقف والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاديين على الصدقات فدل على ان الغلول عام لكل ما فيه حق العباد مشير إلى بين الغال وغيره فان قلت فهل يجب على الغال رد ما أخذ قلت قال ابن المنذر انهم أجمعوا على ان الغال يعيد ما غل قبل القسمة وما بعده ما فقال الاوزاعي والليث ومالك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك وقال ان كان لمكديس عليه أن يتصدق به وان كان لمكديس عليه أن يتصدق به قال وغيره قال والواجب أن يدفعه الى الامام كالأموال الضائعة (وعن عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل رواه أبو داود وأصله عنده مسلم) فيه دليل على ان السلب الذي يؤخذ من العدو والكافر بهتقه فانه سواء قال الامام قبل القتال من قتل قتيلا فلا سلبه أو لا وسواء كان القتال مقبلا أو نهزما وسواء كان ممن يتحقق السهم في الغنم أو لا كالأمر أو الصبي والعبد اذ قوله قضى بالسلب للقاتل حكم مطلق غير مقيد بشيء من الاشياء قال الشافعي وقد حفظ هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن كثيرة منها يوم بدر فإنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أي جهل لمعاذ بن الجوح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل وكذا في قتل حاطب بن أبي بلتعبة لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه رواه الحاكم والاحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين من قتل قتيلا فلا سلبه بعد القتال لا ينافي هذا بل هو مقرر للحكم السابق فان هذا كان معلوما عند الصحابة من قبل حنين ولذا قال عبد الله بن جحش اللهم ارزقني رجلا شديد الى قوله أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريبا أما قول أبي حنيفة انه لا يكون السلب للقاتل الا اذا قال الامام قبل القتال مثلا من قتل قتيلا فلا سلبه والا كان السلب من جملة الغنمية بين الغنائين فانه قول لا يوافق له الأدلة وقال الطحاوي ان ذلك موقوف الى رأى الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى سلب أبي جهل لمعاذ بن الجوح بعد قوله ولمشارك في قتله كلاً كما قلناه لما رآه سيفه وما واجب عنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أعطاه معاذاً لانه الذي أقر في قتله لما رأى عتيق الجاني في سيفه وأما قوله كلاً كما قلناه فانه قاله لطيفة النفس صاحبه وأما تخميس السلب الذي يعطى القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه

وبه قال أحمد وابن المنذر وأبو جرير وآخرين كأنهم يخصون عموم الآية بالأحاديث فإنه
أخرج حديث عوف بن مالك أبو داود وابن حبان بن زيادة لم يخص السلب وكذلك أخرجه
الطبراني واختلفوا هل تلزم القاتل البيعة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه فقال الليث والشافعي
وجامعة من المالكية أنه لا يقبل قوله إلا بالبيعة لورود ذلك في بعض الروايات بالفظ من قتل قتيلا
عليه بيعة فلا سلبه وقال مالك والأوزاعي يقبل قوله بلاء بيعة قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله وذلك في قصة معاذ بن الجوح وغيره فإيكون خصصا
لحديث الدعوى والبيعة (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة قتل أبي جهول)
يوم بدر (قال فابتهراه) أي ذابها إليه (بسميها) أي ابني عفره (حتى قتله ثم انصره) أي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فقال أيكما قتله هل مسحتما سميها قال لا قال فظن
فيهما) أي في سميها (فقال كلا كما قتله سلبه معاذ بن عمرو بن الجوح) بفتح الجيم آخره هاء
مهملة بزنة فعول (متفق عليه) استدلل به أن للإمام أن يعطى السلب لمن شاء وأنه مفروض إلى
رأيه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن ابني عفره قتلا أباهما ثم جعل سلبه لأحدهما وأوجب
بأنه إنما حكم به صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجوح لأنه رأى أن أرضه به بسيفه هي
المؤثرة في قتله لعمدة أفعاله السلب وطيب قلب ابني عفره بقوله كلا كما قتله والافالجانية
القاتلة له ضرر به معاذ بن عمرو ونسمة القتل التي ما يجازي كلا كما أراد قتله وفريسة الجاز (١)
اعطاء سلب المقتول لأحدهما وقد يقال هذا محل النزاع (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول
ابن عبد الله الشامي كان من سبي كابل وكان مولى لأمرأة من قيس وكان سديا لا يفتح وهو عالم
السام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه سمع عن أنس بن مالك ورواه غيره ما يروى عنه الزهري
وربيعة الرازي وعطاء الخراساني مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نصب الخنضيق على أهل الطائف أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات ووصفه العقيلي
بأسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه) وأخرجه الترمذي عن ثور راويه عن مكحول ولم يذكر
مكحول فكأن من قسم المعضل وقال السهيلي ذكر الرمي بالخنضيق الواقدي كاذره مكحول
وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي وروى ابن أبي شيبة عن حديث عبد الله بن سنان
ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وآله وسلم حاصرهم خمساً وعشرين ليلة ولم
يذكر أشيا من ذلك وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطائف شهرًا وفي مسلم
من حديث أنس أن المدة كانت أربعين ليلة وفي الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا
تخصوا بالخنضيق ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها (وعن أنس رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالغين المعجمة فقام في القاموس
المغفر كبر وجره وكثابه زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتفنع بها المتسلح (قلنا
نزع المغفر جاءه رجل فقال ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة (متعلق باستار
الكعبة فقال اقتلوه متفق عليه) فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة غير
محرم يوم الفتح لأنه دخل مع أن لا يمكنه تخصيص بذلك فإنه يحرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم وإنما أحلت ساعة من نهار الحديث وهو متفق عليه وأما أمره صلى الله عليه

(١) يعني من باب التغليب
القاتل حقيقة على غيره

وآله وسلم يقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلهم ولولا قلة
 بأسهم الكعبة فأسلم منهم ستة وقيل ثلثة منهم ابن خطل وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار وكان معه مولى يتخدمه مسلماً
 فنزل منزلاً وأمر مولا أن يذبح له فيسأو يصنع له طعاماً فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا
 عليه فقتله ثم ارتد مشركاً وكانت له قبتان تغنيانه بهجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر
 بقتله فماده فقتل أحدهما واستوثق للآخرى فأمنها قال الخطابي قتله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم بحق ما جناه في الإسلام فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخر عنه
 وقته انتهى وقد اختلف الناس في هذا فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحد ود
 والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذا القصة وذهب الجمهور من السلف والخلف
 إلى أنه لا يستوفي فيها حد لقوله تعالى ومن دخله كان آمناً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفسدك
 به آدم وأجابوا عما احتج به الأولون بأنه لا عموم للآدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مفيدة بما
 ذكرناه من الحديث وهو متأخر فإنه في يوم الفتح بعد شرعية الحد ود وأما قتل ابن خطل ومن ذكر
 معه فإنه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستمرت من
 صبيحة يوم الفتح إلى العصر وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمر والمقام وهذا الكلام
 فيمن ارتكب حداً في غير الحرم ثم التجأ إليه وأما إذا ارتكب انسان في الحرم ما يوجب الحد
 فاختلف القائلون بأنه لا يقيم فيه حد فذهب بعض أهل العلم أنه يخرج من الحرم ولا يقيم
 عليه الحد وهو فيه وخالف ابن عباس فقال من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم رواه
 أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الأثر عن ابن عباس أيضاً أن أحدث حدثاً في الحرم أقيم
 عليه ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول ولا تقفوا لهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه
 فإن قاتلوك فاقتلوهم وفرقوا بينه وبين الملتجئ إليه بأن الجاني فيه هاتك الحرمته والملتجئ معظم
 إياه لا تلو لم يبق له الحد على من جنى فيه من أهله لعظم الفساد في الحرم وأدى إلى أن من أراد الفساد
 قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما يتقاضاه بشهوته وأما الحد بغير القتل فيمادون النفس من
 القصاص ففيه خلاف أيضاً فذهب أحمد في رواية عنه أنه يستوفي لأن الأدلة انما وردت فيمن
 سفل الدم وانما يحصر في القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم مادونه لأن حرمة النفس
 أعظم والانتهاك بالقتل أشد ولأن الحد فيمادون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع
 منه وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء مما لا يعموم الأدلة ولا يفتي أن الحكم للآخر حيث صح
 أن سفل الدم لا ينصرف إلا إلى القتل قلت ولا يفتي أن الدليل قاض بالقتل والكلام من أوله
 في الحد ود فلا بد من جعله على القتل إذ حد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقتل يقيم عليه
 ﴿وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه﴾ هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة
 فخر الألبدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمه كوفي أحد اعلام التابعين سمع ابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والنسائي أخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب قتله الخراج سنة
 خمس وتسعين في شعبان منها ومات الخراج في رمضان من السنة المذكورة (ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا في الزمان ومن صبرا الاثنان وغيره على القتل أن يحبس ويرى
 حتى توث وقد قتل صبرا وصبر عليه رجل صبرة صبور للقتل انتهى (أخرجه أبو داود في
 المزائيل ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط ومن
 قال بدل طعيمة الطعير بن عدي فقد ضعف كذا قاله المصنف وهذا دليل على جواز قتل الصبرا الاثنتي
 قدر روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم رجال ثقات وفي بعضهم مقال لا يقتلن قرشي بعد خذ صبرا
 قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن خطال يوم الفج (وعن عمران بن حصيص رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل رجلين من المسلمين رجل مشرك أخرجه الترمذي وصححه
 وأصله عند مسلم) فيه دليل على جواز قتل المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب
 الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز القادة ويتعين ما قتل الأسير أو استرقاه ورواه مالك أبو غاداة
 بأسير وقال صاحبنا أبي حنيفة يجوز القادة بغيره أو بمال أو قتل الأسير أو استرقاه وقد وقع منه
 صلى الله عليه وآله وسلم قتل الأسير كافي قصة عقبة بن أبي معيط وفدائه بالمال كافي أسارى بدر
 والمن عليه كل من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقتل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في
 حقه لا يبلغ المؤمن من حجر واحد مرتين والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لأهل مكة
 ثم أعقبهم (وعن صخر) بالصاد الميم له ثمانية معجزة ما كنه قراء (ابن العلاء) بالعين المهملة
 مفقودة وكون المنة التسمية ويقال ابن أبي العلاء عده في أهل الكوفة وحديثه عندهم
 روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن القوم إذا
 أسأوا أحرز وأدماهم وأموالهم أخرجه أبو داود ورجاله موثقون) وفي معناه الحديث المتفق
 عليه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها أحرز وأدماهم وأموالهم
 الحديث وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك
 قالوا من أسلم طوعا من دون قتال ماله وأرضه وذلك كارض الجن (١) وإن أسلوا بعد
 القتال فالأصل أنهم قد عصم دماءهم وأموالهم فالقول غنمة وغيره المقول في ثم اختلف
 العلماء في هذه الأرض التي صارت في المسلمين على أقوال الأول مالك ونصره لحفاظان القيم
 أنها تكون وقتها يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأرضها في المقاتلة وماء القناتير والمساجد
 وغير ذلك من سبل الخبرات الا أن يرى الإمام في وقت من الاوقات أن المصلحة في قسمها كان له ذلك
 قال ابن القيم وبه قال جمهور العلماء وكان عليه سيرة الخلفاء الراشدين ونازع في ذلك المال وأصحابه
 وقالوا له امرأ قسم الأرض التي فتحوها في الشام وقالوا له خذ منهم أو اقمهم في أقاليمهم هذا غير المال
 ولكن أحببته فبأعاليكم يحمرى وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر وكذلك جرى في فتوح
 مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون
 قرية واحدة ثم قال ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بالقسمة فظاهر
 مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير في قيم المصلحة لا تخيير شهوة فإن كان
 الأصل للمسلمين قسمتها فبأعاليهم وان كان الأصل أن يبقوا على المسلمين وبقية أعاليهم وإن كان الأصل
 قسمه البعض ووقف البعض فعليه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأقسام الثلاثة فآله

(١) والواجب عليهم في
 أموالهم الزكاة اه أبو النصر

قسم أرض قريظة والذين ترك قسمه مكة وقسم به بنو خيبر وترك بعضها لما ينوبه من مصالح
 المسلمين وذهب بعضهم الى أن الامام خيبر فيها بين الاصلح من أربعة أثباتها ما اقسام بين الغائبين
 أو يتركها لاهلها على خراج أو يتركها على معاملة من غلبت أو عينهم اعلمهم قالوا وقد فعل مثل
 ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وعن جبير﴾ بالجبر الواحد والراعي الصغير (ابن مطعم)
 برتبة اسم الناعل أي ابن عدى وجبير صحابي عارف بالنسب اثبات سنة ثمان أو تسع وخسين (ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو ان المطعم بن عدى حيا) هو والد جبير (ثم
 كلمني في هؤلاء النبي) جمع بين بالنون والمثناة الفوقية (تركتم له رواه البخاري) المراد بهم
 أسارى بدر وصفهم بالنسب لما هم عليه من الشرك كما وصفهم الله تعالى بالنسب والمراد لو طلب معنى
 تركهم واطلاقهم من الاسر بغير قد اعلمت ذلك مكافاة على يد كانت له عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في جوار المطعم بن عدى الى مكة فان المطعم بن عدى أمر ألد الاربعة فلبسوا السلاح وقام
 كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشا فقالوا ألم أنت الرجل الذي لا تخشع ذمتك
 وقيل ان اليد التي كانت له انه أعظم من سعي في نقض الصحيفة التي كتبته قريش في قطيعة بني
 هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصرهم في الشعب وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه
 الطبراني وقولهم لا تخشع بانحاء المعجزة والافاء والراعي أمن أخفرا ما أجازوا والمراد لا ينقض جوارك
 لسكرامتك ولا يؤذي من تحب فيه دليل انه يجوز ترك أخذ الفداء من الاسير والسماحة
 به لشهادة رجل عظيم وانه يكافأ الحسن وان كان كافرا ﴿وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فخرجوا فأنزل الله تعالى والمحصنات من النساء الا
 ما لم يمسكنكم أي أخرجهن مسلم قال أبو عبيد البكري أوطاس واد في ديار هوازن والحديث
 دليل على انفساخ نكاح المسيبة فالاستنفا في الآية على هذا متصل والى هذا ذهب الشافعي
 وظاهر الاطلاق سواء سبي معها زوجها أم لا ودلت أيضا على جواز الوطء ولوقبل اسلام المسيبة
 سواء كانت كفاية أو وثنية اذ الآية عامة ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم عرض على سبايا
 أوطاس الاسلام ولا أخبر أصحابه انها لا تأتو مسيبة حتى تسلم مع انه لا يجوز تأخير البيان
 عن وقت الحاجة ويدل هذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن مافي بطونهن لا يعمل التحريم غاية واحدة هي
 وضع الحمل ولم يذكر الاسلام وما أخرجه في السنن مرفوعا لا يحمل لامرئ يؤمن بالله واليوم
 الآخر ان يقع على امرأته من السبي حتى يستبرأ ولم يذكر الاسلام وأخرجه أحمد وأخرج
 أحمد ايضا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئا من السبايا حتى تحيض حيضة
 ولم يذكر الاسلام ولا يعرف اشتراط الاسلام في المسيبة في حديث واحد وقد ذهب الى هذا
 طاووس وغيره وذهب الشافعي وغيره من الأئمة الى انه لا يجوز وطء المسيبة بالملك حتى تسلم اذ لم
 تكن كفاية وسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بان حلهن بعد الاسلام
 ولا يتم ذلك الا بعد الدعوى فقد عرفت انه لم يأت دليل شرطي للاسلام ﴿وعن ابن عمر رضي

عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله سلم سرية بفتح السين المهمة وكسر الراء وتشديد
 الباء (وانافهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة اى بجهة (تجدفعوا بالبلا كثيرة
 وكانت ستمائة) بضم السين المهمة جمع سهم وهو النصب (اثنى عشر بعيرا واثنا عشر
 بعيرا متفق عليه) السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهى من مائة الى خمسمائة
 والسرية التى تخرج بالليل والسايرة التى تخرج بالنهار والمراد من قوله ستمائة اى انصارهم
 اى انه بلغ نصيب كل واحد من الصدرة اثنى عشر بعيرا والنفل زيادة زاده الغازى على
 نصيبه من الغنم وقوله ثلثا مائة للجهول فيحمل انه نقلهم اميرهم وهو ابو قتادة ويحتمل انه
 النبى صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم ان القسم والتفصيل كان
 من امير الجيش وقرر النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه قال ولم يغيره النبى صلى الله عليه وآله
 وسلم واما رواية ابن عمر عند مسلم ايضا باللفظ وثنا عشر بعيرا واثنا عشر بعيرا
 فقد قال النووي ونسب الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما كان مقر ذلك ولكن الحديث عند
 ابى داود باللفظ فاصنافا كثيرا واغنا مائة امير بغير اربع الكلى انسان ثم تقدمنا على النبى صلى الله
 عليه وآله وسلم فقسم بيننا غنمنا فاصاب كل رجل اثنى عشر بعيرا بعد الخمس فدل على ان
 التفصيل من الامير والقيمة منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمع بين الروايات بان التفصيل
 كان من الامير قبل الوصول الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد الوصول قسم صلى الله عليه
 وآله وسلم بين الجيش وتولى الامير قبض ما هو للسرية بجملة ثم قسم ذلك على اصحابه فنسب
 ذلك الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فله كونه الذى قسم أولا ومن نسب ذلك الى الامير
 فباعتباره الذى اعطى ذلك اصحابه آخر وفى الحديث دليل على جواز التفصيل للجيش ودعوى
 انه يخص ذلك بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم لا دليل عليها بل تنفيل الامير قبل الوصول اليه
 صلى الله عليه وآله وسلم فى هذه القصة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك انه يكره ان يكون
 التفصيل شرط من الامير بان يقول من فعل كذا فله نقل كذا قال لانه يكون القتال للدينى فلا
 يجوز يرد قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قبلا فله سابعه سواء قاله صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل القتال او بعده لانه نشر بع عام الى يوم القيامة واما لزوم كون القتال للدينى فالعمدة
 الباعث عليه فانه لا يصير قول الامام من فعل كذا فله كذا قتاله للدينى بعد الاعلام ان الجاهدين
 سيد الله من جاهدت تكون كلمة الله هى العليا فى كان قصدا علا كلمة الله لم يضره ان يردع
 ذلك المغنم والاسترزاق كما قال صلى الله عليه وآله وسلم واجعل رزقى تحت ظل رحمتي واختلاف
 العلماء هل يكون التفصيل من اصل الغنمة او من الخمس او من خمس الخمس قال الخطابي اكثر
 ما روى من الاخبار يدل على ان النفل من اصل الغنمة (وعنه) اى ابن عمر (قال قسم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهم مائة متفق عليه واللفظ للبخارى
 ولابى داود) اى عن ابن عمر (اسهم للراجل ولفرسه ثلاثة اسهم سهمين للفرس وسهم ماله) الحديث
 دليل على انه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهام من الغنمة سهم للفرس سهمان واليسه ذهب
 مالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه ابو داود من حديث ابي عمرة ان النبى صلى الله عليه
 وآله وسلم اعطى الفرس سهمين ولكل انسان سهم مائة كان للفرس ثلاثة اسهم ولما أخرجه

الثاني من حديث الزبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لقرس
 وسهم ماله وسهم ما لقرانه يعني من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب الخنفية الى ان القرس له
 سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظا على الفارس سهمين ولرابط سهم واحد ومن حديث
 مجمع (١) بن جارية ولاية يوم حديث الصحيحين واختلفوا اذا حضر بقرسين فقال الجهور لا يسهم
 الا لقرس واحد ولا يسهم لها الا اذا حضر القتل (وعن معن) بفتح الميم وسكون العين
 المهمله هو أبو يزيد معن بن يزيد السلمي بضم السين المهمله وفتح اللام له ولا يسهم لخدمته ثم ادوا
 بدرًا كما قيل ولا يعلم من شهد بدرًا هو وأبو جندب غيره وقيل لا يصح شهوده بدرًا بعد في الكوفيين
 (ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغل) بفتح النون وفتح الغاء هو
 الغنمية (الابعد الخمس رواد أحد أو ثوداود وصحبه الطعاهوى) الماراد بالغل هاهنا وما يزيد الامام
 لاحد الغنمين على نفسه وقد اتفق العلماء على جوازهم واختلفوا هل يكون من أصل الغنمية أو من
 الخمس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين بل غاية ما دل عليه انها الخمس الغنمية
 قبل التثميل منها وقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الاخبار تدل على ان التثميل من أصل الغنمية
 واختلفوا في مقدار التثميل فقال بعضهم لا يجوز ان يتغل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه
 الحديث الآتي وهو قوله (وعن حبيب بن مسلمة) بالحاء الموحدة المقنونة وموحدين بينهما
 مثناة تحسية هو أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي النهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة
 مجاهدته لهم ولا يعرف أعمال الجزيرة فوضع اليه أرمينية واذر بجان وكان فاضلا شجاع الدعوة مات
 بالشام أو بأرمينية سنة الثمانين وأربعين (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل
 الربع في البداية) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهمله (والثلث في الرجعة رواه أبو
 داود وصحبه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاوز
 الثلث في التثميل وقال آخرون لا امام ان يتغل السرية جميع ما غنت لقوله تعالى قل لا تنفال الله
 والرسول ففوضها اليه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث لا دليل فيه على انه لا يتغل أكثر من
 الثلث واعلم انه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر انه صلى الله عليه
 وآله وسلم انما فرق بين البداية والاقول حين فضل إحدى العطينين على الأخرى لقوة الظهور عند
 دخولهم ووضعه عند خروجهم ولا نهم وهم داخلون أنشط وأشهى لاهسير والامعان في بلاد
 العدو وأجم وهم عند القبول لضعف دواهم وأبدانهم وهم أشهى للرجوع الى أوطانهم وأهاليهم
 لطول عهدهم بهم وجهم للرجوع فترى انه زادهم في القبول هذه العلة والله سبحانه أعلم قال
 الخطابي بعد قوله كلام ابن المنذر هذا ليس باليس لان قواه يومهم ان الرجعة هي القبول الى
 أوطانهم وليس هو معنى الحديث والبداءة انما هي ابتداء السفر للفرار اذا غنت سرية من جملة
 العسكر فاذا وقعت بطانة من العدو فبما غنوا كان لهم فيه الربح ويشركهم سائر العسكر في
 ثلاثه أرباعه فان قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فبما غنوا بالعدو ثلثه كان لهم مما غنوا الثلث لان
 نهم وضمهم بعد القبول أشق لكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الا قرب (وعن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتغل بعض من يبعث من السرايا
 لانفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش متفق عليه) فيه دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم

(١) مجمع بفتح الجيم وتشديد
 الميم المكسورة ابن جارية
 بالجيم صحابي مات في خلافة
 معاوية فقوله لا يداوم
 حديث الصحيحين لا لاجل
 مجمع راويه فانه صحابي بل لما
 تقرر في علوم الحديث من
 أن رواية الشيخين أو أحدهما
 مقدمة على رواية غيرهما
 عند التعارض اهـ أبو تراب

يكن ينقل كل من بيعته بل يحسب ما يراد من الصلحة في التسفيل ﴿١﴾ (وعنه) أي عن ابن عمر
 قال كنا صيب في مغازينا العسل والعنب فشاركه ولا يرفعه رواه البخاري ولابن داود) أي عن
 ابن عمر (فلما يؤخذ منهم الخمس ويحجمها) أي زيادة (ابن حبان) لا يرفعه لأحمد على سبيل
 الأدخالة ولا يرفعه إلى من يتولى أمر الغنمة ونسبنا ذلك في آكامه كقضاء بما علم من الأذن في ذلك
 وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للثانين أخذ الثوب وما يصلح له وكل طعام أعيد أكله عموما وكذلك
 علف الدواب قبل القسمة سواء كان يادن الإمام أو غيره يادنه ودله هذا الحديث وما أخرجه
 الشيخان من حديث ابن مغفل قال أصبت جراب شحم يوم خيبر فقلت لأعطي منه أحدًا فالتفت
 فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتبسم وحمله الأحاديث مخصصة لأحاديث النهي عن
 الغلول (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه قال أصبنا طعام يوم خيبر فساكن الرجل يحمي
 فأخذ منه مقدار ما يكف نفسه ثم نصر ف أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فإنه
 أوضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التمسيس قاله الخطابي وأما للاح العدو
 ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها فاما إذا انتصت الحرب فإن الواجب ردّها
 في الغنم وأما الثياب والخردى والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل أنه إذا
 احتاج إلى شيء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمل مثل أن يشتد البرد فاستد في ثوب
 ويتقوى به على المقام في بلاد العدو ثم صد القتال لهم وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال لا يلبس الثوب
 إلا أن يخاف الموت وعن ربيعة بن ثابت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فبي المسلم حتى إذا انفجها ردها فيه
 ولا يلبس ثوبا من فبي المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه أخرجه أبو داود والدارمي ورجاله ثقات ويؤخذ
 منه جواز الركب ولبس الثوب وانما توجه النهي إلى الإيحاء والاختلاق للثوب فلا يركب من
 غير الإيحاء ولبس من غير اختلاق وانلاف جاز ﴿٢﴾ (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء
 والحاء المهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجير) بالجيم والراء بينهما
 منسأة تحميمية من الإجارة وهي الأمان (على المسلمين بعضهم أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي
 مسنده ضعف) لأن في إسناده الخجاج بن أرطاة وألكنه يحبر ضعفه (وللطائفي من حديث
 عمرو بن العاص يحبر على المسلمين أذناهم وفي الصحيحين عن علي رضى الله عنه ذمة المسلمين واحدة
 يسعى بها أذناهم زاد ابن ماجه) من حديث علي أيضا (من وجه آخر ويحبر عليهم أقصاهم)
 كالدفق لتوهم أنه لا يجير إلا أذناهم فتدخل المرأة في جواز إجارتهما على المسلمين (وفي الصحيحين من
 حديث أم هانئ) بنت أبي طالب قيل اسمها هند وقيل فاطمة وهي أخت علي كرم الله وجهه
 (قد أجرتنا من أجرت) وذلك أنها أجرت رجلين من أحمائها وجاءت إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم تخبره أن عليا أخاها لم يجز إجارتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجرتنا الحديث
 الأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد مأذون أو غير مأذون لقواه
 أذناهم فإنه شامل لكل وضيع وتعلم صحة أمان الشرع بالاولى وعلى هذا جمهور العلماء الا عند
 جماعة من أصحاب مالک وانهم قالوا لا يصح أمان المرأة الا بإذن الامام وذلك لانهم جلاؤا قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم لام هانئ قد أجرتنا من أجرت على أنه إجازة منه قالوا فلم يجز لم يصح أمانهم وحمله

الجمهور على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد أقره ما نهاه الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأما ما حجه من أنها حجة ولا نهى إذا دخل في عموم المسلمين في الحديث على ما قبله بعد أئمة الأصول
 أو من باب التغليب لقوله (وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأخيه
 وأخيه أجدب بن يادة ثلث عشت إلى قابل وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث آخر جوالمشر كين من جزيرة العرب وأخرج
 البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجتمع دينان
 في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب فتخص عرع عن ذلك حتى أنه النج واليقين عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى هو وخير قال مالك
 وقد أجلى هو ودينان وهذا أيضا والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى
 والمجوس من جزيرة العرب لعدم قوله لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وهو عام لكل دين
 والمجوس يمتنع وصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرف وأما حقيقة جزيرة العرب فقال محمد
 الدين في القاموس جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات أو ما بين عدن
 آيس إلى أطراف الشام طولاً ومن جهة إلى أطراف ريف العراق عرضاً انتهى وأضيف إلى العرب
 لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وبعناضتهم الأحاديث
 من وجوب إخراج من لدين غير دين الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما
 إلا أن الشافعي وغيره وأدلت بالخجاز قال الشافعي وإن سأل من يعطى الجزية أن يعطى ما يجزى
 عليه الحكم على أن بسكن الخجاز لم يكن له ذلك والمراد بالخجاز مكة والمدية وما بينهما ومخالفة فيها
 كلها وفي القاموس والخجاز مكة والمدية والطائف ومخالفة فيها كلهم بالجزيرة بين نجد وتهامة أو بين
 نجد والسرقة أو لأنها احتجبت بالحرار الخس حرة بنى سليم وراقم ولبلى وشوران والنار
 قال الشافعي ولم أعلم أحد أجلى أحد من أهل الامة من الذين وقد كانت به اذمة وليس الذين
 بمخازن ولا يجلبهم أحد من الذين ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم بالدين قلت لا ينبغي أن
 الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب
 والخجاز بعض جزيرة العرب وورد في حديث أبي عبيد الأمر بإخراجه من الخجاز وهو بعض
 مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم بالحكم موافق للحكم عليها لا يعارض الحكم
 عليها كهابد الحكم كما قرئ في الأصول أن الحكم على بعض أفسر أدام لا يخص العام وهو
 نظيره وليست جزيرة العرب من القاطن العموم كإدخالهم فيه جماعة من العلماء وغاية ما أفاده حديث
 أبي عبيد في زيادة التأكيد في إخراجهم من الخجاز لأنه دخل إخراجهم من الخجاز تحت الأمر
 بإخراجهم من جزيرة العرب ثم أفرد الأمر بزيادة تأكيد كيدل أنه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان
 آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم آخر جوالمشر كين من جزيرة العرب كما قال ابن عباس رضي
 الله عنهما أوصى عند موته وأخرج البيهقي من حديث مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن
 عبد العزيز يقول بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال فأتى
 الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد لا يسئ دينان بأرض العرب وأما قول

الشافعي لم أعلم أحدا أجلاهم من الذين ليس ترك أجلاهم بدليل فان اعدا من ترك ذلك كثيرة
وقد ترك أبو بكر أجلا أهل الجزار مع الاتفاق على وجوب أجلاهم لشغلهم بجها د أهل الردة ولم
يكن ذلك دليلا على أنهم لا يجازون بل أجلاهم عمر وأما القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخرهم في
الذين بقوله لمعاذ من كل حالم دينا أو عدله معافا فبذلك كان قبل أمره صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم باخراجهم فإنه كان عند وفاته كما عرفت فالحق وجوب أجلاهم من الذين لوضوح دليله
وكذلك القول بأن تقريرهم في الذين قد صاروا جاعا سكونيا كلام لا ينض على دفع الاحاديث
فان السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد من خليفة أو غيره من فعل محظور أو تركه
واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فإنه ان كان الواقع فعلا أو تركا سكونيا أو سكونيا
لم يدل سكونهم على أنه ليس بمنكر لما علم من ان مراتب الانكار ثلاث بالبدن واللسان والقلب
واتمنا الانكار بالبدن واللسان لا يدل على اتقائه بالقلب فلعلى الساكت أنكر بقلبه لعذره عن
التغير بالبدن واللسان وحده فلا يدل سكونه على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه اجماعا
سكونيا ألا يثبت أنه قد أجمع الساكت الا اذا علم رضا بالواقع ولا يعلم ذلك الا اعلام الغيوب قال
السيد رحمه الله وبهمذا تعرف بطلان القول بأن الاجماع السكوني حجة ولا أعلم أحدا قد حرر هذا
في رد الاجماع السكوني مع وضوحه والحمد لله المنعم المفضل وقد اوضحناه في رسالة المستقلة انتهى
قلت وبه قال العلامة الشوكاني في ارشاد الفحول للعجب عن قال (١) ومثله قد يفيد القطع
وكذلك قول من قال انه يمتثل ان حديث الامر بالاخراج كان عند سكونهم بغير جزية باطل
لان الامر باخراجهم عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم والجزية فرضت في التسابعة من الهجرة
عند نزول براءة فكيف يتم هذا ثم عمر أجلي أهل نجران وقد كان صالحهم صلى الله عليه وآله وسلم
على مال واسع كما هو معروف وهو جزية والتكليف لا يوجب ما عليه الناس ورد ما ورد من
النصوص بمثل هذه التأويلات مما يطبل تعجب الناظر المنصف قال النووي قال العلماء رحمه
الله تعالى ولا يمنع الكفار من التردد ما فر من الى الجاز ولا يمكنون فيه أكثر من ثلاث أيام قال
الشافعي ومن واقفة الامم كتر من دخولها ليجال فان دخل في خفصة
وجب اخراجه فان مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وجهه قوله تعالى انما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجد الحرام قلت ولا يخفى ان البانهم من المجوس حكمهم حكم أهل الكتاب
لحديث سننهم سنة أهل الكتاب فيجب اخراجهم من أرض الذين ومن كل محل من جزيرة
العرب وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على اخراجهم دخولهم تحت لا يجتمع دينان في
أرض العرب (وعنه) أي عن عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير) بفتح
النون وكسر الصاد المعجمة بعدها مشناة تحتية (مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب) الايجاف
من الوجف وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء والابل
(وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وكان ينفق على أهله نفقة سنة ومائة يجمعه في
الكرام) بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجسيخ الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله تعالى
مفق عليه) بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه
الى المدينة على ان لا يجارونه ولا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخلهم ومنازلهم بناحية

(١) وهو الشارح المغربي
رحمه الله اه

المدينة فشكلوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قريش خالفهم وكان
 ذلك على رأس ستة أشهر من وقعة بدر كاذره الزهري وذكر ابن اسحق في المغازي ان ذلك كان بعد
 قصة أحد وبن معونة وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم ليستعينهم في دبره جلين قتلهم
 عمرو بن أمية الضمري من بني عامر فجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جنب جداهم فمالوا
 على الفاء صخرة عليه من فوق ذلك الجسد و قام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب قائماً الخبير من
 السماء فقام مظهراً انه يقضي حاجته وقال لأصحابه لا تبرحوا وارجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأه
 أصحابه فأخبروا انه رجع إلى المدينة بنسبة فلقوا به فأمر بحرقهم والمسير إليهم فتحصنوا فأمر بقطع
 الخيل والتخريب وحاصرهم ست ليال وكان ناس من المنافقين يبعثوا إليهم ان انبتوا وتمنعوا فان
 قوتهم قاتلنا معكم فتر بصو افقد الله العرب في قلوبهم فلم ينصروهم فسألوا ان يجلبوا عن
 أرضهم على ان لهم ما جئت الابل فصولوا على ذلك الا الحاققة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام ففأف
 وهي السلاح فخرحوا إلى أذرعات وأريحا من الشام وآخرون إلى الحسبة ولحق آل أبي الحقيق
 وآل حسي بن أخبب بن جبر وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى لاول
 الحشر والحشر الثاني من خير في أيام عمر وقوله مما أفاء الله النى مما أخذ بغير قتال قال في نهاية
 الجند انه لا خمس فيه عند جهور العلماء وانما لم يوجب عليها بخيل ولا ركاب لان بنى النصير كانت
 على ميلين من المدينة ففسوا اليها مشاة غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ركب جلاً أو
 حماراً ولم تزل أصحابه مشقة في ذلك وقوله كان ينقى على أهله أى مما استبقاه لنفسه والمراد انه يعزل
 لهم نفقة سنة ولو سكنه كان ينقته قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا تتم عليه السنة ولهذا اتفق
 صلى الله عليه وآله وسلم ورده مرهونة على شعير استدان له لادله وفيه دلالة على جواز ادخال قوت
 سنة والله لا ينأى التوكل وأجمع العلماء على جواز الادخال بما يستغله الانسان من أرضه وأما اذا
 أراد أن يشتريه من السوق ويدخره فان كان في وقت ضيق الطعام لم يجوز بل يشتري ما لا يحصل
 به تضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر وان كان في وقت سعة اشترى قوت السنة وهذا
 التفصيل نقله القاضي عياض عن ا كثر العلماء (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال غزونا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر فأصبنا فيه اغناماً قسم فيها رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم رواءاً يودادو رجاله لأبأس بهم) الحديث من أدلة
 التسبيل وقد سلف الكلام فيه ولو ضمه المصنف إليها كان أولى (وعن أبي رافع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى لأخيس بالعهد) بالخاء المعجمة فتنة تحتية فسين مهملة في
 النهاية لأتقنه (ولأخيس الرسل رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) في الحديث
 دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لكافر وعلى انه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه فكان وصوله
 أمناً له فلا يجوز ان يحبس بل يرد (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ايمافرية أتيتوها فاقم فيها فاسمكم فيها أو ايمافرية عصت الله ورسوله فان
 خسمها لله ورسوله ثم هى لكم رواء مسلم) قال القاضي عياض في شرح مسلم يحتمل ان يكون
 المراد بالقية الأولى هى التي لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنهم أهلها وصالحوها
 فيكون منهم فيها أى حقهم من العطاء كما تقرر في النى ويكون المراد من الثانية ما أخذت

عنوة فيكون غنية يخرج منه الخمس والباقي للغائبين وهو معنى قوله هي لكم أي باقيها
وقد احتج به من لم يوجب الخمس في الشيء قال ابن المنذر لا نعلم أحدا قبل الشافعي قال بالخمسة
في الشيء

(باب الجزية)

الظاهر أنها مأخوذة من الأجزاء لأنها تنكفي من توضع عليه في عصمة دمه (والهذنة) الهذنة
هي متاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة ومشر وعمة الجزية سنة تسع على الظاهر وقبل سنة
ثمان (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها
يعني الجزية من مجوس هجر رواء البخاري وله طريق في الموطأ فيها انقطاع) وهي مأخوذة
الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس
البحرين قال البيهقي وابن شهاب إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل
فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن أن عمر بن
الخطاب ذكر للمجوس فقال لا أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما خرج قلت له
ما قضى الله ورسوله فيكم قال شرأقتهم قال الإسلام أو القتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف
قبل منهم الجزية قال ابن عباس وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوها ما سمعت أنا قلت لأن
رواية عبد الرحمن صحيحة موصولة ورواية ابن عباس إنما هي عن مجوسي لا يقبل انفقا وأخرج
الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ سنو المجوس سنة أهل الكتاب
وأخرج البيهقي عن المغيرة في حديثه الطويل مع فارس وقال فيه فأمر نائينار رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن نقا نلهم حتى تعبوا الله وحده أو تؤدوا الجزية أو كان أهل فارس مجوسا
فدلت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا كما دلت الآية
على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الخطابي وفي امتناع عمر رضي الله عنه عن
أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من
مجوس هجر دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كإذ ذهب إليه الأوزاعي
وإنما قبل من أهل الكتاب وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية عنهم
فذهب الشافعي في أغلب قوله إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن علي
ابن أبي طالب عليه السلام وقال أكثر أهل العلم أنهم ليسوا أهل كتاب وإنما أخذت الجزية من
اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى قلت قد قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية
من كل مشرك كإدلال حديث بريدة ولا يخفى أن قوله سنوهم سنة أهل الكتاب يشعر أنهم
ليسوا بأهل كتاب ويدل لما قدمناه قوله (وعن عاصم بن عمر بن الخطاب) هو أبو عمر وعاصم
ابن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ولقبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين وكان
وسما جسيما خيرا فاضلا شاعرا مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين وهو حيد

عمر بن عبد العزيز لأمه روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعمر بن الزبير (عن أنس)
 أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي المكي سمع بأسامة بن عبد
 الرحمن وعاصم بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن
 الوليد إلى أكيدير) بضم الهمزة بعد الكاف منسأة تحتية فدل المجهلة قراء (دومة) بضم
 الدال المهملة وسكون الواو هي دومة الجندل اسم محل (فأخذوه وأتوا به فحقن له دمه وصالحه
 على الجزية رواد ثوداد) قال الخطابي أكيدير دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان ففي
 هذا دليل على أخذ الجزية من العرب بجواز من العجم انتهى قلت فهو من أدلة ما قدمناه وكان
 بعث خالد بن سبوك والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في آخر غزاهما وقال خالد إنك تجده
 بصيد البقر فبقي خالد حتى إذا كان من حصنه بمصر العين في ليلة مقمرة أقام وجاءت بقرة الوحش
 حتى حكّت فرونها باب القصر فخرج إليها أكيدير في جماعة من خاصته فلما قتلهم خيل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا أكيدير وقتلوا أخاه حسانا فحقن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم دمه وكان نصرانيا واستلب خالد من حسان قباء من ديباج مخوصا بالذهب وبعث به إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجاز خالد أكيدير من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ففعل وصالحه على ألقى بغير وثمانية (١) رأس وأتى درع
 وأربعمائ فرج فعزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفية خالصا قسم الغنمة الحديث وفيه أنه
 قدم خالد أكيدير على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعاه إلى الإسلام فآبى فآفره على الجزية
 (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
 وأمرني أن آخذ من كل حاكم ديناراً وعدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل وتيل بالفتح
 ما عادله من جنسه وبالسكسر ما ليس من جنسه وقيل بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة
 (معاذ) بفتح الميم فعين مهملة فقاء راء بعدها نسبة إلى معاف وهي للمباين تصنع فيها
 الثياب فسميت إليها فالراء وعدله ثوباً معافياً (أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم
 وقال الترمذي حديث حسن وذكر بعضهم رواه مسلاواه أصح وأعله ابن حزم بالانقطاع
 وإن مسروقاً لم يلق معاذ وفيه نظر وقال أبو داود أنه ذكر قال وبلغني عن أحمد كان يشكر هذا
 الحديث أنكاراً شديداً قال البيهقي إنما المسكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن
 مسروق عن معاذ فالمراد رواية الأعمش عن أبي وأهل عن مسروق فإنها محفوظة قد درواها عن
 الأعمش جماعة منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمور وحرب وأبو عوانة ومعن بن سعيد وحقق بن
 غياث قال بعضهم عن معاذ وقال بعضهم إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ إلى
 اليمن أو معناه والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حاكم أي بالغ ورور في
 رواية تختم وظاهر إطلاقه سواء كان غنياً أو فقيراً والمراد أنه يؤخذ الدينار من ذكرى السنة
 إلى هذا ذهب الشافعي فقال أقل ما يؤخذ من أهل الزمة دينار على كل حاكم وبه قال أحمد فقال
 الجزية ديناراً وعدله من المعاف لا زاد عليه ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حداً في جانب
 القلة وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل نجران على ألقى حلة النصف في محرم والنصف في رجب

(١) أي من الرقيق اهـ

يؤدونهم الى الملبين وعار بثلاثين درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنف من اصناف السلاح يزويهم الملبون ضامين ليعاخي ردوعا عليهم ان كان باليمن كيد قال الشافعي وقد سمعت بعض أهل العلم من الملبين ومن أهل الذمة من شجران يذكر أن أمة ما خدمت من كل واحد أكثر من دينار والى هذا ذهب عمر قاته أخذوا ثلثه على الدينار وذهب بعض أهل العلم الى انه لا يوقيت في الجزية في القليلة ولا في الكثرة وان ذلك موكل الى نظر الامام ويجعل هذه الاحاديث شمولاً على التخيير والنظر في المصلحة وفي الحديث دليل على انه لا تؤخذ الجزية من الاثني لقوله حالم قال في نهاية الجنت ما اتفقوا على انه لا تجب الجزية الا بثلاثة اوصاف الذكورة والبلوغ والحريية واختلافوا في الجنون والمقعور والشح واهل الدوايع والنقير قال وكل هذه مسائل اجتمعت اديلة ليس فيها توقف شرعي قال وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا انتمى هذا وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى معاذ باليمن على كل حالم أو حاملة ديناراً وقيته فهو منقطع وقد وصله أبو شيبه عن الحكم بن عتيبة عن معاذ بن عبد الله بن عباس باللفظ فعلى كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر ذكره وأثنى حرراً ومملوكاً لكنه قال البيهقي أبو شيبه ضعيف وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع وعن عروة وفيه انقطاع وعن معمر بن الاعش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ وفيه وحالة لكن قال أئمة الحديث ان معمر اذا روى عن غير الزهري يغلط كثيراً وقد تعرف انه لم يثبت في اخذ الجزية من الاثني حديث يعمل به وقال الشافعي سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعددا من علماء اهل المدينة وكلهم حكموا عن عدم مضوا قبليهم يحكمون عن عدم مضوا قبليهم كلهم ثقة ان صلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لاهل الذمة باليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون ان النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كان اهلهم زرع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه قال ويات عدد كبير من ذمة اهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لايختلف قولهم ان معاذ اخذ منهم ديناراً على كل بالغ منهم وسهوا بالغ حالماً قالوا وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع معاذ ان على كل حالم ديناراً واعلم انه يتهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم انه يجب قبول الجزية ممن يذله أو يحرم قبله وهو المقتوم من قوله حتى يعطوا الجزية الآية وأنه ينتزع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله فانتالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر باعطاء الجزية واما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وعواطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد اعطائهم ﴿وعن عائذ بن عمرو المزني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يعملوا ولا يعلى أخرجه الدارقطني﴾ فيه دليل على علو أهل الاسلام على أهل الاديان في كل أمر لا طلاقه فالحق لاهل الايمان اذا عارضهم غيرهم من أهل الملأ كما أشير اليه في الجاهلهم الى مضابقي الطريق ولا يزال دين الحق يزاد علواً والداخول فيه أكثر في كل عصر من الاعصار ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبدوا اليهود والنصارى بالاسلام واذ القيمت أحدكم في طريق فاضطروه الى أضيقه رواه مسلم﴾ فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي أو النصراني بالاسلام لان ذلك أصل النهي وحمله على الكراهة بخلاف أصله وعليه حمله الأقل والى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف وذهب

طائفة منهم ابن عباس الى جواز ابتداءهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية الا انه قال
 المازري انه يقال السلام عليك بالافراد ولا يقال عليكم واجتهدوا في عمومهم وقولوا الناس حسنا
 وأحاديث الامر بأفشاء السلام والجواب ان هذه العمومات مخصوصة بتحديث الباب وهذا
 اذا كان الذي منفردا أما اذا كان معه مسلم جازا لا ابتداء بالسلام ويشوي به المسلم لانه قد ثبت انه
 صلى الله عليه وآله وسلم سلم على مجلس فيه أخطا من المشركين والمسلمين ومفهوم قوله لا تبدؤا
 انه لا ينبغي عن الجواب عليهم اذا سلموا ويدل له عموم خبروا باحسن من منها وأوردوها وأحاديث اذا
 سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي رواية أن اليهود اذا سلموا عليكم يقول أحدهم السلام
 عليكم فقولوا وعليك وفي رواية قل وعليك أخرجهما مسلم وأتفق العلماء على انه يراد على أهل
 الكتاب ولكنه يقتصر على قوله وعليكم وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات قال الخطابي عامة
 الحديثين يرون هذا الحرف بالواو وكان ابن عينة يرويه بغير الواو قال الخطابي هذا هو الصواب
 لانه اذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة واذا ثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيها
 قالوه وقال النووي أثبت الواو وحذفها جائز ان صحته به الروايات فان الواو وان اقتضت
 المشاركة فالمرتبة هو علينا وعليهم فلا امتناع وفي الحديث دليل على إلحاقهم الى المضائق الطريق
 اذا اشتبكواهم والمسلمون في الطريق فيكره أن وسعه للمسلمين فان خلت الطريق عن المسلمين فلا
 حرج عليهم وأما ما يشغل اليهود في هذه الأزمنة من تعمد جعل المسلمين على يسارهم اذا تقوهم
 في الطريق فيقتضي ابتداءه لم يرد فيه شيء وكانهم يريدون التفاضل بأنهم أصحاب الجبين فينبغي منعهم
 لما يتعمدونه من ذلك لشدتهم فيهم فغلقتهم عليه ومصادمة المسلمين (وعن المسورين بحجزة ومروان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ
 المرام يافراد ذكره وكان الظاهر ذكره كراية التثنية تليعود الى المسور ومروان وكان نارا فذكره
 الراوي (بطوله وفيه هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو وعلى وضع الحرب عشر
 سنين يامن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) في الحديث
 دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لأصلها الامام وان
 كره ذلك أصحابه فانه ذكر في المهادنة ما يفيد (واخرج مسلم بعضه من حديث انس وفيه ان من
 جاء منكم لم يرد عليه وعليكم ومن جاءكم من غيركم فادعوه وعليكم) اي من جاء من المسلمين الى كفار مكة
 لم يردوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جاء من أهل مكة اليه صلى الله عليه وآله وسلم
 رده اليهم فكروه المسلمون ذلك (فقالوا ان كتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا اليهم فابعده
 الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا) فانه صلى الله عليه وآله وسلم كتب هذا الشرط
 مع ما فيه من كراهة أصحابه له والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن
 القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيرا من القوائد وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم أباجندل
 ابن سهيل وقد جاء مسلما قبل تمام كتاب الصلح وانه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ثم جعل الله
 له فرجا ومخرجا فمن المشركين الى أبي بصير بسيف البحر حين أقام به على طريقهم يقطعها عليهم
 وانضاف اليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصة بسبوط في كتب
 السير وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد اليه الخراجات اليه فقبل لان الصلح انما وقع

في حق الرجال دون النساء وأرادت قریش تعميم ذلك في الفريقين فانهم لما خرجت أم كلثوم بنت
 أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فأنزع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وأمر
 الله تعالى الآية وفيه إقلا ترجعوه عن الكفار الآية والحديث دليل على جواز الصلح على رد
 من وصل اليه من العدو وكافة صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل من أليهم
 (وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهدا لم
 يرحم) بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح أي لم يجد الرمح (راحمجة الجنة وإن يرحمها يوجده
 من مسيرة أربعين عاما أخرجه البخاري) وفي لفظ البخاري من قتل نفسا معاهدا لزمه الله
 وذمة رسوله الحديث وفي لفظه بقيد ذلك بغير حرم وفي لفظه بغير حق وعند أبي داود والنسائي
 بغير حلهما والتقديم لم يؤم من قواعد الشرع وقوله من مسيرة أربعين عاما وقع عند الاسماعيلي
 سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم
 عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ سبعين خريفا وعند الطبراني من حديث أبي هريرة مسيرة
 مائة عام وفيه من حديث أبي بكر خمسة أئة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند
 الفردوس عن جابر أن رمح الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام وقد جمع العلماء بين هذه الروايات
 المختلفة قال المنصف ما أحاصله أن ذلك الإدراك في موقف القيامة وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب
 الأشخاص فالذي يدركه من مسيرة خمسة أئة عام أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك قال
 وقد أشار إلى هذا (١) شيخنا في شرح الترمذي ورأيت نحوه في كلام ابن العربي وفي الحديث
 دليل على تحريم قتل المعاهد والذي تقدم الخلاف في الإقصاء منه فأنه وقال يهلب هذا فيه
 دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد والذي لا يقتص منه قال لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد
 الآخر ودون الدين في هذا كلامه

(١) يريد به زين الدين
 العراقي رحمه الله اه

* (باب السبق) * (٢)

(٢) السبق يقتضين هو
 ما تراهن عليه المتسابقان
 اه مصباح

بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراهنة ويقال يخربك الموحدة وهو الرهن
 الذي يوضع لذلك (والرهي) مصدر رهي والمراد به هنا المتأصلة بالسهم وهي المراهنة بالسهم
 للسبق (عن ابن عمر رضي الله عنهم قال سابق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل التي قد
 ضمرت) من الضمير وهو كما في النهاية أن يظاير عليها بالعلف أي تعطى العلف حتى تسمن ثم
 لا تعلق الأقوتم التحف زاد في الصماح وذلك أربعين يوما وهذه المدة تسمى المضممار والموضع الذي
 تضمر فيه الخيل أيضا مضممار وقبل تشد عليها سر وجها وتجل بالاجساد حتى تعرق فيذهب
 رهلها ويشتد لجهها (من الحفيا) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية مدودة
 وقد قصر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالذال المهملة أي غايتها (ثنية الوداع)
 محل قرب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يشي معها المودعون إليها (وسابق)
 بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فحين سابق متفق عليه زاد
 البخاري) من حديث ابن عمر رضي الله عنه (قال سقنا من الحفيا إلى ثنية الوداع خمسة
 أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية السابقة

وأنه ليس من اللعب بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والاستفاعة
 في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف في
 جواز المسابقة على الخيل وغيرهما من الدواب وعلى الاقدام وكذلك الأمر بالسهم واستعمال
 الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب وفيه دليل على جواز تضييع الخيل المعدة للجهاد وقبل
 أنه يستحب ﴿١﴾ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابق
 بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح وقارح ما كملت سنة قال في المصباح وذلك عندا كمال
 خمس سنين كالباذل في الأبل (في الغاية) رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فيسهل
 الذي قبله دليل على شرعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها وقوتها
 وجلاذتها وهو المراد من قوله وفضل القرح ﴿٢﴾ (وعنه) أي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سبق) بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة هو ما يجعل للسابق
 على السابق من جعل (الأنبي خف) (١) أو نزل أو حافر رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان
 ورواه الشافعي والخالكس طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعل الدارقطني بعضها
 بالوقف ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقوله الأنبي خف المراد
 به الأبل والحافر الخيل والنصل السهم أي ذى خند أو ذى حافر أو ذى نصل على حذف المضاف
 وإقامة المضاف إليه مقامه والحديث دليل على جواز السباق على جعل فإن كان الجعل من غير
 المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بالاختلاف وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من
 القمار (٢) وظاهر الحديث أنه لا يشرع السابق إلا فيما ذكر من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره
 مالك والشافعي وأجازه عطاء في كل شيء وللقهه اختلاف في جوازها على عوض أو لا ومن أجازه عليه
 فلا شرائط مستوفاة في المطولات وقيد زهري في الشرح ﴿٣﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
 الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يمان أن
 يسبق) بغير صيغة أي يسبقه غيره (فلا يمان) بأن أمن فهو قارح رواه أحمد وأبو داود وأسنده
 ضعيف) لأن الحديث في نسبته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم أحسن أحواله أن
 يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن قولة أنه انتهى وهو كذلك
 في الموطأ عن الزهري عن سعيد وقال ابن أبي خزيمة سألت ابن معين عنه فقال هذا باطل وضرب
 على أبي هريرة وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة
 وفي قوله وهو لا يمان أن يسبق دلالة على أن الحلال وهو الفرس الثالث في الرهان بشرط فيسهل أن
 لا يكون متحقق السابق والا كان قسارا إلى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن
 القمار وأعل الوجه أن المقصود أنما هو الاختيار للخيل فإذا كان معانوم السابق فإن
 الغرض الذي شرع لأجله وأما المسابقة بغير جعل بمباحة أجماعا ﴿٤﴾ (وعنه) عقبه بن عامر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
 إلا أن القوة الرمي إلا أن القوة الرمي إلا أن القوة الرمي (رواه مسلم) أقاد الحديث تفسير القوة
 في الآية بالرمي بالسهم لأنه المعتمد في عصر النبوة وشمل الرمي بالبنادق والمدافع ونحوها من
 الآلات المشركين والبغاة وبوخن من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الأعداد أنما يكون مع

(١) نصل السهم جديدة
 ويسمى السباق بالخيل
 رها ما بالسهم نضالاً بالضاد
 المتجمة اه بدرأ وتراب

(٢) وضابط القمار أن
 يكون كل منهما غائما أو
 غارما وأن كان من أحدهما
 حل لأنه ليس بقمار إذ
 ليس كل منهما غارما غائما
 وهذا عند الجمهور اه
 أبو تراب

الاعتقاد اذن لم يحسن الرمي لا يسمى معدن القنوة

• (كتاب الاطعمة) •

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذى ناب من السباع
فأكله حرام رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم ماله ناب من سباع الحيوان والناب
السن خلف الرابعة كفى القاموس والسبع المفترس من الحيوان كفى القاموس أيضا وفيه
الاختلاف الاصطفاة في اثنائه عن كل ذى ناب من السباع هو ما يفترس الحيوان ويأكل
قسرا كالاسد والذئب والنمر وشبهها واختلف العلماء في المحرم منها فذهب الشافعي وأبو حنيفة
واحدود وداود الى ما أضافه الحديث ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة فقال أبو حنيفة كل
ما أكل اللحم فهو سباع حتى الفيل والضب والبزوع والسنور وقال الشافعي يحرم من السباع
ما يعدو على الناس كالاسد والذئب والنمر والضب والضبغ والثعلب لانهم لا يمدون على الناس
وذهب ابن عباس فيه احكاما عن ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف والشافعي
وسعيد بن جبير الى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى تحريم الاية
فالمحرم هو ما ذكر في الاية وما عداه حلال وأجيب بأن الاية مكينة وحديث أبي هريرة بعد
الجملة فهو ناسخ للاية عندهم من يرى نسخ القرآن بالسنة أو بأن الاية خاصة بالتمسية لا زواج
من الانعام رد اعلى من حرم بعضها كما ذكره الله تعالى قبله من قوله وقالوا ما فى بطون هذه الانعام
الى آخر الايات فتقبل في رد عليهم قل لا أجد فيها أوحى الى تحريم ما على طاعم بطعمه الاية أى ان
الذى أحلتها هو المحرم والذي حرمتها هو الحلال وان ذلك افتراء على الله وقرن به الحزم الخنزير
لكونه مشركا كما فى قوله التحريم وهو كونه رجسا فالاية وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم
ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا ما أحله الله بالشرع وكان الغرض من الاية بيان
حالهم وانهم يضادون الحق فكأنه قيل ما حرام الا ما أحلتهم به الغنى في رد عليهم قلت ويحفل
ان المراد قل لا أجد الا ما حرم ما لا اجد كفى الاية ثم حرم الله تعالى من بعد كل ذى ناب من
السباع ويروى عن مالك انه انما يكره كل ذى ناب من السباع لانه يحرم (وأخرجه)
أى أخرجه عنى حديث أبي هريرة (مسلم من حديث ابن عباس بالفظن) أى عن كل ذى
ناب من السباع (وزاد) ابن عباس (وكل ذى مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح
اللام آخره موحدة (من الطير) وأخرج الترمذى من حديث جابر بن عبد الله بن عبد الله بن
الطير وأخرجه أيضا من حديث العرياض بن مارية وزاد فيه يوم خيبر في القاموس المخلب ظفر
كل سبع من الماشى والطيأ وهو لما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد الى تحريم كل ذى مخلب
من الطير ذهب الجماعة ونسبه النووي الى الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وداود والجمهور وفي
نهاية المجتهد نسب الى الجمهور والقول بحمل كل ذى مخلب من الطير وقال وحرمها قوم ونقل
النووي أثبت لانه المذكور في كتب الفريقين وأحمد فان في دليل الطالبي على مذهب احمد
ما انفقه ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وبازوصة قروباش وشاهين وعد كثير من ذلك
ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية وقال مالك يكره كل ذى مخلب من الطير ولا يحرم وأما

النسر فقالوا ليس بندي مخلب ولكن يحرم لاستخبائه وقالت الشافعية يحرم كل ما ندب قتله حكمة
وعقرب وغراب يقع وحده أو فارة وكل سبع ضاروا استدلو بقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس
فواسق يقتلن في الحل والحرم وتقدم في كتاب الحج قالوا ولان هذه مستحبات شرعا وطبعا قلت
وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها انظروا في إلهام ان الامر بعدم القتل دليل على التحريم
وقد قال الشافعية ان الادعي اذا وطئ به عمة من بني ستم الانعام فقد بدأ من الشارع بقتلها قالوا
ولا يحرم أكلها فدل على انه لا ملازمة بين الامر بالقتل والتحريم (وعن جابر رضي الله عنه قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوار الأهلية وأذن في لحوم الخيل متفق
عليه وفي لفظ للجباري) رواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن وقد ثبت في روايات انه
صلى الله عليه وآله وسلم وجد القنود تغلي بالحمها فأمر بارتقاها وقال لا تأكلوا من لحومها شيئا
والاحاديث في ذلك كثيرة وفي رواية انهم أرجس أو نجس وفي لفظ انهم أرجس من عمل الشيطان
وفي الحديث مسئلتان الاولى انه دل منطوفه على تحريم كل لحوم الجوار الأهلية اذ النهي أصله
التحريم والى تحريم كل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الابن
عباس فقال ليست بجرام وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس وأبي ذك الجبر وتلا قوله تعالى قل
لا أجد فيما أوصي الى محرما الاية وروى عن عائشة رضي الله عنها وعن مالك روايات انها
مكرهة أو حرام أو مباحة وأما ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبيجر قال أصابتنا سعة فلم يكن في
مالي أطمع أهلي الا سمان جردت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم
الجوار الأهلية وقد أصابتنا سعة فقال أطمع أهلك من ميتين جردت فأتى حرمتها من جهة جوار
القرية بمعنى الجلالة فقد قال الخطابي أما حديث ابن أبيجر فقد اختلف في استناده قال أبو داود
ورواه شعبة عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من
مريضة ان سيد مريضة أنجز أو ابن أبي أنجز سأله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه معرق قال
عن ابن عبيد عن ابن معقل عن رجلين من مريضة أنه أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من
حديث جابر بن عبد الله أو سابقه من طريق أبي داود متصلا قال وإنما قوله وإنما حرمتها من أجل
جوار القرية فان الجوار هي التي تأكل العذرة وهي الجلالة الا ان هذا لا يثبت وقد ثبت انه إنما
نهى عن لحومها لانهم أرجس وساق سنده الى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال لما افتتح رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر أصبنا جوارا خرجت من القرية فقهرنا وطبخناها فنادى منادى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله ينهياكم عنها وانهم أرجس من عمل الشيطان
فأكدت القنود انتهى وبهذا يسطل القول بانها انما حرمت مخافة قلة الظهور كما أخرج الطبراني
وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما ما اتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوار الأهلية
مخافة قلة الظهور وفي رواية للجباري عن ابن عباس رضي الله عنهما في المغازي من رواية الشعبي
انه قال ابن عباس لا أدري أ نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل انها حوله الناس
فذكروا انه ذهب جوارهم أو حرمة البتة يوم خيبر فانه قال قد علم بالصلح انه حرمة لانهم أرجس
وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في عدله النهي واذا ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وان
جهله اعلمه وأما ما أخرج الطبراني من حديث أم نصر الجارية ان رجلا سأل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن الحجر الاحلية فقال اليس ترى الكلاء وتأكل الشجر قال نعم قال فاصب من
لحومها فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الاحاديث الصحيحة المسئلة الثانية دل الحديث على
حل أكل لحوم الخيل والى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأجدوا سحر
وجاهد السلف واختلف هذا الحديث ولبقى معناه من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي
شيبه بسنده على شرط الشيخين عن عطاء انه قال لابن جريج لم ير سلفك يأكلونه قال ابن جريج
قلت له أصحباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم وبأني حديث أسماء نحر ناعلي عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافاً كلناه وذهب مالك وهو المشهور وعند الحنفية الى
تحريم الخيل واستدلوا بحديث خالد بن الوليد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم
الخيل والبعال والحجر وكل ذى ناب من السباع وفي رواية يزيد بن زياد يوم خيبر وأجيب عنه بأنه قال
المبني فيه هذا الاستناد مضطرب يخالف لرواية الثقات وقال البخاري يروى عن أبي صالح نور
ابن زيد وسليمان بن سليم فيه نظر وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى لتركبوا حمارهم وادابوا ثورهم ولا يذكروا الخيل والاول ان
العله المنصوصة تقتضي الحصر فباحة كلها بخلاف ظاهر الآية وأجيب عنه بأن كون العلة
منصوصة لا تقتضي الحصر فيها فلا يفسد الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بهم في غيرهما
اتفاقاً وانما نص عليهم ما لا يكون ما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لا يمنع حمل الانتقال على
الخيل والبعال والحجر ولا قائل به الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف البغال
والحجر فانه دال على اشتراكها معها في حكم التحريم فمن أقر حكمها عن حكم ما عطف عليها
احتاج الى دليل وأجيب عنه بان هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة من وجوه دلالة الآية
انها سقت الامتنان فلو كانت مما يؤكل لكان الامتنان به أكثر لانه يتعاقب بقاء البنية والحكيم
لا يمتن بأدنى النعم ويترك اعلاها سيما وقدمت بالا كل فيما ذكر قبلها وأجيب بان الله تعالى
خص الامتنان بالركوب لانه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند الحرب فخطبوا بجماع فوه وأفوه كما
خطبوا في الانعام الا كل وحل الانتقال لانه كان أكثر انتفاعهم لذلك فاقصر في كل من الصنفين
بأغلب ما ينتفع به الرابع من وجوه دلالة الآية انه لو أبيع كلها لكانت المنفعة التي امتن بها وهي
الركوب والزينة وأجيب عنه بأنه لو لم من الاذن في أكلها ان تغني الزم مثله في البقر ونحوها
مما أبيع كله ووقع الامتنان بالمنفعة أخرى وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بتجواب اجالي
وهو ان آية النحل مكية اتفاقاً والاذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست
سنتين وايضاً فان آية النحل ليست نصاً في تحريم الاكل والحديث صريح في جوازها وايضاً لو سلم
ما ذكر كان غاية الدلالة على ترك الاكل وهو اعلم من ان يكون للتحريم والتزنيه واخلاف الاولى
وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التسليم فالتسليم بالادلة المصرية بالجواز الاولى وأما زعم
البعض ان حديث جابر رضي الله عنه دال على التحريم لسكونه ورد بلفظ الرخصة والرخصة
استباحة المحظور مع قيام المانع فدل انه رخص لهم فيها بسبب النخصة فلا يدل على الحل المطلق
فهو ضعيف لانه ورد بلفظ اذن لنا ولفظ اطعمنا فعبى الراوى بقوله رخص عن اذن الا انه اراد

الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن التولية فلا فرق بين العبارة ذن ورخص في لسان
 الصحابة رضي الله عنهم (وعن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال غزو نافع مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم سبع غزوات كل الجراد) هو جنس والواحدة جرادة يقع على الذكر والأنثى كقوله
 (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد قال النووي وهو اجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس
 قال كنت أرواح النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتهاين الجراد في الاطباق وقال ابن العربي في
 شرح الترمذي ان جرادة الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض فاذا ثبت ما قاله فتجربته لاجل الضرر
 يحرم المهرم ونحوها واختلفوا هل كل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجراد أم لا وحديث
 الكتاب يحتل انه كان يأكل معهم الا ان في رواية البخاري زيادة تأكل الجراد معه قيل وهي شبهة
 ان المراد غزونا معه فيكون تأكيده القول لمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان المراد
 تأكل معه قلت وهذا الاخير هو الذي يحسن حل الحديث عليه اذا تأمست ابلغ من التأكيد
 ويؤيده ما وقع في الطب عند أبي نعيم بن زيادة ويا كاه معناه وأما أخرجه ابو داود من حديث سلمان
 انه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجراد فقال لا تأكله ولا تأخره فقد أعل المنذري
 بالارسال وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا تأكله ولا تأخره وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك فانه قال
 التباقي ثابت ابس بثقة ويؤكل عند الجاهل (١) على كل حال ولو مات بغير سبب لحديث أكلت
 لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا من حديث
 ابن عمر وقال ان الموقوف أصبح ورجح البيهقي الموقوف وقال له حكم الرفخ واختاف فيه هل هو من
 صيد البحر أم من صيد البر وورد حديثان ضعيفان انه من صيد البحر وورد عن بعض الصحابة انه
 المحرم فيه الجراد فدل على انه غنمه من صيد البر والاصل فيه انه بري حتى يقوم دليل على انه بحري
 يلزم (٢) وعن أنس رضي الله عنه في قصة الارنب قال فذبحها فبعث بوركه الى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فقبله متفق عليه وفي القصة انه قال انس أنفجنا أربنا ونحن عمر الظاهر أن نفسي
 القوم ونعموا فاذنهم اجتمعت الى أبي طلحة فبعث بوركه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقبلها وهو لا يدل على انه كل منها ولكن في رواية في البخاري في كتاب الهبة قال الراوي وهو
 هشام بن زيد قلت لانس وأكل منها قال وأكل منها ثم قال فقبله والابجاع وانفع على حل اكله الا
 ان عبد الله بن عمر وعكرمة بن أبي ليلى قالوا انكرهما كاهما أخرجه ابو داود والبيهقي من حديث
 ابن عمر انه سمى بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأكلها ولم يسه عنها وزعم أي ابن عمر انها
 تحيض وأخرج البيهقي عن عمرو بن عثمان مثل ذلك وانه أمر بأكلها ولم يأكل منها قلت لكنه لا يخفى
 ان عدم أكله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على كراهتها وحكي الرافعي عن أبي حنيفة تحريمها
 (فائدة) ذكر الدميري في حياة الحيوان ان الذي يحيض من الحيوان المرقاة والضبغ والخفاش
 والارنب ويقال ان الكلبة كذلك (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد ورواه أحمد
 وابوداود وصححه ابن حبان قال البيهقي رجاله رجال الصحيح قال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا
 الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤيده من تحريم أكله الا انه لم ينه عن القتل

(١) اشار الى قول المسالكية
 انه لا يمتثل الا اذا ذكر قالوا
 وذكاته ان يموت بفعل آدمي
 من ضربه حتى يموت او
 احرقه فلا يمتثل ما مات من
 دون سبب آدمي اه أبو
 تراب

وقد قدمنا في هذا الاستدلال بحث وتقرير كما هي أراي الجماهير وفي كل واحدة خلاف إلا أن
 فالتقارير ان تحريمها اجماع (وعن ابن أبي عمير) شوع عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه بن
 زرعة والنسائي ولم يشكاه فيه أحد سوى القس لعباده وروى عن ابن عبد البر في إعلاله وقال البيهقي
 ان الحديث صحيح (قال قلت لأبي بصير صيد هو قال نعم) قلت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نعم رواه أحمد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل
 أكل النبع واليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع وأخرج
 أبو داود ومن حديث جابر مرفوعا النبع صيد فإذا أصابه الحرم ففيه كبش مسنن ويؤكل
 وأخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد وقال الشافعي ما زال الناس يأكلونه ولا يبيعونه ابن
 السنا والمروءة من غير تكثير وحرمة الحنفية عملا بالحديث العام كما نشرنا ليس ولكن احاديث
 التعميل تخصه وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيم بن جرء وفيه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أكل النبع أحد أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق
 على ضعفه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما سئل عن القنذ) بضم القاف وفيه ما روى عنه
 (فقال قل لا أجد فيما أرى إلى محرما فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال انه من الخبائث أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد ضعيف) ضعف لهالة
 الشيخ المذكور قال الخطابي ليس إسناده بذلك وله طرق قال البيهقي لم يرد الامن وجسه
 ضعيف وقد ذهب إلى تحريمه أبو طالب والامام يحيى وقال الرافعي في القنذ وجهان أحدهما انه
 يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روى في الخبر انه من الخبائث وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى
 انه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نموض الدليل مع القول بان الاصل الاباحة في
 الحيوانات وهي مسئلة خلافية معروفة في الأصول في اختلاف بين العلماء (وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما) قياس قاعدته وعنه (قال نمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلالة
 وألبان أخرجه الأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي) وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من
 حديث ابن عمر بن العاص نحوه وقال حتى تملأ أربعين ليلة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
 والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نمى عن لحوم الجمل الاخذية وعن
 الجلالة وعن ركوبها ولا يداودان يركب عليها وان يشرب البانم والجلالة هي التي تأكل العذرة
 والنجاسات سواء كانت من الابل أو البقر أو الغنم أو الدجاج والحديث دليل على تحريم الجلالة
 والبانم وريم الركوب عليها وقد جزم ابن حزم بان من وقف في عرفات راكعا على جلالة لا يبيع
 حجه وظاهر الحديث انه اذا ثبت انها كالت جلالة فقد صارت محرمة وقال النووي لا تكون
 جلالة الا اذا غلب على علفها النجاسة وقيل بل الاعتبار بالرائحة والتمن وبه جزم النووي والامام
 يحيى قال ولا تظهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل وان زال الرميح لان ذلك تعظيمة لاستحالة وقال
 الخطابي رهه أحد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا لا تؤكل حتى تجبس أياما قلت قد عذبني في
 الحديث حبسهم أربعين يوما وكان ابن عمر يجلس الدجاجة ثلاثة أيام ولم ير مالبا كلها بأساس
 غير حبس وذهب النووي وهي رواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بكراهة
 ولا يحرم قال لان النمى الوارد فيه انما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المالك

قوله فقال المهدي الخ هكذا
باصل مؤلفه حفظه الله

إذا جاف ولا يخفى أن هذا رأي في مقابلة النص ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي
في البحر المذهب والقرى بان وذهب حبس الجلالة قبل ذبح الجاجية ثلاثة أيام والاشعة سبعة أيام
والبقرة والثاقفة أربعة عشر وقال مالك لأوجه له قلنا التعليل أجوافها انتهى والجل بالاحاديث
هو الواجب وكانهم جلا الهنسي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل وأما مخالفتهم للتوقيت فلم
يعرف وجهه ﴿١﴾ (وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الجار الوحشي قال كل منه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم متفق عليه) تقدم ذكر قصة الجار هذا الذي أهده أبو قتادة في كلب الحج وفي هذا
دلالة على أنه يحمل لجه وهو اجماع وفيه خلاف شاذ انه انما علف وأنس صار كالأهلي ﴿٢﴾ (وعن أسماء
بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت شخرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافا كناه
متفق عليه) وفي رواية ونحن بالمدينة وفي رواية الدارقطني هنا قالنا نحن وأهل بيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم والحديث دليل على حل كل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه لان الظاهر أنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقرره كيف وقد قالت أنه أكل منه أهلها صلى الله عليه وآله وسلم
وقالت هنا شخرنا وفي رواية الدارقطني ذبحنا فقبل فيه دليل على أن النحر والذبح واحد قيل ويجوز
أن يكون أحد الظننين مجازا إذا النحر للأبل خاصة وهو الضرب بالحدية في لبسة البدنة حتى يفرى
أوداجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الأبل قال ابن التين الأصل في الأبل النحر وفي غيرها
الذبح وجاء في القرآن في البقرة ذبحوها وفي السنن شخرها وقد اختلف العلماء في نحر ما يذبح
وذهب ما يذبح فاجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله في الحديث ونحن بالمدينة
يرد على من زعم أن حلها كان قبل فرض الجهاد فإنه فرض أول دخولهم المدينة ﴿٣﴾ (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما قال أكل الضب على ما نذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه)
فيه دليل على جواز أكل الضب وعليه الجاهل وغيره عن قوم تحريمه وعن الحنفية
كراهته قال النووي وأظنه لا يصح عن أحد فان سمح فهو مجموع بح النص ويا جماع من
قبله وقد احتج القائلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
الضب وفي أسناده اسمعيل بن عباس ورجاله شاميون وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي
ليس أسناده بذلك ولا قول ابن حزم فيه ضعفه محمولون فان رجاله ثقات كما قال المصنف ولا قول
البيهقي فيه اسمعيل بن عباس وليس بجعل ما عرفت من انه رواه عن الشاميين وهو حجة في
روايته عنهم وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنيفة أنهم طجروا ضبا فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فاختفى أن تكون
هذه القورها وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين وأجيب
عن الأول بان النهي وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي وهذه الرواية تروى عن جماعة من أهل
قال بعض الترمذي عن عبد بن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضب لا آكله ولا نهى
عنه ولا حرمه ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال بنسبه اقلتم ما بعثني الله الا شرب ماء أو تخللا
كذا في مسلم وأجيب عن الثاني بأنه محتمل انه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أعنى خشية
أن تكون أمة مسخرة قبل أن يعلم الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل وقد أخرج الطحاوي من

حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القرد قال لا تأكلوه
 شيء مما صنع قال لا تأكلوه بل قوموا أو سجدوا فمما يجعل الله عز وجل من أكله لا تأكلوه وأصل الحديث في مسلم
 لم يعرفه ابن العربي فقال قراهم أن المصريح لا يسئل دعوى منه لا يعرف بالقتل وإنما يعرفه
 ابن مسعود وليس فيه أمر بعمل عليه وأجيب أيضا بأنه وسلم أنه سمع من أن لا يتنفس في حجره كما كان
 كونه كن آتيا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصداواتها رد على الله عليه وآله وسلم لا الكل منه لما
 وقع عليه من خدعة الله تعالى كما كره الشرب من مياهه فقلت ولا يخفى أن القرد لم يرتفعه لما أمر
 بأن تأكلوه أو بتقريبهم عليه فلهذا ضاع عمله ولا تذكروا في أكله فاجواب أنه لا يقيدوا بالاحسن
 أفستباعد من المخرج جوارا كره وكراهته لله هي (وعن عبد الرحمن بن عثمان) قال ابن عبد الله
 السبيعي الترمذي ابن أبي ظهير بن عبيد الله المتحاني قيل الله أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وليس له رواية أسير يوم الفتح وقيل يوم الحديبية وقيل مع ابن الزبير يوم واحد روى عنه ابنه
 وابن المنذر (أن طيبا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الضفدع) برزته لنفسه (بجعلها
 في در عنقه عن قتيلها فخرجه أمة روضه الخاكم رأيخرجه أمة روضه الخاكم) واليهي بانه
 إذ كرطيب عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمره دواؤا ذكر الضفدع بجعله فيدهن في النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن قتل الضفدع قال البيهقي هو أقرى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع وأخرج
 من حديث ابن عمر ولا تقتلوا الضفدع فإن نقيته لا تسجد ولا تنمى الخفاش فإنه لم يخرب من
 المقدس قال يارب سطنى على البحر حتى أغرقهم قال البيهقي أسناده صحيح وعن أنس لا تقتلوا
 الضفدع فأنهم امرت على نارا برأهم فجعلت في أفواههم الماء وكانت ترشه على النار والحديث
 دليل على تحريم قتل الضفدع قالوا ويؤخذ منه تحريم أكلها لأنهم ألوحلت لها نهى عن قتلها
 وتقدم نظير هذا الاستدلال وليس بواضح

(باب الصيد والباح)

يعلق على المصدر أى التصيد وعلى الصيد وإعلم أنه تعالى أباح الصيد في آية (١) من القرآن
 الأولى قوله بشئ من الصيد ثلاثة أيديكم برماحكم المائية وما علمهم من الجوارح مركبة في الآية
 والآلة التي يصاد بها ثلاثة الحيوان البحار والحدود والمثل في الحيوان (عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ كائنا لا كائنا ما شئ من الصيد
 أو زرع انتفع من أجره كل يوم قيراط متفق عليه) الحديث دليل على المنع من اتخاذ كلاب
 واقتنائها وما سكاها لانه استثناء من الثلاثة وقد وردت هذه الالفاظ في روايات في الصيد
 وغيره من اختلاف العلماء على المنع التحريم أو الكراهة فيقال بالاول ويكرن نقصان القيراط
 عقوبة في اتخاذها معني ان الاسم الحاصل بالتخاذ لا يوازن قدر قيراط من أجر المتخذة وفي رواية
 قيراطان وحكمة التحريم ما في بقائه في البيت من التسبب الى ترويع الناس واستماع دخول
 الملائكة اليه من دخولهم يقرب الى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية ويعد لهم سبب لصد
 ذلك ولتنبهها الاواني وقيل الثاني دليل نقص بعض الثواب على التدريج فلو كان حراما لم يجب
 الثواب مرة واحدة وفيه ان فعل المذكر وقترج لا يقتضى نقص شيء من الثواب وذهب الى
 تحريم اقتناء الكلب الشافعية الا المستثنى واختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان

(١) وليعلم ان الله سبحانه
 وتعالى قد ذكر الصيد في
 مواضع شتى من سورة
 المائدة فيها هذين الآيتين
 المذكورتين ومنها غير محلى
 الصيد وأنتم حرم) ومنها
 (وإذا حلت فاصطادوا)
 ومنها (أحل لكم صيد
 البحر وطعامه متاعا لكم
 وللبسائر وحرم عليكم صيد
 البر ما دمتم حراما) يستفاد
 من ذلك كله اباحة الصيد
 غير أن في بعضها الامتناع
 عن الصيد حاله الاحرام
 فما وجه تنقيص ذكر

فقبل الله باعتبار كثرة الاضرار كفى المدين بنقص قيراطان وقتله كفى البوادى بنقص قيراط أو
ان الاول اذا كان في المدينة المنوية والثاني في غيرها وقيراط من عمل النهار وقيراط من عمل
الليل فالنقص في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار والمنى باعتبار مجموعهما واختلفوا
هل التقصان من العمل المباحي أو من الاعمال المستقبلة قال ابن التين من المستقبلة وحكي
غيره والخلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأذون منها فلا ينقص عليه وقس عليه اتخاذ الحفظ
الصور اذا احتج الى ذلك أشار اليه ابن عبد البر والله اعلم انه لا يدخل الكلب العقور في الاذن
لانما مور بقله وفي الحديث دليل على التحذير من الاتيان بما ينقص الاعمال الصالحة وفيه
الاخبار بلطف الله تعالى في اباحتها لما يحتاج اليه في تحصيل المعاش وحفظه * (تنبيه) * ورد
في مسلم الاصر يقتل الكلاب فقال القاضي عياض ذهب كثير من العلماء الى الاخذ بالحديث في
قتل الكلاب الا ما استثنى قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون الى جوار اقتنائهم اجمعها
ونسخ قتلها الا الاسود البهم قال وعندى ان انتهى أولا كان فيها ما عمن اقتنائهم اجمعها وأمر
بقتلها اجمعاً ثم نهى عن قتل ما عدا الاسود ومنع الاقتناء في جميعها الا المستثنى انتهى والمراد
بالاسود البهم سم ذوالقطين فالهشيطان والبهم الخالص السواد والقططان معروفتان فوق
عينيه (وعن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أرسلت كلبك المعلم فاذا كراسم الله تعالى عليه فان أمسك عليك فادركته حيا فجمعه وان
أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكه وان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلأنا كل فانك
لا تدري أيهما قتله وان رميت بسهمك فاذا كراسم الله هذا اشارة الى آله الصيد الثانية أعنى
المحدد وهو قتله بالرمح والسيف أو قوله تعالى أتدرككم أيديكم ورماحكم ولكن الحديث في السهم
(فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه الأثر منهم لم تفك ان شئت وان وجدته غريفا في الماء فلا
تأكل متفق عليه وهذا اللفظ مسلم) في الحديث مسائل الاولى انه لا يحل صيد الكلب الا اذا
أرسل صاحبه فلو أرسل نفسه لم يحل ما يصيده عند الجهور والادليل قوله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا أرسلت فتهوم الشر طأن غير المرسل ليس كذلك وعن طائفة ان المعتبر كونه معلما فيحل
صيده وان لم يرسله صاحبه بناء على انه خرج قوله اذا أرسلت فخرج الغالب فلا منعوم له وحقيقة
المعلم هو ان يكون بحيث يغري فيقتصد ويرى فيقتصد وقيل التعليم قبول الارسال والاغراء حتى
يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو وترك أكل ما أمسك فالمعتبر امتناله للزجر قبل الارسال
وأما بعد ارساله على الصيد فذلك معذرة التكبيل الهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال
تعالى تعلمون من مما علمكم الله قال جابر الله رحمه الله ما عرفكم ان تعلموه من اتباع الصيد بالرسالة
صاحبه وان تجاربه بجره وانصرافه بدعائه وامسالك الصيد عليه وان لا يأكل منه المسئلة
الثانية في قوله فاذا كراسم الله عليه هذا مأخوذ من قوله تعالى فاذا كروا اسم الله عليه فان ضمير عليه
يعود الى ما مسكن على معنى وهو عليه اذا أدركته كانه أو الى ما علم من الجوارح أى سمعوا
عليه عند ارساله كما أفاده الكشف وكذلك قوله ان رميت بسهمك فاذا كراسم الله دليل على
اشتراط التسمية عند الرمي وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية واختلف العلماء في ذلك
فذهب الحنفية الى ان التسمية واجبة على الذئبة كرمع الارسال ويجب عليه عند الذبح والتحر

فلو قيل ذبيحته ولا يصيد ذكرا ثم استدل بآية قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بالحديث هذا فالواقع عن النابى حديث رفع عن أبي الخياط والنسيان وما يأتى من حديث ابن عباس رضى الله عنهم باللفظ فان نسي ان يسمي حين ذبح فليس عليه شيء بل كل واحد يأتى في آخر الباب ان شاء الله تعالى وذهب آخرون الى انها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى الا ما ذكركم قالوا فاباح الذكيرة من غير اشتراط التسمية ولقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وحكم لا يصحون وحديث عائشة رضى الله عنها الا في انهم سموا قالوا يا رسول الله ان قومنا يؤمنون بالعلم لا يرى اذ كراهم الله عليه اسم لا أفنا كل منهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سموا عليه انتم وكلاوا وأجابوا عن أدلة الایجاب بان قوله لا تأكلوا المراد به ما ذبح للاصنام كما قال تعالى وما ذبح على المنصب وما أهل لغير الله به لانه تعالى قال والله لنفسى وقد أجمع المسلمون على ان من أكل كل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب جملها على ما ذكره جميعا بين ما بين الآيات السابقة وحديث عائشة رضى الله عنها وذهب الظاهرية الى أنه يحرم أكل ما لم يسم عليه ولو كان ناسيا لظاهر الآية الكريمة وحديث عدى رضى الله عنه فإنه لم يصل قالوا وأما حديث عائشة رضى الله عنها وفيه انهم سموا قالوا يا رسول الله ان قومنا حديث عهد بهم بالجاهلية يأتون بالجمان الحديث فقد قال ابن حجر انداعله البعض بالارسال قال الدارقطني الصواب انه مرسل على انه لا حجة فيه لانه اذ اراد الشارع الحكم على المظنة وهو كون الذابح مسلما وانما شكك على السائل حسدا انه اسلام القوم فالغناء صلى الله عليه وآله وسلم بل فيه دليل على انه لا بد من التسمية والابن لى صلى الله عليه وآله وسلم عدم لزومها وهذا وقت الحاجة الى البيان وأما حديث رفع عن أبي الخياط والنسيان فهم متفقون على تقدير رفع انهم أو نحوه ولا دليل فيه وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبيحتهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما تبين انه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وآله وسلم اذ كروا اسم الله وكلاوا المسئلة الثامنة في قوله فان أدركته حيا فاذبحه فيه دليل على انه يجب عليه تذكيته اذا وجد حيا ولا يحل الأبه او ذلك اتفاق فان أدركه وفيه بقية حياة فان كان قد قطع حلقومه ومهرشه أو خرق امعاءه وأخرج حشوه فيحل بلاذكاة قال النووي بالإجماع ودل قوله وان أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله انه اذا أكل كل حرم كله وقد عرفت ان من شرط المسلم ان لا يأكل كل فأكاه دليل على انه غير كامل التعليم وقد ورد في الحديث الآخر تعليل ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه وهو مستفاد من قوله فكلوا مما أمسكن عليكم فانه فسر المسألة على صاحبه بان لا يأكل كل منه وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس اذا أرسلت الكتاب فاكل الصمد فلان كل فاعلم أمسك على نفسه واذا أرسلته فلم يأكل فكل فاعلم أمسك على صاحبه والى هذا ذهب اكثر العلماء وروى عن علي رضى الله عنه وجماعة من الصحابة انه يحل وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي ثعلبة رضى الله عنه الذي أخرجه أبو داود بأسناد حسن انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لى كلابا مكتبة فأتيتني في صيدها قال كل مما أمسكن عليكم قال وان أكل قال وان أكل وفي حديث سلمان كاه وان لم تذرك منه الا نصفه قبل فيحصل حديث عدى على أن ذلك في كتاب قد اعتمد الا لا يخرج عن التعليم

وقيل انه محمول على كراهة التنزيه وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل وقد كان عدى موسرا
فاختار صلى الله عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة معسرا فافقاه بأصل الحل وقال الأولون
الحديثان قد تعارضا وهذه الجوبة لا يخفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح وحديث عدى أرجح لانه
مخرج في الصحيحين ومسايد الآبائه وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يخاف انه انما أمسك
على نفسه فترك ترجيحاً لحبهة الخطر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وان وجدت مع
كلمك كلباً آخر إلى قوله فلاناً كلفانه نهى عنه لاحتمال ان المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل
فتركه ترجيحاً لحبهة الخطر وقوله فان غاب عنك يوم افلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكله ان شئت
اختلفت الأحاديث في هذا فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث
انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كل ما لم يمتن وروى مسلم أيضاً من حديثه انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا رميت به سهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يمت ولا خلافه اختلف العلماء فقال
مالك اذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فانه يأكله ما لم يمت فاذا بات كروفيه أقوال آخر
والتعليل بما لم يمت وما لم يمت هو النص ويحمل ذلك الأوقات على التقيد به وترك الكل
للاحتياط وترجيح حبهة الخطر وقوله وان وجدته غير مقفلاً لا تأكل ظاهره وان وجدته أثر السهم
لانه يجوز انه مأمات إلا بالعرف المسئلة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يعلم
من غيره كالثعلب والثور ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه إلى انه يحل
صيد كل ما قبل التعليم حتى السنور وقال جماعة منهم مجاهد لا يحل الا صيد الكلب وأما ما صاده
غير الكلب فيشترط ادراك ذلك منه وقوله تعالى من الجوارح مكين دليل للماني بناء على انه مشتق
من الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح
اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ويراد بالجوارح هنا
الكلاب والقطا والطيور والبالا والسنور والشاهين والمارد بالكلب مع الجوارح
ومضرباً بالصيد لصاحبها وأضحه بذلك بما علم من الحل وطرق التأديب والتعنيف واشتقاقه
من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق منه لكثرة في جنسه أو لان السبع
يسمى كلباً ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فأكله الاسد ومن
الكلب الذي هو بمعنى الضمء ويقال هو كلب بكذا اذا كان ضارياً به انتهى فدل كلامه على محمول
الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شك ان الآية نزلت والعرب صيد
بالكلاب والطيور وغيرهما وقد أخرج الترمذي من حديث عدى بن حاتم سألت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وقد ضعف بمجاذول لكن قد وضع
السيد رحمه الله في حواشي ضوء الثمار انه يعمل بما رواه (وعن عدى رضى الله عنه قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد المعراض) بكسر الميم وسكون المهملة آخره مجمعة
بأبي تفسيره (فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فانه وقيد) بفتح الواو وبالناف
فتنة تحسية فدل مجمعة بزنة عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل رواد البحارى) اختلف في تفسير
المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين انه عصافى طرفها حديد يرمى به الصائد فما

أصابه بحد فيه أو كى بوثكل وأصابه بعرضه فيبر وقد أتى موقوف والموقوف ما قبل بعض أو جرح
أما ما حدث فيه والموقوف المضر وبه بحسبة حتى تحترق من وقته شرهته وفي الحديث المشارة إلى آية
من آيات الأصطفا وحى المحدد فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبره أنه إذا أصاب بحد المضر المضر
أكل فإنه محدود إذا أصاب بعرضه فلا يأكل وفيه دليل على أنه لا يحل صيد المذلة وإلى هذا ذهب
مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأشوري وذهب الأوزاعي وسفيان وغيرهم إلى أن على المضر
أن لا يحل صيد المضر المضر مطلقا وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب ببعض بعض
ومعارضة الآثار وهذا أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكذب والابحاج ومن
أصوله أن العقر ذكاة الصيد فمن رأى من ما قبله المضر وقيد منه على الأخلاق ومن رآه عقر
مختصا بالصيد وإن الوقيد غير معتبر فيه لم يمنع على الإطلاق ومن فرق بين ما خرق من ذلك وما لم
يخرق نظر إلى الحديث عدى هذا وهو السواب هذا وقوله فإنه وقد أتى كذا وقيد وذلك لأن الوقيد
المضر وبالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العذر وحى القتل بغير حد (وعن أبي ثعلبة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ربيت سيده فغاب عنك فادركه فكن
ما لم ينته أخرجه مسلم) تقدم الكلام في غاب صرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جرح
وفي الحديث دلالة على تحريم كل ما أتى من اللحم قبل ويحمل على ما يضر الأكل أو صار
مستحباً أو يحمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الأطعمة المنتنة (وعن عائشة رضي الله عنها
أن قوما قالوا لابي صلى الله عليه وآله وسلم إن قوما يأكلون اللحم لأسرى أذكرهم الله عليه) أي
عند ذكاه (ثم أفتال هو الله عليه أنهم تركوه رواه البخاري) تقدم أن في رواية أن قوما
حديث عبد بن أبي حمزة وهو شافعي البخاري من تمام الحديث بالفظ قالت وكذا حديثي عبد
بالكفر وفي رواية ما ذكر زيادة وذلك في أول الإسلام والحديث قد أعيد بالارسال وليس بعذر
عندنا على ما عرفت سيما وقد روي البخاري وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب
التسمية ولا يتم ذلك وانما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجب إلى أسواق المسلمين
وكذا ما ذهبه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية قال ابن عبد البر لأن المسلم لا يظن به في
كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عليهم بقوله نحو إلى آخره من الأساليب
الحكيمة وهو جواب السائل بغير ما يترقب كذا قال الذي بهمكم أنتم أن ذكروا اسم الله عليه
وأن كانوا هذا يقر ما قدمنا من وجوب التسمية إلا أن يحمل أمورا للمسلمين على السلامة وأما
ما اشتهر من حديث المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم وان قال الغزالي في الأحياء أنه صحيح
فقد قال النووي أنه مجمع على ضعفه وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال أنه منكر
لا يثبت به وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السديسي عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر فهو مرسى وإن كل الصلت ثقة قال الأرسال علة
عند من لم يقبل المراسيل وقولنا فيما تقدم أنه ليس الأرسال علة نريد إذا علموا به حديثا موصولا
ثم جاء من جهة أخرى مرسلا (وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الخذف) بفتح الخاء وسكون الذا المجهدة ففاه (وقال ابن) أثبت الصبر
مع أن مبرجته الخذف وهو مذ كثر نظر إلى الخذف به وهي الحصة (لأن صيد صيد ولا شفاء)

بفتح حرف المضارعة وهم زفي آخره (عدوا ولكنها تأسر السن وثقة العين متفق عليه واللفظ
 الحذف رى الانسان بخصاصة أو نواقاً ونحوه ما يجعلها بين أصبعيه السبابة والوسطى
 والابهام وفي تحريم ما قبل الحذف من الصبيد الخلاف الذي مضى في صبيد المقتل لأن الخصاصة
 يقتل بقتلها لا بحدوثها والحديث ينهى عن الحذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة
 ويلحق به كل ما فيه مفسدة واختلف فيما يقتل بالبدقة فقال النووي أنه إذا كان الرمي بالبندق
 والحذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدرك الصائد
 وذكره كرى الطيور الكبار بالبندق وأما الرماح من غير وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول
 المقتولة بالبدقة قلنا الموقوفة فهذا في المقتولة بالبدقة وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما
 يحبسها على الرماح حتى يذكيها أو كلاماً أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قبل بالبدقة وذلك لأنه قتل
 بالقتل قلت قال السيد رحمه الله أما البنادق المعروفة الآن فأنها ترمى بالرصاص فيضج وقد
 صيرته نار (١) البارود كالليل فيقتل بمجرد لا يصدمه فإلّا يهرل ما قتله انتهى (٢) وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً بفتح
 الغين المجمة وفتح الراء فساد مجة هو في الأصل الهدف يرمى إليه ثم جعل اسم الكل غاية يتحري
 أدراكها (رواه مسلم) الحديث ينهى عن جعل الحيوان هدفاً يرمى إليه والتميز التحريم لأنه أصله
 ويزيده قوة حديث لعن الله من فعل هذا الماهر صلى الله عليه وآله وسلم وطأ رقد نصب وهمز وونه
 ووجه حكمة التمي أن فيه ما لا مال للحيوان وتضييع المال يسهل وتنفو بالتألف كأنه إن كان مما يذكي
 ولمنفعة إن كان غير مذكي (٣) وعن كعب بن مالك رضي الله عنه أن امرأته ذبحت شاة فجعل
 فسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فأمر بأكلها رواه البخاري الحديث دليل
 على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له ودليل على صحة
 التذكية بالجحر الحاد إذا فرى الأوداج لأنه قد جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به والجحر إذا
 كسر يكون فيه الحد ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك وخالف فيه استحقاق
 رايه وأهل الظاهر وغيرهم واحتجوا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بأكله ما في قدور من
 ذبح من المغنم قبل القسم بذي الخليفة فأخرجه الشيخان وأجيب بأنه إنما أمر بأمره المرق
 وأما اللحم فبما جعفر دلى المغنم فإن قيل لم يقتل جمعه ورد إليه قلنا لم ينقل أنهم أنفقوه وأحرقوه
 فوجب تأويله بما ذكرناه موافقة للقواعد الشرعية قلت لا يخفى تكافؤ الجواب والمرق مال لو كان
 حلالاً لما أمر بأكله فإنه من إضاعة المال وأما الاستدلال على المدعى بشاة الأسارى فأنها
 ذبحت بغير إذن مالكها فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتصدق به على الأسارى كما هو معروف
 فإنه استدل غير صحيح وذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستحل أكله ولا أباح لأحد من المسلمين
 أكله بل أمر أن يطعم الكفار المستسلمين للمستمة وقد أخرج أبو داود عن حديث رجل من الأنصار
 قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأصاب الناس شجاعة شديدة وجهه
 فأصابوا أعفاناً فأنتموهوا فأن قدورنا تلغى أن جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه
 فأكله وأقودرنا ثم جعل يرمي اللحم بالتراب وقال إن التهمة ليست بأحد من الميتة فهذا مأمول
 الحديث الذي أخرجه الشيخان وفيه التصريح بأنه حرام وفيه اتلاف اللحم لأنه ميتة فعرفت قوة

مطلب أما البنادق الخ

(١) هذا وهم من والذي
 رحمه الله فإن الرصاص
 لا يذوب أصلاً إنما يدفعه
 نار البارود فيصيب بصدمة
 يعرف هذا كل من يعرف
 البنادق المذكورة والله أعلم
 قاله ولد السيد رحمه الله
 أعنى السيد عبد الله رحمه الله
 وقد حقق الشوكاني رحمه
 الله أن البنادق فيها القتل
 بالدم مع الصدم فيحمل
 صيدها راجعاً إلى الأوطار
 أه أبو تراب

كذا من أهل الظاهر وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وآله وسلم بأكل ما ذبح بغير إذن
 مالك فإنه لا يرد على الظاهر لأنهم يقولون بكل ما ذبح بغير إذن مالك مخافة أن يجوز أو نحوه وفيه
 دليل على أنه يجوز ترك الكفار عما هو محرم على المسلمين ويدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عمر عن أكل الحلال من الحمر فثبت بها عمر لا خيمه المشرك إلى مكة كما في البخاري وغيره قال
 المصنف في الفتح الحديث ويدل على تصديق الأجير الأمين فيما أئتمن عليه حتى يبين عليه دليل
 الخيانة لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فثبت على
 الشاة أن تموت فذبحتها وبؤخذ منه جوارز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك (وعن رافع بن
 خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن
 خديج يا رسول الله الاقوا العدو غدا وليس معنا مدى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 (مأثمهم الدم) بفتح الهمزة وقنون ساكنة ففهاء مفعولة فقرأ أي ما أسأله وصيه بكثرة من
 النهر (وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فبدن) بضم الميم
 وبفتحها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة بجمع مدنية مثلثة الميم وهي الشفرة (الحشبة متعق
 عليه) فيه دلالة صريحة أنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم واعلم أن الذكاة تكون بالنهر
 للآليل وهو الضرب بالحديدة في البهائم البدنة حتى يفرى أو داجها والبهيمة بفتح اللام وتشديد الواو
 موضع القلادة من الصدر والذبح لمعادها وهو قطع الأوداج أي الودجين وهما عرقان محيطان
 بالخلقوم فقواهم الأوداج تغليب على الخلقوم والمرى فهمت الأربعة أوداج واختلاف العلماء
 فقيل لأب من قطع الأربعة وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب وقال الشافعي يكفي
 قطع الأوداج والمرى وعن الزوري يجزئ قطع الودجين وعن مالك يشترط قطع الخلقوم
 والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مأثمهم الدم وانما ربه أجره وذلك يكون بقطع الأوداج
 لأنهم يجري الدم وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به انما ربه
 دليل على أنه يجزئ الذبح بكل محدف يدخل الليف والسكين والخحر والحشبة والزجاج والقص
 والخذف والخماس وسائر الأشياء المخذدة والنهي عن السن والظفر مطلقان أدى أو غيره
 مفصل أو متصل ولو كان محدفاً وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم وجه النهي في الحديث بقوله
 أما السن فعظم فالعلة كونها عظماؤه قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح
 بالعظم وقد علل النووي وجه النهي عن الذبح بالعظم أنه يتجسس به وغرم طعام الجان فيكون
 كالاستجمار بالعظم وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه ممدى الحبشة أي وهم كفار
 وقد نهى عنهم التشبه بهم وأورد عليه بأن الحبشة تذب بالسكين أيضا فيأثم المانع من ذلك التشبه
 وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما
 منع لما فيه من التعذيب للحيوان ولا يحصل به الاخلتق الذي ليس هو على صفة الذبح وفي
 المعرفة للسبي رواية عن الشافعي أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب
 وهو من بلاد الحبشة وهو لا يفرى فيكون في معنى الخلق والى تحريم الذبح بما ذكره ذهب الجمهور
 وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالس والظفر المضمحلين واحتجوا بما أخرجه أبو داود من
 حديث عدي بن حاتم أقر الدم بما شئت والجواب أنه عام خصه حديث رافع بن خديج (وعن

جابر رضى الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتل شئ من الدواب صبرا
 رواه مسلم (وحدليل على تحريم قتل أى حيوان صبرا هو ما سلكه حيا من شئ حتى يموت وكذلك
 من قتل من الاتمين في غير معركة ولا حرب ولا خيل فإنه مقتول صبرا والصبر الحبس) (وعن
 شداد بن أوس رضى الله عنه) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملين حواشي يعلى شداد بن أوس بن
 ثابت النخاري الانصاري وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يتبع شموه وده بن ازل بيت المقدس
 وعداده في أهل الشام مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك قال عباد بن الصامت وأبو الدرداء
 كان شداد من أوثق العلم والحلم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى كتب
 الاحسان على كل شئ فإذا قلتم فاحسبوا القتل) بكسر القاف مع صرفي (وإذا ذهبت
 فاحسبوا الذبح) برثة القتل (وليتأخذكم شفرته وليرح ذبخته رواه مسلم) قوله كتب
 الاحسان أى وجهه كما قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وهو فعل الخير ضد القبح
 في تناول الحسن شرعا والحسن عرفا وذكر منه ما عدا بعد شئ عن اعتبار الاحسان وهو الاحسان
 في القتل لاى حيوان من آدمى وغيره في حدود غيره ودل على نفي المشقة مكافأة الآفة بحسب الله
 مخصوص بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد نفي الكلام
 في ذلك وأبان بعض كيفية احسانه بقوله وليد بضم حرف المضارعة من أحد السكينة أحسن
 حد هذا والشنرة بفتح الشين المعجمة السكينة العظيمة وما عظم من الحديد وحده وقوله وليرح
 بضم حرف المضارعة أيضا من الأراحة ويكون بأحد السكينة ونجس امرأها وحسن الصنعة
 (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة
 الجنيين ذكاة مهوراة أحسن وصحبه ابن حبان) الحديث له طرق عن عبد الزمزدى وأبي داود
 والدارقطني إلا أنه قال عبد الحق أنه لا يمتنع بأساندها كلها وقال الجويني أنه صحيح لا يترك
 احتمال إلى حسنه ولا ضعف إلى سنده وتابعه العزالي والصواب أنه لمجموع طرقه يعمل به وقد
 صححه ابن حبان وابن دقيق العيد وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله
 الترمذى وفيه من جماعته من العناية بما يؤيد العمل به والحديث دليل على أن الجنيين إذا خرج
 من بطن أمه ميتا بعد ذكائهم أحلال مذبح ذكاة أمه وإلى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال
 ابن المنذر لم يرو عن أحد من العلماء أن الجنيين لا يؤكل إلا باستئذان الذكاة فيه
 إلا ما يروى عن أبي حنيفة وذلك لضرورة الحاجة إليه في القتل ذكاة الجنيين بذكاة أمه أخرجه
 البيهقي قاله سميعة أى أن ذكائه حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية لوافق ماعنه الميرقي أيضا
 ذكاة الجنيين في ذكاة أمه واشترط مالك أن يكون قد أشعر أمه أحسن عن عصام بن مالك عن نافع
 عن ابن عمر مر فوعاذا أشعر الجنيين فذكاه ذكاة أمه لكنه قال الخطيب ترويه أحسن عن عصام
 وهو ضعيف وهو في الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح وعورض بهار واهن المبارك عن ابن
 أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة الجنيين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر وفيه
 ضعف أسوة حفظ ابن أبي ليلى ولكنه أخرجه البيهقي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه قال ذكاة الجنيين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر روى من أوجه عن ابن عمر مر فوعا قال
 البيهقي ورفع عنه ضعفه والجميع أنه موقوف قلت فالوقوفان عنه قد صحا ونعاضا فيطرهان

ويرجع الى اطلاق حديث الباب وما في معناه، وذهب الخنفية الى أن الخنيتين اذا خرج ميسا من
 المذكاة فانه ميسا عموم حرمت عليكم الميتة ولو خرج حيا ثم مات واليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن
 الحديث بأن معناه ذكاة الخنيتين اذا خرج حيا نحو ذكاة أمه وآله في البحر قلت ولا يخفى انه الغناء
 للحديث عن السائدة فانه معلوم ان ذكاة الحيا من الانعام ذكاة واحدة من خنيتين وغیره كيف
 ورواية البيهقي بالفظ ذكاة الخنيتين في ذكاة أمه فهي مفسرة لرواية ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه
 ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم يكفيه اسمه﴾
 الفهر لاه سلم وقد فسر حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال فيه فان المسلم فيه اسم
 من أسماء الله (فان أنسى ان يسمى حين يذبح فليسم ثوبا كل أخرجه الدارقطني وفيه راو في
 حفظه ضعف) يئنه بقوله (وفي اسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ
 وأخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح الى ابن عباس موقوف عليه وله شاهد عند أبي داود وفي مراسيد
 بالفظ ذبحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أول يذبحه كروجه الموتون) وفي الباب مرسل صحيح
 ولكنه لا يقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا لانها ثبت في عضد ظن
 وجوب التسمية مطلقا ويجعل تركه أكل ما لم يسم عليه من باب الورع

(باب الاضاحي)

جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز حذف الهمزة فتفتح الصاد كلها اشتقت من اسم
 الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبه اسمى اليوم يوم الاضحية ﴿عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين ويسمى ويكبر ويضع رجلاه على
 صفاحهما﴾ بالهمزة ملتين الاولى مكسورة في النهاية صفحة كل شيء وجهه وجانبه (وفي لفظ
 ذبحهما ما يبدو في لفظ سمينين ولا في عوانة في صححه) أي عن أنس (تمنين بالثلاثة بدل السنين)
 هذا مدرج من كلام أحد الرواة وأبي عوانة أو المصنف (وفي لفظ مسلم من رواية أنس ويقول
 باسم الله والله أكبر) الكبش هو الذي اذا خرجت ربا عتبه والامح الابيض الخالص وقيل
 الذي يحاط بياضه شيء من سواد وقيل الذي يحاط بياضه جرة وقيل هو الذي فيه بياض وسواد
 والبياض أكثر والقرن هو الذي له قرنان واستحب العلماء التضحية بالقرنين لهذا الحديث
 وأجازوه بالاجم الذي لا قرن له أصلا واختلفوا في مكسور القرن فأجازوه بالجهور وانفسقوا على
 استحباب الامح قال النووي ان أفضلها عند أصحابه البضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي
 لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعضهم أسود وبعضها أبيض ثم السوداء وأمّا حديث عائشة
 يطابق سواد ويرك في سواد في سواد فعنه ان قوائمه وبطنه وما حول عنقه أسود قلت اذا
 كانت الافضلية في اللون مستندة الى ما ضحي به صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر انه لم يتطلب لونا
 معيناً حتى يحكم به الافضل بل ضحي بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضل لونه من
 الألوان وقوله ويسمى ويكبر فسر لفظ مسلم بانه باسم الله والله أكبر أما التسمية فتقدم الكلام
 فيها وأما التكبير فكتاة خاص بالتضحية والهدي لقوله تعالى لتكبرا الله على ما هذاكم وأما وضع
 رجلاه على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أنبت له وأمكن لئلا تضرب التضحية ودل هو وما بعده

انه يتولى الذبح بنفسه ندبا (وله) أى مسلم (من حديث عائشة رضيت الله عنها) أمر بكبش أقرون
بطأ في سواد و يبرك في سواد و يتطرق في سواد فأتى به ليضحي به فقال له يا عائشة خلمي المدينة) تتقدم
ضبطها وهو معنى واحد أحدهم شفرته (ثم قال انهم خدعوا بجحر ففعلت ثم أخذها) أى
المدينة (وأخذ الكبش فاذبحه ثم ذبحه ثم قال باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن
أمة محمد) فيه دليل على انه يستحب اذبحاج الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لانه أرفق بها
وعليه أجمع المسامون ويكون الاذبحاج على جاتها الأيسر لانه أيسر للذابح في أخذ السكين
باليمنى وامسك رأسها باليسرى وفيه انه يستحب الدعاء بقبول الاضحية وغيرها من الاعمال
وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت ربنا تقبل منا وقد أخرج ابن ماجه انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال عند التضحية وتوجيه القبلة وجهت وجهي الآتية ودل قوله وآل محمد
وفي لفظ عن محمد وآل محمد انه تجزئ التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في
نواها وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وان لم يكن من الغنم أمر ولا وصة فيصح
أن يجعل نواب عنه لغيره صلاة كانت أو غيرها وقد تقدم ذلك ودل ما أخرجه الدارقطني من
حديث جابر رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لي أبوان أبرهما ما في حال حياتهما هما
فكفيتني ببرهما بعد موتهم أفقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر أن تصلي لهما مع
صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من كان له سنة ولم يضح فلا يقرب من صلاته وأهله وأهله وأهله وأهله وأهله
ورج الآتية غيره) أى غير الخاكم (وقفه) وقد امتد له على وجوب التضحية على من كان له
سعة لانه لما نسي عن قربان المصلي دل على انه ترك واجباً كأنه يقول لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا
الواجب ولقوله تعالى فصل لربك وانحر والحديث مخفف بنسليم مرفوعاً على أهل كل بيت في
كل عام أضحية دل لفظه على الوجوب والوجوب قول أبي حنيفة فإنه أوجبها على المقيم والموسر
وقيل لا تجب والحديث الاول موقوف فلا حجة فيه والثاني ضعيف بأبي رمة قال الخطابي انه
مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله وانحر بوضع الكف على النحر في الصلاة أخرجه ابن أبي
حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك
ولو سلم فهي دالة على النحر بعد الصلاة فهي تعين لوقته لا لوجوبه كأنه يقول اذا نحر فبعد صلاة
العید فإنه قد أخرج ابن جرير عن أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينحرف ان يصلي فأمر
أن يصلي ثم ينحر ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء الى انها سنة
مؤكدة بل قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة انها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من
حديث أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن
يضحي فلا يأخذ من شعره ولا يشتر شيئاً قال الشافعي ان قوله فأراد أحدكم يدل على عدم الوجوب
ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت بيوم الاضحية عيدا جعله الله لهذه الأمة
فقال الرجل فان لم أجدا الاضحية أتى أو شاء أهلي وضحيتم أم أنجبها قال لا الحديث وعما
أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث هن

مطلب يصح نيابة المكلف

مطلب ضحي يدلي

على فرض ولستم تطوع وعندهم بالانحبة وأخرجوا من طريق أخرى بلفظ كتب على النبي
ولم يكتب عليكم وبعثنا أخرجه أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما مضى قال باسم الله والله أكبر
الذي هم عن وعن لم يضع من أمي وأفعال الصلاة دالة على عدم الإيجاب فأخرج السني عن
أن بكر وعمر هما كانا لا يفهمان خشية أن يقتدى بهما وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه كان إذا حم الأضحية أعطى مولاه درهمين فقال اشتر بها الجار أخبر الناس أنه ضحي ابن عباس
وروى ابن بلال أن النبي يدلي ومثله روى عن أبي هريرة والروايات عن الصلاة في هذا المعنى كثيرة
دالة على أنه أسنة قال الشوكلي رحمه الله في المختصر الانحبة تشرع لادخل كل بيت وأقلها شاة
انتهى وهذا يشير إلى ترجيح مذهب الجمهور وأما أسنة وليست بواجبة والله أعلم (وعن جندب
ابن صفيان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله جندب بن صفيان الجبلي العجلي الأحمسي كان بالكوفة
ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في سنة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال شهدت الأضحية
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته بالإناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال من
أذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله متفق عليه) فيه دليل
على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المصلي نفسه ويحتمل أن
يراد صلاة الإمام وإن اللام لا عهد في قوله الصلاة يراد به المذكرة قبلها وهي صلاته صلى الله عليه
وآله وسلم والبس ذبح مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه ودليل اعتبار ذبح
الإمام ما رواه الطحاوي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر بالمدينة
فتقدم رجال فحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمرهم أن يعبدوا وأجاب
بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث
الانقيدها بالصلاة وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه ونحوه عن الحسن والأوزاعي
واسحق بن راهويه وقال الشافعي وداود وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العبد
وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضي قال القرطبي ظاهر الحديث يدل على تعاقب الذبح
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية تجل الصلاة على وقتها
وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أطلق في اعتبار الصلاة وهو قوله في رواية من ذبح قبل أن يصل
فليذبح مكانها أخرى قال لكن أن أجزأه على الظاهر اقتضى أنها لا تجزئ التضحية في حق
من لم يصل العبد فإن ذبح البهائم ذبحاً معداً الناس بظاهر هذا الحديث والأوجب الخروج
عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويقتضي ما عدا ما في محل البحث وقد أخرج الطحاوي من حديث
جابر رضي الله عنه أن رجلاً ذبح قبل أن يصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهي أن يذبح
أحد قبل الصلاة صححه ابن حبان وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال وهذا الكلام
في أسنة وقت التضحية وأما انتهاؤه فأقوال فعند مالك وأحمد إمامه ويومان بعده وعند
الشافعي أن أيام الأضحية أربعة يوم النحر وثلاثة بعده (١) وعند داود وجعته من التابعين يوم
النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة قال في
نهاية الحجة بسبب اختلافهم شيئاً أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومة ما هي في قوله تعالى
ليشهدوا منافع لهم الآية فتصل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العذر الأول من ذي

(١) ورجحه ابن كثير في
تفسيره القرآن في سورة
البقرة وأخرج عن ابن
عباس رضي الله عنهما من
طرق أنه قال أيام التشريق
يوم النحر وثلاثة أيام بعده
أو أرباب

الجنة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جابر بن مطعم مرفوعاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل خاج مكة منحر وكل أيام التشريق ذبح فمن قال في الأيام للمعلومات أنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية يرجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور قال لا خراج في هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذا الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك قال بجواز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف بينهم أن الأيام المحدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر الأما يرى عن سعيد بن جابر أنه قال يوم النحر من أيام التشريق وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين وأما من قال يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات العشر الأول فالوإذا كان الاجماع قد انعقد على أنه يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر وهي محل الذبح المنصوص عليه فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى * (فائدة) * في النهاية أيضاً ذهب مالك في المذهب ورعنه إلى أنه لا يجوز التضحية في أيام أيام النحر وذهب غيره إلى جواز ذلك وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واليلة ونحو قوله فتعدها في داركم ثلاثة أيام ويطبق على النهار دون الليل نحو سبع ليال وثمانية أيام فقطف الأيام على الليالي والعطف يقتضي المغايرة ولكن بقي النظر في أيهما أظهر والمخبر بالغاير في أنه لا يصح بالليل عمل بغيره والقب لم يقل به إلا الدفاق إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذبح الحظر في الليل على الحظر والدليل على مجوزته في الليل انتهى قلت لا حظ في الذبح بل فداً بأباح الله تعالى ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كل الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أربيع لا يجوز في الخيل والعوراء البين عورها والمربضة الدين مرضها والعرجاء العين ضلعها والكبيرة التي لا تنقي) بضم المثناة الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف (وهو المخروا) وأجدوا الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان وصححه الحاكم وقال على شرطهما ما وصب كلام المصنف وقال لم يخبر به البخاري ومسلم في صحيحهما ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث وقال الترمذي حسن صحيح والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غير ما كان أشد منها أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق وقوله البين عورها قال في البحر أنه يعني عما كان الذاهب الثالث فنادون وكذلك في العرج وقال الشافعي العرجاء إذا تأخرت عن الغنم فهو بين وقوله ضلعها أي أعوجاجها (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الأسمنة الآن تعسر عليكم فكم تذبحوا جذعة من الصان رواه مسلم) المسنة الثانية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فافقوها كقذمتنا (١) والحديث دليل على أنه لا يجوز الجذع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنة وقد نقل الشافعي عياض الاجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي وحكي عن ابن عمر والزهري أنه لا يجوز ولزم التعسر وذهب كثيرون إلى إجراء الجذع من الضأن مطلقاً وجازوا الحديث على

(١) أي في الزكاة والنهاية
الثنية من الغنم ما دخل في
السنة الثانية ومن البقر
كذلك ومن الإبل في السادسة
أه أبو تراب

الاستحباب بقوله حديث أم بلال أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ضحكوا بالجدع عن الضأن
 أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي وأشار الترمذي إلى حديث نعمت الاضحية بالجدع عن الضأن
 وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بألفاظ ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجدع
 من الضأن قلت ويحتمل أن ذلك كله عند تدوير السنة (وعن علي رضي الله عنه أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والاذن) أي نشرف عليهم وأنسأملهم بالذلة
 يقع نقص وعيب (وأن لا نضحي بقبالة) بفتح الموحدة ما قطع من طرف أنسأمل شيء ثم بقي معلقا
 (ولامدبرة) والمدبرة بالذال المهملة وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذن شيء وتركه معلقا
 (ولا خفاء) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء الساكنة المنقوبة بالاذن (ولا ثراء) بالثاء
 فراء وميم وألف مقصورة وهي من الثرم وهو سقوط النعمة من الأسنان وقيل النية والرابعية
 وقيل هو أن تتقطع السن من أصلها مطلقا وانما نهى عنها نقصان أكلها قاله في النهاية ووقع
 في نسخة الشرح شرح فاء بالسين المعجمة والراء والقاف وعليهما شرح الشارح ولكن الذي في
 نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثراء كما ذكرناه (أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن
 حبان والحاكم) فيه دليل على أنها لا تجزئ الاضحية بما ذكر وهو مذهب جماعة من العلماء
 وقيل تجزئ وتكره وظاهر الحديث مع الأول وورد النهي عن التضحية بالصفة مرة بضم الميم
 وامكان الصاد المهملة فقامت مقوضة فقرأ أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهزولة كما في النهاية
 وفي رواية المصنوعة قيل هي المستأصلة الاذن وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر
 السلي أنه قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصنوعة والمستأصلة والتحفاء
 والمشعة والكسرة فالمصنوعة التي تستأصل أذنها حتى يندوصها خها والمستأصلة هي التي
 استؤصل قرنهما من أصلها والتحفاء هي التي تنحى عليها والمشعة التي لا تتبع الغنم عفا وضعا
 والكسرة الكسيرة هذا اللفظ أي داود وأما مقطوعة الالمة والذنب فانها تجزئ كما أخرجه أحمد
 وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشتريت كبشا الاضحية فعد الذائب فأخذ من
 الالمة فمألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرطبة
 مجهول الا أنه شاهد عند البيهقي واستدل بدان تيمية في المنتقى على أن العيب الحادث بعد
 تعيين الاضحية لا يضر وفي نهاية المجتهد انه ورد في هذا الباب من الاحاديث الحسان حديثان
 متعارضان فذكر الناسي عن أبي بردة أنه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في الترن والاذن
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك ثم ذكر حديث علي
 رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين الحديث فنرجح
 حديث أبي بردة قال لا تنحى الا العيوب الاربعة وما هو أشد منها ومن جمع بين الحديثين جمل
 حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين وحديث علي على الكبير البين (قائدة)
 أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الانعام وانما الاختلاف في الأفضل والظاهر أن
 الغنم في التضحية أفضل لفضل الله عليه وآله وسلم وأمره وان كان يحتمل أن ذلك لانها المتيسرة
 لهم ثم الاجماع على أنه لا تجوز التضحية بغير بهيمة الانعام الا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها
 يجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبي عن واحد وما روى عن أسماء أنها قالت ضحينا

مطلب المكروه الطبيعي

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ضحى بذلك
 (وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أصر في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم
 على بدنه وإن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين ولا أعطى في جزائها منها شيئاً متفق
 عليه) هذا في بدنه صلى الله عليه وآله وسلم التي ساقها في جهة الوداع وكانت بالتالي أقي بها على رضى
 الله عنه من البين مائة بدنة فخرها صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر حتى فخر بيده صلى الله عليه
 وآله وسلم ثلاثاً وستين فخر به صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنه وقد تقدم في كتاب الحج والبدن نطق
 لغد على الأبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الأبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب الفقه
 في الأبل خاصة ودل على أنه تصدق بالجلود والجلال كما تصدق باللحم وأنه لا يعطى الجزاء منها
 شيئاً أخر لأن ذلك في حكم البيع لا استحقة الأجرة وحكم الضحية حكم الهدي في أنه لا يساع
 لحما ولا جلدها ولا يعطى الجزاء منها شيئاً قال في نهاية الجته العلماء متفقون فيها علمت أنه
 لا يجوز بيع لحما واختلفوا في جادها وشعرها بما يتفق به فقال الجهور لا يجوز وقال أبو حنيفة
 يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض وقال عطاء يجوز بكل شيء دراهم وغيرها وإنما
 فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الانتفاع
 لأجسامهم على أنه يجوز الانتفاع به (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال فخرنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الجديمة البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم) دل
 الحديث على جواز الاشتراء في البدنة والبقرة وانما يجوز أن عن سبعة وهذا في الهدي ويقاس
 عليه الانضحية بل قد ورد فيها النص فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي
 الله عنهما قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فخر الأضحية فاشترى ثلثي البقرة
 سبعة وفي البعير عشرة وقد صرح الشافعي أنه يفت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مختلف
 وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفص بن غنيم وأحمد بن عيسى والشافعي قال النووي سواء كانوا مجتمعين
 أو منفترقين منفترعين أو متطوعين أو بعضهم متطوعين وبعضهم طالب بالحرم وبه قال أحمد وذهب
 مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراء في الهدي الذي هدى التطوع وهدي الإحصار عنده من هدي
 التطوع وقال بعضهم إنما تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس رضي الله عنه
 وقاسوا الهدي على الانضحية وأجيب عنه بأنه لا قياس مع النص وادعى ابن رشد الإجماع على
 أنه لا يجوز أن يشتري في النسك أكثر من سبعة قال وإن كان قد روى من حديث رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه أخرجه في الصحيحين ومن طريق ابن
 عباس وغيره البدنة عن عشرة قال الطحاوي وأجماهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة
 انتهى ولا يخفى أنه لإجماع مع خلاف من ذكرنا وكأنه لم يطلع عليه واختله وفي الشافعية قالت
 جماعة من العلماء تجزئ عن ثلاثة في الانضحية قالوا وذلك لما تقدم من تضيعة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالسكس عن محمد وآل محمد قالوا وظاهر الحديث إنما تجزئ عن أكثر لكن
 الإجماع قصر الأجزاء على الثلاثة قلت وهذا الإجماع الذي ادعوه يمان ما قاله في نهاية الجته
 فإنه قال أنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد والحق إنما تجزئ الشاة عن الرجل
 وعن أهل بيته لنعلة صلى الله عليه وآله وسلم ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب

الانصارى قال كانضحي بالشاة الواحدة بذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم يباهى الناس به
 (فائدة) * من السنة ان أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره اذا دخل شهر
 ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا دخل شهر العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئا وأخرج
 البيهقي من حديث عرو بن العاص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل سأله عن التضحية وأنه
 قد لا يجدها فقال قل أظفارك وقص شاربك واحلق عاتك فذلك تمام أضحية لك عند الله عز
 وجل وهذا فيه سرعة هذا لا فعال في يوم التضحية وان لم يتركه من أول شهر الحجة وذهب
 أحدواصحق الى أنه (١) يحرم للنهي والله ذهب ابن حزم وقال من لم يحرمه قد قامت القرينة
 على ان النهي ليس التحريم وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت أما قلت فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم بعث بهم امع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء مما أحله الله
 له حتى يخرج الهدي قال الشافعي فيه دلالة على انه لا يحرم على امرئئ يمس به يده والبعض
 بالهدي أكثر من ارادة التضحية قلت هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما
 ذكر * (فائدة) أخرى يستحب للمضحي أن يتصدق وان يأكل واستحب كثير من العلماء أن
 يقيمها اثلاثا نائلا الادخار وثلاثا صدقة ونائلا لا كل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كنوا
 وتصدقوا واذا ذروا أخرجه الترمذي بالقطب كنت نهيتمكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث لبتسع
 ذوا الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وتصدقوا واذا ذروا واعل الظاهرة توجب
 التجزئة وقال عبد الوهاب أوجب قوم الاكل وليس بواجب في المذهب

(باب العقيدة)

هي الذبيحة التي تذبح للدولود أصل العن الشق والقطع وقيل للذبيحة عقيدة لانه يسق حلقها
 ويقال عقيدة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الزخمشى أصلا والشاة
 المذبوحة مشتقة منه (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن
 عن الحسن والحسين كبشا كبش ارواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق لكن
 رجع أبو حاتم رساله) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بن يزيد يوم السابع
 وسماهما وأحران بما طعن رأيهما الاذى وأخرج البيهقي والحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من
 ولادتهما وأخرج البيهقي أيضا من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وختمهما بالسبعة أيام قال الحسن البصري اما طفا الاذى
 حلق الرأس وصححه ابن السكس بأنهم من هذا وفيه كان أهل الجاهلية يجعلون قطنه في دم
 العقيدة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعلوا مكان الدم
 خبثا قاوروا وأجهدوا النساء من حديث يزيد وسنده صحيح ويؤيد هذه الأحاديث قوله
 (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والأحاديث دلت على مشروعية العقيدة واختلف
 فيها مذاهب العلماء فعند الجمهور وانما سنة داود ومن تبعه الى انها واجبة استدلال الجمهور

(١) أي الاخذ من الشعر
 والبشر اذا دخل شهر الحجة
 لمن أراد أن يضحي اه أبو
 تراب

بأن فعلة صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السنية وبحديث من ولده ولد فأحب أن يسأل عن
 ولده فليفعّل أخرجه مالك واستدل الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنهما صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرهم بالامر دليل الإيجاب وأوجب الأولون بأنه صرف عن الوجوب قوله
 فأحب أن يسأل عن ولده فليفعّل وقوله في حديث عائشة يوم سابعه دليل على أنه وقتاً وسألت
 فيه حديث سيرة وأنه لا بشرع قبله ولا بعده وقال النووي أنه يعنى قبل السماع وكذا عن الكبير
 فقد أخرج البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نفسه
 بعد البعثة ولكنه قال منكر وقال النووي حديث باطل وقيل يجرى في السابع الثاني والثالث
 لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن يزيد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال العقيقة
 تدبج السبع ولا ربع عشرة ولا حدى وعشرين ودل الحديث على أنه يجرى عن الغلام شاة لكن
 قوله ﴿﴾ (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يعق عن
 الغلام شاتان مكافئتان) قال النووي بكسر الفاء بعد هاهمزة ويأتى نفسه ﴿﴾ (وعن
 البخاري شاة رواه الترمذي وصححه) وقال حسن صحيح إلا أني لم أجده لفظاً أن يعق في نسخ
 الترمذي قال أحمد وأبو داود ومعنى مكافئتان متساويتان أو متقاربتان وقال الخطابي المراد
 التكافؤ في السن فلا تكون أحداهما مسنة والأخرى غير مسنة بل يكفون بما يجرى
 في الأضحية وقيل معناه أن تدبج أحدهما مقابلة للأخرى دل على أنه يعق عن الغلام بضعة
 ما يعق عن البخارية واليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وأبو داود لهذا الحديث وذهب مالك إلى
 أنه يجرى عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي وأجيب بأن ذلك فعل وهذا
 قول والنقول أخرى وبأنه يجوز أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن ذكر كبش البسان أنه يجرى
 وذبح الأنثى منجذب على أنه أخرجه أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عنكم بلفظ
 كبش كبش ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحينئذ فلا تعارض وفي إطلاق انقضاء الشاة
 دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الأضحية ومن اشترطها فالقياس (وأخرج أحمد
 والاربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبة) المكية صحابة لها
 أحاديث قاله المصنف في التقريب (نحوه) أي نحو حديث عائشة ولانقضاء في الترمذي عن سباع
 ابن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن العقيقة قال عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم أذكركم أنا
 كس أم أنا قال أبو عيسى حسن صحيح وهو يفيد ما يفيد قوله ﴿﴾ (وعن سيرة رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل غلام مرتين بعقيقته تدبج عنه يوم سابعه
 ويحلق ويسمى رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي) وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا
 على أنه سمعه الحسن من سيرة واختلافوا في سماعه الغير منه من الأحاديث قال الخطابي
 اختلاف في قوله مرتين بعقيقته فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه
 لا يشنع لأبويه قلت ونقله الخطابي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما ما مامان
 عالمان بمقدمان على أحمد وقيل إن المعنى العقيقة لازمة لأبويه من نفسه لزومها المولود بلزوم الرهن
 للمرهون في يد المرتين وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعره

ولذلك جاء باسمه ما وعنه الذي ويقوى قول أحمد ما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني أخرجه
ابن حزم عن يزيد الأسدي قال إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقبة كما يعرضون على
الصالحات الخمس وهذا دليل لو ثبت لمن قال بالوجوب تقدم أنهم أوقفوا يوم السابع كقول
ما مضى ودلله هذا أيضا وقال مالك تفوت بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقبة
وله المماثلة في العقب بعده وفي قولها أمرهم أي المساكين بأن يعق كل والد عن ولده فعند الشافعي
يتعين على من تلمزته النفقة المولود وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أو يتبع وأخذ من
لفظ نذبح بالبناء للمفعول أنه يجزئ أن يعق عنه الاجتبي وقد يتأيد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
عق عن الحسنين كما سلف إلا أنه يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما كأمر ربه الحديث
بلفظ نذبح أي أم ينفون إلى عصبة الأولاد فاطمة فأنابوا لهم وأما عصبتهم وفي لفظ وأنا أبوهما أخرجه
الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضي الله عنها ومن حديث عمر رضي الله عنه وأما ما أخرجه
أحمد من حديث أبي رافع أن فاطمة رضي الله عنها ما ولدت حسنا رضي الله عنه قالت يا رسول
الله ألا أعق عن ولدي دم قال لا ولكن أحلق رأسه وتصدق بوزن شعره فضة فهو من الأدلة أنه
قد أبرأ عنه ما ذبحه صلى الله عليه وآله وسلم عنه وأنها ذكرت هذا منعها ثم عق عنه وأرسلها إلى
أنها تولى الحلق والتصدق وهذا أقرب لأنهم لا نسبته أذنه الأقبل ذبحه وقبل مجي عوقب الذبح وهو
السابع وفي قوله في حديث سمرة ومحلق دليل على شرعية حلاقة رأس المولود يوم سابعه
وظاهره عام لحلق رأس الغلام والخاربة وحكي المازري كراهة حلق رأس الخاربة وعن بعض
الحنابلة يحلق لإطلاق الحديث وأما تنقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحلق فيها الذي يقع له الناس
في هذه الأعصار وقيل أنها في الغزالي في الإحصاء أنه لا يرى فيه رخصة فإن ذلك جرح مؤتم ومثل
موجب للقصاص فلا يجوز إلا الحاجة مهمة كالفصد والحجامة والختان والتزني بالحلي غيرهم فهذا
وإن كان معادافه حرام والمنع منه واجب والاستبجار عليه غير صحيح والاحرة المأخوذة
عليه حرام اه وفي كتب الحنابلة أن تنقيب آذان الصبية الحليلة جائز ويكره للصبيان وفي فتاوى
قاضي خان من الحنفية لا بأس بتنقيب آذان الصبية لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكروه
عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ويسمى هذا هو الصحيح في الرواية وأما روايته
بلفظ ويذبح من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقبة كما كانت الجاهلية تفعل فقد وهم راووها
والمراد تسمية المولود وينبغي اختيار الاسم الحسن له ما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يغير الاسم القبيح وضح عنه أن أقبح الأسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاد ملك الاملاك
الاله تعالى فحرم التسمية بذلك وأحق به تحريم التسمية بقاضي القضاة واشنع منه حاكم
الحكام نص عليه الأوزاعي ومن الألقاب القبيحة ما قاله الرنخري أنه توسع الناس في زماننا
حتى لقبوا السفلة باللقاب العلمية وحب أن العذر مبطوط فأنقول في تلقيب من ليس من الدين
في قبيل ولا دبر فلان الدين هي لعمرى والله العصة التي لا تساغ وأحب الأسماء إلى الله عبد الله
وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها حارث وهمام ولا تكثر التسمية بأسماء الأنبياء وبسوطه خلافا
لمالك وفي مسند الحارث بن أبي اسامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ثلاثة
من الولد ولم يسم أحدهم محمدا فقد جهل فينبغي التسمية باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج

قوله إلى عصبة هكذا بنسخة
المؤلف حفظه الله وله لها
إلى عصبة أب أو نحو ذلك
وسر الراوية فالتام نعتهم عليها
اه محققه

في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد
 الابقم من اسمي محمد فليدخل الجنة تكملة تكملة انبياءه صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك سمعت
 أهل المدينة ما من أهل بيت فيهم اسم محمد إلا رزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتمل أن يكونوا
 عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أمر * (قائدة) * روى أبو داود والترمذي أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدوا ورواه الحاكم والمراد الأذن اليمنى وفي
 بعض المسانيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في أذن المولود سورة الاخلاص وأخرج
 ابن السني عن الحسن أن علياً رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضرم أم الصبيان وهي التابعة
 من الجن ويستحب تحنيكه بقرعة لما في الصحيحين من حديث أبي موسى قال ولدت لي غلام فأبنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسماه ابراهيم وخنكته بقرعة ودعاه بالبركة والحنك ان يضع القدر
 ونحوه في حسنك المولود حتى ينزل الى جوفه منه شيء وينبغي أن يكون الحمد لك من أهل الخبر
 من ترجى بركة

* (كتاب الايمان) *

الايمان بفتح الهمزة جمع بين وأصل اليمين في اللغة السيد وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا
 تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه (والندور) جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التحذير وعرفه
 الراغب بأنه ايجاب ماليس بواجب لحدوث أمر * (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم انه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب ركبان الابل
 اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للخل (وعمر يحلف بياميه فناداهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله) ليس
 المراد انه لا يحلف الا بهذا اللفظ بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بغيره فنحو مقلب
 القلوب كجأني (أو ليصمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه وفي رواية لابي داود
 والنسائي عن أبي هريرة مرفوعا لا تحلفوا بآبائكم وامهاتكم ولا بالانثاد) الذب كسر أوله المثل
 والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم اياه وحلفهم بها نحو قولهم
 واللات والعزرى (ولا تحلفوا بالله الا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف
 بغير الله تعالى وهو التحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز
 الحلف بغير الله تعالى بالاجماع وفي رواية عنه ان اليمين بغير الله مكرهة منهى عنها لا يجوز لاحد
 الحلف بها وقوله لا يجوز بيان انه أراد بالكره التحريم كما صرح به أولا وقال الماوردي لا يجوز
 لاحد ان يحلف أحدا بغير الله لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر واذ حلف الحاكم أحد بذلك وجب
 عزله وعند جمهور الشافعية والمشيور عن المالكية انه لا كراهة ما لم يسوف في التعظيم قلت
 لا يخفى ان الاحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ لمن
 حديث ابن عمر انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله كفر وفي رواية للحاكم كل عين
 يحلف بها دون الله تعالى شرك ورواه أحمد بلفظ من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم من
 حلف منكم فقال في حلفه واللات والعزرى فليقل لا اله الا الله وأخرج النسائي من حديث

سعد بن أبي وقاص أنه حلف بالآلات والعزى قال فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له المثلث وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفتحت عن يساره ثلاثا
وتعدت بآله من الشيطان الرجيم ولا تعد فبهذه الأحاديث الأخيرة تنقوى القول بأنه محرم
لتصريحه بأن شركه من غير تأويل ولذا أمر بتجديد الإسلام والائمان بكلمة التوحيد واستدل
القائل بالكرامة بحديث أفصح وأيه ان صدق أخرجه مسلم وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد
البر ان هذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راويها أفصح والله ان صدق بل زعم بعضهم ان
راويها صنف والله الى وأيه وثانيا انها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الكلام الذي يجري
على الالفة مثل تربت يده وشعره وقولنا من غير تأويل اشارة الى تأويل القائل بالكرامة فانه
تأويل قوله فقد أشرك بما قاله الترمذي قد جعل بعض العلماء مثل هذا على التقليل كما جعل بعضهم
قوله اليا شريك على ذلك وأجيب بان هذا انما يدفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يدفع التحريم
كما ان الرابح محرم انفاقا ولا يكفر من فعله كما قاله ذلك البعض واستدل القائل بالكرامة ان الله
تعالى قد قسم في كتابه بالخزوات من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس للعبد الاقدار
بالرب تعالى فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على انما كاهما مؤولة بان المراد ورب الشمس وشعره
ووجه التحريم ان الحلف يقتضي تعظيم الخوف به منعه النفس عن الفعل أو عزه بها عليه بمجرد
عظمة من حلف به وحقبة العظمة مستحقة بالله تعالى فلا يلحق به غيره ويشتم الحلف بالبراءة من
الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو مشرك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد
على شرط مسلم من حديث يزيد بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف فقال اني بريء من
الإسلام فان كان كاذبا فهو كاذب وان كان صادقا فلن يرجع الى الإسلام سالما والظاهر عدم
وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات اذ الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى ان يحلف به
لا فيما نهى عنه ولا لأنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر انه يقول كلمة التوحيد لا غير (وعن أبي
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيذك على ما يصدقك به صاحبك
وفي رواية اليه على نية المستحلف أخرجه مسلم) الحديث دليل على ان اليمين تكون على نية
الحلف ولا ينفع فيها نية الحالف اذا نوى بها غير ما أظهره وظاهره الاطلاق سواء كان الحلف
الحاكم أو المدي الحق والمراد حيث كان الحلف التحليف كإشهاد الله عليه وعلى ما يصدق به
صاحبه بل فانه يفيد ان ذلك حيث كان للحلف التحليف وهو حيث كان صادقا فيما ادعاه على
الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف واعتبرت الشافعية ان يكون الحلف
الحاكم والا كانت النية نية الحالف قال النووي وأما اذا حلف بغير استخلاف وورق فتفقه ولا
يحسب سواء كان حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك
بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي والحاصل ان اليمين على نية الحالف في جميع الاحوال
الا اذا استخلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجت عليه فتكون اليمين على نية المستحلف وهو
مراد الحديث اما اذا حلف بغير استخلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجت عليه فتكون اليمين
على نية الحالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعقاق الا أنه اذا حلفه القاضي
فالطلاق والعقاق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لان القاضي ليس له التحليف

بالطلاق والعراق واقباستحلفه بالله تعالى انتهى قلت ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث
 بالقاضي أو نائبه بل ظاهر الحديث أنه إذا استحلفه من له الحق فالتسوية المستحلف مطالبا
 ﴿وعن عبد الرحمن بن حمزة﴾ بن حبيب بن عبد شمس العنسي أبو سعيد خجاعي من مسلمة الفخ
 أقرت بحبستان ثم سكن البصرة ومات سنة خمسين أو بعدها (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وإذا حلفت على عيني أي على مخلوق منه سماه عينا مجازا) ورأيت غير هذا خبرا
 منها فذكر عن عيسى بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 عينا وفي رواية لابن داود عن عبد الرحمن بن عيسى (فذكر عن عيسى بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 واسنادهما) بالتسوية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود الأولى أقرا الضمير ليعود إلى رواية أبي
 داود فقط لما علم من عرفهم أن ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال أسنده صحيح (صحيح)
 الحديث دليل على أن من حلف على شيء وكان تركه خيرا من التداي على اليمين وجب عليه التكفير
 وإيمان ما هو خير بكف يده الأمر ولكنه صرح الجاهل بأنه إنما يستحب له ذلك لأنه يجب وظاهره
 وجوب تقديم الكفارة ولكنه ادعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها
 بعد الحنث وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين ودلت رواية ثم أت الذي هو خير على أنه يقدم الكفارة
 قبل الحنث لاقتضاء ثم الترتيب ورواية الواو تتحمل على رواية ثم جلا المطابق على المقابلة
 الإجماع على جواز تأخيرها والافالحديث دال على وجوب تقديمها ومن ذهب إلى جواز تقديمها
 على الحنث مالاك والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول
 جماهير العلماء ولكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره أن هذا جار في جميع أنواع
 الكفارة وذهب الشافعي إلى عدم اجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لأنها
 عبادة بنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالهالة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فبأن
 تقديمه لا يجوز فيجوز الزكاة وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال
 قالت الجماعة لأن سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب
 الوجوب وعند الحنفية السبب الحنث ولا يتحقق أن الحديث دال على خلاف ما علوا به وذهبوا
 إليه فالقول الأول أقرب إلى العمل به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما﴾ قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه رواه أحمد والأربعة وصححه
 ابن حبان قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السخيتي وقال ابن علية كان أيوب يرفعه
 تارة وتارة لا يرفعه قال البيهقي لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه قلت كأنه يريد أنه رفعه
 تارة ووقته أخرى ولا يتحقق أن أيوب ثقة حافظ لا يضر فقد رفته وكونه ثقة تارة لا يقدح فيه
 لأن رفعه زيادة عدل مقبولة وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقة وأيوب
 ابن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع عن فوفعاقوي رفعه على أنه وإن كان موقوفا فله حكم
 الرفع إذا لم يصرح بالإجماع فيه وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير (١) وقال ابن العربي أجمع
 المسلمون بأن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال ولو جاز متصلا كما قال
 بعض السلف لم يحنث أحد في يمين ولم يمتح إلى الكفارة واختلفوا في زمن الاتصال فقال الجمهور
 هو أن يقول إن شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضره التمسك قلت وهذا هو

(١) بأنه لا يحنث إذا فعل
 المحلوف على تركه أو ترك
 المحلوف على فعله اه أي
 تراب

الذي يدل له الفاء في قوله فقال وعن طائوس والحسن وجعاعة عن التابعين انه الاستثناء ما لم يقم
من مجمله وقال عطية قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبير بعد أربعة أشهر وقال ابن عباس له
الاستثناء باسمي يذكرو هذه تنادي خالدة عن الدليل قلت وقد تناول بعضهم هذه الأقاويل
بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول إن شاء الله تبركاً ويجب على ما ذهب اليه بعضهم لقوله تعالى
واذكروا ربكم إن أنسيت فيكون الاستثناء رفعا لللائم الحاصل بتركه أو لتحصيل ثواب الذنب
على القول باستحبابه ولم يردوا به حل اليمين ومنع الحث واختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث
في الحلف بالله وغيره من الظاهر والنذور والاقرار فقال مالك لا ينفع الا في الحلف بالله دون غيره
واستقواه ابن العربي راستدل بأنه تعالى قال ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم فان الاستثناء
أحوال الكفارة فلا تدخل في ذلك اليمين الشرعية وهي الحلف بالله وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل
العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن فروع إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم
تطلق وإذا قال لعبد أنت حر إن شاء الله تعالى فإنه حر إلا أنه قال البيهقي تفرد به جند بن مالك
وهو مجهول واختلف عليه في اسناده وفي قوله فقال إن شاء الله دليل على أنه لا يكتفي في الاستثناء
النية وهو قول كافة العلماء وحكي عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ وإلى هذا
أشار البخاري وبوب له باب النية في الأيمان بفتح الهمزة (وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال
كاتب عيينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ومقلب القلوب رواه البخاري) المراد أن هذا اللفظ
الذي كان يراغب عليه في نفسه وقد ذكر البخاري اللفاظ التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقسم بها لا ومقلب القلوب وفي رواية لا ومصرف القلوب والذي نفسي بيده والذي نفسي بيده
بيده والله ورب الكعبة ولا بن أبي شيبه كان إذا اجتمع في اليمين قال لا والذي نفسي بيده
ولا بن ماجه كان عيينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي
بيده والمراد بقلب القلوب أغراضها وأحوالها لا قلب ذات القلب قال الراغب بقلب الله
القلوب والأصاغر صر فها عن رأي إلى رأي والقلب التصريف قال الله تعالى أو يأخذهم في
تقلبهم وقال ابن العربي القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير
ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكل به ما كما
يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر والعقل بنوره يهديه والهوى بظلمة يغويه والقضاء مسيطر على
الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة واللممة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى
والمحفوظ من حفظه الله اه قلت وقوله والكلام شأ منه على إثبات الكلام النفسي وإن محله
القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ردوني للسابق من الكلام والحديث دليل على جواز
الاقسام بصفة من صفات الله تعالى وإن لم تكن من صفات الذات وإلى هذا ذهب جعاعة من
العلماء حيث قالوا الحلف بالله أو بصفته لذاته أو لفعلة لا يكون على ضدها ويريدون بصفة الذات
كالعلم والقدرة ولكنهم قالوا لا بد من إضافته إلى الله تعالى كعلم الله ويريدون بصفة الفعل كالعهد
والأمانة إذا أضيفت إلى الله الآية قد ورد حديث في النهي عن الحلف بالأمانة أخرجه أبو داود
من حديث بريدة بن حلف بالأمانة فليس منا وذلك لأن الأمانة ليست من صفات الله تعالى بل
من فروضه على العباد وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمنية فلا

ثم يقدمها اليين. وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والخنفية ان جميع الاسماء الواردة في
 القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصناعات صريح في اليين وتجب به الكفارة. وفصلت الشافعية في
 المشهور عنهم والخنفية. فقالوا ان كان اللفظ يخص بالله تعالى كارجن ورب العالمين وخالق
 الخلق فهو صريح بغيره. واليهين سواء قصد الله تعالى أو أطلق وان كان يطلق عليه تعالى وعلى
 غيره لكن بقيد كارب والخالق فتمتعده اليين الى أن يقصد غيره تعالى وان كان يطلق عليه
 وعلى غيره على السواء نحو الخلق والموجود فان نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بين وان نوى
 به الله انعقد على الصحيح (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن المصنف (قال جاء أعرابي الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الجائر؟ الخديث وفيه وايمين الغموس)
 وهي بفتح الغين المججمة وضم الميم آخره مهمل (وفيها قلت) ظاهره ان السائل ابن عمرو راوى
 الحديث والجيب هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله
 عبد الله وعبد الله الجيب والاول أظهر (وما اليين الغموس قال الذي يفتع بهم امال امرئ
 مسلم فهوها كاذب أخرجه البخاري) اعلم ان اليين اما أن تكون بعد قلب وقصد أو لا بل
 تجري على اللسان بغير عقد قلب انما تقع بحسب ما قوره المتكلم سواء كانت باثبات أو نفي نحو
 والله وبلى والله ولا والله فهذه هي الغوا التي قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم كما
 يأتي دليله وان كانت عن عقد قلب فينظر الى حال المخوف عليه فينتسم بحسبه الى أقسام خمسة
 اما ان يكون معانيم الصدق أو معانيم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو مشكوك
 فيه فالاول يمين برصادقة وقال التي وقعت في كلام الله تعالى نحو فورب السماء والارض اني
 مثل ما انكم تنطقون ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن القيم رحمه الله
 انه حلف صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من ثمانين موضعا وهذا هو المراد في حديث ان الله
 تعالى يحب ان يحلف به وذلك لما تضمن من تعظيم الله تعالى والثاني وهو معانيم الكذب وهي
 اليين الغموس ويقال لها الزور والفجرة سميت في الاحاديث عين صبر ويمين مصبورة قال في
 النهاية سميت غموسا لانهم انغمسوا فيها في النار فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل وقد فرها في
 الحديث بالتى يقطع بها مال المرء المسلم فظاهرها أنها لا تكون غموسا الا اذا اقتطع بها مال امرئ
 مسلم لان كل مخاوف عليه كذبا يكون غموسا وليكن اسمها فجرة الثالث ما ظن صدقه وهو
 قسمان الاول ما انكشف فيه الاصابة فهذا الحلقه البعض بما علم ان ذبا لا انكشاف صار مشكوكا
 والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لان وضع
 الحلف لقطع الاحتمال فكان الحالف يقول أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فانه انما حلف
 على ظنه الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم الخامس ما ظن في صدقه وكذبه وهذا أيضا
 محرم فخلص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه وقوله ما لكبائر فيه دليل على انه قد كان معلوما
 عند السائل ان في المعاصي ككبر وغيرها وقد اختلفت العلماء في ذلك فذهب امام الحرمين
 وجماعة من أئمة العلم الى أن المعاصي كلها بكائر وذهب الجاهلي الى أنها تنقسم الى كائروا صغائر
 واستدلوا بقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه وقوله والذين يحبون كبراءهم والقوا حسن
 الا للهم قلت ولا يخفى انه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محتمل النزاع وقيل

مطلب تقسيم المعاصي الى
 الكبائر والصغائر

لا خلاف في المعنى انما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العدة التومنها
 ما لا يقدح فيها قلت وفيه أيضا تأمل وقوله فذكر الحديث ذكر فيه الاشرار بالله وعقوق
 الوالدين وقتل النفس والعين الغموس وقد تعرض الشارح الى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة
 والحال أنه نقل أقاويلهم في ذلك وهي أقوال مدخولة والحق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا
 يتم الجزم بأن هذا صغير وهكذا كبير الا بالرجوع الى مانص الشارع على كبره فهو كبير وما عدا
 باق على الابهام والاحتمال وقد عدا العلا في قواعده المنصوص عليه بعد تتبعها من النصوص
 فبلغها خمسة وعشرين وهي الشرك بالله والقتل والزنا وأخفسه بجحدله الجار والقرار من
 الزحف وكل الربا وكل مال اليتيم وقذف المحصنات والسحر والاستطالة التي عرض المسلم بغير
 حق وشهادة الزور والعين الغموس والتميمة والسرقة ونسب النحر واستحلال بيت الله الحرام
 ونكث الصفة وترك السنة والتعرب بعد الهجرة واليأس من روح الله والامن من مكر الله
 ومنع ابن السبيل من فضل الماء وعدم التزهد من البول وعقوق الوالدين والتسبب الى شتمهما
 والاضرار في الوصية ونعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وانما في الصحيحين لا يسرق
 السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية النسائي فان فعل ذلك فقد خلع بقة الاسلام من
 عنقه فان ناب ناب الله عليه وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول وهو اخفاء بعض
 الغنمة بأنه كبيرة وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ومنع الفعل ولكنه حديث ضعيف وجاء
 في الأحاديث ذكر أكبر الكبائر كحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان من أكبر الكبائر استطالة المرء
 المسلم في عرض رجل مسلم أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن وشيخوه من الأحاديث ولا مانع من
 أن يكون في الذنوب الكبير والا كبير وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن
 المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة
 مرفوعا أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيها كفارة دين صبر يقطعهم
 ما لا يغير حق وفيه راو مجهول وقد روى آدم بن أبي اياس واسمعيل القاضي عن ابن مسعود
 موقوفا ككافة الذنوب الذي لا كفارة له الا الغموس ان يحلف الرجل على مال أخيه كأنها
 امقطعة قالوا ولا تخاف له من العجوبة ولكنه تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود والى عدم
 الكفارة ذهب جماعة من العلماء وذهب الشافعي وآخرون الى وجوب الكفارة فيها وهو الذي
 اخشاه ابن حزم في شرح المحلى لعموم ولكن يؤخذ كما عاقدتم الايمان فكفارة واليمين
 الغموس معقودة قالوا والاحاديث لا تقوم بها حجة حتى تخصص الآية والقول بأنه لا كفارة
 الا التوبة فالكفارة تنفع في رفع اثم اليمين ويبيح في ذمته ما اقتطعه بها من مال أخيه فان تحلل
 منه وتاب بحسب الله تعالى عنه الاثم (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤخذكم
 الله باللغو في أيمانكم قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) موقوفا على
 عائشة (ورواه أبو داود مرفوعا) فيه دليل على أن اللغو من الأيمان ما لا يكون عن قصد
 الخلف وانما جرى على اللسان من غير ارادة الخلف والى تفسير اللغو هذا ذهب الشافعي
 ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهم من العجوبة وجماعة من التابعين وذهب
 الحنفية الى أن لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه فيه ككشف خلافة وذهب طائفة الى

أنها الحلف وهو غضبان وفي ذلك نفسا سيرا آخر لا يقوم علمه بالدليل وقد سبغ عائشة أقرب لانها
شاهدت التزويل وهي عارفة بلغة العرب وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وابن قلابه
لا والله وبلى والله لغد من لغات العرب لا يراهم اليقين وهي من صلة الكلام ولان اللغو في اللغة
ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول ففي الاموس اللغو واللغى كافة السقط وما لا يعتد به من
كلام وغيره ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان الله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها ﴾ وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة متيق
عليه وساق الترمذي وابن جبان الاسماء والتحقيق ان سردها ادراج من بعض الرواة) اتفق
الحفاظ من أئمة الحديث ان سردها ادراج من بعض الرواة وظاهر الحديث ان أسماء الله تعالى
الحسنى مختصة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد ويحتمل انه حصر لها باعتبار ما ذكر
بعده من قوله من أحصاها داخل الجنة وهو خير المبتدأ فالمراد ان هذه التسعة والتسعين يختص
تفصيلها من بين سائر أسماءه تعالى وهو ان احصاءها سبب لدخول الجنة والى هذا ذهب الجمهور
وقال النووي رحمه الله ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى وليس معناه انه ليس له اسم غير
هذه التسعة والتسعين ويدل عليه ما أخرجه احمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود
مر فوعا سألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتاب أو علمته احدا من خلقك أو
استأثر به في علم الغيب عندك فإنه دل على ان له تعالى أسماء لم يعرفها احدا من خلقه بل استأثر
بها ودل على انه قد بعلم بعض عباد بعض أسماءه ولكنه يحتمل ان من التسعة والتسعين وقد
بحرما الحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صح ان أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة الاواح في الزيادة وبطلانها ثم قال واجاب احدنا في احصاء
التسعة والتسعين اسماء مضمرة لا يصح منها شيء أصلا وانما تؤخذ من نص القرآن وما صح
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رآه أربعة وثلاثين اسما استخرجها من القرآن والسنة وقال
الشارح رحمه الله تعالى تبعا للكلام المصنف في التلخيص انه ذكر ابن حزم أحدًا وثلاثين اسما
والذي رأينا في كلام ابن حزم أربعة وثلاثين وقد قلنا كلامه وتعيين الاسماء الحسنى على
ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسردها في
التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى في ايثار الحق أنه تبعتها من
القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وان قال صاحب الايثار مائة وسبعة وخسين فاما
عددها فوجدناها كما قلناه أولا وعرفت من كلام المصنف ان مراده ان سردها الاسماء المعروفة
مدرج عند المحققين وانها ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب كثيرون الى ان
عدها مرفوع وقال المصنف بعد ذلك كلام العلماء في ذكر عددا للاسماء والاختلاف فيها
ما لنظرة ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي قزيب هي أقرب الطرق الى الصحة وعلم اعول غالب من شرح
الاسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذي وذكر اختلاف في بعض ألفاظها وتبديلا في احدي
الروايات للفظ باللفظ ثم قال واعلم ان الاسماء الحسنى على أربعة أقسام * القسم الاول
الاسم العلم وهو الله * والثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع
والبصير * والثالث ما يدل على اضافة أمر اليه كخالق والرازق * والرابع ما يدل على سلب

شيء منه كالمعلمي والتقدوس واختلاف العلماء أيضا هل هي توقيفية بمعنى انه لا يجوز لاحد ان يشتق
 من الفعال النابتة لله تعالى احوال لا يلائق عليه الا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال الثوري
 الرازي المشهور عند أصحابنا التوقيفية وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على أن معنى
 اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز اطلاقه على الله تعالى وقال الشافعي أبو بكر والغزالي الاسماء
 التوقيفية دون الصفات قال الغزالي كما انه ليس لسان أن نسمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم
 لم يسم به أبوه ولا أمه ولا معنى به نفسه كذلك في حق الله تعالى واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق
 عليه تعالى اسم أو صفة توشم نقصا فلا يقال ما عدا ولا زارع ولا فائق وإن جاء في القرآن فتم
 المتأدرون أم نحن الزارعون فائق الحب والنوى ولا يقال ما كررنا من أن ورد ومكر ومكر
 الله والسماء بيننا وقال القسيري الاسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والاجماع فكل
 اسم ورد فيهاوجب اطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوز ولو صح معناه وقد أوضح السيد رحمه الله تعالى
 البحث في كتابه ايقاظ الفكرة وقوله من أخصاها اختلف العلماء في الأخصاء فقال البخاري وغيره
 من المحققين معناه حفظه او هو الظاهر فإن احدى الروايتين منسرة لاخرى وقال الخطابي يحتمل
 وجودها أحدها أن بعدها حتى يستوفيا بمعنى لا يقتصر على بعضها فيدعوها كلها كما هو في
 عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليه من الثواب وثانيها من أطلق القيام بحق هذه الاسماء
 والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بمواحبهم فاذا قال الرزاق ونقي الرزق وكذا
 سائر الاسماء وثالثها الا حاطة بمعانيها ورابعها قبل أخصاها عمل بها فاذا قال الحكيم سلم
 الجميع وأمره لان جميعها على مقتضى الحكمة واذا قال القدوس استغنى عن كونه مقدسا من غير
 عن جميع النقائص واختاره أبو الوفاء بن عقيل وقال ابن بطال هو ان ما كان يسوغ الاقتداء
 به فيه كالرحيم والكريم فيمن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف به وما كان يختص به نفسه
 كالجبار والعظيم فعلى العبد الاقرار بها والخضوع لها وعدم التحلي بصفة منها وما كان فيه معنى
 الوعدية ففيه عند الطامع والرغبة وما كان فيه معنى الوعدية ففيه عند الخشية والرهبة
 وبؤيده هذا ان حفظها انظاما من دون اتصاف بحفظ القرآن من دون عمل لا يتقع كما جاء بقرؤن
 القرآن لا يجاوز حناجرهم ولكن هذا الذي ذكره لا يجمع من ثواب من قرأها سراد وان كان متلبسا
 بمعصية وان كان ذلك مقام الكمال الذي لا يقوم به إلا أفراد الرجال وفيه أقوال أخر لا تتناول
 تكافر كذا فان قلت كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول المحققين ولم يأت بعدد خا
 حديث صحيح قلت لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وان كان الموجود
 منها أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على تعلمها من
 الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها (وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الشاء
 أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان المعروف بالاحسان والمراد من أحسن اليه انسان باى
 احسان فكافأه بهذا القول فقد بلغ في الشاء عليه مبلغا عظيما ولا يدل على أنه قد كافأه على
 احسانه بل دل على أنه ينبغي الشاء على المحسن وقد ورد في حديث آخر أن الدعاء اذا عجز العبد عن
 المكافأة تمكافأة ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الأيمان والنذور وانما محل باب

الادب الجامع ﴿١﴾ وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن
 النذر وقال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج من الخيل متفق عليه هذا الاول الكلام في النذر
 والنذر لغة التزام خير أو شر وفي الشرع التزام المكلف شيئا يمكن عليه منجز أو معلقا واختلف
 العلماء في هذا النهي فقيل هو على ظاهره وقيل بل هو تأويل قال ابن الاثير في النهاية تنكر النهي
 عن النذر في الحديث وهو تأويل كيد لا مره وتحذير عن التهاون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه
 حتى لا يفعل لمكان في ذلك ابطال الحكمة واسقاط لزوم الوفاء به اذ كان بالنهي بصير معصية فلا
 يلزم وانما وجه الحديث انه قد أعلمهم ان ذلك الامر لا يجزئ لهم في العاجل فلهذا ولا يصرف عنهم
 ضرر ولا يرد قضاء فقال لا تنذروا على انكم تنكرون بالنذر شيئا لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به
 عنكم ما نذر عليكم فاذا نذرتهم ولم تعتقدوا هذا فاجروا عنه بالوفاء فان الذي نذره لازم لكم اه
 وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث قال ويحصل
 عندي ان يكون وجه الحديث ان الناذر يأتي بالقرينة ثم تله الماصرات عليه ضربة لازب
 فلا ينشط الفعل نشاطه مطلق الاختيار أو لان الناذر بصير القرينة كالمعرض عن الذي نذر لاجله
 فلا تكون خالصة وبدل عليه قوله انه لا يأتي بخير وقال انما ضي عياض ان المعنى انه لا يغالب
 القدر والنهي تحسية ان يقع في ظن بعض الجهلة ذلك وقوله لا يأتي بخير معناه ان عقابه لا تتحدد
 وقد يتعدى الوفاء به أو انه لا يكون سبب الخيل لم يقدر فيكون مباحا وذهب أكثر الشافعية ونقل
 عن المالكية الى ان النذر مكره لنسب النهي عنه واحتجوا بانها ليس طاعة محضة لانه لم يقصد
 به خالص القرينة وانما قصده ان يتنفع نفسه أو يدفع عنها ضررا بما التزم وجرم الخبايا بالكراهة
 وعندهم رواية انها كراهة تحريم ونزل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة وقال
 ابن المبارك يكره النذر في الطاعة والمعصية فان نذرا طاعة ووفى به كان له اجر وذهب النووي
 في شرح المذهب الى ان النذر مستحب وقال المصنف وأنا أتعجب عن اطلاق اسائه بأنه ليس بمكره
 مع ثبوت النهي الصريح فاقل درجته ان يكون مكروها قال ابن العربي النذر شبه بالدعاء فانه
 لا يرد القدر لكنه من القدر وقد نذر الى الدعاء ونهى عن النذر لان الدعاء عبادة عاجلة ويظهر
 به توجهه الى الله تعالى والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة الى حين الحصول وترك
 العمل الى حين الضرورة اه قلت القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويريد بها
 تأكيد ان عليه بأنه لا يأتي بخير فانه بصير اخر ارجح المال فيه من باب اضاءة المال واطاعة المال
 محرومة فيحرم النذر المال كما هو ظاهر قوله وانما يستخرج به من الخيل وأما النذر بالصلاة والصيام
 والركعة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا يدخل في النهي وبدل له ما أخرجه الطبراني
 بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يرفون بالنذر قال كانوا يذرون طاعات من الصلاة والصيام
 وسائر ما اقتضى الله تعالى عليهم وهو وان كان أثرا فهو يتوق به ما ذكر في سبب نزول هذه الآية هذا
 وأما النذر المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والاموات فلا كلام في تحريمها لان
 الناذر بعتة تدفن صاحب القبرانه ينفخ ويضر ويحلب الخيل ويدفع الشر ويغني الاليم ويشفي السقيم
 وهذا هو الذي كان يفعله لاعداد الاوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لانه تقرير
 على الشر لا ويجب النهي عنه وابانه أنهن أعظم المحرمات وانه الذي كان يفعلها عباد الاصنام

لكن طال الامد حتى صار المعروف متكررا والمسكر معروفًا وصارت تعقد الولايات لقباض النذور
 على الاموات ويجعل القادمين الى محل الميت الضيافات وتتحرف به النجاشة من الانعام وهذا
 هو بعينه الذي كان عليه عباد الاصنام فان الله وانما الله راجعون وقد اشيع السيد رحمه الله تعالى
 الكلام في هذا في رسالته نظرية الاعتقاد عن دون الاسناد واحسن المجاميع في هذا الباب
 كتاب الدين الخالص وقد طبع في هذا العهد في اقليم الهند ولله الحمد والحديث ظاهر في النهي
 عن النذر مطلقا ما يذره ابتداءً يكن نذرًا يخرج من ماله كذا وما يقرب به معلقا كان يقول
 ان قدم زيد تصدقت بكذا (وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كذارة النذر كفارة عيّن رواه مسلم وزاد الترمذي فيه اذ لم يسمعه وصححه)
 والحديث دليل على أن من نذر بغير نذر من مال أو غيره فكفارة كفارة عيّن ولا يجب الوفاء به والى
 هذا ذهب جماعة من فقهاء الحديث كما قاله النووي وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضى الله عنها
 في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت كفارة عيّن وأخرج أيضا عن أم صنية أنها سمعت
 عائشة رضى الله عنها وانسان يسألها عن الذي يقول كل مال له في سبيل الله أو كل مال في رباح
 الكعبة ما يكفر ذلك قالت عائشة يكفره ما يكفر اليه وكذا أخرجه عن عمرو بن عمرو أنه قال
 البيهقي هذا في غير العتق فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما من وجه آخر ان العتاق يقع وكذلك
 عن ابن عباس وديلمي حديث عقبة هذا وذهب آخرون الى تفصيل في المذنبين فان كان
 المذنب به فعلا فالنذر ان كان غير مندور فهو غير معتقد وان كان مقدورا فان كان جنسه واجبا
 لزوم الوفاء به عند المال أو في حنيفة وجماعة وعند آخرين وقول للشافعي انه لا ينعقد النذر المطلق
 بل يكون ميمنا فيكفره اذا كره هذا الخلاف في البحر وذهب داود وأهل الظاهر وذر الزواري في
 شرح مسلم انه أجمع المسلمون على صحة المذنب وجوب الوفاء به اذا كان الملتزم طاعة فان كان معصية
 أو مباحا كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أجد
 وطائفة فيه كفارة عيّن وقال في نهاية المجتهد انه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في
 سبيل البر وكان على جهة الجزم وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالجزم ولا كفارة عيّن في
 ذلك الا انه اذا نذر بجميع ماله لم يث مال له اذا كان مطلعا وان كان معينا المذنب به لزمه وان كان
 جميع ماله كذلك اذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي الى أنهم اتجب كفارة عيّن لانه
 ألحقها باليمان ثم ذكر أبا ريل في المسئلة لا ينهض عليها دليل وذكره مالك القائلين بان ذلك ليست
 من باب النذر ولا تنطبق على المدعى وحديث عقبة أحسن ما يعتمد عليه الناظر وقد جمعا جماعة
 من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المذنبات بين الوفاء بما
 التزم وبين كفارة عيّن ذكره النووي في شرح مسلم وهو الذي دل عليه اطلاق حديث عقبة
 (ولابى داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما من فوعا من نذر نذر لم يسم فكفارة كفارة
 عيّن ومن نذر نذر في معصية فكفارة كفارة عيّن ومن نذر نذر الا بطيعة فكفارة كفارة عيّن
 واسناده صحيح لكن رجح الحنابلة وثقه) أما النذر الذي لم يسم كان يقول لله على نذر فقال كثير من
 العلماء في ذلك كفارة عيّن لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية
 فكفارة كفارة عيّن كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا وكذلك من نذر نذر الا بطيعة عقلا

ولاشعرا كذا فروع السماء وخجتمين في عام لا ينعقد وتلزم كفارة عيّن وعند الشافعي ومالك وداود
 وبجاهل العلماء لا تلزم الكفارة لما دل عليه (وأخرج البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
 ومن نذران بعضي الله فلا يعصه) ولم يذكّر كفارة وحديث عمر لا يمين عليك ولا تدر في معصية الله
 تعالى أخرجه ابن ماجه وذهب ابن خنبل الى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله
 عنهما وأجيب عنه بأن الاصح انه موقوف وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين وكفارة كفارة
 يمين فقد أخرجهما النسائي والحاكم والبيهقي ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي وله
 طريق أخرى فيها علة ورواه الاربعة من حديث عائشة وفيه راو (١) متروك ورواه الدارقطني
 وفيه أيت أخرجه (٢) ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله فلا يعصه ولما يقمده قوله (ولسلم من
 حديث عمران لا وفاء انذرت في معصية) فانه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله (وعن
 عقبه بن عامر رضي الله عنه أنه قال نذرت أخى أن تمشي الى بيت الله حافية فأمرني أن أستقي
 اها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنش
 وتترك ما متفق عليه واللفظ لمسلم وأحمد والاربعة فقال ان الله تعالى لا يصنع بشقاء أخيه
 شيئا مراً فلتخمر ولتركب ولا تصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يمضي الى بيت الله
 لا يلزمه الوفاء وله أن يركب المغرر والزهر والسهب ذهب الشافعي وذهب جماعة الى أنه لا يجوز الركوب
 مع القدرة على المشي فإذا عجز جازله الركوب ولزمه دم مسنة دليلين برواية أبي داود وحديث عقبه
 فانه قال فيه ان أخى نذرت أن تحج ماشية وأنهم لا تطبق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان الله لغني عن مشي أخيك فتركركب ولتمسك بدنة قالوا فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد وانش ان
 استطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطبق المشي فيه أو يمشي عليها وقوله فلتخمر ذلك لانه وقع
 في الرواية أنهم نذرت أن تحج ماشية غير مخمرة قال فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال مرها الحديث ولعل الامر بصيام ثلاثة أيام لاجل النذر بعد الاختار فانه نذر بمعصية
 فوجب كفارة عيّن وهو من أدلته من وجوب الكفارة في النذر بمعصية لا لأنه ذكر البيهقي ان
 في اسمه اختلافاً وقد ثبت اهداء المنة في رواية أبي داود وعن ابن عباس بعد قوله فتركركب ولتمسك
 بدنة قيل وهو على شرط الشيخين الآتية قال البخاري لا يصح في حديث عقبه بن عامر بالاهداء
 فان صح فهو أمر نذر وفي وجهه خفاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال استقيت سعد بن
 عبادة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه توقيت قبل أن تقضيه
 فقال اقضه عنهما متفق عليه) لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر وجب في رواية أبي جعفر أن أعقق عنها
 فقال أعقق عن أمك فظاهر هذه الرواية أنهم نذرت بعتق وأما ما أخرجه النسائي عن سعد بن عبادة
 رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان أي مانت أفأصدق عنها قال نعم قلت فاي الصدقة أفضل
 قال سقي الماء فانه في أمر آخر غير القضا اذ هذا في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا
 عنها والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل اليه من بعده من عتاقاً أو صدقة أو نحوهما وقد
 قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز وفيما قرب وهل يجب ذلك على الوارث ذهب الجمهور الى أنه لا يجب
 على الوارث أن يقضي النذر عن الميت اذا كان مالبا ولم يخلف تركه وكذا غير المالى وقالت
 الظاهرية يلزمه ذلك لحديث سعد وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب والظاهر
 مع الظاهرية اذا الامر للوجوب (وعن ثابت بن الضحاك) هو ثابت بن الضحاك الأشجلى

(١) وهو سليمان بن الارقم

اه أبو زاب

(٢) وهو غالب بن عبد الله

الجزري اه أبو زاب

(١) وقال أبو عبيد بن الشام
وذيابكر أه أبو تراب

قال البخاري هو من تابع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال نذير جل على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرأ باليد انه) بضم الموحدة وبفتحة الباء الدال الف نون وضع
بالشام (١) وقيل أسئل مكة دون يالم (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال هل
كان فيها من يعبد قال لا قال فيل كان فيها عيدين أعيادهم فقال لا فقال أوف بنذر لك فأنه لوفاء
لنذري معصية الله تعالى ولا في قطيعة ترحم ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه أبو داود والطبراني واللفظ
له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهمله
(عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو انه قال يا رسول الله اني نذرت ان ولدي وإن
أذبح علي رأس بوانة في عقبه من الصاعدة عنه الحديث وهو دليل على أن من نذرت ان تصدق أو
يأتي بقرية في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية
والى هذا ذهب جماعة من أئمة العلم وقال الخطابي انه مذهب الشافعي وأجازه غيره لغير أهل ذلك
المكان اه ولكنه يعارضه حديث لا تشد الرحال فيكون قرية على أن الامر هنا للذهب كذا قيل
ويدل له قوله (وعن جابر رضي الله عنه ان رجلا قال يوم القمح) أي فتح مكة (يا رسول الله اني
نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هنا فأسأله فقال
فسألك اذن رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح وهو دليل على
أنه لا يتعين المأكان في النذر الا بواو ابن (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى
ومسجدي هذا متفق عليه واللفظ للبخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف واهله وأورده
هنا للشارة الى ان النذر لا يتعين فيه المأكان الا الى أحد الثلاثة المساجد وقد ذهب مالك والشافعي
الى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة وخالفهم أبو حنيفة فقال لا يلزمه الوفاء وله
ان يصلي في أي محل شاء وانما يجب عنده المشي الى المسجد الحرام اذا كان للحج أو عمرة وأما غير
الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء الى عدم لزوم الوفاء لنذر بالصلاة فيها الا نذبا وأما شد
الرحال للذهاب الى قبور الصالحين والمواضع الناضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني انه حرام وهو
الذي أشار القاضى عياض الى اختياره قال النووي والصحيح عندنا فتحنا وهو الذي اختاره
امام الحرمين والمحققون انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال
الى الثلاثة خاصة والاول هو الاول واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعليه
دلت أحوال السلف وأما زيارة قبور البلد فهي مسئلة أخرى غير المسئلة الاولى وهي اختيار
السفر لزيارة القبور من موطنه الى مواطن أخرى وأما السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقد أجاز جمع من أهل العلم ولكن الاول ابن نوى مسجده صلى الله عليه وآله وسلم
فأدخل المدينه وزار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا يخرج الزائر من مضائق الاختلاف
ومطاعن أهل الخلاف والله أعلم بالصواب وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف (وعن
عمر رضي الله عنه قال قالت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام
قال أوف بنذر لك متفق عليه وزاد البخاري في رواية فاعتكف ليلة) دل الحديث على انه
يجب على الكافر الوفاء بما نذره اذا أسلم واليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية

لهذا الحديث وذهب الجاهل الى انه لا ينفك الذر من الكافر قال الطحاوي لا يصح منه التقرب
 بالعبادة قال ولكنهم يحتل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم من عررض الله عنه انه سمح
 بفعل ما كان نذراً أمر به لان فعله طاعة وليس هو ما كان نذراً به في الجاهلية وذهب بعض
 المالكية الى انه صلى الله عليه وآله وسلم انما أمر به استحباباً وان كان الزم في حال لا ينفك فيها
 ولا يخفى ان القول الاول أوفق بالحديث والتأويل تعسف وقد استدل به على ان الاعتكاف
 لا يشترط فيه الصوم اذ الليل ليس ظرفاً له وتعقب بان في رواية عند مسلم يؤمأ ويله وقد ورد ذكر
 الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي اعتكف وصم وهو ضعيف

(كتاب القضاء)

بالدولة المعروفة وهو في اللغة مشتركة بين احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاهن سبع
 سموات ويعني امضاء الامر ومنه وقضيه الى بنى اسرائيل ويعني الحسم والالزام ومنه وقضى
 ربك ان لا تعبدوا الاياه في الشرع الزام نى الدولة بعد الترفع وقبل هو الا كراهكم الشرع
 في الوقائع الخاصة بعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه (عن بريدة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد
 في الجنة) وكأنه قيل من هم فقال (رجل عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة ورجل عرف
 الحق فلم يقض به وجازى بالحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق ف قضى للناس على جهل فهو في
 النار رواه الاربعة وصححه الحاكم) وقال في علوم الحديث تفريده الخراساني ورواه
 مراوثة (١) قال المصنف له طريق غير هذه جمعتها في جزء مفرد والحديث دليل على انه لا يجوز
 من الناز من القضاء الا من عرف الحق وعمل به والعامة العمل فان من عرف الحق فلم يعمل به فهو
 ومن حكم بجهل سواء في النار وظاهر ان من حكم بجهل وان اتق حكمة الحق فانه في النار لانه
 أطلقه فقال ف قضى للناس على جهل فانه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضى
 على جهل وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان
 الناجي من قضى بالحق عالم به والاثنان في النار وفيه انه يتضمن النهي عن قولية الجاهل القضاء
 قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتقدا القضاء ولا يجوز لادام تولى قال
 والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقاويل
 علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من
 الكتاب والسنة اذا لم يجد صريحاً في نص كتاب أو سنة أو اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب
 الناصح والمنسوخ والمجمل والمفسر والخاص والعام والمحكم والمتشابه والكراهة والتصرم
 والاباحة والنسب ويعرف من السنة هذه الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند
 والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى اذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب
 اهتدى الى وجه محمله فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما يجب معرفة ما ورد فيه من احكام
 الشرع دون ما عند اهلها من القصص وال اخبار والمواظ وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ما أتى
 في الكتاب والسنة من أمور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب ويعرف آقاويل الصحابة

(١) جمع مروزي نسبة الى
 مرواسم موضع ويقال
 في النسبة المهر مروي ومروي
 ومروزي أقاده القاموس
 اه أبو تراب

مطلب تعرف المجتهد

والتابعين في الاحكام ومعظم فتاوى فقهاء الامة حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيما من فيه
 خرق الاجماع فاذا عرف كل نوع من هذه الانواع فهو محتمل بدواذ لم يعرفها فسيلا التقليد
 انتهى قلت وفي الباب ما بحث بطول ذكره ارجع الى الطرق المثلى والاقتل يدفع لك الامر
 على ما هو وان سميت بك الهمة الى اعلى درجات التحقيق فراجع حصول المأمول ثم ارشاد
 الفضول لا تتحقق عليك خفة بعد هما ان شاء الله تعالى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من روى القضاء فقد ذبح بغير سكين رواد أحد والأربعة
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان) دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كانه
 يقول من روى القضاء فقد تعرض لذبم نفسه فليجذر وليتوقه لانه ان حكم بغير الحق مع علمه
 أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه اهلا كما أي فقد أهلكها بتولية القضاء وانما قال
 بغير سكين للاعلام بالعلم بربنا لذبم فري الاوداج الذي يكون الغالب السكين بل أراد به اهلا
 النفس بالعذاب الاخرى وقيل ذبح ذبحا معنويا وهو لازم لانه ان أصاب الحق فقد تعب
 نفسه في الدنيا لارادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصاء ما يجب عليه رعاية في النظر في
 الحكم والموقف مع الخصمين والتسوية بينهم في العدل والقسط وان أخطأ في ذلك لزمه عذاب
 الآخرة فلا بد من التعب والنصب ول بعضهم كلام (١) في الحديث لا يوافق المتبادر منه
 (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اتاكم ستحرون على الامارة) عام لكل امارة من الامامة العظمى الى أدنى امارة ولو على واحد
 (وستكون ندامة يوم القيامة فتعسم المرصعة) أي في الدنيا (وبلست الفاطمة) أي
 بعد الخروج منها (رواه البخاري) قال الطيبي تأييد الامارة غير حقيق فترك تأييد نعم وأخذه
 ينس نظرا الى كون الامارة حيث ذواهبة وهما وقال غيره أدت في لفظ وتركه في لفظ الاقتنان
 والا فافقاعل واحد وأخرج الطبراني والبيهقي باسناد صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ
 أوليائهم لامة وتأييدها ندامة وتأنيها عذاب يوم القيامة الامن عدل وأخرج الطبراني من حديث
 زيد بن ثابت يرفع عنه الشيء الامارة ان أخذها بحجة وحملها او بشئ الامارة لمن أخذها بغير
 حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله وقد أخرج مسلم من حديث
 أبي ذر قال قلت يا رسول الله الاتس تعلمني قال انك ضعيف وانها أمانة وانما يوم القيامة خزي
 وندامة الامن أخذها بحجة أو أدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب
 الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف وهوى حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على
 ما فرط فيه اذا جوزى بالجزاء يوم القيامة وامان كان أهلا له او عدل فيه فاجز عظيم كما
 تظافرت به الاخبار ولكن في الدخول فيه اخطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منهم فانفتح الشافعي
 لما استدعا المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه أبو حنيفة رحمه الله لما استدعا له المنصور
 خفيته وضربه والذين امتنعوا من الاكابر جماعة كثيرون وقد عد في النجم الوداج جماعة (تبيينه)
 في قوله ستحرون دلالة على محبة النفوس للامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا واثباتها وتقوى
 الكلمة ولذا ورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن
 لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتا عن مسئلة وكأت اليها وان أعطيتا عن غير مسئلة أعنت عليها

(١) وهو انه ليس في
 الحديث دليل على كراهة
 القضاء بل الذبح بغير سكين
 عبارة عن مجاهدة النفس
 وترك الهوى وفي حديث
 أبي هريرة في قصة قوم
 يأمنون اذا فرغ الناس انهم
 ذبحوا نفوسهم في طلب
 رضا الله تعالى وهو عبارة
 عن انعاب نفوسهم في طلب
 مرضاة الله تعالى حتى
 صارت كأنهم اسد يوحدة
 فكذلك الحاكم المجتهد في
 امضاء حكم الله تعالى له هذه
 التفضيلة قلت وهذا مع كونه
 خلاقا ظاهر الحديث
 لا يوافق ما يأتي قريبا من
 حديث عائشة رضي الله عنها
 انه يمتنى القاضي العدل يوم
 القيامة انه ما قضى بين اثنين
 لما يلقاه من شدة الحساب

وأخرج أبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال والله أنا لأقول هذا الأمر أحد أسأله ولا أحد أحصر عليه حرص بنخس الراي قال الله تعالى
وما أكل الناس ولو حرصت بمؤمنين ويعني على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم
فيؤليه لما أخرجهم الحاكم والميموني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعمل رجلا على
عصاة وفي تلك العصابة من هو أَرْضَى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين
وانما نهى عن طلب الامارة لان الولاية تقيم بقوة بعد ضعف وقدره بعد عز تتخذها النفس
المجولة على الشر وسبيله الى الانتقام من العدو والنظر للصدق وتتبع الاغراض الفاسدة ولا
يوفق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاوتها فالاولى ان لا تطلب ما أمكن وان كان قد أخرج أبو داود
باسناده حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عليه جوره فله
الجنة ومن غلب جوره عليه فله النار ﴿ وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذ احكم الحاكم أي أراد الحكم لقوله (فاجتهد) فان
الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فاذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي لم يوافق ما هو
عند الله تعالى من الحكم (فله أجر متفق عليه) الحديث من أدلة القول بان الحكم عند الله
في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووفقه الله تعالى فيكون له أجران
أجر الاجتهاد وأجر الاصابة والذي له أجر واحد من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد واستدلوا
بالحديث على انه يشترط ان يكون الحاكم مجتهدا قال الشارح وغيره وهو المتكبر من أخذ
الاحكام من الأدلة الشرعية قال ولكنه بعز وجوده بل كاذبه دم بالكيفية ومع تعذره في
شرطه ان يكون مقلدا مجتهدا في مذهب امامه ومن شرطه ان يتحقق أصول امامه وأدلته وينزل
أحكامه عليهم افيما لم يجد منه نص صام من مذهب امامه انتهى قلت ولا يخفى ما في هذا الكلام من
البطلان وان تطابق عليه الاعيان وقد بين السيد رحمه الله بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في
رسالته ارشاد النقاد الى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وقال في السبيل ما يرى هذه الدعوى
التي تطبق عليها انظار الاسن ككفران نعمة الله عليهم فانهم أعنى المدعين لهذه الدعوى
والمقرر ان المجتهدين يعرف أحد منهم من الأدلة ما يمكنهم الاستنباط مما لا يمكن قد عرفه عتاب
ابن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه
قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا معاوية بن جبل قاضي فيها وعادله عليها ولا شرح
قاضي عمرو رضي الله عنهم على الكوفة ويدل ذلك قول الشارح في شرطه أي المقلدان
يكون مجتهدا في مذهب امامه وان يتحقق أصوله وأدلته فان هذا هو الاجتهاد الذي حكم
بكيده عدمه بالكيفية وسماه متعذرا فها لا جعل هذا المقلد امامه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم عوضا عن امامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص امامه
والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان فها لا استبدال بالفاظ امامه ومعانيها ألفاظ الشارح
ومعانيها وزل الاحكام عليها اذ لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب امامه في عالم
يوجد منه نصوصا لله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة الى معرفة

مطلب ذكر تيسير الاجتهاد

كلام الشيوخ والاصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم. ومن المعلوم بقينا ان كلام
 الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أقرب الى الافهام وأدنى الى اصابة بلوغ المرام فانه
 أبلغ الكلام بالاجماع وأعذب في الافواه والاسماع وأقرب الى الفهم والانتفاع ولا ينكر هذا
 الاجلود الطباع ومن لاحظ في النفع والانتفاع والافهام التي فيها المحابة الكلام الالهي
 والخطاب النبوي هي كفاءنا واحدا منهم كاحدا منا اذ لو كانت الافهام متفاوتة متفاوتا
 يسقط معهم العبارات الالامية والاحاديث النبوية لما تكلموا فيها ولا ما مورين ولا منبهين
 لا اجتهادا ولا تقليدا أما الاول فلا حاله وأما الثاني فلا لا لا تقلد حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد
 ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز تصريحهم بانه لا يجوز التقليد في
 جواز التقليد في هذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل يفهم به غيره من الأدلة من كثير وقيل على انه
 قد شهد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بانه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره وروى
 لكلامه حيث قال قرب مبلغ أفقه من سامع وفي لفظ آخرى لمن سامع والكلام قد وفينا
 حقه في الرسالة المذكورة انتهى ومن أحسن ما يعرفه القضاة كتاب عمر رضي الله عنه الذي كتبه
 الى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو اسحق هو من أجل كتاب فانه
 بين آداب القضاة وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه أما بعد فان القضاء
 فريضة محكمة وسنة متبعة فعملك بالعقل والفهم وكثرة الذكر فافهم اذا أدلى اليك الرجل
 الحجة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا ينفع تكلم بحق لا تافله آس بين الناس في
 وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك العينة
 على المدعي واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الا ضلحا أحل حراما أو حرم حلالا
 ومن ادعى حقا غائبا أو يمينه فاضرب له أمدا ينتهي اليه فان جاء يمينته أعطيت حقه والاستحالات
 عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعماء ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعته
 عقلا وهديت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قويم ومراجعة الحق خير من التمادي في
 الباطل الفهم الفهم القهم فيما يحتاج في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أقر بها الى الله تعالى
 وأشبهها بالحق المسلمون عدول بعضهم على بعض الامجاد في حداد ومحرم باعليه شهادة زور
 أو ظننا في ولاء ونسب أو قرابة فان الله تعالى يولي من يشاء منكم السرار ويدبر باليمينات والايان والاك
 والغضب والفاق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتسكير عند الخصومات فان القضاء
 في مواطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر في خلصت نيته في الحق ولو على
 نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن يخلق للناس بما ليس في قلبه شأنه الله تعالى فان الله
 تعالى لا يقبل من العباد الا ما كان له حاله انما نيك بثواب من الله تعالى في عاجل رزقه وخران
 رجمته والسلام وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه انه ينقض القاضي حكمه اذا أخطأ ويدل
 له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ينفما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن احدهما فاقالت هذه لصاحبتها
 انما ذهب بابنك وقالت الاخرى انما ذهب بابنك فقماكتا الى داود عليه السلام فقضى به للكبرى

مطلب كتاب القضاء لعمر بن
 الخطاب رضي الله عنه

فخر جتنا الى سليمان عليه السلام فأخبرناه فقال اتقوا بالسكين أشقة ينسكن انصفين فقات
 الصغرى لا تفعل برجل الله هو ابنه افقضى به للصغرى والعلماء قولان في المسئلة قول الله ينقضه
 اذا أخطأ والآخر لا ينقضه الحديث وان أخطأ فله أجر قلت ولا يخفى انه لا دليل فيه لان المراد ان
 أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الامر من الحق وهذا الخطأ لا يعلم الا يوم القيامة أو يوحى من الله
 تعالى والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه ﴿٢﴾ وعن
 أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحكم أحد بين اثنين
 وهو غضبان متيق عليه (النبى ظاهر في التحريم وجهه الجمهور على الكراهة وترجم النووي
 في شرح مسلم لهيب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان وترجم البخارى بباب هل يقضى القاضى
 أو يفتى المفتى وهو غضبان وصرح النووي بالكراهة في ذلك وانما جالوه على الكراهة نظر الى
 العلة المستنبطة المناسبة لذلك وهو انه لما قرب النبى على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه
 لمنع الحكم وانما ذلك لما هو مظنة لحدوه وهو نشويش الفكر وشغله القلب عن استيفاء ما يجب
 من النظر وحصول هذا قد يقضى الى الخطا عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل
 انسان فاذا أفضى الغضب الى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم ينفض الى هذا
 الحد فأقل أحواله الكراهة وظاهر الحديث انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه وخصه
 البغوى وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى وعلم بان الغضب لله يؤمن معه من
 التعدي بخلاف الغضب لنفسه واستبعده جماعة لخالفة لظاهر الحديث والمعنى الذى لا حله
 نهى عن الحكم معه ثم لا يخفى ان الظاهر في النهى التحريم وان جعل العلة المستنبطة صارفة الى
 الكراهة بعيد وأما حكمه صلى الله عليه وآله وسلم مع غضبه في قصة الزبير فاعلم ان عصمته
 مانعة عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذ النهى
 يقتضى الفساد والفرقة بين النهى للذات والنهى للوصف كما يقوله الجمهور وغيره واضحة كما قرر في غير
 هذا المحل وقد اخرج بالغضب الجوع والعطش المفردان لما أخرجه الدارقانى والبيهقى بسند
 تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يقضى القاضى الا وهو شعبان ريان وكذلك الخوبة كل ما يشغل القلب ويشوش التفكير من
 غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوها ﴿٣﴾ (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فوف
 تدرى كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زالت قاضيا بعدد واحد أو بدو أو دواود الترمذى
 وحسنه وقواه ابن المدينى وصححه ابن حبان) الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البزار
 عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف
 فيه على غير ابن مرة فرواؤه شعبة عنه عن أبي الجهمي قال حدثني من سمع عليا أخرجه أبو يعلى
 واسناده صحيح ولو لا هذا المهم وله طرق أخر منهم سنده وبشده قوله (وله شاهد عند الخالك من
 حديث ابن عباس رضي الله عنهما) والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى
 المدعى أولا ثم يسمع جواب الجيب ولا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب
 الجيب فان حكم قبل سماع الاجابة عمدا بطل قضاؤه وكان قد حافى عدالتة وان كان خطأ لم يكن

فادحا وأعاد الحكم على وجه الصحة وهذا حديث أجاب الخصم فان سكت عن الاجابة أو قال لا أقول أو أنكرفتن مالك يحكم عليه لتصريحه بالقرء وان شاء حسبه حتى يقرأ أو ينكر وقيل بل يلزمه الحق بسكوته اذا الاجابة تجب فوراً فاذا سكت كان كنهكوله وأجيب بأن السكول الامتناع من العين وهذا ليس منه وقيل يحبس حتى يقرأ أو ينكر وأجيب بأن القرء كاف في جواز الحكم اذا الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرر وهذا حاصل ما في الجرحيل والاولى ان يقال ذلك حكمه حكم الغائب فن أجاز الحكم على الغائب أجازه على الممتنع عن الاجابة لا شترأ كهما في عدم الاجابة وفي الحكم على الغائب قولان الاول انه لا يحكم على الغائب لانك لو كان الحكم عليه جائز الم يكن الحضور عليه واجبا ولهذا الحديث فانه دل على انه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه والغائب لا يسمع له جواب وهذا الذي ذهب اليه يزيد بن علي وأبو حنيفة والثاني يحكم عليه لما تقدم من حديث حماد وتقدم الكلام فيه مستوفى وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما ووجه واحد يث على رضى الله عنه هذا على الحاضر وقالوا الغائب لا يقوت عليه حق فانه اذا حضر كانت حجة قائمه وتسمع ويعمل بعقته اها ولو ادى الى نقض الحكم لانه في حكم المشرط (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تتحصمون الى فعل عمل بعضكم أن يكون الحن بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قطع له من حق أخيه شيئا زاد في رواية فلا يأخذ به ابن كثير في الارشاد (فانما أقطع له قطعة من الباردة فحق عليه) اللحن وهو الميل عن جهة الاستقامة والمراد ان بعض الخصماء أعرف بالحنة وأظن لها من غيره وقوله على نحو ما أسمع أى من الدعوى والاجابة والبنية والعين وقد تكون باطلا في نفس الامر فية تطع من مال أخيه قطعة من نار باعتباره ما يؤل اليه من باب اغايا كون في بطونهم نارا والحديث دليل على ان حكم الحاكم لا يحل به للعكس كونه ما حكم له به على غيره اذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الامر وما أقامه من الشهادة كاذبا وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والزام به وتخلص المحكوم عليه بما حكم به ولو امتنع وينقض حكمه ظاهرا ولكنه لا يحل له الحرام اذا كان المدعى مبطلا وشهادته كاذبة والى هذا ذهب الجمهور وخالف أبو حنيفة فقال انه ينفذ ظاهرا وباطنا وانك لو حكم الحاكم بشهادته وزور ان هذه المرأة زوجة فلان حلت له واستدل بانار لا يقوم به دليل وبعباس لا يتوى على مقاومة النص وفي الحديث دليل انه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا وقد نقل الاتفاق عن الاصوليين انه لا يقر على الخطا في الاحكام وجمع بين اتفاقهم وما أفاده هذا الحديث بان مرادهم انه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة أسارى بدر والاذن للمختلفين وأما الحكم الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبنية أو عين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفا للباطن لا يسمى الحكم به خطا بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين وان كانا شاهدين زور فالقصة صيرتهم ما وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا أخطأ في الاجتهاد (١) الذي وقع الحكم على وفقه مثل ان يحكم بان الشفعة مشل للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انه لا تثبت الا للخط فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطا لا يجتهد على من يقول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا

(١) يعنى فانه يكون خطأ في نفس الامر وان كان الحكم نافذا به وهو مأجور أجر واحد أو ما حكمه بشهادة الزور وهو جاهل في ذلك فانه حق ولا يسمى خطا في نفس الامر اه أبو تراب

أخطأ كان له أبحر واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعه لانه صلى الله عليه وآله وسلم
كان يمكنه اطلاعهم على أعيان القضاة مضافاً كذا قال ابن كثير في الارشاد قلت وفيه تأمل لانه
صلى الله عليه وآله وسلم انما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم ينف أنه يحكم بما عاين والتعليل بقوله
فانما أقطع له قطعة من النادل على أن ذلك في حكمه بما يسمع فاذا حكم بما عاينه فليس يجري فيه
العلية (١) وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيف
تقدس أمة (أى تظهر) (لا يؤخذ من شديد هم اضعة منهم رواد ابن حبان) وأخرج حديث جابر
أبنا ابن خزيمة وابن ماجه وقد شهد له قوله (وله شاهد من حديث بريدة عند الزار) وفي
الباب عن قابوس بن الحارث عن أبيه رواد الطبراني وابن قانع وفيه عن حولة غير منسوبة قيل
انهم امرأه حنيفة رواد الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث الباب كثيرة منها ما ذكر ومنها قوله
(وآخر) أى وله شاهد (من حديث أبى سعيد عن ابن ماجه) والمراد انهم الان ظهر أمة من
الذنوب لا ينتصف لنفسه فيها من قوم افيها يلزم من الحق له فانه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ
حقه من القوى كما يؤيد حديث انصر اهلك ظالمك ومظالمك (٢) وعن عائشة رضي الله عنها
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يدعى بالقاضى العادل يوم القيامة فيلقى من
شدة الحساب ما يتخى انه لم يقض بين اثنين في عمره رواد ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه في مرة
في الحديث دليل على شدة حساب القضاة يوم القيامة وذلك لما يعاطونه من الخطر فيمنع له ان
يتحرى الحق ويلج فيه جهده ويحذر من خطاه السوء من الوكلاء والعوان فكذا اخرج
البخارى وغيره مع حديث أبى سعيد الخدرى مر فوعا ما استخاف من خليفة الا له بطا اثنان بطانة
تأمره بالخير وتحضه عليه واطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى
وأخرجه النسائي من حديث أبى هريرة مر فوعا بالنظر ما من وال الله بطا اثنان الحديث ويحذر
الغرماء والوكلاء ويرى لهم حديث من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع وفي
اللفظ من أثنان على خصوصية بظلم فقطع بما يغضب من الله واهما أبو داود من حديث ابن عمر وما
عرفه من تجنب أكبر العلماء ولاية القضاء كما قدمناه واذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة
الجرور والجهالة وفي ترجمة عبد الله بن وهب في الغريال انه كتب له الخليفة بقضاء مصر فاختفى
في بيته فاطلع عليه بعضهم يوم ما قدال بابن وهب الا تخرج فحكمهم بين الناس بكتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما علمت ان العلماء يحضرون مع الانبياء والقضاة مع
السلطين (٣) وعن أبى بكره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان يفلح قوم
ولوا أمرهم امرأه أقره (البخارى) فيه دليل على عدم جواز ولاية المرأة شياً من الاحكام العامة
بين المسلمين وان كان الشارع قد أثبت انها اربعة في بيت زوجها وذهبت الختمية الى جواز
توليها الاحكام الالحدود وذهب ابن جرير الى جواز توليها مطلقاً والحديث اخبار عن عدم
فلاح من ولي أمره امرأه وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لانفسهم بل مأمورون باكتساب
ما يكون سبباً للفلاح (٤) (وعن أبى مرهم الازدي) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى
عنه ابن عمه أبو السامخ وأبو المعطل وغيرهما (٥) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه
الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته أخرجه أبو داود

والترمذي) ولفظه عند الترمذي ما من امام يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة الا غلق
الله تعالى ابواب السماء دون خلقه وحاجته ومسكنته واخرجه الحاكم عن ابن مخيرة عن أبي هريرة
وله قصة مع معاوية وذلك انه قال لما اوىته سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ولاه
الله الحديث فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواد أجدهم حديث معاوية بلفظ من ولي
من أمور المسلمين شيئا فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة ورواه
الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ ائمة أمير احتجب عن الناس فاهمهم احتجب
الله عنه يوم القيامة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث منكر وأخرج الطبراني رجال
ثقات الأشيخ فانه قال المنذرى لم يوقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي حنيفة انه قال
لما اوىته سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا أحببت ان أضعه عندك مخافة ان
لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس من ولي منكم عملا نخب بابه
عن ذى حاجة للمسلمين حجب الله ان يبلغ باب الجنة ومن كانت حمة الدنيا حراما لله عليه سوارى
فاني بعثت بجزاب الدنيا لم أبعث بعمارتهما والحديث دليل على انه يجب على من ولي أى أمر من
أمور عباد الله تعالى ان لا يحتجب عنهم وان يسهل الخجاب ليصل اليه ذوو الحاجة من فقير وغيره
وقوله احتجب الله عنه كناية عن منعه له من فضله وعطاؤه ورحمته ﴿﴾ وعن أبي هريرة رضى الله
عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشئ والمرئشئ في النهاية الراشئ من يعطى
الذى يعينه على الباطل والمرئشئ الاخذ (في الحكم رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي
وصححه ابن حبان) زاد في النهاية والرائش وهو الذى يمشى بينهم وهو السفير بين الدافع والاخذ
وان لم يأخذ على سفارته أجزا فان أخذ فهو أبلغ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وعنه
الاربعة الا النسائي الا انه لم يذكر لفظ في الحكم في رواية أبي داود وانما زادها في رواية الترمذي
والرشوة حرام بالاجماع سواء كانت للقاضى أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما وقد قال تعالى
ولانأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام انأكلوا فريقتان من أموال الناس بالاثم
وانتم تعلمون وحاصل ما يأخذه القضاة من الاموال على أربعة أقسام رشوة وهدية وأجرة
ورزق فالاول الرشوة ان كانت ليحكم له الحاكيم بغير حق فهي حرام على الاخذ والمعطى وان
كانت ليحكم له بالحق على غيره فهي حرام على الحاكم دون المعطى لانها الاستيفاء حقته فهي كعمل
الاتباق وأجرة الوكالة على الخصومة وقبل تحريم لانها توقع الحاكيم فى الاثم وأما الهدية وهي الثاين
فان كان ممن يهديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها وان كان لا يهدى اليه الا بعد الولاية فان
كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت وان كانت ممن بينه وبين غيره خصومة
عنده فهي حرام على الحاكم والمهدى يأبى فيه ما سلف فى الرشوة على باطل أو حق وأما الأجرة
وهي الثالث فان كان للحاكم جراية من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق لانه انما جرى له الرزق
لاجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة وان كان لا جراية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة
على قدر عمله غير حاكم فان أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لانه انما يعطى الأجرة لكونه عملا
لا لاجل كونه حاكما فكأخذه لما زاد على أجره مثل غير حاكم انما أخذها لافى مقابلة شئ بل فى
مقابلة كونه حاكما ولا استحق لاجل كونه حاكما شيئا من أموال الناس اتصافا فاجرة العمل أجرة

مثله فاحذر الزيادة على أجرة مثله حرام وإذا قيل إن قوليه القضاء من كان غنياً أو لم يكن من قوليه من كان فقيراً وذلك لأنه النقرة يصير متعرضاً لسؤال ما لا يجوز له تناوله إذ لم يكن له رزق من بيت المال قال المصنف لم نذكر في زماننا هذا من يطلب القضاء إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأدومه مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم أنه كثير الغلط والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ويسوي بينهم في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم لما في قصة علي عليه السلام مع غزوة الذي عند شريح وهو ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال وحده علي بن أبي طالب عليه السلام درعاً له عندهم ودى التقطها فغرفها فقال درعي سقطت عن جللي أورد فقال اليهودي درعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك فاضى المسلمين فالتوا شريحاً فلما رأى علياً عليه السلام قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على عليه السلام فيه ثم قال علي عليه السلام لو كان خصمي من المسلمين أسأوته في المجلس لكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تسأوهم في المجلس وساق الحديث قال شريح ما ثاب أمير المؤمنين قال درعي سقطت عن جللي أورد فالتقطها هذا اليهودي قال شريح ما تقول يا يهودي قال درعي وفي يدي قال شريح صدقت والله يا أمير المؤمنين أنها الدرعة ولكن لا بد من شاهدين فعدا قنبراً والحسن بن علي عليه السلام وشهد أنها الدرعة فقال شريح ما ثابدة مولاً فعدا جراحاً وأما شهادة ابنك لا فلا تخبر بها فقال علي عليه السلام شككك أمك أمأسمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن سيد شباب أهل الجنة قال اللهم نعم قال أقتل جابر شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرعة فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء معي إلى فاضى المسلمين فقضيت ورضي صدقت والله يا أمير المؤمنين أنها الدرعة سقطت عن جللي لأن التقطتها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فوهبها له علي عليه السلام وأجازها بتسعمائة وقتل معه يوم صفين انتهى وقول شريح والله أنها الدرعة كما أنه عرفها ويعلم أنها درعة لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لآبيه فانظر ما أتراك العدل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل إليه من الخير المادعي عليه

(باب الشهادات)

الشهادة معدرجع لارادة الأنواع قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤيدها لأنه ما شهد له ما عاب عنه وقيل مأخوذة من الأعلام من قوله شهد الله أنه لا إله إلا هو أى علم (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهادة الذي يأتي بشهادته قبل أن يسئلها رواه مسلم) دل على أن خير الشهادة من يأتي بشهادته من حيث لا يقبل أن يسئلها إلا أنه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون في سياق الذم لهم ولما تعرضوا لاختلاف العلماء في الجمع بينهما على

ثلاث أوجه الأول ان المراد بحدِيث زيد اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم اصحاب الحق فيأتي اليه ويخبرهم أو يحث صاحبها فيخلف ورثة فيأتي اليهم فيخبرهم بان عنددهم شهادة وهذا أحسن الأجوبة ودخول يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بشهادة الحسبة وهي ما لا يتعلق بحقوق الأديمين انحصرتهم محضا ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحقوق الله تعالى أو ما فيه مشابهة كالهلاوة والرقف والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الأديمين المختصة الثالث ان المراد بقوله ان يأتي بالشهادة قبل ان يسئلها المباعدة في الاجابة فيكون لقوة استداده كالمضى أتى بها قبل ان يسئلها كما يقال في حق الجواد انه لم يعطى قبل الطلب وهذا الاجوبة مبنية على ان الشهادة لا تؤدى قبل ان يطالبها صاحب الحق ومنهم من أجاب ذلك عملا برأيه زيد وتأول حديث عمران باحد تأويلات الأول انه محمول على شهادة الزور رأى يثرون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم الثاني ان المراد بآية الشهادة بلفظ الخلف نحو أشهد بالله ما كان الا كذا وهذا جواب الطحاوى والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية فيشهد على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاخوان كحكاة الخطابي والأول أحسنها (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم قري ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويحسبون ولا يؤمنون وينذرون ولا يوفون ويظيرون فيهم السمن متقى عليه) القرن أشل زمان واحد متقارب اشتر كوا في أمر من الامور المقصودة ويقال ان ذلك مخصوص بما اذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يحجمهم على له أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلافه في تحديد زمان عشرة أعوام إلى مائة وعشرين قال المصنف انه لم يرم من صرح بالتبعين ولا بعامته وعشرين وما عدا ذلك فقد قال به قائل قلت أما التسعون فنعمة وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فانه قال أومائة وأومائة وعشرون والأول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لغلام عشرين فانه قال مائة سنة انتهى قال صاحب المطالع القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد وقرنه صلى الله عليه وآله وسلم المراد بهم المسلمون في عصره وقوله ثم الذين يلونهم هم التابعون والذين يلون التابعين اتباع التابعين وهذا يدل على ان الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر الى كل فرد فرد اليه ذهب الجماهير وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع الصحابة لا الى الافراد في مجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم الأشل بنذر وأشل الحديث فانهم أفضل من غيرهم يريدان افرادهم أفضل من افراد من يأتي بعدهم واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذى من حديث أنس وصححه ابن حبان من حديث عمار رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره أخرجه أحمد والطبراني والدارقطني من حديث أبي جعة قال قال ابو عبيدة بارسول الله أحد خير مني أسلمنا معك وهاجرنا معك قال قوم بكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والترمذى من حديث ثعلبة بن ربيعة تأتى أيام العامل فيمن أجز خسيه قيل لهم هم أمنا بارسول الله قال بل منكم وأخرج ابو الحسن الطائفي في مشيخته عن أنس يرفعه يأتى على الناس زمان الصابر فبه على

دينه لاجر خسين منكم وجع الجهور بين الاحاديث بان العجبة فضيلة ومنزلة لا يوازيها شيء من
الاعمال فلن يحبه صلى الله عليه وآله وسلم فضيلته وان قصر عمله وأجره باعتبار الاجتهاد في
العبادة وتكون خيرية من سبأني باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى ثواب الاعمال وهذا قد يكون
في حق بعض الصحابة رضي الله عنهم وأماما شايها الصحابة رضي الله عنهم فانهم حازوا السبق من
كل نوع من أنواع الخير وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وايضا فان المقاضلة بين الاعمال بالنظر
الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العجبة مختصة بالعبادة لم يكن لمن عداها شيء من ذلك
النوع وفي قوله ثم يكون قوم الخ دليل على انه لم يكن في القرون الثلاثة من يتصف به هذه
الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الأغلب واستدل به على تعدد القرون
الثلاثة ولكنه ايضا باعتبار الأغلب وقوله ولا يؤمنون أي لا يراهم الناس أمانة ولا يثقون بهم
لظهور خيانتهم وقتب ان الامانة أول ما يرفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيهم السمن انهم
يتوسعون في المال كل والمشرى وهي أسباب السمن وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد انهم يسمنون
أي يتكثرون بماليس فيهم ويدعون ماليس لهم من الشرف وفي حديث أخرجه الترمذي باللفظ
ثم يحيى قوم يسمنون ويحبون السمن بجمع بين السمن أي التكثرة بماليس عندهم وتعلطي
أسباب السمن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجوز شهادة حائز ولا خائنة ولا ذي غر) (١) بفتح الغين المجمة وفتح الميم وكسرها بعد ها
راعفسر ابو داود بالحكمة بالحاء الملهمة وهي الحقد والشجاعة (على أخيه ولا تجوز شهادة
القانع) بالقاف وبعد الالف نون ثم عين موهلة يأتي بيانه (لاهل البيت رواه أحمد وداود)
وأخرجه ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم شهادة الخائن والخائنة وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وسنده قوي وأخرجه الترمذي
والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ لا تجوز شهادة ذن ولا خائنة ولا ذي
غر لاخيه الحديث وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عندهنا سنده وقال ابو زرعة في العلل منكر
وضعه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقوله الخائن قال ابو عبيدة لا تراخص به الخائنة في أمانات الناس دون ما افترض
الله على عباده وانتم سمع عليه فانه قد سمى ذلك أمانة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا
الله والرسول وتخونوا أماناتكم فمن ضيع شيئا مما أمر الله تعالى به أو ارتكب ما نهى عنه فليس
ينبغي ان يكون عدلا فانه اذا كان خائفا فليس تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها
الكذب فلا يحصل الظن بخبره لانه مظنة تهمة أو سلب لوب الاهلية وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه
من الحقد والشجاعة والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد
عليه اذا كانت العداوة بسبب غير الدين فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره فحيث انزال الضرر
بين يحد عليه وامامه الملة اذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فانها تقبل
شهادته عليه وان كان بينهم عداوة في الدين فان عداوة الدين لا تقتضي ان يشهد عليه زورا فان
الدين لا يبرح ذلك وانما خرج الحديث على الأغلب والقانع هو الخادم لاهل البيت والمنقطع
اليهم للتقدمة وقضاء الحوائج ومواالتهم عند الحاجة وفي تمام الحديث وأجازها أي شهادة القانع

(١) في القاموس ان الغمر
بفتح الميم وكسرها الحقد
أه أبو تراب

لغيرهم اى لغير من هو تابع لهم وانما منع من شهادته لى هو قانع لهم لانه مظنة تهمة فيجب
 دفع الضرر عنهم وجلب الخير اليهم فذبح من الشهادة ونع شولا من الشهادة دليل على اعتبار
 العدالة التى الشاهد وعليه دل قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقد دعوا للعدالتانها
 محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والرواية ليس معها ابدعة قال السيد رحمه الله وقد
 نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تم به البلى حكام
 الامة وحقيقة الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي محبة الغفار حاشية
 ضوء النهار والله الحمد واختران العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعياه الكذب
 واقتناعه عليه الادلة هنالك انتهى والشارح هنا شى مع الجاهلير وذكر بعض ما يتعلق
 بتفسير مرادهم وليس بذلك (وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قسرية رواه ابو داود وابن ماجه)
 البدوى من يسكن البادية تنسب على غير قياس النسبة والقياس بادوى والقرية بفتح القاف
 وقد نكر المصير الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى لصاحب القرية لالبدوى
 مثله فصيح والى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه قال أحمد أخشى ان لا تقبل شهادة
 البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث لانه منهم حيث يشهد بدوى ولم يشهد قرى ولا يابسة
 ذهب مالك الا انه قال لا تقبل شهادة البدوى لما فيه من الجنائى الدين والجهل بالاحكام الشرع
 ولا منهم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم وجمهوروا
 الحديث على من لا تعرف عدالتهم من أهل البادية اذا الاغاب ان عدالتهم غير مرفة واستدل
 فى البحر لقول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الاعرابى على هلال رمضان
 (وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه خطب فقال ان ناما كانوا يؤخذون بالوحي فى عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الوحي قد انقطع وانما نأخذكم الا ان يعاظم رلمانا من
 أعمالكم رواه البخارى) وعما فى أن أظهر لنا خيرا أمناه وقرناه وليس البنان من سريرته شى
 الله يحاسبه من سريرته ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدق له وان قال ان سريرته حسنة استدل به
 على قبول شهادته من لم تظهر منه رية نظر الى ظاهر الحال وانه يكفى فى التعديل ما يظهر من حال
 المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريرته لان ذلك معتذر الابالوحي وقد انقطع
 وكان المصنف أورد وان كان كلام صحابي لا جهة فيه لانه خطب به عمر وأقر من سمعه فكان
 قول جاهر الصحابة ولان هذا الذى قاله هو الجارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه انه
 لا يقبل المجهول ويدل له ما رواه ابن كثير فى الارشاد انه شهد عند عمر رضى الله عنه رجل فقال له
 عمر رضى الله عنه استأعرفك ولا يضرك ان لا أعرفك انت بمن يعرفك فقال رجل من القوم أنا
 أعرفه قال باى شى أعرفه قال بالعدالة والفضل قال هو جارك الا الذى الذى تعرف ليس له مناره
 ومذله وخبره قال لا قال فعما لك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع قال لا قال
 فراقفت فى السفر الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال استأعرفه ثم قال للرجل انت
 بمن يعرفك قال ابن كثير رواه البغوى باسناد حسن (وعن أبى بكر رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم انه عند شهادة الزور فى كبر الجبانة متفق عليه فى حديث) ولفظه انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا نبشركم بأكبر البكائر ثلثا قالوا بلى قال الأشرك بالله وعقوق
 الوالدين وجلس وكان متكئا ثم قال ألا وقول الزور فقالوا لا يكررها حتى قلنا ليته سكت تقدم تفسير
 شهادة الزور قال الثعالبي الزور تحسين الشيء وصفته بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه وأراه
 أنه بخلاف ما هو به فهو نحو به الباطل بما يوهم أنه حق وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور
 عديلا للأشرك ومساويا له قال النووي وليس على ظاهره المتبادر وذلك لأن الشرك أكبر بلا
 شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التخصيص إلهام بالنظر إلى ما يأنظرها في المنسفة
 وهي التسبب إلى أن كل المال بالباطل فهي أكبر البكائر بالنسبة إلى البكائر التي تسبب بها إلى
 كل المال بالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وإنما هم صلى الله عليه وآله وسلم باخبارهم
 عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكررا لاخبار المكرون قول الزور شهادة الزور وأتمم
 على اللسان والتماهون بها أكثر ولأن الخواص عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى
 الاهتمام بشأنه بخلاف الأشرك فإنه ينبوعه قلب المسلم ولا تم الاستعدي مفسدة إلى غير المتشرك
 بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قبل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال
 على مثلها فأنهم هذا ودع آخر سمع ابن عدي بأسناد ضعيف وصححه الحاكم فأخطأ) لأن في اسناده
 محمد بن سليمان بن مشهور وضعفه النسائي وقال البيهقي لم يرو من رجه بعد عليه وفيه دليل على أنه
 لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه علم يقينا كما تعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز الشهادة
 بالنظر فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك
 الصوت ورؤية المصوت أو التعريف بالمصوت بعد لين أو عدل عند من يكتب به الألفي مواضع
 فأنها يجوز للشاهد بالظن وقد يوجب البخاري للشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الأنساب
 والرضاع المستفيض والموت القديم وذكرنا أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع وثبوته إنما هو
 بالآلة المتفاضة ولم يذكر حديثا على رؤية الرضاع وأشار بذلك إلى ثبوت النسب فإن لازم الرضاع
 ثبوت النسب وأما ثبوت الرضاعة بنفسها بالاستفاضة فإنه مستفاد من صريح الأحاديث فإن
 الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفادا عندهم وقوله وحده الاستفاضة
 عند جماعة مشهورة في الحديث ثم نزلنا أو علما وإنما اكتفي بالنسبة في المذكورة إذ لا طريق إلى التحقيق
 بالنسب لعدم التحقيق فيه في الأغلب وأراد البخاري بالموت القديم ما طاول الزمان عليه وحده
 البعض بخمسين سنة وقيل بأربعين وذلك لأنه شق فيه التحقيق وإلى العمل بالشهرة في النسب
 ذهب الشافعية وأحمد ومثله الموت وكذلك ذهب إليه جماعة وفي ثبوت الولد وقال المصنف في
 الفتح اختلاف العلماء في ضابط ما تقدم فيه الشهادة بالاستفاضة فتصح عند الشافعية في النسب
 قطعا والولادة وفي الموت والعنق والولاية والولاية والوقف والعزل والنكاح وثبوته والتعديل
 والتجريح والوصية والرشد والسفه والمالك على الأصح في جميع ذلك وبلغه بعض المتأخرين من
 الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائق إلى آخر كلامه (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين وبين شاهد آخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي وقال أسناده جيد) قال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في أسناده كذا قال لكنه

قال الترمذي في العلم سألت محمد بن يحيى البخاري عنه فقال لم يسمعه عندي عمرو بن ابن عباس يريد
 عمرو بن دينار أو يه عن ابن عباس وقال الخالكم قد سمع عمرو بن ابن عباس عدة أحاديث وسمع
 من جماعة من أصحابه فلا يسكن أن يكون سمع منه حديثاً وسمع من أصحابه عنه وله شواهد
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه مثله أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه
 أيضاً الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين
 من الصحابة وقد سرد الشارح أسماءهم والحديث دليل على أنه ثبت القضاء بشاهدتين واليه
 ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة ومالك قال
 الشافعي وعندهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلها أن كيد الدعوى لكن بعظم شأنها فإنها
 شهادة لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكن مقرة على الله
 أنه لم يصدقه فلما كانت هذه الميزة العظيمة عابها المؤمن بإيمانه وعظمته شأن الله عنده أن يحلف
 به كتاباً وحابها الفاجر لما رام من تعجيل عقوبة الله تعالى من حلف يميناً فاجر فلما كان لليمين هذا
 الشأن صلت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد وقد اعتبرت الإيمان فقط في المعان وفي
 القسامة في مقام الشهادة وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد
 مستدلين بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
 قالوا وهذا يقتضي الحصر وبقيده فهو المخالفة لا بغير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة
 وزيادة الشاهد واليمين تكون مخالفة فهو المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم
 المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس واستدلوا بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم شاهد أو يمينه وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح
 فيعمل بهما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر وهذا وفي سنن أبي داود
 أنه قال سلمة في حديثه قال عمرو في الحقوق يريدان عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص
 الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن الراوي وقته
 عليها والخاص لا يعتد به محله ولا يقاس عليه غير واقضاء العموم منه غير جائز لأنه حكاه في فعل
 والفعل لا عموم له انتهى والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والعقاص
 للأجتماع أنهم لا يشدان بذلك

* (باب الدعوى) *

جمع دعوى وهو اسم مصدر من ادعى شيئاً إذا زعم أن له فيه حقاً سواء كان حقاً أو باطلاً
 (والبنات) جمع ينة وهي الخجة الواضحة سميت الخجة ينة لوضوح الحق وظهورها (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى
 ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه متفق عليه وللبيهقي) أي من حديث
 ابن عباس (بإسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند
 ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي والحديث دال على أنه لا يقبل
 قول أحد فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى البينة أو تصديق المدعى عليه فالطلب بين

المدعى عليه فلهذا والى هذا ذهب سلف الامة وخلفها قال العلماء والحكمة في كون البينة
 على المدعى ان جانب المدعى ضعف لانه يدعى خلاف الظاهر فكان الحجة القوية وحشي البينة
 فيه توى به سلف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل ذراغ ذمتها فكتفي منه بالبين وحشي
 حجة ضعيفة ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم
 اليمن فامر عوا فامر ان يسلم بينهم في اليمن أيهم يحلف رواه البخاري ينسره دمار رواه أبو داود
 والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما جارية
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على اليمن ما كان أحبا ذلك أو كرها قال الخطابي ومعنى
 الاستمعا هم هنا الاقتراع يريدان ما يقتصران فأيهم سماخر جت له القرعة لم يأخذ ما ادعى وروى
 منه عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى يعزل وجعل في السوق يباع فقال رجل خذ ابغلي
 لم أبع ولم أهب ونزع على خمسة ثم لمون وجاء آخر يدعيه برعم انه بعل له وجاء بشاهدين قال
 الراوي فقال علي عليه السلام ان فيه فناء وصلحوا وسوف أتبين لكم ذلك أمانة له ان يباع البغل
 فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان وان لم تقطع لخاله فانه ضاؤه ان يحلف أحد الخصمين
 انه ما ياع ولا يوهبه وانه بعل فان تناحتمه أيكم يحلف فانه يقرع بينكم على الخلف وأيكم أقرع
 حلف انتهى كلام الخطابي ﴿٢﴾ وعن أبي امامة الحارثي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله النار وحرم عليه الجنة فقال
 له رجل وان كان شيا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من أرلك رواه مسلم الحديث دليل
 على شدة الوعيد لمن حلف لياخذ حقا لغيره أو يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقطاع
 لحق المسلم والتعبير بحق امرئ مسلم يدخل فيه ما ليس بحال شرعا كالدائنة ونحوه وذكر المسلم
 خرج مخرج الغالب والافالذمي مثلي في هذا الحكم قيل ويحتمل ان هذه العقوبة تختص عن
 اقتطع بيمينه حق المسلم لاحق الذي وان كان محرما فلا عقوبة أخرى وبإيجاب الدار وتحريم الجنة
 مقيد بما اذالم يتب ويخلص من الحق الذي أخذ باطلا ثم المراد باليمين التي الناجزة وان كانت
 مخالفة في الحديث فقد قيدها ﴿٣﴾ (وعن الأشعث) بشين معجمة ساكنة فعين مهله مفتوحة
 بثلاثة وهو أبو محمد (ابن قيس) بن معديكرب الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجهبا في
 الاسلام وارتد عن الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى الاسلام في خلافة
 أبي بكر رضي الله عنه وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغدير خاتم سكن
 الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي عليه السلام (أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين بقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر حتى الله وهو
 عليه غضبان متفق عليه) والمراد بكونه فاجر ان يكون متعمدا عالما بغيره حتى وإذا كان
 تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه ﴿٤﴾ (وعن أبي موسى رضي الله عنه ان
 رجلا من اخوة صفاء دابة ليس لواحد منهما ينة فقتلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما
 نصفين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا النسخة قال واسناده جيد) قال الخطابي يشبهه أن
 يكون هذا البعير أو الدابة كانت في أيديهم مائة ما جعله الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما

لاستوائهما في المالك باليد ولولا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في بدأ أحدهما
وقد روى أبو داود وعقبة حديثا فقال ادعيا غير في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما انصفين قال الخطابي
وهو مروي بالاستناد الاول الا ان في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما ما ينه وفي هذا ان كل
واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل ان تكون القضية واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت
تم اترت فصلا كما لا ينفك له وحكم بالشيء بينهما انصفين لاستوائهما في اليد ويحتمل أن يكون
البعير في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشيء من يد المدعى عليه
ودفعه اليهما وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل بعد ادعياه اثنان يقيم كل واحد منهما
بينة فقال أحد بن حنبل واحق بن زاهر به يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة ضار له وكان
الشافي يقول به قديما ثم قال في الجديد فيه قولان أحدهما يقضى به بينهما ما نصين وبه
قال أصحاب الرأي وسفيان النوري * والقول الثاني انه يقرع بينهما فابيهما خرج سهمه
حلف لقد شهد بشهوده بحق ثم يقضى له به وقال مالك لا تحكم به لواحد منهما ان كان في يد
غيرهما وحكى عنه انه قال هو لا عدلها مشهودا وأشهرهما في الصلاح وقال الاوزاعي
يؤخذ بأكثر البينتين عددا وحكى عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود اه كلام
الخطابي وفي المنار ان القرعة ليس هذا حلها وانما وظيفة حيث تغدو القرعة الى الحقيقة
(١) من كل وجه وكون المدعى ضامما متر كأحد المحتملات فلا وجه لإبطاله بالقرعة واختار
قصة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة ﴿ وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من حلف على منبري هذا بين أمة ثم أقامه بعد من النار رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرج النسائي رجال ثقات من حديث أبي
أمامة مرفوعا من حلف عند منبري هذا بين كاذبة يستحل به مال امرئ مسلم فليس له لغة
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والحديث دليل على عظمة
اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذبا واختلاف العلماء في تغليظ الحلف
بالمكان والزمان بل يجوز للعاصم أولا والحديث لا دليل فيه على أحد القولين انما فيه
عظمة اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وذهب الحنفية والخناينة الى انه
لا تغليظ بزمان ولا مكان وانه لا يجب على الخالف الاجابة الى ذلك وذهب الجمهور الى انه
يجب (٢) التغليظ بالزمان والمكان فالوفا في المدينة على المنبر وفي مكة بين الركن والمقام وفي
غيرهما في المسجد الجامع وكنهم يقولون في الزمان ينظر الى الاوقات الناضلة كبعد العصر واول
الجمعة ويومها ونحو ذلك احتج الاولون باطلاق أحاديث المؤمنين على المدعى عليه وقوله شاهدك
أو عينة واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة وبقوله عمر وعثمان وابن عباس
 وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة قال
المفسرون هي صلاة العصر وقال آخرون يجب التغليظ بالزمان والمكان ولا يجب وقيل هو
موضع اجتماع الجماعة اذا رآه حسنا ألزم به ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم) هذا كناية عن غضبه تعالى

(١) أي محل كانت العين
المدعاة في أيدي المتداعين
معافا ليدلهم على السواء
اه أبو تراب

(٢) عليهم يريدون بالوجوب
اذا طلبه الخصم أو رآه
الحاكم اه أبو تراب

(١) نسخة منه

وأشارة إلى حرمانهم رجسته (ولازكهم) أي لا يطعهم من أدناس الذنوب بالمغفرة (ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما انفلا فغعه (١) ابن السبيل ورجل بايع رجل بالبيعة بعد العصر خلفه بالله لاخذها بكذا وكذا وصدقوه وهو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا لادنيا فان أعطاه منهم اوفى وان لم يعط منهم الميثاق متفق عليه) قوله على فضل ما أي على ما فاضل عن كتابته فهذا منع ما لا حاجة اليه من هو محتاج له ونقدم الكلام عليه في كتاب البيع وقوله فصدق أي المشتري وضمير هو لا اخذ من صدر قوله لاخذها للدلالة على فعله عليه مثل اعدوا هو أقرب للتقوى أي والاخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان وقوله بايع اماما لا يبايعه الا لادنيا أي لما يعطيه منها والوعيد يحتمل أن يكون مجسود مع ما ذكر من المبايع لادنيا فانهم يبايعونه غير صالحة ولعدم الوفاء بالخرج عن الطاعة ونفريق الجماعة والاصل في بيعه الامام ان يقصدهم اقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله تعالى باقامته ويديم ما أمر الله تعالى به ديمه ووقع في البخاري ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم فيكون من نوعهم بهذا النوع من الوعيد أربعة وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال وشيخان ومالك كذاب وعادل مستكبر وأخرج أيضا من حديث أبي ذر مر فوعا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المئان الذي لا يعطى شيئا الا منتهى والمنفق سلعة بالخلف الناجز والمسبل ازاره فيحصل من مجموع الاحاديث تسع خصال ان حلفا بالمنفق سلعة بالخلف الكاذب الذي حلف به بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر فان المنفق سلعة بالخلف الكاذب أعظم من الذي يحلف لقد أعطى فنكون عشرة (٢) وعن جابر رضي الله عنه أن رجلين اختصما في ناقة فقال كل واحد منهما انتجت عندي وأقام) أي كل واحد (بينة فقصي بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد في يده) سألني من أخرجه وأخرج الذي بعده وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعف اسناداه وأخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا ذابوا ولم يضعف اسناداه أيضا وفي الحديث دليل على أن البدر حجة للشهادة انما وافقه لها وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي يقال له ما أقدمتو يتم في الدعوى والبينة والذي هو في يده سبب بكنوته في يده هو أقوى من سببك فهو له الفضل قوة سببه وذكر هذا الحديث وذهب ابن حنبل إلى انها ترجح بينة الخارج وهو من لم تكن في يده قالوا انشروا له وللمنكر البين ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المديني قاله بفتحة أي أن لا تقبل بينة المنكر وروى عن علي عليه السلام أنه قال من كان في يده شيء فبينة لا تعمل له شيئا ذكره في البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث البينة على المدعي عام والخاص مخصوص مقدم وأثر على رضي الله عنه لم يصح وعلى صحته فعارض بما سبق وعن القاسم انه يقدم بينهما لان البينة تقوى به لبينة الادخل فساوت بينة الخارج وروى عنه كقول الشافعي وللحقيقة تفصيل لم يتم عليه دليل (٣) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد البين على طالب الحق رواهما) أي هذا والذي قبله (الدارقطني وفي اسنادهما ضعف) وجه ضعف هذا الحديث ان مداره على محمد بن مسروق عن اسحق بن القبراط ومحمد لا يعرف واسحق مختلف فيه كما قاله المعنف وقال الذهبي في الكاشف ان اسحق بن

القرات قاضي مصر ثقة معروف وقال البيهقي الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا ولياء الدم أتخلفون فأبوا فقال يخافونهم ودوهو حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليمين قال فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعى إذا لم يخلف المدعى عليه قلت وهذا منه قياس الإلزام قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس وثبت أنه لا يقياس على ما خالف القياس وقد استدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعى والمراد به أنها تجب اليمين على المدعى ولكنه إذا لم يخلف المدعى عليه وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعى عليه فإنه لا يجب باله كقول شيء إلا إذا خلف المدعى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم مسرورا تبرق) ففتح المنشأة الفوقية وضم الرائ (أسارير وجهه) هي الخطوط التي تكون في الجبهة وأحدها سر وسرور وجميعها أسرار وأسرة وجميع الجمع أسارى ترى تضيء وتستبهر من الفرح والسرور (فقال ألم ترى إلى مجز) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى اسم فاعل لانه كان في الجاهلية إذا أسر أسير اجز ناصيته وأطلقه (المدبلج) بضم الميم وباللهم الحمد له وجيم برزقة مخرج نسبة إلى بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة (نظر آتفا) أي الآن (إلى) زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضهما من بعض متفق عليه في رواية للجباري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ألم ترى أن مجززا المدبلج دخل فرأى أسامة وزيدا عليه ما قطيفة قد عطيأر وسهما ودمت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض واعلم أن الكفار كانوا يقدمون في نسب أسامة لكونه كان أسود شديد السواد وكان زيدا أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن وكانت حبشية سوداء ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية توصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا من القيسل فصارت عبد المطلب فوهمه العبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجت قبل زيد عبدا الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة والحديث دليل على اعتبار القياقة في ثبوت النسب وهي مصدر قاف قياقة والقائف الذي يتبع الأتار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بابه وأخيه وإلى اعتبار ذلك في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء مستدلين بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم انكارها لها كضيق كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كما كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وإذا هم المسلمان ولم ينكروا كان ذلك تقريراً بالأعلى جوازه فإنه استبشر به فوضع كافي هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجز في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القياقة طريقاً إلى معرفة الأنساب وعمار واه مالك عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) كان يلط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأتى رجلاً إلى عمر رضي الله عنه كلاًهما يدعي ولداً لأمير أقدعا قائفاً فنظر إليه القائف فقال لقد استر كافي فضر به عمر رضي الله عنه بالردة ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا أحد الرجلين يأتي في أبل لاهلها فلا يفارقها حتى يقن أنه

(١) قوله كان يلط لعله كان

يلحق وانحسر الرواية ٥١

مصححه

قد استمر بها جمل ثم ينصرف عنه أفاهر يقت عليه دما ثم خائف عليها هذا يعني الآخر فلا ادري
من أيهما هو فكبر القائف فقال عمر رضي الله عنه للعلام في أيهم ما شئت فانتسب فانسب فقضى عمر
بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير انكار من واحد منهم فكان كالاجماع فتوى به أدلة القيافة قالوا
وهو مروي عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا يخالف لهم من الصحابة وبذلك حديث اللعان
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فهو افلان أو على صفة كذا وكذا
فهو افلان فجاء به على الوصف المذكور فقال لولا الأيمان لكان لي ولها شأن فقوله افلان
اثبات الذنب بالقيافة وانما منعت الأيمان عن الحاقه بمن جاء على صفة وذهبت الحنفية الى انه
لا يعمل بالقيافة في النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشر يكن أو المشتري بين
أو الزوجين وأما قوله الولد للفراس فذلك فيما اذا علم الفرار فانه معلوم ان الحكم به مقدم قطعا
وانما القيافة عندهم ثم الاصح عنده القائلين بالالحاق انه يكفي قائف واحد وقيل لابد من
اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد

(كتاب العتق)*

العتق الحرية يقال عتق عتقا بكسر العين وفتحها فهو عتيق وعتاق وفي النجم الوجاج العتق
اسقاط المالك من الأذى تقر بالله تعالى وهو مندوب وواجب في الكفارات وقد حث الشارع
عليه كما قال تعالى فدية ففسرت بعتقه من الرق والاحاديث في فضله كثيرة (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة
استمقت الله بكل عضو) بكسر العين وضمها (منه عضوا من النار متفق عليه) وتعلمه في
البخاري حتى فرجه بفرجه وفيه انه اذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار وقوله
استمقت ما يشعر بأنه بعد استحقاته لها واشترط اسلامه لاجل هذا الاجر والا فان عتق الكافر
يصح وقوله لا قرب لكافر ليس المراد انه لا يستمق منه ما من شأنه أن يقرب به كالعتق والهبة
والصدقة وغير ذلك انما المراد انه لا يشاب عليها والافهى نافذة منه لكن لانجدة له ببيعه من النار
وفي تقييد الرقة المعتقة بالاسلام أيضا دليل على ان هذه الفضيلة لا تنال الا بعتق المسلمة وان كان
في عتق المكافرة فضل لكنه لا يبلغ ما وعدها من الاجر ووقع في رواية مسلم ارب عوض عضو
وهو بكسر الهمزة واسكان الراء في وحدة العضو وفيه ان عتق كامل الاعضاء أفضل من عتق
ناقصها فلا يكون خصيا ولا فاقد غيره من الاعضاء ولا غلى غلى أفضل كما يأتي وعتق الذكر أفضل
من عتق الأنثى (وللمتروكي وصحة عن أبي أمامة واما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتباً
فسكا كمن النار) فعتق المرأة أجرة على النصف من عتق الذكر فالرجل اذا أعتق امرأته كانت
فسكالة نصفه من النار والمرأة اذا أعتقت الامة كانت فسكا كهاتين البار كدل منه فهو هذا
ومنطوق قوله (ولابي داود من حديث كعب بن مرة وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة
كانت فسكا كهاتين النار) وبهذا الذي قبله استدلل من قال عتق الذكر أفضل ولما في الذكر من
المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص
بالرجال اما شرعاً او ما عاده لان في الامام من تضييع بالعتق ولا يرغب فيها بخلاف العبد وقال

آخرون عتقوا الاثنى أفضل لان يكون ولدها حراً أو جها حراً أو عبد و قوله في رواية حتى فرجه
بفرجه استشكله ابن العربي قال لان المعصية التي تعلق بالفرج هي الزنا والزنا كبيرة لا تكفر
الا بالتوبة الا ان يقال ان العتق مرجح عند الموازنة بحيث تكون حسنة العتق راجحة وتؤزى
سبعة الزنا مع انه لا احتمال أصلاً بالنظر فان اليد يكره القتل والرجل يكون به الضرر من
وغير ذلك * (خاتمة) * في النجم الوهاج ان أعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً وستين
الرحمة نسمة عدد سبى عمره وعدائهم قال وأعتقت عائشة ثمانين وعاشت كذلك وأعتق
أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين
وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالقضبة وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً واعتق ألف عمر ورجل ستين
حجة وحسن في سبيل الله ألف فرس وأعتق ذوالكلاع الجبري في يوم واحد ثمانين ألف عبد
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً نسمة انتهى * (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال سألت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب
أفضل قال أغلاها) روى بالعين المهملة والغين المعجمة (ثمنا وأتفهم عند أهلها متفق عليه)
دل على ان أبله أذاً أفضل أعمال البر بعد الإيمان وقد تقدم في كتاب الصلاة ان الصلاة في أول وقتها
أفضل الاعمال على الاطلاق وتقدم الجمع بين الاجاديت بمالك ودل على ان الاعلى ثمانية أفضل من
الادنى فيه قال النووي رحمه الله أعلم فمن أراد ان يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف
درهم مثلاً فأراد ان يشتريهم أرقاباً يعتقها فوجد رقبة بفسحة ورقبتين بمضولتين قال ففتان
أفضل بخلاف الاضحية فان لواحدة السمينة أفضل لان المطلوب في العتق فك الرقبة وفي
الاضحية طيب اللحم انتهى والاولى ان هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الأشخاص
فانه اذا كان شخص يعمل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به فعتقه أفضل من عتق جماعة
ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبار الاكثر نفعا وقوله وأتفهم عند أهلها أى
ما كان اغتباطهم به أشد ودون الموافق لقوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون * (وعن
ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شركاً له في عبد فكأن
له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عدل) بفتح العين أى لازيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاءه
حصصهم وعتق عليه العبد والا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهملة
(منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على ان من له حصص في عبد
اذا أعتق حصته فيه وكان موثق الزم تسليم حصته شركاءه بعتق بقويم حصته الشرى بعتق بقويم مثله
وعتق عليه العبد جميعه وقد أجمع العلماء على ان نصيب المعتق بعتق بنفس الاعاق ودل على انه
لا يعتق نصيب شركاءه الا مع بسار المعتق لأمع اعساره لقوله في الحديث والاى وان لا يكن له
مال فقد عتق منه ما عتق وشي حصته وظاهره تبعض العتق أى ان قد وقع في هذا اللفظ نزاع بين
الائمة فقال ابن وضاح ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه رواه أبو بوب عن نافع
قال قال نافع والافقد عتق منه ما عتق ففصل من الحديث وجعل من قول نافع قال أبو بوب مرة
لا أدري من الحديث أو هو شئ قاله نافع وقال غيره قد رواه مالك وعبد الله العمري فوصلاه
بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله منه قال القاضي عياض وما قاله مالك وعبد الله

العمري أولى وقد جردوا وهذا في نافع أثبت من أبواب عند أهل هذا الشأن كتب وقد شأن أبواب
 فيه كذا كرنا وقد راجح الأثر رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الشافعي لا أحسب عالما في الحديث يتشكك في أن ما لا يحفظ لحديث نافع من أبواب لأنه كان
 أزم له حتى لو تساوى وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كانت الترجمة مع من لم يشك هذا
 وللعلماء في المسئلة أقوال أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعنى أصيب الشريك إلا بدفع
 القيمة وهو المذهب ومن مذهب مالك أنه قال أهل الطاهر وهو قول للشافعي وقال آخرون أنه
 يعنى العبد جعجه وإن لم يكن للامة حتى مال فإنه يستعصى العبد في حصه الشريك مستبدلين بقوله
 (ولهما) أي الشجين (عن أي شريفة الأقوم العبد عليه واستعصى غير مشقوق عليه وقيل
 أن السعاية مدرجة في الحديث) فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستعصى في
 قيمة حصه الشريك وأوجب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة
 من بعض الروايات الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من قول قتادة قال النسائي بالغى أن هما مار وأما فعل
 هذا الكلام أعنى الاستسعاء من قول قتادة وكذا قال الاسماعيلي انما هو من قول قتادة مدرج
 على ما روى همام وجزم ابن المنذر والخطابي بأنه من فتاى قتادة وقد راجع ما ذكر من ادراج
 السعاية اتفاق الشيخين على رفعه فأنهم ما في أي درجات الصحيح وقد روى السعاية في الحديث
 سبعين أبي عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذ عنه من
 همام وغيره وهما مشبهان وإن كانا أخذنا من سعيده فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة منهم ما وما روى
 لا ينافي رواية سعيده لأنهم ما اقتصر في رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيده بن أبي
 عروبة بأنه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيحين قبل الاختلاط فإنه فهم ما من رواية يزيد بن
 ذريح وروايته عن سعيده كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جري بن حازم لما بعته
 له لينفي عنه التردد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعه همام ثم قال اختصره شعبة كآله جواب سؤال المقدور
 تقديره أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر
 فيه ضعفه لأنه أورده مختصرا وغيره ساقه بتمامه والعديد الكثرة أولى بالتحفظ من الواحد قلت
 وهم إذ تعرف المجازفة في قول ابن العربي أنفة واعي أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعد تقرير هذا فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه
 الزيادة ولا كلام في أن مقتدر ومرفوعة الأصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض
 وقد تقاضت الأدلة هاهنا وليكنه عضد القول برفع زيادة الاستسعاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن
 الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعه فقد عارضت روايته والافتد عتق منه ما عتق وقد جع
 ينهم أبو جهمين الأول أن معنى قوله والافتد عتق منه ما عتق أي بائنا مال الحصة حصته
 وحصه شريكه فعتق بالسعاية فعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذي
 جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد قوله غير مشقوق عليه فلا كان ذلك على جهة
 الإلزام بان تكاف العبد إلا كنساب واطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو
 لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجهور لأنهم غير واجبة فهذا ما أمناه وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال

لاتبقي بين الخدين معارضة أصلا ودون كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصه الشر من الزام
 يحتمر العبد له ما يقع ويحمل حديث أبي الملقح عن أبيه أن رجلا أعتق شقة صاله في غلام فذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل ليس لله شريك وفي رواية أخرى ما زعمته وأخرجه النسائي
 بإسناد قوي ومثله ما أخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث هرة أن رجلا أعتق شقة صاله في غلام
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كله فليس لله شريك على الموسر فتندفع المعارضة وتأم
 ما أخرجه أبو داود ومن طريق مقام عن أبيه أن رجلا أعتق نصيبه في غلام فلم يضمنه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم واستأده حسن فهو في حق العسر ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر
 رضي الله عنه باللفظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء له وفاء فهو حر ويضمن نصيبه شركائه فيمنه
 لما أسامته مشاركتهم وليس على العبد شيء فقال له وفاء والثاني من وجهي الجمع أن المراد
 بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقا بقدر ماله من الرق ومعنى غير
 مشقوق عليه أنه لا يكفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ولا فوق حصته من الرق قبل إلا أنه
 يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة أن رجلا منهم أعتق
 غلاما له عنده مونة وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره أن
 يسعي في الثلثين قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يسعي في الثلثين أربعي على مواله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذي أتى
 رفاقهم وإباض الجمع بين الأحاديث أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شيء لله فيما إذا كان
 مالك لشقة صاله وفي حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قبة ما هو أشركائه ويحمل
 حديث السعي على ما إذا كان العبد قادرا عليها كما يرشده بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم غير
 مشقوق عليه وحديث والافتدعتق ما عتق على ما إذا كان المعتق فقيرا والعبد لا قدر له على
 السعي وأعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد وأما إذا كان يملك كله فاعتق
 بعضهم فجهم والعلامة يقولون بعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الطاهر يعتق منه ذلك القدر
 الذي عتق وبشيء في الباقي وهو قول طاوس وجماد وجماد الأولين حديث أبي الملقح وغيره وبالقياس
 على عتق الشقة فإنه إذا سري إلى مالك الشر يكفلا إلى الأبد لم يكن له شريك وشقة الآخر من
 أن السبب في حق الشر يك هو ما يدخل على شريكه من الضرر فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن
 هناك ضرر فلا قياس ولا يفتي أنه رأى في متناوله النص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى) بفتح حرف المضارعة أي لا يكافئ (ولوالده
 إلا أن يجده مملوكا) فيشتر به (فيعتقه وراه مسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء
 وأنه لا بد من الاعتاق بعده وإلى هذا ذهب الطاهرية وذهب الجمهور إلى أنه لا يعتق بنفس الشراء
 وتأولو قوله فيعتقه بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق فنسب إليه العتق مجازا لا يفتي أن
 الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الأتي وفيه تعليق الحرة بنفس المالك
 كما يأتي وإنما كان عتقه جزاء له لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من
 الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والنصاء والشهادة والاجتماع والحديث نص في عتق
 الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضا (وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملأ ذارحم محرم فهو حر رواه أحمد والاربعة ورجح جمع من
 الحفاظ انه موقوف) أخرجه أبو داود وهو عام في رواية جاد وموقوفان في رواية شعبة وقال
 شعبة أحفظ من جاد فالوقف حينئذ أرجح وأخرجه أيضاً من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن
 الخطاب قال من ملأ الحديث فوقفه على عمر وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث الا جاد وقد
 شافيه قال ابن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح ورواه ابن ماجه والنسائي
 والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن النوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال النسائي
 حديث منكر وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ وقال الطبراني وهم في هذا الاسناد
 والمخوف ظهري الاسناد من سبي عن يسع الولاء وعن شعبة ورواه الحاكم هذا وقال انه روى من طريق
 ضمرة الحديثين بالاسناد الواحد وصححه ابن خزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا ضمرة بن ربيعة
 لا يضر تفرده لانه ثقة لم يكن في الشام رجل شبهه قلت فقد رفعه ثقة فارسا لغيره له لا يضر كما
 كثرناه وفي الحديث دليل على انه من ملأ من يذنه ويذنه ذارحم حرم الشكاح فانه يعنى عليه وذلك
 كالأبائهم ان علوا والاولاد وان علوا والاخوة وأولادهم والاحوال والاعمال لأولادهم والى هذا
 ذهب الحنفية مستدئين بالحديث وذهب الشافعي الى انه لا يعنى الا بأبائهم والابناء للنسائي
 الحديث الاول على الآباء وقيل اسالوا عليهم وبنا منه على عدم صحة هذا الحديث عنده وزاد
 مالك الاخوة والاحوان قياسا على الآباء وذهب داود الى أنه لا يعنى أحد منهم هذا السبب لظاهر
 حديث أبي هريرة الماضي فيه تبريد فيعنه فلا يعنى أحد الابناء لاعتقائه عنده وهذا الحديث كما
 عرفت قد صححه أئمة فالعمل به متعين وظاهره ان مجرد الملأ سبب للعق فيكون قوله ملأ
 فيعنه على المعنى المجازي كما قاله الجوهري فلا يكون فيه حجة له داود (وعن عمران بن حصين رضى
 الله عنه ان رجلاً أعتق ستة عمال له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا سديداً) وهو ما رواه
 النسائي وأبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لو شهدته قبل أن يذفن لم يذفن في مقابر المسلمين
 (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية يتقدم الثلث واليه ذهب
 مالك والشافعي وأحمد وانما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم فقال مالك يعتبر
 التقويم فاذا كانوا ستة أعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل
 أو أكثر وذهب البعض الى ان الاعتبار العدد من غير تقويم فيعتق اثنين في مسألة الستة الا عبد
 ويكون تعيين المعتق بالقرعة على اثنين القويين وحالفت الحنفية وذهبوا الى انه يعنى من كل عبد
 ثلثه ويسبى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة قالوا وهذا الحديث آحادى خالف الاصول وذلك لان
 الستة قد أوجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لثلاثة العتق في الجميع بالاجماع وإذا لم يكن
 له مال وجب ان ينفذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف الستة فيه ورد بان الحديث
 الآحادى من الاصول فكيف يقال انه خالف الاصول ولو سلم فن الاصول ان لا يدخل ضرر على
 الغير وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين وإذا جع العتق في شخصين كما في مسألة
 الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فانه
 يقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة اتفاقاً ثم اذا أريد القسمة تعينت الانصاف بالقرعة اتفاقاً

(وعن نسبة رضى الله عنه) بالسبب الملهمة فداء فمنا تحية فنون (فان كنت ملوك كلام سلمة
فما تالعت أعتقت واشهرت عايت ان يخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت رواه أحمد
وأبو داود والنسائي والحاكم) الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعلق وأنه يسبح
تعالى المعلق بشرط فيقع بوقوع الشرط ووجه دلالة أنه علم الله صلى الله عليه وآله وسلم قرر
ذلك اذ الخدمة له وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الامارة بشرط عليهم ان يخدموا الخليفة من بعده
ثلاث سنين قال في نهاية الجته ولم يختلفوا في أن العبد اذا أعتقه سيده على ان يخدمه سنين
ان لا يمتعه عتقه الا بخدمته وبهذا قالت الخليفة (وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الولاء لمن أعتق متفق عليه) في حديث تقدم في البيع في قصة
بريرة تقدم شرحه بما فيه كفاية وأدلت كلمة انما الحصر وهو اثبات الولاء لمن ذكر ونفسه عن
عداه فاستدل به على أنه لا ولا بالاسلام خلافا للخدمة (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لجة) في الناموس يضم الالام وقحو الى النسب والنسب
(كلمة النسب لا يباع ولا يرهب رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين
بغير هذا اللفظ) يريدان فيها الملقط من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن يسع الولاء وعن هبته
أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنه وأخرجه مسلم من هذا
الطريق وقال الترمذي بعد فخر بجه حسن صحيح ومعنى نسبهم بالخدمة النسب انه يجري الولاء
بمجرى النسب في الميراث كما يحاط بالخدمة سد الثوب حتى يصير كالنبي الواحد كما فيه منه كلام
النهاية والحديث دليل على عدم صحة يسع الولاء وهبته وان ذلك امر معنوي كالنسب لا يتأق
استداله كالاخوة والاقوة لا يتأق انما قالها وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى
الشرع عن ذلك وعليه جاهر العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخرين منهم
جواز هبته وكانهم لم يطلعوا على الحديث أو جملوا النسي على التنزيه وهو خلاف أصله

(باب المديبر)

اسم مفعول هو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه يسمى بذلك لان مالكه دبر به أمر ديناه وآخرته
أما ديناه فاستقرار انتفاعه بخدمته عبده وأما آخره فتحصيل ثواب العتق (والمكاتب) اسم
مفعول أيضا هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا
أو نحوه من مال أو نحوه وهي على خلاف القياس عنه من يشول ان العبد لا يملك (وأم الولد)
تقدم ذكر خافي كآب البيع (عن جابر رضى الله عنه ان رجلا) اسمه مذكار كافي رواية مسلم
وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي ان اسمه أبو مذكار واسم غلامه أبو
يعقوب (من الانصار أعتق غلامه) اسمه يعقوب كافي مسلم أيضا (عن دبر) يضم الدال المهملة
وبضم الموحدة وسكونها (لم يكن له مال غير دفعه ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من
يشتر به مني فاشتراد نعيم بن عبد الله بشماعة درهم متفق عليه وفي لفظ البخاري فاحتاج في
رواية النسائي) أي عن جابر (كان عليه دين فباعه بشماعة درهم فاعطاه وقال افض
دينك) الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته واختلاف العلماء هل

يتقدم من رأس المال أو من الثلث فذهب الجمهور إلى أنه يتقدم من الثلث وذهب جماعة من
 السلف والظاهرية إلى أنه يتقدم من رأس المال استدل الجمهور بقياسه على الوصية بجماع أنه
 مال يتقدم الموت وبحديث ابن عمر مرفوعا المدير من الثلث ورد هذا الحديث بأنه جزم آئنة
 الحديث بضعفه وانكاره وإن رفعه باطل وانما هو موقوف على ابن عمر قال البيهقي الصحيح أنه
 موقوف وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسلا أن رجلا أعتق عبد الله عن دبر فله الذي صلى الله
 عليه وآله وسلم من الثلث وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفا واستدل الآخرون
 بالقياس على الهبة ونحوها فيما يخرج به الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الأولين أولى لتأيد
 القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة وفي الحديث دليل
 على جواز بيع المدير لحاجة إنفاقه أول قضاء دينه وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا
 مستدلين بقوله تعالى أو فورا بالعقد ورد بأنه عام خصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم
 الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر وبثبته بالوصية فإنه إذا احتاج
 الموصى بإعطاء موصى به وكذلك مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة
 والضرورة وانما الواقع جرح من خربيات صور جواز بيعه وقبيلته على الوصية يؤيد اعتبار
 الجواز المطلق والظاهر القول الأول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال المكتاب عبد ماني عليه من مكاتبته درهم أخرجه أبو داود بإسناد حسن
 وأصله عند أحمد والثلاثة وصحة الحاكم) وروى من طرق كلها التلخيص مقال قال الشافعي
 في حديث عمرو بن شعيب لا أعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل
 العلم بثبته وعلى هذا أقاموا المقتنين والحديث دليل على أن المكتاب إذا لم يبع بما كتب عليه فهو
 عبده أحكام المماليك وإلى هذا ذهب الجمهور الحنفية والشافعية ومالك وفي المسئلة خلاف
 فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط ويرى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليله
 ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودي المكتاب بحصة
 ما أدى دية حر وماني دية عبد قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا
 الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي عليه السلام قال البيهقي
 فاختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسلة وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مرسلة وروى عن علي عليه السلام من طرق مرفوعة ووقفا قلت فقد ثبت له الأصل إلا أنه
 قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور دليله الحديث وإن كان ما خلت طرقة عن قاض إلا أنه
 أبينه آثارا سلفية عن الصحابة ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزال ملكه إلا بما قدرضى
 به من تسليم ما عند عبده فلا قرب كلام الجمهور (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لاجدا كن مكاتب وكان عبده ما يودي فلتحب
 منه رواه أحمد والأربعة وصحة الترمذي) وهو دليل على مسئلتين الأولى أن المكتاب إذا صار
 معه جميع مال المكاتبه فقد صار له مالا حرا فلتحب منه سيده إذا كان مملوكا لا مملوكا وإن لم
 يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب وقد جع بينهم الشافعي فقال هذا خاص
 بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتجاجهم عن المكتاب وإن لم يكن قد سلم مال المكاتبه

اذا كان واجدا لها ولا منع من ذلك كما منع سودة من نظر ابن زمعة اليها مع انه قد قال الزاهد
 لافراش قلت ولك ان تجمع بين الحديثين بأن المراد انه فن اذ لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهما
 وحديث أم سلمة في مكاتب واجد لجميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه وأما حديث أم سلمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها اذا كانت احدا كن عبداه فليرها ما بقي عليه شيء
 من كتابه فاذا قضاه فلا تكلمه الا من وراء حجاب فانه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب المسئلة
 الثانية دل بنفسه ومعه انه يجوز لامولك المرأة النظر اليها ما لم تكتبه ويجد مال الكتابة وهو الذي دل
 له منطوق قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهن في سورة النور وفي سورة الاحزاب ويدل له أيضا قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما تقنعت بثوب وكانت اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها وماذا
 غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليك بأس انما هو أبوك
 وعلامك أخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه وأخرج عبد
 الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يدخلون على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد عمل يكن
 وفي تيسر البيان لله ورعي ان رؤية المملوك لمالكته المنصوص أي الشافعي وذكر الخلاف لبعض
 الشافعية وردده وهو خلاف ما نقلنا عنه فيما يأتي فيحتمل ان ذلك قول له الى ما أفاده مفهوم
 الحديث ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي وذهب أبو حنيفة الى أن المملوك
 كالاجني قالوا يدل له صحة تزويجها اليه بعد العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به
 وعن الآية بأن المراد بما ملكت أيمانهن المملوكات من الاماء للحرائر وخصهن بالذكور فرفعوا
 لتوهم مغايرتهن للحرائر في قوله تعالى أو نساكن والاماء ليست من نساكن ولا يفتي ضعف هذا
 وتكلفه والحق بالاتباع أولى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال يودي) بضم حرف المضارعة مبنى للمجهول من وداه يديه (المكاتب بقدر ما عتق منه يديه
 الحرة بقدر ما رقيق منه يديه العبد رواه أحمد وأبو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشرحه من
 الشرح وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابه فتبعض دية ان قتل وكذلك
 الحدود غيره من الاحكام التي تنصف وهذا قول جماعة وذهب على عليه السلام وشرح الى أنه
 يعتق كله اذا سلم قسطا من مال الكتابة وعن علي عليه السلام رواية مثل كلام الجماعة واستدل
 من قال لا تبعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم حديث ابن عمر رضي الله عنه المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم الا أنه موقوف وقد رفعه ابن قانع وأعل بالانقطاع وأخرجه من طريق
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكنه قال الشافعي لم أر من رضى من أهل
 العلم يشبهه كما تقدم وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن
 عباس رضي الله عنهما مرفوعين بلفظ المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر
 ما عتق ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله لا هو وانما اختلف لفظه وتقديره الخلاف في
 المسئلة وبيان الراجح منها (وعن عمرو بن الحرث) هو عمرو بن الحرث بن أبي ضرار بكسر
 الضاد المعجمة وراة خفيفة عداده في أهل الكوفة روى عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره (أخى
 جويرة أم المؤمنين رضي الله عنها قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته درهما
 ولأبى ابراهيم عبد الله ولا أمة ولا شيئا الا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاه جعلها صدقة رواه

(البخارى) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تفرغه عن الدنيا وأدناسها
 وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لانه متفرغ للاقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة
 مولاه والاستغفال بما يقربه اليه ويرضاه وقوله ولا عبدا ولا أمة قد قدمنا الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يعت وعنده مما لولوا والارض التي جعلها صدقة قال أبو داود كانت
 فضل بنى النضير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعطاه الله تعالى إياها فقال ما فاء الله على
 رسوله الخ فاعطى أكثرها للمهاجرين وبنى منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي في
 أيدي خاظمة عليها السلام ولاني داود أيضا من طريقتي ابن شهاب كاتب لرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثلاث صفيا من النضير وخير وفدك فاما بنو النضير فكانت حبس النواصبه وأما
 فذلك فكانت حبس الانبياء السبيل وأما خير خبر أها بين المسلمين ثم قسم جزاء ذقة أهله وما فضل
 منه جعل في فقر المهاجرين ﴿١﴾ وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أئمة ولد من سيد هاهنى حرة بعد موته أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد
 ضعيف (أنفي سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا ورجح جماعة وقفه على عررضي
 الله عنه الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها وعليه دل الحديث الاول حيث قال
 ولا أمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم توفي وخلف ما ربه القبطية أم ابراهيم وتوفيت في أيام عمر
 فدل انها عتقت بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولاجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الاول
 وقسدهم الكلام في أم الولد - توفي في كتاب البيوع ﴿٢﴾ وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعان مجاهدا في سبيل الله أو غار ما في عسرتة
 الغارم الذي ياتهم ماضية ويكفل به ويؤديه قاله في النهاية (أو مكاتب في رقبة أطلق الله يوم لازل
 الاظله رواده وصححه الحاكم) فيه دلائل على عظم أجر هذه الاعانة لمن ذكره ههنا وقد
 قال تعالى في المكاتب فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا أو آتوهم من مال الله الذي آناكم وقد
 أخرج النسائي من حديث علي عليه السلام مرفوعا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الآية
 ربع الكتابة قال النسائي والصواب وقفه وقال الحاكم في روايته ارفع صحيح الاسناد وقد
 فسر قوله تعالى وفي الرقاب باعانة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام انه قال
 أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتب من غنمه وهذا تعليم من الله تعالى وليس بقرينة ولكن
 فيه أجر

﴿كتاب الجامع﴾

أي الجامع لأبواب ستة الأدب البر والصلوة الزهد والورع الترهيب من مساوى الاخلاق
 والترغيب في مكارم الاخلاق المذكور الدعاء الاول باب الأدب ﴿١﴾ (عن أبي هريرة رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم حق المسلم على المسلم ست اذا اقتبته فلم عليه
 وإذا دعاه فاجبه وإذا استنصحك فانصحك وإذا عطس فحمد الله فغفرت له) بالسبع المهمة والستين
 المنجية (وإذا مرض فعلمه وإذا مات فاتبعه رواه مسلم) وفي رواية خمس أسقط مما عده

هنا وإذا استعمل فأنصحهم والحدوث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق
مالا ينبغي تركه ويكون فعلاً ما واجباً أو مندوباً بامور كدائمه بالواجب الذي لا ينبغي تركه
ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في
معنى الواجب كذلك ذكره ابن الأعرابي فالأولى من الست السلام عليه عند ملاقاته لقوله إذا
أقيمت فسلم عليه والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن
الابتداء بالسلام سنة وإن رده فرض وفي صحيح مسلم مرفوعاً الأحرار بأفشاء السلام وأنه سبب
للثياب وفي الصحيحين أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم
تعرف قال عمار ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيعان انصاف من نفسك وبذل السلام للعالم
والانفاق من الاقتار وبإلهام من كلمات ما أجمعها للخير والسلام اسم من أسماء الله تعالى لقوله
السلام عليكم أي اسم الله عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال الله معك والله يصحك وقبل
السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك وأقل السلام أن يقول السلام عليكم وإن كان
المسلم عليه واحد التناوله وملائكته وأكل منه أن يزبدورحة الله وبركاته ويجزئه السلام
عليك وسلام عليك بالافراد والتسكير فإن كان المسلم عليه واحد أوجب الرد عليه عينا وإن كان
المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ويأتي قريبا حديث يجرى عن الجماعة إذا مروا
أن يسلم أحدهم وهذا هو سنة الكفاية وبشرط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة
أورسول وبأني حديث أنه يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير
ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذي حق في رد السلام وما ذكر معه وبأني
حديث لا تبدأوا إليهم ودون النصارى بالسلام ويأتي الكلام فيه وقوله إذا أقيمت يدل أنه لا يسلم عليه
إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم وليست الأولى بأحق من
الأخيرة لا يعتبر مفهوم إذا أقيمت ثم المارد بقلبه وإن لم يطل بينهما الافتراق حديث أبي داود
إذا أتى أحدكم صاحب فليسلم عليه فإن حال بينهما أشجرة أو حدار ثم قلبي فليسلم عليه وقال أنس كان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشون فإذا أقيمتهم شجرة أو أكمة تفروا يميناً
وشمالاً فإذا اتفقوا من وراءهم يسلم بعضهم على بعض والثانية وإذا دعاك فأجبته ظاهره عموم
حقية الإجابة في كل دعوة يدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة وشجوها والأولى أن يقال
إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة لنسب الوعد على من لم يجب في الأولى دون
الثانية والثالث قوله وإذا استعمل أي طلب منك النصيحة فأنصحه دليل على وجوب نصيحة من
يستنصع وعدم الغش له وظاهره أنه لا يجب نصحه إلا عند طلبها والنصح بغير طلب مندوب لأنه
من الدلالة على الخير والمعروف الابعة قوله وإذا دعاطس فحمد الله فسمته بالسین المهمة والشين
المجبة قال ثعلب يقال سميت العاطس وسمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السمات المستقيم قال
والأصل فيه السین المهمة فقلبت سیناً مجبة فيه دليل على وجوب التسميت للعاطس الحمد
وأما الحد على العاطس فبأن الحديث دليل على وجوبه وقال النووي أنه متفق على استحبابه وقد
جاء كيفية الحد وكيفية التسميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله
 وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرجه أيضا أبو داود
 وغيره بأسناد صحيح وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله ويقول هو يهديكم
 الله ويصلح بالكم أي شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنه يقول
 يغفر الله لنا ولكم واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخاري في الادب
 المفرد وقيل بتصريح اللفظين وقيل بجمع بينهما وإلى وجوب التسمية من ذكر ذهب الظاهرية
 وابن العربي وأنه يجب على كل سامع ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة اذا عطس
 أحدكم وجده الله كأن حقا على كل مسلم يسمعه ان يقول يرجك الله وكأنه مذعب أبي داود
 صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد انه كان في سفينة فسمع عاتسا على الشط
 جده فأكزى قارب يدرهم حتى جاء إلى العاطس فشمته ثم رجع فسئل عن ذلك فقال لعبدك يكون
 مجاب الدعوة فلما رقدوا هموا قائلاً يقول لاهل السفينة ان أبادوا واشترى الجنة من الله تعالى
 بدرهم انتهى ويحتمل انه إنما أراد طاب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجبا قال النووي ويستحب
 لمن حضر من عطس فلم يحمد ان يذكر الحمد لجمدة فيشتمه وهو من باب النصيحة والامر بالمعروف
 ومن آداب العاطس ما أخرجه البخاري والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا اذا عطس أحدكم
 فليضع كفيه على وجهه وليخفض به أصوته وان يزيد بعد الحمد لله كلمة رب العالمين فإنه أخرج
 الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا اذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب
 العالمين فإذا قال رب العالمين قالت الملائكة يرجك الله وفيه ضعف ويشترع ان يشتمه ثلاثا
 اذا كرر العاطس ولا يزيد عليها لما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا اذا عطس أحدكم
 فليشتمه جلسية فان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم بعد ثلاث قال ابن أبي جرة في الحديث
 دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير وفيه إشارة إلى عظمة
 فضل الله تعالى على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم يشرع له الحمد الذي يثاب
 عليه ثم الدعاء بالخير لينشتمه بعد الدعاء منه له بالخير ولما كان العاطس قد حصل له بالعاطس نعمة
 ومنفعة بخروج الابخرة المحترقة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة شرع له حمد
 الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والتسامح بعد هذه الرزلة التي هي البسند كرزلة
 الأرض ومفهوم الحديث انه لا يشتم غير المسلم كما عرفت وقد أخرج أبو داود والترمذي
 وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال كان اليهودية عاتسون عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يرجون أن يقول لهم يرجكم الله فيقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم ففيه دليل
 انه يقال لهم ذلك ولكن اذا حمدوا الخامة قوله واذا مرض فعد فيه دليل على وجوب
 عيادة المسلم للمسلم وجرم البخاري بوجوبها قيل يحتمل انها فرض كفاية وذهب الجمهور إلى انها
 مندوبة ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب قال المصنف يعني على الاعيان واذا كان
 حقا للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه وسواء فيه القريب وغيره وهو عام لكل
 مرض وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم قال عاذني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع بعيني وصحبه الحاكم وأخرجه البخاري في الادب
 المفرد وظاهر العبارة ولوفي أول المرض الا انه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس رضي الله
 عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود الا بعد ثلاث وفيه راو متروك ومفهومه كما عرفت
 دال على انه لا يعاد الا الذي آله قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم بركة
 عبادته وكذلك زارعه أباطالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الاسلام السادسة قوله
 واذا مات فاتبعه دلائل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفا كان أو غير معروف ﴿١﴾ وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظروا الى من هو أسفل منكم
 ولا تنظروا الى من هو فوقكم ﴿٢﴾ وقوله (فهو أجدد) بالجيم والدال المهملة فراء أحق (ان لا
 تزدروا) تخفروا (نعمة الله عليكم) علا للاحر والنهي معا (متفق عليه) الحديث
 ارشاد العبد الى ما يشكر به النعمة والمراد من هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر الى المبلى
 بالاسقام وينقل منه الى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل انعام وينظر الى من في
 خلقه نقص من عي أو صمم أو بكم فينتقل الى ما هو فيه من السلامة من تلك العاهات التي
 تجلب الهم والغم وينظر الى من ابتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق
 ويعلم انه قد فضل بالاقلال وانعم عليه بقلة تبعه الاموال في الحال والمآل وينظر الى من ابتلى
 بالفقر المدقع أو بالدين المقتطع ويعلم ما صار اليه من السلامة من الاخرين وتقر منه بما أعطاه به
 العين وما من مبتلى في الدنيا بخير أو شر الا ويجد من هو أعظم منه بليسة فيتسلى به ويشكر ما هو
 فيه مما يرى غيره مبتلى به وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم انه من المقربين في النظر الاول يشكر
 ما الله عليه من النعم وبالنظر الثاني يستحي من مولاه وقرع باب المتاب يا نامل الدم فهو بالاول
 مسرور بنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حياء من مولاه وقد أخرج مسلم من حديث
 أبي هريرة رضي الله عنه مر فوجا اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه في المال والخلق فليستظر الى
 من هو أسفل منه ﴿٣﴾ (وعن النواس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سمعان)
 بفتح السين المهملة وكسر هاء العين المهملة وردأوسمعان الكلبي على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وزوجه ابنته وهي التي تعوذت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكن النواس
 الشام وهو معدود فيهم وفي صحيح مسلم نسبه الى الانصار قال المازري والقاضي عياض
 والمشمورة انه كلابي ولعله حليف الانصار (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البر
 والاثم فقال البر حسن الخلق والاثم ما حالك في صدرك وكرهت ان يطلع عليه الناس أخرجه
 مسلم) قال النووي قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدق وبمعنى اللطف والمبرة
 وحسن الصحبة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الامور هي تجماع حسن الخلق وقال القاضي
 عياض حسن الخلق مخالقة الناس بالجليل والبشر والتودد لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والحلم
 عنهم والصبر عليهم في المكاره وترك الكبر والاستعطالة عليهم ومحاسبة الغلظة والغضب والمواخذة
 وحكي فيه خلافا هل هو غريزة أو مكتسب قال والصحيح ان منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب
 بالخلق والافتداء بغيره وقال الشريفة في التعريفات قيل حسن الخلق هيئته راسخة تصدر

عنهم الأفعال المحمودة بسهولة ويسر من غير حاجة إلى أعمال فكر وروية انتهى وقيل ويجمع
 حسن الخلق قوله طلاقة الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق وقوله والآنم ما حالاً
 في صدرك وكرفت ان يطلع الناس عليه أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه
 لا لوم فيه أو تتركه خشية اللوم عليه من الله تعالى ومن الناس لو فعلته فلم تنسرح له الصبر
 ولا حصلت الظمان بنبهة بفعله خوف كونه ذنباً ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في باحته وفي
 معناه حديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي رضي الله
 عنهما وفيه دلائل على أنه تعالى قد جعل للنفس أدراكاً لا يحل فعله ولا يرعى فعله ﴿وعن
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم ثلاثاً فلا يتناجى
 اثنان﴾ المناجاة المشاورة والمسارة ﴿دون الآخر حتى يختلطوا بالناس﴾ وعلمه بقوله ﴿من
 أجل ان ذلك يجزئه﴾ من أخرن يجزئ مثل أخرج يخرج أو من حزن يجزئ بضم الزاي ﴿متفق
 عليه واللفظ مسلم﴾ فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهم ما ثالث لا إذا كانوا أكثر من
 ثلاثة لا تنافي العلة التي نص عليها وهي انه يجزئه الله راده وإبهاهم انه من لا يؤهل السر أو يوهمه
 ان الخوض من أجله ودات العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن انفراد اثنين بالمساجاة
 لفقد العلة وظاهره عام لجميع الأحوال في صدره وأحضر واليه ذهب ابن عمر ومالك وجاهير
 العلماء وادعى بعضهم نسخها ولا دليل عليه وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن
 التناجى كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن
 النجوى قال اليهود وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال كان بين اليهود وبين النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مواد عند فكانوا إذا صر بهم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 جلسوا يتناجون بينهم حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون يقتله ويما يكره المؤمن فاذا رأى المؤمن
 ذلك خشيم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجوى فلم ينتهوا فنزل
 الله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تفسحوا وتوسعوا متفق
 عليه﴾ وفي لفظ مسلم لا يقين بصيغة النهي مؤكداً لفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به
 المصنف في معنى النهي وظاهره التحريم فمن سبق إلى موضع مباح فمن مسجد أو غيره له صلاة
 أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقعه منه إلا أنه قد أفاض حديث من قام من
 مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به أخرجه مسلم انه إذا كان قد سبق فيه حتى لا يجد بقعه فيه من
 مصلى أو غيره ثم فارقه لا يباح له إعادة وقد قدم فيه أحدان له أن يقعه منه وإلى هذا ذهب
 الشافعية وقالت لأفرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو ألقها أو أحق به قالوا
 وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها والحديث يشمل من قعد في موضع
 مخصوص لتجارة أو حرفه أو غيرها قالوا وكذلك من اعتاد في المسجد محلاً لدرس فيه فهو أحق به
 قيل إلى العنبر وقيل إلى الأبدان لم يضرب عنه وأما إذا قام القاعد من مجلسه لغيره فظاهر
 الحديث جوازها وروى عن ابن عمر أنه كان إذا قام الرجل من مجلسه لا يقعه فيه وجعل على أنه تركه
 نورعاً لجوازها قام له حياء من غير طيبة نفس ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها
 غيره) الاول يفتح حرف المضارعة من لعق والثاني بضمه من ألق (متفق عليه) والحديث دليل
 على عدم تعين غسل اليد من الطعام وأنه يجوز مسحها وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد
 أو العاقها الغير وعنه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث بأنه لا يدري في أي طعامه البركة كما
 أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق الأصابع والحقة وقال انكم لا تدرون في
 أية البركة وكذلك الأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالنقاط اللقمة ومسحها وأكلها كما في رواية مسلم
 أيضاً يلقظ إذا وقعت لقمة أحدكم فليطمها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وهذه الأمور
 من اللعق أو الالعاق ولعق الحقة وأكل ما يسقط ظاهر الأمر وجوبها وإلى هذا ذهب أبو محمد
 ابن حزم وقال إنه فرض والبركة هي الماء والزينة وثبوت الخير والمراد هنا ما يحصل به التغذية
 وبمسح عاقبه من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وهذه البركة قد تكون في لعقه يده أو لعق
 الحقة أو أكل ما يسقط من لقمة وإن كان عال أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان والمراد من
 قوله يده هو أصابع يده الثلاث كما ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع
 ولا يزيد إلى أربعة والخامسة إذا احتاجها بأن يكون الطعام غير مشتمل ونحوه وقد أخرج
 سعيد بن منصور أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل كل بخمس وهو مرسل وفيه دلالة على
 أنه لا بأس بالعاق الغير أصابعه من زوجته أو خادم أو ولد أو غيره ثم قال تجب اللقمة الساقطة
 فيزول ما فيها من نجاسة إن أمكن والأطعمها حيواناً ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على
 جواز طعام التجس وعليه إجماع الأمة فعلاً خلت عن سلف وتقدم الكلام في ذلك (وعن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسم الصغير على الكبير والمرار
 على القاعد والقليل على الكثير متفق عليه وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (والراكب
 على الماشي) بل وهو في البخاري وقال المصنف أنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم
 فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه وظاهر الأمر الوجوب وقال المازري أنه لا نذب قال
 فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة قلت
 والاصل في الأمر الوجوب وكما أنه صرفه عنه الاتفاق على عدم الوجوب ابتداءً بالسلام
 والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير قال ابن بطلان عن المهلب وإنما
 يشرع للصغير أن يتدبى الكبير لأجل حق الكبير لأنه أمر بتوقيفه والتواضع له ولو عارض
 الصغير المعنوي والحسي كان يكون الأصغر أعلم مثلاً قال المصنف لم أرفقه نقلاً والذي يظهر
 اعتبار السن لأن الظاهر تقديم الحقيقة على الجواز وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد قال
 المازري لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان رافقاً إذا ابتدأه بالسلام أمن منه
 وأنس إليه وألان في التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعد منه فاعراً بالابتداء ولأن القاعد
 يشق عليه مرعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه لأنه شقة عليه وفيه شرعية ابتداء
 القليل بالسلام على الكثير وذلك لفضله الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدأت والخيف على الواحد
 الزهو فاحيط له فلو جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير قال المصنف لم أرفقه نصاً
 واعتبر النووي المروى في الروايات سواء كان صغيراً أو كبيراً وذكر المازري أن من مشى في

الشوارع المطروقة كاسوق الله لا يسلم الاعلى البعض لا تلو سلم على كل من لني تشاغل به عن
 المهام الذي خرج لاجله وخرج به عن العرف وفيه شر عسقا بتداعا لراكب على الماشي وذلك
 لان لراكب منزلة على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ لراكب بالسلام احتياطا على الراكب
 من الزحوا وحاز الفضيلة. وأما اذا اتاقي را كان أو ماشيا فقد تكلم فيه المأزى فقال يبدأ
 الاذى منه ما على الاعلى قدرا في الدين اجلا لا لفضله لان فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع
 وعلى هذا القول الذي را كان ومر كواب أحدهم أعلى في الجنس من مر كواب الآخر كالجل والفرس
 فيبدأ راكب الفرس أو يكتب في النظر الى اعلاهم اقدر في الدين فيبدأ الذي هو فوقه الثاني
 أظهر كما لا ينظر الى من يكون أعلاهم اقدر من جهة الدين إلا أن يكون سلطانا يخشى منه وإذا
 تساوى المتلقيان من كل جهة فكل منهما مأمورا بالابتداء وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كانت
 في حديث المتأخرين وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر الماشيان
 اذا اجتمعوا فأنهم يبدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغرامزي قال قال
 لي أبي بكر لا يسمة لك أحد بالسلام وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعا ان أولى
 الناس بالله من يبدأ بالسلام وقال حسن والطبراني في حديث قلنا يا رسول الله اننا نلتقي فأي شيء يبدأ
 بالسلام قال أطو علمكم الله تعالى ﴿ وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يجزئ عن الجماعة اذا هم وأأن يسلم أحدهم ويميزي عن الجماعة ان يرد أحدهم رواه أحمد
 والبيهقي فيه انه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا قال الثوري يستني من العموم
 بالابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلأ أو في الحمام أو نائما أو زاعجا
 أو مصا أو مؤذنا مادام متلبسا بشئ مما ذكر إلا أن السلام على من كان في الحمام انما كراما ذالم
 يكن عليه ازار والافلا كراهة وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للامر بالانصات فلو سلم
 يجب الرد عليه عن من قال الانصات واجب ويجب عن من قال انه سنة وعلى الوجهين لا ينبغي
 أن يردأ كثر من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى الاولى ترك السلام عليه فان
 سلم فكفاه الرد بالاشارة وان أتى لفظا استأنف الاستأناف الاستعاذة وقرأ قال الثوري فيه نظروا فظاهر انه
 يشرع السلام عليه ويجب الرد ويندب السلام لمن دخل بيتا ليس فيه أحد لقوله تعالى فاذا
 دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم الآية وأخرج البخاري في الادب المفرد وابن أبي شيبة بإسناد
 حسن عن ابن عمر يستحب اذا لم يكن في البيت أحد أن يقول السلام عليه وعلى عباد الله
 الصالحين وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه فان ظن المارة اذا سلم على القاعد لا يرد عليه
 فانه يترك ظنه وسلم ففعل ظنه يحطى وان لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك وأما
 قول من قال لا يسلم على من ظن انه لا يرد عليه لانه يكون سببا لتأيم الآخر فهو كلام غير صحيح لان
 المأمورات الشرعية لا تترك لمثل هذا ذكر معناه الثوري وقال ابن دقيق العيد رده الله تعالى
 لا ينبغي أن يسلم عليه لان توريث المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه وامتنال الامر
 بالانقضاء تحصل مع غيره هذا فان قيل هل يحسن أن يقول رد السلام فانه واجب قيل نعم فانه من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب فان لم يحسن أن يحاله من حق الرد ﴿ وعنه ﴾ أي
 عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبدؤا اليهود ولا النصارى

[illegible]

وآخرهما تنزع أخرجه مسلم الى قوله بالشمال وأخرج بإقيه مالك والترمذي وأبو داود) ظاهر
 الامر الرجوب ولكن ادعى القاضي عياض الاجماع على انه للاستحياب قال ابن العربي البداية
 باليمن مشروعة في جميع الاعمال الصالحة افضل اليمن حساسا بالقوة وشرعا في الذنب الى تقديمها
 قال الحلبي انما سيدنا الشمال عند الخلع لان اللبس كرامة لانه وقاية للبدن فلما كانت اليمن أكرم
 من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في التنزع لتكون الكرامة لها أدام وحصتها منها أكثر وقال
 ابن عبد البر من بدأ في الاتعال باليسرى أساء لخاتمة السنة ولكن لا يحرم عليه ايسر فعله وقال
 غيره ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويسد باليمن ولعل ابن عبد البر يريد انه لا يشرع له
 الخلع اذ بدأ باليسرى ثم يستأنف باسمه ما على الترتيب المشروع لانه قد فات محله وهذا الحديث
 لا يدل على استحباب الاتعال لانه قال اذا اتعل أحدكم ولكنه يدل على ما أخرجه مسلم
 استكثر وامن النعال فان الرجل لا يزال راكبا ما اتعل أي يشبه راكب في خفة المشقة وقلة
 النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق فان الامر اذا لم يحصل على الايجاب فهو والاستحياب
 (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمش أحدكم
 في نعل واحد (وليلعلمها) بضم حرف المضارعة من أن فعل كما ضبطه النووي وضرب التنبيه
 للرجلين وان لم يجز له ما ذكر فانه قد ذكر ما يدل عليه ما من النعل (جميعا أو ليخلعهما) أي النعيلين
 وفي رواية البخاري وليخفهما جميعا وهو للقدمين (جميعا منق عليه) ظاهر انتهى التحريم
 عن المشي في نعل واحد وجهه الوجه ورعى الكراهة كأنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت ربما انقطع شيع نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمضى
 في النعل الواحد حتى يصلحها الا انه رجح البخاري وفقه وقد ذكر زر بن عنها قالت رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتعل فأتمأ وعنى في نعل واحدة واختلفوا في علته انتهى فقال قوم
 علته ان النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الارض من شوك ونحوه فاذا انفرد احدى
 الرجلين احتاج المشي أن يتوق لاحدى رجليه ما لا يتوق للآخرى فيخرج بذلك عن حجية
 مشيته ولا يأم من ذلك العثار وقيل انها مشيعة الشيطان وقال البيهقي الكراهة لما في ذلك
 من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية لمسلم اذا انقطع شيع أحدكم فلا يمش في نعل
 واحدة حتى يصلحها وقدم ما يعارض من حديث عائشة رضي الله عنها فيحمل على الذنب وقد
 ألحق بالنعيلين كل لباس شفع كالخفين وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه لا يمش أحدكم في نعل واحد ولا في خف واحد وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد
 من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال الخطابي وكذا
 اخرج البيهقي واحد من الكم دون الأخرى والارداء على أحد المتكئين دون الآخرات ولا
 يخفى ان هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى تلحق بالاصل فالاولى الاقتصار على محل النص
 (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى من جر
 ثوبه خيلاء) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه) فسر في نظر الله بنظر ربه
 أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلا سواء كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي
 الله عنها فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم فكيف تصنع النساء بذيولهن

فقال صلى الله عليه وآله وسلم يردن فيه شيئا قالت اذا تنكشفت اقد امين قال في ربه ذراعا
لا يردن عليه أخرجه النسائي والترمذي والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران بالبد المعتبر والمراد
بحر الثوب على الارض وهو الذي يدل له حديث البخاري ما أسفل من الكعبيين من الارزاق في النار
وتقييد الحديث بالذراع لا بدال بحقه ومما انه لا يكون من بحر غير خيلاء اخلا في الوعيد وقد صرح
به ما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي انه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث ان
ازاري يستنحي الان أن تعاده فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انك لست بمن يعاد
خيلاء وهو دليل على اعتبار المخاض من هذا النوع وقال ابن عبد البر ان من بحر غير خيلاء
مذموم وقال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي وقد صرح السنة ان احسن الخالات ان
يكون الى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال كنت أشتي وعلى برد
أخبره فقال لي رجل ارفع ثوبك فإنه أتني وأتني فتظرت فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقلت انما هي بردة فقلت ما لك في أسوءة قال فمظرت فإذا اراد ان ينصف ساقيه وأمامادون
ذلك فإنه لا حرج على فاعله الى الكعبيين وما دون الكعبيين فهو حرام ان كان للخيلاء وان كان
غيرها فقال النووي وغيره انه مكروه وقد يتجه ان يقال ان كان الثوب على قدر لابس له لكنه يبدله
فان كان لا عن قصده كاذي وقع لابي بكر رضي الله عنه فهو غير داخل في الوعيد وان كان الثوب
زائدا على قدر لابس له فهو ممنوع من جهة الامر اف محرم لاجل ولاجل التشبه بالنساء ولاجل انه
لا يأمن ان تعلق به النجاسة وقال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجزء
خيلاء لان الثوب (١) قد يتناول لفظا ولا يجوز ان يتناول اللفظ ان يحالفه اذ صار حكمه ما ان يقول
لا امتلأه لان تلك العبارة ليست في فاهم ادعوى غير مسلمة بل اطالة تلهي الله على تكبره انتهى وحاصل
أن الاسيال يستلزم بحر الثوب وبحر الثوب يستلزم الخيلاء ولما لم يقصده اللابس وقد أخرج ابن
منيع عن ابن عمر رضي الله عنهما في انما حديث رفعه ايله وبحر الارزاق ان جازا من الخيلاء
وقد أخرج الطبراني من حديث ابي امامة رضي الله عنه وفيه قصة لعمر وبن زرار قال انصارى ان
الله لا يحب المسبل والقصة أن أبا امامة قال يخاف من مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
لحقنا عمرو بن زرارة الانصاري في حلة ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعنا عمر ونفان
يا رسول الله اني جئت الساقين فقال يا عمرو ان الله قد أحسن كل شيء خلقه ان الله لا يحب المسبل
وأخبره الطبراني عن عمرو بن زرارة وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع
اصابع تحت ركبته عمرو وقال يا عمرو هذا موضع الازار ثم ضرب باربع اصابع تحت الازار
ثم قال يا عمرو وهذا موضع الازار الحديث ورجاله ثقات وحكم غير الثوب والازار حكمهما وكذلك
لما سأل شعبة بن محارب (٢) بن دثار قال شعبة اذ كرا الازار قال ما خص ازارا ولا خصصه وقصده
ان التعبير بالثوب يشمل الازار وغيره وأخرج اهل السنن الا ترمذي عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في الازار والقميص والعلمة من
جر شيئا من الخيلاء لم ينظر الله اليه يوم القامة وان كل في اسماده عبد العزيز بن ابى رواد
وفيه مقال قال ابن بطلان واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به

(١) قال السيد رحمه الله
هذا هو الذي قررنا في
رسالتنا في تحريم الاسبال
وتكامله على حديث أبي
بكر رضي الله عنه بأنه لا
يعارض ما يفيد غيره من
أحاديث التعميم اه أبو
زباب

(٢) محارب بالخاء المهملة
والراء بزنة مقاتل ودار بكسر
الدال المهملة ومثلثة مخففة
أخروا اه أبو زباب

العادة وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُرِخِيَ عَمَامَتَهُ
 بَيْنَ كَفْيَيْهِ انْتَهَى وكذلك تطويل الكلام من زيادة على المعتاد كما يفعل بعض أهل الخمار
 اسبال الحرم وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في
 اللباس من الطول والسعة قلت وينبغي أن يراد بالعمامة ما كان في عصر النبوة ﷺ (وعنه) أي
 ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم قلياً كل يمينه وإذا شرب
 فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله أخرجه مسلم) الحديث دليل
 على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه عمل الشيطان وخلقه والمسلم مأثور بتجنب
 طريق أهل الفسوق فضلاً عن الشيطان وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب
 به لأنه بالشمال محرم وقد زاد نافع الأخذ والإعطاء ﷺ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا
 مخيلة) بالباء المحجمة ومثلاً تختصه بوزن عظيمة التكبير (أخرجه أبو داود وأحمد وعلمه البخاري)
 دل الحديث على تحريم الاسراف في الماء كل والمشرب والملبس والتصدق وحقيقة الاسراف
 مجاوزة الحد في كل فعل أو قول وهو في الاتفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى كلوا
 واشربوا ولا تسرفوا وفيه تحريم الخيلاء والكبر قال عبد اللطيف البغدادي هذا الحديث
 جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن
 السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الاتلاف فيضرب بالنفس إذ كانت
 تابعة للجسد في أكثر الأحوال والمخيلة تضرب بالنفس حيث تكسبها العجب وتضرب بالآخرة حيث
 تكسبها الاثم والذنب اجبت تكسب المقت من الناس وقد علق البخاري عن ابن عباس رضي
 الله عنهما كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأ أنك انتان سرف ومخيلة

﴿باب البر والصلة﴾

مطلب في صلة الرحم

البر بكسر الموحدة وهو التوسع في فعل الخير البر يتقنه المتوسع في الخيرات وهو من صفات
 الله تعالى والصلة بكسر الصاد الممهلة مصدر وصله كوصله عدة في النهاية تكررت في الحديث
 ذكر صلة الأرحام وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والاصهار والتعطف
 عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم وكذلك أن بعدوا أو أسأوا وصل ذلك قطيعة الرحم انتهى
 ﷺ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يبسط
 له) مغير صيغة أي يبسط الله عليه (في رزقه) أي يوسع له فيه (وان ينسأ) مثلاً في ضبطه بالسين
 الممهلة مخففة أي يؤخر له (في أثره) ينفع الهمزة والمثلثة قراءة أي أجله (فليصل رحمه)
 أخرجه البخاري) وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أن صلة الرحم محبة في الأهل مثراً في المال
 منسأة في الأجل وأخرج أحمد عن عائشة رضي الله عنها امر فوصله الرحم وحسن الجوار
 يعمران الدار ويزيدان في الأعمار وأخرج أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه أن الصدقة
 وصله الرحم يزيد الله بهما في العمر ويدفع بهما ميتة السوء وفي سنده ضعف قال ابن التين ظاهر
 الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون عنه ساعة
 ولا يستقدمون قال والجمع بينهما من وجهين أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة في العمر

بسبب التوفيق الى الطاعة وعما رفته بحمايته في الاخرة وصيانيته عن تنفيعه في غير ذلك
ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقاصر أتمار أمته بالنسبة الى أعمار من منى
من الام فاعطاه الله اية القدر وحاصله ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن
المعصية فبقي بعده التذكير الجميل وكأنه لم يمت ومن جملة ما يحصل لمن التوفيق العلم الذي ينتفع
به من بعده بتأليف وشحه والصدقة الحارية عليه والخالف الصالح وثانيهما ان الزيادة على
حقيقتها وذلك بالنسبة الى علم الملاك الموكل بالعمرو الذي في الآية بالنسبة الى علم الله تعالى كان يقال
للملاك مثلاً ان عمر فلان مائة ان وصل رحمه وان قطعها فستون وقد سبق في علم الله تعالى انه يصل
أو يقطع فالذي في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملاك هو الذي يمكن فيه الزيادة
والنقص واليه الاشارة بقوله تعالى عجزوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب فالخو والاثبات
بالنسبة الى ما في علم الملاك وما في أم الكتاب وأما الذي في علم الله سبحانه فلا يخوفه البتة ويقال
له القضاء المبرم ويقال للاول القضاء المعلق والوجه الاول اتيق فان الاثر ما يتبع الشيء فإذا تأخر
حسن أن يحصل على الذكر الحسن بعد فقد المذكر ووجه الطيبي وأشار إليه في الفائق
ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال ذكر عند رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من وصل رحمه أنسى له في أحسنه فقال انه ليس بزيادة في عمره قال الله تعالى
اذا جاء اجلهم فلا يتأخرون ساعة ولا يستقدمون ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون
له من بعده واخرجه في الكبير مرفوعاً عن طريق اخرى وجزم ابن فورله بان المراد بزيادة العمر
ثني الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله وقال غيره في أهم من ذلك وفي وجود البركة في علمه
ورزقه ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقضي بان مدة حياة العبد وعمره هي مهما كان
قلبه مقبلاً على الله تعالى إذا كر الله عليه ما غير عاص فهذه هي عمره ومتى أعرض القلب عن الله
تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره فعلى هذا انه ينسأله في أحسنه أي يعمر الله
قلبه بذكره وأوفاته بطاعته وبأني تحقيق صلة الرحم (وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة قاطع) يعني قاطع رحم (متفق عليه)
وأخرج أبو داود من حديث أبي بكره رفعه ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في
الدنيا مع ما يدخره الله له في الآخرة من قطيعه الرحم وأخرج البخاري في الادب المفرد من
حديث أبي هريرة رفعه ان أعمال أمتي تعرض عشيمة خيس ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم
وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى ان الرحمة لا تنزل على قوم فيه قاطع رحم وأخرج الطبراني
من حديث ابن مسعود ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم واعلم انه اختلف العلماء في حد
الرحم التي تجب صائمها فقل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهم ما بحيث لو كان احدهما ذكراً حرم
على الآخر فعلى هذا لا يدخل أولاد الاعمام وأولاد الاخوال واحتج هذا القائل بتحريم الجمع
بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح لما يؤدى اليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلاً بغيره
ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أدناك أدناك وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة
سواء كان يرثه أو لا ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها
ترك المهاجرة وصلته بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فمما واجب

مطلب صلة الرحم

ومنها مستحب فالواصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي
 له لم يسم واصلاً وقال القرطبي الرحم التي توصل عامة وخاصة والعامة رحم الدين ويجب صلتها
 بالتواضع والتواضع والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة والرحم الخاصة تزيد
 بالفتنة على القرب وتنفذ حاله والتعافى عن زلاته وقال ابن أبي جرة المعنى الجامع ابدال ما يمكن
 من الجبر ودفع ما يمكن من الشر بحسب الطاقة وهذا في حق المؤمنين وأما الكفار والنفاق
 فتجب المقاطعة لهم اذا لم تنفع الموعظة واختلف العلماء أيضاً في شيء تحصل القطيعة للرحم فقال
 الرزين العراقي تكون بالاساءة الى الرحم وقال غيره فكون بترك الاحسان لان الاحاديث امرأة
 بالصلة ناهية عن القطيعة ولا واسطة بينهما والصلة نوع من الاحسان كما قسر هانك غير واحد
 والقطيعة ضدها وهي ترك الاحسان وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ايسر الواصل بالمكافي ولكن الواصل الذي اذا قطعت رحمه وصلها فإنه ظاهر في أن الصلة انما هي
 ما كان للقاطع صلة رحمه وهذا على رواية قطعت بالسبب للفاعل وهي رواية فقال ابن العربي في
 شرحه المراد الكلمة في الصلة وقال الطيبي معناها ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من
 يكافي صاحبه بمثل فعله ولكنه من ينفضل على صاحبه وقال المصنف لا يلزم من نفي الوصل
 ثبوت القطع فهسم ثلاث درجات مواصل ومكافي وقاطع فالواصل هو الذي ينفضل ولا ينفضل
 عليه والمكافي هو الذي لا ينفي الاعطاء على ما يأخذه والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا
 يتفضل قال الشارح وبالأولى أن يتفضل عليه ولا يتفضل انه قاطع قال المصنف وكما تقع
 المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فان جوزي سمي
 من جازاه مكافئاً (وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله حرم عليكم عقوق الأمهات وأد البنات ومنعوا عات وكره لكم قسبل وقال وكثرة
 السؤال واضاعة المال متفق عليه) الأمهات جمع أمهات لفظة في الام ولا تطلق أمهات الاعلى من
 بعقل بخلاف أم فأنه انعم وانما خصت الام هنا اظهار العظم حقها والا فالاب محرم عقوقه
 وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقي وهو ان يحصل من الولد لأبوين أو أحدهما
 ايذاً ليس بالهين عرفاً فيخرج من هذا ما اذا حصل من الابوين أمراً أو نهياً نخالفهما بما لا يعنى
 العرف مخالفة عقوقه فافلا يكون ذلك عقوقاً وكذلك لو كان مثلاً على الابوين دين الولد أو حق
 شرعي فرافعه الى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقاً كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكاً في الاب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم باحتياجه لما له فلم يعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكاً في عقوقه
 قلت في هذا تأمل فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يسلك دليل على نهيه عن منع أبيه
 عن ما له وعن شكائه ثم قال صاحب الضابط فعلى هذا العقوق ان يؤذى الولد أحد أبويه بما لو
 فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغار فيكون في حق الابوين كبيرة أو مخالفة الامر
 والنهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضوم أو أعضائه في غير الجهاد
 الواجب عليه أو مخالفة ما في سفر يشق عليهم ما ليس بفرض على الولد أو في غيبة طوبى له فيما
 ليس لطلب علم نافع أو كسب أو ترك تعظيم الابوين فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقيم اليه أو قطب
 في وجهه فالهذوان لم يكن في حق الغير مصيبة فهو عقوق في حق الابوين قوله وأد البنات

مطلب كون النساق تجيب
 مقاطعتهم

مطلب ضابط العقوق

يسكون اليمزة هودفن الميت حية وهو محرم وخص البنات لانه الزايع من العرب فانهم كانوا
 ينعلون ذلك في الجاهلية كراهة لهن يقال أول من فعله تيس بن عاصم التيمي وكان من العرب
 من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والفقرة وقوله ومنعوا هات المنع مصدر من منع منع
 والمراد منع ما أمرته ان لا يمنع وحاش فعل أمر يحزوم والمراد به النهي عن طلب ما لا يهتق
 طلبه وقوله وكراهة لكم قيل وقال يروى بغير تنوين حكاية للفظ الفعل وروى منونا وهي رواية
 في البخاري قبلا وقال على النقل من الفعلية الى الاسمية والاول أكثر والمراد به نقل الكلام الذي
 يسجعه الى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وانما نهى عنه لانه من
 الاشتغال بما لا يعنى المتكلم ولانه قد يتضمن الغيبة واليعة والكذب لاسيما مع الاكثار من
 ذلك قلما من يحلو عنه قال الخب الطبري فيه ثلاثة أوجه أحدها انه ما صدر ان للقول تقول
 قلت قولنا وقبلا والمراد من الحديث الاشارة الى كراهة كثرة الكلام ثانيا ارادة حكاية أقاويل
 الناس والبحث عنهم التبرع عنها فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا والنهي عنه اما لانه يخرج عن
 الاستكثار منه واما لما يكرهه انه يكرهه فانه ان ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين فتقوله
 قال فلان كذا وحمل كراهة ذلك ان يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل وروى في حق من ينقل بغير
 تثبت في نقل ما سمعه ولا يحتمل طوله وبؤيد هذا الحديث الصحيح كني بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع
 أخرجه مسلم قلت ويحتمل ارادة الكل من الثلاثة وقوله وكثرة السؤال وهو السؤال للمال أو
 عن المشكلات من المسائل أو مجموع الامر من وهو أولى وتقدم في الزكاة تحريم مسألة المال
 وقدمه عن الاغلاط أخرجه أبو داود وعنه المسائل التي يغلط بها العلماء فيزولوا فينتج بذلك
 شروفتهم وانما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد ان يكون الا في ما لا ينفع وقد ثبت
 عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندرجد الما في ذلك من
 التطوع والقول بالظن الذي لا يحل صاحبه عن الخطأ وقيل كثرة السؤال عن اخبار الناس
 واحداث الزمان وكثرة سؤال انسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤل وقوله
 واطاعة المال المتبادر من الاضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي وقيل هو الاسراف في
 الاتفاق وقيد بعضهم بالاتفاق في الحرام ورجح المصنف انه ما انتفى في غير وجهه المأذون فيه شرعا
 سواء كان دينية أو دنيوية لان الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد وفي التبذير تنويع تلك
 المصالح اما في حق صاحب المال أو في حق غيره قال والحاصل ان في كثرة الاتفاق ثلاثة وجوه
 الاول الاتفاق في الوجوه المذمومة شرعا ولا شك في تحريمه والثاني الاتفاق في الوجوه المحمودة شرعا
 ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يفوت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه والثالث الاتفاق في المباحات
 وهو ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس
 باضاعة ولا اسراف والثاني ان يكون فيما لا يليق به عرفاً فان كان لدفع مفسدة اما حاضرة أو
 متوقعة فذلك ليس باسراف وان لم يكن كذلك فالجهل هو رعي انه اسراف قال ابن دقيق العيد ظاهر
 القرآن انه اسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات هو حرام وتبعه
 في الغزالي وجرم به الرافعي في الكلام على الغارم وقال البايعي من المال الكسبة انه يحرم استيعاب
 جميع المال بالصدقة قال ويكره كثرة انفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به اذا وقع نادر الحادث

كضيف أو عيدا أو ولية والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما ان
انضاف الى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال الغبن التماس في المبيعات بلا سبب وقال
السبكي في الحلبيات وأما اتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى
والدين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ان الزائد الذي لا يلبق بحال المنفق
اسراف ومن بذل مالا كثيرا في عرض يسير فانه بعد هذه الدقة لا مضيعة انتهى وقد قدم الكلام في
الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رضا الله في رضا الوالدين وسخط الله في سخط الوالدين
أخرجته الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دلل على وجوب رضا الولد ولو اذله
وتحريم استخاطمها فان الاول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيعدم رضاهما على ما يجب عليه
من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه جاء رجل يستأذن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال أحي والدك قال نعم قال فقيه ما جاهد وأخرج أبو داود من
حديث أبي سعيد أن رجلا هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن فقال يا رسول
الله اني قد هاجرت قال هل للأهل باليمن قال أوى قال أذنالك قال لا قال فارجع فاستأذنهم فان
أذنالك جاهدوا الاقربهما واسأله فاختار فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات واليه ذهب
جماعة من العلماء كالشافعي وغيره فلو ائتمروا بترك الجهاد اذا لم يرض الابوان الا فرض العيين
كالصلاة قائم بتقديم وان لم يرض به الابوان بالاجماع وذهب الاكثر الى انه يجوز زفيل فرض
الكفاية والمندوب وان لم يرض الابوان ما لم يتضرر اسبب فقد الولد وجعلوا الاحاديث على المبالغة
في حق الوالدين وأنه يتبع رضاهما فيما لم يكن في ذلك سخط الله تعالى كما قال تعالى وان جاهدك
على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما واصحابها في الدنيا معروفات الاية انما هي فيها
اذا جاهد على الشرك ومثله غيره من الكبائر وفيه دلالة على انه يطعهم ما في ترك فرض الكفاية
والعين لكن الاجماع خصص فرض العيين وأما اذا تعارض حق الاب وحق الام فحق الام مقدم
لحديث البخاري قال رجل يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي قال أمك ثلاث مرات ثم قال أبوك فانه
دل على تقديم رضا الام على رضا الاب قال ابن بطال مقتضاه ان يكون للام ثلاثة أمثال مال الاب
قال وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع قلت واليه الاشارة بقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه احسانا جلته أمة كرها ووضعته كرها ومثله اجلته أمة وخذنا قال القاضي عياض ذهب
الجمهور الى ان الام تفصل على الاب في البر ونقل الحرث الحاسبى الاجماع على هذا واختلفوا في
الاخ والجد من أحق بمرءتهما فقال القاضي الاكثر على تقديم الجد وحرم به الشافعية
ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القرابة من ذوى الارحام ويقدم منهم المحارم على
من ليس بحرم ثم العصباء ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الجار وأشار ابن بطال الى ان الترتيب حيث
لا يمكن البرد فمرة واحدة وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والسنائي وصححه الحاكم من
حديث عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس أعظم حقا على المرأة
قال زوجها قلت فعلى الرجل قال أمه ولعل مثله هذا لخصوص ما اذا حصل التضمر للوالدين
فانه يقدم حقهما على حق الزوج جمعا بين الاحاديث (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لاخيه ما يحب لنفسه
 متفق عليه الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لاخيه أو لجاره ووقع في البخاري
 لاخيه بغير شئ الحديث دليل على عظم حق الجار والاخ وفيه نفي الايمان عن لا يحب لهما ما يحب
 لنفسه وتأوله العلماء بان المراد نفي كمال الايمان اذ قد علم من قواعد الشريعة ان من لم يتصف
 بذلك لا يخرج عن الايمان وأطلق المحبوب ولم يعين وقد عني ما في رواية النسائي في هذا الحديث
 بلفظ حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه قال العلماء والمراد من الطاعات والامور بالمباحة
 قال ابن الصلاح وهذا قد يعذر من الصعب الممتنع وليس كذلك اذ معناه لا يكمل ايمان أحدكم حتى
 يحب لاخيه في الاسلام ما يحب لنفسه من الخير والقيام بذلك يحصل بان يحب له مثل حصول ذلك
 من جهة لا يراجه فيها بحيث لا تنقص النعم على أخيه شيئاً من النعمة عليه وذلك سهل على القلب
 السليم وانما يعسر على القلب الدغل عافانا الله تعالى واخواننا أجمعين انتهى هذا على رواية الاخ
 ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصديق والعدو والقريب والاجنبى والاقر
 جوارا والابعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب ومن كان فيه
 أكثرها فهو لاحق به وهم جرح الى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله وقد أخرج
 الطبراني من حديث جابر رضى الله عنه الجيران ثلاثة جاره حق وهو المشرك له حق الجوار وجاره
 حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام وجاره ثلاثة حقوق جارس لم له حق الاسلام
 والرحم والجوار وأخرج البخاري في الادب المفرد والترمذي وحسنه ان عبد الله بن عمر رضى
 الله عنهما ذبح شاة فأهدى منها الجار اليهودي فان كان الجار أجنبياً أحب له ما يحب لنفسه وان كان
 كافراً أحب له الدخول في الايمان أو لامع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الايمان قال الشيخ
 محمد بن أبي حمزة حفظ حق الجار من كمال الايمان والاضرار به من الكائن لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره قال ويقترب الحال في ذلك بالنسبة الى
 الجار الصالح وغيره والذي يشمل الجميع ارادة الحسب وموعدة الحسنى والدعاء له بالهداية وترك
 الاضرار له الا في المواضع الذي يحل له الاضرار بالقول والفعل والذي يخص الصالح هو جميع
 ما تقدم وغير الصالح كنهه عن الاذى وأمره بالحسنى على حسب مراتب الامر المعروف
 والنهي عن المنكر والكافر يعرض الاسلام عليه والترغيب فيه برفق والفاسق يعظه بما يناسبه
 بالرفق ويستر عليه زلله وينهاه بالرفق فان نفع والاخيرة قاصداً تأديبه بذلك مع اعلامه بالسبب
 ليكتف ويقدّم عند التعارض من كان أقرب اليه بابا كفى حديث عائشة قالت يا رسول الله انى جارين
 فالى أيهما أهدى قال الى أقربهما بابا أخرجه البخاري والحكمة فيه ان الاقرب بابا يرى ما يدخل
 بيت جاره من هدية وغيره خافيتشوف لهما بخلاف الابعد وقد علم ان حد الجار أربعون داراً من
 كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار وقيل من صلى معك صلاة الصبح في
 المسجد فهو جار (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أى الذنب اعظم قال أن تجعل لله نداً) هو الشبه ويقال له ندو سيد (وهو خلقك قال قلت
 ثم أى قال ان تقتل ولدك خشية أن يأكل معك قلت ثم أى قال أن تزاني بجليلة) الجاهل الملهة
 الزوجة (جارك متفق عليه) قال الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وقال تعالى ولا تقتلوا

أولادكم من اطلاق الآية الاخرى خشية اطلاق وقوله ان تراني بجليلة جارية أي بزوجه التي
تحل له وعبر بتراني لان معناه ترني به بارضاها وفيه فاحشة الزنا وافساد المرأة على زوجها واسمالة
قلها الى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلا الجارية عظم لان الجارية توقع من جاره الذب
عنه وعن حرمة ويا من بوائقه ويركن اليه وقد أمره الله تعالى برعاية حقته والاحسان اليه فاذا
قابل ذلك بالنزاهة وافسادها عليه على وجه لا يمكن منه غيره كان غاية في القبح والحديث
دليل على أن أعظم المعاصي الذم لم يقتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم يختلف الكبار
باختلاف مقاسدها الناشئة عنها ﴿١﴾ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من البكران يشتم الرجل والديه قيل وهل يسب الرجل
والديه قال نعم يسب اباه ورجله فيسب أمه فيسب أمه متفق عليه قوله يشتم الرجل
والديه أي يتسبب في شتمه جافه ومن الجواز المرسل من استعمال المسبب في السب وقد بينه صلى
الله عليه وآله وسلم بجوابه على من سأله بقوله نعم وفيه تحريم التسبب في آذية الوالدین وسبهما
وثأيم الغير بسبهما قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويؤخذ منه انه ان آل
أمره الى محرم حرم عليه الفعل وان لم يقصد المحرم وعليه دل قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من
دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم واعتبط منه الموردي تحريم بيع الثوب الحرير الى من
يتحقق منه لبسه والغلام الا حرد الى من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصر عن يتخذ خيرا وفي
الحديث دليل على انه يعمل بالغاب لان الذي يسب أباه الرجل قد لا يجاز به بالسب لكن الغاب
هو الحجازة ﴿٢﴾ وعن أبي أيوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل
لسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يبدأ
بالسلام متفق عليه ﴿٣﴾ نفي الحيل دال على التحريم فيحرم هجر المسلم فوق ثلاثة أيام ودل
منه ووجه على جواز ثلاثة أيام وحكمة جواز ذلك هذه المدة أن الانسان مجبول على الغضب وسوء
الخلق وفقد ذلك فعني له هجر أخيه ثلاثة أيام ليهذهبه ذلك العارض تحتها على الانسان ودفعه
للأضرار به ففي اليوم الاول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعتذر وما زاد
على ذلك كان قطعاً لحقوق الاخوة وقد فسر معنى الهجر بقوله يلتقيان الى آخره وهو على الغاب
من حال المتهاجرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام واليه ذهب الجمهور وما كان
والشافعي واستدل له بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديث
موقوف وفيه ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه وقال أحمد وابن القاسم المالكي ان كان يؤذيه ترك
الكلام فلا يكتفه برد السلام بل لابد من الرجوع الى الحال الذي كان بينهما وقيل ينظر الى
حال المهجور فان كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء مما تطيب به نفسه ويزيل غل الهجر
كان من تمام الوصل وترك هجر وان كان لا يحتاج ذلك كفي السلام وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن
عبد البر أجمعوا على انه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب تصاعلي الخطاب له في
دينه أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دينه أو قرب هجر جليل خير من الخطاة مؤذية وتقدم الكلام
في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعا وقد وقع من السلف المتهاجرين جماعة من أعيان الصحابة
والتابعين وتوابههم وقد عد الشارح رحمه الله تعالى جماعة من أولئك يستنكرون صدورهم

مطلب مراتب الحسن إليهم

أشدهم أقاموا عليه ولهم أعذار إن شاء الله تعالى والجل على السلامة متعبين والعباد مظنة
 الخالفة وأما قول الذهبي أنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض سيما السلف قال وحدهم رأس
 ثلثة من الهجرة فتدبين الميذرة الله اختلال ما قال في ثمرات النظر في علم الأثر وقد نقل في
 الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها الذليّ ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره ﴿وعن جابر رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة أخرجه البخاري المعروف
 ضد المنكر قال ابن أبي جرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء
 جرت به العادة أم لا فإن قارنته النية أجزأ صاحبه جز ما والا فقيه احتمال والصدقة هي ما يعطيه
 المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والتطوعية والأخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البلوغ وهو
 أخباران له حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتمل النفع شيئا من المعروف ولا يخل به وفي الحديث
 أن كل تسبيحة صدقة وكل تكبير صدقة والامر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة وقال
 في بضع أحدكم صدقة والأمسالك عن الشر صدقة وغير ذلك من الأعمال الصالحة ولفظ كل
 معروف عام وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذر تبسك في وجه أخيك صدقة
 للوأمر بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك وإرشادك الرجل في أرض الفسالة صدقة لك
 وما طمأنت الخرج والشوك والظلم عن الطريق صدقة لك وأفرغت من دلوك في دلو أخيك صدقة
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه وفي الأحاديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها وهو
 ما أخرجه الأئمة من ماله منطوقا فلا يختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على أن يفعلها في
 أكثر الأحوال من غير مشقة فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة
 ﴿وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحقرن من المعروف
 شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق﴾ بأسكان اللام ويقال طلق والمراد سهل منبسطا ﴿وعنه﴾ أى
 عن أبي ذر رضى الله عنه ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طمعت مرة فأكثرها ماء
 وتعاهد جيرانك أخرجهم ما سلم﴾ فيه ما الحث على المعروف ولو بإفلاحة الوجه والبشر
 والابتسام في وجه من يلاقه من أخوانه وفيه الرخصة بحق الجار وتعاهد ولو بمرقة يمد بها إليه
 ﴿وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفس﴾ لفظ
 مسلم من فرج ﴿عن مسلم كرمته من كرم الدنيا نفس الله عنه كرمته من كرم يوم القيامة
 ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة﴾ هذا ليس في مسلم كما قال الشارح وقد
 أخرجه غيره ﴿ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد
 في عون أخيه أخرجه مسلم﴾ الحديث فيه مسائل الأولى فضيلة من فرج عن مسلم كرمته من
 كرم الدنيا وتفرجها ما أعطاه من ماله إن كانت كرمته من حاجة أو بذل جاهه في طلبه له
 من غيره أو قرضه وإن كانت كرمته من ظلم ظالم له ففرجها بالأسعى في رفعها عنه أو تخفيفها
 وإن كانت كرمته مرض أصابه أعانته على الدواء إن كان لديه أو على طبيب يتبعه وبالجملة لا تفرج
 الكرم باب واسع فإنه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد أو تخفيفه الثانية التي سعى على المعسر هو
 أيضا من تفرج الكرم وإنما خصه لأنه بالغ وهو انظر لغريمه في الدين أو بأرأه منه أو غير ذلك
 فإن الله تعالى يسر عليه أموره ويسهل له لتسهيله أخيه فيما عذله والتيسير لا أمور الآخرة

بأنهم ون عليه المشاق فيها ويرجع وزن الحسنات و يلقى في قلوب من لهم عنده حق يجب استيفائه أو
 منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك ويؤخذ منه أن من عسر على عسر عسر عليه ويؤخذ منه أنه
 لا بأس على من عسر على مؤسراً لأن مظهره يجل عرضه وعقوبته والثالثة من سنة مسلم الطاع
 منه على ما لا ينبغي إظهاره من الرلات والعثرات فإنه مأجور بما ذكره من سنة في الدنيا والآخرة
 في سنة في الدنيا بأن لا يأتي زلة يكر ما طالع غيره عليها وإن أناهل يطلع الله عليه أحد أو ستره في
 الآخرة بالمعقورة لأن به وعدم إظهاره رقبته وغير ذلك وقد حدث صلى الله عليه وآله وسلم على
 السترة لمسلم فقال في حق ما عر هلا سترت عليه بردائن ياهزال قال العلماء وهذا الستر مندوب
 لا واجب فالورفعه إلى السلطان كان جائزاً ولا يأتى به قلت ودليله أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 ياهز الأول لأن له أنه آثم بل حرضه على أنه كان ينبغي له سنة فإن علم أنه تاب وأقلع حرم عليه مذكر
 ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتأدي في الطغيان وأما من
 عرف بذلك فإنه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذ المبحث من ذلك مقدسة
 وذلك لأن الستر عليه يغريه على الفساد ويجريه على أذية العباد ويجري غيره من أهل الشر
 والعناد وهذا بعد انتضاء فعل المعصية فأمّا إذا رآه وهو في حال الواجب المبادرة لا تكارها ولا المنع منها
 مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها لأنه من باب انكار المنكر لا يحل تركه مع الامكان وأما إذا رآه
 يسرق مال زيد فهل يجب عليه اخبار زيد بذلك أو ستر السارق الظاهر يجب عليه اخبار زيد
 والا كان معيناً للسارق بالكتم منه على الأثم والله تعالى يقول ولا تعاونوا على الأثم والعدوان وأما
 جرح الشهود والرواة والأمناء على الأوقاف والصدقات وغير ذلك فإنه من باب نصيحة المسلمين
 الواجبة على كل من اطاع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو يجمع عليه
 الرابعة الأخبار بأن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فإنه قال على أنه تعالى يتولى أعانة
 من أعان أخاه وهو يدل على أنه يتولى عوناً في حاجة أخيه التي سعى فيها وفي حوائج نفسه فبينما
 من عون الله تعالى ما لم يكن بالله غير أعانة وإن كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره لكن
 إذا كان في عون أخيه زادت أعانة الله تعالى فيؤخذ منه أنه ينبغي للعبد أن يتغلب بقضه حوائج
 أخيه ويقدمها على حاجة نفسه إيماناً من الله تعالى كمال الأعانة في حاجاته وهذه الجمل
 المذكورة في الحديث ثابت على أنه تعالى يجازي العبد من جنس فعله فمن ستره ستر عليه ومن بسر
 يسر عليه ومن أعان أعين ثم أنه تعالى به فضله وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على
 المعسر والساير للمسلم وجعل تقريج السكر به يجازي به في يوم القيامة كأنه أعظم يوم القيامة
 آخر عز وجل جراته تقريج السكر به ويحتسب أنه يفرح عنه في الدنيا أيضاً لكنه طوى في الحديث
 وذكر ما هو أهمهم (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 دل على خير فله مثل أجر فاعله أخرجه مسلم) دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر به الدال
 كأجر فاعله وهو مثل حديث من س سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها
 والدلالة تكون بالإشارة على الغير بشعل الخير وعلى إرشاد ملته الخير على أنه يطلع به من فلان
 والوعظ والتذكير والتأليف للعلوم النافعة ونظير خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة والله
 در الكلام النبوي ما أمثل به ما يوضح مبادئه ودلالته على خير الدنيا والآخرة (وعن ابن

عَرْضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمْ مَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اسْتَعَاذَ بِكَ اللَّهُ فَأَعِزَّهُ وَمَنْ
سَأَلَكَ بِكَ اللَّهُ فَأَعِطَهُ وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ وَأَفَادَعُوهُ آخِرُ جِهَةِ الْبَيْتِ (قَدْ
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جَبَانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَافِظُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَاجْبِرْهُ
وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ وَأَفَادَعُوهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ وَفِي رِوَايَةٍ
فَإِنْ جِزْتُمْ عَنْ مَكَافَاتِهِ فَاذْعُوهُ إِلَى حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ شَكَرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّاكِرِينَ وَأَخْرَجَ
الترمذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ مَنْ أَعْطَى عَطِيَّةً فَوَجَدَ فليَجْزِ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَدْفَنْ مَنْ أَتَى فَقَدْ
شَكَرَ وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ تَحَلَّى بِسَاطِنٍ فَهُوَ كَالْبِسْ تُورِيِّ زُورٍ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
اسْتِعَاذَ اللَّهِ عَنْ أَىْ أَمْرٍ طَلِبَ مِنْهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فَإِنْ بَدَأَ بِتَرْكِ مَا طَلِبَ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ وَإِنْ يَجِبُ
إِعْطَاؤُهُ مِنْ سَأَلِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ قُدُورُهُ أَنْ لَا يَسْتَلَّ بِاللَّهِ إِلَّا الْخُفْيَةَ سَأَلَ مِنَ الْخُلُقِيِّينَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَجِبَ
إِعْطَاؤُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهَا عَنِ إِعْطَاؤِهِ وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ جَالٍ رِجَالُ الْعَصْرِ الْأَشْيَخِ
وَهُوَ ثَقَاتٌ عَلَى كَلَامِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ لِمَنْ مِنْكُمْ مَنْ سَأَلَ بوجهِ اللَّهِ وَلَعْنُ مَنْ سَأَلَ بوجهِ اللَّهِ ثُمَّ مَنَعَ سَأَلَهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ هَجَرَ بَضْمِ الْهَاءِ
وَسَكُونِ الْجِيمِ أَىْ أَمْرٍ أَقْبَحًا إِلَّا يَلِيقَ وَيَحْتَمِلُ مَا لَمْ يَسْأَلْ سِوَا الْقَبِيحِ أَىْ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ وَلَكِنْ الْعُلَمَاءُ
جَالُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَضْطَرُ وَيَكُونُ ذِكْرُهُ هَذَا أَنْ سَمِعَهُ
مَعَ سُؤَالِهِ بِاللَّهِ أَقْبَحُ وَأَفْظَعُ وَيَحْتَمِلُ لَعْنُ السَّائِلِ عَلَى مَا ذُكِّرَ فِي الْمَسْئَلَةِ حَتَّى أَفْجَرِ الْمَسْئُولَ وَدَلَّ
الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ الْمَكَافَاةِ لِلْمُعْسِنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ فَالْجَوَابُ بِكَافَتِهِ بِالْعَدَاءِ وَبِجَزَائِهِ قَدْ طَابَتْ نَفْسُهُ
أَوْ لَمْ تَطَابَ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ

(بَابُ الزَّهْدِ)

هُوَ قَوْلُهُ الرَّغْبَةُ فِي الشَّيْءِ وَأَنْ شُئْتُ قُلْتُ الرَّغْبَةُ عَنْهُ وَفِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَقِيقَةِ بَعْضُ الدُّنْيَا
وَالْأَعْرَاضِ عَنْهَا وَقِيلَ تَرَكُ رَاحَةَ الدُّنْيَا رَاحَةَ الْآخِرَةِ وَقِيلَ أَنْ يَخْلُقَ لِقَبْلِكَ مِمَّا خَلَقْتَ مِنْهُ يَدُكَ وَقِيلَ
بِذَلِكَ مَا تَالَا وَلَا تَوَثَّرَ مَا تَدْرَكَ وَقِيلَ تَرَكُ الْأَسْفَلَ عَلَى مَعْدُومٍ وَفِي الْفَرْحِ لِمَعْدُومٍ قَالَهُ الْمَسَاوِي فِي
تَعْرِيفَاتِهِ وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا زَهَادَةً فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ
بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَعْنَى يَدُكَ أَوْ تَقْ مَعْنَى بِمَعْنَى
بِدَالِ اللَّهِ وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمَصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصَبْتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا وَأَنْهَا بَقِيَتْ لَكَ أَنْتَهَى فَوَهِدَا
التَّغْيِيرَ التَّبْوِيَّ بِقَدَمٍ عَلَى كُلِّ تَغْيِيرٍ (وَالْوَرَعُ) الْوَرَعُ تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ خَوْفُ الْوُقُوعِ
فِي مُحَرَّمَ وَقِيلَ تَرَكُ مَا يَرِيكَ وَفِي مَا يَعْيبُكَ وَقِيلَ الْأَخْذُ بِالْأَوْثَقِ وَحُلُّ النَّاسِ عَلَى الْأَشْقِ وَقِيلَ
النَّظَرُ فِي الْمَطْعَمِ وَالْبَاسُ وَتَرَكُ مَا يَبَاسُ وَقِيلَ تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ وَمَرَاقِبَةُ الْخَطَرَاتِ (عَنْ الْعِمَانِ
ابْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَأَهْوَى النِّعَمَانَ
بِأَصْبَعِهِ إِلَى أَذْنِهِ أَنْ الْحَلَالَ بَيْنَ الْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مَشْتَبِهَاتٌ) وَرَوَى مَشَبَهَاتٍ بَضْمِ الْمِيمِ
وَلَمْ يَدِدْ الْمَوْحِدَةَ وَمَشَبَهَاتٍ بَضْمِهَا أَيْضًا وَتَحْقِيقُ الْمَوْحِدَةَ (لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي أَنْفِي
الشُّبُهَاتِ اسْتِمْرًا) بِالْهَمْزِ مِنَ الْبَرَاءَةِ أَىْ حَصَلَ لَهُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الذِّمِّ الشَّرْعِيِّ وَصَانَ عَرْضَهُ عَنْ ذِمِّ
النَّاسِ (لَدَيْهِ وَعَرْضُهُ وَمِنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ) أَىْ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَأَنْتَ حَافِظُهُ

للدلالة ما بعده عليه انذلو كان الوقوع في الشبهات وقوعا في الحرام فكانت من قسم الحرام البين
وقد جعلها قاء برأسه وكما يدل له التشبيه بقوله (كأني أرى حوله الحلي يوشك ان يقع فيه
ألوان الكل ملك حتى ألوان حتى الله تحارمه ألوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله
واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب متفق عليه) أجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث
وانه من الاحاديث التي تدور عليها قواعد الاسلام قال جماعة هو ثلث الاسلام فان دورانه عليه
وعلى حديث انما الاعمال بالنيات وعلى حديث من حسن اسلام المرأة كمال ما لا يعنيه وقال أبو
داود انه يدور على أربعة أحاديث هذه رابعة أحاديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب ل أخيه ما يحب
لنفسه وقيل حديث ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما أيدى الناس يحبك الناس قوله الحلال
بين أي قيد به الله ورسوله اما بالاعلام بانه حلال نحو أحل لكم صيد البحر الآية وقوله تعالى
فكأول ما غمغمت حلالا طيبا وأسكت عنه تعالى ولم يحرمه فالاصل حله أو بما أخبر عنه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بانه حلال أو امن الله تعالى أو رسوله بانه لازم حله قوله الحرام بين أي
بينه الله تعالى انما في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم نحو حرمت عليكم الميتة أو
بالتي عنه نحو لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ونحوه والاختيار بين الحلال بانه بين اعلام يحمل
الانتفاع به في وجوه النفع كما ان الاخبار بان الحرام بين اعلام باحتناجه وقوله وبينه لمشتبهات
لا يعاين كثير من الناس المراد بهم التي لم يعرف حلالها ولا حرمتها فصارت مترددة بين الحلال والحرمة
عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها الا العلماء ينص في المبرر جند فيه شيء من ذلك اجتمع
فيه العلماء وألحقوا به ما يقاس أو استصحاب أو نحو ذلك فان حتى دله فالورع تركه ويدخل
تحت فن انفي الشبهات فقد استبرأ أي أخذ بالبراءة فلا يذنبه وعرضه فاذا لم يظهر فيه للعالم دليل
يحرره ولا حله فانه يدخل في حكم الاشياء قبل ورود الشرع فمن لا يثبت للعقل حكما يقول لاحكم
فيها بشي لان الاحكام شرعية والقرض انه لم يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل والثالثون بان
العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال التبريم والاباحة والوقف وانما اختلف في المشتبهات هل
هي ما شبهه تحريره أو ما شبهه بالحرام الذي قد صح تحريره مع الاحتفاظ بالآخر ويشلو ذلك بما
ورد في حديث عتبة بن الحرث الصماني الذي أخبرته أمه سوداء بانها أرضعته وأرضعت زوجته
فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل فقد
صح تحرير الاخت من الرضاة شرعا قطعنا وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ومثله
التمر التي وجدها صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال لولا اني أخاف انهم امن الزكاة أو من
الصدقة لا كلتم ا فقد صح تحرير الصدقة عليه نعم التبت هذه التمر بالحرام المعلوم وأما ما التبت
هل حرمة الله علينا أم لا فقد وردت أحاديث دالة على انه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه ان من أعظم الناس انما في المسامين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته
فانه يفيد انه كان قبل سؤاله حلالا ولما شبهه عليه سأل عنه فحرم من أجل مسألته ومنها أحاديث
ماسكت الله عنه فهو مما عفا عنه له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى ويجعل لهم الطيبات فكل ما كان
طيبا ولم يثبت تحريره فهو حلال وان شبهه علينا بتحريره والمراد بالطيب هو ما حله الله تعالى على
لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أو سكنت عنه وما خفيت ما حرمه وان عدته النفوس طيبا

كان خبر فانه أحد الاطمين في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر ان الحلال الكسب
الطيب وهو الحلال المحض وان التشابه عندنا في حير الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضوع
ذكر صاحب تفضيد التهديد في الترغيب في الصدقة نقله عنه الحافظ محمد بن ابراهيم قال
السند وقد حقه انه من قسم الحلال البين في رسالته المسماة بالاول المتين انتهى وقال الخطابي
ما شككت فيه فالاولى اجتهابه وهو على ثلاثة أحوال واجب ومستحب ومكروه فالواجب
اجتناب ما يلزم المحرم والمندوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام والمكروه اجتناب
الرخصة المنسروعة انتهى قال في الشرح وقد ينازع في المندوب فانه اذا كان الاغلب الحرام
فالاولى ان يكون واجب الاجتناب انتهى وقد أوضحه السيد في حواشي ضوء النهار وقيم
العز الى أقسام الاربع ورع الصديقين وهو ترك ما لم تكن بينته واضحة على حله وورع المتقين وهو
مالا يشبهه فيه ولكن يخاف أن يجير الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال
التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال وقوع والافه وورع الموسوسين قلنا ورع الموسوسين
قد يوجب له البحارى فقال باب من لم ير الوسوس من الشبهات كمن يمنع من كل الصيد خشية أن
يكون انقلب من انسان وكن ترك شرا مما يحتاج اليه من مجهول لا يدري اماله حرام أم حلال
ولا سلامة تدل على ذلك التحريم وكن ترك تناول شئ الخبز ورد فيه متفق على ضعفه ويكون
دليل باجته قويا وتأويله متمنعاً ويستبعدوا الكلام في الحديث متسع للشكوك في رجه الله شرح
مستقل لهذا الحديث في فتاواه المسماة بالفتح الرباني وهو شرح نافع تمتع جند الميسر في انه أحد
قيماً أعلم وفيه من النوادر والتحقيقات ما ليس في شرح أحد من الشراح فراجعوه في هذا كفاية
وقوله ان لكل ملك حى اخبار عما كانت عليه لولك العرب وغيرهم فانه كان لكل واحد حى
يحميه من الناس ويتنعمهم عن دخوله فن دخله أو وقع به العقوبة ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة
لم يقرب به خوفاً من الوقوع فيه وذكروا كضرب المثل للخطابين ثم أعلمهم ان حياء تعالى الذى
حرمه على العباد وقوله ومن وقع في الشبهات الى آخره أى من وقع فيها فقد طام حول حى الحرام
في قرب ويسرع ان يقع فيه وفيه ارشاد الى البعد عن ذرائع الحرام وان كانت غير محرمة فانه
يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه فن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لتلايد خلل في المعاصي
ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم عنها مؤكداً ان في الجسد مضغة وهي القطعة من اللحم سميت بذلك
لانها تضغ في القوم لصغرها واتهام صغرها عليهم امدار صلاح الجسد وقادته فان صلحت صلح وان
فسدت فسدت وفي كلام الغزالي انه لا يراى بالقلب هذه المضغة اذ هي موجودة للبهائم مدركة
بحاسة البصر بل المراد من القلب لطيفة رائية روحانية لها به هذا القلب الجسماني تعلق وتلك
اللطيفة هي حقيقة الانسان وهي المدركة العارفة من الانسان وهو مخاطب والمعاقب والمطالب
ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني وذكر ان جميع الحواس والاعضاء أجناد من خزنة القلب
وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والاعوان وهو المتصرف فيهم والمرد لها وقد خلقت
مجمولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافاً ولا عليه تمرداً فاذا أمر العين بالانفتاح انفتحت واذا
أمر الرجل بالتحرك تحركت واذا أمر اللسان بالكلام وحزم به تكلم وكذا سائر الاعضاء
والحواس من وجه يشبه تسخير الملائكة لله تعالى فانهم جميعاً على طاعة لا يستطيعون له خلافاً

وانما ينترقان في شيء وهوان الملائكة عالة بطاعة الرب وأمثالها والاحتقان تطيع القلب في
الانتقاج والانتباقي على سبيل التسخير ولا خبير لها من نفسها ومن طاعتها للقلب وانما اقتقر
القلب الى الجنود من حيث اقتقاره الى المركب والرافد لفره الى الله تعالى وقطع المنازل الى لقائه
فلا جله خلقت القلوب قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وانما امر كبه البدن
وزاده العلم وانما الاسباب التي توصله الى الراد وتكمنه من التزود منه العدل الصالح ثم طال في هذا
المعنى عما يحتمل مجلدة لطيفة وانما أشرنا الى كلامه ليعلم مقصد الرالكلام النبوي وأنه بحر قطره
لا ترف وأما كونه محل العقل أو محل الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى يستعمل بدركها
وذكر اختلاف فيها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (نفس) في القاموس انه كسمع ومنع وإذا خاطبت قلت تعس كعس وإذا حكيت قلت تعس
كفرح وهو الهلاك والعثار والسقوط والنثر والبعث والاضطاط (عبد الدينار والدرهم
والقطيفة) الذوب الذي له خجل (ان أعطى رضى وان لم يعط لم يرض آخرجه البخاري) أراد
يعبد الدينار والدرهم من استعبده الدنيا بطاها وصار كالعبد لها تصرف فيه تصرف المالك
ليمالها ويغس في شهورها ومطالبها وذكر الدينار والقطيفة مجرده مال والافضل من استعبده
الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمره الله تعالى وجعل رضاء وسخطه متعلقا بغير ما يريد وعدم نيله
فهو عبده ومن الناس من يستعبده حب الامارات ومنهم من يستعبده حب الصور ومنهم من
يستعبده حب الاطيان واعلم ان المذموم من الدنيا كل ما يعبد العبد عن الله تعالى ويشغله عن
واجب طاعته وعبادته لا ما لا يعينه على الاعمال الصالحة فانه غير مذموم وقي عين طلبه ويجب
عليه تحصيله وقوله رضى أي عن الله تعالى بما ناله من حظاها وان لم يعط لم يرض أي عنه تعالى
ولاعن نفسه فصار ساطعا لهذا الذي تعس لانه أدار رضاء على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه
والحديث نظير قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمأن به وان أصابه
فتنة اقلب على وجهه الآية ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أخذ رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عنكبي (يروي بالافراد والتثنية وهو بكسر الكاف يجمع الكتف والعضد
(فقال كس في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول إذا مسبت
فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لسمك ومن حياتك الموت
آخرجه البخاري) الغريب من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأوي به ولا بد يستوطن فيه كما قيل
في المسيح سعد المسحج بسج لا ولي موت ولا بناء يغرب وعطف أو عابر سبيل من باب عطف الترق
وأولست للشك بل للتخيير أو الإباحة والامر بالارشاد والمعنى قدر نفسك ونزاهة منزلة من هو
غريب أو عابر سبيل ويحتمل أن أولاد ذراب والمعنى بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل لان الغريب
قديم ستوطن بلدا بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة الى مقصده والمقصدها الى الله تعالى
وان الى ربك المنتهى قال ابن بطال لما كان الغريب قليل الاتساع الى الناس بل هو مستوحش
منهم لا يكاد يمر بمن يعرفه فيأمن به فهو ذليل في نفسه خائف وكذلك عابر السبيل لا يتخذ في سفره
الابوة وتحتفيقه من الاثقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره معه زاده وراحته يلقاه الى
ما يعينه من قصده وفي هذا الإشارة الى اثار الرضاء في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف فكما

لا يحتاج المسافر الى أكثر مما يلبسه الى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا الى أكثر مما
يلبسه اهل وقوله وكان ابن عمر رضي الله عنهما الى آخره قال بعض العلماء كلام ابن عمر متفرع
من الحديث المرفوع وهو متضمن لثم اية تنصير الامر وان العادل اذا أُمسى ينبغي له ان لا ينظر
الصباح واذا أصبح ينبغي له ان لا ينتظر المساء بل ينظر ان أجله يذكره قبل ذلك وفي كلام الاختيار
انه لا بد للانسان من الصحة والمرض فيغتم أيام الصحة وينفق ساعاته فيما يعود عليه تنفعه فانه
لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعات ولانه اذا مرض كسبه ما كان يعمل
صحة افتقد ما أخذ من صحة لم يرضه حطه من الطاعات وقوله ومن حياته الموت أي ختم أيام
الحياة والصحة والنشاط ما أوله بتقديم ما ينفعه بعد الموت وتوطير حديث بدر وبالاعمال سبعا
ما تقتطرون الفقر انسيما أو غنى مطعيا أو مرضا مفسدا أو غير ما مفسدا أو موتا ناجيا أو أوالا جلا
فانه شر غائب أو الساعة والساعة أدهى وأمر آخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
نسيه بيوم فهو منهم أخرجه أبو داود وحسنه ابن حبان الحديث فيه ضعف واه شواهد عند
جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة يخرجون عن الضعف ومن شواهد ما أخرجه أثر
يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود من رضي عن قوم كان منهم من الحديث دال على ان من
نسيه بالفاسق كان منهم أو بالكفار أو بالمبتدعة أي شيء مما يختصرون به من ملبوس أو امر كواب
أرहितها قالوا اذا شبه بالكافر في زى واعتقد أن يكون بذلك مثله كذا فان لم يعتقد فقيه خلاف
بين الفقهاء منهم من قال يكفر وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال لا يكفر ولكن يؤدب به (وعن
ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت خلف النبي صلى الله عليه وآله في صلاة فقلت يا رسول الله انما احفظ
الله يحفظك) بالخبر جواب الامر (احفظ الله تجده) مثلا (تجاهل) في التماسر وجاؤك
وتجاهل مثلين فانما وجهك (واذا سألت) حجت من حوائج الدارين (فاسأل الله) فان بيده
أمورهما (واذا استغنت فاستغن بالله رواد الترمذي قال حسن صحيح) وتعلمه واعلم ان الامة
لو اجتمعت على ان يتفقوا بشي لم يتفقوا الا بشي قد كتبه الله لا وان اجتمعوا على ان يضروك
بشي لم يضروك الا بشي قد كتبه الله عليك جفت الاقلام وطويت الصحف وأخرجه أحمد عن ابن
عباس رضي الله عنهما ما باسناد حسن بلفظ كسرت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل يا غلام
أرابعلم ألا أعلمك كليات يتفعل الله من فقلت بلى فقال احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده
امامك تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واذا سألت فاسأل الله واذا استغنت فاستغن بالله
قد جفت القلم بما هو كائن فلا والله ان الخلق جميعا أرادوا ان يتفقوا بشي لم يتفقوا بشي لم يقدروا عليه
وان أرادوا ان يضروك بشي لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه واعلم ان في الصبر على ما تكره خيرا
كثيرا وان النصر مع الصبر وان الفرج مع الكربة وان مع العسر يسرا ولا النساء أخرجه الترمذي
جدا في قوله بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد فانه اشبه على وصايا الجليل والمراد من قوله احفظ
الله أي حدوده وعهوده وأمره ونواهيه وحفظ ذلك هو الوقوف عنده وأمره بالاقتبال وعند
نواهيه بالاجتناب وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به الى ما نهى عنه فبعد في ذلك
فعل الواجبين كذا وتزلزله المهيات كلها وقال تعالى والحاظظون لحدود الله وقال عز ما توعدون

لكل أبواب حفظ فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لاوامر الله وفسر بالحافظ لذنوبه حتى يرجع منها
فأمره صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفاصيلها واسعه وقوله تجده
أما ملكت في اللفظ الآخر يحفظك والمعنى متقارب أي تجده أما ملكت بالحفظ لأن سرور الدارين
جزء وفاقين باب وأقربا بعدى أوف بعدد كما يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر
مرهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى وكان أبوهما صالحا وقوله فاسأل الله أمر أفراد
الله تعالى بالسؤال واتزال الحاجات به وحده وأخرج الترمذي مر فوعاسلوا الله من فضله فإن
الله يحب أن يسأل وفيه من حديث أبي هريرة مر فوعاسلوا الله يغضب عليه وفيه إن الله
يحب المخلصين في الدعاء وفي حديث آخر يسأل أحدكم به حاجته كما حاجتي يسأل الله سبع نعمة إذا
انقطع وقد بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعته من الصحابة عن أن لا يسألوا الناس شيئا منهم
الصديق وأبو ذر وثوبان وكان أحدكم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقته فلا يسأل أحدا
أن يسأله وأفراد الله تعالى يطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فإن السؤال بذل الماء
الوجه وزله لا يصلح إلا لله تعالى لأنه القادر على كل شيء الغنى مطلقا والعباد بخلاف هذا وفي صحيح
مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث قدسي فيه إعبادي لو أن أولكم
وأخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسنة ما نقص
ذلك مما عندى إلا كما ينقص الخيط إذا غمس في البحر وزاد في الترمذي وغيره وذلك بالي جواد
وأجد ما جدد أقول ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام إذا أردت شيئا فأنما أقول له ~~كس~~ ويكون
وقوله إذا استعنت فاستعن بالله مأخوذ من قوله تعالى يا ليتني استعنت أي نفر ذلك بالاستعانة أمره
صلى الله عليه وآله وسلم أن يستعين بالله وحده في كل أموره أي أفرد بالاستعانة على ما تريده وفي
أفراده تعالى بالاستعانة فائدتان الأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في عمل الطاعات
والثاني أنه لا معين له على ما صلح دينه ودينه الله عز وجل في أعانه الله تعالى فهو المان ومن
خذه له فهو الخذلان وفي الحديث الصحيح أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وعلم صلى الله
عليه وآله وسلم العباد أن يقولوا في خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه وعلم معاذ أن يقول دبر الصلاة
اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فالعبد أذبح شئ إلى مولاه في طلب اعاقته على
فعل المأمورات وترك المخظورات وأصبر على المشدورات قال يعقوب عليه السلام في الصبر على
المقدور والله المستعان على ما تصفون وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالاسباب
فإن من جملته سؤال الله والاستعانة به فإن من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها
رزق من جهته فهو منه تعالى وإن حرم فهو الصلحة لا يعاها ولو كشف العطاء لعلم أن الحرمان خير
من العطاء والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية وله أن يعوله أو الزائد
على ذلك إذا كان بعده لقرض محتاج أو صلة رحم أو عانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لا غير
ذال فإنه يكون من الاشتغال بالدين والقيام بحجته الذي هو رأس كل خطيئة وقد ورد في الحديث
كسب الحلال فريضة أخرجه الطبراني والبيهقي والقضاعي عن ابن مسعود مر فوعا وفيه عباد
ابن كثير ضعيف وله شواهد من حديث أنس عند الدبلي طالب الحلال واجب ومن حديث
ابن عباس مر فوعا طالب الحلال جهاد برواه الترمذي ومثله في الحديث عن ابن عمر قال العلماء

الكسب الحلال مندوب أو واجب الالعام المشتغل بالتدريس والحاكم المستغرة أوفاته في
 إقامة الشريعة ومن كان من أهل الولايات العامة كالامام فترك الكسب بهم أولى لمساغفهم
 الاشتغال عن القيام بما هم فيه ورزقون من الأموال المعدة لهم صالح ﴿١﴾ (وعن سهل بن سعد
 رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله دلي على عمل
 إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس فقال أزهدي في الدنيا يحبك الله وأزهدي فباع عند الناس يحبك
 الناس رواه ابن ماجه وغيره وسنده حسن) فيه خالدين عمرو القرشي يجمع على تركه ونسب
 إلى الوضع وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس بن مالك ثقات إلا أنه لم يثبت
 سماع مجاهد عن أنس وقد روى مرسلًا وقد حسن الزورى الحديث كله لشواهد الحديث
 دليل على شرف الزهد وفضله وأنه يكون سببا لمحبة الله تعالى للعبد ومحبة الناس له لأن من
 زهد (١) فيما هو عند الناس أحبه لأنهم أحببت الطباع على استئصال من أنزل بالخوفين حاجاته
 وطمع فيما في أيديهم وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك بل هو مندوب
 إليه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تتحوا أو أرسد صلى الله عليه
 وآله وسلم إلى إفساء السلام فإنه من جواب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك ﴿٢﴾ (وعن سعد بن أبي
 وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله يحب العبد
 التقي الغني الخفي آخر جهه مسلم) فسر العلماء محبة الله تعالى لعبده بأنهم أرادته الخيرة وهذا
 ورجته ونقيض ذلك بغض الله تعالى له والتقي هو الآتي بما يحب عليه المحتجب لما يحرم عليه
 والغني هو غنى النفس فإنه الغني المحبوب قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس الغنى بكثرة العرض
 ولكن الغنى غنى النفس وأشار عياض إلى أن المراد به غنى المال وهو محتمل والخفي بالطاء المعجزة
 والفاء أي الخامل المنقطع عن عبادة الله تعالى والاشتغال بأمور نفسه وضبطه بعض رواة مسلم
 بالطاء المهمة ذكره القاضى عياض رحمه الله تعالى والمراد به الوصول للرحم اللطيف لهم وغيرهم
 من الضعفاء وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) أي
 بهمه من عنه بعنوه يعنيه أهله (رواه الترمذي وقال حسن) هذا الحديث من جوامع الكلم
 النبوية يعم الأقوال كإروان في صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام من عد كلامه من غيره قل
 كآزاه الأفيما يعنيه ويعم الأفعال فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا وطلب المناصب والرياسة
 وحب المحمدة والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج إليه في صلاح دينه وكفايته من دنياه وأما اشتغال
 العلماء بالمسائل الفرضية فتقبل أنه ليس من الاشتغال بما لا يعنى بل هو ما يؤخرون فيه لأنهم لما
 عرفوا من الأحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم ويقشوا الجهل اجتهدوا في ذلك لما بقي
 من الزمان ومن يأتي من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث فلم يتم أنعموا
 إقراضهم وخروجهم للتخارج وقدر التقادير والأعمال بالنيات قلت ولا يخفى أن استخراج التواريخ
 وتقدیر التقادير ليس من العلم المحمود لأن غاية أقوال خرجت من أقوال المجتهدين ليست أقوالا
 لهم ولا أقوالا لمن يخرجها أو الاحتياج إليها والعمل به أمشك أذليست لفتاوى أذ القائل بها
 ليس بجهل مضرورة فلا يقلد لأنه إنما يقلد مجتهدا عدل والقرض أن يخرج من ليس بالمجتهدين وأما

(١) قال الامام الشافعي
 رضي الله عنه في الزهد فيما
 عند الناس

ومن يأمن الدنيا فآني طعمتها
 وسبق اليها عذيبها وعذابها
 وما عصى الأجيقة مستحيلة
 عليها كالأب همهن اجتذبتها
 فان تجتنبها كنت سلبا لآلها
 وان تجتنبها نازعتك كلابها
 اه أبو تراب

تقدير التقادير فانه قسم من التخياري انما يقدّر به بحسب ما يقول الخرج وفي كلام علي
عليه السلام العلم نقطة كثرة الجاهلون بل هذه الموضوعات في التخياري كانت مضرّة للنظر
في الكتاب والسنة فغلت الناظرين عن النظر في ما وبل بركتهم انقطعوا الاعمار في تقرير ذلك
التخياري وقد اشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاستغفال بطوائف من أئمة التحقيق وان كان
الاستغفال به اقدم على فريق وما أحن هذه التخياري والتنازع المبني على مجرد الرأي ومحض
الاجتهاد الاحراق والتصديق حتى لا يبق على وجه البسيطة غير السنة المطهرة وغير هذا الكتاب
العزيز الاصيل العربي وبالله التوفيق ﴿٢٠﴾ وعن المقدم بن معديكر بن رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه أخرجه الترمذي وحسنه
وأخرجه ابن حبان في صحيحه وقامه بحسب ابن آدم كلات يقمن صلبه فان كان فاعلاً لا محالة
وفي لفظ ابن ماجه فان غلبت ابن آدم نفسه فلما شام الطعام وثلاثاً لشرابه وثلاثاً لنفسه والحديث
دليل على ذم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء والاخبار عنه بأنه شر ما يفسد من المفسد
الدينية والبدنية فان فضول الطعام مجابة للاستقام ومنطقة عن القيام بالحكام وهذا الارشاد الى
جعل الاكل ثلث ما يدخل المعدة يستعمل منه البدن الغذاء ويتنفع به القوى ولا يتولد عنه شيء
من الادواء وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم التبع فقد أخرجه البرزبانين
أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً باللفظ **من الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة**
قاله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي حبيفة لما تحبشاً قال في ملأ بطنى منذ ثلاثين سنة وأخرج
الطبراني بإسناد حسن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة زاد البيهقي الدنيا
سجن المؤمنين وجنة الكافرين وأخرج الطبراني بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً
عظيم البطن فقال يا صبيعه لو كان هذا في غير هذا المكان خير لك وأخرج البيهقي واللفظ له
وأخرجه الشيخان مختصر البيهقي يوم القيامة بالظلم الطويل الأكل والشرب فلا يرى عند
الله جناح بعوضة أقرأ ان شئتم فلا تقم لهم يوم القيامة وزاد وأخرج ابن أبي الدنيا أنه صلى الله
عليه وآله وسلم أصابه جوع يوم ما فعمد الى جوفه فوضعه على بطنه ثم قال أأرب نفس طاعة نائمة
في الدنيا جاعة عاربه يوم القيامة أأرب مكرمه لنفسه وهو لها مهين أأرب مهين لنفسه وهو لها
مكرم وصح حديث من الاسراف أن ناكل كلما شئنا وأخرج البيهقي بإسناد فيه ابن لهيعة عن
عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أكل في اليوم مرتين فقال
يا عائشة ما تمنعين ان لا يكون لك شغل الا جوفك الاكل في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب
المسرفين وصح كذا واشربوا والبسوا في غير اسراف ولا تجملوا وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في
الوسط سيكون رجال من أمي يا كوا لوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان
النيا يوتشدون في الكلام فأولئك شرار امتي وقال لقمان لابنه يا بني اذا امتلأت المعدة
نامت الفم كرهت الحكمة وقعدت الاعضاء عن العبادة وفي الخلو عن الطعام فوائد وفي
الامتلاء مفساد ففي الجوع صفاء القلب وإيقاد القرية ونفاذ البصيرة فان الشبع يورث البلادة
وبعض القلب ويكثر البخارات في المعدة والدماع كشبه السكر حتى يحتوى على معادن التفكير
فتقل القلب بسببه عن الجريان في الافكار ومن فوائده كسر شهوات المعاصي كلها والاستيلاء

على النفس الامارة بالسوء فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات
 والشهوات لا محالة الاطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة وانما السعادة كلها في ان تلك الرجل
 نفسه والشقاوة كلها في ان تلك نفسه قال ذوالنون ما شيعت قط الا عصيت أو همت بمعصية
 وقالت عائشة رضي الله عنها أول بدعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع
 ان القوم لما شبعت بطونهم جمعت بهم نفوسهم الى الدنيا ويقال الجوع خزائن من خزائن الله
 تعالى وأول ما تدفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فان الجائع لا يتحرك عليه شهوة فصول
 الكلام فيختص من آفات اللسان ولا يتحرك عليه شهوة الفرج فيختص من الوقوع في الحرام
 ومن فوائد هذه النوم فان من أكل كثيرا شرب كثيرا فنام وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات
 كل منفعة دينية ودنيوية وعند الغزالي في الاحياء عشر فوائد لتقليل الطعام وعدة عشر مفاسد
 للتوسع منه فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك فانها تميل به الى الشرود ويصعب تداركها ولربها
 من أول الامر على السداد فان ذلك أخون له من أن يجترأ على الفساد وهذا أمر لا يحصى الاطالة
 اذ هو من الامور التجريبية التي قد جربها كل انسان والتجربة من أقسام البرهان (وعن أنس
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم خطاؤون) أي كثير الخطا اذ
 هو صيغة بالغة (وخير الخطائين التوابون) أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي (والحديث
 دال على انه لا يتجاوز الخطيئة انسان ما جعل عليه هذا النوع من الضعف وعدم التقيد بالولاه
 في فعل ما اليه دعاه وترك ما عنده مناه ولكنه تعالى بالظن فتح باب الزوبة لعباده وأخبر ان خير
 الخطائين التوابون المكثرون وللتوبة على قدر كثرة الخطا وفي الاحاديث أدلة على ان العبد اذا
 عصي وناب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله الا هالك وقد خص من هذا العموم
 يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد انه ما هم بخطيئة وروى انه لقيه ابليس ودعه معه اليق من
 كل شيء فسأله عنه فقال هي الشهوات التي أصيب بها بنى آدم فقال هل في شيء انشئ قال ربما شيعت
 فشد غلظك عن الصلاة والنكاح فقال هل غير ذلك قال لا قال الله على أن لا أملا بطني من طعام أبدا
 فقال ابليس لله على أن لا أنصح مسلما أبدا (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الصمت حكمة وقليل فاعله أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف وصح انه
 موافق من قول لقمان الحكيم) وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فرأه يسرد درعا
 لم يكن راها قبل ذلك فجعل يتعجب مما رأى فاراد ان يسأله عن ذلك فنعته حكيمته عن ذلك فترك ولم
 يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال نعم الدرع للعرب فقال لقمان الصمت حكمة الحديث
 وقيل ترددا اليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد
 به عن فضول الكلام وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء
 وفي الحديث من صمت نجما وقال عتبة بن عامر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اللجج قال
 أمسك عليك لسانك الحديث وقال صلى الله عليه وآله وسلم من تكفل لي بما بين يديه ورجليه
 أعكف له بالجنة وقال معاذة صلى الله عليه وآله وسلم أنواخذ بما تقول قال شكك أم لا وهل
 يكب الناس على مناخرهم الا حصائذ السنتهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت والاحاديث فيه واسعة جدا والآثار من السلف كذلك

واعلم ان فضول الكلام لا تنحصر بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال لا خير في كثير من
 نجواهم الا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس وآفاته لا تنحصر فعد منها الخوض
 في الباطل وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة الله أو مجالس الخمر ومواقف الفساق وتنعم
 الاغنياء وتجبر المذلول ومراهم المذمومة وأحوالهم الممكرة وهذه فان كل ذلك مما لا يحل الخوض
 فيه فهو من الحرام ومنها الغيبة والمهمة وكفى بها مهلا كافي الدين ومنها المراء والمجادلة والمزاح
 ومنها المنصومة والسب والفضح وبذاءة اللسان والاستهزاء بالناس واللعن والسخرية والكذب
 وقد عد الغزالي في الاحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاما بسيطا حسنا وذكر علاج
 هذه الآفات

(باب الترهيب من مساوي الاخلاق)

*(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والحسد فان
 الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس رضي
 الله عنه نحوه) اياكم حسد منسوب على التحذير والتحذير منه الحسد وفي الحسد أحاديث وأثار
 كثيرة قال كل أول ذنب عصي الله به الحسد فانه أمر ابليس بالسجود لا آدم فحسده فامتنع
 عنه فعصى الله تعالى فطرد وولد من طرده كل بلاء وقتنة عليه وعلى العباد والحسد لا يكون الا على
 نعمة فاذا أنعم الله على أخبك نعمة فذلك فيها حالتان احدهما أن تذكر تلك النعمة وتنجب زوالها
 وهذا الحالة تسمى حسدا الثانية ان لا تنجبر زوالها ولا تذكر وجودها ودوامها ولكنك تريد
 لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة فالاول حرام على كل حال الا نعمة على كافر أو فاجر وهو يستعين
 بها على تهيج الفتنة وافساد ذات الدين وايداء العباد فهذا لا يضر لك كراحتك لها ولا محبتك
 زوالها فانك لم تنجبر زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد ووجه تحريم الحسد
 ما علم من الاحاديث انه يخطئ لغير الله وحكمته في تفضيل بعض عبادته على بعض والاقيل

ألا قل لمن كان لي حسدا * أتدري على من أسأت الادب

أسأت على الله في فعله * كأنك لم ترض لي وهو سب

ثم الحاسدان وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا اثم عليه بل لعنه ما جاوز في
 مجاهدته نفسه فاسعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ وان لم يبع ولم يظهره فان كان المانع العجز
 بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وان كان المانع له من ذلك القوى فقد يعذر لانه لا يستطيع دفع
 الخواطر النفسانية فبقيته في مجاهدتها ان لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الاحياء فان
 كان بحيث لو أتى الامر اليه وورد الى اختياره اسعى في ازالة النعمة عنه فهو حسد وحسدا
 مذموم وان كان نزعته التقوى عن ازالة ذلك فيعني عنه ما يجده في نفسه من ارتياحه الى زوال
 النعمة عن محسوده مهما كان كراهته لذلك من نفسه بقله ودينه وهذا التفصيل يشير اليه
 ما أخرجه عبد الرزاق مرفوعا ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما الخرج
 منه يا رسول الله قال اذا تطيرت فلا ترجع واذا ظننت فلا تتحقق واذا حسدت فلا تبغ وأخرج
 أبو نعيم كل ابن آدم حسود ولا يضر حسدا حسده ما لم يتكلم بالاسان أو يعمل باليد وفي معناه

أحاديث لا تخلو عن مقال وفي الزواجر لابن حجر التميمي أن الحسد مهر اقرب وهي اما حجة زوال
نعمه الغير وان لم تنقل الى الحاسد وهذا غاية الحسد اومع انتقالها اليه وانتقال مثلها اليه والا
أحب زوالها للثلاث بغير عليه أو لامع بحجة زوالها وهذا الأخير هو المفعول عنه من الحسد ان كان
في الدنيا والمطلوب ان كان في الدين انتهى وهذا القسم الأخير يسمى غيرة فان كان في الدين فهو
المطلوب وعليه جل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا حسد الا في الله بين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار
ورجل آتاه الله المال فهو يتقى منه آناء الليل والنهار والمراد أنه يغار من اتصف به اثنين الصنفين
فيقتدى به بحجة السالك في هذا المسالك وأعل قسمته حسد ايجاز والحديث دليل على تحريم
الحسد وأنه من الكبار فانه اذا أكل الحسنة ففقد أحطها ولا يحيط الا الكمية ونسبة الاكل
اليه مجاز من باب الاستعارة وقوله كأنما كل النار الحطب تحقيق لذهاب الحسنة فان الحسد كما
يذهب الحطب بالنار ويتلاشى بجرمه واعلم ان دواء الحسد الذي يزيد على القلب معرفته الحاسد
انه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وانه يعود وبال حسده عليه في الدارين اذا لم يزل
نعمه بحسده قط والالم تبقى لله نعمة على أحد حتى نعمة الايمان لان الكفار يحبون زواله عن
المؤمنين بل المحسود يتبع بحسنة الحاسد لانه مظلوم من جهة سيما اذا أطلق لسانه بالانتقاص
والغيبة وشك الاستمر وغيره من أنواع الايذاء فيبقى الله قلبه من الحسنة من غير ما من نعمة
الآخرة كما حرم نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فاذا تأمل العاقل هذا
عرف انه جلب لنفسه بالحسد كل غم وتمكيد في الدنيا والآخرة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الشديد بالصرعة ﴾ بضم الصاد المهملة وفتح الراء
وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع لغيره ﴿ انما الشديد الذي عاكث نفسه عند
الغضب متفق عليه ﴾ المراد بالشديد شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس وامساكها
عند الشر ومنازعة الجوارح للانتقام من أغضبهم فان النفس في حكم الاعداء الكثيرين
وعلمهم اعماشتهم في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيمبار يدونه منه وفيه
اشارة الى ان مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل الذي يملك
نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة وحقيقة الغضب حركة النفس الى خارج الحسد لارادة
الانتقام والحديث ارشاد الى ان من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة الى الانتقام من أغضبه
أن يجاهد او يعنها اطلب والغضب غير ترفي في الانسان فهو اقصد أو نزع في غرض ما اشعلت
نار الغضب وثار حتى يحمر الوجه والعينان من الدم لان البشرة تتحمر لونها ما رواه ها وهذا
اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان كان ممن فوقه لولم يمتنع انقباض الدم من ظاهر
الجلد الى جوف القلب فيصفر اللون خوفا وان كان على الظهير تردد الدم بين انقباض وانبساط
فيمر ويصفر والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كغير اللون والعدة في الاطراف
وخروج الافعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى غضبان نفسه في حالة غضبه
لسكن غضبه حيا من قبح صورته واستحالة خلقته هذا في الظاهر وأما الباطن فتجبه أشد من
الظاهر لانه لو لم يلد حقد في القلب واضمار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدم على تغير

ظاهره فان تغير الظاهر غرة تغير الباطن فتظهر على اللسان بالفحش والشتم وتظهر في الافعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاسد وقد ورد في الاحاديث دواء هذا الداء فاخرج ابن عساكر موقوفا الغضب من الشيطان والشيطان طالع خلق من النار والماء يطفى النار فاذا غضب أحدكم فليغتسل وفي رواية فليتوضأ واخرج ابن أبي الدنيا مرفوعا اذا غضب أحدكم فقسال أعوذ بالله سكن غضبه واخرج أحمد مرفوعا اذا غضب أحدكم فليسكت واخرج أحمد وأبو داود وابن حبان مرفوعا اذا غضب أحدكم فليجلس فان ذهب عنه الغضب والا فليضطجع واخرج أبو الشيخ مرفوعا الغضب من الشيطان فاذا وجد أحدكم قائما فليجلس وان وجدته جالسا فليضطجع والنهي متوجه الى الغضب على غير الحق وقد يوب الجحار باب ما يجوز من الغضب والشدة لا امر الله تعالى وقد قال تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة مرفوعة الى ان كل ذلك كان لامر الله تعالى واظهار الغضب فيه منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد وقد ذكر الله تعالى في موسى وغضبه لما عبد العجل وقال ولما سكنت عن موسى الغضب (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة متفق عليه الحديث من أدلة تحريم الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق والاخبار عنه بالظلمة ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يمتد يوم القيامة سببها حيث يسي نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم وقيل انه اريد بالظلمات الشدة أندوبه فمرفوعة الى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر أرى من شدائده او قيل انه كناية عن النكال والعقوبات (٢) وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فانه أهلك من كان قبلكم أخرجه مسلم في الشح وفي التفرقة بين وبين العجل أقوال قيل في تفسير الشح انه أشد من الجبل وأبلغ في المنع من الجبل وقيل هو الجبل مع الحرص وقيل الجبل في بعض الأمور والشح عام وقيل الجبل بالمال خاصة والشح بالمال والمعروف وقيل الشح الحرص على ما ليس عنده والجبل عما عنده وقوله فانه أهلك من كان قبلكم يحتمل انه يريد الهلاك الذي يؤول اليه المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله جاهلهم على ان سئدوا دماءهم واستحلوا محارمهم وهذا أهلاك ديني والمحال لهم حوصصهم على حفظ المال وجعه وازدياده وصيائه عن ذهابه في النفقات فضموا اليه مال الغرصة اناله ولا يدر له مال الغير الا بالحرب والغضبية المفضية الى القتل واستحلال المحارم ويحتمل أن يراد به الهلاك الاخرى فانه يتفرع عما اقترعوه من ارتكاب هذه المظالم والظواهر جله على الامرين واعلم ان الاحاديث في ذم الشح والجمل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى الذين ينجلون ويأمرون الناس بالجمل ومن يجمل فأنما يجمل عن نفسه ولا تحسن الذين ينجلون بما آتاهم الله من فضله وهو خير الهمة بل هو شرهم ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وفي الحديث ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وانجاب كل ذي رأى برأيه أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه زيادة وفي الدعاء الجوى اللهم اني أعوذ بك من الهمة والحزن الى قوله والجمل أخرجه الشيخان وقال صلى الله عليه وآله وسلم شر ما في الرجل شح هالع وجبن خالع أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود

(١) قال تعالى ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفا وقال ولما سكنت عن موسى الغضب اه

عن أبي هريرة مرفوعاً والآثار فيه كثيرة فإن قلت وما حقيقة الجبل المذموم وما من أحد إلا
وهو يرى من نفسه أنه غير يخجل ويرى غيره بخيلاً ورعاً صاعداً رفيعاً من إنسان فأخلف فيه
الناس فيقول جماعة أنه يخجل ويقول آخر ومن ليس بخيلاً فماذا أحد الجبل الذي يوجب الهلاك
وما أحد البذل الذي يستحق أن يعبد به صفة السخاوة وثوابها قلت السخى هو من يؤدي ما يوجب
عليه والواجب واجبان واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات ما من يجب عليه
انفاقه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة والسخى هو الذي لا ينزع واجب الشرع ولا واجب
المروءة فإن منع واحداً منهم ما فهو بخيل لكن الذي يتنع واجب الشرع أبخل فمن أعطى زكاة ماله
مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه ولا يتيم الخبيث من ماله في حق الله تعالى فهو سخى والسخاوة في
المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات فإن ذلك مستحب ويختلف استجابة أخلاق
الأحوال والاشخاص وتفصيله يطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع إلى الأحياء للزكاة إلى رحمته الله تعالى
واعلم أن الجبل داء لدواء وما أنزل الله داء الأول دواء الجبل أمران الأول حب السموات
التي لا يتوصل إليها إلا بالمال وطول الأمل والثاني حب ذات المال والشغف به ويقائمه لديه
فإن الداء نير مثلاً رسول ينال به الحاجات والسموات فيوحي محبوب لذلك ثم صار محبوباً بالنفس
لأن المتوصل إلى اللذات اللذيذة قد ينسى الحاجات والسموات وتصور الداء نير عنددهي المحبوبة
وهذا غاية الضلال فإنه لا فرق بين الحجر والذهب إلا من حيث أنها تقضي به الحاجات فهو داء بسبب
حب المال وتفرغ عنه الشغف وعلاجه بضد فعل الج سموات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج
طول الأمل الأكثار من ذكر الموت وذكر موت الأقران والنظر في ذكر طول تبعهم في جمع المال ثم
ضربا به بعدهم وعدم نفعه لهم وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد وعلاجهم أن
يعلم أن الله تعالى هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه فإنه ربما يخلف له أبوه فلا يتم
ينظر ما أعد الله أن ترك الشح وبذل من ماله في مرضات الله تعالى وينظر في الآيات القرآنية
الحاتمة على الجود المانعة من الجبل ثم ينظر في عواقب الجلاء في الدنيا فإنه لا بد لجامع المال من
آفات تخرجه على رغم أنه فالسحاة خير كله لم يخرج إلى حسد الأسراف المنهي عنه وقد أدب
الله تعالى عباده وأحسن الأدب فقال تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين
ذلك قواماً اختياراً الأمور أوساطها وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال أنفق في وجوه المعروف
بالحق هي أحسن ويكون بمساعدة الله أو توقيته بما هو عليه وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة
والتكف وعدم الطمع (وعن محمود بن لبيد) هو محمود بن لبيد بن رافع الأنصاري الأشعري ولد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخاري له صحبة وقال
أبو حاتم لا تعرف له صحبة وذكره مسلم في التابعين قال ابن عبد البر الصواب قول البخاري وهو
أحد العلماء سنة ست وسبعين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أخوف
ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) كانه قبل وما هو فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الرياء أخرجه
أحمد بإسناد حسن) الرياء مصدر رآى فاعل ومصدره رأى على بناء مفاعلة وفعل وهو مهـ موز
العين لا يضمن الـ رويـ ويجوز تخفيفه بقلـ بـاء حقيقة لغة أن يرى غيره خلاف ما دعو عليه
وشرعاً أن يفعل الطاعة ويترك المعصية مع الإحاطة غير الله تعالى أو يخبر بها أو يجب أن يطلع

على المذهب الذي يرى من مال أو غيره وقد قدمه الله تعالى في كتابه وبه من حسنات المذاهب
 في قوله برأون الناس ولا يبدون الله الا قليلا وذلك من كونهم يرجعون الى الله في كل عمل لا يصالحون
 ولا يبشرون بعبادة غيره أحد أو قال قولوا لا اله الا الله لا شريك له لا يبدون الله الا قليلا
 الكثيرة الطيبة الدالة على غلبة عذاب المرائي ذنبا في الحقيقة ثانيا لله بعبادته تعالى وفي الحديث
 التمسني يقول الله تعالى من عمل عملا أشبهه فيه عبدي فويل له ولائحته بهي أنا أغنى
 الاغنياء عن الشريك واعلم ان الربا يكون بالبدن وذلك بتلويح القول والاصغر اربا لهم بذلك
 شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليدل بالندول على قوة الاكثي وبشعة
 الشعر ودرن الثوب يودهم ان شبه بالدين اليه عن ذلك وأنواع هذا واسعه ودول يري انه من أهل
 الدين ويكون بالقول بالرغبة في المواظفة ويذكر محبات الله الخين ليدل على عنايته باخبار الناس
 وبغيره في العلم ويتأسف على منارقة الناس بالله ماضي والتأخر من ذلك والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر يحضرة الناس والربا بالندول لا تصير أبوابه وقد تنكرن المرائي بالاصحاب والاشباع
 واللام لا يذنب الى فلان متبوع قدوة والربا باساع اذا عرفت ذلك بعض أبواب الربا اعظم
 من بعض لا يتلاف باختلاف أركانه رخي ثلاثة المرائي به والمرائي لاجله ونفس قصد الربا قصد
 الربا لا يتحقق ان يكون مجردا عن قصد الثواب أو محض بالارادة المحبوب بزيادة الثواب
 لا يتحقق ان تكون ارادة الثواب أرحم أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور الاولى
 ان لا يكون قصد الثواب بل فعل الدلالة متلا بزيادة الناس واذا انفرد لا يفعلها وأخرج الصدقة
 مثلا يقال انه يجنب له هذه أغلظ أنواع الربا أو أخيم او خو عبادة العباد والثانية قصد الثواب
 لكن قصد اضيق بحيث الله لا يجبه له على الفعل الامر آة العباد ولكن قصد الثواب في كل
 قوله الثالثة تسارى القصد ان يجبت لم يبعثه على الفعل الا بتمتع وحوالو رخي عن كل واحد منهم ما
 لم يسهل فيه فانه اوى صلاح قصده وفساده فلهذا يخرج راسا برأس لاه ولا عليه الرابعة
 ان يكون اطلاع الناس من جها وقبول الشاطو ولو لم يكن لما ترك العباد قال الغزالي رحمه الله
 تعالى والذي انقذه والعلم عند الله تعالى أنه لا يحبط أصل الثواب ولكنه ينقص وبعباق على
 مقداره قصد الربا أو ثواب على مقداره قصد الثواب وحديث أنا أغنى الاغنياء عن الشريك يخول
 على ما اذا تساوى القصدان أو كان قصد الربا أرحم وأما المرائي به وهو الشاعة فيقسم الى الربا
 بأصول العبادات والى الربا بأوصافها رخي ثلاث درجات الربا الايمان وهو اظهار كفى الشهادته
 وباطنه مكذب فهو بخلافه في النار في الدرك الاسفل منها وفي حوله أنزل الله تعالى اذا جاءك
 المنافقون قالوا نهديا انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله الآية وقريب منهم الباطنية الذين
 يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويطنون خلافه ومنهم الرافضة أهل الشيعة الذين يظهرون
 لكل فريق منهم تقية والربا بالعبادات كما قدمنا هذا اذا كان الربا في أصل المقصد وأما
 اذا عرض الربا بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه الا اذا ظهر العمل لغيره وتحدث به وقد
 أخرج الديلمي مرفوعا ان الرجل لم يعمل عملا لم يكتب له عنده سرا فلا يرايه الشيطان حتى
 يسكن به فيجعي من السر ويكتب علانية فان عادتك من الثانية تحمي من السر والعلانية
 وكتب رباه وأما اذا قارن باعث الربا باعث العبادة تم قدم في أمنا العباد فواجب البعض من

العلماء الاستئناف لعدم انعقادها وقال بعض بلغو جميع ما نفع له الا التحريم وقال بعض بصح
لان النظر الى الخواتم كالمواهب بالاحلاص وصحبه الربا من بعد قال الغزالي والقولان الاسرار
خارجان عن قياس القسمة وقد اخرج الواحد في أسباب السزول جواب جندب بن
زهر لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني اعمل العمل واذا اطع عليه سرني فقال صلى الله
عليه وآله وسلم لا شريك لله في عبادة وفي رواية ان الله لا يقبل ما شور له فيه رواه ابن عباس وروى
عن مجاهد انه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني اصدق وأصل الرحم
ولا أصنع ذلك الا لله في ذلك مني فسرني وأعجب به فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
شأحتي نزلت الآية يعني قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا الى آخرها ففي
الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي من
حديث أبي هريرة قال حديث غريب قال قلت يا رسول الله بينا أنا في بيتي في صلاتي اذ دخل علي
رجل فاجتمع بيني احوال التي رايتني عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لك أجران وفي
الكشاف من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له لك أجران أجر السر وأجر
العلانية وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ
ما يفتق قربان عند الله وصالوا ان الرسول قد دل على ان محبة النائم من رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تنافي الاخلاص ولا تعد من الرياء يتوكل الحديث الاول بان المراد بتولاه اذا اطاع عليه
سرني لمحبة النائم عليه فيكون الرياء في محبة النائم على العمل وان لم يخرج العمل عن كونه خالصا
وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة النائم المطاع عليه وانما هو مجرد محبة ما يصاحبه
عنه وعلاجه غيره وبمحتمل ان يراد بقوله في محبة أي بمحبة شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم اتمم شهادة الله في الارض وقال الغزالي أما مجرد السرور باطلاع الناس اذ لم
يلغ أمره بحيث يؤثر في العمل فبعد أن يفسد العبادة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية المنافق) أي علامة تنافقه (ثلاث اذا حدث
كذب واذا وعد اخلف واذا اتفق خان متفق عليه) وقد ثبت عند الشافعي من حديث
عبد الله بن عمر ربه وهاذا خاصم بخروا المتناقض من يظهر الايمان ويطن الكفر وفي الحديث
دليل على ان من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من المتناقض قال كانت فيه هذه كإفادته
متناقض وان كان موقفا صدقا بشرائع الاسلام وقد استشكل الحديث بان هذه الخصال قد توجد
في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء في دعائه قال النووي
قال المحققون والاكثر وهو الصحيح المختار ان هذه الخصال هي خصال المنافقين فاذا انتصف
بها أحد من المصدقين أشبهه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا فان النفاق هو اظهار ما يطن
خلافه وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حدثه به وعده واتمه
وخاصه وعاهده (١) من الناس لانه متناقض في الاسلام وهو يطن الكفر وقيل ان هذا كان في
حق المنافقين الذين كانوا في أيامه صلى الله عليه وآله وسلم يحدون بأعيانهم فكذبوا واقتنوا
على دينهم فخانوا وعادوا في الدين بالنصر فاختلوا وخفوا في خصوماتهم وهذا قول سعيد بن
جبير وعطاء بن أبي رباح ورجع اليه الحسن بن سعد أن كان على خلافه وهو مروى عن ابن عباس

اشارة الى رواية فيها زيادة
واذا عاهد غدر أو أبو تراب

وابن عمر رضي الله عنهم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض
والله مال كثير من الفقهاء وقال الخطابي عن بعضهم انه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق وانما يشير اشارة وحكي
الخطابي ان معناه التحذير للمسلم ان يعتاد هذه الخصال التي يحاق عليه منها ان تنفض به الى
حقيقة النفاق وايد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال تعالى فيه فأعقبهم نفاقا في اليوم
يلقون به ما أخلفوا الله ما وعدوه وما كانوا يكدون فانه آله خلف الوعد والكذب الى الكفر
فيكون الحديث التحذير من التخلق بهذه الاخلاق التي تؤهل بصاحبها الى النفاق الحقيقي الكامل
(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب) بكسر
السين المهملة مصدره (المسلم فسوق وقتاله كفر متفق عليه) السب لغتا الشتم والنكلم في
أعراض الناس بما لا يعي والسباب والفسوق مصدر فسق وهو لغة الخروج وشرعا الخروج من
طاعة الله وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فان كان معاهدا فيؤذنه وقد
نهى عن أذنيه فلا يعمل بالمفهوم في حقه وان كان حرا يباح سبه اذا حرمة له وأما الفاسق فقد
اختلف العلماء في جواز سبه بما هو تركب له من المعاصي فذهب الاكثر الى جوازه لان المراد
بالمسلم في الحديث الكامل الاسلام والناسق ليس كذلك ويجوز ان ذكروا الفاسق بما فيه
كفى يحذره الناس وهو حديث ضعيف وأما كره أحمد وقال البيهقي ليس بشيء فان صح حمل على
فاجر معلن بفجوره أو باق بشهادته أو يعتد عليه فيحتاج الى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه
انتهى كلام البيهقي ولكنه أخرج الطبراني في الاوسط والصغير بإسناد حسن رجاله موثقون
وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال خطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر اهتكوه حتى يحذره الناس وأخرج البيهقي من
حديث أنس بإسناد ضعيف من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له وأخرج مسلم كل أمتي معافي الا
المجاهرون وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فهتكوا ما ستر الله عليهم فيحدثون بهم ابلا ضرورة ولا
حاجة والاكثر يقولون بالبحوز ان يقال للناسق يافسق ويامفسد وكذا في غيبته بشرط قصد
النهي عنه أو لغيره كيان حاله أو لآخر عن صنيعة لا لقصد الواقعة فيه فلا بد من قصد صحيح الآن
يكون جوابا لمن سب بالاسباب فانه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمك فأولئك
ما عليهم من سبيل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتسلمان ما قالوا فعلى البادئ لم يعتد المظالم
آخرجه مسلم ولكنه لا يجوز ان يعتدى ولا يسبه بأمر كذب قال العلماء وإذا انتصر السبب
استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقوقي علم ما تم الابتداء اعرا لاثم المستحق لله تعالى وقيل يرتفع
عنه الاثم ويكون على البادئ اللوم والذم لا الاثم ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يذرا لك امرؤ فيك جاهلية وقول عمر رضي الله عنه في قصة حاطب دعني
أضرب عنق هذا المنافق وقول أسيد السعد انما أنت منافق تجادل عن المنافقين ولم ينكر صلى
الله عليه وآله وسلم هذه الاقوال وهي بمحضه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقتاله كفر دال على
انه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق وهو ظاهر فمن استحل قتل المسلم أو قتاله لاجل اسمه وأما اذا
كانت المقاتلة لغير ذلك فاطلاق الكفر عليه مجاز ويراد به كفر النعمة والاحسان واخوة الاسلام

لا كفر الجود أو جسد كفر لأنه قد يؤل به إلى الكفر لما يحصل من المعاصي من الزم على القلب
حتى يعنى عن الحق فقد بعير كفر أو أنه فعل كقول الكافر الذى سأل المسألة (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب
الحديث متفق عليه) المراد من التحذير والتحذير من الظن بالمسلم شر انخوا اجتنبوا كثيرا من الظن
والظن هو ما يختلج بالنفس من التجويز المحتمل للتمية والبطلان فيحكم به ويعمل عليه كذا نفس
الحديث في مختصر النهاية وقال الخطابي المراد التهمة وحمل التحذير والنهي انما هو عن التهمة
التي لا سبب لما يوجبها من اتهم بها الفاحشة ولم يظن به ما يقتضى ذلك وقال النووي والمراد
التحذير من تحقيق التهمة والاصرار عليه او تقريرها في النفس دون ما عرض ولا يستقر فان هذا
لا يكف به كافي الحديث تجاوزه الله عما تحذر به الامة أنفسهم ما لم تتكلم أو تعدل ونقله
عياض عن سفيان والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شر ولا خش ولا جور ويقيم اطلاقه
حديث احتسروا من الناس سوء الظن أخرجه الطبراني في الاوسط واليهيقي والعسكري من
حديث أنس مرفوعا قال البيهقي تفرد به يقيته وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفا
الحزم سوء الظن وأخرجه القضاخي مرفوعا من حديث عبد الرحمن بن عائد مرسلا وكل
طريقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضها ويدل على ان لها أصلا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أحولوا
البكرى ولا تأمنه أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمرو بن داود عن عمرو بن النعواء وقد قسم
الزمخشري الظن إلى واجب ومنسحب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله عز وجل
والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدل من المسلمين وهو الماراد بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم إياكم والظن الحديث والمنسحب حسن الظن عن ظاهره العدل من المسلمين والباطل
مثل قول أبي بكر لعائشة رضي الله عنها ما اتعاهم أخوالك أو اختالك لما وقع في قلبه ان الذي في
بطن امرأته اثنين ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بخالطة الرب والنجاشة بالخبايا فلا
يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل في مداخل
السوء اتهم ومن هلك نفسه ظنابه السوء والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ان كل
ما لم تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجب الاجتناب وذلك كأهل السوء والصالح
ومن أنست منه الامانة في الظاهر ومقابل بعكس ذلك كرمعناه في الكشافي وقوله فان الظن
أكذب الحديث سمعنا حديثا لا حديث نفس وانما كان الظن أكذب الحديث لان الكذب
مخالفة الواقع من غير استناد إلى أمانة وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى اظهاره وأما الظن فيهم صاحبه
انه استند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذبا يجب الغالب فكان أكذب الحديث
(وعن معقل بن يسار رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من
عبد يسر عليه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر رعيته الا حرم الله عليه الجنة متفق عليه)
أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قصة وهي ان عبدا لله بن زياد عاد معقل بن يسار في
مرضه الذي مات فيه وكان عبدا لله عاملا على البصرة في امارته معاوية وولده يزيد أخرجه
الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبدا لله بن زياد أمير أُمّروا علينا
معاوية غلاما سقيما بسفك الدماء فكاشف ديدا وفيها معقل المزني فدخل عليه ذات يوم فقال

له اتهمه أرا لا تصنع فقال له وما أنت وذالك ثم خرج إلى المسجد فقتله ما كنت تصنع بكلام
هذا السفينة على رؤس الناس فقال أنه كان عندي علم فأحييت أن لا أموت حتى أقول بصدق
رؤس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله بهوده فقال له مقل بن يسار إنني أحدك حديثنا
-بعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من عبد يستريحه الله رعية فلم يحطها بصحة
لم يرجع إلى الجنة ولفظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم وأخرج مسلم ما من أمير إلى أمير
المسلمين لا يجتهد لهم ولا يصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة ورواه الطبراني وزاد كنهه أن نفسه
وأخرج الطبراني بإسناد حسن ما من إمام ولا وال بات ليلة سوداء عاشا ليعتبه الاحترام لله عليه
الجنة وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي
بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم
أحد المحاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صر فاولا عدلا حتى يدخل جهنم وأخرجه أحد
وأخرج الحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من استعمل رجلا على عصاة ففهم من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله
ورسوله والمؤمنين وفي أسناده واه إلا ابن غير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث والراعي
هو القائل بمصالح من يرعاه وقوله يوم يموت مراده أنه يذكر الموت وهو عاش رعية غير تائب من
ذلك والغش بالكسر ضد النصح ويتحقق غشه لهم يظلمهم بأخذ أموالهم وسفقت دماهم
وانتهأ أعراضهم واحتجابه عن خلعتهم وحاجتهم وجبسه عنهم ما جعله الله تعالى لهم من مال
الله تعالى المعين للمصارف وتركة تعرفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم وديارهم وإهمال الحدود
وردد أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد ومن ذلك وتبني لمن لا يجوز لهم
ولا يراقب أمر الله تعالى فيهم وتبنيهم من غير ما أرضى الله منهم مع وجوده والأحاديث دالة على
تحريم الغش وأنه من الكبائر لو ردد الوعيد عليه بعينه فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في
القرآن كما قال تعالى فقد حرم الله عليه الجنة وهو على رأى من يقول بخلافه أهل الكبائر في
النار واضح وقد حذر من لا يرى خلافه أهل الكبائر في النار على الزجر والتغليظ قال ابن بطال هذا
وعيد شديد لأئمة الجور في ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب عظام
العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى حرم الله عليه الجنة أي أنفذ
عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه أخرجه مسلم) شق عليهم
أدخل عليهم المشقة أي المضرة والدعاء عليه منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمشقة جزاء من جنس
العمل وهو عام للمشقة الدنيا والآخرة وعما به ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به ورواه
أبو عوانة في صحيحه بلفظ ومن ولي منهم شيئا فشق عليهم فعليه به الله فقالوا يا رسول الله ما به
الله قال لعنته والحديث دليل على أنه يجب على الوالي تبسير الأمور على من وليهم والرفق بهم
ومعاملتهم بالعفو والصفح وإيثار الرخصة على العزيمة في حقهم لتلايد دخل عليهم المشقة ويقض
بهم ما يجب أن يفعل الله تعالى به (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا قاتل أحدكم) أي غيره كإدله فاعل (فليجنب الوجه متفق عليه)

في رواية اذا ضرب أحدكم وفي رواية فلا يطمئن الوجه الحديث وعود دليل على تحريم شرب الوجه
وانه يتيق فلا يضرب ولا يطم ولوفي حد من الحد والشرعية ولو في الحياء وذلك لان الوجه لطيف
يجمع الخاسن وأعضاؤه لطيفة نفيسة وأكبر الادراك لها فقد يطمئنه الوجه وقد يطمئنه
وقد تشين الوجه والشين فيه فاحش لا يبارز ظاهر لا يمكن ستره ومتى أصابه ضرب لا يطمئنه
من شين وهذا النهي عام لكل ضرب والطم من تأديب أو غيره بج (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
الله عنه (أن رجلاً قال لرسول الله أوصني قال لا تغضب فردد مراراً قال لا تغضب آخرجه
البخاري) جازي رواية أحمد بن حنبل بن أبيه جازي بن الجهم ابن قدامة وجاء في حديث انه سفيان بن
عبد الله الثقي قال قلت لرسول الله قل لي قولاً لا تنفع به وأقل قال لا تغضب ولك الجنة وورد
عن آخرين من الصحابة مثل ذلك والحديث نهى عن الغضب وهو كما قال الخطابي نهى عن
أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه وأما نفس الغضب فلا يأتى النهي عنه لأنه أمر جلي
وقال غيره وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتب في دفعه بالرياسة وقيل هو نهى عما ينشأ
عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيجهد الكبر على الغضب والذي
يتوابع حتى تدب عنه عز النفس بسلم من شر الغضب وقيل بمعناه لا تفعل ما يأمرك به
الغضب قبل وانما أقصر صلى الله عليه وآله وسلم على هذه اللفظة لان السائل كان غضوباً وكان
صلى الله عليه وآله وسلم يفتي كل أحد بما هو أولى به قال ابن التين جمع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في قوله لا تغضب خير الدنيا والآخرة لان الغضب يؤل الى التقاطع ومنع الرفق ويؤل الى
أن يؤذى الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى ويحتمل أن يكون من باب
التنبيه بالا على الاذى لان الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدته حتى يغلبه ما مع
ما في ذلك من شدة المعالجة فانه يهتف نفسه عن غير ذلك بالاولى وتقدم كلام يتعلق بالغضب
وعلاجه بج (وعن خولة الانصارية رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة أخرجه البخاري) الحديث
دليل على انه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله تعالى بان لا يكون من المصارف التي عنها
الله تعالى أن يأخذها وتلك وان ذلك من المعاصي الموجبة للنار وفي قوله يتخوضون دلالة على
انه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون فان كانوا من ولادة الاموال أبيع لهم قدر ما يحتاجون
لاقتسامهم من غير زيادة وقد تقدم الكلام في ذلك (١) بج (وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى) من الاحاديث القدسية (انه قال) الرب
تعالى (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا انه لا يفعل في كتابه بقوله وما ربك بظلام
العبيد (وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا) الحديث أخرجه مسلم (التحریم لغة المنع عن الشيء
وشرعاً ما يحق فاعل العقب وعدا غير صحيح ارادته في حقه تعالى بل المراد به أنه تعالى منزّه
مقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لمساواة المنوع بمجامع عدم الشيء والظلم مستحيل
في حقه تعالى لان الظلم في عرف الامة التصرف في غير المال أو مجاوزة الحد وكلاهما محال في حقه
تعالى لانه المال للعالم كله المتصرف في سلطانه في دفعه وجهه (٢) وقوله فلا تظالموا تأكيده لقوله
وجعلته بينكم محرماً والظلم قبيح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب وقد خاب

(١) وللسيد رحمه الله
رسالة في بيان ما يجوز له مال
من بيت المال من خليفة
وغیره اه أبو تراب

(٢) وهذا كلام على تفسير
أئمة الحديث للحديث
وللسيد رحمه الله كلام في
بيان الظلم في حقه تعالى في
رسالة مستقلة اه أبو تراب

من جل ظالم وغيرها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أتدرون ما الغيبة بكسر الغين المعجمة ﴾ قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك أخاك بما يكره قال أفرأيت ان كان في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فقد بهته ﴿ يفتح الموحدة وفتح الهاء من المبتدأ ﴾ (أخرجه مسلم) الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله ولا تغتب بعضهم بعضا ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية هي ان تذكر الانسان في غيبته بسوء وان كان فيه وقال النووي في الاذكار تعالى الغزالي ذكرك المرء بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجته أو خادمه أو حر كنه أو طلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ذكركه سواء ذكرك باللفظ أو بالمرئ أو بالشارة قال النووي ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعى العلم أو بعض من ينسب الى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ومنه قواهم عند ذكره الله يعافينا الله توب علينا نسأل الله السلامة ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة وقوله ذكرك أخاك بما يكره شامل لذكركه في غيبته وحضرته والى هذا ذهب طائفة ويكون الحديث بياناً لما معناها الشرعى وأما معناها لغة فاشتهر اتفاقها من الغيب يدل على انها لا تكون الا في الغيبة ويرجح جماعة ان معناها الشرعى موافق لمعناها اللغوى وروى في ذلك حديثاً مسنداً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما كرهت أن تراجبه أخاك فهو غيبة فيكون هذا ان ثبت مخصوص الحديث أبي هريرة رضي الله عنه وتفسير العلماء دالة على هذا فتفسيرها بعضهم بقوله ذكرك العيب بظهور الغيب وآخر بقوله أن يذكر الانسان من خلفه بسوء وان كان فيه نعم ذكرك العيب في الوجه حرام لما فيه من الاذى وان لم يكن غيبة وفي قوله أخاك أى أخاك الدين دليل على ان غير المؤمن تجوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك قال ابن المنذر في الحديث دليل على ان من ليس بأخ كاليهودى والنصرانى وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الاسلام لا غيبته وفي التعبير عنه بالاخ جذب للمغتاب عن غيبته لمن يغتابه لانه اذا كان أخاك فالاولى الحق عليه وطى مساويه والتأول للمعاية لا لشرها بذكرها وفي قوله بما يكره ما يشعر بأنه اذا كان لا يكره ما يعاب به كاهل الخلاعة والجون فانه لا يكون غيبة وتخرج الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه وانما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو من الكبائر فنقل القرطبي الاجماع على انها من الكبائر وقد استدل لكبرها بالحديث الثابت ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام وذهب الغزالي وصاحب الغدة من الشافعية الى انها من الصغائر قال الاوزاعي لم أر من صرح انها من الصغائر غيرهما وذهب المهدي الى انها محتملة بناء على ان ما يقطع بكبره فهو محتمل كما تقوله المعتزلة قال الزركشى والعجب من بعد كل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله تعالى أنزلها منزلة كل لحم الا دعى اى ميتا والا حديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دلالة على شدة تحريمها واعلم انه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستمة الاول التظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمنى وأخذ مالى أو انه ظالم ولكنه اذا كان ذكركه بذلك شكايته لمن له قدرة على ازالتها أو تخفيفها ودليله قول هند في شكايته عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أبى سفيان انه رجل شحيح الثانى الاستعانة على تغيير المنكر به كمن يظن قدرته على ازالته فيقول فلان

فعل كذا فلان فعل كذا فيمكن مجازاً بالمعصية الثالث الاستثناء بأنه يقول لا ممتنع
 فلان فلان بكذا فإنا نرى إلى الخلاص منه ودليله أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر
 ما وقع منه الرابع التحذير للمسلمين من الاعتراض به بحسب الروايات والشهد ودون من يتعدى للتدريس
 والافتراء مع عدم الأهلية ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم بثس أخواله المشيرة وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم أمام معاوية فضع لولك ذلك إنما جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه
 وآله وسلم وتستشير به ونذكر أنه خطب أمام معاوية بن أبي سفيان وخطبها أنوجههم فقال أمام معاوية
 فضع لولك لأماله وأما أنوجههم فلا يضع عصاء عن عاتقه ثم قال انكحى أسامة الحديث
 الخامس ذكر من جاهر بالنسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما
 يجازرون به دون غيره تقدم دليله في حديث ذكره والقاهر السادس في التعريف بالنخص
 بما فيه من العيب كالاعور والأعرج والأعمش ولا يراد به نقصه وعيبه وجعلها ابن أبي شريف
 رحمه الله تعالى في قوله

الذم ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعتوف ومخذل
 ومظفر فسقا ومستفت ومن * طلب الاعانة في إزالة منكسر

قلت وهذه الستة الصور ذكرها النووي في شرح مسلم أيضاً وتعبه العلامة الشوكاني وأنكر
 جواز الغيبة في الصور المذكورة وأثبت أنها لا تجوز بحال من الأحوال في رسالته المستقلة وهو
 الرابع (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تحاسدوا ولا تناجسوا) بالميم والشين المعجمة (ولا تبغضوا ولا تداروا ولا يبع)
 بالغين المعجمة من البغي وبالهمزة من البيع (بعضكم على بعض وكونوا عباد الله) (١)
 منصوب على النداء (أخوانا المسلم أخوانا المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره) بفتح حرف المضارعة
 وسكون الحاء المهملة وبالقاف قراءة قال القاضي عياض ورواه بعضهم لا يحقره بضم الياء وبالطاء
 المعجمة وبالقاف أي لا يغدر بعهد ولا ينقض أمانه قال والصواب الأول (التقوى ههنا وبشير
 إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه
 وماله وعرضه أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور غرضي عن الشارع الأول التحاسد وهو
 قتال على يكون بين اثنين فهو غرضي عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه النهي
 عن الحسد من جانب واحد بطريق الأولى لأنه إذا نهى عن مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع
 أنه من باب جزاء سيئة سيئة مثلها فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي وتقدم تحقيق الحسد الثاني
 النهي عن المناجسة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهي عنها أنها من أسباب العداوة
 والبغضاء وقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ بالقطر ولا تنافسوا من المنافسة وهي الرغبة في الشيء
 ومحبة الانفراد به ويقال نافست في الشيء منافسة ونفاها إذا رغبت فيه والنهي عنها عن الرغبة
 في الدنيا وأسبابها وحظوظها والثالث النهي عن التبغض وهو تفاعل وفيه ما في تحاسدوا
 من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بالاولى وهو غرضي عن تعاطي أسبابه لأن البغض
 لا يكون إلا عن سبب والزم توجهه إلى البغضاء لغير الله فأما ما كانت الله تعالى فهي واجبة فإن
 البغض في الله والحب في الله من الإيمان بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليها الرابع النهي

(١) ويجعل أن يكون منصوباً
 على أنه خبر كان وأخوانا
 بدل منه اهـ

عن التدابر قال الخطابي أي لاتم ابر وافيهجرا أحدكم أخاه مأخوذ من قولية الرجل الآخر دبره
إذا عرض عنه حين يراه وقال ابن عبد البر قيل للأعراض تدابر لأن من أبغض أعرض ومن
أعرض ولدى دبره والمجب بالعكس وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر وسعى المستأثر
مستدبر لأنه يولى دبره حين يستأثر بشئ دون الآخر وقال المازري معنى التدابر المعادة تقول
دابرته أي عاديته وفي الموطأ عن الزهري التدابر الأعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه
أخذ منه بنية الحديث وهي يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يبدأ بالسلام
فانه يفهم منه ان صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الأعراض التماس التماس من البغي
ان كان بالغين المجتمعة وان كان بالملهمة فمن بيع بعض على بيع بعض وقد تقدم في كتاب البيع
قال ابن عبد البر تفهم الحديث تحريم بغض المسلم والأعراض عنه وقطيعته بعد صحبته بغير ذنب
شرعي والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ الذئبية ولا يبحث عن
معايبه ولا يفرق في ذلك بين الحاضر والغائب والمحبي والمبغض وبعد هذه المناهي الخمسة حثهم بقوله
وكونوا عباد الله إخوانا فأشار بقوله عباد الله إلى ان من حق العبودية تعالى الامتثال لما
أمروا به قال القرطبي المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحم والمحبة والمواساة
والمعاونة والصيحة وفي رواية لمسلم زيادة كما أمركم الله تعالى أي بهذه الأمور فان أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منه تعالى وزاد المسلم حثا على أخوة أخيه المسلم بقوله المسلم أخو
المسلم وذكر من حقوق الأخوة انه لا يظلمه وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه وانه لا يظلم محرم في حق الكافر
أيضا وانما خص المسلم أشرفه ولا يخذله ولا يخذل ولا ترك الاعانة والنصر ومعناه اذا استعان به
في دفع أي ضرر أو جلب أي نفع أعانه ولا يمتقره ولا يتكبر عليه ويستخف به ويرى
لا يمتقره وهو بمعناه وقوله التقوى ههنا الخبر بان عدة التقوى ما يحل في القلب من خشية
الله تعالى وعظمته ومراقبته وإخلاص الأعمال له وعليه دل حديث مسلم ان الله لا ينظر إلى
أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم أي ان المجازاة والمحاسبة انما يكونان على ما في
القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة فان عدتهم النيات ومحالها القلب وتقدم ان في
الحسد مضغنا اذا صلحت صلح الجسد واذ افسدت فسد الجسد وقوله بحسب امرئ من الشر أن
يحقر أخاه أي يكفيه أن يكون من أهل انزبه هذه الخصلة وحدها وقوله كل المسلم على المسلم
حرام اخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض وهو ملوم من الشرع علما فطعيا ﴿وَعَنْ
قُطَيْبَةَ﴾ بضم القاف وسكون الطاء المهمله وفتح الموحدة (ابن مالك) يقال له التغلبي بالمشاة
الفوقية والغين المجتمعة ويقال التغلبي بالمشاة والعين المهمله (قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول اللهم جنبني منكرات الأخلاق والاعمال والاهواء والادواء أخرجه
الترمذي وصححه الحاكم واللفظه) التجنب بالماعدة أي باعدني والأخلاق جمع خلق قال
القرطبي الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره وهي محمودة ومذمومة فالحمودة على
الأجبال أن تكون مع غيره على نفسك فتنتصف منها ولا تنتصف لها وعلى النقصيل العفو
والحلم والجود والصبر ويحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتودد ولين الجانب
وتحذ ذلك والمذمومة ضد ذلك وهي منكرات الأخلاق التي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ربه أن يجنبه أياها في هذا الحديث وفي قوله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي أخرجه أحمد
 وصححه ابن حبان وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح وأهدني لأحسن الأخلاق
 لا يهدي لأحسنهم غيرك وأصرف عني سيئهم إلا بصرف عني سيئهم غيرك ومنكرات الأعمال
 ما ينكر شرعاً وعادة ومنكرات الأهواء وهي جمع هوى والهوى ما تشتهيه النفس من غير نظر
 إلى مقصدها منكرات الأدواء جمع داء وهي الأسقام المفقرة التي كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يتعوذ منها كالجذام والبرص والمهاسكة كذات الجنب وكان صلى الله عليه وآله
 وسلم يستعين من سيئ الأسقام ﴿﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا تقامر المماراة بالمجادلة (أخلاقاً ولا تمازجها) من المزح (ولا تعدد موعدا
 فتحذنه أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف) لكن في معناه أحاديث سيما في المراء فإنه روى
 الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن
 نتمارى في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً بغضب مثله ثم انتهرنا وقال أيها الناس أمة محمد
 أمرتم أنما ظلكم من كان قبلكم عمل هذا ذروا المراء لقله خيره ذروا المراء فإن المؤمن لا يمارى
 ذروا المراء فإن المراء قد تمت خسارة ذروا المراء في أنما أن لا تزال يمارى بذروا المراء فإن
 الممارى لا شفع له يوم القيامة وذروا المراء فأنا زعيم بثلاثة آيات في الجنة في رياضها أسفلها
 وأوسطها وأعلاها من ترك المراء وهو صادق ذروا المراء فإنه أول ما منه في عسره ربي بعد عبادة
 الاوثان وأخرج الشيخان مرفوعاً أن بعض الرجال إلى الله ألا لا تخفهم أي الشديداً لخصومة
 الذي يبيع صاحبه وحقيقة المراء طعنك في كلام غيرك لاظهار خالي فيه لغير عرض سوى تحقير
 فأنه واظهار خزيك عليه والجحدال هو ما يتعلق باظهار المذاهب وتقريرها والخصومة
 الجاح في الكلام ليستوفي به مالا أو غيره ويكون نارة بتداه وتارة اعتراضاً والمراء لا يكون
 إلا اعتراضاً والسك قبيح إذا لم يكن لاظهار الحق ويأنه وادحاض الباطل وهدم أركانه
 وأما منظره أهل العلم للفتاة وإن لم تحمل عن الجحدال فاستد داخلته في النهي وقد قال تعالى
 وجادلهم بالتي هي أحسن وقال تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن وقد
 أجمع عليه المسلمون سابقاً وخلفاً وأفاد الحديث النهي عن ممازجة الاخ والمزاح الدعابة والمنهي
 عنه ما يجلب الوحشة أو كان بباطل وأما ما فيه بسط انطلق وحسن الخطاب وجبر
 الحاضر فهو جائز فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله إنك لتداعبنا
 قال إني لأقول الاحق وأفاد الحديث النهي عن اخلاف الوعد وتقدم أنه من صفات المنافقين
 وظاهر التحريم وقد قيده حديثان تعدده وأنت مضرب لافه وأما ما ذكروه وعدته وأنت عازم
 على الوفاء فعرض عنه مائع فلا يدخل تحت النهي ﴿﴾ (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء
 الخلق أخرجه الترمذي وفي اسناده ضعف) قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً وقد ذم الله تعالى
 في كتابه بقوله الذين يبنون ويأمرون الناس بالبخل بل ذم من لم يأمر الناس بالبخل على خلافه
 فقال تعالى ولا يحرص على طعام المسكين جعلهم من صفات الذين يكذبون بالدين وقال في الحكاية
 عن السكفار أنهم قالوا وهم في طبقات النار لم يك من المصلين ولم يك نظم المسكين وانما اختلف

العلماء في المذموم منه وقدمنا كلامهم في ذلك وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة والحق
 أنه منع كل واجب فمن منع ذلك كان نجس لا يناله العقاب قال الغزالي رحمه الله وهذا الحد
 غير كافي فان من رد اللحم والخبز إلى القصاب والخباز لتقص وزن حبة يعد نجس لا اتفاه
 وكذا من يضيق عياله في القمة أو ترة أو كوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم
 وكذا من بين يديه رغيخ فضر من يظن أنه يشاركه فأنه قادم بعد نجس لا انتهى قلت هذا في النجس
 عرفا لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضا وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه وسوء الخلق
 ضده وقد وردت فيه أحاديث الدلالة على أنه ينافي الإيمان فأخرج الخاكم سوء الخلق يفسد العمل
 كما يفسد الخلق العسل وأخرج ابن منده سوء الخلق شؤم وطاعة التساومة وحسن المذمة نماء
 وأخرج الخطيب أن لكل شيء توبة إلا صاحب سوء الخلق فإنه لا يتوب من ذنبه الا وقع في ما هو شر
 منه وأخرج الصابوني ما من ذنب الا وله عند الله توبة الا سوء الخلق فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب
 الا وقع الى ما هو شر منه وأخرج الترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة سيئ خلق والا حديث في
 الباب واسع ولا يحمل المؤمن في الحديث على كامل الايمان أو أنه خرج مخرج التحذير والتغيير أو
 أراد اذا تركه اخرج الزكاة استهلا لا تترك واجب قطعي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المستبان ما قاله في البادئ ما لم يعد انظروا أخرجه مسلم)
 دل الحديث على جواز تجاوزة من ابتداء الإنسان بالاذية بتمثلها وان اتم ذلك عائد على البادئ لانه
 المتسبب لكل ما قاله الجيب الآن يعتدي الجيب في اذيته بالكلام اختص به اتم عدوانه لانه
 انما أدن له في مثل ما عوقب به وجراعتين سبته مثلها فمن اعتدى عليكم فاعدوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليكم وعدم المكافاة والصبر والاحتمال أفضل فقد ثبت انه سب رجل أبابكر رضي الله
 عنه بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قاعد ثم أجاب أبو بكر رضي الله عنه فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له في ذلك فقال انه لما
 سكت أبو بكر كان ملاك يحجب عنه فلما اتصف له نفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ قال تعالى
 ولئن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء
 اشهر بكينيته واختلف في اسمه اختلافا كثيرا وعوم بن مازن بن العجار شهيد برأ ما بعد هاشم
 المشاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار مسلما ضار الله ومن شاق مسلما شق
 الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه (أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو
 عرضه بغیر حق ضاره الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة والمسافة المتارعة أي من
 نازع مسلما ظالما وقعدا أي أنزل الله عليه المشقة جزاها وفاقا والحديث تحذير من أذى المسلم بأي
 شيء (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يبغض
 الفاحش البذيء أخرجه الترمذي وصححه) البغض ضد المحبة وبغض الله عبده أنزل الله عقوبة
 وعدم اكرامه اياه والبذيء فحيل من البذاء وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كدليل
 قوله (وله) أي الترمذي (من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رفعه ليس المؤمن بالطعان ولا
 اللعان ولا الفاحش ولا البذي وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقفه) الطعن السب يقال
 طعن في عرضه أي سبه واللعان اسم فاعل للمبالغة بزنة فعال أي كثير اللعن ومفهوم الزيادة تغير

من ادفانه محرم اللعن قليلا وكثيره والحديث اخبار بانه ليس من صفات المؤمن الكامل الايمان
 السب واللعن الا انه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنسه الله أم رسول الله ﷺ (وعن
 عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
 قد افضوا الى ما قدموا (أخرجه البخاري) سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم وعاله
 بأفضائهم الى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم الى مولاهم وقد مر الحديث بلفظه
 في آخر الجناز والكلام عليه ﷺ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يدخل الجنة قتات) بقاف وبشاة فقيمة وبعد الالف مشاة أيضا وهو التمام وقد روى
 بلفظه (متفق عليه) وقيل ان بين القتات والتمام فرق فالتمام الذي يحضر القضية فيلعبها
 والقتات الذي يتسرع من حب لا يعلم به شيء قل ما سمعته وحقيقة النعمة نقل كلام الناس بعضهم
 الى بعض للافساد بينهم وقال الغزالي رحمه الله تعالى ان حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه
 المنقول اليه أو المنقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالمرأ أو بالكتابة أو بالاعيان قال حذيفة
 النعمية افشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه فلوراه يخفى ما لا لنفسه فذكره فهو غيبة كذا
 قاله قلت ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النعمة بل يكون من افشاء السر وهو محرم أيضا وورد
 في النعمة عدة أحاديث أخرج الطبراني في معجمه عن أبي ذر وحسد ولا نعمة ولا كتمان ولا نعمة
 ثم تلا قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً
 وأخرج أحمد خيار عباد الله الذين اذا رواد كراته وشرع عباد الله المشاؤون بالنعمة الباعون للبراء
 العيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب وغير هذا من الاحاديث وقد تجبب النعمة كما اذا سمع
 شخصاً يتحدث بارادة اذنان انسان ظالم وعدواناً فيحذره منه فان أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه
 منه والا ذكره ذلك والحديث دليل على عظم ذنب التمام قال الحافظ المندزي أجعت الامة
 على ان النعمة محرمه وانها من أعظم الذنوب عند الله وفي كلام الغزالي ما يدل على انها لا تكون
 كبيرة الا مع قصد الافساد ﷺ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كف غضبه كفى الله عنه عذابه أخرجه الطبراني في الاوسط وله شاهد من حديث ابن عمر
 عند ابن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب من اراه هذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع
 نفسه عن اصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك الا بالحلم والصبر ونجهاد النفس وهو أمر
 شاق ولذا جعل الله تعالى جزاءه كف عذابه عنه وقد قال تعالى في صفات المؤمنين واذا ما غضبوا هم
 يغفرون ﷺ (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يدخل الجنة) من أول الامر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالواحدة الخداع (ولا يجيل)
 تقدم الكلام على الجيل (ولاسي المالمكة) وهو من ترك ما يجب عليه من حق المالمكين
 أو تجاوز الحد في عقوبتهم وتأديبهم ومثله تركه تأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرايض
 الله تعالى وغيرها وكذلك البهايم سوء المالمكة يكون باذمها عن الاطعام وتحميلها بما لا تطيقه من
 الاجال والمثقة عليهم بالسرب والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وقرنه حديثين
 وفي اسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها ﷺ (وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع حديث قوم وهم له كارهون

صفي آذانه الا تلك بفتح الهمزة والمدوغم النون (يوم القيامة يعني الرصاص) هو مدرج
 في الحديث تفسير الما قبله (أخرجه البخاري) هكذا في نسخ بلوغ المرام تسع بالمشاة القوية
 وتشديد الميم ولفظ البخاري من أسمع والحديث دليل على تحريم اسمع من يكره سماع حديثه
 وتعرف بالقرائن أو بالتصريح وروى البخاري في الادب المفرد من رواية سعيد المقبري قال مررت
 على ابن عمر ومعه رجل يحدث فقمت اليه فقلت لهم صدري وقال اذا وجدت اثنين يتحدثان
 فلا تقم معهم حتى تستأذنهما قال ابن عبد البر لا يجوز لاحد ان يدخل على المتناحين في حال
 تناحيهما قال المصنف ولا ينبغي للدخول عليهم ما القعود عندهما ولو تواجد عنهما الا باذنه ما لان
 افتاحهما الكلام سرا وليس عندهما احد دل على انهما لا يريدان الاطلاع عليه وقد يكون
 لبعض الناس قوة فهم اذا سمع بعض الكلام استدلل به على باقية فلا بد له من معرفة الرضا فانه قد
 يكون في الاذن حياء وفي الباطن الكبراهة ويلحق باسماع الحديث استئذان الرخصة ومس
 الثوب او استخبار صغار أهل الدار ما يقول الاهل أو الجيران من كلام أو ما يعمرون من الاعمال
 وأما ما أخرجه عدل عن منكر جازله ان يسمعه ويسمع الحديث لازالة المنكر (وعن انس رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طوبى لمن شغل عيبيه عن عيوب الناس أخرجه
 الزبار باسناد حسن) طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلالها مائة عام
 لا يقطعها والمراد انهم لمن شغلته النظر في عيوبه وطلب ازالته واستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب
 غيره والتعرف بما يصدرونهم من العيوب وذلك بان يقدم النظر في عيب نفسه اذا أراد ان يعيب
 غيره فانه يجتدي في نفسه ما يردعه عن ذكر غيره (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من تعاطى في نفسه واختال في مشيته لقي الله وهو عليه غضبان أخرجه
 الحاكم ورجاله ثقات) تعاطى يأتي بمعنى فعل مثل توأنت بمعنى ونيت وفيه مبالغة وهو المراد هنا
 أي من عظم في نفسه اما باعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من لا يعلم استحقاقه
 الالهة ويحمل هناك تعظيم بمعنى تعظم مسددة أي اعتقد في نفسه انه عظيم كسكبر من اعتقده
 كبيرا أو يكون تفعل بمعنى استفعل أي طلب ان يكون عظيما وهذا يلاقى معنى تكبر والكبر كما
 قال المهدي في كتاب تكمله الاحكام هو اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من
 لا يعلم استحقاقه الالهة وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر قال
 زجل يارسل الله ان الرجل يجب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال صلى الله عليه وآله وسلم ان
 الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس قيل هو ان يتكبر عن الحق فلا يراه حقاً وقيل
 هو ان يتكبر عن الحق فلا يقبله وقال النووي معناه الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق
 وانكاره ورفعوا وتجبروا وجاء في رواية الحاشاكم ولكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس بطر الحق
 دفعه ورده وغمط الناس بفتح المعجمة والميم وبالطاء المبهمة هو احتقارهم وازدراؤهم هكذا جاء
 مفسر عند الحاشاكم قاله المنذرى ولقطة من روي بالكسر اليها على انها حرف جر وفتحها على
 انها موصولة والتفسير النبوي دل على انه ليس من قبيل الاعتقاد وانما هو بمعنى عدم الامثال
 تعزوا زورفعوا واحتقار الناس وقال ابن حجر المكي رجه الله في الزواجر الكبر اما باطن وهو خلق في

النفس واسم الكبير هذا الحق واما ظاهره وهو أعمال تصدر من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق
 وعند نظره ورأى قال تكبر وعند عدمه يقال كبر فالاصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح
 والكون الى رتبة النفس فوق المتكبر عليه فهو يستدعى متكبرا عليه ومتكبرا به وبه فارق
 العجب فانه لا يستدعى غير العجب به حتى لو فرض انفرادها دائما لم يكن أن يقع منه العجب دون
 الكبير فالعجب مجرد اسما تعظام الشيء فان محبته من يرى انه فوقه كان تكبرا انتهى والاحتمال في
 المشية هو من التكبر وعظفه عليه من عطف احد نوعي الكبير على الآخر كأنه يقول من جمع بين
 نوعين من أنواع هذا الكبير يستحق الوعيد ولا يلزم منه ان أحدهما لا يكون بهذه المثابة لانهم اقد
 ثبتت الاحاديث في ذم الكبير مطاوعا والحديث وغيره دال على تحريم الكبير واجبا لغضب الله
 تعالى ﴿وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المجاهد من
 الشيطان أخرجه الترمذي وقال حسن﴾ المجاهد شئ السرعة في الشئ وشئ مذمومة فيها كان
 المطلوب فيه الاناة ومجودة فيما يطالب تعجلا من المسارعة الى الخيرات ونحوها وقد يقال لامانة
 دين الاناة والمساورة فان سارع بتوذة وتأن فيتم له الامران والضابط ان خيار الامور واساطها
 ﴿وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشؤم سوء الخلق
 أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف﴾ الشؤم ضد البين وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه
 الشؤم وان كل ما يخلق من الشرور فسببه سوء الخلق وفيه اشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار
 ومكتسب للعباد وتقدم تحقيقه ﴿وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان الا لعين لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة أخرجه مسلم﴾ تقدم الكلام
 في اللعن قريبا والحديث اخبار بان كثير اللعن ليس له عند الله قبول شفاعته يوم القيامة أى
 لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في اخوانهم ومعنى ولا شهداء قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء
 على تبليغ الاثم رسلهم اليهم الرسالات وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم
 لفسقهم لان كثار اللعن من ادلة التساهل في الدين وقيل لا يرفعون الشهادة وهي القتل في سبيل
 الله في يوم القيامة متعلق بشفعاء وحدها على الاخيرين ويحتمل عليه ما ان يتعلق بهم ما ويراد ان
 شهادته لما تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له في الآخرة
 ثواب الشهداء ﴿وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من غير أخاه ذنب﴾ أى من عابه به (لم يمت حتى يعمل له أخرجه الترمذي وحسنه وسنده منقطع)
 كله حسنه الترمذي لشواهد فلا يضره انقطاعه وكان من غير أخاه أى عابه من العار وهو كل
 شئ يذم به عيب كما في القاصم من يجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به وذلك اذا عير به
 اعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه وفيه أن ذكر الذنب مجرد التعبير بفتح يوجب العقوبة وانه
 لا يذم كعيب الغير الا لامور السمة التي سلفت مع حسن التصديفها ﴿وعن هزبن حكيم عن
 أبيه عن جده﴾ معاوية بن حيدة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويل للذي يحدث
 الناس في كذب ليصالح به القوم ويل له ثم ويل له أخرجه الترمذي واسناده قوى وحسنه
 الترمذي وأخرجه البيهقي) والويل الهلاك ورفع على أنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور وجاز الابتداء
 بالكرة لانه من باب سلام عليكم وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الاطلاق مثل

اياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والتفجور يهدي الى النار سابق واخرج ابن حبان
 في صحيحه اياكم والكذب فانه مع الفجور وهما في النار ومثله عند الطبراني واخرج أحمد من
 حديث ابن لهيعة ما عمل أهل النار قال الكذب فان العبد اذا كذب فجر واذا فجر كفر واذا كفر
 دخل النار واخرج البخاري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جملة قوله
 رأيت اللذة رجلين انساني قال لا الذي رأيت بشق شدة فكذاب يكذب الكذبة تحمل عنه حتى
 تبلغ الاتفاق في حديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم والا حديث في الباب كثيرة والحديث
 دليل على تحريم الكذب لاضحائه القوم وهذا التحريم خاص ويحرم على السامعين سماعه اذا
 عاوه كذا لانه اقرار على المنكر بل يجب عليهم المنكر والقيام من الموقف وقد عد الكذب من
 الكبائر قال الروابي من الشافعية انه كبيرة ومن كذب قصدا ردت شهادته وان لم يضر بالغير لان
 الكذب حرام بكل حال وقال المهدي انه ليس بكبيرة ولا يتم له ثبوت كبره على العموم فان الكذب
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اول اضرار بعلم أو معاهد كثيرة قسم الغزالي الكذب في الاحياء
 الى واجب ومباح ومحرم وقال ان كل مقصد محمود يمكن التوصل اليه بالصديق والكذب جميعا
 فالكذب فيه حرام وان أمكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان انجح تحصيل ذلك المقصود
 وواجب ان وجب تحصيل ذلك وهو اذا كان فيه عصة من يجب انقاذه وكذا اذا خشي على
 الوردية من ظالم وجب الانكار والخلف وكذا اذا كان لا يتم مقصود حرب أو اصلاح ذات الدين أو
 امة فالباقى المحي عليه الا بالكذب فهو مباح وكذا اذا وقعت منه فاحشة كالزنا وشرب الخمر
 وماله السلطان فله ان يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي ان يقال مفسدة الكذب بالانفسدة
 المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب وان كان بالعكس أو شك فيه حرم
 الكذب وان تعاق بنفسه استحب ان لا يكذب وان تعاق بغيره لم يحسن المسامحة بحق الغير والحزم
 تركه حيث أبيع واعلم انه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في صحيحه قال ابن
 شهاب لم أسمع لم أسمع ترخص في شيء مما يقول الناس ككذب الا في ثلاث الحرب والاصلاح بين الناس
 وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها قال القاضي عياض لا خلاف في جواز الكذب
 في هذه الثلاث الصور واخرج ابن الجار عن المراسن بن عمار مرقوعا الكذب يكتب على ابن
 آدم الا في ثلاث الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما او الرجل يحدث امرأته ليرضيها لئلا
 والكذب في الحرب قلت انظر في حكمة الله تعالى ومحجته لاجتماع القلوب كيف حرم النجاسة وهي
 صدق لما فهم من افساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وباح الكذب وان كان حراما اذا كان
 لجمع القلوب وجلب المودة وازهاب العداوة ﴿وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال كفارة من اغتبه ان تستغفر له رواه الحرث بن أبي أسامة بأسانيد ضعيف﴾ واخرجه
 ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الايمان وغيره ما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي
 أسانيد هاضقة وروى من طرق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال وهو أصح
 ولقظه قال كان في اساني ذرب على أهل فسأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين أنت
 من الاستغفار يا حذيفة اني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصائنه
 لاجل الاعتناء بل لعله لرفع ذرب اللسان وفي الحديث دليل ان الاستغفار يكفي من المغتاب لمن

اختناؤه ولا يحتاج الى الاعتذار منه وفصلت الشافعية فقالوا اذا علم الغتاب وجب الاستهلال منه
وأما اذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضا الا انه يجلب الوحشة وابتغار الصدر الا انه أخرجه البخاري عن
أبي هريرة مرفوعا من كانت عنده مظلة لاخته في عرضه أو شيء فنهت عنه الله منه اليوم قبل ان
لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من
سيئات صاحبه فحمل عليه وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو قال على انه يجب
الاستهلال وان لم يكن قد علم الا انه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث المس فيمن لم يعلم ويقيد
به اطلاق حديث البخاري (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ان بعض الرجال الى الله الا ان الخصم) بنسخ انشاء المجبة وكسر الصاد الميمية له (أخرجه
مسلم) الا انه ما خوذ من البيهقي والرازي وشه اجاباه والخصم شديد الخصومة الذي يحجب خصمه
ووجه الاشتقاق انه كلما احتج عليه بحجة اخذ في جانب آخر وقد وردت الاحاديث في ذم الخصومة
كحديث من جادل في خصومة فغير علم لم يزل في حط الله حتى ينزع تقدم فخرجه وخرج الترمذي
وقال غريب من حديث ابن عباس مرفوعا كفي بك ان لا تزال محاصرا وضاغرا اطلاق الاحاديث
ان الخصومة مذمومة ولو كانت في حق وقال النووي في الاذكار فان قلت لا بد لانسان من
الخصومة لاستيفاء حقوقه فالجواب ما اجاب به الغزالي ان الذم انما هو لمن خاصم بباطل وبغير
علم كوكيل القاضي فانه يتوكل قبل ان يعرف الحق في أي جانب ويدخل في الذم من يطلب حقا
لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل ينظر التدد والكذب لا يذم خصمه وكذلك من يحمل على
الخصومة محض العناد لغير خصمه وكسره ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس
الها ضرورية في التوصل الى غرضه فهذا هو المذموم بخلاف المظالم الذي نصرحت به بطريق
الشرع من غير ادولامراف وزيادة ملجأ على الحاجة من غير قصد عناد ولا ايداء ففعاله هذا ليس
مذموما ولا حراما ولكن الاول تركه ما وجد اليه سبيلا وفي بعض كتب الشافعية انه امر بدشادة
من يكثر الخصومة لانها تنقص المروءة لالكونها معصية

(باب الترغيب في مكارم الاخلاق)

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فان
الصدق يهدي) بفتح حرف المضارعة (الى البروان البريم يهدي الى الجنة وما يزال الرجل
يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وايكم ولكذب فان الكذب يهدي الى الفجور
وان الفجور يهدي الى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا
متفق عليه) الصدق ما طبق الواقع والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقة ما عدا الجهور
واله داية الدلالة الموصلة الى المطالب والبر بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات وهو اسم
جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح انشأ الص قال ابن بطال على قوله وان البر الخ
مصدقه قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وعلى قوله وما يزال الرجل يصدق الخ المراد يتكرر
منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق وأصل الفجور الشق فوشق الديانة وبطلان
على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشرق وقوله وما يزال الرجل يكذب

هو كما مر في قوله وما يزال الرجل يصدق في انه اذا تكبر رفسه الكذب استحق اسم المبالغة وهو كذاب وفي الحديث اشارة الى ان من تحرى الصدق في اقواله صار له سجيعة ومن تعد الكذب وتحذر اصراره سجيعة وان بالتدرب والاكتساب تسمى صفات الخير والشر والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وانه ينتهي بصاحبه الى الجنة ودليل على عظمة قبح الكذب وانه ينتهي بصاحبه الى النار وذلك من غير ما صاحبهم في الدنيا فان الصدوق مقبول الشئ اذ تعدل احكام محبوب مرغوب في احاديثه الكذب بخلاف هذا كله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والظن) بالنصب محذومه (فان الظن أكذب الحديث متفق عليه) تقدم بيان معناه وانه تحذير من أن يحقق ما ظنه وما انفس الظن فقد هجم على القلب فيجب دفعه والاعراض عن العمل عليه (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيكم والجلوس بالطرقات) بضمتين جمع طريق (قالوا يا رسول الله ما السائد بن مجاشعنا نتحدث فيه اقال فاذا ايتهم) أي امتنعتم عن ترك الجلوس على الطرقات (فأعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غص البصر) عن المحرمات (وكف الاذى) عن المارين بقول أو فعل (ورد السلام) اجابته على من القاه اليكم من المارين اذ السلام بسن ابتداء لما رآه لا لقاعدة (والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه) قال القاضي عياض فيه دليل على انهم فهموا ان الامر ليس بالوجوب وانه للترغيب فيما هو الاولى اذ لو فهموا الوجوب لم يرجعوا قال المصنف ويحتمل انهم رجوا وقوع النسخ تحقفا لما شكوا من الحاجة الى ذلك وقد زيد في احاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة زاد أبو داود وارساد ابن السبيل وتثبت العاطس اذ اجاد الله وزاد سعيد بن منصور رواة الملهوف وزاد البراءة على الحمل وزاد الطبراني وأعينوا المظالم واذكروا الله كثيرا وزاد أبو داود وكذا في مرسل يحيى بن عمر واهدوا الضال وزاد في حديث أبي طلحة حسن الكلام وزاد في حديث البراء عند أحمد والترمذي وأفسو السلام ومجموع ما في هذه الاحاديث أربعة عشر أثبا قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نظمها في أربعة أبيات

جعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق انسانا
افش السلام وأحسن في الكلام وشت عاظسا وسلا ما راد احسانا
في الجمل عاون ومظالم أعن وأغن * اهه ان أهدي سبلا واهد حيرانا
بالعرف مر وانه عن نكرو وكف أدنى * وغض طرفا وأكث ذكر مولانا

والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرقات انه يجلب سوءه يتعرض للفتنة فانه قد ينظر الى الشهوات عن يخاف التفتة على نفسه بالنظر اليهن مع مرورهن وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسلمين ولو كان قاعدا في منزله لما عرف ذلك ولما لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها لو لم يطأوا الاذن في البقاء في مجالسهم وانه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق وكما ذكر من الحقوق قد وردت بها الاحاديث مفرقة تقدم بعضها ويأتي بعضها (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يرد به خيرا فقهه في الدين متفق عليه) الحديث دليل على عظمة شأن التفتة في الدين وانه لا يعطاه الا من أراد الله به خيرا عظيم كما يشهد اليه التذكير ويؤيد له المقام والفقه في

الدين تعلم قواعد الاسلام ومعرفته الحلال والحرام ومفهوم الشرط ان من لم يتنقه في الدين لم يرد
الله به خيرا وقد ورد هذا المهرم منطوقا في رواية أبي يعلى ومن لم ينفقه لم يبال الله به وفي الحديث
دليل ظاهر على شرف النفاة في الدين والمتنقهين فيه على سائر العلوم والعلماء والمراد به معرفة
الكتاب والسنة (وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق أخرجه أبو داود والترمذي وصححه) وتقدم الكلام في
حقيقته بما لا يحتاج فيه الى الاعادة لقرب عهده (وعن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الحياء من الايمان متفق عليه) الحياء لغة تغيير وانكسار يلحق الانسان
من خوف ما يعاب به وفي الشرع خلق يبعث على احتساب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي
الحق والحياء وان كان قديكون غير ذقه وفي استعما له على وجه الشرع يحتاج الى الكتاب وعلم
ونية فلذلك كل من الايمان وقد يكون كسبا ومعنى كونه من الايمان ان المستحي يتنطح بحياته
عن المعاصي فيمصر كالآيات القاطع منه وبين المعاصي وقال القتيبي معادان الحياء يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان قسما ايمانا كما يسمى الذي باسم ما قام مقامه والحياء مركب
من خير وعفة وفي الحديث الحياء خير كله ولا يأتي الا بخير فان قلت قد يمنع الحياء صاحبه عن
انكار المكروم والاخلال به مض ما يجب فلا يتم عموم انه لا يأتي الا بخير قلت قد أجيب عنه بأن المراد
من الحياء في الاحاديث الحياء الشرعي والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياء شرعيا
بل هو عجز ومهانة وانما يطلق عليه الحياء المشاهدة الشرعي ويجواب آخر وعنوان من كان
الحياء من خلقه فالحيرة عليه أغلب أو أنه اذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه
حصول التقصير في بعض الاحوال قال القرطبي في المفهم شرح مسلم وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والقرينى وكان في القرينى اشده حياء من
العدوا في خدرها وكان في المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن
مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مما أدرك الناس من كلام
النبي الاولي اذ لم تسخ فاصنع ما شئت أخرجه البخاري) لفظ الاولي ليس في البخاري بل في
سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة ان آخر ما نطق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الاولي
الى آخره أخرجه أحمد والبار والمراد من النبوة الاولي ما اتفق عليه الانبياء ولم ينسخ كما نسخ
شرائعهم لانه أمر أطبق عليه العقول وفي قوله فاصنع ما شئت قولان الاول انه بمعنى الخبر أي
صنعت ما شئت وعبر عنه بالنظر الامر للإشارة الى ان الذي يكف الانسان عن واقعة الشر هو
الحياء فاذا تركت فترت دواعيه على واقعة الشر حتى كأنه مأمور به والامر فيه للتهديد أي
اصنع ما شئت فان الله مجازيك على ذلك الثاني ان المراد انظر الى ما تريد فعله فان كان مما لا يستحي
منه فافعله وان كان مما يستحي منه فدعه ولا تبالي بالخلق (وعن أبي هريرة رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف
وفي كل من القوي والضعيف (خير) لوجود الايمان فيهما (أحرص) من حرص كضرب
بضرب وبقال حرص كسبح (على ما ينفعك) في دينك ودنياك (واستعن بالله عليه ولا تبطل)
بفتح الجيم وكسرها (وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا ولكن قل قد رآه الله وما شاء

فصل فان لو تفتح عمل الشيطان أخرجه مسلم) المراد من القوى قوى عزيمة النفس في الاعمال
 الاخرى فان صاحبها كثيرا قد امان في الجهاد وانكار الكبر والصبر على الاذى في ذلك واحتمال
 المشاق في ذات الله تعالى والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والاضيق بالعكس
 من هذا الا انه لا يخلو عن الخير لوجود الايمان فيه ثم أمر بالخبر على طاعة الله تعالى وطلب
 ما بعده وعلى طلب الاستعانة به تعالى في كل أمر وادخر من العبد بغير اعانة الله تعالى لا يتعبه
 اذ لم يكن عون من الله للفتى * فاكثر ما ينبغي عليه اجتهاده
 ونهاه عن العجز وهو التسهيل في الطاعات وقد استعاض عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اللهم
 اني أعوذ بك من الهيم والحزن والعجز والكسل سياأتى ونهاه اذا صاحبه شيء من حصول ضرر
 أو فوات نفع عن أن يقول لو قال بعض العلماء هذا انما هو لمن قال معتقدا ذلك حقاً والله لو فعل ذلك
 لم يصبه قطعاً فاما من رد ذلك الى مشيئة الله تعالى والله لا يصيبه الا ما شاء الله تعالى فليس من هذا
 واصدق له بقول أبي بكر رضي الله عنه في الغار لو أن أحدكم رفع رأسه لراى ما وسكوته صلى
 الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض وهذا الاجبة فيه لانه انما أخبر عن أمر مستقبل وليس
 فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه قال وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز زمن اللو الحديث
 لو لاحداث قومك بالكفر الحديث ولو كنت راجعاً بغير بينة الحديث ولو لأن اسق على امته وشيئه
 ذلك فكما مستقبل لا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لانه انما أخبر عن اعتقاده فيما كان
 يفعل لو لا المانع وعما خوف قدرته فاما ما ذهب فليس في قدرته قال القاضي فالذي عندي في معنى
 الحديث ان النبي على ظاهره وعومه لكن نهى تنزيهه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان
 لو تفتح عمل الشيطان قال النووي وقد جاء من استعمال لوفي الماضي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لو استغفرت من أمرى ما استغفرت ما سقت الهدي وغير ذلك فافظاها ان النبي انما هو عن
 اطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيهه لا تحريم واما من قاله تامة على ما فات من طاعة
 الله وما هو معتذر عليه من ذلك ونحوه فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجد في
 الاحاديث (وعن عياض بن جاد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
 أوحى الى أن تواضعوا حتى لا يغنى أحد على أحد ولا يتخبر أحد على أحد أخرجه مسلم) التواضع
 عدم التكبر وتقدم تفسير التكبر وعدم التواضع يؤدي الى البغي لانه يرى لنفسه مز بقية الغير
 فيبغى عليه بقوله أو فعله وينبغي عليه ويرزى به والبغى والتغبر منه مومان ووردت أحاديث في
 سرقة عقوبة البغى منها عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما من ذنب أجدر وأحق من أن يجبل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من
 البغى وقطيعة الرحم أخرجه الترمذي والحاكم وصححه وأخرجه ابن ماجه وأخرج البيهقي ايس
 شيء مما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغى (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه بالار يوم القيامة أخرجه
 الترمذي وحسنه ولا جد من حديث أسماء بنت يزيد بن مسعود في الحديثين دليل فضيلة الرد على
 من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الانتكار للمسكر ولما ورد الوعد على تركه كما
 أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا ما من مؤمن يخذل امرأ مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة

وتنتقص من عرضه الاخذله الله في موطن يحب فيه نصرته وما من مسلم نصر امرأته لم يأت
 موضع ينتقص فيه من عرضه وتنتقص فيه حرمة الانصره الله في موطن يحب فيه نصرته وأخرج
 أبو الشيخ من رده عن عرض أخيه رداً لله عنه التاريوم القيامة وتلا رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وكان حقا عليه انصر المؤمنين وأخرج أبو داود وأبو الشيخ بضامن حتى عرض أخيه في الدنيا
 بعث الله له ملكاً يوم القيامة يحميه من النار وأخرج الاصبهاني من اغتصب عنده أخوه فاستطاع
 نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة بل ورد في
 الحديث ان المسقع الغيبة أحد المغتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض
 أخيه ولو بإخراج من اغتتاب الى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الانكار بالقلب أو
 الكبر اذلة القول وقد عذب بعض العلماء الكوث كبيرة لورود هذا الوعد ولدخوله في وعيد من لم
 يغير المنكر ولأن أحد المغتابين حكوا وان لم يكن مغتاباً لغة وشرعاً ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً
 وما تواضع أحد لله إلا رفاه الله تعالى أخرجه مسلم ﴿٢﴾ فسر العلماء عدم التقص بمعنيين الأول انه يارل
 له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية والثاني انه يحصل بالثواب الحاصل
 عن الصدقة جبران نقصان عنها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنات
 الى عشر أمثالها الى أضعاف كثيرة قلت والمعنى الثالث انه يخلفه الله تعالى بعوض يظهر به عدم
 نقص المال بل ربما زاده ودليله قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو محبور بمسحوس وفي
 قوله وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً حدث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على إساءته وإن كانت
 جائرة قال تعالى فمن عذابوا صلح فأجره على الله وفيه انه يجعل الله للعافي عزاً وعظمة في القلوب
 لا به بالاتصاف بطل انه يعظم ورضان جانبه ويهاب وبظن ان الأعضاء والعفو لا يحصل ذلك فأخبر
 صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يزداد بالعفو عزاً وفي قوله وما تواضع أحد لله إلا رفاه الله تعالى
 له تواضعين الرفع الله دليل على ان التواضع سبب للرفعة في الدارين لا لطلاقة وفي الحديث حدث
 على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع وهذه من أمهات مكارم الاخلاق ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن
 سلام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس افسوا السلام وصلوا
 الارحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام أخرجه الترمذي وصححه)
 الانفا ملغة الاظهار والمراد نشر السلام على من يعرفه ومن لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الإسلام خير قال تمام
 الطعام ونقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف ولا بد في السلام ان يكون بلفظ مسمع لمن يرد
 عليه وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما اذ سأل فسمع
 فانهم يحسية من الله قال النووي أقله ان يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فان لم يسمعه لم يكن آتياً
 بالاسنة فان شئت استظهر وان دخل مكاناً فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحيي من الليل فيسلم تسليمًا لا يوقظ نائمًا ويسمع اليتظان
 فان في جماعة سلم عليهم جميعاً ويكره ان يخص أحدهم بالسلام لانه يولد الوحشة ومشرعية
 السلام بليل التحاب والالفة فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ألا لكم على

ما تحابون به انفسوا السلام بفسحكم وبفسح السلام عند القيام من الموقف كما ينسح ع عند الدخول
 لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً اذا قعد أحدكم فليسلم واذا قام
 فليسلم فليست الأولى أحق من الأخيرة وتكرراً وتشمير الإشارة باليد وبالرأس لما أخرجه النسائي
 بسند جيد عن جابر مرفوعاً لا تسلموا تسليماً اليه ودفان تسليماً بهم بالرؤس والا كف الا انه يستغنى
 من ذلك حال الصلاة فقد وردت أحاديث بأه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه
 وهو يصلي بالإشارة وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول وجوزت الإشارة
 بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالامر بإفشاء
 السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ويرد عليه انه لو كان الابتداء فرض عين على كل
 أحد كان فيه جرح ومشفقة والشرعية على التخفيف والتيسير فيجمل على الاستعجاب انتهى
 قال النووي في التسليم على من لم يعم في اخلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع وافشاء
 السلام الذي هو شعار هذه الأمة اه وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف
 استفتاح الخطابة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحد من أحد وتقدم
 الكلام على صلاة الارحام مستوفى وعلى اطعام الطعام فيشمل من يجب عليه انفقاه ويلزمه
 اطعامه ولو عرفاً أو عادة وكلا صدقة على السائل للطعام وغيره فالامر محمول على فعل ما هو أولى من
 تركه ليشمل الواجب والمندوب والامر بصلاة الليل في قوله وصلوا بالليل قد ورد تفسيره بصلاة
 العشاء والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل انه أريد بذلك وما يشمل نافذة الليل وقوله
 تدخلوا الجنة بسلام اخبار بان هذه الافعال من أسباب دخول الجنة وكله بسبب يحصل انفعالها
 التوفيق ويوجب ما هو بقبها من الاعمال وحصول الحاشية الصالحة (وعن تميم الدراي) هو أبو
 رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب الى جده دار ويقال الديري نسبة الى دير كان فيه قبل الاسلام
 وكان نصرانياً وليس في الصحيحين ولا في الموطأ دار ولا يرى التميم أسلم سنة تسع وكان يختم
 القرآن في ركعة وكان زماراً دالاً الآية الواحدة الليل كله الى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها الى
 الشام وروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة قصة الحساسة والدجال وهي منقبة له
 وهي داخله في رواية الاكبر عن الاصاغر وليس له في صحيح مسلم الا هذا الحديث وليس له في
 البخاري شيء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ثلاثاً) أي قالها ثلاثاً
 (قل لمن هي يا رسول الله) أي من يستحقها (قال لله ولكتابه ولسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم
 أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل قال العلماء انه أحد الأحاديث الأربعة التي يروى عليها الاسلام
 وقال النووي ليس الامر كما قالوه بل عليه مدار الاسلام قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها
 حيازة الخلق للمنصوح له ومعنى الاخبار عن الدين هم الان عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا
 والنصيحة لله تعالى الايمان به ونفي الشرك عنه وترك الاحاد في صفاته ووصفه بصناعات الكمال
 والجلال كما هو قديمه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه
 والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى قال
 الخطابي وجميع هذه الاشياء راجعة الى العبد في نفسه والله تعالى غني عن نصح الناس
 والنصيحة لكتابة الايمان بأنه كلامه تعالى وتعميل ما حله وتحريم ما حرمه والاخذ بما فاضله

والتدبر لعائمه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بجواظها والاعتبار بزواجره والمعرفه له والنصيحه
 لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتبظيم حقه
 وتوفيره حيا وميتا ومحبة من أمر محبته من آله وصحبه ومعرفته سنة والعامل بها وانشرها والدعاء
 اليها والذب عنها والنصيحه لائمة المسلمين اعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وبند كبيرهم
 بجوامع العباد ونصحهم في الرقي والعدل قال الخطابي ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
 معهم وتعداد أسباب الخير في كل من الاقسام هذه لا تتحصر قبل واذا أريد بأئمة المسلمين العلماء
 فنصحهم بقول أقوالهم وتبظيم حقتهم والاقتداء بهم ويحتمل أنه يحتمل الحديث عليهم ما فيه حقيقة
 فيهم ما والنصيحه لعامة المسلمين بإرشادهم الى مصالحهم في دنياهم وآخرهم وكف الأذى عنهم
 وتعليلهم ما جهلوا وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك والكلام على كل قسم يحتمل
 الاطالة وفي هذا كفاية قال السيد وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير اه قال ابن
 بطال في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديننا واسلاما وان الدين يقع على العمل كما يقع على
 القول قال والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقي والنصيحة لازمة على
 قدر الطاقة البشرية اذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه فان
 خشي أذى فهو في سعة والله أعلم ﴿٢٠﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق أخرجه الترمذي ونصحته
 الحاكم الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق وتوقاه تعالى هو الايمان
 بالطاعات واجتناب المعصيات في أيها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة
 وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه ﴿٢١﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم انكم لاتعرون الناس بأموالكم ولكن بسمعتهم بمسكهم بسط الوجه وحسن
 الخلق أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أي لا يتم لكم شمول الناس باعطاء المال لكثرة الناس
 وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوا بهم بسط الوجه والطلاقة
 ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجب التجانب بينكم فانه مراد الله تعالى وذلك فيما
 عد الكافرون من أمر بالاعلاظ عليه ﴿٢٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن حراة أخيه المؤمن أخرجه أبو داود بإسناد حسن) أي المؤمن
 لأخيه المؤمن كلما يظفر فيها وجهه قال المؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على اصلاحه
 ويرشده الى ما يزينه عند مولاه تعالى والى ما يزينه عند عباده وهذا داخل في النصيحة ﴿٢٣﴾ وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن الذي يخاطب الناس
 ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخاطب الناس ولا يصبر على أذاهم أخرجه ابن ماجه بإسناد
 حسن وهو عند الترمذي (الأئمة لم يسموا الصالحين) فيه أفضلية من يخاطب الناس بخلاطة يأمرهم
 فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملة من أفضله من الذي يعتزلهم ولا يصبر على
 المخاطلة والاحوال تختلف باختلاف الأشخاص والازمان ولكل حال مقال ومن ربح العزلة
 فله على فضلها أدلة وقد استوفاه الغزالي في الاحياء وغيره ﴿٢٤﴾ (وعن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم كما حسنت خاقي) بفتح الخاء المعجمة

وسكون اللام (حسن خلقي) بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان) قد كان صلى الله عليه وآله وسلم من أشرف العباد خلقاً وخلقاً وسوءه ذلك اعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعلمها للأمة

(باب الذكر)

مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان أو القلب والمراد به ذكر الله تعالى (والدعاء) مصدر دعا وهو الطلب ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلان استعنته ويقال دعوت فلان أسأله ويطلق على العبادة وغيرها واعلم أن في الدعاء ذكر الله تعالى وزيادته بكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال ادعوني أستجب لكم وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعائهم فقال وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وسماعه في العبادة ففي الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً الدعاء مخ العبادة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً من لم يسأل الله يغضب عليه أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يحب أن يسئل فأنرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألوا الله من فضله فإنه يحب أن يسئل والاجابة في الحث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب وافتقار العبد وقدرته وعجز العبد وحاطته بكل شيء معلماً للدعاء يزيد العبد قرباً من ربه تعالى واعترافاً بحقيقته وإذا حث صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء وعلم الله تعالى عباده دعاءه بقوله ربنا لا تؤاخذنا إن نسئنا وأخطأنا الآية ونحوها وأخبرنا بدعوات رسله ونصرهم حيث قال أيوب رب اني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين وقال زكريا رب لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين وقال هب لي من دنك ليلى وقال أبو البشر ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وقال يوسف رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث إلى قوله توفني مسلماً وألحقني بالصالحين وقال يونس لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين ودعا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ودعواته في الصباح والمساءم والصلوات وغيرها معروفة فالجواب عن الاستعمال بذكر الخلاف بين من قال التقويض والتسليم أفضل من الدعاء فإن قائل هذا ما ذاق حلاوة المناجاة له ولا تضرعه واعترافيه بحاجته وذنبه واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد أنه لا يضيع الدعاء بل لا ينمن احدى ثلاث أمان أن يعجل له دعونه وأمان أن يدخره الله في الآخرة وأمان أن يصرف عنه من السوء مثلها وصححه الحاكم وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قال السيد رحمه الله تعالى قد أوردناها وأوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء اهـ والسيد الذي أورد في مدته كتاب سماه نزل الابرار في الادعية والأذكار قد طبع بهذا العهد في مطبعة الخواشب الواقعة أمام الباب العالي من القسطنطينية وهو كتاب جامع لجميع الدعوات الماثورة والأذكار المرفوعة مع أدعية الكتاب العزيز ليس في الباب أجمع منه فليعلم وبالله التوفيق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله تعالى أنا مع عبدى ما ذكرني وتحركت بي شفقتاً أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقا) وهو في البخاري باللفظ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول الله عز وجل أناعلمنظر عبدى بنى وأنامعه اذا ذكرنى فان ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى
وان ذكرنى فى ملاذ ذكرته فى ملاخيرهم وان تقرب الى شبرا تقرب اليه ذراعا وان تقرب الى
ذراعا تقرب اليه باعا ومن أتانى عشي أتيت اليه هرولة وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره
تعالى وانه مع ذكره برحمته ولطفه واعانه والرضا بحاله وقال ابن أبي جريرة عن أنامعه بحسب
ما قصده من ذكره لى ثم قال يحتمل أن يراد الذى ذكر بالقلب أو باللسان أو بهما معا وباعتقال الاوامر
واجتناب المنهيات قال والذى تدل عليه الاخبار ان الذكر على نوعين أحدهما مطلق لصاحبه
بما تضمنه هذا الخبر والثانى على خطر قال والاول مستند من قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره والثانى من الحديث الذى فيه من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله تعالى
الابعدا لكن ان كان فى حال المعصية يذكر الله تعالى خوفا ووجل مما هو فيه فانه يرجو له
﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عمل ابن آدم
عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله أخرجه ابن أبي شيبة والطبرانى بإسناد حسن ﴾ الحديث
من أدلة فضل الذكر وانه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضا من المنجيات
من عذاب الدين والخوف واذا يقرب الله الامر بالشبات لقتال الأعداء وجهادهم بالامر بذكره كما قال
اذا قمتم فذكره فابتغوا ذكر الله كثيرا وغيره من الآيات والحديث الواردة فى مواقف الجهاد
﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس قوم مجلسا
يذكرون الله الا حفهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فى من عنده أخرجه مسلم ﴾ دل
الحديث على فضله تجالس الذكر والذكرين وفضله الاجتماع على الذكر وأخرج البخارى ان
الله ملائكة بطوفون فى الطرق يلقون أهل الذكر فاذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى ينادون
هلموا الى حاجتكم قال فيحفونهم باجنحتهم الى السماء الدنيا الحديث وهذا من فضائل
مجالس الذكر يحضرها الملائكة بعد التماسهم لها والمراد بالذكر التسبيح والحمد وتلاوة القرآن
ونحو ذلك وفى حديث البراءة تعالى سأل ملائكتهم ما يصنع العباد وهو أعلم بهم فيقولون
يعظمون آلائه ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لا تخرتهم وديارهم والذكر حقيقة
ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه وانما يشترط أن لا يقصد غيره فان
انضاف الى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل وان انضاف اليهما استحضار معنى الذكر
وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفى النقائص عنه ازداد كمالا فان وقع ذلك فى عمل صالح مما
فرض من صلاة أو جهادا أو غيره ما فكذلك فان صبح التوجه وأخلص لله تعالى فى ذلك فهو بالغ
الكمال وقال الفخر الرازى المراد بذكر اللسان الانطاد الى الله على التسبيح والحمد والتسبيح
والذكر بالقلب التفكير فى أدلة الذات والصفات وفى أدلة التكليف من الامر والنهى حتى يطالع
على أحكامه وفى امره ومحلوفات الله تعالى والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقا بالطاعات
ومن ثمة سمى الله تعالى الصلاة ذكر فى قوله فاسعوا الى ذكر الله وذكر بعض العارفين ان الذكر
على سبعة أنحاء فذكر العينين بالبكاء وذكر اللسان بالثناء وذكر الاذن بالاصغاء وذكر
اليدين بالعطاء وذكر البدن بالوفاء وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا
وورد فى الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذى وابن

ما حبه وصحبه الحاكم من حديث أبي الدرداء عن فروة الأنخري رحمه الله وأما الحكم وأما كاهن
ملككم وأما فقهائكم وخيركم من اتفاق الذهب والورق وخيركم من أن تلقوا عدوكم
فضرروا أو أنفقتهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد وأنه
أفضل من الذكركل أن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد وذكر اللسان والقلب والتذكر في المعنى
واستحضار عظمة الله تعالى فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط وقال
ابن العربي إنه ما من عمل صالح إلا والى الله كرمشترط في صحبه فمن لم يذكر الله عند صدقته وأوصيائه
فليس عمله كاملا فصلا ذلك أفضل الأعمال من هذه الخبيثة ويشير إليه حديث نبيه المؤمن
خير من عمله (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تعد
قوم مقعد الميز كروا الله فيه ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا كان عليهم حسرة يوم
القيامة أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد فان شاء عندهم وإن شاء غفر لهم وأخرجه أحمد
بلفظ ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله فيه إلا كان عليهم ترة وما من رجل عسى طر يقا فليذكر الله
تعالى إلا كان عليه ترة وما من رجل أوى إلى فراشه فليذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة وفي
رواية إلا كان عليهم حسرة يوم القيامة وأن دخلوا الجنة للثواب والترجمة فوقية مكسورة فراء
بمعنى الحسرة وقال ابن الأثير هي النقص والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس سيما مع تفسير الترتب بالآراء والعذاب فقد فسرت به ما فإن
التعذيب لا يكون إلا للترك واجب وأفعول محظور وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه
صلى الله عليه وآله وسلم معا وقد عرفت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فبلغت ستة
وأربعين موضعا قال أبو العالمة معنى صلاة الله على نبيه شأنه عليه عند ملائكته ومعنى صلاة
الملائكة عليه الدعاء له بمصون النساء والتعظيم وفيها أقوال أخر هذا أجودها وقال غيره
الصلاة منه تعالى على رسوله ثم يرف وزيادة تكريمه وعلى من دون النبي رحمة فغنى قولنا اللهم
صل على محمد عظم محمد أو المراد بالتعظيم إعلاء ذكره وإظهار دينه وإيقاظ ضميره في الدنيا وفي
الأخرة باحرارهم وتبنيهم في أمته والشفاعة العظمى للخالق أجمعين في المقام المحمود
ومشاركة الآل والأزواج بالطرف إرضاه في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه
اختصاص الصلاة بالآل استقلال دون غيرهم ويتبادر هذا بما أخرجه الطبراني من حديث
ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه إذا صلص على فصول على أنبياء الله تعالى فإن الله بعثهم بكلمة
بجمل العلة البعثة فتكون مختصة بهم بعث وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس
ما أعلم الصلاة تتبع لاحد على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي القول به عن مالك
وقال ما بعدنا به وقال القاضي عياض عامة أهل العلم على الجواز قال وأما ميل إلى قول مالك
وجو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا لا كغير الأنبياء بالرضى والفقران والصلاة
على غير الأنبياء معنى استقلال لم تكن من الأمور المعروفة وإنما حدثت من دولة بني هاشم يعني
العبيديين وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثا وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لأن الله
تعالى سماهم رسلا وأما المؤمنون فقالت طائفة لا تجوز استقلال ولا يجوز تعظيمهم وأورد به النص
كلا لا والأزواج والنزبة ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصا ولا يقاس عليهم التعظيم ولا

غيرهم وقد ينسأ أنه يرجى للعصابة وشيوخهم بما ذكره الله تعالى من أنه رضى الله عنهم وبالمغفرة كما أمر
 به ماصلى الله عليه وآله وسلم بقوله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وأما الصلاة عليهم فلم ترد
 والمستلاد فيها خلاف معروف فقال بجوازها البخارى ووردت أحاديث بأصل الله عليه وآله وسلم
 صلى على آل سعد بن عبادته أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد وورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على آل أبي أوفى فحين قال بجوازها مستقلا لا على سائر المؤمنين فهذا دليله ومن أدلته أن الله
 تعالى قال هو الذى يصلى عليكم وملائكته ومن منع قال عذرا ورد من الله تعالى ومن رسوله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الأذن لنا وقال ابن القيم رحمه الله تعالى يصلى على غير الأنبياء
 والملائكة وأزواج النبی صلى الله عليه وآله وسلم وآله وذريته وأهل طاعته على سبيل الأجمال
 ويكره فى غير الأنبياء أشخص مفرد بحيث صار شعارا لاسيما إذا ترك فى حق مثله أو أفضل منه كما
 تفعله الرافضة فلو اتفق وقوع ذلك مفردا فى بعض الأحيان من غير أن يتخذ شعارا لم يكن فيه بأس
 واختلاف أيضا فى السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته فى تحية الحى فقبل يشرع
 مطلقا وقيل بغيره لا يفرد بواحد لكونه شعارا للرافضة ونقله النووى عن الشيخ محمد الجوى
 قلت هذا التعليل يكون صار شعارا لا ينتهض على المنع والسلام على المولى قد شرعه الله تعالى
 على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وكان ثابتاً فى الجاهلية
 كما قال الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورجة ماشاء أن يترجما

فما كان قيس موته موت واحد * ولكن به بيان قوم تهدما

﴿وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله
 وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل متفق عليه﴾ زاد مسلم
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وفى اللفظ من قال ذلك فى يوم مائة مرة كانت له عدل عشر
 رقاب وكتب له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرز من الشيطان يومه ذلك حتى
 يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك وأخرج أحمد من طريق عبد الله
 ابن يعيش عن أبي أيوب وفيه من قال اذا صلى الصبح لا اله الا الله فذكره بلفظ عشر مرات كن
 كعدل أربع رقاب وكتب له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة ورفع له مائة من عشر
 درجات وكن له حرز من الشيطان حتى يمسي واذا قالها بعد المغرب فقل ذلك وسنده حسن
 وأخرجه جعفر بن الزبير عن أبي أيوب رفعه قال من قال حين يصبح فذكره مثله لكان زاد يحيى
 ويعيش وقال بعد عشر رقاب وكان له مسلحة من أول نهاره الى آخره ولم يعمل يومئذ عملا يقره
 وان قال مثل ذلك حين يمسي فقل ذلك وذكره العشر رقاب فى بعضه والاربع فى بعض كان باعتبار
 الذكركين فى استحضارهم معانى الانداط بالقلوب والمحاض التوجه والاخلاص لعلام الغيوب
 فيكون اختلاف مراتهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي رحمه الله تعالى ﴿وعن أبي
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال سبحان الله ومحمدا مائة
 مرة حطت عنه خطاياه وان كانت مثل زبد البحر متفق عليه﴾ معنى سبحان الله تنزيهه عن كل
 ما لا يليق به من نقص فيلزم نفي الشريك والمصاحب والوالد وجميع الرذائل والتسبيح يطلق على

جميع ألفاظ الذكر ويطلق على صلاة النافذة ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك كثرة التسبيح فيها
وفيه أهم التكفير بهذا الذكرا خطايا وطاهر ولو كثر والعلماء يفسدون ذلك بالصغائر ويقولون
لا تنجى الكبار إلا بالتوبة وقد أورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل
فانه قال في التهليل ان من قال مائة مرة في يوم حجت عنه مائة سيئة كما قدمناه وهنا قال حطت
خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر والحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي
والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا أفضل الذكر لا اله الا
الله وأفضل ما قلته أنا النبيون من قبلي لا اله الا الله وهي كلمة التوحيد والاخلاص وهي اسم الله
الاعظم ومعنى التسبيح داخل فيه فانه التنزيه عما يليق بالله تعالى وهو داخل في لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك الى آخره وفضايلها عديدة وأجيب عنه بأنه انضاف في ثواب التهليل مع التكفير
ثلاث رفع الدرجات وكتب الحسنات وعق الرقاب والعق يتضمن تكفير جميع السيئات فان
من أعق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار كما سلف وظاهر الأحاديث ان هذه
الفضائل لكل ذا كروذ كروذ القاذي عن بعض العلماء ان الفضل الوارد في مثل هذه الاعمال
الصالحة والاذكار انما هو لاهل الفضل في الدين والظاهرة من الجرائم العظام وليس من أصغر على
شهواته وانتهك دين الله وحرمانه بالاحق بالافضل المطهرين في ذلك وشبهه قوله تعالى أم حسب
الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿٢٠﴾ وعن جويرية بنت
الحارث رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدل أربع كلمات
لو وزنت بمافات بكسر الشاء خطاب لها (منذ اليوم لو زنتهن سبحان الله وبحمده عدد خلقه
ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته أخرجه مسلم) عدد خلقه منسوب صفته مصدرا محذوف
تقديره أسبجه تسبيحا ومثله اخواته وخلقته شامل لما في السموات والارض وفي الدنيا والآخرة
ورضاء نفسه أي عدد من رضى الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاه عنهم
لا ينقضي ولا ينقطع وزنة عرشه أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه الا الله تعالى ومداد كلماته بكسر الميم
هو ما تنده الدواة كالخبر والكلمات هي معلومات الله تعالى ومقدوراته هي لا تنحصر ولا تنتهي
ومدادها هو كل مدة يكتب معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر لتعلقه بغير المنحصر كما قال تعالى قل
لو كان البحر مدادا لكلمات ربي الا بته والحديث دليل على فضل هذه الكلمات وان قائلها ابدرك
فضيلة تكرر القول بالعدد المذكور ﴿٢١﴾ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقيات الصالحات لا اله الا الله وسبحان الله والله أكبر والحمد لله ولا
حول ولا قوة الا بالله أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم الباقيات الصالحات مراد بها
الاعمال الصالحة التي يبقى أثرها صاحبها أبدا لا يباد وفسرها صلى الله عليه وآله وسلم بهذه
الكلمات ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا الآية وقد
جاء في الأحاديث تفسيرها بأعمال الخير فخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث
ابن عباس الباقيات الصالحات هي ذكر لا اله الا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله ونبارك الله
ولا حول ولا قوة الا بالله وأسئغفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيام
والصلاة والحج والصدقة والعق والجهاد الصلوة وجميع أنواع الحسنات ومن الباقيات

الصالحات التي ينبغي لأهلها في الجنة وأخرج ابن أبي شيبة وابن المذر عن قتادة الباقيات الصالحات
 كل شيء من طاعة الله فهو من الباقيات الصالحات ولا ينافي نفسه في الحديث بما ذكرناه
 لأحضره عليها ﷺ (وعن سيرة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
 آخرجه مسلم) إنما كانت أحبه لله تعالى لاشتغالها على تنزيهه وإثبات الحمد لله والوحدانية
 والاكبرية وقوله لا يضرك بأيهن بدأت دل على أنه لا ترتيب بينها ولكن تقدم التنزيه أولى لأنها
 تقدم التخلية بإطاعة المعجزة على التخلية بالحاء المهمة له والتنزيه تخليته عن كل قبيح وإثبات الحمد
 والوحدانية والاكبرية تخليته بكل صفات الكمال لكنه لما كان تعالى منزها ذاتا عن كل قبيح لم
 تضرب البداية بالتخلية وتقدمها على التخلية والاحاديث في فضل هذه الكلمات مجوعة ومترفة بغير
 لاتنزه الدلاء ولا يتسعه الاملاء وكفى بما في الحديث من أهم الباقيات الصالحات وانهم أحب
 الكلام إلى الله تعالى ﷺ (وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة لا حول ولا قوة إلا بالله متفق عليه
 زاد النسائي من حديث أبي موسى لا لمجان الله الإله) أي أن ثوابهم أمدخري الجنة وهو ثواب
 نفيس كما أن الكثرة نفس أموال العباد فان المراد مكنوز ثوابهم عند الله لكم وذلك لأنها كلمة
 استسلام وتغويض إلى الله تعالى واعتراف بالانحياز له وأنه لا صانع غيره ولا راد لأمره وإن العبد
 لا يملك شيء من الأمر والحول الحركة والحيالة أي لا حركة ولا استعانة ولا حيلة إلا بعصمة الله
 تعالى وروى تفسيره امر فوعا أي لا حول عن المعاصي إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا
 بالله ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى وقوله لا لمجان
 مأخوذ من بقاء الله وهو بفتح الهمزة يقال بقاء الله والتجأت إليه واستندت إليه واعتضدت به أي
 لا مستند من الله تعالى ولا مهرب عن قضائه إلا إليه ﷺ (وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الدعاء هو العبادة رواه الأربعة وصححه الترمذي) ويدل به
 قوله تعالى ادعوني أستجب لكم أن الذين يستكبرون عن عبادتي الآية وتقدم الكلام عليه
ﷺ (وله) أي الترمذي (من حديث أنس مرفوعا بلفظ الدعاء مخ العبادة) أي خالصه إلا أن مخ الشيء
 خالصه وإنما كان مخها الأمرين ﷺ الأول أنه امتثال لأمر الله تعالى حيث قال ادعوني ﷺ الثاني أن
 الداعي إذا علم أن نجاح الأمور من الله تعالى انقطع عما سواه وأورده بطلب الحاجات وانزال الفاقات
 وهذا هو مراد الله تعالى من العبادة ﷺ (وله) أي الترمذي (عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه
 ليس شيء أكرم على الله من الدعاء وصححه ابن حبان والحاكم وعنه أنس رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد أخرجه النسائي وغيره وصححه
 ابن حبان وغيره) تقدم الحديث بلفظه آخر باب الأذان وتقدم الكلام عليه وبدأ كد الدعاء
 بعد الصلاة المكتوبة حديث الترمذي عن أبي أمامة قلت يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال
 جوف الليل وإدبار الصلوات المكتوبات وأما هذه الهيئة التي يذكرها الناس في الدعاء بعد
 السلام من الصلاة بأن يبق الإمام مستقبلا القبلة والمؤمنون خلفه يدعون ويدعون فقال ابن القيم
 لم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا روى عنه في حديث صحيح ولا حسن وقد

وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة وورد التسبيح والتحميد والتمكيد كسلف في
الذكر (وعن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن ربكم
حي) من الحياء برفقة نسي وحشي (كره يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صغرا
أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم) وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق بجلاله كسائر
صفاته تؤمن بها ولا تكفها ولا يقال أنه يحجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث
والعجاية وغيرهم وصغرا بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أي خالية وفي الحديث دلالة على
استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة وأما حديث أنس لم يكن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فالمراد به المبالغ في الرفع وأنه لم يفعله إلا في
الاستسقاء وأحاديث رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء أخرجهما الحفاظ المنسذرى
في جزء وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس المسئلة أن ترفع يديك خذوم مكبيك
والاستسقاء أن يشر بأصبع واحدة والابتهاال أن تلم يديك جميعا وهو موقوف وأما مسيح اليدين
بعد الدعاء فورد فيه قوله (وعن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا لم يديه في الدعاء لم يردهما حتى يسبح بهما وجهه أخرجه الترمذي وله شواهد منها حديث
ابن عباس عند أبي داود وغيره ومجموعها يقضى بأنه حديث حسن) فيه دليل على مشروعية
مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء قيل وكان المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صغرا
فكان الرحمة فاصابتهما فاضا ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها
بالتسكير (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أولى
الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) المراد أحقهم
بالشفاعة أو القرب من منزلة في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد
تقدمت قريبا ولوأضاف هذا الحديث إلى ما سلف كان أوفق (وعن شاذان بن أوس رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت
ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر
ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت أخرجه البخاري
وقام الحديث من قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن
قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة قال الطيبي لما كان هذا
الدعاء جامعاً لمعاني التوبة استعمله اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد إليه في الخواص
ويرجع إليه في الأمور وجاء في رواية الترمذي ألا أدلك على سيد الاستغفار وفي حديث جابر عند
النسائي تعلموا سيد الاستغفار وقوله لا اله الا أنت خلقتني وقع في رواية اللهم لك الحمد لا اله الا
أنت خلقتني الخ وزاد فيه آمنت لك بخلقك ديني وقوله وأنا عبدك بجله مؤكدة لقوله أنت
ربي ويحفل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون ناكدا ويؤيده عطف قوله وأنا على عهدك
ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك والخلص الطاعة لك
ما استطعت ومثلك به ومخير وعبدك في التوبة والاجر وفي قوله ما استطعت اعتراف بالعجز
والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى قال ابن بطال يريد به هذا الذي أخذ الله تعالى

على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم أستبرككم فاقروا له بالربوبية
 وأذعنوا له بالوحدانية وبالوعد ما قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من مات لا يشرك
 في شيئاً دخل الجنة ومعنى أي أعترف وأقر وعومهم موز وأصله البواء ومعناه اللزوم ومنه
 بواءه الله منزلاً أي أسكنه فكانه أقره بعبادته وأقره بعبادته أعترف به وأقر وقوله فاعقرى فإنه لا يغفر
 الذنوب إلا أنت اعترف بذنبه أولاً ثم طلب غفرانه ثانياً وهذا من أحسن الخطاب وأطرف
 الاستعطاف بقول أبي البشر صلى الله عليه وآله وسلم ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا
 وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد بالتوحيد له والإقرار بانه
 الخالق والإقرار بالعهد الذي أخذته على الأمم والإقرار بالعجز عن الوفاء من العبد بالعهد
 والاستعانة به تعالى من شر السيئات ثم نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا
 والإقرار بنعمته على عباده وأقرها بالنسب والإقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه
 تعالى وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل وأما استشكل أنه كيف يستغفر صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضاً معصوم فإنه من الفضول لأنه
 صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنه يستغفر الله ويؤوب إليه في اليوم سبعين مرة وعلما بالاستغفار
 فعلنا التام والامتنال لا إيراد السؤال والاشكال وقد علم من خاطبه بذلك فلم يوردوا
 اشكالا ولا سؤالاً وكيفنا كونه ذكر الله تعالى على كل حال وهو مشل طلبنا للرزق وقد تكفل
 به ونعلمه لنا ذلك وأرزقنا وأنت خير الرازقين وكله تعبد وذكر الله تعالى ﴿وعن ابن عمر رضي
 الله عنهم ما قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع هؤلاء الكلمات حين يسبح وحين
 يصبح اللهم أنى أسألك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم استر عوراني وآمن روعاتي
 واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أتعلل
 من تحتك أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم) العافية في الدين السلامة من المعاصي
 والابتداع وترك ما يجب والتأهل في الطاعة والامانة في الدين من شرورها ومصائبها وفي
 الأهل من سوء العشرة والأحراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الخطايا وفي المال من
 الآفات التي تحدث فيه وسر العورات عام لعورة البدن والدين والأهل والدينا والآخرة
 وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعات وهي النزع وسأل الله تعالى الحفظ له من جميع
 الجهات لأن العبد بين أعدائه من شياطين الأنس والجن كالساقبين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من
 الله تعالى من قوة ونخص الاستعانة بالعظمة عن الاعتغال من تحتها لأن الاعتغال أخذ الشيء
 بحقيقته وهو أن يخسف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون وأب الغرق كما صنع به فرعون فأكل
 اعتغال من تحت ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول اللهم أنى أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نقمتك وجميع مخطئك أخرجه
 مسلم) النجاة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمدوحى البغته وزوال
 النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنوب يصيبها العبد فلا استعانة من الذنوب في الحقيقة كأنه قال
 نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعلم للعباد وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بمحصل
 ضدها ﴿وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشيئة الاعداء رواه السائي وصححه
 الحاكم) غلبة الدين ما يغلب المدين قنأؤه ولا ينافي الاستعاذة كونه صلى الله عليه وآله وسلم
 استدان ومات ودرعه مرقونة في شيء من شعير فان الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاءه
 ولا ينافيه ان الله تعالى مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله تعالى وروى هذا عن
 عبد الله بن جعفر مرقونة لا يحمل على ما لا غلبة فيه فن استدان ديناً يعلم انه لا يقدر على قضاءه
 فقد فعل محرماً وفيه ورد حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها
 يريد إتلافها أتلفه الله تعالى أخرجه البخاري وقد تقدم وإذا استعاذ صلى الله عليه وآله وسلم
 من المغرم وهو الدين وما سألته عائشة رضي الله عنهما عن وجه كثره من الاستعاذة منه قال
 ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف فالمستدين يتعرض لهذا الامر العظيم وأما غلبة
 العدو أي بالباطل لان العدو في الحقيقة انما هو المادي في أمر باطل اما المادي في الأمر دنيوي
 كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف عنه أو غير ذلك وأما شيئة الاعداء انتهى
 فرح العدو بضرب زل بعد قوله قال ابن بطال شيئة الاعداء ما يشكك القلب وتبلغ به النفس أشد
 مبلغ وقد قال هرون لا خيسه عليه ما السلام فلا تشكك في الاعداء لانهم يحرمهم عصيتي به
 ﴿وعن يزيد رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يقول اللهم اني
 أسألك اني أشهد انك أنت الله لا اله الا أنت الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد
 فقال﴾ أي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم لقد سألت الله بما به الذي اذا سئل به أعطى واذا دعى
 به أجاب أخرجه الاربعه وصححه ابن حبان) الاحد صفة كمال لان الاحد الحقيقي ما يكون
 منزو الذات عن أشياء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتجزؤ والمشاركة في
 الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية والحمد
 السيد الذي به صمد اليه في الخواشع يقصد والمتصف به على الاطلاق هو الذي يستغنى عن غيره
 مطلقاً وكل ما عداه محتاج اليه وليس ذلك الله تعالى ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يفتقر
 الى ما يعينه أو يخاف عنه لا متنازع الحاجة والفناء عليه وهو دعى من قال الملائكة بسمات الله
 ومن قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله وقوله لم يولد أي لم يسبقه عدم فان قلت المعروف تقدم كون
 المولود مولوداً على كونه والداف كان هذا يقتضي أن يقال لم يولد ولم يلد قلت القصد الاصل هنا اني
 كونه تعالى ليس له ولد كما ادعى أهل الباطل ولم يدع أحد انه تعالى مولود فالمقام مقام تقدمي في ذلك
 فان قلت فلماذا لم يولد مع عدم من يدعيه قلت تتميم التفرد لله تعالى عن مشابهته المخلوقين
 وتحققاً لكونه ليس كمثله شيء والكشف عما نزل أي لم يكن أحد يدعى الله في شيء من صفات كماله وعلو
 ذاته وفي الحديث دليل على انه ينبغي تجزئ هذه الكلمات عند الدعاء لاخبار صلى الله عليه وآله
 وسلم انه اذا سئل بها أعطى واذا دعى بها أجاب والسؤال الطلب الحاجات والدعاء أعم منه فهو
 من عطف العام على الخاص ﴿وعن أي هرون رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت واليسك التشور
 واذا أمسى قال مثل ذلك الا انه قال واليسك المصبر أخرجه الاربعه) أي بقدرتك وقوتك
 وإيجادك أصبحت أي دخلنا في الصباح اذا نمت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح ومثله أمسينا

والنشور من نشر الميت اذا اُحيى وفيه مناسبة لان النوم أخو الموت فلا يقات منه كالأحياء بعد
 الامانة كما ناسب في المساء ذكر المصير لانه ينام فيه والنوم كالوت وفيه الاقرار بان كل انعام من الله
 تعالى ﴿١﴾ وعن أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربنا اتقنا
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار متفق عليه قال القاضي عياض انما كان
 يدعوهم بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من آخر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم هذه النعمة
 فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب تسأل الله تعالى ان يمن علينا بذلك وقد ذكر كلام
 السلف في تفسير الحسنة وقال ابن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار
 رحمة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح وهرم كبر شيء وثياب جيلة الى
 غير ذلك مما شمله عباراتهم فانهم اشد درجة في حسنة الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول
 الجنة وتوابعه من الأمن وأما الوقاية من النار فهو يقتضي تيسر أسبابها في الدنيا من اجتناب
 الخمار وترك الشبهات وأر العفو محضاً ومراعاة قوله وتوابعه ما يلتحق به في الذكرا ما يتبعه
 حقيقة ﴿٢﴾ وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يدعو الله أن يغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي جسدي
 وهزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
 أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير متفق عليه
 الخطيئة الذنب والجهل ضد العلم والاسراف مجاوزة الحد في كل شيء وقوله في أمري يستعمل تعلقه
 بكل ما تقدم أو بقوله اسرافي فقط والجسد بكسر الجيم ضد الهزل وقوله وخطئي وعمدي من
 عطف الخاص على العام اذا الخطيئة تكون عن هزل وعن جسد وتكرر ذلك لعدد الأنواع التي
 تقع من الانسان من الخلفات والاعترا فيها واظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب الامارح
 علام الغيوب وقوله وكل ذلك عندي خبره محذوف أي موجود ومعنى أنت المقدم أي تقدم من
 تشاء من خلقك فيتعرف بصفات الكمال ويتحقق بحقائق العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن
 تشاء من عبادك بجدل ذلك وتبعيدك له عن درجات الخبر قال المصنف وقع في حديث ابن
 عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في
 حديث علي عليه السلام انه كان يقول بعد الصلاة واختلفت الروايات هل كان يقول بعد السلام
 أو قبله ففي مسلم انه كان يقول بين التشهد والسلام وأورد ابن حبان في صحيحه بلفظ كان اذا فرغ
 من الصلاة وهو ظاهر في انه بعد السلام ويحتمل حمل على قبل السلام ويحتمل انه كان يقول قبله
 وبعده ﴿٣﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي وأصلح لي آخرتي التي
 اليها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر أخرجه مسلم
 تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل اعتدل على سؤال ان يجعل
 الموت في قضائه عليه ونزوله راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لهوم كل شر أي من كل شر
 قبله وبعده ﴿٤﴾ وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 اللهم انفعني بعملتي وعلمتي ما ينفعني وارزقني علماً ينفعني رواه النسائي والحاكم وللناس

من حديث أبي هريرة نحوه وقال في آخره وزدني علما الحمد لله على كل حال وأعوذ بالله من حال
أهل النار وأسأله حسن) فيه أنه لا يطالب من العلم إلا بالنافع والمنفع فيما يتعلق بأمر الدين
والدنيا مما يعود فنيهم على نفع الدين والإفشاء هذا العلم فإنه قال الله تعالى فيه فنيهم منهم ما
ما يضرهم ولا ينفعهم بأمر الدين فإنه في النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة بل لأنه ضار
فيها وقد نفعهم في الدنيا لكنه لم يعد نفعاً (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علمها هذا الدعاء اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم
أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سألك
عبدك ونبيك وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من
قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي
خييراً أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة
والاستعاذة من شرورها وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيراً وكان المراد
سؤال اعتقاد العبد أن كل ما أصابه خير والافان كل قضاء قضى الله تعالى به خيراً وأن رآه العبد
شرافى الصورة وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الأدعية لأن كل خير ينالونه فهو له وكل شر
يصيبهم فهو مضرة عليهم (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان
الله وبحمده سبحان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخاري صححه وتبعه جماعة من
الائمة في ختم تصانيفهم في الحديث به والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خير
مقدم وقول سبحان الله الخ مبتدأ مؤخر وصحح الابتدائه وإن كان جملة لأنه في معنى هذا المنظور
وإنما أقدم الخبر تشويهاً للسامع إلى المبتدأ اسمياً بعد ما ذكر من الأوصاف والحبية بمعنى المحبوبة
أى محبوباً وإن له تعالى والخفية فعبارة بمعنى فاعله والثقيلة فعبارة بمعنى فاعله أيضاً قال الطيبي
الخفيفة مستعاراً للسهولة شبه سهولة تجريانها على اللسان بخلاف على الحامل من بعض الامتعة
فلا يتعبه كالشيء الثقيل وفيه إشارة إلى أن سائر التكليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه
سهولة علمها مع أنها أثقل في الميزان كثقل الشاق من الاعمال وقد سئل بعض السلف عن سبب
ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لأن الحسنة حضرت مرارتها وغاب حلاوتها فثقلت فلا
يحملها على تركها والسيئة حضرت حلاوتها وغاب مرارتها فلذلك خفت فلا تحملها
خفة ما على ارتكابها والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كدليل عليه القرآن واختلاف
العلماء في الموزون فقبل الصنف لان الأعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة والحديث
السجلات والبطاقة وذهب أهل الحديث والمحققون إلى أن الموزون نفس الأعمال وإنها
تجسد في الآخرة ويدل له حديث جابر مر فو عا تو ضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات
والسيئات فن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ومن ثقلت سيئاته على حسناته
مثقال حبة دخل النار قبل له فن استوت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الأعراف أخرجه
خليفة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مر فو عا تو ظاهراً في أن
أعمال بني آدم توزن وأنه عام لجميعهم وقال بعضهم أنه يخص المؤمن الذي لا ميثمة له ولله حسنات

كثيرة زائدة على محض الايمان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الالف
ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر فانه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان
ونقل القرطبي عن بعض العلماء قال الكافر مطلقا لا ثواب له ولا حسنة له توضع في الميزان لقوله
تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا. وحديث أبي هريرة في الصحيح الكافر لا يزن عند الله جناح
بعوضة وأجيب بان هذا مجاز عن حجارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن والصحيح أن الكافر يوزن
أعماله الا انه على وجهين أحدهما ان كفره يوضع في كفة ولا يجده حسنة يوضعها في الاخرى
لبطلان الحسنات مع الكفر فطيش التي لا شيء فيها قال القرطبي وهذا ظاهر قوله تعالى ومن
خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم فانه وصف الميزان بالخفة والثاني انه قد يقع منه
العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنة فكن كانت
له جعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر اذا قابلهما يرجح بها ويحتمل ان هذه الاعمال توازن
ما يقع منه من الاعمال السيئة كطام غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فان ساقتهما عذب بالكفر
وان زادت عذب بما كان زائدا على الكفر وان زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي
وبقي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب انه في ضحك صاح من نار اللهم ثقل موازين حسنتنا
اذا وزنت وخفف موازين سيئاتنا اذا في كفة الميزان وضعت واجعل عمل حجلات ذنوبنا عند
بطاقة توحيدها ثمانية من كفة الميزان ووفقنا يجعل كلمة التوحيد عند الممات آخر ما ينطق به
اللسان قال السيد رحمه الله قد انتهى بحمد ولي الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام سبل
السلام نسأل الله تعالى أن يجعله من موجبات دخول دار السلام وأن يتجاوز عمارة تكبنا ومن
الخطايا والاثام وأن يجعل في صفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الاقلام وأن ينفع به
الانام انه ذو الجلال والاكرام والمولى لعباده من فضاله كل مرام والحمد لله حمد الايفنى
ما بقيت الالباب والايام ولا يزول وان زال دوران الشهور والاعوام والصلاة والسلام على
رسوله الكاشف بافوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الاعلام ثم قال السيد رحمه الله رضى
الله عنه وأرضاه وبوأ في القردوس أعلاه وافق القراع منه في صباح الأربعاء اعله السابع
والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائة وألف ختمه الله تعالى بخير وما بعدها
من الاعوام انتهى كلام السيد رحمه الله وأقول عفا الله عنى قد تم هذا المختصر المختص من سبل
السلام بحمد الله تعالى وعونه في السابع عشر من شهر جمادى الاولى من شهرور سنة ١٣٠٢
الهجرية على يده مؤلفه أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد العلامة أبي الطيب محمد صديق
حسن خان كان الله له ما في الدارين وقد كان وقد أطلت في هذا الجزء الثاني الكلام على
أحاديثه بالنسبة الى الجزء الاول لان المقام مقام خز يد الخوض والعناية فان مسائل العبادات
مقضى وطرفا في أكثر كتب السيد الوالد عافاه الله تعالى وانما يحتاج المتبع للسنة الى معرفة
المعاملات والآداب أكثر من العبادات وأجدد دعوانا أن الحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله وعبيده
سيد ما في الكائنات وعلى آله وصحبه أهل الاعمال
الصالحة والصالحات الباقيات

* يقول خادم تجميع العلوم بدار الطباغة الكبرى النوبة يولاق مصر المعزمية النقيب
الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني *

بجوده ولانا الكريم بلوغ المرام وسلكه سبيل الهداية والخير بفتح العلام والرقى في معارج
الكرامة والقبول بالصلاة والسلام على خير الامام فالجده الله ما اجتمعت له صفات وجوه
الدليل والشكر له ما جددت في سلكه سواء السبيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وعترته ومحبيه وجميع صحابته (أما بعد) فلما كان علم الحديث والفقه في الدين أعظم ما ندب
الى تحصيله المكاف وأوجب وأنجح ما صنف فيه مصنف وألف مؤلف وكان من أجمع
ما عتف فيه السفر المسفر عن وجه الدلائل الفقهية المؤيدة بقواعد الملة الحنيفة المسمى
(بلوغ المرام من أدلة الاحكام) الذي ألقه علم العلماء ومربي السادة الجهادة الفضلاء شيخ
الاسلام وعلامة الامام ناصر شريعة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام الحافظ الحق في دين
الله قاضي القضاة بمصر الامام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني
صلى الله عليه وآله شايب الرحمة والرضوان وبلغه في دار الاحسان جميع الأمانى لما كان من
أعذب كتب الحديث الفقهية مشرباً وأصفاها من الاوثان هجها من هذا انتدب الى شرحه
علامة هذا الزمان وناجيه هذا الآن الذي هو به أشرف أن السيد الامام الالهي الهمام
الراقي في منازل العز والشرف الى أعلى مكان السيد أبي الخير نور الحسن خان فجل الملك الهيب
الحائز من خلال الكمال وأوفر حظاً وكل نصيب قدوة الافاض ومجلى الاكابر الامثال مظهر
اسم الله العظيم الكريم العزيز القاهر مولانا وسيدنا الامام السيد محمد صديق حسن خان
النواب أمير الملك بادر أدام الله علاه وأزهر بدره في رياض القبول وجلاه فخماً مشرباً
بناظر ويشرح الخاطر مناه (فتح العلام لشرح بلوغ المرام) حوى من ثنائس المباحث
الفقهية والحديثية أدقها وأجلها ومن حيل غير هذه المتأرب أئذها وأحلاها وشرع في
طبعه بالمطبعة الكبرى العامرة يولاق مصر القاهرة فتم طبعه الآن بحمد الله على أحسن
حال وأدق وأتم منوال وأبرع وأبدع حسن وجمال على ثقة سيد مصرها الذي هو بها أعظم
مصر أميرة عصرها الذي هو أجمع عصر شمس الالة البهوية بالافاق الهنديه الشهيرة
مكارمها المضيئة بنجوم الهداية معالمها حفرة نواب (شاهجهان بيگم) أدام الله حضرتها
وأنيع زهرتها وافتخرتها وشيد أركان نهجها وأمرها بعماد دولتها وبدرها الأمير الحليل ذى
النور الباذخ والمجد الأئيل مولانا السيد محمد صديق حسن خان المشار اليه المعول في كل
المهمات عليه * في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطلعة الدورية حضرة عزيز مصر فاك
رفاه من رقة السكيف والاصر محمد بساط الرفاهية لرعيته مسبب أسباب الثروة والتعظيم
لاهل طاعته من بصرام عدالته جيش الظلم والمبغى تلاشى أفندينا محمد توفيق باشا أيد الله
دولته وقوى صولته وسطوته وأقر عينه بانجباله وحناناً بالأسباب لاسماعه بالاسد

الهزار والسيف البتار * وكان هذا الطبع الجليل والشكل الجليل بالمطبعة الكبرى
 المسيرة العاصرة ببولاق مصر القاهرة منخوطة بنظر حضرة ناظرها السيد
 الأوجد الملاذ الأسعد الذي شمره عن أطراء مدحه تعني حضرة
 حسين باشا حسني وكان بزوغ غديره وبدور بضعه وزهره في
 أواسط شعبان من عام ثلثمائة واثنين بعد الألف
 من هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه
 وعلى آله وأصحابه ومحبيه وأحبابه
 كما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره
 الغافلون

م

